

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجامعة الأردنية

كلية الدراسات العليا

مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر وملاحمه دراسة وثائقية تحليلية

إعداد

شويش هنزاع علي الحميد

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد نعيم ياسين

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في

الفقه وأصوله بكلية الدراسات العليا في

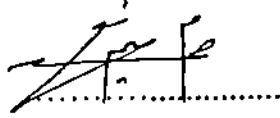
الجامعة الأردنية

آب ٢٠٠٠

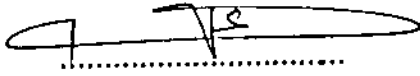
نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ١٣/٨/٢٠٠٠م

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع



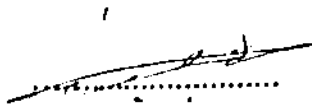
الدكتور محمد نعيم ياسين، رئيساً
أستاذ الفقه المقارن



الدكتور علي الصوا ، عضواً
أستاذ الفقه المقارن



الدكتور محمد أحمد القضاة
أستاذ مشارك فقه مقارن



الدكتور أبو اليقظان الجبوري
أستاذ الفقه المقارن

الإهداء

بكل تواضع أهدي هذه الدراسة إلى

- من أمرني ربي بالإحسان إليهما ... والدي العزيز ووالدتي العزيزة.
- من أشد بهم أزري وأشركهم في أمري ... أختي فاضل وهاشم وهيمن.
- من وقفت بجانبني وسهرت من أجلي ... زوجتي الفاضلة.
- قرة عيني ... أولادي "محمد هزاع" وفاطمة وحذيفة وشيماء.
- بضعة مني غابت عني أثناء إعداد هذه الدراسة ... ولدي العباس رحمه الله.
- فقهاء العصر ومجددي الدين ورجال الصحوة الذين عشتُ مع أنفاسهم وجهادهم وجلادهم، جزاهم الله خير الجزاء.
- كل من يرنو ويعمل ليوم يصبح فيه شرع الله جل وعلا وهدى نبيه صلى الله عليه وسلم هو المرجع في حياة الناس.

شكر وتقدير

قال تعالى

"ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه" (النمل الآية ٤٠).

اللهم لك الحمد والشكر كله على ما يسرت لي في خوض غمار هذه المسيرة
والوصول إلى نهايتها.

وفي هذا المقام؛ أقفُ بكل تواضع واعتزاز معترفاً بالفضل والجميل الكبير الذي
طوقني به أستاذي الذي شهدت له محافل العلم بالحكمة والحنكة والاعتدال العالم الجليل أستاذي
الدكتور محمد نعيم ياسين - حفظه الله تعالى - الذي غمرني بعنايته وأحاطني برعايته
وسدني بعلمه وهذبني بخلقه الجم وأفاض عليّ بتوجيهاته وإرشاداته السديدة المفيدة، فانه أسأل
أن يمدّ في عمري ويزيده من فضله ويكلّأه برعايته ويجزيه عني خير ما جزى علماء الإسلام
العاملين.

كما أتقدمُ بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى من أثرنى على نفسه وخصني بموضوع
هذه الدراسة وقبل مناقشة رسالتي على كثرة التزاماته أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور علي
الصوا جزاء الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى العالم الفذ نائب عميد كلية الشريعة
الدكتور محمد القضاة الذي رعى هذا الغرس صغيراً وتابعه ونما على يديه فجزاه الله خير
الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور أبو اليقظان الجبوري لقبوله مناقشة هذه
الرسالة وما بذله من جهد في دراستها.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ	المحتويات
ك	الملخص باللغة العربية
ن	الاختصارات والمصطلحات الخاصة
١	المقدمة
٤	التمهيد : أدوار الفقه الإسلامي وتحديد عصر الدراسة
١٢	الباب الأول، العوامل المؤثرة في الفقه الإسلامي
١٣	تمهيد : أقسام العوامل المؤثرة في الفقه الإسلامي في هذا العصر
١٥	الفصل الأول : العوامل العامة
١٦	المبحث الأول : الدعوة إلى التجديد
١٧	المطلب الأول : تجديد الفقه الإسلامي
٢٦	المطلب الثاني : دعاء التجديد في الفقه الإسلامي
٣٤	المطلب الثالث : الأفكار التجديدية
٦٧	المبحث الثاني : الصحوة الإسلامية المباركة
٦٩	المطلب الأول : أسباب الصحوة الإسلامية ومظاهرها

- ٧٤ المطلب الثاني : مراحل الصحوة الإسلامية
- المطلب الثالث : الجماعات الإسلامية واهتماماتها الفقهية
- ٨٧ المطلب الرابع : أثر الصحوة الإسلامية في الفقه الإسلامي
- ٩٢ المبحث الثالث : التطور التاريخي والاحتكاك الحضاري
- ٩٤ المطلب الأول : التطور التاريخي للعلاقة بين الفقهاء والحكام
- ١٠٠ المطلب الثاني : التطور السياسي والقانوني
- ١٠٦ المطلب الثالث : التطور الاقتصادي والاجتماعي ...
- المطلب الرابع : التطور التاريخي لعدد من المسائل الفقهية وموقف
- ١١١ الفقهاء منها
- ١٢٧ المطلب الخامس : التفسير التاريخي للفقه الإسلامي
- ١٣٢ المبحث الرابع : تقدم الوسائل الخادمة للتراث الفقهي
- ١٣٣ المطلب الأول : الطباعة
- ١٣٩ المطلب الثاني : تحقيق كتب التراث الفقهي وفهرستها
- ١٥٥ المطلب الثالث : حوسبة الفقه الإسلامي
- ١٦٣ المبحث الخامس : المؤسسات الإسلامية
- ١٦٤ المطلب الأول : المؤسسات السياسية
- ١٧٤ المطلب الثاني : المؤسسات الإعلامية والطبية والاقتصادية
- ١٩٤ المطلب الثالث : المؤسسات العلمية
- ٢٠١ الفصل الثاني : العوامل الخاصة
- ٢٠٢ المبحث الأول : كليات الشريعة ومناهجها

- المطلب الأول : نشوء كليات الشريعة
٢٠٦
- المطلب الثاني : مناهج تدريس الفقه الإسلامي
٢١٨
- المبحث الثاني : الاجتهاد في عصر الدراسة
٢٥١
- المطلب الأول : الاجتهاد الفردي
٢٥٢
- المطلب الثاني : الاجتهاد الجماعي
٢٧٦
- المبحث الثالث : طبيعة الفقه الإسلامي والتقنين
٣١٤
- المطلب الأول : خصائص الفقه الإسلامي
٣٢١
- المطلب الثاني : أسباب نمو الفقه الإسلامي
٣٣٠
- المطلب الثالث : الشبهات المفتراة على الفقه الإسلامي
٣٣٦
- المطلب الرابع : الإشادة بالفقه الإسلامي
٣٥٢
- المطلب الخامس : تقنين الفقه الإسلامي
٣٥٥
- الباب الثاني : ملامح الفقه الإسلامي
٣٥٦
- الفصل الأول : تقنين الفقه الإسلامي
٣٥٨
- المبحث الأول : معنى التقنين ومشروعيته
٣٦٠
- المبحث الثاني : نشوء التقنين وواقعه في العالم الإسلامي
٣٦٩
- المبحث الثالث : مشروعات القوانين المستمدة من الفقه الإسلامي
٣٧٦
- المبحث الرابع : القوانين المستمدة من الفقه الإسلامي
٣٨٧

- الفصل الثاني : الاستفادة من جميع المذاهب الفقهية والموازنة بينها وموازنتها مع القوانين الوضعية
٤٠٨
- تمهيد : المدارس الفقهية في عصر الدراسة
٤٠٩
- المبحث الأول : الاستفادة من جميع المذاهب الفقهية
٤١٥
- المطلب الأول : الاستفادة من المذاهب الفقهية في تقنين الفقه الإسلامي
٤١٩
- المطلب الثاني : الاستفادة من المذاهب الفقهية في الإفتاء والتأليف
٤٢٥
- المبحث الثاني : الموازنة بين المذاهب الفقهية
٤٣٠
- المطلب الأول : معنى الموازنة بين المذاهب الفقهية ومشروعيتها
وكيفيتها
٤٣٣
- المطلب الثاني : فوائد الموازنة بين المذاهب الفقهية وعيوبها
٤٣٦
- المطلب الثالث : ضوابط الموازنة بين المذاهب الفقهية وأثرها
على مسيرة الفقه الإسلامي
٤٣٨
- المبحث الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية
٤٤٠
- المطلب الأول : مشروعية الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين
الوضعية
٤٤٦
- المطلب الثاني : أسباب ظهور الموازنة بين الفقه الإسلامي
والقوانين الوضعية وأهدافها
٤٥٥

- المطلب الثالث : أساليب ومناهج الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين
الوضعية وسليباتها وضوابطها
- ٤٥٨
- الفصل الثالث : الأساليب الجديدة في التأليف في الفقه الإسلامي
- ٤٦٥
- المبحث الأول : التأصيل الفقهي
- ٤٧٢
- المطلب الأول : التعليل (المقاصد الشرعية)
- ٤٧٣
- المطلب الثاني : التعيد (القواعد الفقهية)
- ٤٧٩
- المبحث الثاني : التيسير والتحديث
- ٤٨٦
- المطلب الأول : التعجيم والفهرسة
- ٤٩٠
- المطلب الثاني : التدوين الفقهي الموسوعي (الموسوعات الفقهية)
- ٥٠٤
- المبحث الثالث : التجديد والإضافة
- ٥١٣
- المطلب الأول : التنظير (النظريات الفقهية)
- ٥١٤
- المطلب الثاني : العناية بالتأليف في موضوعات السياسة الشرعية
- ٥١٨
- الخاتمة: النتائج والتوصيات
- ٥٢٢
- الفهارس والملاحق
- ٥٢٦
- أ. الفهارس
- أولاً: فهرس الآيات القرآنية الكريمة
- ٥٢٧
- ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
- ٥٣٤
- ثالثاً: فهرس الأعلام
- ٥٣٦
- رابعاً: فهرس مصادر البحث ومراجعته
- ٥٥٣

ب. الملاحق

١. ملحق رقم (١) جدول استعمار الدول الإسلامية واستقلالها. ٦٣٢
 ٢. ملحق رقم (٢) الجهات التي تعنى بالمخطوطات في عدد من الدول العربية. ٣٢٤
 ٣. ملحق رقم (٣) جدول انتشار المذاهب الفقهية عدد من البلاد الإسلامية. ٦٣٦
 ٤. ملحق رقم (٤) جدول عدد من كليات الشريعة في الدول العربية. ٦٣٧
 ٥. ملحق رقم (٥) عدد من ردود الجامعات الإسلامية التي راسلها الباحث. ٦٤٣
- الملخص باللغة الإنجليزية ٦٤٩

المخلص

مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر وملامحه

(دراسة وثائقية وتحليلية)

إعداد: شويش هزاع المحاميد

إشراف: الأستاذ الدكتور محمد نعيم ياسين

تناولت هذه الدراسة مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر وملامحه مبينة الجهود التي بذلت لخدمة الفقه الإسلامي بتوثيق ما أنجز من أعمال وتقسيم للموضوع إلى بابين؛ يحتوي الباب الأول على العوامل المؤثرة على مسيرة الفقه الإسلامي التي صنفت إلى خمسة عوامل عامة هي: الدعوة إلى التجديد والصحوة الإسلامية والتطور التاريخي والاحتكاك الحضاري وتقدم الوسائل الخادمة للتراث الفقهي والمؤسسات الإسلامية وثلاثة عوامل خاصة هي كليات الشريعة ومناهجها والاجتهاد وطبيعة الفقه الإسلامي والتقنين وكان الباب الثاني في ملامح الفقه المعاصر والتي صنفت إلى ثلاثة ملامح رئيسية هي:

تقنين الفقه الإسلامي، والاستفادة من جميع المذاهب الفقهية والموازنة بينها وموازنتها مع القوانين الوضعية وظهور أساليب جديدة في تأليف كتب الفقه منها التأسيس الفقهي بطريقة التعليل الفقهي على شكل مقاصد شرعية وتقصيد فقهي والتجديد والإضافة بطريقة التفسير الفقهي بصياغة الفقه على شكل نظريات وهو العناية بالسياسة الشرعية.

والتيسير والتحديث بتعجيم الفقه وفهرسته والتدوين الموسوعي له وإعادة صياغته بلغة

العصر وإضافة ما استجد إليه.

وخلصت إلى نتائج من أبرزها اعتبار وقت الدراسة دوراً مستقلاً عن الأدوار السابقة امتياز بالعوامل والملاح السابقة، وتوصي الدراسة بمزيد من الأبحاث حول هذا العصر والتوثيق لما أنجز فيه وإعطائه حجماً أكبر في مادة تاريخ الفقه التي تدرس، وتجاوز السلبيات في كل ملامح من الملاح السابقة التي فصلتها الدراسة.

والحمد لله رب العالمين

الاختصارات والمصطلحات الخاصة

استعملت في هذه الدراسة عدة اختصارات ويعني كل اختصار ما يقابله وهي :

- ١- م : التاريخ الميلادي
- ٢- هـ : التاريخ الهجري
- ٣- كل تاريخ بعد الاسم فيعني تاريخ الوفاة
- ٤- عصر الدراسة = (هذا العصر) = المعاصر : وهو الفترة التي تناولتها الدراسة منذ ظهور مجلة الأحكام العدلية إلى يومنا هذا
- ٥- ص : الصفحة
- ٦- ج : الجزء
- ٧- المدخل : هو كل كتاب لمؤلف بدأ بكلمة المدخل وغالبا تكون هذه الكتب في تاريخ الفقه الإسلامي أو مداخل الفقه الإسلامي.
- ٨- انظر : تعني الإحالة على كتاب دون تخصيص النقل أو ذكر أمثلة لكتب تناولت الموضوع.
- ٩- انظر لمزيد من المعلومات : تعني معلومات إضافية لم تذكر في صلب الرسالة.
- ١٠- التمهيد : هو توطئة للموضوع ولم ألتزم فيه عرضا لتاريخ الموضوع المبحوث وقد أبدأ به كمدخل للموضوع يهيئ له وفي جميعها لا يخرج عن الموضوع
- ١١- ع ويليه رقم: العدد من المجلة المذكورة ورقمه.
- ١٢- م ويليه رقم: المجلد من المجلة المذكورة ورقمه.
- ١٣- س: سنة الصدور للمجلة المذكورة.
- ١٤- الباب ثم الفصل ثم المبحث ثم المطلوب ثم الفرع ثم المسألة.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم:

قال تعالى " يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون" (سورة آل عمران الآية ١٠٢)

وقال تعالى " يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً

ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً " (سورة النساء الآية ١)

وقال تعالى " يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله

ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً " (سورة الأحزاب الآيتان ٧٠، ٧١)

أما بعد :

فإن الفقه الإسلامي هو فهم الأمة لكتاب ربها وسنة نبيها ممثلة بعلمائها، والتزامها به هو التعبير الصادق عن تدينها وسعيها لرضى ربها وعنوان تميزها وتفرداها بالخيرية بين الأمم.

ودراسة الفقه الإسلامي في عصر من العصور هي دراسة لتاريخ الأمة ووضعها ومحاولة لمساعدتها في تصويب مسيرتها نحو الأفضل والأصوب وهي ليست مقصودة لذاتها بقدر ما هي مقصودة لتلمس الفوائد وتجنب المضار.

وإذا كان الاطلاع على الماضي مفيداً، فإن الاطلاع على الحاضر بكل ما فيه يضيف فائدة جديدة؛ لأنه يضع الحلول لما هو مشاهد وملمس وليس لما هو متصور فقط.

أهداف هذه الدراسة وأهميتها

جاءت دراسة مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر وملامحه لتضيف لبنة إلى الدراسات المشابهة في تاريخ الفقه الإسلامي ولتحقق الأهداف التالية:

- ١- توثيق الجهود المبذولة لخدمة الفقه الإسلامي في هذا العصر بالقدر الذي يعطي صورة واضحة عنها.
- ٢- تبويب وتصنيف العوامل المؤثرة على مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر وملامحه.
- ٣- تحليل الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الفقهية للاستفادة منها في تصويب المسيرة الفقهية.
- ٤- توجيه الأنظار نحو الفقه الإسلامي وبيان مواطن القوة والضعف في مسيرته في هذا العصر.
- ٥- تغطية جزء من تاريخ الفقه الإسلامي بالدراسة تكميلاً للجهود السابقة المبذولة لتاريخ مسيرته.
- ٦- تمكين المهتمين من أخذ صورة عن مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر ومساعدتهم في اختيار الأبحاث العلمية التي تسد النقص وتثري المسيرة.

الجهود السابقة لهذه الدراسة:

زخرت المكتبة الإسلامية بمؤلفات تفوق الحصر في الفقه الإسلامي عامة وفي تاريخ الفقه الإسلامي، وتفاوت العلماء في التوسع في تناول مسيرة الفقه المعاصرة بالتحليل والتوثيق، فبينما يشير عدد منهم إليها بسطور يفرد عدد منهم مؤلفاً خاصاً في جانب من هذه المسيرة. وكل هذه الجهود لقيت مني تقديراً عالياً، لأنها ساعدتني في تجميع مفردات الموضوع وإخراجه بالصورة التي ظهر عليها، وبودي لو تمكنت من التعبير عن سمادتي كلما عثرت على معلومة جديدة. ومن هذه الدراسات :

١- كتاب الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي لمحمد الحجوي الثعالبي.

٢- كتاب تاريخ التشريع الإسلامي لمحمد الخضري.

٢- مؤلفات الشيخ يوسف القرضاوي - حفظه الله - لصبغتها الفكرية التاريخية.

٢- مؤلفات الشيخ عمر الأشقر - حفظه الله - كتاريخ الفقه والشريعة الإلهية وتقويم المسيرة. وغيرها كثير.

والذي يميز هذه الدراسة عن سابقتها ما يلي:

- أ- إنها تتناول الدور المعاصر للفقه الإسلامي لتدرسه مستقلاً عن الأدوار الأخرى.
 - ب- إنها تدرس مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر من جانب العوامل المؤثرة فيه والملاحم البارزة فيه ولم تقتصر على جانب واحد أو جزئية بعينها.
 - ج- مواكبة المستجدات في التأريخ لهذا الدور لأن فيه كثيراً من الجديد.
- طبيعة الدراسة ومنهجها فيها :-

يصعب على باحث بمفرده استقراء جهود كثيرة بذلت وجوانب متعددة تحتاج إلى توثيق فسي فترة تزيد على مائة عام في مدة يفرضها نظام الجامعة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الحصول على المعلومات يتوقف على جهات متعددة وفي مناطق مترامية الأطراف من العالم الإسلامي، وللتغلب على هذه الصعوبات وضعت نصب عيني بعد التوكل على الله سبحانه وتعالى وطلب العون والتوفيق منه ما يلي:

١. المبادرة لتغطية جزء مهم من تاريخ الفقه الإسلامي يجب أن لا تحول دونه أي عقبة من العقبات وبحسب المرء أن يفتح الطريق ليمهدا لمن بعده، وأن إكمال البناء سيكون أسهل إذا وضعت قواعده.

٢. الاعتراف بأن هذه الدراسة تختلف عن بقية الأبحاث الفقهية من حيث مادتها وأسلوب عرضها، وهو ما لم أعتده في أبحاثي السابقة. واخترت المزج بين الأسلوب التحليلي الفقهي في بيان مشروعية عدد من القضايا والأسلوب التاريخي في التوثيق لعدد من جوانب هذه الدراسة، تمكن المهتمين من الاستفادة منها واستخلاص النتائج المناسبة بعد توافر مادتها العلمية.

٣. مطالعة كتب تاريخ الفقه الإسلامي واستعراض عدد كبير من الكتب التي ظننت أن لها علاقة بمواضيع هذه الدراسة، واستقراء ما يتعلق بالفقه الإسلامي المعاصر واختيار المناسب منه لهذه الدراسة.

٤. وضع قائمة بأسئلة واستفسارات تعين على فهم موضوع الدراسة وطلب الإجابة عليها من أهل العلم الذين هم معينه وعيبته.

٥. تصميم استبانة حول كليات الشريعة ومناهجها، وإرسالها إلى سفارات الدول الإسلامية في عمان، وتسليمها لعدد من مدرسي الجامعات الإسلامية التقيتهم أثناء كتابة هذه الدراسة.

٦. الحصول على المراجع اللازمة من داخل الأردن ومن خارجه بوسائل شتى.

٧. زيارة عدد من العلماء وطلاب العلم في الأردن ومهاجرتهم واستشارتهم فيما يعترض طريقي في هذه الدراسة.

٨. الاستعانة بالإنترنت في الحصول على المعلومات.

٩. حضور المؤتمرات والندوات الفقهية قبل وبعد اختيار هذا الموضوع لهذه الدراسة.

أما منهجي في الكتابة والتوثيق فأجمله فيما يلي:

١. إبراز العوامل المؤثرة في مسيرة الفقه الإسلامي وملامحه في هذا العصر، بالتأريخ لتطور عدد من عناصر هذه الدراسة وضرب الأمثلة المؤيدة لكل عامل أو ملمح.

٢. بيان الحكم الشرعي لعدد من المسائل التي تناولتها هذه الدراسة.

٣. إعطاء الصورة الحقيقية لعصر الدراسة - بحسب قناعاتي - دون إظهار له بصورة أحادية الجانب، فبينت الإيجابيات والسلبيات للمسائل وفق تقييم أولي لها.

٤. استعمال عبارة عصر الدراسة وفق التحديد الذي اعتمده وحاولت جهدي التنكير مراراً بأن الدراسة تدور في هذا العصر دون سواه، منعاً للاكتباس.

٥. الإحالة على هذه الدراسة في أكثر من موضع منعاً للتكرار وتكميلاً للموضوع.

٦. عمل ملاحق تعين على فهم عصر الدراسة والإحالة عليها للاختصار.

٧. عزو الآيات الكريمة إلى السور مع بيان رقمها وكتابتها في صلب الدراسة تخفيفاً على الهوامش.

٨. تخريج الأحاديث الواردة في هذه الدراسة، بإحالتها إلى مرجع حديثي واحد على الأقل للاختصار مع بيان درجة صحتها إلا فيما رواه البخاري أو مسلم فقد اكتفيت بروايتهما للحديث حكماً على صحته.

٩. عمل فهرس للآيات والأحاديث والأعلام.

تمهيد : أدوار الفقه الإسلامي وتحديد عصر الدراسة

إن الموضوع الذي نحن بصدد دراسته جزء من تاريخ الفقه الإسلامي ولا بد للدخول في مضامينه من تحديد بداية عصر الدراسة ، وللوصول إلى ذلك تناولت ما يلي :

- المطلب الأول : تحليل العنوان " مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر ولامحه " .
- المطلب الثاني : أدوار الفقه الإسلامي .
- المطلب الثالث : تحديد عصر الدراسة .

المطلب الأول : تحليل العنوان

مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر ملامحه

الفرع الأول : في اللغة والاصطلاح .

• مسيرة : هذه من السير : بمعنى الذهاب ^(١) .

وهذا اللفظ ورد في قوله صلى الله عليه وسلم : " نصرت بالرعب مسيرة شهر " ^(٢) .

الفقه الإسلامي :- الفقه لغة : فهم الشيء ^(٣) .

- واصطلاحا : " هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية " ^(٤) .

المعاصر :- من العصر وهو في اللغة : الدهر واليوم والليلة والعشاء إلى احمرار الشمس ^(٥) ويستعمل أحيانا لفظ الحديث مكان المعاصر .

- الحديث : حدث الشيء حدثا .. تجدد وجوده فهو حادث وحديث ^(٦) ، والحديث نقيض القديم ^(٧) والحديث : الجديد ^(٨) .

ويستعمل لفظ الحديث بمعنى المعاصر ، لأن كليهما غير القديم وكليهما جديد أيضا لكن من الباحثين من يستعمل الحديث ليدل على العصر والمرحلة التي تسبق المعاصر ^(٩) .

والمعاصر " هو الذي يكون معك في عصر واحد ، أو في العصر الحاضر " ^(١٠) .

- اصطلاحا : قال البشري : " وهو معاصر بالمعنى الذي تتفتح عنه وتصوغه ظروف

المسلمين وأوضاعهم ومشاكلهم في زمانهم ومكانهم " ^(١١) .

^(١) الفيروز آبادي ، (القاموس المحيط) ، ص ٥٢٨ ، ج ١ ، فصل السين باب الراء ، مادة السير .

ابن منظور ، (لسان العرب) ، ج ٤ ، ص ٣٨٩ ، ج ١ ، فصل المين باب الراء .

^(٢) رواه البخاري (الصحيح) ج ١ ص ٨٦ كتاب التيمم باب قول الله تعالى فلم تجدوا ماء... سورة المائدة من الآية ٦ .

^(٣) الفيومي ، (المصباح المنير) ، ص ٤٧٩ ، ج ١ ، مادة فقه

^(٤) الجرجاني ، (التعريفات) ، باب الألف ، ص ٩٠ .

^(٥) الكفوي ، (الكلبيات) ، ص ٦٥٢ .

^(٦) الفيومي ، (المصباح المنير) ، ص ١٢٤ ، ج ١ ، مادة حديث .

^(٧) ابن منظور ، (لسان العرب) ، ج ٢ ، ص ١٣٠ ، ج ١ ، باب الناء فصل الحاء .

^(٨) الفيروز آبادي ، (القاموس المحيط) ، ص ٢١٤ ، ج ١ ، باب الناء فصل الحاء ،

^(٩) أنظر الصباغ ، (معالم تاريخ أوروبا في العصر الحديث) ، ص ٥-٦ .

^(١٠) الكرمي ، (الهادي إلى لغة العرب) ، ج ٣ ، ص ٢١٩ ، واستعملها علماء الحديث بهذا المعنى ، فصرحوا

" بأن كلمات المعاصر غير مقبولة " ، الكفوي ، (الرفع والتكميل) ، ص ٤٣١ ، وقيل إن المعاصرة أصل

المنافرة ، لقمان ، (السيد صديق) ، ص ٨٥ ، عن (قضاء الأرب) ، ص ٢٥ .

^(١١) البشري وآخرون ، (نحو وعي إسلامي) ، ج ٢ ، ص ١١٥ .

وملامحه : " ملامح الإنسان : ما بدا من محاسن وجهه ومساويه " (١٢).

وملامح العصر : محاسن العصر ومساوئه .

ويتكون العنوان من المفردات السابقة ليعني التحولات التي طرأت على الفقه الإسلامي بمعناه السابق في الفترة الزمنية المحددة ، وإن اختيار عنوان " مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر وملامحه " جاء لتحديد نمط الدراسة ، وأنها تاريخية تعنى بمسيرة علوم الفقه الإسلامي في هذا العصر ، وتبرز محاسنه ومساوئه ، ولذلك تدرج تحت علم تاريخ الفقه الإسلامي .

الفرع الثاني : تاريخ الفقه الإسلامي :-

وهو العلم الذي يتناول " حالة الفقه الإسلامي في عصر الرسالة وما بعده من العصور ، من حيث تعيين الأزمنة التي أنشئت فيها الأحكام وبيان ما طرأ عليها من نسخ ، وتخصيص وتفريع وما سوى ذلك ، وعن حالة الفقهاء والمجتهدين وما كان لهم من شأن تلك الأحكام " (١٣).
وعلم تاريخ الفقه الإسلامي علم حديث النشأة ، وإن كانت مفرداته موجودة في السابق، ولا يوجد ما يؤكد أنه تقليد لتاريخ العلوم والآداب ؛ كالسياسة والفلسفة والفكر والأدب ، وإن وجد تشابه مع تاريخ بعضها في بعض المراحل ، سواء أكان في الأدوار أم في منهجية الدراسة (١٤).

وأيضاً فإن الباحث يلاحظ اهتمام المؤلفين بهذا العلم في بداية هذا القرن، حيث ظهر كتاب تاريخ التشريع الإسلامي لمحمد الخضري (ت ١٣٤٥هـ - ١٩٢٧م)، والذي طبع لأول مرة في مطبعة دار إحياء الكتب العربية (سنة ١٣٣٩هـ - ١٩٢٠م)، وهو أقدم كتاب عثرت عليه (١٥) وإن كان لا يعرف بالتحديد من هو أول من وضع مؤلفاً فيه، وإن أشارت إحدى الدراسات إلى أن كتاب " الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي "، لمحمد بن حسن الحجوي الثعالبي (ت ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م) والمطبوع في الرباط ١٣٤٠هـ الموافق ١٩٢٢م، وأكمل

(١٢) ابن منظور ، (لسان العرب) ، ج ٢ ، ص ٥٨٤ ، ع ٢ ، فصل اللام باب الحاء.

(١٣) الساميس ، (تاريخ الفقه الإسلامي) ، ص ٨ .

(١٤) قارن بروكلمان، (تاريخ الألب العربي)، ج ١، ص ٣٧ - ٣٨ ، وقد انتقد الخولي هذا التشابه في كتابه عن مالك ، ج ٣ ، ص ٥٩٥ .

(١٥) وقف حامد خليل مريش ، مكتبة مسجد الشهيد / عمان ، وصرح البيومي أن أحداً لم يسبق الخضري ، أنظر : البيومي (النهضة الإسلامية) ، ج ١ ، ص ٢٩٤ . ويذكر ان مدرسة القضاء الشرعي هي التي وجهت لتأليف هذا الكتاب أنظر الخولي / ترجمة محررة ج ٣ ص ٥٩٥ .

طبعه في فاس ١٣٤٥هـ الموافق ١٩٢٧م هو أقدم ما ألف في هذا الموضوع^(١٦)، والصواب أن كتاب الخضري قبله .

وقد شعر علماء العصر بأهمية دراسة تاريخ الفقه الإسلامي ؛ فتقرر مادة دراسية في الأزهر في عهد الشيخ محمد مصطفى المراغي^(١٧) الذي تولى مشيخة الأزهر في نهاية عام ١٣٤٦هـ^(١٨)، أي بعد سنة واحدة من اكتمال طباعة كتاب الثعالبي سالف الذكر ، ويرجع اختلاف وجهات النظر في أسباب نشوئه في هذا العصر دون غيره إلى وجود أفكار تتناول جوانب منه كما في مقدمة ابن خلدون^(١٩). فجاء علم تاريخ التشريع تطوراً طبيعياً لتلك الأفكار ، أو لدراسات المستشرقين في بداية القرن الرابع عشر الهجري والتطورات القانونية التي حدثت^(٢٠).

ولا يجوز أن تمر عابرة مثل هذه الأنظار في ادعاء سبق تحت التأثير بالثقافة الغربية، ومع أهمية هذا العلم فلا يستبعد من حدوث اتكاء من المستشرقين عليه ، لسهولة الخوض فيه وإدخال الشبه والمطاعن والثغرات اعتماداً على حوادث تاريخية ، لا على ذاتية الفقه ومصادره التي يستمد منها. ولا تزال الحاجة قائمة لمزيد من الدراسات لتجلية جوانبه للأهمية المعتبرة لدراسة هذا العلم ومنها :

١. استخلاص قواعد التطور التي حكمت التفكير الفقهي.
 ٢. تحديد أساليب ومناهج التعامل مع المشكلات التشريعية الراهنة.
 ٣. فهم الاجتهادات الفقهية السابقة .
 ٤. الربط بين هذه الاجتهادات وبين الواقع التشريعي في وضعه الراهن^(٢١).
- ومما سبق تظهر لنا أهمية اختيار هذا العنوان ودراسته .

(١٦) الخياط ، (المدخل إلى الفقه الإسلامي) ، ص ١٦٣ . ولعل الذي دفعه لذلك هو عبارة المؤلف أنه فرغ منه في عام ١٩١٨ بينما جاء في أحد تقارير الكتاب نفسه "ولقد كتب الشيخ الخضري رجل مصر في التاريخ وعلوم الشريعة في الموضوع الذي كتبتم فيه قريبا في الزمن الذي كنتم تكتبون فيه"، الحجوي (الفكر العاصم) ج ٢ ص ٥٣٦ ولذلك تكون الأقدمية بينهما بزمن قليل جدا والله أعلم.

(١٧) السبكي ورفيقاه ، (تاريخ التشريع الإسلامي) ، ص ٣٥٣ ، واستفاد منها أحمد أمين ، عند تأليفه (فجر الإسلام) والذي ظهرت الطبعة الأولى منه عام ١٩٢٩م ، أيضا صدر كتاب في تاريخ التشريع الإسلامي لأحد علماء الأزهر وهو أحمد بن إبراهيم الحسيني (١٣٦٤هـ) والذي طبع مع كتاب علم أصول الفقه الإسلامي عام ١٩٣٧م - ١٣٥٧هـ ، انظر : أبو غدة ، (سنة تراجم) ، ص ١٢١.

(١٨) حسين ، (مكانة الأزهر) ، مجلة نور الإسلام ، ع ١٠ ، م ١ ، ص ٣٢٩.

(١٩) أنظر: سراج ، (مدخل) ، ص ٥٤.

(٢٠) أنظر: كولسون ، (في التشريع الإسلامي) ، ص ٢٠ - ٢١ .

(٢١) سراج ، (مدخل) ، ص ٦٠ .

والمطلب التالي يختصر لنا أدوار الفقه الإسلامي ، وهي من مباحث علم تاريخ الفقه الإسلامي .

المطلب الثاني

أدوار الفقه الإسلامي

مر الفقه الإسلامي بأدوار عدة ؛ قوة وضعفاً ، اجتهاداً وتقليداً ، عملاً به وتراجعاً عنه ، وهذه الأدوار هي :-

١. دور التشريع^(٢٢) (٦١٠ م - ٦٣٢ م) . ويبدأ ببعثة النبي صلى الله عليه وسلم ، وينتهي بوفاة النبي صلى الله عليه وسلم في السنة الحادية عشرة للهجرة^(٢٣).
٢. دور الاجتهاد^(٢٤) (٦٣٢ م - ٦٦١ م) . ويبدأ بوفاة النبي صلى الله عليه وسلم سنة ١١ للهجرة إلى ٤٠ للهجرة ؛ سنة الجماعة بمبايعة الحسن بن علي لمعاوية رضي الله عنهما^(٢٥) . ومن العلماء من ضم هذا الدور إلى سابقه^(٢٦) ، واعتبار الأول مستقلاً أولى لأنه دور الوحي .
٣. دور النمو والتكوين^(٢٧) (٦٦١ م - ٧١٨ م) . ويبدأ باستقرار الأمر لمعاوية رضي الله عنه سنة ٤١ للهجرة ، وينتهي في عهد عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - سنة مائة للهجرة^(٢٨) . ومن العلماء من ألحق هذا الدور بسابقه^(٢٩) (٣٠) ، وهذا الرأي أولى بالاعتبار لاتساق الخصائص ولتوسيع الفترة التي لم ينضج فيها الفقه وكان أقرب إلى فترة الوحي ، وقد استقل

^(٢٢) ويسمى دور النشأة ودور التأسيس وعصر الرسالة أو عصر النبي صلى الله عليه وسلم .

^(٢٣) احمد ، (المدخل إلى الفقه الإسلامي) ، ص ٨٥ . - خلاف ، (خلاصة تاريخ التشريع) ، ص ٩ . السبكي ورفيقاه ، (تاريخ التشريع) ، ص ٢٩ . - موسى ، (الفقه الإسلامي) ، ص ١٩ .

^(٢٤) ويسمى أيضاً دور الثباب ودور الخلفاء الراشدين ودور الصحابة وكبار التابعين .

^(٢٥) الخضري ، (تاريخ التشريع الإسلامي) ، ص ١٠٣ . - أبو زهرة ، (الملكية) ، ص ١٩ . - السبكي ورفيقاه ، (تاريخ التشريع) ، ص ٨٥ . - موسى ، (المدخل) ، ص ٩٢ .

^(٢٦) أشار إليه : القطان ، (تاريخ التشريع الإسلامي) ، ص ٢٥ .

^(٢٧) ويسمى أيضاً دور صغار الصحابة وكبار التابعين .

^(٢٨) الخضري ، (تاريخ التشريع الإسلامي) ، ص ١٣٢ . - أبو زهرة ، (الملكية) ، ص ٢٦ . - السبكي ورفيقاه ، (تاريخ التشريع) ، ص ١٣٩ .

^(٢٩) خلاف ، (خلاصة تاريخ التشريع) ، ص ٢٩ . - الخن ، (دراسة تاريخية للفقه وأصوله) ، ص ٤٩ . - محمصاني ، (فلسفة التشريع في الإسلام) ، ص ٢٢ . - موسى ، (الفقه الإسلامي) ، ص ٢٧ .

^(٣٠) قال الدكتور السوقي والدكتورة الجابر تحت عنوان (الفقه في عصر الصحابة والتابعين) ، ص ١٢٥ : " ويبدأ هذا العصر بوفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويمتد إلى أوائل القرن الثاني تقريباً " ، ثم عاد ليقول تحت عنوان (عصر التابعين) ، ص ١٤٢ : " يبدأ هذا العصر في نحو منتصف القرن الأول " ، وأعتقد أن الدكتور السوقي لم يعد عن رأيه الذي أنبئه في كتاب (الاجتهاد والتقليد) ولكن هذا التضارب كان بسبب عدم المراجعة والله أعلم . أنظر - السوقي وزميلته ، (مقدمة في دراسة الفقه الإسلامي) ص ١٤٢ ، السوقي ، (الاجتهاد والتقليد) ، ص ١٥٤ .

٧. دور النهضة^(٤١) (١٨٧٠م - ١٩٤٥م) . ويبدأ من ظهور المجلة سنة (١٢٨٧هـ) ، وينتهي بنهاية الحرب العالمية الثانية سنة ١٣٦٥هـ^(٤٢).

٨. الدور المعاصر (١٩٤٥م - ...) . ويبدأ من السنة ١٣٦٥ للهجرة ، ولا يزال مستمراً إلى يومنا هذا^(٤٣).

ونكتفي بهذا القدر من التعريف بأدوار الفقه الإسلامي ، لأن التفصيل يعني الخروج عن الدراسة مدار البحث إلى موضوع تاريخ الفقه خروجاً كلياً ، وإن كان من الضروري التمهيد بالحديث عما وصل إليه الفقه قبل الدور المعاصر ، إلا أن ذلك سيتم في مكانه المناسب إن شاء الله تعالى.

المطلب الثالث

تحديد عصر الدراسة

إن الفقه الإسلامي مر بأدوار عدة ، كان آخرها هو الدور الذي نعيش فيه ، وقد رأينا أن الدور الأخير لم يبدأ عند جميع العلماء في وقت واحد ، بل كانت بدايته على النحو التالي :-

١. عام ٣٥٠ للهجرة ، على اعتبار أن آخر الأدوار هو دور التقليد ولم ينته إلى الآن^(٤٤)

وقد أشار عدد من العلماء إلى وجود بوادر نهضة فقهية ، ولكنهم لم يعتبروها دوراً مستقلاً لأنها لا تخرج عن التقليد والسمات العامة لهذا الدور^(٤٥).

٢. عام ٦٥٦ للهجرة ، ولم ينته بعد ، وأشار عدد من العلماء إلى وجود بوادر نهضة فقهية أيضاً^(٤٦).

٣. عام ١٢٨٧ للهجرة أو قريباً منه ، واعتبر دوراً مستقلاً وهو الدور المعاصر^(٤٧) وهو تاريخ مرتبط بمجلة الأحكام العدلية وفيه اتسعت دائرة التقنين .

^(٤١) ويمكن تسميته بالحديث عند من يرى أن مرحلة الحديث هي ما قبل المعاصر .

^(٤٢) الزرقا ، (المدخل الفقهي العام) ، ج١ ، ص ٢٢٥ .

^(٤٣) الزرقا ، (المدخل الفقهي العام) ، ج١ ، ص ٢٤٧ .

^(٤٤) أنظر مثلاً : الخضري ، (تاريخ التشريع) ، ص ٢٨٨ ، أبو زهرة ، (الملكية) ، ص ٤٥ .

^(٤٥) أنظر مثلاً : خلاف ، (خلاصة تاريخ التشريع) ، ص ١٠٣ ، الخن ، (دراسة تاريخية) ، ص ١٣٤ .

^(٤٦) أنظر : السبكي ورفيقاه ، (تاريخ التشريع) ، ص ٣٥٠ ، السابيس ، (تاريخ الفقه) ، ص ١٤٨ .

^(٤٧) - بدران ، (تاريخ الفقه الإسلامي) ، ص ١٠٦ . شرف الدين ، (تاريخ التشريع الإسلامي) ، ص ٢٤٤ .

الصابوني ، (المدخل الفقهي) ، ص ٣٥٣ . الصابوني ، (المدخل لدراسة التشريع الإسلامي) ، ص ٢٤١ .

القطان ، (التشريع والفقه) ، ص ٢٤٩ . النبهان ، (المدخل للتشريع الإسلامي) ، ص ٣٥١ .

٤. عام ١٣٥٥ للهجرة واعتبر دورا مستقلا ، وهو الدور المعاصر الذي نعيش فيه^(٤٨).

وهذا الأخير قاله شيخنا الجليل الأستاذ مصطفى أحمد الزرقا - رحمه الله - في الطبعة الجديدة من كتابه " المدخل الفقهي العام " ، وهو رأي وجيه ، ولكنني في هذه الدراسة سأعتبر بداية الدور المعاصر بظهور المجلة عام ١٢٨٧هـ ، لاتصال العوامل المؤثرة في هذا العصر بما هو موجود الآن ، ولتكامل الملامح منذ تلك الفترة إلى الآن ، ولعل إقصاء الشريعة الإسلامية وإنهاء الخلافة الإسلامية العثمانية سنة ١٩٢٤ م أبرز هذه الملامح ولا يزال مستمرا . يقول الأستاذ الأشقر : " وإنما حددنا النصف الثاني من القرن الثالث عشر لوجود معلم هام من معالم العصر ، وهو إقصاء الشريعة الإسلامية ، وهذا المنحنى الخطير وإن لم يتم إلا بعد فترة إلا أن بدايته كانت في النصف الأخير من القرن الثالث عشر " ^(٤٩).

ولا يمكن قبول الأقوال الأولى ؛ لأن عصرنا الحاضر ليس عصر تقليد محض ؛ فمظاهر التعصب الفقهي بدأت حدثها في الأقول ، وظهرت عوامل مختلفة ساعدت على إيجاد بوادر نهضة فقهية سيأتي الحديث عنها قريبا إن شاء الله تعالى .

^(٤٨) الزرقا ، (المدخل الفقهي) ، ج ١ ، ص ٢٢٣ .

^(٤٩) الأشقر ، (تاريخ الفقه) ، ص ١٨٥ .

الباب الأول

العوامل المؤثرة في الفقه في هذا العصر

ويحتوي هذا الباب على

تمهيد في أقسام العوامل المؤثرة

وفصلين هما :

الفصل الأول : العوامل العامة

الفصل الثاني : العوامل الخاصة

تمهيد

أقسام العوامل المؤثرة في الفقه الإسلامي في هذا العصر

إن العوامل التي أثرت في الفقه الإسلامي لا يمكن حصرها ولما كان لا بد من تناولها فقد نظرت إلى تلك العوامل ذات الأثر الفاعل دون غيرها وقسمتها إلى قسمين :

القسم الأول: العوامل العامة وهي تلك العوامل التي كان لها آثار عامة في مختلف العلوم الإسلامية ومنها الفقه (وسأقتصر على ما يخص الفقه إجمالاً) وتشتمل على ما يلي :

١- الدعوة إلى تجديد الفقه الإسلامي : حيث إن لهذه الدعوة آثاراً ملموسة على مسيرة الفقه الإسلامي.

٢- الصحوة الإسلامية المباركة : لأنها كانت وراء الكثير من الجهود التي خدمت الفقه في جانب التعليم والتأليف والتتظير والتطبيق.

٣- التطور التاريخي والاحتكاك الحضاري : فالأيام حَبَّالَى تلد كل جديد، تتاغم ذلك مع مسيرة الفقه الإسلامي بالتأثر والتأثير.

٤- تقدم الوسائل الخادمة للتراث الفقهي : أن انتشار الفقه الإسلامي المدون كان له أسباب منها تقدم الوسائل الخادمة كالطباعة والحوسبة وغيرها.

٥- المؤسسات الإسلامية : فإن إغفال دورها أو التقليل من جهودها في دعم مسيرة الفقه الإسلامي يعتبر من الجحود والإجحاف ولذلك أفرقتها بالبحث.

القسم الثاني : العوامل الخاصة : وتعني كل ما كان له أثر في الفقه وكان الفقه هو محور هذا الأثر. وتشتمل على ما يلي :

١- كليات الشريعة ومناهجها في الفقه الإسلامي
ورأيت أن تدريس الفقه في أعلى مستوياته تمثله كليات الشريعة فعرفت بعدد منها وبمناهج عدد منها أيضاً.

٢- الاجتهاد في عصر الدراسة:

ورأيت أن الفقه يقوم على نصوص الكتاب والسنة والاجتهاد، فالاجتهاد عامل رئيس في مسيرة الفقه الإسلامي ومن أخص العوامل.

٣- طبيعة الفقه الإسلامي وقابليته للتقنين

ورأيت ان الفقه الإسلامي بما اتصف من صفات يملك القدرة على النماء والتجاوب مع كل المتغيرات التي تحدث بإيجاد الحلول التي تناسبها.

وقد جاءت خطة الدراسة محاولة تغطية كل هذه العوامل مع وجود اعتبارات أخرى في تقسيم العوامل المؤثرة في الفقه رأيت أنها داخلة في هذا التقسيم وأقل أهمية منه ومنها العوامل الدافعة والعوامل المعيقة ، العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، العوامل الرسمية والعوامل الشعبية، ولن أتعرض لها بأي تفصيل اكتفاء بالتقسيم الذي اخترته.

الفصل الأول العوامل العامة

ويحتوى على تمهيد وخمسة مباحث :

المبحث الأول : الدعوة إلى التجديد .

المبحث الثاني : الصحوة الإسلامية المباركة .

المبحث الثالث : التطور التاريخي والاحتكاك الحضاري .

المبحث الرابع : تقدم الوسائل الخادمة للتراث الفقهي .

المبحث الخامس : المؤسسات الإسلامية .

المبحث الأول الدعوة إلى التجديد

المطلب الأول : تجديد الفقه الإسلامي

المطلب الثاني : دعاة التجديد

المطلب الثالث : الأفكار التجديدية التي نادى بها فقهاء العصر .

المطلب الأول

تجديد الفقه الإسلامي

من العوامل المؤثرة في مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر الدعوة إلى تجديد الفقه الإسلامي ، وللوقوف على ذلك أتناوله على النحو الآتي :

أولاً : معنى التجديد ومستنده .

ثانياً : الحاجة إلى تجديد الفقه الإسلامي ومجالاته .

ثالثاً : ضوابط التجديد .

أولاً : معنى التجديد ومستنده

أ - معنى التجديد

١. لغة: الجديد

- عكس القديم (جَدُّ الشيء يَجْدُّ - بالكسر - جَدُّهُ فهو جديد وهو خلاف القديم)^(١).

- الإحداث والإنشاء : (وجَدَّ فلان الأمر وأَجَدَّهُ إذا أحدثه فتجدد)^(٢) .

- نقيض البلى ، ونقيض الخلق : (جَدُّ الثوب والشيء يجد بالكسر صار جديداً وهو نقيض الخلق)^(٣) .

أما التجديد فمصدر للفعل جَدَّدَ ومعناه التحديث والإنشاء.

٢. اصطلاحاً :

إن التجديد بمعناه اللغوي - التحديث - يمكن أن يضاف إلى أي أمر حسي أو معنوي^(٤)، وهو بعيد عن دراستنا هذه ، وأقرب أن يضاف التجديد إلى الدين - والفقه جزء منه - وسيأتي بيانه .

(١) الفيومي ، (المصباح المنير) ، ص ٩٢ ، ١٤ ، كتاب الجيم ، مادة جَدُّ .

(٢) المرجع السابق.

(٣) ابن منظور ، (لسان العرب) ، ج ٣ ، ص ١١٠ ، ١٤ ، فصل الجيم ، باب الدال .

(٤) وتتمتع المصطلحات التالية ويراد بها معنى التجديد ، وإن لم تطابقه وهي :

التحديث ، الإحياء ، التطوير ، النهوض ، الإصلاح ، الانبعاث اليقظة ، الصحوة ، التغيير ، والاجتهاد ، ... ، وقد خصص عبد الجبار الرفاعي الجزء الثاني من موسوعته (مصادر النظام الإسلامي) ، وجمع (١٣١٧) من الكتب والمقالات حول الاجتهاد والتجديد والذي طبعته مطبعة مكتب الإعلام السياسي/قم ط ١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ، وتابعه محي الدين عطية ببحثه "التجديد مفهوماً ومنهجاً ومجالاً" والذي جمع فيه (١٠٩) عناوين للأعوام ١٩٨٧م - ١٩٩٧م ونشرته مجلة (إسلامية المعرفة) ، ١٤ع ، ١ ، ص ٤ ص ٢٤٥.

التجديد في الدين وله ثلاثة معانٍ (٥):

أولها :- التجديد في الدين : أي في مضامينه ، وانبثق عن ذلك دعوات خرجت بالدين عن معناه الصحيح ، ويقود ذلك فلاسفة ومفكرون كل له طريقته الخاصة في التجديد ، نذكر منها:-

١. اعتبار الدين تراثاً (٦)، وتطبيق المناهج المتبعة للتعامل مع التراث على الدين .

وإن اختلفت جهات نظر هؤلاء فيما بينهم إلا أن ما يجمعهم اتفاقهم على التجديد من هذا المنطلق ، وكثيراً ما يجتنبون البحث في قضايا محددة بل في العموميات ؛ فحسن حنفي يتبنى مشروعاً للتجديد منطلقاً من التراث (٧)، ويطلق طه عبد الرحمن التقويم التفاضلي للتراث الإسلامي العربي ، وي طرح التقويم التكاملي بديلاً عنه: (٨)

(٥) هناك تجديد بنبذ الدين والأخذ بالحضارة الغربية ، وهذا ليس بتجديد للدين بل هدم له، وهناك تجديد للدين بإعادة تفسيره ليصبح مطية للحضارة الغربية والذي انتهجه عدد من مفكري عصر الدراسة وساروا بذلك في خدمة الاستعمار الغربي ولو دون قصد منهم، انظر الكتاني (الفكر الإسلامي الحديث)، مجلة الأكاديمية ع ١١ ص ٤٣ البهي (الفكر الإسلامي الحديث) ص ٤، المطمني/ أوروبا في مواجهة الإسلام ص ٣١٩ - ٣٤٦. وهناك تجديد بمعنى الاجتهاد ، وهو وسيلة من وسائل التجديد . قال عمار : " يخلط تلامذة التنوير الغربي العلماني أوراق مشاريع التحديث في عصرنا الحديث عندما يصورونها مشروعاً واحداً يسوقون عند الحديث عن دعواته أسماء أعلام التجديد الإسلامي مع أعلام التغريب والتحديث على النمط الغربي " انظر عمار : (الإمام المتنور والتجديد في الإسلام) ، مجلة العربي ، ع ٤٥٤ ، سبتمبر ١٩٩٦م ، ص ٢٦ ونذكر من أعلام التغريب :

١. شبلي شميل ١٢٧٦ - ١٣٣٥ هـ ، ١٨٦٠ - ١٩١٧ م .
٢. فرج أنطون ١٢٩١ - ١٣٤٠ هـ ، ١٨٨٧ - ١٩٢٢ م .
٣. سلامة موسى ١٣٠٥ - ١٣٧٧ هـ ، ١٨٨٨ - ١٩٥٨ م .
٤. اسماعيل مظهر ١٣٠٨ - ١٣٨١ هـ ، ١٨٩١ - ١٩٦٢ م .
٥. لطفي السيد ١٢٨٩ - ١٣٨٣ هـ ، ١٨٧٢ - ١٩٦٣ م .
٦. طه حسين ١٣٠٦ - ١٣٩٣ هـ ، ١٨٨٩ - ١٩٧٣ م .

وقد حرصت على إثبات هذه المجموعة مرتبة حسب تاريخ الوفاة لكي يفهم أن منهجها ليس من باب التجديد ، والثلاثة الأول يرفضون الدين رفضاً تاماً ، بينما يقتصر دور الدين على الجانب الشخصي عند الثلاثة الآخرين ، وأضيف إليهم علي عبد الرزاق (١٨٨٨م - ١٩٦٦م) و محمد احمد خلف الله (م) ، انظر: عبد الرزاق ، (فلسفة المشروع الحضاري) ، ص ٢٨٨ الشوايكة ، (محمد رشيد رضا) ، ص ٨١ ، ص ٨٨ .

(٦) سيأتي بيان معنى التراث في ، ص ١٣٩. وانظر سلطان (دعوى التجديد) ع ٦٤ ص ٢٨-٢٩ .

(٧) حنفي ، (التراث والتجديد) ، ص ١٣ وما بعدها . حنفي ، (الإحياء الديني) ، ص ١٥٧ وما بعدها ، وانظر . الميلي ، (ظاهرة اليسار الإسلامي) ، ص ٣٥ وما بعدها . البسيوني ، (اليسار الإسلامي) ، ص ٣٢ . انظر : محمود ، (تجديد الفكر العربي) ، ص ١٦-١٨ .

(٨) التقويم التفاضلي : أخذ جزء من التراث ، والحكم على الباقي من خلاله بافتراض وجود تعارض بين نصوص التراث يمنع أخذه شاملاً ، ويمثل هذا المنهج الجابري . أما التقويم التكاملي : فهو النظر إلى التراث كوحدة متكاملة متداخلة ، فيحكم عليه بمجموعه ، انظر: عبد الرحمن ، (تجديد المنهج في تقويم التراث) ، ص ١٧ وما بعدها ، والمريني ، (قراءة في كتاب تجديد المنهج) ، مجلة دعوة الحق ، ع ٢١٥ ، ص ٢٦ (١٤١٦هـ-١٩٩٥م) ، ص ١٢٢-١٢٦ .

وهذه مدرسة لها إيجابياتها وسلبياتها لا يتسع المقام هنا لدراستها .

٢. اعتبار غير القرآن والسنة تراثاً يجب اطراحه جانباً ، ومنهم من لم يعتبر إلا القرآن الكريم وطعنوا في السنة النبوية^(٩).

٣. ومنهم من لم يعتبر إلا الفترة المكية في القرآن الكريم وطرح مشروعاً للتجديد على هذا الأساس^(١٠).

ثانيها : التجديد في أسلوب عرض الدين :- تعريفه (هو تجلية حقائق الإسلام وبيان مفاهيمه الكلية والجزئية مما يقوم عليه كيانه التشريعي والعقائدي والعبادي والأخلاقي ، صوناً لها من التزييف أو الاختلاط أو التشويه أو الإبداع)^(١١) ويكون ذلك بالرجوع إلى الكتاب والسنة والاستمداد منهما^(١٢) ويظهر جلياً في تيسير الفقه وقبول الرأي الآخر وعدم التعصب للرأي والفقه ، ومما يدخل في هذه الدراسات المقارنة بين المذاهب وعرض الحكم الشرعي مع دليبه وتفتين الفقه ، وغير ذلك مما سنتناوله في ملامح الفقه المعاصر .

قال الغزالي : " والتجديد من غير شك هو غير الخلق ، فالخلق يكون من العدم ... أما التجديد فهو غسل ثوب اتسخ ، أو إزالة التراب عن ملامح كانت مغطاة فظهرت ملامحها وبريقها بعد الإزالة " ^(١٣).

(٩) أتباع هذه الدعوة كثرة؛ نذكر منهم جمال البنا رئيس الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل في كتبه:

(الأصلان العظيمان * الكتاب والسنة * رؤية جديدة) ، ص ٢٦٧ وما بعدها ، (العودة إلى القرآن) ، ص ٤٨ وما بعدها (وبيان رمضان) ، ص ٣٣-٤١ . وانظر الخير أبادي (عرض ونقد لكتاب السنة ودورها في الفقه الجديد لجمال البنا) مجلة البعث الإسلامي ع ١ م ٤٥ ص ٨١-٩١ .

وما يسمى بالقرآنيين انظر : الأسعد ، (إسلام آخر زمن) ، ص ٣١٨ وما بعدها ، العماري ، (أدعياء التجديد) ، ص ٤٢ . الحاج (فرقة أهل القرآن) ص ٥٩-٦٧ .

(١٠) منهم محمود محمد طه وعبد الله احمد النعيم وحسين أحمد أمين .

انظر : النعيم ، (نحو تطوير التشريع الإسلامي) ، ص ٨٥ وما بعدها ، وهو تطوير لأنكار محمود محمد طه الأسعد ، (إسلام آخر زمن) ، فهو رد على كتب حسين أحمد أمين .

حسين أحمد أمين ، (وجهاً لوجه) ، مجلة العربي ، ع ٤٨٩ ، آب ١٩٩٩ م ، ص ٧٣ .

(١١) الدريني ، (منهج الأصوليين في التقريب بين المذاهب) ، مجلة رسالة التقريب ، ع ١٦ ، ص ١ ، ص ٧٣ .

(١٢) أبو الخشب ، (تجديد الفكر الديني) ، ص ١٢ ، وانظر : ياسين ، (التجديد المطلوب للفكر الإسلامي) ، ملحق جريدة القبس ، ع ٢٦١٤ ، ص ٩ ، الاثنين ٩ رمضان / ١٤٠٠ هـ ، ص ٣ .

(١٣) الغزالي ، (كيف نتعامل مع القرآن) ، ص ٦٢ ، وانظر: الفاسي ، (مهمة علماء الإسلام) ، مجلة المنهل ،

ص ٥ ، م ٤٦ ، ذو الحجة ١٩٨٤ ، ص ٤٣ . خان ، (تجديد علوم الدين) ، ص ٩ . وقريب منه قول الزرقا "إن

التجديد هو إعادة الدين إلى رونقه الأصلي وحالته الأولى فكراً وعملاً أي إعادته كما كان جديداً في أوله.

الزرقا ، (الإسلام وتطور المجتمعات) ، مجلة كلية الشريعة ع ١ ص ١ (١٣٩٢-١٩٧٢) ص ٤٧ .

وقال الطحان : " هو بيان ما اندرس من معالم السنن ونشرها وحمل الناس على العمل بها وقمع البدع وأهلها والعودة إلى ما كان عليه الرعيل الأول من المسلمين " (١٤).

قال حسنة : " وأعتقد - والله أعلم - أن المقصود بتجديد الدين أو تجديد أمر الدين على - اختلاف في الرواية - هو تجديد التدين وإعادته إلى الجادة " (١٥) وقال أبو زهرة : " التجديد أن يعاد إلى الدين رونقه " (١٦)، وقال القيسي : " والحق أن تجديد الإسلام هو الإتيان به جديداً كما كان " (١٧)

ثالثها : التجديد في المسلمين لا في الإسلام :- ويرتكز على إحياء الدين في نفوس الناس وبيانه لهم ليعملوا به (١٨)، قال فروخ : " الإصلاح والتجديد يتناول رد المسلمين إلى حقيقة الإسلام " (١٩)، ويقول : " إن الإسلام ليس بحاجة إلى تجديد ولكن المحتاج إلى التجديد هم جانب من المسلمين وجانب كبير من فقهاء المسلمين " (٢٠).

وينبني على ذلك فهم جميع دعوات المصلحين بالعودة إلى الإسلام والعبارة المطورة لها (التقدم نحو الإسلام)، إن التجديد في الفقه الإسلامي أخص من المعنى العام لتجديد الدين ولكن الفقه هو أولى جوانب الدين بالتجديد.

أما تجديد الفقه الإسلامي فهو :-

" تنمية الفقه الإسلامي من داخله ، وبأساليبه هو ، مع الاحتفاظ بخصائصه الأصلية وبطابعه المميز " (٢١).

قال البشري : " وأتصور أن الحكم على الفقه بالتجديد ، لا يتأتى من قدرته على ملاحقة تلك المظاهر (٢٢) ، ولكن التجديد يتأتى من قدرة الفقه على أن يستجيب للتحديات التي يفرضها

(١٤) الطحان ، مقال (مفهوم التجديد) ، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ، ١٤ ، ١٩٨٤م ، ص ٢٤ .

(١٥) مقدمة كتاب خليل ، (رؤية إسلامية) ، ص ١٠ .

(١٦) الكوثري ، (المقالات) ، ص ب ، في مقدمة أبي زهرة للطبعة الأولى .

(١٧) القيسي ، (معالم الهدى) ، ص ١٠٩ .

(١٨) انظر الأثمر : (محاضرات إسلامية) ، ص ٣٩٣ ، الإبراهيم ، (الفقه الحركي) ، ص ١٨ .

(١٩) فروخ ، (تجديد في المسلمين) ، ص ١٢ .

(٢٠) فروخ (المرجع السابق) ، ص ١٣ .

(٢١) القرضاوي ، (الفقه الإسلامي بين الأصالة والمعاصرة) ، ص ٢٦ .

(٢٢) يعني أساليب الحياة اليومية .

الواقع والتاريخ في زمان ومكان معينين في الجماعة الإسلامية وأن تكون هذه الاستجابة بما يحفظ مصالح الإسلام والمسلمين^(٢٣) .

ومن خلال النقلين السابقين يظهر لنا وجود عنصرين في تعريف تجديد الفقه الإسلامي:-

١. ذاتية التجديد : أي أنه نابع من الفقه نفسه لا يهدمه ولا يتجاوز عنه ولكن بالبناء عليه .
٢. الاحتفاظ بالخصائص الأصلية والطابع المميز للفقه : ولا تكون بمسح الفقه وإبائه ما ليس منه .

ويمكن وضع التعريف الآتي للتجديد :

تجديد الفقه الإسلامي :- تنقيته مما علق به بسبب بشري سواء كان ذلك في مضمونه أم شكله والاستمداد منه والبناء على أصوله في إعطاء الحكم الشرعي لكل شؤون الحياة بما يتفق وغايته من تمكين الناس من إرضاء الله سبحانه وتعالى .

ومن التعريف السابق نلاحظ حاجة الفقه الذي يجب أن نتعامل به إلى صياغة جديدة تتجنب الآراء الشاذة ، وتربط الأحكام بأصولها التي بنيت عليها ، والاستفادة من الثروة الفقهية السابقة مع المحافظة عليها ، وأن هذا التجديد يتناول ما مسته عوامل الضعف البشري من التآثر بالبيئة أو بقوة الملكة الفقهية للفتية ، ولكنه لا يتناول الثوابت لأنها من الشريعة التي لا ينسب إليها التجديد^(٢٤) .

ب - مستند التجديد في الفقه الإسلامي :

القول بالتجديد لا بد له من دليل ، والتجديد في الفقه الإسلامي يقوم على طبيعته وطبيعة الأصول التي قام عليها ، بالإضافة إلى تصريح النصوص بإمكانية التجديد وحدثه، ومن الأدلة على ذلك الآتي :-

١. (ورود نصوص القرآن الكريم على نحو كلي غالباً لا جزئي والجزئي هذا ينضوي تحت الكلي أيضاً مما يفسح المجال لاستيعاب جزئيات لا حصر لها ، والذي يجعل للفقه قابلية للتجديد ومرونة في إعطاء الأحكام لكل ما يستجد)^(٢٥) .

^(٢٣) البشري ، (ملاحظات منهجية حول موضوع التجديد في الفقه الإسلامي) ، في الدريني وآخرون ، (الاجتهاد والتجديد) ، ص ٤٨ .

^(٢٤) انظر : الزرقاء ، (المدخل) ، ج ١ ، ص ١٥٣-١٥٤ ، الأثقر ، (تاريخ الفقه الإسلامي) ، ص ١٩-٢٠ .

البشري وآخرون ، (نحو وعي إسلامي) ، ص ٢٤١ .

^(٢٥) الدريني ، (بحوث مقارنة) ، ج ٢ ، ص ٩٨ ، بتصرف وانظر : القرضاوي ، (مدخل) ، ص ١٥٧ .

الشاطبي (الموافقات) ج ٣ ص ٧-١ .

٢. (ورود كثير من الأحكام المنصوص عليها في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة معللة سواء كانت كلية أم جزئية يعطي مجالاً للقياس عليها وفي ذلك توسع للأحكام التي يتناولها النص ويسبغ على الفقه مرونة وتجديداً) (٢٦).
٣. (تنوع دلالات النصوص أو وجوها : من عبارة النص ، وإشارته ، ومفهوم الموافقة ودلالة الاقتضاء ، وهذه الوجوه من الدلالات تثري النص بالمعاني والأحكام ، والدلالة الظنية للنص تفسح المجال لاستيعاب أكبر لمستجدات الحياة ، ولا يقلل ذلك من أهمية الثوابت والدلالات القطعية) (٢٧).
٤. (النص على المحرمات وترك باب المباح مستنداً إلى أن "الأصل في الأشياء الإباحة" ، ذلك لأن النصوص محدودة فالمحرمات والمحظورات محدودة وهي قليلة فيتسع المجال لما هو مباح وعلى المسلمين أن ينظموه ليحقق لهم النفع) (٢٨) .
٥. حفظ القرآن الكريم والسنة النبوية وعالمية رسالتهما : إن حفظ الله تعالى للقرآن الكريم وكذلك للسنة ، وقيام نموذج عملي في عهد النبوة والخلافة الراشدة واستمرار التطبيق قرونًا بعد ذلك يجعل التجديد ممكناً لأنه لا أدل على الإمكان من الوقوع (٢٩) .
٦. قول النبي صلى الله عليه وسلم : " إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها " (٣٠) ، إن تجديد الفقه جزء من تجديد الدين ، والذي يقرر تحققه في الأصل يكون في الفرع من باب أولى ، وقوله صلى الله عليه وسلم : " لا يزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك " (٣١) ، وفيه أن بقاء أمة قائمة على أمر الله بقاء للدين الذي يلبي حاجاتهم إلى معرفة أحكام تصرفاتهم ، وهي قائمة على أمر الله .

(٢٦) الدريني ، (بحوث مقارنة) ، جـ ٢ ، ص ٩٩ ، بتصريف وانظر : القرضاوي ، (مدخل) ، ص ١٧٩ .
 القرضاوي ، (خصائص) ، ص ٢٤٦ ، السباعي ، (المرونة) ، ص ٢٩ .
 (٢٧) الدريني ، (بحوث مقارنة) ، جـ ١ ، ص ٩٩ ، بتصريف وانظر : القرضاوي ، (مدخل) ، ص ١٦٣ .
 (٢٨) الدريني ، (بحوث مقارنة) ، جـ ١ ، ص ١٠٠ ، بتصريف وانظر : القرضاوي ، (مدخل) ، ص ١٤٠ .
 (٢٩) عباس حسني محمد ، (الفقه الإسلامي) ، ص ٩٠-٩٤ ، بتصريف .
 (٣٠) حديث صحيح أخرجه أبو داود ، (السنن) ، جـ ٤ ، ص ١٠٩ ، كتاب الملاحم ، باب ما يذكر في قرن المائة حديث رقم (٤٢٩١)

قال الزين المراقي : صحيح ، ورمز السيوطي لصحته .

المنأوي ، (فيض القدير) ، جـ ٢ ، ص ٢٨٢ ، العجلوني ، (كشف الخفاء) ج ١ ص ٢٨٢ وجزم بصحته أبوغده اللكنوي ، (الرفع والتكميل) ، ص ٤٤ ج ١ . وأفاض في تخريجه المنتدى الإسلامي في التجديد ، ص ١٤-١٨ .
 (٣١) البخاري ، (الصحيح) ، جـ ٤ ، ص ١٨٧ ، كتاب المناقب ، باب سؤال المشركين .

وقوله صلى الله عليه وسلم: " يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين " (٣٢)، وفيه أن للعلماء جهود متواصلة في حراسة الدين وحمايته على مر الأيام بتوفيق الله من كل تحريف أو تأويل ، فلا يندرس بل يبقى حياً يحكم للناس حياتهم .

٧. فتح باب الاجتهاد والدعوة إليه (٣٣) .

٨. تعدد مصادر التشريع التي تستوعب كل ما يستجد كالتقاس والمصالح المرسله وسد الذرائع ووجوب رعاية العرف بشروط خاصة (٣٤) .

ثانياً: الحاجة إلى تجديد الفقه الإسلامي :-

إن الاحتكام إلى الشريعة لم يعد موجوداً في غالب الدول التي ورثت الإسلام إلا في جوانب محددة مثل الأحوال الشخصية ، وهي الأخرى تتعرض لهجمة شرسة في هذه الدول (٣٥) مما أدى إلى توقف الفقه عن النمو في معظم أوباه ، فنظام العقوبات وخاصة الحدود لا يعمل بها في معظم بلاد المسلمين ، وتواجه هي الأخرى حملة شرسة للتشكيك فيها منذ بداية عصر الدراسة وحتى يومنا هذا ، والنظام السياسي لم يكن وليد شوري ، ورضخت الدول الإسلامية المعاصرة لحكام استبداديين في الغالب كانوا ألعبوبة بأيدي الدول الكبرى الكافرة .

وفي الجانب الاقتصادي : ساد النظام الوضعي الرأسمالي والشيوعي ، وبالرغم من سقوط النظام الشيوعي إلا أن ذيول أفكاره ما زالت تحظى بتأثير في مجالات مختلفة .

إن غياب تطبيق الشريعة الإسلامية كان له أثر كبير على ضعف نمو الفقه، ولو كانت مطبقة لنما نمواً طبيعياً ، ولكي يعود نمو الفقه إلى سابق عهده لا بد من الاحتكام إلى شريعة الإسلام في حياة المسلمين العامة والخاصة ، ودون ذلك جهود كبيرة تختلط فيها دماء الشهداء بمداد العلماء .

الخلاصة : إن تعطيل تطبيق الفقه كاف لإثبات حاجته إلى التجديد ، ولكنه فوق ذلك يتعرض إلى كم هائل من الشبهات في شكله ومضمونه .

والجهود المبذولة حتى الآن على أهميتها لم تصل بالفقه إلى الحالة المنشودة ، ودور هذه الدراسة الكشف عن هذه الجهود وهو ما ستراه في فصولها القادمة .

(٣٢) حديث حسن رواه العقيلي، (الضعفاء الكبير) ج٤ ص ٢٥٦ وقال شعيب الأرنؤوط وهو حديث حسن بطرقه وشواهد، الأرنؤوط، (الوجيز في منهج السلف)، ص ٢٩ .

(٣٣) وسيأتي الحديث عنه ص ٢٧١ .

(٣٤) موسى ، (التشريع الإسلامي) ، ص ٧٤ .

(٣٥) انظر: حول قانون الزواج المدني اللبناني في مجلة الرعي ، ع ١٣٠ ، ص ١٣ - ١٩٩٨ ، ص ٥ .

ثالثاً : ضوابط التجديد :- إن إمكانية التجديد توهم أن يجدد من يشاء فيما يشاء فيعطل النصوص الثابتة المحكمة أو يهدم الشرع من أساسه أو يجده بالاستخفاف به وتسويغه للواقع وتطويع أحكامه لكل جديد، إن كل ذلك يمكن أن يسميه البعض تجديداً وليس منه (٣٦)، وحتى لا يفهم أن هذا كله من التجديد فلا بد من التنكير بالقواعد الضابطة له، وقد أكتفى بالإحالة إلى علم أصول الفقه الذي يرسم مناهج الاستنباط للأحكام العملية من أدلتها التفصيلية (٣٧).

وزيادة في الإيضاح نذكر الضوابط الآتية :

١. القرآن الكريم والسنة المطهرة هما المرجع في معرفة الأحكام الفقهية ، ويفهم القرآن طبقاً لقواعد اللغة العربية من غير تكلف ولا تعسف ، ويرجع في فهم السنة المطهرة إلى الفقهاء (٣٨).

وهذا الضابط يخرج الاتجاهات التالية :

- أ - الذين يريدون أن يأخذوا بعض القرآن والسنة دون بعض .
- ب - الذين يريدون أن يأخذوا بالقرآن وحده منفصلاً عن السنة .
- ج - الذين يريدون أن يفسروا القرآن والسنة تفسيراً يخضع للأهواء .
- د - الذين يكتفون بتقليد أئمة مذاهبيهم واعتبارها هي الشرع دون الرجوع للكتاب والسنة (٣٩).

٢. إن المصلحة المعتبرة شرعاً وكذا المقاصد المعتبرة شرعاً هي المصالح الشرعية أو المقاصد الشرعية سواء كان ذلك بالنص أو الاستنباط ولا مجال للهوى أو انفراداً للعقل في تحديدها (٤٠).

ولقد استند كثيرون على المصلحة والمقاصد والحكم مع اعتبارها من قبل الشرع وقدموها على النص (٤١) ، وهذا الضابط يخرج كل تجديد واجتهاد لا يراعي ذلك .

(٣٦) انظر : عباس حسني محمد ، (الفقه الإسلامي) ، ص ٨٣-٨٤ .

(٣٧) انظر : أبو زهرة ، (أصول الفقه) ، ص ٧ .

(٣٨) البنا ، (رسالة التعاليم) ، ص ٤ . بتصريف .

(٣٩) القرضاوي ، (المرجعية العليا) ، ص ١٦-١٧ ، بتصريف . وفهم القرآن الكريم والسنة المطهرة ضوابط تفصيلية كثيرة . لمزيد من المعلومات انظر : الأثمر ، (الأضواء السنوية) ، ص ١١-٩٩ ، الغزالي ، (كيف نتعامل

مع القرآن) ، ص ١٦٦ . القرضاوي ، (كيف نتعامل مع السنة) ، ص ٩ . القرضاوي ، (شريعة الإسلام) ،

ص ١١٣-١١٩ و ص ١٣٦-١٥٤ . القرضاوي ، (مفصل) ، ص ٢٥١ .

(٤٠) الدريني ، (المناهج الأصولية) ، ص ٢٩-٥٤ .

(٤١) القرضاوي ، (الاجتهاد المعاصر) ، ص ٨٩ .

٣. التحرر من ضغط الواقع ، يقول القرضاوي : " إن الواقع المنحرف ليس قدراً محتوماً يجب على المسلمين أن يقبلوه وأن ينحنوا له صاغرين " (٤٢).

والواقع ليس فقط ما تعيشه الدول الإسلامية، بل يمتد ليصل إلى الواقع العالمي، وكلاهما لا بد من التحرر من ضغوطه والتبعية له ، قال القرضاوي : " لسنا ملزمين بأن نحلل ما يحل ونحرم ما يحرم ونصح ما يصححه ونبطل ما يبطله " (٤٣).

وبهذا الضابط ترد كل الاجتهادات والفتاوى والتجديدات التي صيغت أو أصدرت لتسويغ الواقع أو إرضاء الغالب .

مثل :

- كل الفتاوى التي صدرت لإباحة الربا أو فوائد الاستثمار (٤٤).
- كل الفتاوى التي أباحت تحديد النسل (٤٥) .
- كل الفتاوى التي شككت في الحدود والقصاص (٤٦).
- كل الفتاوى التي شككت بوجود نظام حكم في الإسلام (٤٧) .

(٤٢) القرضاوي ، (مدخل) ، ص ٢٥١ .

(٤٣) القرضاوي ، (شريعة الإسلام) ، ص ١٧٣ .

(٤٤) القرضاوي ، (فوائد البنوك) ، ص ١٣ .

(٤٥) الطريقي ، (تنظيم النسل) ، ص ٢٨٥-٣٩٣ .

(٤٦) انظر : قطب ، (شبهات حول الإسلام) ، ص ١٥٠-١٥٩ ، غنايم ، (شبهات) ، ص ٧٦-٨١ . وهبة

(شبهات وانحرافات) ص ٣٢-٣٨ .

(٤٧) انظر : عبد الرازق ، (الإسلام وأصول الحكم) ، والردود عليه

انظر : إنكار علماء الأزهر على كتاب علي عبد الرازق ، المنار ، ٢٦م ، ج ٣ ، ص ٢١٢ - ٢١٦ ، م ٢٧ ،

ج ٩ ص ٧٤٥-٧٤٧ . - صبري ، (موقف العقل) ، ج ٤ ، ص ٢٨١-٢٨٦ . - الجندي ، (مؤلفات في

الميزان) ، ص ٣٥-٤١ .

المطلب الثاني

دعاة التجديد في الفقه الإسلامي المعاصر

ويحتوي على ثلاثة فروع هي :

الفرع الأول : أنواع المجددين

الفرع الثاني : موقف دعاة التجديد والإصلاح من تجديد الفقه الإسلامي

الفرع الثالث : وظيفة فقهاء هذا العصر

الفرع الأول : أنواع المجددين

المجددون نوعان :-

ب - مجدد مقيد

أ - مجدد مطلق

أ - المجدد المطلق :

هو الذي يبذل جهده في تجديد كل جوانب الدين الفكرية والعملية لأمته والعالم بأسره وذلك من مهام الأنبياء عليهم السلام ، وهذا التجديد مطلوب أيضاً مع مرور الزمن على رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، إلا أنه لا نبي بعده ، ولا يوجد في تاريخ الأمة الإسلامية مجدد مطلق ، وهي تنتظر ظهور المهدي وكل الصفات التي تذكر عنه تعطيه صفة المجدد المطلق^(١).

وقد يكون من المجددين من قارب ذلك، مثل عمر بن عبد العزيز -رحمه الله تعالى-^(٢) وابن تيمية إلا أن الظروف العامة كانت فوق طاقته وكان التغيير الذي أحدثه محدوداً في زمانه وأثره ما زالت ملموسة في دعوات الإصلاح التي جاءت بعده إلى يومنا هذا ، وكذا تلميذه ابن قيم الجوزية استمرار لدعوته التجديدية الإصلاحية والذي جمع بين العودة إلى الكتاب والسنة بالاجتهاد ومقارعة الأعداء بالجهاد^(٣).

ب - المجدد المقيد : وهو الذي انصب جهده على التجديد ولكنه ظهر في جانب من جوانب الدين الفكرية أو العملية^(٤).

وقد عرف محمد بن عبد الوهاب مجدداً في جانب العقيدة ، حيث حارب البدع والشركيات والخرافات ، ولكنه في الفقه مقلد للحنابلة، وفي الحديث كغيره من المسلمين ولا جهد يذكر له فيه^(٥)، وعرف الأئمة الأربعة بتجديدهم في الفقه وأحمد السرهندي في الجهاد ومقاومة البدع^(٦) وهذه الدراسة في نوع واحد من التجديد ألا وهو التجديد في الفقه الإسلامي مع أهمية الأنواع الأخرى والحاجة الماسة لدراستها وتقييمها والاستفادة من التجارب السابقة فيها .

(١) انظر : المودودي ، (موجز تاريخ تجديد الدين) ، ص ٤٦-٥٣ .

(٢) المودودي ، (موجز تاريخ تجديد الدين) ، ص ٤٨ ، ص ٥٥ .

(٣) المودودي ، (موجز تاريخ تجديد الدين) ، ص ٧٣ .

(٤) المودودي ، (موجز تاريخ تجديد الدين) ، ص ٥٥ .

(٥) انظر : الألباني ، (تعليق على بحث "الدعوة السلفية روقفها من الحركات الأخرى) لعبد عباسي في ندوة اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر ، ص ٢١٩ .

(٦) السرهندي هو احمد بن عبد الأحد السرهندي (٩٧١هـ / ١٥٦٣م - ١٠١٤هـ / ١٦٠٥م) ، ويعتبر مجدد الألف الثاني للهجرة. انظر : الندوي ، (الإمام السرهندي - حياته وأعماله) ، طباعة دار القلم / الكويت ، ط ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ .

الفرع الثاني : موقف دعاة التجديد والإصلاح من تجديد الفقه الإسلامي

أ - تمهيد : لقد وقفت على تقسيمات كثيرة لدعاة التجديد بمعناه العام :-

منها تقسيمهم إلى محافظين يتشبثون بالتراث وتجديديين ملتزمين بالتراث التشريعي ولكن بالأساليب العلمية الحديثة ، وإصلاحيين يقدمون حلولاً مستقاة من نصوص الشريعة مع الاعتراف بالتطور التاريخي الذي حصل (٧) ، أو إلى مستغربين تبنا موقف الغرب من الدين وتوفيقيين بين الإسلام والمذاهب الفكرية الحديثة وأصوليين تبنا الرجوع إلى نبع الإسلام الصافي وتطبيقه كله (٨) .

ولا يهمني تتبعها لأنها مجرد تصنيف للتجديد في الفكر لا في الفقه ويمكن الاستفادة من هذه التقسيمات في وصف تعامل الفقهاء مع الفقه ليواكب العصر فمنهم :

المحافظون : الذين لا يريدون الخروج قيد أنملة عن الثروة الفقهية التي ورثوها عن سبقتهم ويرون أن الأول ما ترك للأخر شيئاً .

والمجددون : الذين وسعوا في باب التجديد وضيقوا من دائرة الثوابت .

والوسطيون : الذين جمعوا بين المحافظة على الثروة الفقهية والاستفادة من المناهج الفقهية التي استعملها الفقهاء واتجهوا نحو كل جديد يبينون حكم الله فيه .

ب - موقف دعاة التجديد والإصلاح من تجديد الفقه الإسلامي :

تجديد الفقه الإسلامي في عصرنا الحاضر مطلب ضروري ومهم ، وهذا رأي جمهور العلماء ، وسبق أن بينا في مستند التجديد ما يدعم هذا الرأي (٩) ، بينما يرى سيد قطب رحمه الله تعالى - أن الاشتغال بتجديد الفقه في عصرنا الحاضر سابق لأوانه " وأن المطلوب هو الفقه اللازم لحركة ناشئة في مواجهة الجاهلية الشاملة " (١٠) .

ويستند قطب في رأيه إلى الآتي :

أولاً : الفقه وليد المجتمع وليس العكس ، فيقول : " إن الفقه الإسلامي بكل أحكامه ليس هو الذي أنشأ المجتمع المسلم ، إنما المجتمع المسلم بحركته في مواجهة الجاهلية ابتداءً ثم

(٧) انظر : شلق ، (الاجتهاد وأزمة الحضارة العربية) ، مجلة الاجتهاد ، ٨٤ ، ص ٢ ، ص ٢٣٩-٢٥٠ .

(٨) انظر : الخوادة ، (محاولات التجديد المعاصر) ، مجلة هدي الإسلام ، ١٦ ، ص ١٦ ، ع ٩٤ ، ص ٨٦٨-

٨٦٩ ، وانظر : عبد الرزاق ، (فلسفة المشروع الحضاري) ، ص ٢٦٩ وما بعدها .

(٩) انظر : القرضاوي ، (الاجتهاد المعاصر) ، ص ١٠١-١٣١ ، حوى ، (جولات في الفقهين الكبير والأكبر) ،

ص ١٤٣-١٤٤ .

(١٠) قطب ، (الظلال) ، ج ٤ ، ص ٢١٢٢ .

الاعتراف بالضعف والتقصير ، وطلب المغفرة من الله تعالى على التخلف ، والقعود مع المتخلفين القاعدين * (١١).

ولوجهة هذا الرأي توسعت في النقل وكنت أرغب أن أثبتته جميعه هنا لمنطقيته ولكنني فهمت منه غير المتبادر على النحو الآتي (١٥) :

١. إن الفقه الذي يحتاجه المسلم حتى قيام الدولة الإسلامية المنشودة مطلوب وكل فقه يساعد على قيام دولة إسلامية تتحقق فيها الدينونة لله مطلوب أيضاً .

٢. إن الحرب الشرسة ضد الإسلام استخدمت التشويه للفقه الإسلامي لتضليل الناس وإبعادهم عن الإسلام ، ولابد من جهود فقهية مستمرة للرد على هذه الشبهات لزرع اليقين والطمأنينة في نفوس المسلمين للعمل على تطبيقه والجهاد من أجل أن يسود كل جوانب الحياة .

٣. إن الجهاد في سبيل الله لإقامة شرع الله في أرضه لا يكون فقط باليدن بل بالقلم لمقاومة الحرب الفكرية ضد الإسلام ووضع البدائل الإسلامية لتخليص الناس من ضغوط الجاهلية ، وإقامة البنوك الإسلامية - مثلاً - صورة حية للجهود الفقهية في هذا المضمار ، قال مصطفى مشهور : " إن ظاهرة البنوك والمصارف الإسلامية والجامعات الإسلامية وثيقة الصلة بالمد الإسلامي على الساحة الإسلامية وتعتبر ثمرة من الثمار الطيبة والتي يرجى أن يكون لها الأثر الفعال والمستقبل النامي العظيم في تحقيق ما يهدف إليه المسلمون عامة والعاملون في حقل الدعوة خاصة من إقامة دولة الإسلام بكل جوانبها على أساس الإسلام السليم المتين وخاصة أن المال والاقتصاد من أزم الأمور في هذه النهضة * (١٦) .

(١٤) قطب ، (الظلال) ، ج٤ ، ص١٧٣٦ .

(١٥) سبقني في هذا الفهم أستاذي الخالدي الذي عالج وجهة نظر سيد قطب بالنسبة للفقه بعامة وأكد قوله بتأجيل العمل بالفقه في جانب التنظيمات ومع محاولته الجمع بين أقوال سيد وجعل رأيه معتدلاً إلا أن علماء آخرين ردوا على سيد ولم يقبلوا رأيه ، بينما اقتصر بحثي على تجديد الفقه ولا يستغني من يريد التوسع عن الرجوع إليه فهو قيم في دراسة نظرة سيد قطب إلى الفقه الإسلامي .

انظر : الخالدي ، (في ظلال القرآن في الميزان) ، ص٢٣٣-٢٧١ ، حوى ، (جولات في الفقهاء) ، ص١٤٣-١٤٤ ، القرضاوي ، (الاجتهاد المعاصر) ، ص١٠١-١٣١ ، عبد الحميد ، (حول العمل الإسلامي) ، مجلة الأمة ، ٤٩٤ ، ص٥ ، ص١٢ أبو صعبليك ، (فكر سيد قطب) ، ص١٠٤-١١١ ، الخصاص (سيد قطب) ، ص٣٢٨ .

(١٦) مشهور ، (ظاهرة البنوك) ، مجلة النور ، ع١١ ، ص٢ ، ص٤١ .

إن هذا هو الرأي الذي يعطى أولويات للتجديد ، ويحسن بعده بيان وظيفة الفقهاء لتحقيق هذه الأولويات .

الفرع الثالث : وظيفة الفقهاء في هذا العصر

إن للفقهاء مكانة عظيمة، ويترتب عليهم واجب كبير نحو دينهم ومجتمعهم ، ولا ينمو الفقه ولا يتجدد إلا إذا قاموا بوظيفتهم على أكمل وجه ، ويمكن ذكر بعض الواجبات المطلوبة من فقهاء العصر:

١. تعلم الفقه والعمل به وتعليمه والنصح للمسلمين حكماً وشعوباً بكل ما أوتي من قوة وبكل الوسائل (٢٠) .

٢. تيسير الفقه وتطوير أساليب تعليمه بالاستفادة من كل التقنيات الحديثة (٢١) .

٣. تنقية الفقه مما علق به أو اختلط به وبأصوله ، والرد على الشبهات التي تثار حوله (٢٢)

٤. إبراز الروح العامة للفقه الإسلامي والمقاصد الكلية له ، وبيان تفوق الفقه الإسلامي بمقارنته بالتشريع الوضعي وبوضع النظريات الفقهية التي تبين التكامل والموضوعية في هذا الفقه (٢٣) .

٥. الاستفادة من كل المدارس الفقهية وربط الأحكام الشرعية بأدلتها ، والتوسع في المقارنة بين المذاهب الفقهية المختلفة (٢٤) .

٦. تأصيل الاجتهاد الجماعي بجانب الاجتهاد الفردي والاستمرار في تكوين المجتهدين وإعدادهم (٢٥) .

٧. محاربة التعصب المذهبي ، وبيان الحدود التي يسمح فيها بالتقليد ، وفتح أبواب الاجتهاد المنضبط بمزيد من اللقاءات بين الفقهاء في الندوات والمؤتمرات واللجان والجمعيات والمجامع (٢٦) .

(٢٠) انظر فيض الله (التعريف بالفقه الإسلامي) ص ١٠١ .

(٢١) انظر فيض الله، (التعريف بالفقه الإسلامي)، ص ١٠ .

(٢٢) شلبي (تعطيل الأحكام)، ص ٣٨٤ .

(٢٣) انظر أبو سليمان (منهج البحث) ص ٨٢ .

(٢٤) انظر أبو سليمان (منهج البحث) ص ٨٢ .

(٢٥) انظر ص ٢٧٦ من هذه الدراسة .

(٢٦) انظر ص ٢٨٦ من هذه الدراسة .

٨. بيان الأحكام الشرعية لكل ما يستجد ، وبيان جوانب مواكبة الفقه لتطورات العصر^(٢٧) .
٩. العمل على تطبيق الفقه في حياة الناس بتضمينه وإدخاله في كل مجال من مجالات الحياة^(٢٨) .
١٠. إحياء مخطوطات الفقه وتحقيقها ونشرها وحث طلاب الدراسات العليا على التخصص بها.^(٢٩)
١١. إعادة صياغة الفقه وحسن تبويبه ودراسة ما لم ينل نصيباً وافراً من البحث الموسع وإضافة الموضوعات الجديدة إلى جسم الفقه الإسلامي.^(٣٠)

^(٢٧) انظر ص ٢٥٦ من هذه الدراسة.

^(٢٨) انظر ص ٣٦٠ من هذه الدراسة

^(٢٩) فيض الله، (التعريف بالفقه الإسلامي) ص ١٠١.

^(٣٠) انظر أبو سليمان، (منهج البحث) ص ٨٢-٨٤ بتصرف.

المطلب الثالث

الأفكار التجديدية التي نادى بها فقهاء العصر

تبلورت الحاجة إلى التجديد في أفكار محددة نادى بها فقهاء العصر ، ومناداتهم بها لا تعني أنهم غير مسبوقين إليها ، بل محاولة منهم لإحداث التغيير والتجديد والخروج من الحالة الراهنة نحو الحالة المطلوبة ، واستقصاء هذه الأفكار وتحديد أهميتها يحتاج إلى أنظار مختلفة لتجتمع في النهاية عليها ، والمطروح هنا هو محاولة لتسليط الأضواء على هذه الأفكار المختلرة مع الاعتراف بتداخلها في أسباب ظهورها وما انبنى عليها ، ومن هذه الأفكار :-

الفرع الأول : الدعوة إلى العودة إلى فقه الكتاب والسنة .

وسأتناولها في تمهيد ثم أبين الأسباب التي دعت إليها ، وأذكر ما انبنى عليها من أفكار وتقييمها .

الفرع الثاني : الدعوة إلى تجديد أصول الفقه .

الفرع الثالث : الدعوة إلى فقه الواقع .

وسأتناول هذه الفكرة مبيناً الأسباب التي دعت إليها وأذكر ما انبنى

عليها من أفكار وتقييمها .

ومن الأفكار التجديدية :

• الدعوة إلى فتح باب الاجتهاد، الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، سأتناولهما في المباحث اللاحقة.

• وجميع فصول الباب الثاني تحوي أفكاراً تجديدية دعا إليها فقهاء العصر ، سيأتي بيانها في مكانه .

الفرع الأول

الدعوة إلى العودة إلى الكتاب والسنة

أ - تمهيد

إن الأحكام الفقهية تستمد من الكتاب والسنة نصاً أو استنباطاً ، وقد وضع العلماء الطرق التي تستبطن بها الأحكام الشرعية من النصوص ، وبينوا مراتبها والترجيح بينها عند التعارض وتكون من ذلك علم أصول الفقه ، والذي ينص على أن الكتاب والسنة هما المصدران الأصليان ويلحق بهما الإجماع والقياس ، ومصادر تبعية تستند في مشروعيتها إلى الكتاب والسنة كالعرف والمصالح المرسلة وسد الذرائع، ويتضح من ذلك أن الفقهاء القدامى والمعاصرين يستندون كلهم إلى الكتاب والسنة ، لا في استمداد الأحكام الشرعية فحسب، بل أيضاً في الأصول التبعية التي يستند إليها في استمداد الأحكام^(١)، وقد توسع الفقهاء في الاستنباط وإعمال الرأي لبيان الأحكام الشرعية إحقاقاً بالنصوص بمفردها أو بمجموعها ، فيما يؤخذ بالاستقراء المبين لروح الشريعة ومقاصدها العامة ، ونتج عن ذلك ثروة فقهية تعامل معها المسلمون ، واختلفت طرق التبويب والتأليف فيها ، وأن منها مؤلفات موسعة ذكرت الدليل وكان منها ما اكتفي فيه ببيان الحكم الشرعي دون ذكر الدليل ومن اطلع عليها رأى أنها تحول دون التعامل مع الكتاب والسنة، فدعا إلى العودة إلى نصوصهما .

ولأنها جهد بشري لم تخل هذه المؤلفات الفقهية من اجتهادات جانبية الصواب ، وسماها العلماء بالأراء الشاذة أو الغرائب^(٢) .

وهذه الأراء أيضاً استوقفت جماعة من العلماء ، فدعوا للتخلص منها وردها على قائلها وآخرون وجدوا سبيل التخلص منها هو العودة إلى الكتاب والسنة ، وهي بمجموعها إذا نسبت إلى الثروة الفقهية الموجودة لا تشكل نسبة ذات أهمية ، بل لا تخرج عن النادر الذي لا يقاس عليه .

إن المراد بالعودة إلى فقه الكتاب والسنة ، هو ربط كل حكم فقهي بدليله من الكتاب والسنة، والترجيح بين الأراء الفقهية في الموضوع الواحد بناءً على ما تستند إليه من أدلة ومدى صحتها .

(١) انظر ، أبو زهرة ، (أصول الفقه) ، ص ٧٥ .

(٢) انظر أبو سليمان، (منهج البحث) ص ٢٠٣-٢٠٦ .

ب - الأسباب التي دعت إلى المناداة بالعودة إلى فقه الكتاب والسنة .

١. إن الكتاب والسنة هما الأصلان اللذان تستمد منهما الأحكام ، فلا يغني عنهما غيرهما ، وقد كانا المرجع وسببقيان ، ولا يقدم غيرهما عليهما ، ولا يوزن بهما ، والنصوص المبينة لمكانة القرآن الكريم والسنة النبوية كثيرة جدا منها قوله تعالى : " إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا " [سورة النور الآية ٥١] وقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا " [سورة النساء الآية ٥٩] ، وقوله تعالى : " اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلا ما تذكرون " [سورة الأعراف الآية ٣] ، لذلك فإن آراء الفقهاء التي لا دليل عليها ولا شبهة دليل ، ليست دينا يتعبد به ، ولا بد من الرجوع إلى الكتاب والسنة ، لمعرفة دليل كل قول ، ومدى صحته وصحة الاستدلال به وتخليص الفقه مما علق به ، فلا يعبد الله بأراء الرجال ولا بالأراء المستندة إلى الأحاديث الموضوعية ، والضعيفة التي لا تتقوى .

٢. إن الأحكام الفقهية " مجرد أمر وصفي وبيان مسلمات ، لا تكون قناعة عقلية ، ولا متعة نفسية ، ولا طمأنينة للعالم والمتعلم إذا جاءت من غير دليل " (٣) .

٣. إن أئمة الأحكام - الفقهية - هي روح الفقه ، ودراستها رياضة للعقل وتربية له ، وهي التي تكون الملكة الفقهية لدى كل متفقه " (٤) .

٤. إن الفقه قد اعتراه نوع من التوقف والجمود في العصور الأخيرة لأسباب ذكرها العلماء (٥) ولا بد لتجاوز التعصب الفقهي والخلاف وحالة الجمود من العودة إلى فقه الكتاب والسنة .

قال الزحيلي : " إن العلم بدليل الحكم يخرج من ربة الجمود على التقليد المنموم في القرآن إلى الاتباع المقرون بالبصيرة الذي اشترطه الأئمة فيمن يتلقى عنهم العلم " (٦) . وقال محمد رشيد رضا : " ومن مفسدات الخلاف سد باب التفقه في الدين ، ومعرفة الكتاب والسنة ، حتى

(٣) الزحيلي ، (الفقه الإسلامي) ، ج١ ، ص ٨ .

(٤) الزحيلي ، (الفقه الإسلامي) ، ج١ ، ص ٨ ، بتصريف .

(٥) صرح بهذا الجمود علماء تاريخ التشريع ، وسما أحد أدوار التشريع بدور التوقف أو الجمود ، وبينوا أسباب

ذلك ، انظر : الخضري (تاريخ التشريع) ، ص ٢٣٥ وما بعدها ، ط ١ ، والزهراني ، (الانحرافات العقيدية) ، ج ١ ،

ص ٧١-١٠٦ ، بحثه حول التعصب الفقهي قيم جدا ، والسبكي ورفيقاه ، (تاريخ الفقه) ، ص ٣٣٢ ، والسائس ،

(تاريخ الفقه) ، ص ١٣٤ ، شلبي ، (تاريخ الفقه) ، ص ١٣٤ .

(٦) الزحيلي ، (الفقه الإسلامي) ، ج١ ، ص ٨ .

صار المنشوق لذلك متفقا على جنونه وخذلانه عندهم ، ويصرحون أن الاجتهاد قد استحال منذ زمان ... " (٧).

وقال أيضا : " وأما من قال أنا اتبع هذه الآية وهذه السنة وإن خالفت الإمام ، فذلك المتخبط الدعوى الذي لا يرفع إلى كلامه رأسا ، بل ينهى عنه وعن كتبه ... " (٨) ، ثم يقول : " فالحجة اليوم كلامهم لا غير ، وصارت تلاوة الكتاب مجرد تعبد والحذر أن يتدبره التالي ، فيخالف الأئمة فيفضل ، وكذلك السنة إلا أن قراءتها بركة ... " (٩) .

هذا وصف لحالة الجمود على كتب الفقه في عصره ، ومناداته بالعودة إلى فقه الكتاب والسنة ، وقد تتابع العلماء بالمناداة بذلك ، قال موسى : " على أن حركة البعث هذه لن تصل إلى الذي نرجوه ، ولن تؤتي أكلها الذي نبتغيه ، إلا إذا درسنا الفقه من ينابيعه وهي : الكتاب والسنة وأراء الصحابة والتابعين وعرفنا كيف نفيذ منه في تشريعاتنا الحديثة ، وحل مشاكل العصر " (١٠) ، وقال الغزالي : " ومع أني أؤثر تلقي الأحكام من مصادر الشريعة الأولى وأحب الاتصال المباشر بالنصوص ، وأكره مطالعة المتون التي ألفها في العصور المتأخرة الفقهاء المذهبيون ، إلا أن ذلك لا يغمط الأئمة السابقين قدرهم ، ولا جهدهم ، ولا يبيح لنا اعتبار فقهاء مقابل لفقه السنة " (١١) ، قضية الجمود لا يمكن فهمها إلا من خلال فهم الثابت والمتطور في الشريعة الإسلامية ، وإلا فإن وصم الفقه الإسلامي بالجمود شبيهة من الشبهات التي أثرت حول الفقه ومسوغ لأتاتورك وغيره في التخلي عن الفقه الإسلامي (١٢) .

٥. إن إقصاء الاحتكام إلى شريعة الله ، واستبدال القوانين الوضعية بها ، دعا العلماء إلى المناداة بالعودة إلى الكتاب والسنة ، وهذا مطلب لجميع المسلمين ، منذ بداية العصر قيد الدراسة وسيبقى حتى تطبيق شريعة الله .

٦. إن ظهور دعوات كثيرة ، أدت إلى الإعراض عن الكتاب والسنة ، كان من الأسباب التي حملت العلماء على الدعوة إلى العودة إلى الكتاب والسنة ، قال الأشقر : " وقد نشأت دعوات

(٧) رضا ، (بحث في الخلاف) ، المنار ، م ١٣ ، ج ٩ ، ص ٦٧٢-٦٧٤ .

(٨) رضا ، (بحث في الخلاف) ، المنار ، م ١٣ ، ج ٩ ، ص ٦٧٢-٦٧٤ .

(٩) رضا ، (بحث في الخلاف) ، المنار ، م ١٣ ، ج ٩ ، ص ٦٧٢-٦٧٤ .

(١٠) موسى ، (التشريع الإسلامي) ، ص ٢٥ .

(١١) الغزالي ، (مع الله) ، ص ٣٤٨ .

(١٢) انظر : القرضاوي ، (الحل الإسلامي بين الجمود والتطور) ، الضياء الموريتانية ، ع ٨ ، ص ٦ ، أكتوبر

كثيرة تهدف بقصد أو بغير قصد ، إلى زحزحة الكتاب والسنة عن مرتبة الصدارة ورد الأمر إلى عقول الرجال ، أو القواعد التي أفرزتها تلك العقول ، وقام من المسلمين من يدعي أن أكثر نصوص الكتاب والسنة لا تصلح للاستدلال ، لأنها ظواهر وعمومات لا تفيد اليقين وأخذ هؤلاء ينادون بالرجوع إلى القواعد العقلية لأنها وحدها التي تفيد اليقين (١٣).

٧. إن ظهور البدع في العبادات كان سبباً في تبني العلماء الدعوة إلى العودة إلى الكتاب والسنة لمحاربة هذه البدع والتخلص منها .

٨. عدم ثقة عدد من شباب الإسلام بعلماء بلدهم ، جعلهم يمضون إلى القرآن والسنة ساعين إلى فهمهما والاستنباط منهما مباشرة (١٤) .

ج - ما انبنى على هذه الفكرة .

انبنى على الدعوة إلى الكتاب والسنة إيجابيات كثيرة ، ورافقها أفكار لها آثار سلبية .

أما الإيجابيات : فهي كثيرة ، من أهمها أنها أعادت إلى الأحكام الفقهية استنادها إلى الدليل وحدثت من التعصب الفقهي المذهبي وما رافقه من آثار سيئة ، ولا غرو فالكتاب والسنة هما الأصل ، والرجوع إليهما يجعل المؤمن يلتزم بالحكم الشرعي محسباً بأنه يتلقاه من خالقه سبحانه وتعالى ، مستشعراً عظيم الثواب في الطاعة والتفويض وسوء العقاب في المعصية له ، سواء بفعل المنهي عنه ، أو ترك المأمور به ، لأن الأدلة من الكتاب والسنة لها تأثير في النفوس ، وتقرن الأمر فيها بالثواب والنهي بالعقاب ، وتدعوا للتسليم بالحكم الشرعي ، وأن تنفيذ من الإيمان بهذا الدين ، قال تعالى : " فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكمرك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت وسلموا تسليماً " [سورة النساء الآية ٦٥] ، ومازلنا بحاجة إلى الاستمرار في الدعوة إلى العودة إلى الكتاب والسنة حتى ينتهي الاحتكام إلى القوانين الوضعية وتطبق شريعة الله سبحانه .

أما السلبيات : فإن الأصل أن لا تكون لهذه الفكرة أية سلبيات ، لكن اختلاف الأفهام حولها واختلاف الوسائل للوصول إلى تحقيقها ، أدى إلى ظهور أفكار جزئية كان لها آثار سلبية ، وتدور هذه الأفكار حول ذم التقليد ، منها :

أولاً : الدعوة إلى أخذ الحكم من نصوص الكتاب والسنة مباشرة من كل شخص دون ضوابط .

ثانياً : الدعوة إلى اللامذهبية .

ثالثاً : إثارة الشبهات حول الثروة الفقهية .

(١٣) الأشنر ، (محاضرات إسلامية) ، ص ٢٤٢ ، واعتبر محمد رشيد رضا الإعراض عن الكتاب والسنة ، من ذنوب العلماء ، انظر : (المنار) ، م ١ ، ج ٣٦ ، ص ٧٠٣ .

(١٤) العمري ، (التراث والمعاصرة) ، ص ٥٦ بتصرف .

وسأتناول هذه الأفكار بالتحليل فيما يلي :-

أولاً : أخذ الحكم من نصوص الكتاب والسنة مباشرة دون ضوابط :

إن أخذ الحكم الشرعي من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة مباشرة ، أمر مطلوب من المسلم الذي يستطيع ذلك ، ويمتلك المقدرة على فهم مرامي النصوص وأساليب اللغة العربية التي صيغت بها النصوص - ويستطيع الجمع بين النصوص واستحضارها وإزالة التعارض بينها إن وقع ولو في ذهنه .

والترجيح إذا اختلفت النصوص في قوة دلالتها على الحكم إلى غير ذلك مما يمارسه المجتهد .

ولا شك أن نصوصاً من القرآن الكريم ، ونصوصاً من السنة النبوية ، بينت الأحكام الشرعية التي يستطيع أن يفهمها ويلتزم بها كل مسلم ، ومما يساعد على ذلك جمع آيات الأحكام وتبويب الأحاديث النبوية الشريفة على الأبواب الفقهية ، ذلك لأن الكتاب والسنة ليسا كتابي فقه والأحكام فيهما في الأصل غير مبوبة فقهيًا ، وإن جاز تبويب الأحاديث النبوية الشريفة فإنه لا يجوز التغيير في ترتيب آيات القرآن الكريم إلا في كتب لا تسمى قرآنًا .

كما لا يخفى أن القرآن الكريم في صياغته جاء كتاب هداية في العقائد والأخلاق والفقه صياغة معجزة ، فكيف لمن لم يمتلك الأدوات العلمية للتعامل مع هذه النصوص أن يستنبط منها مباشرة ؟! ، ولا ينطبق ذلك فقط على الآيات القرآنية ، فإن الأحاديث النبوية الشريفة وإن صُنفت على الأبواب الفقهية - إلا أن أهل العلم يدركون البلاغة النبوية واستطاعة المجتهد استنباط حكم شرعي من حديث لا يندرج في بابيه ، ولذلك كرر المحققون ذكر الحديث الواحد في أبواب مختلفة ، وقد يكون الحكم الشرعي موجوداً في حديث مذكور في المصنفات الحديثية ولا يفتن إليه حتى المجتهد ، ولم تعد الأبواب الفقهية في كتب الحديث لتستوعب ما يستجد فكانت الحاجة إلى المجتهد الذي يبين للعامة الحكم ولا يعني ذلك أن لا يقرنه بالدليل .

إن عدم قدرة كل مسلم على استنباط الأحكام الشرعية من النصوص مباشرة ، لا يوجب الطلب منه التفرغ لتكوين الملكة الفقهية أو أهلية الاستنباط ، بل يسع العامي التقليد الذي أيده نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة .

وكان التقليد معروفاً في زمن الصحابة - رضوان الله عليهم - و نص عدد من العلماء على جوازه بشروط^(١٥) ، وليس منها ذكر الدليل للعامة^(١٦) .

وزيادة في تقرير ما سبق فإن من الأحكام الشرعية ما يدركه العوام والخواص (أي الفقهاء) ، ومنها ما لا يدركه إلا الفقهاء .

قال الشاطبي : " فالحاصل من هذه الجملة أن النظر في الكليات يشارك الجمهور منه العلماء على الجملة ، وأما النظر في الجزئيات فيختص بالعلماء واستقراء ما تقدم من الشريعة يبينه " ^(١٧) ، فعلى جميع المسلمين أن يبقوا على اتصال بكتاب الله سبحانه وتعالى ، والنهل من نبعه والاستعانة بأهل الذكر .

ولا يغيب عن بال أحد من أهل العلم تلك الضوابط التي وضعها العلماء لكسي لا يكون أخذ الحكم من نصوص القرآن والسنة مباشرة مؤدياً إلى فهوم خاطئة نشير إلى بعض منها :

١- التجرد لطلب الحق ، وهذا الضابط للتخلص من الهوى والعصبية والكبر^(١٨) .

^(١٥) انظر : الأمير ، (إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد) ، مجموعة الرسائل المنيرية ، ج١ ، ص ٢٨ .
الشاطبي ، (الموافقات) ، ج٤ ، ص ١٥١ ، الشاطبي ، (الاعتصام) ، ص ٥٠٢-٥٠٧ . الدسوقي ، (الاجتهاد والتقليد) ، ص ٢١١-٢١٨ ، البوطي ، (اللامذهبية) ، ص ٧١-٨٢ . ابن عبد السلام ، (قواعد الأحكام) ، ج٢ ، ص ١٣٥ ، ابن تيمية ، (مجموع الفتاوى) ، ج٢٠ ، ص ٢٠٣-٢٠٤ .
^(١٦) الشاطبي ، (الموافقات) ، ج٤ ، ص ١٧٣ ، ولا أجد مناصاً من نقل عبارة الشاطبي لقوتها في بيان المراد، ولأن الشاطبي ممن ذم التقليد ، وكذا ابن تيمية الذي سنورد كلامه في الحاشية التالية . فيقول الشاطبي : " فتاوى المجتهدين بالنسبة إلى العوام ، كالأدلة الشرعية بالنسبة إلى المجتهدين ، والدليل عليه أن وجود الأدلة بالنسبة إلى المقلدين وعدمها سواء إذا كانوا لا يستفيدون منها شيئاً فليس النظر في الأدلة والاستنباط من شأنهم ، ولا يجوز ذلك لهم ألبته ، وقد قال تعالى : " فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون " [سورة النساء، الآية ٧] . والمقلد غير عالم ، فلا يصح له إلا سؤال أهل الذكر وإليه مرجعه في أحكام الدين على الإطلاق ، فهم إذا القائلون مقام الشارع وأقوالهم قائمة مقام الشارع " انتهى ، وأيده محمد حسنين مخلوف في تعليقه على العبارة في الحاشية .
^(١٧) الشاطبي ، (الموافقات) ، ج٤ ، ص ١٣٦ ، وله بحث قيم يجدر الرجوع إليه ، انظر: ج٤ ، ص ١٣٢ وما بعدها . وابن تيمية يقول : " وكثير من الفقهاء المتأخرين أو أكثرهم يقولون إنهم عاجزون عن تلقي جميع الأحكام الشرعية من جهة الرسول فيجعلون نصوص أئمتهم بمنزلة نص الرسول ويقلدونهم ، ولا ريب أن كثيراً من الناس يحتاج إلى تقليد العلماء في الأمور العارضة التي لا يستقل بمعرفتها " ، ويفرق بين أخذ السلوك عن الرسول ، وأخذ الفقه عنه ، فإن أخذ السلوك عن الرسول أسهل . انظر : ابن تيمية ، (الفتاوى) ، ج١٩ ، ص ٢٧٢ وما بعدها ، وله نصوص أخرى كثيرة في ذات المضمون

انظر: المرجع السابق ، ج٢٠ ، ص ٢٠٣-٢٠٤ .

^(١٨) القرضاوي ، (المرجعية) ، ص ١٥٧ .

٢- ربط النصوص بعضها ببعض مع جمع الآيات والأحاديث الواردة في الموضوع الواحد ، وهذا الضابط لمنع التناقض بين النصوص (١٩) .

٣- الإيمان بكمال الشريعة وعدم تناقضها وفهم السنة في ضوء القرآن الكريم حتى لا يستدرك عليها ويتناول عليها ويعاب عليها (٢٠) .

٤- رد الآيات المشابهات إلى المحكمات ، والجمع بين مختلف الحديث والترجيح بين الأحاديث المختلفة التي لا يمكن الجمع بينها حتى لا تستباح المحرمات كما في نصوص تحريم الربا وتحريم شرب الخمر (٢١) .

٥- فهم النصوص الجزئية في ضوء المقاصد الكلية ، مع معرفة أسباب نزول الآيات ومراميتها ، وأسباب ورود الأحاديث وملايساتها ومقاصدها والمصالح التي جاءت لتحقيقها ، والتأكد من مدلولات ألفاظها (٢٢) .

٦- الاعتصام بالنصوص القطعية والتفريق بين الغيب والشهادة وبين الحقيقة والمجاز والتمييز في الأحاديث بين الوسيلة المتغيرة والهدف الثابت (٢٣) .

٧- الرجوع إلى الكتاب والسنة على منهج السلف الصالح (٢٤) .

إن أخطاء اجتهادية كثيرة وقعت نتيجة عدم الأخذ بهذه الضوابط ، ومن هنا تبدوا أهميتها (٢٥) . والذي أميل إليه ، أن الناس بالنسبة للاجتهاد ثلاثة أصناف ، ولكل صنف درجات : فمنهم القادرون على الاجتهاد وهم من تحققت فيهم شروط محددة ، ومنهم القادرون على الترجيح بين الآراء الاجتهادية ، ومنهم العوام الذين عليهم أن يسألوا أهل الذكر لقوله تعالى : " فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون" [سورة الأنبياء الآية ٧] .

تقييم الفكرة :

١. إنها تعين على تجاوز التقليد المذهبي الأعمى وعرض الآراء على الكتاب والسنة والذي سيؤدي في وجه من الوجوه إلى التيسير وعدم جمود النشاط الفقهي ، واستمرار حيويته

(١٩) القرضاوي ، (المرجعية) ، ص ١٧٥ ، القرضاوي ، (كيف نتعامل مع السنة) ، ص ١٠٣ .

(٢٠) القرضاوي ، (المرجعية) ، ص ١٨٣ ، القرضاوي ، (كيف نتعامل مع السنة) ، ص ٩٣ .

(٢١) القرضاوي ، (المرجعية) ، ص ٢٠٨ ، القرضاوي ، (كيف نتعامل مع السنة) ، ص ١١٣ ، الدهلوي ، (حجة الله) ، ص ١٣٨ .

(٢٢) القرضاوي ، (المرجعية) ، ص ٢٢٩ ، القرضاوي ، (كيف نتعامل مع السنة) ، ص ١٤٥ ، ص ١٧٩ .

(٢٣) القرضاوي ، (المرجعية) ، ص ٢٥٧ ، القرضاوي ، (كيف نتعامل مع السنة) ، ص ١٣٩-١٧٧ .

(٢٤) الألباني ، (تعليق على مقال عيد عباسي) ، ندوة اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر ، ص ٢٢٢ ، ومن الضوابط التي وضعها أن لا نقول بمسألة لم يسبق بها الإمام .

(٢٥) انظر المرجعين السابقين لزاما .

الإبداعية ، وفي المقابل نجد بعض الاتجاهات التي تقول بعدم التقيد بالمذاهب والاحتكام إلى القرآن والسنة لتصل من ذلك إلى احتكار فهم الكتاب والاستخفاف بعهود أصحاب المذاهب المعروفة ، وينتهي بهم الأمر إلى تشكيل ما يشبه المذهب الذي يتسم بالتشدد والتضييق " (٢٦) .

٢ . " إن الفهم القاصر ، والتشويش الظاهر أثر من آثار التلقي المباشر من الكتاب والسنة ، دون ترشيد من العلماء .. وليس معنى ذلك النكوص عن أصل المنهج ، وإنما التنبيه على أهمية إعداد العدة ، والتسلح بالعلوم اللازمة قبل أن يتحول طلبة الجامعات إلى مفتين وفقهاء مجتهدين ، ففي ذلك جراءة عظيمة على الله ودينه " (٢٧) .

ثانيا : الدعوة إلى اللامذهبية

إن العودة إلى منبعي الفقه الأصليين ، وهما الكتاب والسنة ، مطلب للعلماء ليس في هذا العصر فحسب ، بل منذ عصور سابقة ، ولتحقيق هذه الغاية ، فقد أقاموا الحجج النقلية والعقلية على تحريم التقليد ، وبينوا التناقضات التي تلزم من القول بجوازه (٢٨) ، ولا يمنع ذلك الاحترام والإجلال لأراء أصحاب المذاهب المتبعة ، ولكن المرجع هو الكتاب والسنة ، قال ابن القيم : " معرفة فضل أئمة الإسلام ومقاديرهم وحقوقهم ومراتبهم ، وأن فضلهم وعلمهم ونصحهم لله ورسوله لا يوجب قبول كل ما قالوه ، وما وقع في فتاويهم من المسائل التي خفي عليهم فيها ما جاء به الرسول فقالوا بمبلغ علمهم ، والحق في خلافها لا يوجب اطراح أقوالهم جملة وتتصصهم والوقية فيهم ، فهذان طرفان جائران عن القصد ، وقصد السبيل بينهما فلا نؤثم ولا نعصم " (٢٩) .

قال أبو زيد : " إن معرفة المذهب شيء والتقليد له في كل شيء أمر آخر ، فالمعرفة مع الانقياد للدليل هو منهج أصحاب الأئمة ، وهو مقام مدح لا مقام ذم ، بخلاف التقليد بلا دليل " (٣٠)

وبين منهج ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية ، من التقه في مذهب الإمام أحمد ومخالفته فيما بان لهما أن الدليل بخلاف رأيه (٣١) ، وهذا رأي معتدل حري بالاتباع لكل طالب علم .

(٢٦) سجي ، (برنامج المنبر الحر) ، ص ٤ (الأرباء ١٩٩٧/٧/٢٣ م) .

(٢٧) العمري ، (التراث والمعاصرة) ، ص ٥٧ .

(٢٨) ابن قيم ، (إعلام الموقعين) ، ج ٢ ، ص ١٨٧ وما بعدها ، الدهلوي ، (حجة الله) ، ج ١ ، ص ١٥٢ -

١٦١ ، التنوحي ، (الدين الخالص) ، ج ٤ ، ص ١٠٨ ، الباني ، (عمدة التحقيق) ، ص ٥٠-٥١ ، عباسي ، (بدعة التعصب) ، ص ١٣ .

(٢٩) ابن قيم ، (إعلام الموقعين) ، ج ٣ ، ص ٢٩٥-٢٩٨ .

(٣٠) أبو زيد ، (التقريب) ، ج ١ ، ص ٦٤ .

(٣١) أبو زيد ، (التقريب) ، ج ١ ، ص ٤-٦٥ .

الدراسة^(٣٤)، ومما يؤسف له ، أن وصل الحد عند البعض في العقد الأخير من القرن الرابع عشر إلى تكفير المقلدين وإلزام جميع الناس بالاجتهاد^(٣٥) .

١. الدعوة إلى المذهبية

من العلماء من يرى أن التمدد طريقاً للتفقه حتى يصل الإنسان إلى فقه الدليل^(٣٦) ومع أن التعصب للمذاهب قلّ في عصرنا هذا ، إلا أنه لا يزال هنالك من يوجب التزام مذهب معين حسماً للفوضى الدينية^(٣٧) ، لأن العامي لا يستغني عن التقليد .

٢. الدعوة إلى اللامذهبية : وهي الدعوة إلى ترك المذاهب واستمداد الحكم من الكتاب والسنة ، والأصل فيها احترام آراء فقهاء المذاهب المختلفة والاستفادة منها ، والترجيح بينها بناءً على قوة الدليل وذلك هو المخرج من الاختلافات الفقهية .

ومن هؤلاء من يحرم التزام مذهب معين^(٣٨) ، ومنهم من يحرم التمدد بإطلاق^(٣٩) وأكتفى بهذا القدر من الإشارة إلى هذين الرأيين لتصوير طبيعة الفقه الإسلامي المعاصر وما يدور في أذهان فقهاء العصر من أفكار ، مع أن فكرة اللامذهبية أيضاً قديمة .

(٣٤) وأشار إليها الدجوي قبل خمس وستين سنة في مقال له حول جواز التقليد والرد على منكريه (نور الإسلام)، جـ ١٠، ص ٥٠، لسنة ١٣٥٣هـ - ١٩٣٥ م .

(٣٥) وهو ما ذهب إليه شكري أحمد مصطفى، (١٣٦٢-١٣٩٨هـ)، منشئ جماعة المسلمين (التكفير والهجرة).

(٣٦) القاري، (برنامج عملي للمثقفين)، ص ٢٩ .

(٣٧) الحامد ، (مجموعة الرسائل)، ص ١٨-١٣، بحث وجوب التزام مذهب معين، التهانوي، (مقدمات إعلاء السنن)، جـ ٢٠، ص ٢٧٧، الثعالبي، (الفكر السامي)، جـ ٢، ص ٤٧٣، وانظر: ابن تيمية، (مجموع الفتاوى)، جـ ٢٠، ص ٢٢٠-٢٢٦ .

انظر له، (الحجيات)، ص ١١-١٤، والمشار إليه في كتاب اللويحق، (الغلو في الدين)، ص ٣٧ .

(٣٨) هذا القول مخرج على رأي العلماء الذين حرّموا التقليد في الفروع، كابن حزم [ابن حزم ، (الأحكام) ، جـ ١، ص ١٠٠ ابن حزم، (المحلى)، جـ ١، ص ٦٦-٦٧، أبو زهرة، (ابن حزم)، ص ١٧٥-١٧٧].

- الشوكاني انظر: الشوكاني، (إرشاد العول)، ص ٢٦٨، الشوكاني، (القول المفيد)، ص ٧١ .

- عبد الرحمن عبد الخالق انظر مقدمة كتاب القول المفيد للشوكاني، ص ١٣، عبد الخالق، (الأصول العلمية)،

ص ٣٤ - الألباني انظر: (صفة صلاة النبي)، ص ٢٠-٥٩، الألباني، (سلسلة الأحاديث الضعيفة)، جـ ١،

ص ٧٨ - محمد رشيد رضا انظر: رضا، (بحث في الخلاف) ، المنار، م ١٣، ح ٩، ص ٦٧٥-٦٧٦، حنا ،

(الوحدة الإسلامية) ، ص ٩٠-٩١ . - صديق حسن خان ، القنوجي، (الدين الخالص)، جـ ٤ ، ص ٤١٠ ، وله

الطريقة المتلى في الإرشاد إلى ترك التقليد والإقليد، انظر : لقمان ، (السيد صديق) ، ص ٧٨ .

(٣٩) المرجع السابق

وفي نهاية هذه الفكرة أجد لزاماً ذكر الملاحظات التالية :

١. إن مشروعية التقليد في الفروع مراد بها العامي لا العالم ، ولا طالب العلم ^(١٠) .
٢. إن التمدد وسيلة إلى التنقه في أحكام الشريعة ، وهذا من قبيل التدرج يتبعه التحقيق في كل مسألة والمقارنة بين الآراء ، ثم يأخذ بما يترجح لديه ، قال حوى : " وأن يأخذ الإنسان بوجهة نظر غير مذهبه ، كآثر من آثار تحقيقه هو أو تحقيق من يثق به بأن القول الأقوى مع غير مذهبه ، فهذا لا حرج فيه ، وإذا رغب العالم البصير بوضع النصوص مواضعها ، أن يأخذ الفتوى والعمل من النصوص مباشرة فذلك لا حرج فيه " ^(١١) .
٣. إن نبذ التمدد يعني إقامة اجتهاد جديد دون أصل يبنى عليه ^(١٢) ، وسيكون الخطأ أكثر من الصواب ، كما قال الشيخ الألباني : " وإني لأعجب أشد العجب من هؤلاء المتأخرين الذين يحرمون على طالب العلم أن يتبع الحديث الصحيح بحجة أن المذهب على خلافه ، ثم يجتهدون هم فيما لا مجال للاجتهاد فيه لأنه خلاف السنة وخلاف ما قال الأئمة أيضاً الذين يزعمون تقليدهم ، وأيم الله إني لأكاد أميل إلى الأخذ بقول من يقول من المتأخرين بسد باب الاجتهاد حين أرى مثل هذه الاجتهادات التي لا يدل عليها دليل شرعي ولا تقليد إمام ! ، فإن هؤلاء المقلدين إن اجتهدوا كان خطوهم أكثر من إصابتهم ، وإفسادهم أكثر من إصلاحهم والله المستعان " ^(١٣) ، وإن المطلع على آراء العلماء الذين تركوا المذاهب وتعاملوا مع النصوص ، وخصوصاً السنة ، يجد أنهم يخالف بعضهم بعضاً ، فكيف يسلم لقولهم وما المرجع ما لم تعتبر أصول الفقهاء المعتمدة؟.

^(١٠) الدجوي ، (جواز التقليد والرد على من يحرمه) ، نور الإسلام ، جـ ١٠ ، ص ٥٠ ، لسنة ١٩٣٥ ، ص ٦٧٥ .
يقول دجوي : " إن أقوال المجتهدين المأخوذة من الكتاب والسنة ، ضرب من البيان والتفسير ، وقد عرفوا الاجتهاد بأنه (استفاد الجهد بالنظر في المآخذ الشرعية لتحصيل علم أو ظن شرعي) .

أما دعوى وجوب الأخذ من الكتاب والسنة لكل أحد ، فباطلة بإجماع الصحابة ، فإنهم كانوا يفتنون العوام ولا يأمرونهم بنيل درجة الاجتهاد والنظر كما قلنا ، وذلك معلوم بالضرورة والتواتر من علمائهم وعوامهم ، وأيضاً الإجماع منعقد على أن العامي مكلف بالأحكام ، وتكليفه طلب رتبة الاجتهاد تكليف بالحال ، فليس عليه إلا أن يعرف حكم الله بأي طريقة على مقتضى ظنه (وجوب العمل بالحكم عند الظن معلوم لا نزاع فيه) ، ومن المعلوم أن تقليد الأئمة ليس تركاً للآيات والأحاديث ، بل هو عين التمسك بها فإن الآيات والأحاديث ما وصلت إلينا إلا بواسطتهم ، مع كونهم أعلم ممن بعدهم بصحتها وحسنها وضعفها ومرفوعها ومرسلها ومتواترها ومشهورها وأحاديثها وغريبها وتأويلها ... "

^(١١) حوى ، (جولات في الفقهاء) ، ص ١١٥ .

^(١٢) الكوثري ، (المقالات) ، ص ٢٢٢ ، مقال اللامذهبية كنطرة اللادينية .

^(١٣) الألباني ، (سلسلة الأحاديث الضعيفة) ، جـ ١ ، ص ٤١٩ .

٤. إنه لا يجوز بحال على من عرف دليل حكم شرعي ، أن يتمسك بقول لا دليل عليه أو دليله ضعيف ، قال ابن عبد السلام : " ومن العجب العجيب أن الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه ، بحيث لا يجد لضعفه مدفعاً ، ومع هذا يقلده فيه ويترك الكتاب والسنة والأقيسة الصحيحة لمذهبه ، جموداً على تقليد إمامه ، بل يتحلل لدفع ظواهر الكتاب والسنة ويتأولهما بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالاً عن مقلده .. " (٤٤) .

٥. إن التخير من المذاهب وخاصة لمن كان يتبع الدليل أمر مشروع ما لم يكن تتبعاً للرخص أو في عمل واحد يوجب بطلانه (٤٥) ، كما أن الاقتصار على مذهب واحد فيه تضيق على الأمة لأنها قد تجد المصلحة في رأي من مذهب آخر .

٦. إن التصحيح والتضعيف للأحاديث أمر اجتهادي ، وقد يقلد أحد العلماء المعاصرين واحداً من العلماء السابقين ، ولا يكون الخروج من التقليد بتقليد آخر (٤٦) .

والذي أرجحه ، جواز تقليد أئمة المذاهب الأربعة ، وغيرهم من مذاهب أهل السنة للعوام ، مع اتباع الدليل إن ظهر له وعدم التعصب للمذهب ، وأدلة ذلك كثيرة جداً اكتفى منها بقول الله تعالى ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾ [سورة الأنبياء الآية ٧] فالذي لا يعلم يسأل وهو عين التقليد ، كما لا أرتضى الظاهرة التي برزت في هذا العصر وهي الأخذ من المذاهب كلها ، واتباع أي قول أو رأي فقهي وارد في كتب الفقه والافتاء بها ، كأنها أدلة فقهية والأولى الترجيح بين هذه الأقوال حسب ما هو معروف عند العلماء في باب تعارض الأدلة (٤٧) .

ثالثاً : إثارة الشبهات حول الفقه الإسلامي

تمهيد

إن الثروة الفقهية العظيمة قد يرد عليها بعض الملاحظات ، ولكنها علم إسلامي مستمد من الكتاب والسنة لا مرية في ذلك ، ومسائله تحوي الآيات والأحاديث في الغالب ، وإن اقتصرنا بعض المؤلفات الفقهية على الأحكام الشرعية دون أدلتها .

(٤٤) ابن عبد السلام ، (قواعد الأحكام) ، ج-٢ ، ص ١٣٥ ، وهذا هو التعصب المذموم الذي شنع عليه العلماء .

انظر : الزرقا ، (الفتاوى) ، ص ٤٧ ، مغنية ، (الإسلام) ، ص ١٠٩ .

(٤٥) يسمى العلماء ذلك التلقيح ، وهو مبني على جواز التمهيد لا وجوبه ، انظر : الباني ، (عمدة التحقيق) ، ص ٩١-٩٢ .

(٤٦) التهانوي ، (مقدمات [علاء السنن]) ، ج-٢٠ ، ص ٧ ، ولا يغيب عن البال تلك الردود التي تقول إن التقليد قول بلا حجة ، أما الأحاديث فهي الحجة نفسها ، إذ الخلاف في الطريق إليها ، وما ينبني عليه ذلك أن التعديل والتجريح أمر اجتهادي غير متق على بعض شروطه .

(٤٧) انظر : الأشقر ، (الواضح) ، ص ٢٣٦ .

وهذه الثروة تنامت منذ بزوغ الإسلام ولا تزال تنمو ، وإن اختلفت النسبة ولا يستغنى عنها مؤمن يريد أن يعرف حكم الشرع فيما يواجهه في حياته ، ولا مجتهد يبني عليها ويسترشد بها وينتقى من بينها ما يراه صواباً ، أو موافقاً لمقاصد الشريعة وملامناً للعصر ، ولا تناقض بين صوابيته وموافقته للمقاصد وملامته للعصر ، وهذه الثروة الفقهية لقيت عناية فائقة من علماء الإسلام في تدوينها وتنقيحها من كل دخيل عليها أو خارج عن روحها .

وهي متكاملة ومتنوعة ، فحيث تجد الكتب الفقهية التي ذكرت الدليل لكل مسألة تقابلها الكتب التي جردت من الأدلة أو حتى صيغت شعراً أو كانت موجزة أو وسيطة أو موسعة ، ثم تجد الكتب التي اقتصر على مذهب واحد يقابلها كتب الخلاف التي حوت آراء فقيهه وتلاميذه أو فقيهين أو أكثر ، ولو كان مؤلفها متمذهباً ، وتجد من رجح بين هذه الآراء وخرج بفقهه من مجموع هذه الآراء ، وتجد من استل مسألة أو كتاباً أو باباً من أبواب العلم وأفرده بدراسة مستقلة ، وتجد من شرح الكتب المختصرة فصار هناك الأصل وهو المتن وشرحه وأضيف إليه حواشٍ لتوضيح ما لم يتناوله الشرح ، ثم أضيفت تقارير عليه إلى غير ذلك .

وجاءت الطباعة والفهرسة والحوسبة فخدمت هذه الكتب أيما خدمة ؛ فطبعت وخرجت أحاديثها وسهل الوصول إلى مسائلها بفهارس متنوعة ، وهي لا تزال بحاجة إلى مزيد من الخدمة في هذا المجال .

وبعد هذه المقدمة الوصفية للثروة الفقهية وما آلت إليه ، إلا أن مأخذ وشبهات أثيرت حولها منها ^(٤٨) : أ. عدم اعتمادها على الدليل .

ب. تعدد المذاهب وتعدد الآراء داخل المذهب الواحد .

ج. التضخم : كثرة الكتب الفقهية وصعوبة استيعاب الأحكام الفقهية والتمييز بين قوتها وضعفها .

الشبهة الأولى: عدم اعتمادها على الدليل : التصور الأول لهذه الشبهة : أن كتب الفقه أو كثيراً منها لا يعتمد ذكر الدليل في الأحكام التي يوردها ، ويقوم هذا المأخذ على ما يلي :-

١. إن الدعوة إلى العودة إلى الكتاب والسنة ، تختصر نفسها بأن العلم هو قال الله وقال الرسول صلى الله عليه وسلم ، يقول الألباني : " ليس الفقه أن يقرأ كتاباً من تلك الكتب ثم هو لا

^(٤٨) إن الشبهات التي أثيرت حول الثروة الفقهية ، منها ما يناسب ذكره هنا كعدم اعتمادها على الدليل ومنها ما يناسب ذكره في مواضع أخرى كالتأثر بالفقه الروماني ، وعدم الوفاء بحاجات العصر ، لذلك سأقتصر على ذكر الشبه والرد عليها مباشرة حتى لا تعلق بالذهن على أنها حقائق ، وكان أسلوب البحث يقتضي ذكرها وربطها بما سبقها فقط ، وأتترح أفرادها بدراسة مستقلة تجمع هذه الشبهات وترد عليها . انظر ص ٣٣٦ من هذه الدراسة .

يدري من أين جاءت هذه المسائل التي يقرؤها ثم يتبناها ثم ينشرها ، ليس هذا هو العلم " (١٩) إن من كتب الفقه ما لا يذكر فيه دليل الحكم الشرعي من الكتاب والسنة ، وقد يتساهل فيما له دليل لم يذكر ، لكن هناك من الآراء ما لا دليل عليه من كتاب ولا سنة .

٢. إن الفقهاء الذين ذكروا أدلة أقوالهم اعتمدوا على الكثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة أي أن هناك آراء فقهية لهم مخالفة لما ثبت عن النبي عليه الصلاة والسلام .
والجواب على هذا المأخذ في نقاط :

الأولى : إن عدم ذكر الدليل لكل حكم شرعي في نوع من كتب الفقه ، لا يعني أن هذه الأحكام لا دليل عليها ، بل كان ذلك للاختصار ، وتسهيلاً للحفظ والمراجعة ، وهذا لا يعيب الفقه الإسلامي الذي وجد فيه نوع آخر من التأليف الفقهية يذكر فيها الحكم الشرعي مع دليله يقول صبري : " أما الفقهاء فرؤوسهم مربوطة بالكتاب والسنة ، وكل مسألة استتبطوها فلها مستند من أحد هذين الأساسين ، وهم رضي الله عنهم - لم يألوا جهداً في إيراد تلك المستندات في أمهات الكتب ، أنظر مثلاً (مبسوط الإمام السرخسي) في الفقه الحنفي المكون من ثلاثين مجلداً ، تجد كل مسألة ذكرها قائمة على دليلها من الكتاب والسنة " (٢٠) .

الثانية : أما الآراء الفقهية الموجودة في ثنايا الفقه ، ولا دليل عليها أو شبهة دليل فهي قليلة بالنسبة إلى مجموع الثروة الفقهية ، وقد نبه عليها العلماء واعتبروها شاذة ويجب تخليص المؤلفات الجديدة منها ، إذا كانت تتعارض مع نصوص ثابتة وتأبأها روح الشريعة ومقاصدها العامة ، إن رد الثروة الفقهية كلها لمجرد ورود آراء لا دليل عليها ليس منهجاً علمياً ، وأبى الله الكمال إلا لكتابه ، والجهد البشري يعتريه النقص وهذا من البدهيات ، فهذا محمد رشيد رضا يذكر مثل هذه الآراء ، فيقول : " ولم تزل كتب الفقه محشوة بما يخجل المصنف من قراءته كقول بعض الحنفية ، يجوز للحنفي أن يتزوج بشافعية قياساً على الذمية " (٢١) .

إلا أنه يقول في موضع آخر : " والحق أن أكثر ما كتب في الفقه مسائل اجتهادية وآراء ظنية مستتبط بعضها من أقوال فقهاءهم ، أو من علل دقيقة من علل القياس ينكر مثلها أكثر علماء السلف الصالح ، فهي تحترم كما يحترم ما يخالفها في المذاهب على السواء من باب احترام العلم واستقلال الرأي ، وعدم جعل الخلاف ذريعة للعداوة والبغضاء في الأمة الواحدة المأمورة بالاتفاق والاعتصام ، ولكن لا يتخذ شيء منها من قواعد الإيمان ولا يعد مخالفه كافراً ولا عاصياً لله تعالى ، سواء كان مستدلاً أو مقلداً لغيره في مخالفتها ، ولا يجعل ضعف شيء

(١٩) الطيبي ، (فتاوى الشيخ الألباني) ، ص ١٢٧ .

(٢٠) صبري ، (موقف العقل) ، ج ١ - ص ٤٨٢-٤٨٣ .

(٢١) رضا ، (أهل العلم والتعليم) ، المنار ، ج ١ ، ص ٣٦ ، ٧٠٢ ، ولمزيد من الأمثلة على الآراء المنتقدة

انظر : الزهراوي ، (الفقه والتصوف) ، ص ٦-٨ .

منها مطعناً في أصل الشريعة كما يفعل ذلك بعض أعداء الإسلام ، بل يستعان بمجموعها على التيسير على الناس " (٥٢) ، وهذا ما أقول به .

الثالثة: إن تصحيح الأحاديث وتضعيفها جاء متأخراً عن قول الفقهاء بها ، كما هو معلوم في تاريخ التشريع ، وقد لا يكون في المسألة إلا هذا الحديث فيأخذ به ، كما أن التصحيح والتضعيف أمر اجتهادي (٥٣) يعتمد على شروط في الرواة من حيث التعديل والتجريح وعلل الحديث المعروفة لدى أهل الاختصاص ، وهي ليست محل اتفاق في جزئياتها فقد يضعف الحديث أحد العلماء ويصححه آخر ، ولا يزال شأن المحدثين إلى يومنا هذا أن يتراجعوا عن تضعيف أو تصحيح لحديث ظهر لهم فيه خلاف اجتهادهم السابق .

الرابعة: إن الأحاديث النبوية استند إليها الفقهاء في استنباط الأحكام الشرعية ، ولا يوجد فقيه يعتد برأيه ترك الأحاديث الصحيحة واعتمد الضعيفة أو الموضوعة متمعداً ، أما ورود أحاديث لم يأخذوا بها ، فذلك لأعدار ثلاثة هي :

(عدم اعتقاد أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله ، وعدم اعتقاد إرادة تلك المسألة بذلك القول ، واعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ) (٥٤) .

ومما سبق نلاحظ اعتماد الفقهاء على الدليل في الأحكام التي استنبطوها ، وأن عدم ذكرو الأدلة أو عدم الأخذ بالنزير منها له ما يسوغه عندهم .
أما التصور الثاني لهذه الشبهة :-

عدم اتصال علم الفقه بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وإذا ثبت أن علم الفقه غير متصل بالكتاب والسنة ، فإنه يعني إمكانية الاستغناء عنه ، والعبارة التالية تقرر هذه الشبهة " إن الدين في كتاب الله غير الفقه ، وإن من الإسراف في التعبير أن يقال عن الأحكام التي استنبطها الفقهاء ، وفرعوا عليها واختلفوا فيها ، وتمسكوا بها حيناً ، ورجعوا عنها حيناً إنها أحكام الدين ، وإن من أنكرها فقد أنكر شيئاً من الدين .

(٥٢) رضا ، (كلمة في فوائد كتابي المظني والشرح الكبير) ، المنار ، ٦م ، ح ٢٦ ، ص ٤٤٣ .

(٥٣) الحلو ، (تعقيب) ، ص ١٢ .

(٥٤) ابن تيمية ، (الفتاوى) ، ج ٢٠ ، ص ٢٣٢ ، ابن تيمية ، (رفع الملام) ، ص ١١-٦٧ ، بتصريف وقد فصلها في عشرة أسباب لترك العلماء الأخذ بالحديث . وانظر : الحلو ، (تعقيب ١٠-١٢) .

ولو جاز أن يكون الدين هو الفقه ، مع ما ترى من اختلاف الفقهاء بعضهم مع بعض وتفنيد كل آراء مخالفه ، وعدما باطلة لحقت علينا كلمة الله : " إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء " [سورة الأنعام آية ١٥٩] (٥٥) .

والرد عليها :

١. إن علم الفقه مستمد من الكتاب والسنة ، ومعروف ذلك لمن طالع كتب الفقه وأدلة الأحكام الشرعية فيها ، وكذا تعريف الفقه بأنه العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية (٥٦) ، وأولها الآيات والأحاديث .

٢. الفقه هو فهم كلام الله ورسوله ، قال تعالى : " وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون " [سورة التوبة آية ١٢٢] ، وقال صلى الله عليه وسلم : " من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين " (٥٧) ، قال صبري : " وإن الفقه أحق العلوم اتصالاً بالدين ، والفقهاء لا سيما الأئمة المعروفين - رحمهم الله - أحق الناس بالتفقه في الدين المذكور في كلام الله ورسوله ، فمحاولة قطع صلة الدين الإسلامي بعلم الفقه المتضمنة لدعوى الاستغناء عنه في الإسلام .. جديرة بأن تعد من أشراط الساعة " (٥٨) .

٣. المسائل الخلافية بين العلماء جزء من الفقه القائم أصلاً على الكتاب والسنة ، قال صبري : " وليس الفقه عبارة عن اختلاف الأئمة المجتهدين ... بل فيه مع قياس الفقهاء كتاب الله وسنة رسوله وإجماع الأمة " (٥٩) .

٤. يمكن فهم جميع العبارات التي تنتقد رأياً فقهياً ما ، بأنها ليست نقداً لنص من نصوص القرآن والسنة ، ولكنها اجتهاد آخر في فهم نصوصهما .

إن الذي أفهمه أن نصوص الفقهاء المختلفة لا تساوي نصوص الكتاب والسنة فيجوز مراجعتها ، واختيار ما يوافق منها مستفتياً دون غيره ، أو مكاناً دون غيره أو زماناً

(٥٥) العبارة منسوبة لشيخ الأزهر المراعي (ت ١٣٦٣-١٩٤٥) وهو من تلاميذ محمد رشيد رضا ، صبري ، (موقف العقل) ، ج ٤ ص ٢٠٨ ، و ج ١ ، ص ٢٢ . مع ملاحظة أن المراعي كان يفرق بين الشريعة والفقه كمصطلحين تطور التفريق بينهما فيما بعد وليس في ذلك انتقاص من الفقه والله أعلم .

(٥٦) الجرجاني ، (التعريفات) ، ص ٩٠ .

(٥٧) البخاري ، (الصحيح) ، ج ٨ ص ١٤٩ ، كتاب الاعتصام ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : " لا تزال طائفة ... " .

(٥٨) صبري ، (موقف العقل) ، ج ٤ ، ص ٣٠٩ .

(٥٩) صبري ، (موقف العقل) ، ج ٤ ، ص ٣١٠ .

دون غيره ، وإن الاختيار أو الانتقاء من بين الآراء الفقهية ، أو استنباط رأي جديد ينطبق على ظروف لم تكن موجودة سابقا ، لا يعني أن غيره ليس دينا .
٥. إن وقوف كثير من الفقهاء في السابق عند حدود النصوص الفقهية ، كان وراء تسليط الأضواء على موقف المسلم من نصوص الكتاب والسنة ، وموقفه من الآراء الفقهية التي هي اجتهادات مبنية عليهما ، يمكن الإضافة إليها والاختيار من بينها .

ولعل إغلاق باب الاجتهاد من جانب ، وأدعاء الاجتهاد من جانب آخر ، كانوا وراء الجمود الذي حفز الآخرين على التبصر في واقع المسلمين ، وقبول الاجتهاد الجديد ، فقالوا بالتفريق بين نصوص الكتاب والسنة ، ونصوص الفقهاء .

لقد وصل الأمر في التفكير الفقهي إلى حد السؤال عن جواز إحداث رأي غير موجود في كتب الفقه واستنكار أخذ رأي لغير الأئمة الأربعة .
إن من يريد إعادة الاجتهاد إلى الفقه ، لا بد أن يعيد النظر في الآراء الفقهية ، لأنها ليست كنصوص الكتاب والسنة .

إن الفقه متصل بالكتاب والسنة ، مستمد منهما ، ولكن من الإفراط التعامل مع آراء الفقهاء ، والوقوف عندها كنصوص الكتاب والسنة ، ومن التفريط بنزول الآراء الفقهية واعتبارها لا شأن لها بالدين ، أي بالكتاب والسنة .

٦. إن الآراء الفقهية المنثورة في كتب الفقه من الأهمية بمكان ، وهي أساس لاجتهاد جديد ينطلق منها ولا يبدأ من فراغ أو من الصفر كما يقال .

الشبهة الثانية: تعدد المذاهب الفقهية وتعدد الآراء داخل المذهب الواحد يتناقض مع مرجعية الكتاب والسنة .

تمهيد : ذكر العلماء الأسباب التي أدت إلى تعدد الآراء الفقهية (١٠) الذي نتج عنه تعدد المذاهب الفقهية ، وتعدد الأقوال في المذهب الواحد ، وهي أسباب مبنية على طبيعة نصوص الكتاب والسنة ، من حيث دلالتها وطريقة ورودها وأسباب نزول الآيات وورود الأحاديث .

إن الأمة تلقت هذه الأقوال بالقبول ، واختار كل مسلم ما يقتنع بصحته ، ثم تطور الأمر مع مرور الزمن إلى تعصب كل لقول إمامه ، وإلى الاختلاف فيما بينهم ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر ومع كثرة التفريعات على أقوال الأئمة ممن جاء بعدهم ، حصل تناقض بين الآراء تجاوز حد اختلاف السعة والرحمة ، وكانت له آثاره السيئة على الأمة .

(١٠) انظر : الدهلوي ، (الإصناف في بيان أسباب الاختلاف) ، وابن تيمية ، (رفع الملام عن الأمة الأعلام) ، وغيرهما .

ولما كانت هذه الآراء مستمدة في الغالب ، من أدلة أو شبه أدلة ، وكان الاستغناء عنها غير ممكن ، جاءت الدعوة إلى توحيد المذاهب ، ثم تفرع عنها التقريب بين المذاهب ، وهي مخارج وحلول باعتبار أن تعدد المذاهب من العوامل التي مزقت الأمة ، وأبعدتها عن الكتاب والسنة ، وسأتناول هذا الموضوع كما يلي :-

أولاً : تعدد الآراء الفقهية .

ثانياً : توحيد المذاهب .

ثالثاً : تقريب المذاهب .

أولاً : تعدد الآراء الفقهية ، لا يتناقض مع مرجعية الكتاب والسنة .

إن تعدد الآراء الفقهية أمر واقع لا مجال لإنكاره ، والأحكام الفقهية تعتبر فروعاً إذا ما قورنت بالعقيدة ، والعقيدة حصل فيها الخلاف أيضاً ، ولا يمكن تجاهل ما وصلت إليه العقيدة بعد الخلاف^(١١) وهي الأصل ، فكيف يمكن تجاهل الخلاف في الفقه . وللوقوف على هذا الموضوع أذكر ما يلي :-

١. إن المذاهب الفقهية ما تكونت إلا من أفهام مستقاة من الكتاب والسنة^(١٢) ، أما التعصب لهذه المذاهب فنوعان : تعصب محمود ناتج عن القناعة بصحتها ، مع قبول الرأي الآخر في القضايا التي هي محل للاجتهاد^(١٣) .

وتعصب مذموم ناتج عن تقليد رأي شخص آخر دون معرفة دليله ومحاورة الآخرين ومعاداتهم من أجله ، وهو الذي نمه العلماء ، وبينوا المآسي التي حصلت بسببه منذ ظهور التقليد إلى يومنا هذا^(١٤) ، والتعصب المذهبي أخذ في الاضمحلال بعد الانفتاح بين المذاهب الفقهية بحمد الله تعالى^(١٥) .

٢. إن إقرار التعدد بين الآراء الفقهية في المذاهب المختلفة ، أو داخل المذهب الواحد لا يمنع من توحيد الحكم القضائي ، بحيث يعرف الناس في المجتمع الإسلامي حكم كل تصرف

(١١) الزبيدي، (السلفية)، ص ١٤٨ وما بعدها.

(١٢) صبري ، (موقف العقل) ، جـ ١ ، ص ٤٨٢ .

(١٣) حوى ، (جولات في الفقهاء) ، ص ١١٤ .

(١٤) انظر مثلاً : أمين ، (ظهر الإسلام) ، جـ ٢ ، ص ٥٤ . الزهراني ، (الانحرافات) ، جـ ٢ ، ص ٧١ . عباسي ، (بدعة التعصب) ، ص ١٣٨ .

(١٥) انظر الزرقا ، (الفتاوى) ، ص ٣٧٠ .

وأن هذا الحكم هو المعمول به (الذي يطبق عليهم) ولو كان من مذاهب مختلفة ، لما فيه من إقامة النظام وتحقيق العدل ^(٦٦) .

وبعبارة أخرى ، فإن رأي الإمام يخرج من الخلاف ^(٦٧) ، وعندها لن يبقى تناقض واختلاف .
٣. إن إلغاء الخلافات الفقهية بجمع الثروة الفقهية وإتلافها والإبقاء على القرآن الكريم والسنة النبوية يستمد الفقهاء المعاصرون منهما باجتهاد جديد ، سينقل الخلافات من بين المذاهب القديمة إلى مذاهب جديدة ، وهذا هو ثمرة الاجتهاد ، وكذلك طبيعة أفهام العلماء للنصوص وما يحتف بالوقائع من ظروف .

ولعل تجربة أبي يعقوب المنصور (ت ٥٩٥هـ) الذي أمر بجمع الكتب الفقهية وإحراقها واستبدال القرآن الكريم ، وكتب الحديث بها ، مع بذل الجوائز السخية لقارئها وموزعيها ثم إلزام الفقهاء بالإفتاء منها فقط ^(٦٨) ، لم يخرج الناس من ربة التقليد إلى الاجتهاد ، وهذه الحادثة التاريخية يؤخذ عليها ما يلي :

أ - إن إحراق كتب الفقه لم يكن رجوعاً إلى الكتاب والسنة ، بل هو إحراق كتب الفقه المالكي - بسبب ما وصل إليه علماء المذهب من حظوة وثناء واسع - والرجوع إلى مذهب الظاهرية . فهذا انحياز إلى مذهب الظاهرية لا أكثر ^(٦٩) ، قال الحجوي : .. وعندي أنه (أبو يعقوب) لو أعطاهم حرية الاجتهاد ، ما تركوه ، ولا رجعوا للتقليد عند اضمحلال دولته ، وإن الذي أوجب نبذهم لعمله هو أنه ألزمهم بالانتقال من تقليد مالك إلى تقليد الظاهرية في الحقيقة ، وإن كان في اللفظ ألزمهم بالاجتهاد ^(٧٠) .

ب - إن العمل بالاجتهاد - المفترض - لم يدم طويلاً بسبب فرضه بطريق القوة ، وإن كثيراً ممن عاصره لم يقتنع به ، ثم تمت إزالته بعد دولة الموحدين والعودة إلى العمل بمذهب الإمام مالك ^(٧١) .

^(٦٦) انظر الزرقا ، (الفتاوى) ، ص ٣٦٨ ، رضا ، (كلمة في فوائد كتابي المغني والشرح الكبير) ، المنار ، م ٢٦ ، ج ٤ ، ص ٢٧٩ .

^(٦٧) قال القرافي " حكم الحاكم في مسائل الاجتهاد يرفع الخلاف ويرجع المخالف عن مذهبه لمذهب الحاكم وتتغير فتياه بعد الحكم عما كانت عليه على القول الصحيح من مذاهب العلماء ، القرافي ، (المسروق) ، ج ٢ ص ١٠٣ .

^(٦٨) (المغرب في تلخيص أخبار المغرب) ، ص ٢٠٣ . نقلاً عن الأيوبي .

وقد ناقش الأيوبي في كتابه الاجتهاد (ص ٢٢٧-٢٤٣) هذه الحادثة واعتبرها إحياء للاجتهاد .

^(٦٩) أمباري ، (الحركة الفقهية) ، ص ٣٦١ .

^(٧٠) الحجوي ، (الفكر الساسي) ، ج ٤ ، ص ١٠-١١ .

^(٧١) أمباري ، (الحركة الفقهية) ، ص ٣٦٢ .

٤. إن المذاهب الفقهية لا يوجد فيها اختلافات في الثوابت وإنما الاختلاف في نصوص تحتمل الاختلاف باختلاف زوايا النظر إليها، والمرجعية لهذه المذاهب هي هذه النصوص فليست معارضة لها، وهي لا تتعارض إلا في الظاهر، قال تعالى "أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كبيرًا" [سورة النساء الآية ٨٢].

ثانياً : توحيد المذاهب الفقهية :-

أ. المؤيدون لهذه الفكرة : راودت هذه الفكرة كثيراً من العلماء منذ أمد بعيد ، وخاصة في جانب القضاء وهو ما سأتناوله عند الحديث عن التفتين . وهنا أبين ما يلي :-

١- لما كانت المذاهب كلها مستمدة من أصول واحدة، ومتفقة في الأمور الأساسية ظهرت فكرة إنهاء الاختلافات الفقهية عن طريق توحيد المذاهب، وكثر الداعون إلى هذه الفكرة في هذا العصر ومنهم محمد رشيد رضا (ت ١٩٣٥م)، ومحمد المحمصاني (١٣٣٤هـ-١٩١٦م) ، ويقترح أبو سالم العياشي (ت ١٠٩٠هـ) (٧٢) قيام لجنة من العلماء بتأليف كتاب " لكل مذهب بيان المشهور من أقواله تقليلاً للخلاف " (٧٣)، ويفهم من هذا الاقتراح ، أنه خطوة أولى يتلوها " الأخذ من كل مذهب بما يوافق الأدلة ويناسب روح العصر والوقت والحال والمكان والضرورة" (٧٤).

قال عيد عباسي : " ولما كان من أكبر أسباب الخلاف بين المذاهب ، هو ظهور الفقه ونشوءه قبل استكمال جمع السنة وتدوينها ودراستها وتحقيقها وشروحيها ، كان من الواجب بعد أن تم للسنة الجمع والتمحيص والشرح والتحقيق ، أن يعاد النظر في آراء المذاهب المختلفة لتعدل وتتقح بناءً على ذلك ، ونحن الآن في بداية نهضة شاملة يجدر بنا أن نفعل ما فات أهل القرون المتأخرة ، فنخرج على الناس بمذهب فقهي إسلامي موحد مبني على أصح الأدلة وأرجح الأقوال في مذاهب المسلمين ، وخاصة الأربعة " (٧٥) .

(٧٢) المحمصاني : المسلمون ، تأخرهم ونهضتهم ضمن كتاب (الثقافة الإسلامية والحياة المعاصرة) ، ص ١٧٥-١٧٦ ، ووضع أربعة أسس للتوحيد بين المذاهب ، ملخصها : اعتماد القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة على وفق ما فعل علماء الأصول ، والأخذ من سائر الأحكام الشرعية المبنية على اجتهاد الفقهاء بأحسن الأقوال.

(٧٣) الحجوي ، (الفكر السامي) ، ج-٢ ، ص ٥٠٨ ، وانظر : الكواكبي ، (أم القرى) ، ص ١٨٣ .
(٧٤) المرجع السابق.

(٧٥) عباسي ، (بدعة التعصب الفقهي) ، ص ٦٥-٦٦ ، واستحسن الغزالي اقتراح عباسي وأيده ، انظر : الغزالي، (بستور الوحدة الثقافية)، ص ١١٣.

ونلاحظ أن عباسي لم يختلف عن العياشي ، إلا بزيادته سبباً لهذا المشروع وهو التطور الذي حدث في خدمة الحديث النبوي ، ولكن عباسي يضع خطوات لمشروع التوحيد تقوم على تقرير الأحكام المتفق عليها ، والمسائل المختلف فيها اختلاف تنوع والترجيح بين المسائل المختلف فيها اختلاف تضاد بناءً على قوة الدليل ، والأخذ بأي رأي من التي يصعب الترجيح بينها وترك ما ظهر بطلانه من الآراء أو ضعفه .

٢- حاول السيد سابق في كتابه فقه السنة ، إخراج كتاب يعتمد على الأدلة وليس على المذاهب ووضع حسن البناء مقدمة له ، ووضع الألباني تخريجاً لأحاديثه سماه تمام المنة وحث تلاميذه على اقتنائه^(٧٦) ، وهذا مثال بارز على اهتمام العلماء في هذا العصر بتوحيد المذاهب أو على الأقل معالجة الاختلافات الفقهية .

ب. المعارضون لهذه الفكرة : لا غرو أن الإمام مالكاً هو أول من عارض هذه الفكرة، وستأتي الإشارة إليه في فصل التفتين ، وهنا أبين ما يلي :-

١- يرى الحجوي أنها فكرة لا نتيجة لها، ولا تفيد مجتمع الإسلام إلا شقاً آخر ، لذلك لا يرتضيها لصعوبة تحقيقها في هذه العصور ، لقيام كل مذهب على حجة، واستطاعة أتباع كل مذهب القول بتصحيح رأيهم ، وتضعيف غيره ، ولأن هذه المذاهب غير مجتمعة في بلد واحد ، بل حتى في حالة اجتماعها فإن لأحدها الغلبة^(٧٧) ، ويضع الحجوي بديلاً للوصول إلى توحيد المذاهب، وهو تمرين الطلاب على النظر في الآيات القرآنية المتعلقة بالأحكام ، وعلى قواعد اللغة العربية ، وأصول الفقه، وهذا العمل في رأيه ، أنجح من السعي في توحيد المذاهب أو ترجيح أحدها^(٧٨)، ويتفق معه أستاذنا الزرقا ، فيرى استحالة توحيد الفقه الإسلامي لما يلي :-

(أ) لأن طبيعة النصوص حتى تستوعب كل الحالات الممكنة صيغت بحيث يمكن استخراج الأحكام التي توافقها ، إما بطريق القياس أو بالتخريج على القواعد العامة ، وقد تعدد وجوه القياس ، أو يفهم النص على أكثر من وجه ، وتكون كلها مقبولة رغم اختلافها والقول بتوحيد الآراء الفقهية أو المذاهب الفقهية ، يعني الحجر على الفقهاء فلا يفهم أحدهم من النص

^(٧٦) انظر ، سابق (فقه السنة) ص ٤ ، طباعة دار الفكر بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، (تمام المنة في التعليق على فقه السنة)، دار الراجية ، الرياض ط ٣/١٤٠٩ ، بثلاث وسبعين وأربعماية صفحة ، وكتب الفقه المقارن كلها تصب في هذا المضمار وأرجئ الحديث عنها إلى ص ٤١٥ .

^(٧٧) الحجوي ، (الفكر السامي) ، ج ٢ ، ص ٤٧٥ .

^(٧٨) الحجوي ، (الفكر السامي) ، ج ٢ ، ص ٤٥٢ ، وقال (ج ٢ ، ص ٤٤٩) : 'وجملة التعليم للفقهاء كتسبب الأحكام القرآنية والحديثية كأحكام ابن العربي والجصاص وبلوغ المرام لابن حجر ، والمشكاة للتبريزي ، وأحكام عبد الحق ، ويقع امتحانهم على ذلك ، فهذا يتجدد الفقه'

إلا الذي فهمه الآخر ، وهذا غير مقبول ، وتعدد الآراء الفقهية من قبيل الحرية الواسعة التي يتمتع بها الفقهاء (٧٩) .

ب) إن اختلاف الفقهاء سعة ورحمة " لأن الاختلاف في الفهم والاستنتاج من النصوص يوجد في الأمة ثروة من الفكر التشريعي ، هي محل اعتزاز وامتياز للأمة ، ويوجد لديها من مختلف المبادئ والقواعد والأنظار الفقهية والنظريات الحقوقية ، أسسا صالحة لحل المشكلات العارضة باختلاف الظروف ، وينتج مجالات واسعة لاختيار الحلول الأفضل كلما دعت الحاجة وأظهر التطبيق بعض المشكلات أو كشف عن بعض الفجوات التي تحتاج إلى ملء بأحكام مناسبة مستمدة من روح النصوص وغرض الشارع " (٨٠) ، " وفي مجال العبادات وأحكامها التفصيلية يعطي اختلاف المذاهب الاجتهادية لكل مكلف فسحة كبيرة ، تيسر له طاعة ربه فتدفع عنه مشاق يعرفها الممارسون من أهل العلم " (٨١) ، ويؤيد ذلك الدسوقي ويرى بقاء المذاهب الفقهية من عوامل ازدهار الحياة الفقهية ونموها (٨٢) .

٢. ويرى المطعني أن الدعوة إلى توحيد المذاهب دعوة غامضة ، فهي تعني " تكريس اتجاه فقهي واحد ملق من جميع المذاهب يلتزم به الحاكم والقاضي والمفتي ، وهذا التصور - وإن بدا وجيها - فإنه مظنة لحدوث عدة محظورات منها : أن تتبع الرخص في كل مذهب ، ولو كان القول بها مستندا إلى دليل واه ، أو قياس مرجوح وبذلك تختفي العزائم ، وتنشور الرخص وتضيع حكمة التشريع " (٨٣) .

وأميل إلى رأي المعارضين لفكرة توحيد المذاهب الفقهية ، ولا مانع من تنقيحها وربطها بالأدلة والترجيح بينهما بناء على قوة الدليل ، ولكن ذلك لن يلغي وجود مذاهب مختلفة ، لما يلي:

١. أن المصادر الأصلية للمذاهب الفقهية واحدة والقول بالرجوع إليها يعني عن القول بتوحيد المذاهب الفقهية.

٢. إذا سلمنا بالرجوع إلى النصوص فإن النصوص صيغت بحيث يفهم منها أكثر من معنى ، فتظهر عند ذلك مذاهب جديدة وهكذا دواليك ، فلا معنى للقول بتوحيد المذاهب في نظري.

(٧٩) الزرقا ، (الفتاوى) ، ص ٣٦٤-٣٦٦ ، بتصرف .

(٨٠) الزرقا ، (الفتاوى) ، ص ٣٦٦ .

(٨١) الزرقا ، (الفتاوى) ، ص ٣٦٧ ، بتصرف يسير .

(٨٢) الدسوقي ، (الحل الإسلامي) ، ص ١٣٩-١٤٠ .

(٨٣) المطعني ، (الفقه الاجتهادي) ، ص ٤٦ .

ثالثاً : التقريب بين المذاهب :- لمحة تاريخية :

ظهرت الدعوة إلى التقريب بين المذاهب في بداية هذا العصر ، وألفت جمعية التقريب بين المذاهب في القاهرة ، وأصدرت مجلة رسالة الإسلام، وأنشئ "المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية" في عام ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م وأصدر مجلة رسالة التقريب والتي ما زالت تصدر ، وعقدت عدة مؤتمرات بعنوان الوحدة الإسلامية^(٨٤) تناولت موضوع التقريب بين المذاهب ، والغالب على النشاطات التي تقوم بها دور التقريب هو تقريب السنة للشيعة ، وتحقق في هذا المقام اعتماد مذهب الشيعة الإمامية وتدرسه في الأزهر وكثير من الجامعات الإسلامية، والإفتاء بجواز التعبد بمذهب الإمامية والعمل بعدة آراء لهم في القوانين المعمول بها عند السنة كالوصية للورثة^(٨٥) ، ولم يقابل ذلك تحرك عملي واضح من قبل الشيعة الإمامية سوى الإفتاء بجواز الصلاة خلف أهل السنة على نطاق ضيق^(٨٦) .

أما التقريب بين مذاهب أهل السنة ، فليس له دار ترعاه، وإن كان التوجه العام أو سمة العصر عدم التعصب للمذاهب والاستدلال بآراء المذاهب الأخرى في الفقه المقارن والاستمداً من مختلف المذاهب في التقنين وغيره ، وسيأتي بيانه في مكانه .

المراد بالتقريب بين المذاهب .

لا يعني التقريب بين المذاهب : إلغاء المذاهب أو دمج بعضها في بعض أو تغليب مذهب على آخر^(٨٧) ، وهناك خلط واضح بين تقريب المذاهب الفقهية وتوحيدها^(٨٨)، وكان التقريب وسيلة للوصول إلى توحيد المذاهب ، فيتصور التقريب بأحد الأوجه التالية :

(٨٤) انظر : الخطيب ، (الخطوط العريضة) ، ص ٨-١٠ .

الدسوقي ، (الحل الإسلامي) ، ص ١٤٣ ، والأعداد المحال عليها من رسالة التقريب في هذا البحث ، وتوجد شعبة للتقريب بين المذاهب في مجمع الفقه الإسلامي/جدة، انظر :مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ع ١٤ ، ص ١٤١ .

(٨٥) أبو زهرة ، (شرح قانون الوصية) ، ص ٧٩ ، وانظر : الحلبي ، (شرائع الإسلام) ، ج ١ ، ص ٢٦٥ .

(٨٦) وهو ما يلزمه كل من ذهب إلى الحج أو عاشر الشيعة القادمين من العراق .

(٨٧) الدسوقي ، (منهج التقارب بين المذاهب الفقهية) ، رسالة التقريب ، ع ٤ ، الدورة الأولى ، ١٤١٤هـ ، ص ١٥٠-١٥١ الدسوقي ، (الحل الإسلامي) ، ص ١٣٠ .

(٨٨) القاضي ، (الاجتهاد ضرورة للتقريب) ، رسالة التقريب ، ع ٤٤ ، الدورة الرابعة ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ، ص ٦٤ .

الوجه الأول : مضاهاة المذاهب بعضها مع بعض ، ثم اعتماد ما هو مشترك من حلول وفتاوى بين أغلبها وإسقاط الحلول الخلافية والمرجوحة ، ويكتف هذا الوجه صعوبة حصر ما يلزم مقارنته وإلغاء الآراء المرجوحة يناقض مشروعية اختلاف الحلول المؤدية إلى اليسر .

الوجه الثاني : اعتماد جميع المذاهب بما فيها من حلول وفتاوى راجحة ومرجوحة وجعلها مادة نظرية أولية ، لكل مجتمع أن يستقي منها ما يشاء من آراء تتاسب ظروفه ، ثم يقنن ما اختاره وهذا الوجه يؤدي إلى اختيار أيسر الحلول والآراء الراجحة، وقد يترتب عليه عملياً آثار سيئة .

الوجه الثالث : استخراج المعايير الأصولية من المذاهب المعروفة والعمل بها للحكم على المشكلات وحلها وفقاً لهذه المعايير العلمية الإسلامية، يقطع النظر عن النتائج والحلول التي يمكن أن تنتج عن العمل بتلك المعايير ، ويتمثل هذا الوجه بإحياء علم أصول الفقه والعمل به مما يعطي الشريعة مرونة كبيرة (٨٩) .

مبادئ التقريب بين المذاهب الفقهية .

إن التقريب بين المذاهب من سبل تطبيق الأحكام الشرعية ونبذ أسباب العداء والبغضاء بين أتباع المذاهب الفقهية ، وباب للتعاون والتفاهم (٩٠) .

ولأهمية التقريب بين المذاهب وإنجاح هذه الفكرة ، لابد من مراعاة المبادئ التالية :

- وحدة الأمة فريضة وضرورة ، فيجب إزالة كل العوائق دون ذلك (٩١) .
- شغل المسلم بهوم أمته الكبرى (٩٢) .
- التوسع في الدراسة الفقهية المقارنة وبخاصة في الجامعات (٩٣) .
- التسامح في المختلف فيه (٩٤) .

(٨٩) المرجع السابق بتصرف ، ويرى الحلو* أن نصح جميع المذاهب الفقهية والآراء الاجتهادية في مدونة واحدة ، ثم تقوم بالانتقاء والتخير لما هو الأصلح زماناً ومكاناً والأيسر ... الحلو ، (تعقيب) ، ص ٧ .

(٩٠) الدسوقي ، (الحل الإسلامي) ، ص ١٤٠ ، بدران ، (تاريخ الفقه) ، ص ١١٥ .

(٩١) القرضاوي ، (مبادئ أساسية فكرية وعملية في التقريب بين المذاهب) ، رسالة التقريب ، ع ١٣ ، الدورة الرابعة ١٤١٧هـ-١٩٩٧م ، ص ١٤١ ، وانظر : الدسوقي ، (الحل الإسلامي) ، ص ١٤١ .

(٩٢) القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ١٤٩ ، كفتارو ، (من آثار التقريب بين المذاهب الفقهية) ، رسالة التقريب ، ع ١٣ ، الدورة الرابعة ، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م ، ص ١٦٧ ، مجلة نهج الإسلام ، ع ٧١ ، ص ١٩ (١٩٩٨) ، ص ١٧-٢٠ .

(٩٣) الدسوقي ، (الحل الإسلامي) ، ص ١٤١ ، وانظر : كفتارو ، المرجع السابق ، ص ١٦٦ .

(٩٤) القرضاوي ، (مبادئ أساسية) ، رسالة التقريب ، ع ١٤ ، الدورة الرابعة ، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م ، ص ٩١ ، وانظر : الدسوقي (الحل الإسلامي) ، ص ١٤١ .

• التعاون في المتفق عليه (٩٥) .

• الإخلاص والتجرد من الأهواء والتحرر من التعصب ، وترك الطعن والتجريح (٩٦) .

• الحوار بالتي هي أحسن (٩٧) .

ومع أن فكرة التقريب مقبولة إجمالاً ، إلا أن الكوثري اعتبرها تحصيل حاصل ، لأن العلماء كانوا يأخذون من عند بعضهم وأصولهم واحدة ، ويرفض التقريب ويقول : " .. فمحاولة تسيير هؤلاء الكتلة العظيمة وراء شرذمة من الخوارج والروافض واللامذهبية الحدباء ، لا تكون إلا هدماً لكيان الفقه الإسلامي المتوارث وقلباً للأمر رأساً على عقب وسعيًا في الإفساد باسم الإصلاح ، وتصرفاً فضولياً ممن لا يدين بمذاهب الأئمة المتبوعين " (٩٨) .

الشبهة الثالثة: التضخم .

التضخم يتناول عدة مآخذ وهي :-

١) تعدد المذاهب الفقهية ، وتعدد الآراء داخل المذهب الواحد (٩٩) ، وسبق تناوله قريباً .

٢) كثرة الكتب الفقهية وتنوعها سواء كان في المذهب الواحد أو في جميع المذاهب وطريقة تأليفها وعرضها للمواضيع (١٠٠) بما يؤدي إلى (صعوبة في استيعاب الأحكام الفقهية والتمييز بين قويبها وضعيفها وضرورة تتبع كل المصادر الفقهية في المذهب وفي المذاهب جميعها للإحاطة بحكم ما يتعلق بواقعة معينة) (١٠١)

والمعروف أن مثيري المآخذ على الفقه الإسلامي ، ليسوا ذوي مشرب واحد ، وكذلك ليست أهدافهم واحدة ، ولكن المتتبع لهذه المآخذ يرى الهجمة الشرسة التي يتعرض لها بمسميات مختلفة ، ولا بأس من عرضها عند مشابهاتها من المآخذ السابقة (١٠٢) .

(٩٥) القرضاوي ، (مبادئ أساسية) ، رسالة التقريب ، ١٣ع ، ص ١٥٣ ، وانظر : الدسوقي (الحل الإسلامي) ، ص ١٤١-١٤٢ .

(٩٦) كفتارو ، (من آثار التقريب بين المذاهب) ، ص ١٦٨ .

(٩٧) المرجع السابق .

(٩٨) الكوثري ، (المقالات) ، ص ٢١٣ ، ضمن مقالة (حول فكرة التقريب بين المذاهب) ، ص ٢٠٩-٢١٨ .

(٩٩) المطعني ، (الفقه الاجتهادي) ، ص ٢٤-٢٥ .

(١٠٠) حتى قيل إن الفقه علم نضج واحترق: ابن عابدين ، (رد المحتار) ، ج ١ ، ص ٤٩ ، أبو سليمان ، (منهج البحث) ، ص ٧٧ .

(١٠١) المطعني ، (الفقه الاجتهادي) ، ص ٢٤-٢٥ .

(١٠٢) إن أفراد هذه الشبهات بالبحث ، يستحق دراسة مستقلة سواء كان مصدرها المشرقين أو دعاء الكتاب والسنة ، وقد حظي القرآن الكريم والسنة النبوية بدراسات موسعة ، ولكن الفقه لا يزال بحاجة إلى دراسات في هذا الجانب ، وخصوصاً شبهات هذا العصر

إن هذا المأخذ وهو كثرة كتب الفقه وتنوعها وأسلوب عرضها لا يعد مأخذاً ، فهذه ثروة فقهية عظيمة نمت مع الأيام ، وهي دليل على رسوخ تطبيق الإسلام ، وصلاحيته لكل مكان وزمان.

أما طريقة تأليفها على شكل متون وشروح لها، وحواش عليها، وتقريرات على الحواشي أو اختصار لبعض المطولات ، فإن لكل شكل فوائد جمة تناسب فئة من طلاب العلم. (١٠٣)
وهذه الكتب خزائن علم قد لا يستطيع التعامل معها كل أحد ، لكن من العلماء من يعرف مداخلها ومخارجها وطرق الاستفادة منها، وليس كل شيء تجهل الاستفادة منه تتخلى عنه بل ربما لزمك أن تتعلم طريقة الاستفادة منه ، وما يزال أهل العلم يكتشفون جديداً تلو الآخر من الأسس والمبادئ التشريعية ، في كل مجال طرقه البحث التشريعي المعاصر (١٠٤).
نعم ما زالت كتب الفقه بحاجة إلى مزيد من الفهرسة والتبويب وتوسيع مجال الإفادة من تطور تقنيات الطباعة والبرمجة المعلوماتية والإخراج الفني لتيسير الانتفاع بها وتسهيل تداولها ولكن ذلك لا يعني التخلي عنها.

الفرع الثاني

الفكرة الثابتة : الدعوة إلى تجديد أصول الفقه (١٠٥) :-

أبرز دعاة تجديد أصول الفقه في هذا العصر ، هو حسن الترابي (١٠٦) ، والذي يرى حاجة علم أصول الفقه للتجديد للأسباب التالية :

١. أصبح هذا العلم لا يهدي إلى فقه ، وغلب عليه طابع التجديد النظري العقيم وهو يتطور كما يتطور الفقه ، كله مبالغة في التشعيب بغير طائل (١٠٧).
٢. لم يعد هذا العلم مناسباً للوفاء بحاجات المسلمين المعاصرة حق الوفاء ، لأنه مطبوع بأثر الظروف التاريخية التي نشأ فيها (١٠٨) .
٣. قلل كسب الفقه في كل ما يعنى بالحياة العامة - غير الفردية - ومصالحها (١٠٩) .

(١٠٣) انظر : أبو سليمان ، (طرق البحث) ، ص ٢٢٤ ، المطعني ، (الفقه الاجتهادي) ، ص ٥٣ .

(١٠٤) المطعني ، (الفقه الاجتهادي) ، ص ٥٣ .

(١٠٥) تجديد الاجتهاد مسألة أخرى، ولكنها ليست معاصرة، انظر: العمري، (الاجتهاد) ، ص ١٩٩-٢٠٢، أصول الفقه هي: " الأدلة والطرق ومراتبها وكيفية الاستدلال بها "، انظر: أبو الخطاب، (تمهيد) ، ج ١ ، ص ٦.

(١٠٦) دعاة تجديد أصول الفقه كثر لكن الترابي تميز بإصدار كتاب بالعنوان نفسه وأتت عليه ردود كثيرة.

(١٠٧) الترابي ، (تجديد أصول الفقه الإسلامي) ، ص ١٢ بتصرف .

(١٠٨) الترابي، (تجديد أصول الفقه الإسلامي) ، ص ١٢، الترابي، (منهجية التشريع الإسلامي)، مجلة المسلم

المعاصر، ع ٤٨٤، ص ١٢، ص ١١

(١٠٩) الترابي ، (تجديد أصول الفقه الإسلامي) ، ص ١٥ .

٤. حاجة المسائل الخلافية فيه إلى اجتهاد ، فليس كل مسأله قطعية (١١٠).

٥. تراكم التجارب التاريخية ينشئ حاجة للتجديد (١١١) .

٦. إعادة تبويب مسائل الأصول وعرضها من جديد (١١٢) .

حاول الترابي طرح بديل بالدعوة إلى الاجتهاد ، والتوسع في الإجماع والقياس والاستصحاب والتركيز على أمر الحاكم .

وقد جانب الصواب في اعتباره التصويت الجماهيري على قضية ما نوعا من الإجماع إلا إذا كانت في غير النصوص وما يستمد منها، أي كانت من قبيل العرف الذي يعتد به شرعا، لكن الطحان رد على الترابي ووضع مقترحات للتجديد ، ليس من ضمنها أصول الفقه (١١٣) (١١٤). وركز القرضاوي على حاجة علم أصول الفقه للتجديد من المنطلقات التالية : -

١. إذا كان علم أصول الفقه قد صنعه المسلمون بالأمس ووسعوه وطوروه ، فلا عجب أن يقبل

التجديد اليوم ، فالمسلمون هم الذين ألفوه ، وهم الذين يجددونه (١١٥) .

٢. كل العلوم قابلة للتجديد ، وأهم جوانب التجديد هو إحياء الاجتهاد (١١٦) .

٣. حاجة علم الأصول إلى مزيد من التحقيق والتعميق والتطبيق (١١٧) .

٤. الراجع أن من مسائل الأصول ما هو ظني كما هو رأي أبي بكر الباقلاني ، خلافا للشاطبي

الذي يرى أن مسائل الأصول قطعية (١١٨) ، واستشهد بتأليف الشوكاني في كتابه، إرشاد

الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، وقرر "إن للاجتهاد في أصول الفقه مجالا رحبا

هو مجال التمحيص والتحرير والترجيح ، فيما تتازع فيه الأصوليون من قضايا جمة،

ومحاولة الشوكاني (تحقيق الحق) منها لا يعني أنه لم يدع لمن بعده شيئا، فالباب لا يزال

(١١٠) الترابي ، (تجديد أصول الفقه الإسلامي) ، ص ٩ .

(١١١) الترابي، (منهجية التشريع الإسلامي) ، ص ١٠-١١ ، قارن رأيه في الإجماع برأي أبو سليمان في (أزمة العقل المسلم)، ص ٧٨ .

(١١٢) الترابي ، (منهجية التشريع الإسلامي) ، ص ١٠ .

(١١٣) انظر : الطحان ، (مفهوم التجديد بين السنة النبوية وبين ادعاء التجديد المعاصرين) ، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٤ ، ص ١ ، ص ٢١-٥٤ .

(١١٤) ويوافق الطحان محمود أبو السعود ، أشار إليه القرضاوي ، (الفتاوى) ، ج ٢ ، ص ١٤٤ .

(١١٥) القرضاوي ، (الفتاوى) ، ج ٢ ، ص ١٤٢ .

(١١٦) القرضاوي ، (الفتاوى) ، ج ٢ ، ص ١٤٢ .

(١١٧) القرضاوي ، (الفتاوى) ، ج ٢ ، ص ١٤٣ .

(١١٨) القرضاوي ، (الفتاوى) ، ج ٢ ، ص ١٤٤ ، انظر : الدريني ، (المناهج الأصولية) ، ص ٢٢ ، الشاطبي ،

(الموافقات) ج ١ ، ص ١٠ .

مفتوحاً لمن وهبه الله المؤهلات بولوجه ، ولكل مجتهد نصيب ، وقد يتهاى للمفضول ما لا يتهاى للفاضل * (١١٩) .

ويضيف العلواني أن علم الأصول يحتاج إلى : * (إعادة النظر في المباحث التي يشتمل عليها هذا العلم وتخليصه مما لا يحتاجه الفقيه الأصولي ، نحو مباحث * ، حكم الأشياء قبل الشرع ...) (١٢٠) .

(١١٩) القرضاوي ، (الفتاوى) ، ج ٢ ، ص ١٤٥-١٤٦ .

(١٢٠) انظر مقترحات العلواني ، العلواني ، (أصول الفقه الإسلامي) ، ص ٨٠-٨٢ ، وانظر : كتاب المسائل المشتركة بين الفقه وأصول الدين لمحمد العمروسي عبد القادر .

الفرع الثالث :

الفكرة الثالثة : الدعوة إلى فقه الواقع .

أ - التعريف بفقه الواقع (١) :-

إن فقه الواقع مصطلح يطلق ويراد به :-

١. الاطلاع على أحوال الزمان الذي نعيش ، وبناء الموقف المناسب له .

قال الإبراهيم : " هو علم يبحث فيه عن الحال القائم لأمر ما لمعرفة العوامل المؤثرة فيه والنتيجة عنه ، والإحاطة الشاملة بجميع جوانبه محلياً وعالمياً ، فردياً وجماعياً ، اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ، ليتوصل بعد ذلك لاتخاذ القرار المناسب ، والموقف المكافئ لهذا الواقع بما يحقق المصلحة والفائدة للفرد والجماعة " (٢) .

وهذا الفهم لفقه الواقع ، دارت حوله حوارات بين العلماء في بداية العقد الثاني من القرون الخامس عشر الهجري ، وفي العقد الأخير من القرن العشرين الميلادي ، وصدرت عدة مؤلفات فيه (٣) ، وكان عدم فقه الواقع تهمة موجهة لعلماء الشرع ، رد عليها ابن باز - رحمه الله - (ت ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) بقوله : " الواجب على المسلم أن يحفظ لسانه عما لا ينبغي ، وألا يتكلم إلا عن بصيرة ، فالقول بأن فلاناً لم يفقه الواقع هذا يحتاج إلى علم ، ولا يقوله إلا من عنده علم حتى يستطيع الحكم بأن فلاناً لم يفقه الواقع - أما أن يقول هذا جزافاً ويحكم رأيه على غير دليل فهذا منكر عظيم لا يجوز ، والعلم بأن صاحب الفتوى لم يفقه الواقع يحتاج إلى دليل ولا يتسنى ذلك إلا للعلماء " (٤) .

(١) الواقع لغة : وقع في أرض صار فيها ، ومنه الموقع أي الموضع ، تقول وقع الغيث موضعه الذي وقع فيه ، أي يسقط فيه .

انظر : الفيومي ، (المصباح) ، ص ٦٦٨ ، مادة وقع ، ويعترض النحوي ويرى أن تقول الفقه والواقع لا فقه الواقع انظر : النحوي ، (الفقه) ، ص ٨٦ .

(٢) الإبراهيم ، (الفقه الحرمي) ، ص ١٥ .

(٣) انظر : - فقه الواقع مقوماته ومصادره ، د.ناصر بن سليمان العمر ، ط ١ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

- فقه الواقع عند أهل السنة والجماعة ، صالح بن عبد الله العصيمي ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

- سؤال وجواب حول فقه الواقع ، لمحمد ناصر الدين الألباني ولعلي بن حسن الحلبي ، طبعته دار الجلالين/ الرياض ، ط ١ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

- مراجعات في فقه الواقع السياسي والفكري على ضوء الكتاب والسنة ، سماحة الشيخ عبد العزيز

ابن باز وآخرون ط ١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

- في فقه الواقع ، عبد السلام البسوني ، ط ١ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

(٤) العمر ، (فقه الواقع) ، ص ٤ ، عن مجلة رابطة العالم الإسلامي ، ع ٣١٣ .

وانتقد المعس عدم وجود فقه الواقع عند السلفية ، ونقل عن أبي شقرة قوله : " إن فقه فقه الواقع أن تدع فقه الواقع ليستحكم عندك فقه الواقع ، فتكون من أعلم الناس وأفقههم بفقه الواقع " (٥) .

٢. تطويع نصوص الشريعة للواقع بطرق مختلفة ، منها : (قصر نصوص الوحي المتضمنة للأحكام على زمن نزولها وأحواله ، وتصبح منسوخة بالزمن ، فما كان مفروضاً يغدو ممنوعاً ، وما كان ممنوعاً يصير مباحاً) (٦) .

وقد انتقد أستاذي أبو فارس منهج لي أعناق النصوص وتكييفها مع الواقع ، وضرب أمثلة لهذا النهج من إجازة اليناصيب ، والتسوية للحكام للتنازل عن جلّ أرض فلسطين وإباحة الجلسات المحرمة مع النساء السافرات .

ولذلك يحارب هذا المصطلح ويقول : " إن الفقه عندنا فقه واحد هو الفقه الشرعي " (٧) ويعتبر طريق فقه الواقع طريق ترخص وتهاون وتنازل ، وسياسة أمر واقع (٨) .

٣. فقه الواقع : هو فقه النوازل الذي يعني (فهم الأحداث التي تنزل بالأمة ، وإدراك بواعثها وخلفيتها وآثارها وأبعادها ومعرفة حكم الشرع في ضوء ذلك) (٩) .
أو هو (أجوبة أو حلول لمشاكل وقعت لشخص أو أشخاص تولى طائفة من المفتين . . .
البحث عن حلول لها) (١٠) .

فالتعريف الأول يصلح للواقع الاجتماعي أو العام ، والتعريف الثاني يصلح للوقائع الفردية .

ويتفرع عنه : فقه الأولويات وهو (وضع كل شيء في مرتبته ، فلا يؤخر ما حقه التقديم أو يقدم ما حقه التأخير ، ولا يُصَغَرُ الأمر الكبير ولا يكبر الأمر الصغير) (١١) .
وفقه النوازل أو وقائع الفتوى هو الذي يتبادر أولاً للفقيه عند ذكر فقه الواقع .

(٥) المعس ، (السلف والسلفيون) ، ص ٤٧ ، عن أبي شقرة ، (هي السلفية) ، ص ١٤٨ .

(٦) النجار ، (المنهج التطبيقي) ، ص ٣١ ، بتصريف ، واصفاً منهج ما يسمى باليسار الإسلامي من أمثال حسن حنفي في (التراث والتجديد) وغيره ، وانظر : المبلى ، (اليسار الإسلامي) ، ص ٧٨-٨٥ .

(٧) أبو فارس ، (مفاهيم إسلامية) ، ص ٥٨ ، وانظر : ص ٤٦-٦٨ .

(٨) أبو فارس ، (مفاهيم إسلامية) ، ص ٦٧ .

(٩) الأبراهيم ، (الفقه الحركي) ، ص ١٥ .

(١٠) الخطيب ، (فقه النوازل) ، مجلة الهداية ، ع ، ص ، ص ١٠٣ .

(١١) القرضاري ، (أولويات الحركة الإسلامية) ، ص ٣٤ ، ويرتبط به الفقه الحركي وفقه الموازنات ، انظر :

الأبراهيم ، (الفقه الحركي) ، ص ١٩٢ .

٤. تحقيق المناط :

وهو دراسة تنزيل الحكم الشرعي على الفرع ، فإذا انطبق عليه فقد تحقق المناط ، وإن خالف في صفة أو شرط فلا .

وهذا يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة والأشخاص .

ومن تحقيق المناط النظر في المآل : وهو دراسة النتيجة التي تترتب على تطبيق الحكم ، فإذا حققت مقصد الشارع من تشريع الحكم أخذ به وإلا فلا .

وبعبارة أخرى فإن الأحكام الشرعية لا تطبق دون نظر للواقع ، إذا استثنينا فقه الواقع الذي يراد به تطويع النصوص ، فإن المعاني الأخرى تتداخل من فهم للواقع العالمي إلى فهم النوازل وتطبيق الحكم عليها من خلال عملية اجتهادية لا تستغني عن تحقيق المناط ، والنظر في مآلات الأفعال جزء من تحقيق المناط .

ب - الأسباب التي دعت إليها :

١. صياغة كتب الفقه صياغة تجريدية نظرية ، بينما الأحداث المستجدة مختلفة ومتغيرة ، ومن هنا جاءت الحاجة إلى فقه الواقع ، لأن الكثير من أحكام الشريعة المقررة في كتب الفقه لا تحقق مقاصدها لو طبقت على الواقع بملاساتها الزمنية ، بل ربما أحدث بعضها من الحرج للمسلمين شيئا كثيرا. (١٢)

٢. الحاجة إلى فقه الواقع تتبع من الحاجة إلى تطبيق الشريعة ، ونظرا لأن الشريعة منذ بدايتها الدراسة مغيبة عن التطبيق ، فإن الحاجة ماسة لإعادة النظر فيما يلائم كل المستجدات من أحكام شرعية.

٣. إن العمل على إعادة تطبيق الشريعة يحتاج إلى فقه الواقع لمعرفة الطرق الموصلة لذلك .

٤. إن من تنفير الناس من الإسلام افتراض الواقع الذي يعيشونه واقعا إسلاميا بكل أبعاده، وعدم مراعاة ظروف الناس عند تطبيق الأحكام الشرعية عليهم في جانب الفتوى .

(١٢) النجار، (المنهج التطبيقي)، ص ٥٣-٥٤، يقول عزيز: * ولم يصب الفقه الإسلامي بالجمود والضيق إلا حين ابتعد الفقهاء عن الاهتمام بالواقع فراحوا يعالجون مشاكل حاضرة بحلول وجدت في غير عصرنا وفي غير موطنها، أو انصرفوا عن معالجة هذه المشاكل إلى قضايا افتراضية لا أساس لها في واقع الناس، عزيز، (الالتزام بالواقعية في العمل الإسلامي)، مجلة الأمة، ع ٥٩٤، ص ٥٥، وانظر: عطية، (أثر تغير الواقع في الحكم تغييرا واستحداثا)، مجلة المسلم المعاصر، ع ٥٩٤، ص ١٥، ص ٣٣-٥٥

٥. إن الرجوع للمختصين في جوانب الحياة المختلفة ، نوع من فقه الواقع الذي لا يستغنى عنه من يتصدى لإفتاء الناس .

٦. إن من العلماء من شعر بقصور في فقه الواقع لدى علماء آخرين يتصدون للفتوى ويقتصرون على بيئة معينة ، يعممون ولا يراعون فروق البيئات .
مع أن النصوص الكلية ومقاصد الشريعة العامة ، تعالج وبشكل شمولي كل ما يعترض الناس في حياتهم .

ومن هنا ظهرت عبارة الفقه البدوي^(١٣) : أي إصدار الأحكام الشرعية قياساً على بيئة معينة ، وعدم اختيار الحكم المناسب لكل بيئة من تعاليم الإسلام الرحبة ، فيما يمكن الاختيار منه.

^(١٣) يعبر عنه الغزالي بقوله : " إن الإسلام ليس ديناً إقليمياً - لكم وحدكم - إن لكم فقهاً بدوياً ضيق النطاق ، وعندما تضمونه مع الإسلام في كفة واحدة ، وتقولون : هذه الصفة لا ينفصل أحدها عن الآخر ، فستطيش كفة الإسلام وينصرف الناس عنه ، وهذا ظلم كبير لرسالات الله وهداياته " الغزالي ، (السنة النبوية) ، ص ٧٥ ، ويقول : " إننا لسنا مكلفين بنقل تقاليد عبس وذيبيان إلى أمريكا وأستراليا ، إننا مكلفون بنقل الإسلام وحسب " الغزالي ، (السنة النبوية) ، ص ٥١ ، وأشار هنا إلى الضجة العلمية التي أثارها كتاب الغزالي السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث ، وأذكر هنا كتابين تناولاه بالرد :

١- تنفيذ أخطاء الشيخ الغزالي في كتابه حول السنة النبوية الشريفة لعبد الرحمن زعيتر .

٢- (أزمة الحوار الديني، نقد كتاب السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث) لمؤلفه محمد الغزالي لجمال

سلطان ، دار الصفا القاهرة ، ط ١ (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) .

المبحث الثاني الصحوة الإسلامية

ويحتوي تمهيداً في معنى الصحوة الإسلامية وأربعة مطالب هي :

المطلب الأول : أسباب الصحوة الإسلامية

المطلب الثاني : مراحل الصحوة الإسلامية

المطلب الثالث : الجماعات الإسلامية واهتماماتها الفقهية

المطلب الرابع : أثر الصحوة الإسلامية في الفقه الإسلامي

تمهيد في معنى الصحوة الإسلامية

أ - الصحوة في اللغة : من صحا يصحو ، والصحو يأتي بالمعاني التالية :

- ١- ذهاب الغيم : يوم صحو ، وسماء صحو (١) .
 - ٢- ذهاب السكر : صحا السكران (٢) .
 - ٣- ارتفاع النهار : قال الشاعر: تُمنحُ المرأةُ وجهاً واضحاً
مثلَ قرنِ الشمسِ في الصحو ارتفع (٣) .
 - ٤- ترك الباطل : صحا قلبه (٤) .
 - ٥- اليقظة : الانتباه من النوم ، والفعل استيقظ (٥) .
 - ٦- الافاقة : والاستفاقة من أفاق إذا رجع إلى ما كان قد شغل عنه وعاد إلى نفسه (٦) .
وغيرها ، ويجمعها معنى واحد (عودة الوعي والانتباه بعد غيبة) (٧) .
- ب - في الاصطلاح :

عرفها ملتقى الفكر الإسلامي الثامن عشر بأنها : (أن نعيش إسلامنا في جواهره الثابتة، وقيمه الخالدة ، وآدابه السامية كما كان يعيشها الصحابة والتابعون ومن جاء بعدهم من السهادين المهتدين ، ونعيش في الوقت نفسه شؤون عصرنا كأرقى ما تعيشها الأمم المتطورة المتقدمة في شتى الميادين العلمية ، والثقافية ، والصناعية ، والزراعية ، والاجتماعية وغيرها) (٨)

ويرى الباحث أن هذا التعريف يتجاوز الصحوة التي هي خطوة في الطريق ، ولذلك يحسن تعريفها بظاهرة التقدم نحو الإسلام الشامل الكامل في كل نواحي الحياة (٩) .

(١) ابن منظور ، (لسان العرب) ، جـ٤ ، ص٤٥٢ ، فصل الحاء ، باب الواو ، ووجه ربطه بالمعنى الاصطلاحي أنه بذهاب القيم يتبدد الظلام وتبرز الشمس .

(٢) ابن منظور ، (لسان العرب) ، جـ٤ ، ص٤٥٢ ، فصل الحاء ، باب الواو .

(٣) ابن منظور ، (لسان العرب) ، جـ٤ ، ص٤٥٣ ، فصل الحاء ، باب الواو .

(٤) ابن منظور ، (لسان العرب) ، جـ٤ ، ص٤٥٣ ، فصل الحاء ، باب الواو .

(٥) ابن منظور ، (لسان العرب) ، جـ٧ ، ص٤٦٦-٤٦٧ ، فصل الواو ، باب الظاء .

(٦) ابن منظور ، (لسان العرب) ، جـ١٠ ، ص٣٢١ ، فصل الفاء ، باب القاف .

(٧) القرضاوي ، (الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي) ، ص١٢ .

(٨) حسنة ، (الصحوة الإسلامية) ، مجلة الأمة ، ٤٨ع ، ص٤ ، ص٤١ .

(٩) ان الصحوة الإسلامية كمصطلح تتناول ظاهرة بدأت بعد عام ١٩٧٠م ، ولكن الصحوة بمعنى تقدم المسلمين

نحو الإسلام بدأ في عصر الدراسة قبل ذلك ، استعمل مصطلح السلفية للتدليل على الحركات الإسلامية التي

تدعو إلى العودة إلى تطبيق مبادئ الإسلام وتعاليمه في المجتمعات الإسلامية في فترة ما بين العشرينات

والأربعينات الميلادية من هذا القرن ، ثم حل مصطلح الصحوة في الثمانينات ، هذا من حيث المصطلح.انظر :

أبو طالب ، (قراءات في مفاهيم الأصولية) ، مجلة الأكاديمية ، ع١١ ، ص١٦ .

المطلب الأول: أسباب الصحوة الإسلامية ومظاهرها :

ويحتوي على فرعين: الفرع الأول في أسباب الصحوة والفرع الثاني: في مظاهرها،
الفرع الأول: أسباب الصحوة.

إن الصحوة كمصطلح مثل التجديد ، فهي صحوة مسلمين لا صحوة إسلام ، فدين الله في أصوله ومبادئه كامل ، والبناء على هذه الأصول والمبادئ وسيلة لتطبيقها .

والإسلام هو السبب الرئيس لصحوة المسلمين الذين قد تتأهبهم عوامل الضعف ، فيقضى عليها ، ويحيي فيهم عوامل القوة ، ويمكن إجمال أسباب الصحوة الإسلامية بالآتي :

١ (القرآن الكريم ، والسنة النبوية :

إن القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة يمتلكان القدرة على تحريك النفوس البشرية وإحيائها ، وإعادتها إلى الجادة مهما طال الانحراف .

وفي الجانب العملي فإن الأمة الإسلامية لم يغب عنها القرآن الكريم كلياً ، بل بقي يدرس في كتاتيبها ، ومدارسها ، ومساجدها ، وكذا سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولكن تأثر الأمة الإسلامية بهما تفاوت بسبب عوامل مختلفة ، مع بقاء القرآن والسنة النبوية يستنهضان في الأمة كل قيم الخير والقوة .

قال تعالى : (إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ، وبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات ، أن لهم أجراً كبيراً ، وأن الذين لا يؤمنون بالآخرة اعتدنا لهم عذاباً أليماً) [سورة الإسراء الآية ٩ - ١٠] ، إن القرآن الكريم والسنة النبوية هما أساس كل العوامل في قيام الصحوة الإسلامية ، لما يمتلكانه من قدرة في التأثير على النفوس البشرية .

وقد تتبع منهج كثير من المصلحين ، فوجدوا ينطلقون من تفسير القرآن الكريم (١٠) ، وقلة منهم ابتدأ بالسنة في منهجة الإصلاح (١١) ، وهناك من جمع بينهما (١٢) .

(١٠) قال الدسوقي : * ان المؤرخين قد اطبقت كلمتهم على أن كل حركة سياسية أو عسكرية كان ورائها فكرة أو نظرية ، والانطلاق الإسلامي أو التغيير الذي أحدثه الإسلام في تاريخ البشرية كان من ورائه القرآن الكريم * ، الدسوقي ، (الحل الإسلامي) ، ص ١١٢ وما هو محمد عبده ، ومحمد رشيد رضا ، وسيد قطب ، ويستطيع كل مهتم أن يقارن بين من ينطلق من القرآن الكريم في دعوته للناس ، وبين من يتبع أي طريق آخر ليجد قوة تأثير أهل القرآن في الناس أكبر بكثير من غيرهم ، فمثلاً يحتل محمد متولي شعراوي مكانة في نفوس الناس مقارنة بفقهاء آخرين ليس لهم نفس المكانة .

(١١) الألباني (ت ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م) انطلق من السنة وأحدث منهجا إصلاحيا على الساحة الإسلامية، ومدرسته في ذلك واضحة التأثير .

(١٢) كالشوكتاني فله فيض التقدير في التفسير ، وله نيل الأوطار في الحديث .. الخ .

٢ (خلود الأمة الإسلامية وخيريتها : خلود رسالة الإسلام ضمان لخلود هذه الأمة.

فهي رسالة عامة لكل الناس مشتملة على أصول مناسبة للظرف تحمّل الناس على ما يمكنهم تطبيقه وفي مقدورهم، قال تعالى: (لا يكف الله نساء إلا رسماً) [سورة البقرة الآية ٢٨٦]، وتحثهم على إعمار دنياهم وتجعل ذلك طريقاً للأخرة قال تعالى: (واتبع فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا) [سورة القصص، الآية ٧٧] وكان لذلك أكبر الأثر على المسلمين، وجعل منهم أمة خالدة تحمل رسالة إلى العالم.

قال تعالى : (إنا لننصر رسلاً الذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد) [سورة شاعر الآية ٥١] ، فالصحوة تحقيق لوعده الله بنصرة دينه ^(١٢) ، وبعث من يجدده وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها " ^(١٣)

ويكفي دليلاً على بقاء هذه الأمة وخلودها قوله صلى الله عليه وسلم: " لا تزال طائفة من أمتي قائمين على الحق ، لا يضرهم من خذلهم ، حتى يأتي أمر الله وهم كذلك " ^(١٤) ، وهذا من مظاهر خيريتها التي كانت سبباً في صحوة الأمة الإسلامية وانبعاثها فهي أمة اختصها الله ببقاء طائفة منها على الحق، ومن هذه المظاهر أيضاً أنها أمة لا تجتمع على ضلالة وإن الله تكفل بحفظ كتابها وأنها أمة لا يستأصلها الله في الدنيا ^(١٥) ، أما الخير في هذه الأمة فهو " متجذر وأصيل لا تعدو عليه عوامل البلى ، ولا عوامل النسيان لأنه يتجدد تجدد الليل والنهار ، حي حياة الغيث ينزل من السماء " ^(١٦) ، قال تعالى : (كم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمن بالله) [سورة آل عمران، الآية ١١٠] .

٣ (استمرارية الدعوة إلى الله :

إن من بين المسلمين من حمل الدعوة إلى الإسلام في كل جانب ظهر فيه موطن خلل وكان ذلك على مر العصور ، وعرف من بينهم مصلحون كانوا قدوة لمن جاء بعدهم ، كابن

^(١٢) القرني ، (الصحوة الإسلامية) ، ص ٣٩ .

^(١٣) انظر تخريجه ص ٢٦٢ من هذه الدراسة .

^(١٤) رواه مسلم وغيره، معلم، (الصحیح بشرح النووي)، ج ٧، ص ٧٤ كتاب الإمارة، باب قوله صلى الله عليه وسلم "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين..." .

^(١٥) لولا الإطالة لسردت النصوص التي تؤيد هذه المظاهر وأكتفي بالإحالة على المراجع التي تناولت هذا الموضوع - ومنها الدرر البهية في فضائل الأمة المجدية لإبراهيم سعيد أبو عقاب، طبعته دار البشير/ عمان ط ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

- الأمة الوسط للسيد علاء الدين المدرس، طبعته دار عمان/ عمان، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

- الأمل وأثره في حياة الأمة لمحمد عبد الله أبو صعليليك، طبعته دار القلم/ دمشق، والدار الشامية/ بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- الأمة الإسلامية بين القرآن والتاريخ لغازي التوبة، طبعته مؤسسة الرسالة/ بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

^(١٦) المسال ، (مفاهيم أساسية) ، ص ٧٨ ، بتصريف .

تيمية ، والسرهندي ، وتغاني رجال ونساء عرفوا دينهم ، وبذلوا الغالي والرخيص من أجله وبفضل الله سبحانه وتعالى على هؤلاء الدعاة والداعيات ظهرت الصحوة واستمرت (١٨) .

وجهود هؤلاء الدعاة بناء متكامل ، بعلمهم ، وجهادهم ، ودمائهم بنيت صروح للإسلام حينما حلوا .

٤ (الحرب على الإسلام والمسلمين :

إن الحرب التي شنت على الإسلام والمسلمين ألهمت مشاعر المسلمين ، وزادتهم تمسكاً بدينهم ، وكلما زاد التشكيك بالإسلام والتكالب الدولي على أهله ، والتكثيف بهم ، زاد المسلمين عزيمة على دينهم ، والتفافاً حوله .

يقول العسال : " إن الأمم لا تستعيد حيويتها ، ولا يتجدد إهابها ، ولا ينضج بناؤها إلا وهم في حالة الوهج والحركة ، والابتلاء ، والتفاعل ، قال تعالى : (أم أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آنا وهم لا يفتنون ، ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين) [سورة العنكبوت الآية ١ - ٣] . (١٩)

وكانت محنة المسلمين في مصر (٢٠) ، وتشريد المسلمين في فلسطين (٢١) وغيرها من الابتلاءات التي أثرت في الأمة ، وحفزتهم على تكثيف الجهود لخدمة الإسلام ، ومقاومة أعدائه .

٥ (فشل الحضارة الغربية والحلول المستوردة منها :

إن الحضارة الغربية كانت ولا تزال تمثل منافسا للإسلام في المبادئ التي تدعو إليها والتطور المادي الذي وصلت إليه ، حتى أنست الإنسان الغربي نفسه (٢٢) ، ودخلت هذه الحضارة أزمة مع ذاتها ، وثبت فشل كثير مما تدعوا إليه ، وأكتشف عوارها ، وعدم مصداقيتها في تعاملها مع قضايا الأمم ، وسقطت الشيوعية عنوانا لأزمة الحضارة وانهارها (٢٣) .

(١٨) انظر : القرضاوي ، (الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي) ، ص ٣٩-٤٦ .

(١٩) العسال ، (مفاهيم أساسية) ، ص ٨٢ .

(٢٠) هاجر نخبة من شباب الإسلام بسبب المحنة التي تعرضوا لها في مصر ، فنشروا دعوة الله في أمريكا ، وأستراليا ، وأوروبا ووصلوا إلى جزر صغيرة كجزيرة فيجي وغيرها ، وأصبح للمسلمين مراكز إسلامية ، ودعوات هداية في كل مكان على سطح الكرة الأرضية .

(٢١) إن خروج أهل فلسطين منها بث فيهم حب العودة إلى بلادهم ، فلم يجدوا طريقا غير الإسلام ، والتسف الشباب ينادي بالجهاد في سبيل الله ، ودور عبد الله عزام في الجهاد الاقناني يعترف به القاصي والداني .

- إن مؤتمرات الطلبة والشباب المسلم في كل أنحاء العالم تشهد بالتعطش للإسلام ، وتدرس الاضطهادات

التي يتعرض لها المسلمون في أقطار مختلفة ، فتحفز الشباب على التمسك بالإسلام والعمل لإعلاء رايته .

(٢٢) البوطي ، (العودة إلى الإسلام) ، ص ١٠ ، بتصريف .

(٢٣) الأمة ، (الجماعة الإسلامية) ، مجلة الأمة ، ٢٨ع ، ص ٤ ، ص ٤٢ .

وبدت فيها ظواهر مختلفة من الخواء الروحي ، والعودة إلى الدين بعد أن قامت هذه الحضارة على معاداته خفت حدة ذلك ، واتجه الغرب إلى جذور توحيد الأديان ^(٢٤) ، ودخل في الإسلام ملايين من الغرب ^(٢٥) .

إن الحضارة الغربية لم تفشل في بلاد الغرب فحسب بل فشلت جميع المبادئ والأفكار والحلول المستوردة في بلاد المسلمين أيضاً ^(٢٦) .

وصدق الله العظيم القائل : " فأما الزيد فيذهب جفاءً وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض كذلك يضرب الله الأمثال) [سورة الرعد من الآية ١٧] .

وبعد أن كان الإسلام هو سبب التخلف في زعمهم، صار الانحراف عنه هو سبب التخلف ^(٢٧) .

الفرع الثاني : مظاهر الصحوة الإسلامية :

إن قيام الصحوة الإسلامية حقيقة واقعة تلمس مظاهرها في كل مجال ، ومن هذه المظاهر :-

١- انتشار الكتاب الإسلامي - والكتاب الفقهي جزء منه - والتفنن في إخراجها بأحجام وأشكال مختلفة ، والتنوع في مضمونها شاملاً أو متخصصاً ، وظهور المجلات والجرائد الإسلامية والتسجيلات الإسلامية المرئية والمسموعة والمحوسبة . ^(٢٨)

وتفوقت مبيعات الكتاب الإسلامي في المعارض مع كساد غيرها ، وتحولت كثير من الوسائل الإعلامية إلى منابر للدعوة الإسلامية ^(٢٩) .

٢- قيام المراكز والجمعيات والجامعات الإسلامية ومنافستها لمثيلاتها ، وبقاء عطاء الأزهر رغم المؤامرات عليه. حمت هذه المراكز والجمعيات والجماعات المسلمين من الذوبان، وقامت في الدول غير الإسلامية بمهام جلى تجاههم ^(٣٠) .

٣- عودة الشباب المسلم لدينه يملأ المساجد ، ويحرص على تعاليم الإسلام في الأفراح والأحزان والمظهر الشخصي " فيمنع الاختلاط ، ويمتنع عن تقديم الدخان في المآتم والأفراح

^(٢٤) البوطي ، (العودة إلى الإسلام) ، ص ١٠ ، بتصرف .

^(٢٥) البوطي ، (العودة إلى الإسلام) ، ص ١٠ ، بتصرف .

^(٢٦) القرني ، (الصحوة الإسلامية) ، ص ٤٢ .

^(٢٧) قطب ، (واقعا المعاصر) ، ص ٣٧٦ .

^(٢٨) انظر : القرني ، (الصحوة الإسلامية) ، ص ٣٠-٣١ .

^(٢٩) المصري ، (حاضر العالم الإسلامي) ، ص ٢٦٧ .

^(٣٠) القرني ، (الصحوة الإسلامية) ، ص ٣١ ، والمصري ، (حاضر العالم الإسلامي) ، ص ٢٦٧ .

ويعرض عن لبس خواتيم الخطبة ، وخاصة الذهبية منها ، ويطلق الشباب اللحي ، وتلبس النسوة اللباس الشرعي" (٣١) ، ويقبل المسلمون على العمرة والحج ، وأصبحت مكة والمدينة مكان جذب للمسلمين (٣٢) .

٤- قيام جهاد في سبيل الله في شتى بقاع الأرض (٣٣) ، ويحمل رايات الإسلام رجاله في أفغانستان ، وداغستان ، والشيشان ، وفلسطين

٥- إحياء فكرة التضامن الإسلامي على المستوى الرسمي والشعبي ، وإقامة الندوات والمؤتمرات التي تبحث قضايا الإسلام (٣٤) .

٦- نجاح المسلمين في طرح البديل الإسلامي على المستوى السياسي بخوض الانتخابات البلدية والنقابية ، والنيابية ، والوصول إلى مراكز القرار (٣٥) .

ويلاحظ أن بعض المظاهر السطحية تحتاج إلى عمق إسلامي ، أي امتلاء بالمعاني الإسلامية حتى تعطى المضمون المطلوب (٣٦) .

(٣١) القرني ، (الصحوة الإسلامية) ، ص ٣١-٣٩ ، والمصري ، (حاضر العالم الإسلامي) ، ص ٢٦٧ .
 (٣٢) المصري ، (حاضر العالم الإسلامي) ، ص ٢٦٧ .
 (٣٣) القرني ، (الصحوة الإسلامية) ، ص ٣٤ .
 (٣٤) المصري ، (حاضر العالم الإسلامي) ، ص ٢٦٧ .
 (٣٥) المصري ، (حاضر العالم الإسلامي) ، ص ٢٦٧ .
 (٣٦) انظر : العجمي ، (المد الإسلامي بين الشكل والمضمون) ، مجلة الأمة ، ع ١٤ ، ص ٧ ، ص ٥٩ .
 حسنة ، (الشيخ الندوي) ، مجلة الأمة ، ع ٣٣ ، ص ٣ ، ص ٤٢ .

المطلب الثاني

مراحل الصحوة الإسلامية

إن عصر الدراسة يبدأ بعام ١٢٨٧هـ ، وهي الفترة التي ظهرت فيها دعوات التجديد حتى عام ١٤٢٠هـ ، ويمكن تقسيمه إلى ثلاثة مراحل :

المرحلة الأولى: من عام (١٢٨٧هـ - ١٨٧٠م / ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م) ، وهي مرحلة الصفاة والنخبة والعلماء .

المرحلة الثانية : من عام (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م / ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) ، وهي مرحلة الانتشار .

المرحلة الثالثة : من عام (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م / ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) ، وهي مرحلة الترقب .

ويمكن عرضها في الفروع التالية :

الفرع الأول : مرحلة الصفاة أو النخبة أو العلماء (١٢٨٧هـ - ١٨٧٠م / ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م) إن الأمر الذي يجب تقريره أن هذه الصحوة امتداد لصحوات سابقة ، وجزء متصل بتاريخ الإصلاح والتجديد في مختلف العصور الإسلامية ^(١) ، وظهرت الصحوة الحديثة ابتداءً بين العلماء ^(٢) الذين حملوا لواءها كل في جانب أو أكثر . ففي الجانب السياسي: كان لجمال الدين الأفغاني (١٢٥٣هـ - ١٨٣٨م / ١٣١٤هـ - ١٩١٧م) ^(٣)

(١) أي أن هذه ليست أول صحوة ، بل سبقتها صحوات إسلامية ودعوات إصلاحية تجديدية ، كدعوة ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) ، والدهلوي ، ومحمد بن عبد الوهاب (ت ١١١٥هـ) ، ومحمد السنوسي ، وعثمان فودو ... الخ . انظر : الأثري ، (الاتجاهات الحديثة في الإسلام) ، ص ١٧ ، والقاضي ، (التجديد في الفكر الإسلامي) ، مجلة الهداية ، ع ٢٢٤ ، ص ٢١ ، ص ٧٢ ، والندوي ، (الشيخ عثمان) ، مجلة الأمة ، ع ٢٨ ، ص ٤ ، ص ٧٧ ، وأبو طالب ، (قراءات في مفاهيم الأصولية) مجلة الأكاديمية ، ع ١١ ، ص ٢٤-٢٥ .

(٢) البميوني ، (الصحوة الإسلامية) ، مجلة الاقتصاد الإسلامي ، ع ١٤ ، ص ١٣ ، ص ٤٥ .

(٣) عبد الحميد ، (جمال الدين الأفغاني) ، ص ٣٣ .

(٤) يقول مصطفى: "وثمة شبه إجماع على أن حركة التجديد الإسلامي بمعناه المعاصر في العالم العربي قد بدأت بجمال الدين الأفغاني" ، مصطفى ، (حركة التجديد الإسلامي) ، ص ٥٦ ، وقد اكتنف حياة الرجل بعض الغموض ، مما شكك فيه مصطفى صبري ، ومحمد محمد حسين ، انظر: حسين ، (الإسلام والحضارة الغربية) ، ص ٦٣ بينما دافع عنه عدد كبير من الباحثين ، وبينوا دوره الرائد ، ومنهم: عبد الحميد ، (جمال الدين الأفغاني المصطلح المفترى عليه) ، وحنفي ، (جمال الدين الأفغاني) ، والتضاه ، (الأفغاني) ، وشلش ، (جمال الدين الأفغاني) ، والرافعي ، (جمال الدين الأفغاني) ، والأوسي ، (جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده بين الأنصار والخصوم) ، جريدة اللواء ، ع ١٢٨١ ، ص ٢٦ ، ص ١١ ، ومصطفى ، (جمال الدين الأفغاني الثائر الشريد المفترى عليه) ، -

ومحمد عبده (١٢٦٥هـ - ١٨٤٩م / ١٣٢٣هـ - ١٩٠٥م) (٥) دور كبير في إيقاظ العالم العربي (٦) ، حيث كانت دعوتهما لوحدة العالم الإسلامي ، والتوفيق بين الإسلام والحضارة الغربية (٧) ، وفي الغرب العربي ظهر محمد العربي العلموني في المغرب ، وعبد الحميد بن باديس ، والبشير الإبراهيمي في الجزائر ، وعبد العزيز الثعالبي في تونس (٨) .
وفي الهند كان تلاميذ ولي الله الدهلوي (ت ١١٧٦هـ) ، وزعماء حركة الخلافة (٩) يقودون الصحوة .

وفي الجانب التربوي (١٠) أو التعليمي : استمرت المؤسسات التربوية الإسلامية في تخريج أفواج من علماء الإسلام الذين حافظوا عليه ، ودافعوا عنه ، وظهرت دعوات ركزت على الإصلاح التربوي ، وقادها رجال أفاض كسعيد النورسي (ت ١٣٧٩هـ / ١٩٦٠م) ، وحسن البنا (ت ١٣٦٨هـ / ١٩٤٩م) (١١) وما أفرزته مدرسة الإخوان المسلمين الشمولية كسيد قطب (ت ١٣٨٧هـ / ١٩٦٦م) (١٢) وغيره ، وأبو الأعلى المودودي (ت ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م) (١٣) وما أفرزته الجماعة الإسلامية من أقطاب كإبي الحسن الندوي (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) (١٤) وغيره .
وهذه المرحلة بدأت بأشخاص العلماء ، ثم بالمصطفين الذين انضموا للجماعات الإسلامية ، لكنها لم تنتشر في مختلف الأوساط بشكل واسع إلا فيما بعد ، وفي هذه المرحلة وجدت جماعات إسلامية مختلفة ، كجماعة الإخوان المسلمين (١٩٢٨م) ، والجمعية الشرعية

مجلة العربي ، ع ٣٠١ ، ص ١٥-٢٠ ، والعماري ، (كلمة حق في ما يقال عن الأفغاني و محمد عبده) ، مجلة الأمة ، ع ٤٠ ، ص ٤ ، ص ٢٤-٢٩ .

(٥) مصطفى ، (حركة التجديد الإسلامي) ، ص ٦٠ .

(٦) الندوي ، (الصحوة الإسلامية) ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(٧) انظر : عبد الحميد ، (جمال الدين الأفغاني) ، ص ٤٩-٥٢ .

(٨) بو طالب ، (قراءات في مفاهيم الأصولية) ، ع ١١ ، ص ٢٥ .

(٩) وفي مقدمتهم شيخ الهند محمود الحسن ، وزعيم الهند محمد علي جوهر ، الندوي ، (الصحوة الإسلامية) ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(١٠) الندوي ، (الصحوة الإسلامية) ، مرجع سابق ، ص ٥٣ .

(١١) الطنطاوي ، (منهج الإصلاح والتغيير) ، ص ٢٧ ، (الندوة الموسوعة الميسرة) ، ص ٢٣ .

(١٢) الندوة ، (الموسوعة الميسرة) ، ص ٢٤ .

(١٣) الندوة ، (الموسوعة الميسرة) ، ص ١٧٣ .

(١٤) الداعي ، (الندوي) ، مجلة الداعي ع ١١ + ١٢ ص ٢٣ ص ٤ .

وأنصار السنة المحمدية في مصر^(١٦) ، والجماعة الإسلامية في الهند والباكستان (١٩٤٧م)^(١٧) والجبهة الإسلامية القومية في السودان^(١٧) ، وحركة الجهاد الإسلامي في أفغانستان^(١٨) .

الفرع الثاني : مرحلة انتشار الصحوة الإسلامية (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م / ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) اعتبر عدد من الباحثين عام ١٩٧٠ وما بعده بداية الصحوة الإسلامية^(١٩) ، حيث هيمنت التيارات الإسلامية ، وبلغت ذروتها في الثمانينات^(٢٠) ، وانتقلت من الصفوة إلى جميع طبقات المجتمع وصار الدعاة قادة لمجتمع كله ينبض بالإسلام في شعاراته، وسلوكياته، ومشاريعه وقال المسلمون نعم للإسلام في كل المعارك الانتخابية في البلديات والنقابات والمجالس النيابية وفي كل مكان في الأرض التي حكمها الإسلام ذات يوم، حركات بعث إسلامي يدعون إلى الإسلام^(٢١) ومعلوم أن "الصحوة الإسلامية القائمة اليوم في كل مكان من العالم الإسلامي"^(٢٢) .

إن المظاهر الإسلامية لم تعد خافية على أحد ، وسيأتي ذكر بعضها في فرع تالٍ ومن معالم هذا الانتشار للصحوة الإسلامية :

دخول معارك عنيفة مع أعداء الله باسم الإسلام ، ففي العاشر من رمضان (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م)^(٢٣) ، ومهما قيل عن هذه المعركة فإنها كانت باسم الإسلام ، وفي رمضان حطمت أسطورة القوة التي لا تقهر ، وباسم الإسلام حلت طائفة الخميني (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) مطار طهران لتعلن قيام دولة إسلامية (١٩٧٩) ^(٢٤) ، وباسم الإسلام قتل الإسلاميون حاكم مصر السادات عام ١٩٨١م^(٢٥) .

(١٥) انظر : الشطبي ، (تعقيب) ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

(١٦) الندوة ، (الموسوعة الميسرة) ، ص ١٧٣-١٨٠ .

(١٧) الإبراهيمي ، (الفقه الحركي) ، ص ٣١٥-٣٣٤ .

(١٨) الإبراهيمي ، (الفقه الحركي) ، ص ٣٣٥-٣٤٩ .

(١٩) انظر : يكن ، (نحو صحوة إسلامية) ص ١٤١ ، والشطبي ، (تعقيب) ، مجلة عالم الفكو ، م ٢٦ ، ع ٣ ، ص ٤١ .

(٢٠) الشطبي ، (تعقيب) ، مجلة عالم الفكر ، م ٢٦ ، ع ٣ ، ص ٤١ .

(٢١) قطب ، (واقفنا المعاصر) ، ص ١١ .

(٢٢) قطب ، (واقفنا المعاصر) ، ص ١٢ .

(٢٣) المصري ، (حاضر العالم الإسلامي) ، ص ٣٤٥ .

(٢٤) السبكي ، (تاريخ إيران السياسي) ، ص ٢٢١ .

(٢٥) انظر : الأحكام الجائرة في قضية تنظيم الجهاد، مجلة المجتمع ع ٦٨٥ من ١٥ ص ٣١ .

ونجح المسلمون بأساليب سلمية في السودان من تحويل دولة قائمة إلى دولة تطبق الشريعة الإسلامية^(٢٦)، وخاض المسلمون في أفغانستان - وما زالوا - حروبا باسم الإسلام لإقامة دولة إسلامية^(٢٧).

وفي المجتمع رجوع إلى الإسلام في الطبقات الاجتماعية التي انحرفت كثيرا عنه وتتابع رجوع فنانين وفنانات إلى الإسلام مع كل أضواء الشهرة^(٢٨)، إن الصحوة أصبحت قوة موجودة قامت مؤتمرات لدراستها من قبل محبيها لترشيدها ومن قبل أعدائها للإجهاض عليها . وازدهرت عدة دول إسلامية في جنوب شرق آسيا ، ولقيت بالنمو الأسيوية كماليزيا وخرجت البعث من هذه الدول تتعلم الإسلام ، وأقيم للإسلام مؤسسات رائدة في تلك البلاد^(٢٩).

الفرع الثالث : مرحلة الترقب (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م / ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) .

أصبحت الصحوة الإسلامية بانتكاسة بعد حرب الخليج الثانية، وشاع الركود والإحباط والخذلان، ولم يبق يذكر على الساحة سوى حماس مع تراجع شديد في جهادها مع اليهود، وحزب الله في جنوب لبنان الذي نجح في طرد اليهود من جنوب لبنان وأحرز انتصارا إسلاميا مشرقا .

وتعرضت دول كثيرة لحصار اقتصادي كالعراق، وليبيا ، والسودان ، وأفغانستان وقيل ذلك حطم الصومال ، وعادت إندونيسيا ليمزقها النصارى من جديد .

مات كبار العلماء في هذه المرحلة^(٣٠) ، واستمر المسلمون في الجزائر يمثلون صورة مشوهة للإسلام بسبب تغييب الحقيقة عن العالم ، وممارسة الكبت ، والمطاردة والإعدام للمجاهدين، وحصلت انقسامات شديدة في الجماعات الإسلامية ، ففي الأردن وحده ظهرت عدة جماعات صغيرة قامت بأعمال غير مدروسة كانت سببا في إنهاكها كالأفغان وجيش محمد وجماعة الراية وغيرها .

(٢٦) الترابي، (الحركة الإسلامية) ص ٢١٩ .

(٢٧) المصري، (حاضر العالم الإسلامي) ص ٤٤٥-٤٥٣ .

(٢٨) فرحات، (أسرار وراء حجاب الفنانات) ص ١٣ .

(٢٩) إن هذا الازدهار لم يستمر ولم تمد النور نمورا، وبدأ التمزق في إندونيسيا وتراجع المستوى الاقتصادي بسبب مخططات، صندوق النقد الدولي والمؤامرات الدولية.

(٣٠) في سنة واحدة وبينما كنت أكتب هذه الدراسة ، رحل عن دنيا الناس جهابذة من العلماء ، منهم : الزرقاء، ابن باز ، الطنطاوي ، الألباني، ... ، الخ رحمهم الله جميعا وعوض الأمة بفقدهم خيرا منهم.

إن الأقليات الإسلامية كانت كبش الفداء في هذه المرحلة ، في البوسنة والهرسك وكوسوفو ، والشيشان ، وكشمير حيث تعرض المسلمون لحرب إبادة لا هوادة فيها بينما تعرضوا وما زالوا يتعرضون لحرب تخدير وإبادة في الأقطار الأخرى .

لقد نجح أعداء الإسلام في " محاصرة العمل الخيري والإغاثي ، ومحاولة وقفه والتضييق عليه ، ومنع العاملين من إغاثة النيامي ، والأرامل ، واللاجئين ، ومن تحويل مخصصات أهل الخير لهم " (٣١) .

وتم " اختراق مناهج التعليم ، والخضوع للمخطط الصهيوني بتغيير ما في كتب التاريخ والتربية الدينية ، مما يتعلق باليهود ، وازداد الأمر هولاً حينما خرجت أصوات من العالم الإسلامي تدعوا إلى تجفيف ينباع (٣٢) ، فليس في الإسلام اعتدال أو تطرف ، فالإسلام كله تطرف " (٣٣) .

وقام دهاقنة الغرب وزعمائه بالتحذير من الصحوة الإسلامية ، وأصدروا التصريحات ضد ما أسموه الأصولية الإسلامية ، وطاردوا الأفراد ، وقصفوا كل موطن يعتقد أن لهم فيه وجود ، ورحبوا بكل من يهاجم الإسلام ورسول الإسلام ، من أمثال سلمان رشدي وتسليمه نسرين (الكاتبة البنغالية) ، وخلعوا عليهما النياشين ، وأقاموا لهما الاحتفالات في فرنسا ولندن والبلاد الاسكندنافية " (٣٤) .

ولا تزال وسائل الإعلام تنقل لنا عن أخبار مشابهة لأشخاص يهاجمون الإسلام ومبادئه ورسوله صلى الله عليه وسلم.

(٣١) العمال ، (مفاهيم أساسية) ، ص ٩٠ .

(٣٢) أي: ينباع التطرف .

(٣٣) العمال ، (مفاهيم أساسية) ، ص ٩٠ .

(٣٤) العمال ، (مفاهيم أساسية) ، ص ٩٩ ، بتصرف .

المطلب الثالث

الجماعات الإسلامية واهتماماتها الفقهية

أ- جماعة الإخوان المسلمين :

إن المنهج الشمولي الذي يتبناه الإخوان المسلمون لم يجعل من الفقه الجانب البارز في جماعتهم، ويعد فقه أهل السنة بكل مذاهبه فقهاً لهم وأصولهم أصولاً لهم دون إلزامهم بكل ما فيها .

أولاً : أصول الفقه عند جماعة الإخوان المسلمين :-

١. الكتاب والسنة والإجماع .

قال البنا : " والقرآن الكريم والسنة المطهرة ، مرجع كل مسلم في تعرف أحكام الإسلام ، ويفهم القرآن طبقاً لقواعد اللغة العربية من غير تكلف ولا تعسف ، ويرجع في فهم السنة المطهرة إلى رجال الحديث الثقات " (١) .

٢. الأخذ بأقوال الصحابة، ما وافق الكتاب والسنة .

قال البنا : " وكل أحد يؤخذ من كلامه ويترك إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم ، وكل ما جاء عن السلف رضوان الله عليهم موافقاً للكتاب والسنة قبلناه ، وإلا فكتاب الله وسنة رسوله أولى بالاتباع " (٢) .

٣. الأخذ بالمصالح المرسلة والقياس والعرف ، ويرفع الخلاف فيما يستتبط من بقية المصادر رأي الإمام ، يفهم ذلك من قول البنا : " ورأي الإمام ونائبه فيما لا نص فيه وفيما يحتمل وجوهاً عدة ، وفي المصالح المرسلة معمول به ما لم يصطدم بقاعدة شرعية ، وقد يتغير بحسب الظروف والعادات ، والأصل في العبادات التقيد دون الالتفات إلى المعاني ، وفي العاديات الالتفات إلى الأسرار والحكم والمقاصد " (٣) .

وقال : " والعرف الخاطيء لا يغير حقائق الألفاظ الشرعية " (٤) .

٤. الدعوة إلى بلوغ مرتبة الاجتهاد مع جواز التقليد .

قال البنا : " ولكل مسلم لم يبلغ درجة في النظر في أدلة الأحكام الفرعية أن يتبع إماماً من أئمة الدين ، ويحسن به مع الاتباع أن يجتهد ما استطاع في تعرف أدلة إمامه وأن

(١) البنا ، (رسالة التعاليم) ، ص ٤ ، الأصل الثاني .

(٢) البنا ، (رسالة التعاليم) ، ص ٥ ، الأصل السادس ، وانظر الإجماع ، حوى ، (جند الله) ، ص ١٢٤ .

(٣) البنا ، (رسالة التعاليم) ، ص ٥ ، الأصل الخامس ، وانظر ، حوى ، (في آفاق التعاليم) ، ص ٨٩ .

(٤) البنا ، (رسالة التعاليم) ، ص ٨ .

يتقبل كل إرشاد مصحوب بالدليل متى صح عنده صدق من أرشده وكفايته وأن يستكمل نقصه العلمي ، إن كان من أهل العلم حتى يبلغ درجة النظر " (٥) .

ثانياً : الفقه :-

١. تصلح جميع كتب فقه أهل السنة فقهاً للجماعة دون إلزامهم بكل ما فيها (٦) .
٢. الارتقاء إلى فقه الدليل كان هدفاً للجماعة تبغي الوصول إليه ، ويفهم ذلك من الأمور التالية :

- تشجيع البنا التحقيق العلمي من أهله للخروج من الخلاف ما أمكن، يقول: "والخلاف الفقهي في الفروع لا يكون سبباً للتفرق في الدين ، ولا يؤدي إلى خصومة ولا بغضاء ، ولكل مجتهد أجره ، ولا مانع من التحقيق العلمي النزيه في مسائل الخلاف في ظل الحب في الله ، والتعاون على الوصول إلى الحقيقة من غير أن يجر ذلك إلى المرء المذموم " (٧) .

- تشجيع البنا لسيد سابق على تأليف كتاب فقه السنة وهو فقه يعتمد الدليل (٨) .

- انتهاج فقهاء الجماعة الأول المقارنة بين المذاهب وفقه الدليل ، واستمر بعد ذلك مثل :

أ - التشريع الجنائي لعبد القادر عودة (٩) .

ب - المرأة بين الفقه والقانون لمصطفى السباعي (١٠) .

ثالثاً : تاريخ الفقه :-

اهتم فقهاء الجماعة بتاريخ الفقه ولهم جهود في جوانب منه وخاصة المعاصر مثل :

- قصة القضاء لعلي جريشه (١١) .

- تاريخ التشريع الإسلامي لمناع قطان (١٢) .

- المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية لعبد الكريم زيدان .

- تاريخ الفقه الإسلامي لعمر الأشقر .

- المدخل إلى دراسة المدارس والمذاهب الفقهية لعمر الأشقر .

وغيرها .

(٥) البنا ، (رسالة التعاليم) ، ص ٦ ، الأصل السابع .

(٦) انظر حوى ، (جند الله) ، ص ١١٧ ، وانظر ، (بيان الدعوة الإسلامية في سوريا) ، ص ٦٠ .

(٧) البنا ، (رسالة التعاليم) ، ص ٦ .

(٨) انظر : مقدمة البنا لكتاب فقه السنة ، ص ٥ .

(٩) انظر : عودة ، (التشريع الجنائي) ، طباعة مؤسسة الرسالة ، ط ٦ ، ص ١٤٥ - ١٩٨٥ .

(١٠) طبعة المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٥ ، د.ت .

(١١) انظر : جريشة ، (قصة القضاء) ، ص ٩-١٥ ، طبعة دار الأرقم / عمان .

(١٢) انظر : مؤلفات القطان ، مثل (معوقات تطبيق الشريعة) ومقالاته المختلفة .

ويمتاز فقهاء الجماعة بالشمولية وبالذعوة إلى الاجتهاد ، والتجديد (١٣) ، وتفتح كتب الفقه (١٤) ومراعاة الخلاف (١٥) .

رابعا : من آرائهم الفقهية :-

١) وجوب التنظيم في العمل الإسلامي (١٦) .

٢) جواز الاشتراك في الوزارة في الأنظمة الجاهلية بشروط (١٧) .

ب- حزب التحرير

إن كتب الحزب الفقهية ليست معروفة لدى الجميع وليس من السهل الحصول عليها وبالاطلاع على الممكن اقتناؤه منها أخلص إلى الآتي :-

أولا : أصول الفقه عند حزب التحرير :

من السهل بمكان معرفة آراء الحزب في مسائل أصول الفقه التي يعتمد عليها في استنباط الأحكام الشرعية، فهو يأخذ بالكتاب والسنة ، وإجماع الصحابة ، والقياس والاستصحاب ولا يأخذ بأنواع الإجماع الأخرى ، ولا جبية عنده للمصالح المرسلة ، ولا لشرع من قبلنا ولا لمذهب الصحابي ، ولا للاستحسان ، ويضع قيودا للأخذ بسد الذرائع ومآلات الأفعال (١٨) والاجتهاد عنده فرض كفاية ، فلا يخلو عصر من مجتهد مطلق ، ومع ذلك لا بد من توافر شروط في المجتهد (١٩) .

" ... فليس وجود المجتهد المطلق بالأمر العسير ، بل هو ممكن ومتيسر متى صححت الهمم ، ومجتهد المسألة متيسر للجميع بعد معرفة ما لا بد منه من المعارف الشرعية واللغوية " (٢٠) ، والتقليد عنده جائز للعامي والمتعلم بشرط (أن يفهم أتباع المذاهب جميعها أنهم إنما يتبعون أحكام الله التي استنبطها هؤلاء الأئمة ، وإذا فهموا غير ذلك كانوا مسؤولين أمام الله تعالى عن ترك أحكام الله ، وأتباع أشخاص هم عبيد الله) (٢١) .

(١٣) انظر : مؤلفات القرضاوي .

(١٤) انظر : حوى ، (جولات في الفقهين) ، ص ٨٤ .

(١٥) سبقت الإشارة إلى الأصل الخامس .

(١٦) يكن ، (ابحدييات التصور الحركي) ، ص ١١ .

(١٧) انظر : الأنتقر ، (حكم المشاركة في الوزارة) ، ص ٣٤-١٠٢ ، وشاركت الجماعة فعليا في الوزارة في الأردن وفي غيره . ولكن هناك من الجماعة من لا يجيز ذلك .

انظر : أبو فارس ، (المشاركة في الوزارة في الأنظمة الجاهلية) ، ص ١٧ وما بعدها .

(١٨) النبهاني ، (الشخصية الإسلامية) ، ج ٣ ، ص ٥-٤٩٤ ، النبهاني ، (مقدمة الدستور) ، ص ٤٥-٨٧ .

(١٩) النبهاني ، (الشخصية الإسلامية) ، ج ١ ، ص ١٦٩-١٨٤ .

(٢٠) النبهاني ، (الشخصية الإسلامية) ، ج ١ ، ص ١٨٤ .

(٢١) النبهاني ، (الشخصية الإسلامية) ، ج ١ ، ص ١٩٧ .

وفهم من كلامه جواز التلفيق ما لم يكن في مسائل متصلة حتى لا يبطل العمل عند الجميع^(٢٢)، والعامي إذا ظهر له الدليل يترك مذهبه ويأخذ بالقول المقرون بالدليل^(٢٣) .
وينتقد الحزب دخول أبحاث في علم الأصول وليست منه ، وإن علم الأصول اقتصر على الجانب النظري ولم يؤثر في "كسر فكرة غلق باب الاجتهاد"^(٢٤) ، ويدعو إلى دراسة واقعية لهذا العلم دراسة مقرونة بالدليل^(٢٥) .
من هنا فإنه لا جديد عنده سوى اختيارات من تراثنا الأصولي ولعل القاعدة عنده في الاختيار تستفاد من العبارة التالية :

" ... فلا نريد الخوض في هذا البحث لأنه نقاش في حكم لا أهمية له في نهضة الأمة ولا في إقامة الدولة وحمل الدعوة "^(٢٦) .
ثانياً : الفقه :-

فقه الحزب فقه مذهبي لكنه لا يرجح مذهباً على آخر ويترك لأفراده الأخذ بأي رأي في العبادات ، ويترك للإمام أن يتبنى في غيرها مع الحد من التبني تشجيعاً للاجتهاد ، جاء في نص المادة الثالثة من الدستور "لا يتبنى رئيس الدولة أي حكم شرعي معين في العبادات ما عدا الزكاة والجهاد ، ولا يتبنى أي فكر من الأفكار المتعلقة بالعقيدة"^(٢٧) .
ويلاحظ أن الجانب السياسي يأخذ حيزاً كبيراً من فقه الحزب ، فله من الكتب في هذا الجانب :-

- ١- مقدمة الدستور للنبهاني .
 - ٢- الدستور الإسلامي للنبهاني .
 - ٣- نظام الحكم في الإسلام للنبهاني .
 - ٤- كيف هدمت الخلافة للنبهاني .
- وغير ذلك^(٢٨) . وفي الجانب القضائي له :
- ١- نظام العقوبات للنبهاني .
 - ٢- أحكام البيئات للنبهاني^(٢٩) .
- وفي العبادات له : - أحكام الصلاة للنبهاني^(٣٠) .

^(٢٢) النهباني ، (الشخصية الإسلامية) ، ج١ ، ص ١٩٨ .

^(٢٣) النهباني ، (الشخصية الإسلامية) ، ج١ ، ص ١٩٦-١٩٧ .

^(٢٤) النهباني ، (الشخصية الإسلامية) ، ج١ ، ص ٣٠٩ .

^(٢٥) النهباني ، (الشخصية الإسلامية) ، ج١ ، ص ٣١٠ .

^(٢٦) زلوم ، (ملف النشرات الفقهية) ، ص ١٥١ ، عند الكلام حول زواج المتعة .

^(٢٧) النهباني ، (مقدمة الدستور) ، ص ١٤ .

^(٢٨) العبيدي ، (حزب التحرير) ، ص ١٠٠-١٠١ ، وظهرت بعض كتب النهباني بأسماء تلاميذه .

^(٢٩) العبيدي ، (حزب التحرير) ، ص ١٠٠ .

^(٣٠) العبيدي ، (حزب التحرير) ، ص ١٠٠ .

- وفي المعاملات له : ١- الشخصية للنبهاني الجزء الثاني كاملاً (٣١) .
 ٢- النظام الاقتصادي في الإسلام للنبهاني (٣٢) .
 ولهم نشرات فقهية في جوانب مختلفة من الفقه جمعت في كتاب (٣٣) .

ثالثاً : في تاريخ الفقه :-

تناول كتاب الشخصية نشوء الفقه وأثر المنازعات والمناظرات فيه ، وأسباب اختلاف الفقهاء وازدهار الفقه ثم هبوطه ، ورد شبه تأثير الفقه الروماني والتلمود فيه (٣٤) .
 وكما رد الحزب على شبهة عدم تطبيق الإسلام بأنه طبق عملياً حتى عام ١٣٣٦هـ - ١٩١٨م (٣٥) ، ونبه على عدم تأثر الفقه بالتأويل ولم تصبه الغشاوة التي أصابت مسائل العقيدة (٣٦) ، ويشار هنا إلى حاجة كتب الحزب إلى إعادة طباعة مع تحقيق وإعادة النقول إلى مصادرها في كتب المؤسس .

ويمتاز فقه حزب التحرير بشموله فلم يترك باباً غالباً إلا وله فيه رأي ، كما يمتاز باعتماده الدليل، ولا أقصد به الدليل النقلى فقط، وتناوله لقضايا معاصرة وبنائه على أصوله المعتمدة وتقريره لجانب الخلافة ومواكبته لقضايا الأمة .

رابعاً : من آراء الحزب الفقهية :-

- ١- تحريم الشركات المساهمة (٣٧) .
 ٢- تحريم عقد معاهدات صلح مع اليهود (٣٨) .

(٣١) ويقع هذا الكتاب في ٣٠٤ صفحات ، وعرضت مسألة الغصب في دوسية الحزب ، ص ٤٤-٥٢ .
 (٣٢) العبيدي ، (حزب التحرير) ، ص ١٠٠ .
 (٣٣) ملف النشرات الفقهية ١٩٥٣-١٩٩٠م ، يقع في ٣٥٧ صفحة ، ويجمع بين فتاوى مؤسس الحزب النبّهاني (١٩٠٩-١٩٧٩هـ) وزلوم رئيس الحزب الحالي .
 (٣٤) النبّهاني ، (الشخصية) ، ج ١ ، ص ٣١٠-٣٢٩ ، الزين ، (الثقافة) ، ص ٦١-٧٢ .
 (٣٥) الزين ، (الإسلام) ، ص ٤١٢-٤١٧ ، نبهان ، (الواقع الفاسد) ، ص ٢٠٩-٢١٣ .
 (٣٦) النبّهاني ، (الدوسية) ، ص ٣٨ .
 (٣٧) النبّهاني ، (مقدمة الدستور) ، ص ٢٩٧ ، التحرير ، (النشرات الفقهية) ، ص ١٩٩ . وقد تناول آخرون هذا الرأي وردوا عليه ، انظر الخياط ، (الشركات) ، ج ٢ ، ص ١٧٨-١٨٥ وغيره .
 (٣٨) انظر قضية عطا الرشنة في المحاكم الأردنية وشهادة التميمي والخياط ، (جريدة الرأي الأردنية) ، ٩٢٤٩٤ تاريخ ١٢٥ / ١٢ / ١٩٩٥ ، ص ٣ .

- ٣- تحريم الاشتراك في الانتخابات (٣٩) .
 ٤- إباحة الغناء (٤٠) .
 ٥- إباحة مصافحة الرجال للنساء الأجنيات (٤١) .

ج- السلفية (٤٢)

إن الموضوع عند إطلاق حزب التحرير ، أو الإخوان المسلمين لا ينطبق فيما إذا أطلقت السلفية ، فقد يكون وضوحها بالنسبة للعقيدة أكثر منه في الفقه .

ويقسمون - في نظري - حسب موقفهم الفقهي إلى قسمين:

- ١- أتباع مذهب الإمام أحمد بن حنبل وهم يصرحون بسلفيتهم (٤٣)، وبذلك لا يتميزون عن أتباع المذاهب الأخرى من حيث التقليد لمذهب إمامهم والتزام أصوله ، ويلحق بهذا القسم كل الدعاء إلى الرجوع إلى كتاب الله جل وعلا، وما ثبت عن نبيه عليه السلام وإن اتبعوا أصول مذاهب فقهية أخرى وهذا القسم امتداد لحقبة تاريخية تتجاوز الفقه المعاصر
- ٢- القائلون بوجوب السؤال عن دليل كل قول من الكتاب والسنة (٤٤) ، ويلتقي هذا القسم مع سابقه باعتماد بعض الحنابلة من هذا القسم كابن تيمية وابن قيم الجوزية ومحمد بن عبد الوهاب وبرز هذا القسم بالاعتناء الشديد بسنة رسول الله عليه السلام تحقيقاً واتباعاً .

(٣٩) وظهر هذا الرأي حديثاً إذ شارك الحزب سابقاً في الانتخابات. انظر العبيدي، (حزب التحرير)، ص ٧٢.

(٤٠) التحرير ، (النشرات الفقهية) ، ص ٣٤٣ .

(٤١) التحرير ، (النشرات الفقهية) ، ص ١٣٠-١٣١ .

(٤٢) لفظ السلفية ليس له معنى متفق عليه، انظر الحاشية التالية.

(٤٣) انظر مقدمة التركي كتاب ، (المدخل لبدران) ، ص ٣٣ ، وأود أن أضيف هنا :

١. تفيد المصادر التي اطلعت عليها أن السلفية بدأت في عصرنا هذا في الهند ثم أحيانا محمد رشيد رضا ثم تلمذ الألباني على كتابات رضا بعد أن كان حنفياً ، وأما السلفية فرع الحنابلة فهم امتداد لمدرسة ابن تيمية ، قال محمد رشيد رضا : " السلفيون وهم أهل الحديث وهم ثلة في الهند وقليل في غيرها ، والحنابلة ومنهم أهل نجد ... والخلفيون وهم الأشاعرة ومنهم المالكية ... " ، المنار م ٢٥ ، ج ٨ ، ص ٦٢٧ .

٢. اشتهر السلفية بمقاومة البدع والتركيز على الإيمان بالأسماء والصفات من غير تأويل ولا تعطيل.

٣. إن خلافاً واسماً حصل حول معنى السلفية بين العلماء المعاصرين ، انظر : ذياب ، (جدل حول السلفية المعاصرة) ، البوطي ، (السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي) دار النكر / دمشق ، ط ١ (١٤٠٨هـ-١٩٨٨) ، الزبيدي ، (السلفية وقضايا العصر) ، المعصم ، (السلف والسلفيون رؤية من الداخل) .

٤. تعرف الجماعة التي تمثل مذهب السلفية في الأردن وسوريا ولبنان بهذا الاسم ، وفي العراق واليمن باسم الوهابية ، وفي مصر تمثلها جماعة أنصار السنة المحمدية .

(٤٤) انظر : عبد الخالق ، (الأصول العلمية) ، ص ٣٦-٣٧ ، الزبيدي ، (السلفية) ، ص ٤٣ .

أولاً : أصول الفقه : جرياً على اعتماد التقسيم السابق للسلفية فإن القسم الأول يختلف عن الثاني .
أما القسم الأول : فأصوله أصول الحنابلة وهي معروفة .

وأما القسم الثاني : فيتفقون على الكتاب والثابت من السنة النبوية المطهرة وفق فهم السلف^(٤٥) ، وعلى وجوب الاجتهاد وعدم جواز التقليد إلا بشروط^(٤٦) ، ويكثر من الرجوع إلى الأحكام لابن حزم وإرشاد الفحول للشوكاني ومختصره حصول المأمول من علم الأصول لصديق حسن خان .

ثانياً : الفقه : جرياً على اعتماد التقسيم السابق للسلفية فإن القسم الأول يختلف عن الثاني .
أما القسم الأول : فكتب الفقه على مذهب الحنابلة هي كتبهم وهي معروفة .
وأما القسم الثاني فهم :

١ . يحيلون على فتاوى ابن تيمية ويخالفونه أحياناً .

٢ . كتب ابن قيم الجوزية .

٣ . نيل الأوطار والسيل الجرار للشوكاني .

٤ . سبل السلام للصنعاني .

٥ . الروضة النديه لصديق حسن خان مع تعليقات الألباني .

٦ . فقه السنة لسيد سابق مع تمام المنة للألباني .

ولهم في الفقه أحكام الجنائز ، حجاب المرأة المسلمة ، أحكام المساجد ، آداب الزفاف صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ، والأجوبة النافعة ، والفتاوى وكلها للألباني .

ويمكن أن يدخل في هذا القسم كتاب إرشاد الباري لمحمد شقرة ، وأخطاء المصلين مشهور حسن ، والوجيز لعبد العظيم بدوي وغيرها .

ويلاحظ أن الجانب الحديثي قد طغى على جانب الفقه في القسم الثاني وستبذل مدرسة فقهية لهذا القسم لو وجدت عناية به من أهله .

(٤٥) أي مراعاة الحكم وفق المقصد الأصلي منه لا الأحكام التي أصدرها السلف فقط ، انظر : المصلحي ،

(رسالة الفقه في الدين) ، مجلة الحكمة ، ١٨٤ ، صفر ١٤٢٠ هـ ، ص ١٥٠-١٦٧ .

(٤٦) انظر : الهلالي ، (مؤلفات سعيد حوى) ، ص ٩٠-٩١ .

ثالثاً: تاريخ الفقه: جرياً على اعتماد التقسيم السابق للسلفية فإن القسم الأول يختلف عن الثاني. أما القسم الأول : فكتاب المدخل لعبد القادر بدران فيه غنية للتاريخ لهذا المذهب وتوجد كتب أخر يمكن عد كتاب بدعة التعصب المذهبي لعبد عباسي تاريخاً لجانب من جوانب الفقه مثلاً على القسم الثاني .

ويشار هنا إلى فضل السلفية في إحياء فقه الدليل والحد من العصبية المذهبية والتقليد.

رابعاً : من آراء السلفية الفقهية : جرياً على اعتماد التقسيم السابق للسلفية فإن القسم الأول يختلف عن الثاني.

أما آراء الحنابلة فمعروفة ، وأما القسم الثاني فمن آرائهم الفقهية :

- ١- القول ببدعية البيعة لأمرآء الجماعات الإسلامية وأنها لا تكون إلا لأمر المؤمنين (١٧) .
- ٢- عدم مشروعية الأذان الأول الذي أحدثه عثمان رضي الله عنه قبل صلاة الجمعة (١٨) .

(١٧) عبد الحميد ، (البيعة) ، ص ٢١ .

(١٨) الألباني ، (الأجوبة النافعة) ، ص ٦-١٩ .

المطلب الرابع

أثر الصحوة الإسلامية في الفقه الإسلامي

إن المرحلة التي سبقت الصحوة اتسمت بسمات عديدة لا يمكن فهم التغيير الذي أحدثته الصحوة إلا إذا قورن بما سبقه، لذلك^(١) يحتوي هذا المطلب على فرعين هما :

الفرع الأول : أثر الصحوة الإسلامية على الفقه في معناه العام .

الفرع الثاني : أثر الصحوة على الفقه بالمعنى الخاص .

الفرع الأول : أثر الصحوة الإسلامية على الفقه في معناه العام :

إن اهتمام الصحوة الإسلامية بالدعوة إلى الله ، جعل جوانب الدعوة وآدابها وأساليبها تنمو بشكل أكبر منه في جانب الفقه ، وكان فقه الدعوة وروافده هي الأكثر استفادة من جهود علماء الصحوة في عصر الدراسة .

وبعبارة أخرى فإن فقه الصحوة هو فقه الدعوة إلى الله ، ومن أنواعه ما يلي :

١ . الفقه الحركي :

وهو " ضبط المواقف الشرعية العملية التي يتوجب على العاملين اتخاذها ، أو البناء عليها خلال مواجهاتهم المتعددة مع قوى الجاهلية المعادية للإسلام ... " (٢) .

وهذا الفقه مضامينه قديمة ، لكنه مصطلح جديد أصبح شعاراً للحركات الإسلامية المعاصرة التي نشأت بعد سقوط الخلافة الإسلامية ، ومن أشهر منظريه : حسن البنا (ت ١٣٩٢هـ - ١٩٤٧م) ، والمودودي (ت ١٩٧٩م) ، وسيد قطب (ت ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م) (٣) ، وسعيد حوى (ت ١٩٨٩م) ، ومحمد احمد الراشد (م) ، وفتحى يكن (م) ، ويوسف القرضاوي (م) ، وجمال سلطان (م) ، ومحمد قطب (م) (٤) .

ولا يعدو هذا النوع من الفقه ، أن يكون تنظيراً لممارسة الدعوة .

(١) انظر ص ٢٢٠ .

(٢) سلطان ، (فقه الحركة الأصول والمقدمات) ، ص ١١ ، نقلاً عن الإبراهيم ، (الفقه الحركي) ، ص ١٤ .

(٣) يقول سيد قطب (إن فقه الحركة" يختلف اختلافاً أساسياً عن فقه الأوراق مع استمداده أصلاً وقيامه على النصوص التي يقوم عليها ويستمد منها فقه الأوراق" إن فقه الحركة يأخذ في اعتباره "الواقع" الذي نزلت فيه النصوص، وصيغت فيه الأحكام. ويرى أن ذلك الواقع يوزن مع النصوص والأحكام مركباً لا تفصل عناصره؛ فإذا انفصلت عناصر هذا المركب فقد طبيعته واختلف تركيبه). قطب، (في ظلال القرآن) جـ٤، ص ٢٠٠٦ .

(٤) الإبراهيم ، (الفقه الحركي) ، ص ٢٦ .

٢. فقه الأولويات :

وهو " وضع كل شيء في مرتبته ، فلا يؤخر ما حقه التقديم ، أو يقدم ما حقه التأخير ولا يصغر الأمر الكبير ، ولا يكبر الأمر الصغير " (٥) .

ويلحق به فقه المصالح ، وفقه الموازنات ، وفقه المقاصد ، وينصب على التمييز بين عظام الأمور وصفائرها ، والأهم منها والمهم ، ومن أشهر علماء هذا النوع : محمد الغزالي (٦) ويوسف القرضاوي (٧) ، ومن أبرز فوائد هذا الفقه تقديم الوحدة الإسلامية على الخلافات المذهبية .

٣. فقه الواقع :

والذي يركز على اختلاف الأزمنة ، والأمكنة ، والحاجة إلى تنزيل الأحكام الشرعية عليها ، مع مراعاة خصوصية كل منها (٨) .

٤. فقه السيرة : وهو " استنباط الدروس والعبر من أحداث السيرة النبوية ، بما يخدم ويحلل

واقع المسلمين اليوم ، وكيف ينهضون بالإسلام ، وقد اشتهر في هذا النوع : السباعي (٩) والبطي (م) (١٠) ، والغزالي (ت: ١٩٩٦م) (١١) ، والغضبان (م) (١٢) ومحمد أبو فارس (م) .

٥. فقه الأقليات : الأقلية المسلمة هي كل مجموعة بشرية تعيش بين مجموعة أكبر منها، وتختلف عنها في كونها تنتمي إلى الإسلام وتحاول بكل جهدها الحفاظ عليه. (١٣) وقد نشطت في الفترة الأخيرة الدراسات حول فقه الأقليات.

وكان لتضارب الفتاوى في هذا الموضوع أن دعا أحد العلماء إلى فقه القدوة أو فقه الأنموذج بدلاً منه (١٤) (١٥) .

(٥) القرضاوي ، (أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة) ، ص ٣٤ .

(٦) ومن مؤلفاته: كيف نتعامل مع القرآن، مع الله دراسات في الدعوة، الدستور الثقافي، علل وأدوية وكفاح دين.

(٧) له (أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة) ، ويتناول هذا الموضوع في كثير من كتبه .

(٨) وردت الإشارة إليه في هذه الدراسة ص ٢٥٧ .

(٩) له (السيرة النبوية دروس وعبر) ، وكل من جاء بعده استفاد منه .

(١٠) له (فقه السيرة) .

(١١) له (فقه السيرة) ،

(١٢) له (المنهج الحركي للسيرة النبوية) .

(١٣) توبولياك، (الأحكام السياسية) ص ٢٩ .

(١٤) هو طه جابر العلواني في مؤتمر تدريس علوم الفقه في الجامعات/ الأردن ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

(١٥) وهناك تسميات أخرى كفقه الحمبة ، وفقه السنن ، وفقه التسخير ، انظر هذه التسميات في يكن ، (نحو

صحوة إسلامية) ، ص ٢٧٨-٣٠١ .

تقييم لهذه التسميات :

لست مضطراً لإعادة تعريف الفقه بالمعنى اللغوي والاصطلاحي هنا ، إكتفاءً بما ذكرته في بداية الدراسة ، وسأجري مقارنة يسيرة بينه وبين فقه الدعوة :

١- أن الدعوة إلى الإسلام تعتمد العقل والعاطفة ، ويختلف التأثير في المدعويين باختلاف أسلوب عرض الإسلام ، وتغلب العاطفة في هذا المجال غالباً ، أما الفقه فإنه أحكام شرعية يغلب عليها الثبات ، وعرض الفقه بأساليب مختلفة نوع من فقه الدعوة .

٢- الأسلوب الفقهي في عرض أحكام الإسلام ، أقل تأثيراً من الأسلوب الدعوي الذي تمثل في القرآن الكريم ، والذي يركز على قواعد الإيمان ، وحقائق الإسلام ، ويحصن ضد كل فكر منحرف.

وسبق الإشارة إلى أن المصلحين انطلقوا من القرآن الكريم في دعواتهم الإسلامية، وظل الفقه جامداً تجنبه عدد من المصلحين ، بل هاجموه وهاجموا كل من يعمل به (١٦) .

٣- إن أحكام الفقه العامة يعرفها كثير من المسلمين ، وفي فقه الدعوة كانت النسبة أقل .

قال أبو فارس : " لقد شاعت إرادة الله العليم أن يتنبه الناس ويدركوا حقيقة الأوضاع التي يعيشون فيها ، وأنها من صنع أعدائهم أعداء الإسلام ، وتمثل هذا الوعي في صحوة إسلامية عمت شعوب المنطقة ، ولم تصل إلى حكامها ، بل بقوا متخلفين عنها ، بعيدين عن مواكبة أحداث هذه الصحوة وانتشارها السريع ، وتقدمها المذهل في شتى أوساط الناس ، غنيهم وفقيرهم ، ذكرهم ، وأنثاهم ، وشبابهم ، وشيوخهم ، ... " (١٧) .

٤- فقه الدعوة أو الصحوة بالمسميات السابقة ، داخل في المعنى اللغوي للفقه ، وفيه توجيه لفهم الحياة من منظور إسلامي ، لكنه لا يساوي في أحكامه أحكام الفقه .

فالغنية والنميمة لا يستويان في الحرمة ، مع التأخير عن اجتماع تنظيمي والتخلف عن دفع الزكاة لا يساوي الامتناع عن دفع الاشتراك السنوي ، والتخلف عن صلاة الجماعة لا يساوي التخلف عن نشاط الجماعة (١٨) ، وقس على ذلك البيعة وأحكام الطاعة فإن الاجتهادات الحركية لا تصل إلى مرتبة الفقه من حيث اللزوم .

(١٦) انظر كلام سيد قطب في الفقه ، ص ٢٨ من هذه الدراسة ، وعبد الحميد الزهرراوي في كتاب الفقه والتصوف .

(١٧) لقد استوعب كثير منهم وسائل الاستيعاب ، والمخادعة ، والقهر ، أبو فارس ، (مفاهيم إسلامية) ، ص ٨٩ .

(١٨) يكن ، (نحو صحوة إسلامية) ، ص ٣٢٧-٣٢٨ ، كما استفدت من الدكتور محمد شكور الميادين في تقرير هذه النقطة عبر حوار تلفوني مساء يوم ١٩ / ١١ / ١٩٩٩م .

٥- السيرة قبلت فيها رواية محمد بن اسحق ، ولم تقبل في الحديث (١٩) ، هذا من حيث ثبوت السند أما من حيث ثبوت الدلالة ، فالمرحلة المكية والتدرج ، وكثير من الأحكام لا تقبل فقهاً وإن كانت مهمة لفهم الإسلام .
ويمكن أن يلحق به فقه التخصص القرآني .

الفرع الثاني : أثر الصحوة الإسلامية على الفقه بالمعنى الخاص :

إن الصحوة الإسلامية من أكبر عوامل التأثير في الفقه الإسلامي ، ويظهر ذلك في النقاط التالية :

١. نادى المصلحون والمجددون في عصر الدراسة بالاجتهاد (٢٠) ، والتجديد في عرض الفقه الإسلامي ، وتولى علماء البحث في جوانب من الفقه وأثرها (٢١) .

٢. حارب المصلحون والدعاة في عصر الدراسة الجمود الفقهي ، والتعصب للمذاهب (٢٢) وظهرت دعوات لتوحيد المذاهب أو التقريب بينها (٢٣) .

٣. قام المصلحون والدعاة بالرد على شبهات المستشرقين والمنصرين ، وتقنين مزاعمهم بحق القرآن والسنة والفقه (٢٤) .

٤. بتأثير من الصحوة الإسلامية تكاثرت مشروعات الدولة ، والساتير الإسلامية ، وظهرت رؤية إسلامية للمعرفة ، والإعلانات الإسلامية لحقوق الإنسان ، والتصورات الإسلامية ، والنظام العالمي الجديد (٢٥) .

٥. عادت عدة دول لتطبيق الشريعة الإسلامية جزئياً في بعض الجوانب - كالدول التي أخذت بتطبيق قوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية - أو كلياً كما في السودان (٢٦) ، وأفغانستان .

(١٩) الذهبي (سير أعلام النبلاء) ج٧، ص ٤١، أبو صعبيليك (محمد بن اسحق) ص ٣١.

(٢٠) على أن ممارسة الاجتهاد بقيت مطلباً لم ينل كما ينبغي حتى الآن .

(٢١) ظهر في هذا العصر ما عرف بالتخصص والمختصون بالفقه كثر ، ودراساتهم فيه يصعب حصرها .

(٢٢) انظر ص ٣٤ من هذه الدراسة .

(٢٣) انظر ص ٣٢ من هذه الدراسة .

(٢٤) انظر ص ٣٣٦ من هذه الدراسة .

(٢٥) السيد ، (العولمة واستراتيجيات الهوية) ، ص ٧٠ .

(٢٦) المصري ، (حاضر العالم الإسلامي) ، ص ٢٦٩ .

٦. صياغة بدائل إسلامية في كثير من المجالات ، ومنها المستشفيات الإسلامية ، والمصارف الإسلامية ، وشركات التأمين الإسلامية وغيرها .

والباحثون يذكرون ظهور المصارف الإسلامية استجابة لرغبة الصحوة الإسلامية (٢٧) في التعامل بالحلال .
ولولا دعم هذه الصحوة لما نجحت هذه البنوك بين زخم المؤسسات الربوية .

٧. إن الثقافة المسلمين حول علماء الشرع بعد أن كانوا محط سخرية ، حفزهم للعمل للإسلام وشجع الآخرين لتعلم العلم الشرعي .
إن العوامل المؤثرة في الفقه الإسلامي في عصر الدراسة ، غذيت من الصحوة ، وكان لها تأثير على تلك العوامل ، ولكن طبيعة الدراسة اقتضت التقسيم ، وإلا فإن ما يذكر هناك لا يبعد أن يذكر هنا .

(٢٧) الهيتي، (المصارف الإسلامية)، ص ١٨٧.

المبحث الثالث

التطور التاريخي والاحتكاك الحضاري

ويحتوي على تمهيد وخمسة مطالب هي :

المطلب الأول: التطور التاريخي للعلاقة بين الفقهاء والحكام وأثرها على مسيرة الفقه.

المطلب الثاني : التطور السياسي والقانوني.

المطلب الثالث : التطور الاقتصادي والاجتماعي والديني والفكري والعلمي.

المطلب الرابع : التطور التاريخي لعدد من المسائل الفقهية وموقف الفقهاء منه

المطلب الخامس : التفسير التاريخي للفقه الإسلامي.

تمهيد :

إن هذه الدراسة تأريخ لمسيرة الفقه الإسلامي في عصر محدد هو هذا العصر ، والتي تقتضي التأريخ لغير الفقه بأسلوب ما لبيان البيئة التي واجهت الفقهاء وعاشوا أجواءها، وصاغوا أحكام الفقه ليعالج مستجداتها ومشاكلها في النواحي جميعها. ولا ينكر أن لها تأثير على مسيرة الفقه، ولذا غدت من العوامل المؤثرة ، والاحتكاك بالدول الأجنبية واللقاء معها فكرياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً أفرز تفاعلاً بين الفقه الإسلامي الممثل لفكر الأمة وبين الاستشراق والتتصير وأساليبهما الممثلين لأطماع قوى الكفر ، هذا الاحتكاك والتفاعل ولد ردود فعل في أثار تهم المسلمين لبيان عظيم مكنوزهم الفقهي (١) .

أثر البيئة في الفقه الإسلامي : يقول أبو زهرة : " وإن البيئات لها أثرها في توجيه المذاهب ذلك الاتجاه ، فإن توالي الأحداث هي التي تفتق عقول علماء المذاهب إلى الاجتهاد في استنباط أحكام صالحة ، تبنى على المعروف من قواعده وأحكامه ، وأن البيئات هي التي توجه المجتهد إلى الحكم بنوع معين وكثيراً ما ترى المتأخرين في بعض المذاهب يخالفون المتقدمين ، ويقولون إن في ذلك اختلاف عصر ، بل كثيراً ما تجد فقهاء المذهب في إقليم يحكمون في مسائل عندهم على غير ما يحكم به علماء هذا المذهب في إقليم غيره ، وهكذا نرى البيئات تعمل عملها في اجتهاد المجتهد لما للعرف من سلطان ، واختلاف الأحداث ونوع علاجها ووضع دواء نلفع لها " (٢) .

ويرى القرضاوي أن من العوامل المؤثرة على الانتقاء من الآراء الفقهية ما يلي :

١ . التغييرات الاجتماعية والسياسية المحلية والعالمية .

٢ . معارف العصر وعلومه .

٣ . ضرورات العصر وحاجاته " (٣) .

وفي رأيه دلالة واضحة على ضرورة معرفة الفقيه بذلك فسي اجتهاده ، ولا تخرج العوامل الثلاثة عن المفهوم العام للبيئة، والبيئة المؤثرة تتكون من أربعة عناصر رئيسة هي :

١ (الأحوال السياسية والقانونية .

٢ (الأحوال الاقتصادية .

٣ (الأحوال الاجتماعية .

٤ (الأحوال الفكرية والعلمية .

(١) الدسوقي ، (المقدمة) ، ص ٢٨٧ ، وانظر : القادري ، (صراع الحضارات) ، ص ١٣ ، مقدمة حسنة .

(٢) أبو زهرة ، (الشافعي) ، ص ١٠ .

(٣) القرضاوي ، (الاجتهاد المعاصر) ، ص ٤٠ .

ولأن التفصيل فيها - على أهميته - يخرج عن طبيعة هذه الدراسة فساؤطر للاكتفاء بإشارات عابرة للتدليل على المراد عن طريق عرضها في فترات زمنية ، وقد قسمتها بطريقتين تسمح بذكر الأحداث والمسائل الواقعة فيها مع تعريف مختصر بها .
وسميت هذا المبحث بالتطور التاريخي والاحتكاك الحضاري لاعتمادي على الفترات التاريخية في عرض المواضيع ، ولربط التأثيرات الخارجية على المسلمين بأثرها على الفقه .

ويتكون هذا المبحث من خمسة مطالب هي :

المطلب الأول : التطور التاريخي للعلاقة بين الفقهاء والحكام وأثرها على مسيرة الفقه .

المطلب الثاني : التطور السياسي والقانوني ، ويحتوي على إشارات حول الوضع السياسي العالمي وتكتلاته ، وتمزق المسلمين في دويلات تخلت في معظمها عن الاحتكام إلى الشريعة الإسلامية وعاش جزء منهم في دول كافرة كأقلبيات ، ومعاناة المسلمين من الاستعمار وجهادهم في التخلص منه والتي لا تزال ذيوله تمثل جُل معاناة المسلمين .

وسألحق بهذا المطلب جدولاً لعدد من الدول التي ورثت الإسلام وتوزيعها على القارات ، مع بيان تاريخ دخول الاستعمار إليها وتاريخ خروجه منها - اختصاراً لموضوع شأنك ليقاس عليه بقية الدول ، وليستببط منه حدائث فترات الاستقلال الظاهري الذي حصلت عليه ودلالاته .

المطلب الثالث : التطور الاقتصادي والاجتماعي والديني والفكري والعلمي .

المطلب الرابع : التطور لعدد من المسائل الفقهية وموقف الفقهاء منه .

المطلب الخامس : التفسير التاريخي للفقه الإسلامي .

المطلب الأول

تطور العلاقة بين الحكام والعلماء

يتكون هذا المطلب من فرعين هما :

الفرع الأول : علاقة الفقهاء بالحكام .

الفرع الثاني : علاقة الفقهاء بالمجتمع .

الفرع الأول : علاقة الفقهاء بالحكام :-

إن معادلة التأثير والتأثير بين الفقهاء والحكام غير متوازنة، فقد شهد عصر الدراسة تبعية للغرب بشقية في أنظمة الحياة، لما يمتلك من تطور مادي، وترغم ذلك مفكرون وسياسيون ساعدهم دعم الغرب على الفاعلية، وتحقيق المخططات، وكانوا مطية غرر بهم، وفي الجانب الآخر كان الضعف والفقر، والجهل، والتمزق، والحرب المعلنة والخفية على الإسلام هي البيئة

التي أحاطت بالعلماء والفقهاء ، فحاربوا على أكثر من جبهة مع قلة الامكانيات، بالمقارنة مع الجهة المقابلة التي تمتلك من الدهاء والخبث والوسائل المادية وغيرها الكثير ، وكان عدد من الفقهاء ليسوا على المستوى المطلوب أيضاً ، فساعدوا الحكام على فسادهم ، وكثرت عيوبهم^(٤) قال بلخوجه : " ووقف الفقهاء عن السير وفتحوا الأصالة والحيوية، وعجزوا حتى عن تجلية الأحكام وعرضها عرضاً واضحاً مبسطاً يفيد منه ويقفون بسببه على شريعة ربهم .

واشربت الأعناق المنطلقة إلى ما يسد الفجوات والثغرات ويساعد على حل المشكلات فكان الانتفاة إلى الغرب الزاحف على كل إقليم ، والأخذ بقوانينه وفلسفته ، وقد قربت من انتشار القوانين الوضعية والحكم بها إلى جانب ما أصاب الفقه من استمرار وجود الحملة التي شنها المستشرقون ومن تبعهم من حقوقيين وغيرهم على الفقه الإسلامي^(٥).

ولقد تنبه العلماء إلى هذه العيوب التي تقلل من قدرتهم على التأثير ، قال محمد رشيد رضا (ت ١٣٠هـ) :

" ومن سوء حظ المسلمين إن فساد الخلفاء والامراء تبعه في الغالب فساد العلماء الذين يرتجى منهم تقويم العوج وإصلاح الخلل ومداواة العلل ، واتبعوا خطواتهم في كل فج ، وساعدوهم باسم الدين على كل أمر ، وفي كل عصر من العصور السالفة لم يرج سوق العلوم حتى الدينية إلا ما راج عند الأمراء والسلطين^(٦) ، ويُعد عيوب العلماء فيقول : " جملة ذنوب العلماء :-

- ١- الاختلاف في الدين .
- ٢- الإعراض عن القرآن والسنة .
- ٣- الإعراض عن علم التهذيب الذي هو لب الدين .
- ٤- الإعراض عن سنن الكون التي ارشد إليها القرآن كثيراً .
- ٥- معاداة العلوم والفنون التي عليها مدار العمران .
- ٦- ترك الخطابة يوم الجمعة ، والخروج بالخطبة عما شرعت له .

(٤) قال حسن حنفي (علماني معاصر) : " وفتح السلطان الذين يزينون له ما شاء ، فإن رغب الحرب قالوا (وأعدوا له ما استطمتم من قوة) [سورة الأنفال الآية ٦٠] ، وإن رغب السلام قالوا : (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها) [سورة الأنفال الآية ٦١] إن ما قاله فيه من الحقيقة ما فيه . انظر: حنفي ، (لافرق بين السلفيين والعلمانيين) ، جريدة العرب اليوم ، ع ١٠٣٠ ، ص ٣ ، ص ٢٤ .

(٥) بلخوجه ، (الفقه الإسلامي وقضايا العصر) ، الأكاديمية ، ع ١٠ ، ص ٢٦-٢٧ ، وانظر : الجمالي ، (الصحوة الإسلامية) ، ص ١٣

(٦) رضا ، (أهل العلم والتعلم) ، مجلة منار الإسلام ، م ١ ، ج ٣٦ ، ص ٦٩٧ ، بتصريف .

٧- الخروج بالدين عن سذاجته بتوسع في الواجبات العينية وصعوبة الكتب ، بحيث صارت الحنيفية السمحة التي يتلقاها الاعرابي من صاحب الشريعة في مجلس واحد ، لا يمكن أن يعرفها الإنسان إلا في سنين طويلة .

٨- عسر طرق التعليم .

وكل موضوع من هذه المواضيع يحتاج إلى كلام كثير " (٧) .

وكان لعدم تطبيق الشريعة في الدول الإسلامية - أي غير السودان والسعودية - واستبدالها بالقوانين الوضعية تعلق العقول بتلك القوانين ، وإزالة الشريعة من الواقع العملي ، وترتب على ذلك انتزاع مركز قيادة الأمة من قبل العلماء ، حيث تبوأ هذه المراكز من صنعهم المستعمر على عينه (٨) .

ساعد عدد من الحكام في إخراج المسلمين من إسلامهم ، وفرض مظاهر التغريب كإجبار المسلمات على خلع الجلباب (٩) . لضعف كفاءة الحكام مع تباعد عهود الخلافة الإسلامية الصالحة ، دب الفساد في مؤسسة الحكم وتعطل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وضيعت الحقوق (١٠) ، وضيع الفقه " لأن ثلثي أحكام الفقه الإسلامي إنما يناط تنفيذه بجهاز الحكم في المجتمع الإسلامي سواء تمثل ذلك في سلطة الحاكم الأعلى بالنسبة لأحكام الإمامة ، أو تمثل في سلطة القضاء بالنسبة للأحكام القضائية فإذا لم يتم هذا الجهاز الحاكم على النحو المطلوب بقيت هذه الأحكام كلها معلقة ، لا مجال لتنفيذها أو البت فيها " (١١) .

وكان لاستعمال الحكام أساليب الاستدراج للفقهاء ، والتدخل في القضاء (١٢) ما أضعف هيبة الفقهاء ، وقلل من قدرتهم في شتى الميادين ، حتى في المجامع الفقهية التي من أسباب ضعفها :

(٧) رضا ، (المنار) ، ١م ، ١٦-٢٦ ، ص ٣٠٧ .

(٨) انظر : امام ، (في منهجية التقنين) ، ص ٢١ ، نقلا عن الفاسي ، (دفاع عن الشريعة) ، ص ١٧٥ .

(٩) انظر ما فعلته زوجة رضا بهلوي في الكشف عن رأسها في احتفال رسمي ، ومحمد امان في أفغانستان من خلع الجلباب (أو اللباس الشرعي) بالقوة ودعوة أبو رقية في تونس بتخليص المرأة من قيود الدين ، وفي سيلابري الصومال من طرد كل طالبة ترتدي الجلباب الشرعي في المدارس ، المقدم ، (عودة الحجاب) ، ص ١٠٥-١٠٦ .

(١٠) محمود ، (التراجع الحضاري) ، ص ٢٠٤-٢٠٥ ، وانظر : الأثمر ، (تقويم المسيرة الإسلامية) ، ص ٣٤-٣٨ .

(١١) النبهان ، (ابحاث إسلامية في التشريع) ، ص ١٠٩ .

(١٢) البيوطي ، (العودة إلى الإسلام) ، ص ٣٩ ، وانظر : المطعني ، (أوروبا في مواجهة الإسلام) ، ص ٧١-٧٢ ، و ص ٧٨-٧٩ .

١. تدخل السياسة في الدين ، إذ ان كل عالم يجيء إلى المجمع أو الملتقى يحمل معه وجهة نظره حكومته وبوصفه ممثلاً لها فلا بد أن يستميت في الدفاع عنها ، وإذا اعوزته الحجة تمسك برأيه الذي هو رأي حكومته تمسكاً تعبيرياً .

٢. وسبب ذلك هو عدم استقلال العلماء في رزقهم وعيشتهم ، وعيش أسرهم

٣. فقدان السلطة الزمنية من أيدي العلماء ، بحيث لو تجرأ بعضهم وخالف اتجاه حكومته في قضية ما ، فسببى رأيه ورأي من أجمع معه صرخة في واد ، طالما أن الحكومات هي التي بيدها الحل ، والعقد ، والنقض ، والإبرام " (١٣) .

إن الأصل في العلاقة بين الحكام والفقهاء هي التعاون على طاعة الله سبحانه وتعالى وتنفيذ أوامره ، ولكن الحكام الذين يملكون المال والسلطان والدهاء ، لم يمدوا أيديهم للتعاون مع العلماء في الغالب ، بل كانت يد التعذيب والسحق والسجن هي التي تصل إليهم ، ومع كل ذلك فإن من الفقهاء من جاهد بيده ولسانه لنصرة دين الله .

قال البدرى : " إن الحكام الظالمين الذين تولوا أمر المسلمين حيناً من الدهر ، لم يستطيعوا البتة تسخير العلماء الأبرار (١٤) لتنفيذ أهواتهم ، والسير في ركابهم المعوج ، مع ما أوتوا من قوة بأس ، وشدة جبروت ، وتمكين في النيل .

وكيف لا يكون ذلك ، وقد نهى العلماء والمسلمين أجمع أن يركنوا إليهم لقوله تعالى : (ولا تركوا إلى الذين ظلموا تمسك النار) [سورة هود الآية ١١٣] ، لذلك نجد منهم المحاسبين للحكام ، المنكرين عليهم سوء أفعالهم ، وقبيح تصرفاتهم ، وفساد أقوالهم ، كما نجد الناصحين لهم ، الرافضين منحهم ، الصابرين على محبتهم ... " (١٥) .

إن العلاقة بين الفقهاء والحكام لم يصلح حالها ، فكانت مثبطاً بل مانعاً دون نماء الفقه الإسلامي بالوجه المطلوب ، وكيف لا يتأثر الفقه إذا كان هذا هو ديدن العلاقة بين عنصرين مؤثرين فيه .

إن انصراف عدد من القادة عن رعاية الدين وإهماله بل إجبار الفقهاء على تطويع الدين لكل فكرة أمروا بترويجها هي واحدة من العوامل المؤثرة على الفقه الإسلامي (١٦) .

(١٣) إبراهيم ، (الاجتهاد وقضايا العصر) ، ص ١٠٥ .

(١٤) لقد سخروا علماء ولكنم ليسوا أبراراً .

(١٥) البدرى ، (الإسلام بين العلماء والحكام) ، ص ٨ .

(١٦) انظر : البوطي ، (العودة إلى الإسلام) ، ص ٣١ ، و المجتمع ، (وقائع محاكمة الإسلامبولي ورفاقه

كنموذج) ، مجلة المجتمع ع ٥٢٢ ، ص ١١ ، ص ٢٨ .

الفرع الثاني :علاقة الفقهاء بالمجتمع .

إن المجتمع لا يتكون من العلماء والحكام فقط ، بل إن المجتمع يستطيع أن يرحح بجانب أحدهما على الآخر إذا خرج أحدهما عما يرضى الله تعالى ، لكن جهود الفقهاء لم تؤت الثمار الكاملة في المجتمع ، لأسباب منها :-

١- الوضع السائد ، وحاجة التغيير إلى زمن طويل : إن جهود هؤلاء العلماء ومواقفهم ، كان لها دور كبير في "وضع البذور الصالحة التي لا تؤتي ثمارها إلا بعد أن تستعد الأمة بمجموعها لتغيير ما فيها ... والإصلاح لا يتم إلا بعد أن يجتاز المجتمع طوراً من الفساد ، يشعر معه بضرورة إزالته " (١٧) . ويرى النبهان أن " تخلف المجتمع الإسلامي هو الذي جعل العلماء لا يستطيعون أن يتغلبوا على عوامل الجمود التي كانت أقوى منهم " (١٨) .

٢- الجهود المهملّة : إن جهود الفقهاء في هذا العصر كان يمكن أن تثمر مجتمعاً إسلامياً ودولة إسلامية تحكم بشريعة الإسلام ، ولكنها تعرضت للإهمال بإيماء من قوى الكفر التي تخاف الإسلام ، ولطبيعة الفقهاء الذين " لم يحسنوا مصانعة الحكم الفردي ، فنبت بهم الديار وأسدل عليهم الستار ، وكان يمكن أن يصنعوا الكثير لو كان لهم حظ مُغنيّة ، أو قدرُ فنّان ، أو مَجْد لآعب كرة ، وكان لمستقبلنا التشريعي شأن آخر " (١٩) .

إن نظرة عجلى على مشاريع قوانين إسلامية قَدّمها المسلمون ليتم إقرارها من قبل الحكومات ، قوبلت بالرفض مما يدل على أن العقم لم يصل إلى العلماء ، ولكن سوء الطوية واليد القوية الراضية هي التي أهملت كل هذه الجهود .

٣- الحرب المعلنة ، والمؤامرات الموجهة ضد الإسلام وعلمائه : إذ لولا المؤامرات التي حيكّت ضد الإسلام ورجالاته ، والحملات الشرسة التي تعرض لها ، وطابع التخلف العام الذي ساد المجتمعات التي ورثت الإسلام في بداية هذا العصر (٢٠) ، لكان لجهود الفقهاء نجاح وأي نجاح .

٤- وجود طائفة من الفقهاء اتصفت بالسلبية والسكوت وعدم القيام بدورها : فهناك طائفة أخرى مآلات الحكام وجارتهم ، وسوغت لهم كثيراً من تصرفاتهم من أجل مصالحها الشخصية

(١٧) الفاسي ، (مهمة علماء الإسلام) ، مجلة المنهل ، ٤١م ، ص ٥٠ ، ص ٢٦ ، بتصرف ، وانظر : استطلاع ،

(الجماعة الإسلامية) ، مجلة الأمة ، ٢٨ع ، ص ٤ ، ص ٤٢ .

(١٨) النبهان ، (ابحاث إسلامية في التشريع) ، ص ١٠٩ .

(١٩) الغزالي ، (الغزو الثقافي) ، ص ٩٧ .

(٢٠) الأشقر ، (محاضرات إسلامية) ، ص ١٦٨-١٦٩ .

فأصبحت صورة سينة شوهدت الإسلام ، وأضلت الناس ^(٢١) ، قال تعالى : (إن الذين لا يرجون لقاءنا ورضوا بالحياة الدنيا ، واطمأنوا بها والذين هم عن آياتنا غافلون أولئك مأواهم النار بما كانوا يكسبون) [سورة يونس الآية ٧-٨] .

وقال تعالى : (ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله وذلك هو الفضل الكبير) [سورة فاطر الآية ٣٢] وقال رسول الله ﷺ : (ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره ، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون فمن جاهدتهم بيده فهو مؤمن ، ومن جاهدتهم بلسانه فهو مؤمن ومن جاهدتهم بقلبه فهو مؤمن وليس وراء ذلك من الايمان حبة خردل) ^(٢٢) وقال رسول الله ﷺ : (سيكون بعدي امراء فمن دخل عليهم فصدتهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه وليس بوارد علي الحوض) ^(٢٣) .

إن الوضع الطبيعي المطلوب هو أن تتضافر جميع الجهود لنصرة الإسلام .
 " إن الاصطدام بين الحكام والعاملين للإسلام هو مجال إنهاك واستنزاف للحركة الإسلامية وثغرة يمكن أن يتسلل من خلالها العدو " ^(٢٤) ، وهو في الوقت نفسه مشغلة للحكام عن واجباتهم التي سيحاسبون عليها أمام الله سبحانه وتعالى وأمام الناس .

^(٢١) المبارك ، (وظيفة الفقيه) ، مجلة منار الإسلام ، ع ٦ ، ص ٩ ، ص ٨ ، وعثمان ، (روضه الناظرين) ، ص ١٦ .

^(٢٢) مسلم ، (الصحيح) بشرح النووي ، كتاب الايمان ، باب كون النهي عن المنكر من الايمان ، حديث رقم (٨٠) ، ج ١ ، ص ٢٩٧ .

^(٢٣) رواه الترمذي وقال حديث صحيح غريب . انظر : الترمذي ، (الجامع الصحيح) ، ج ٤ ، ص ٥٢٥ ، كتاب الفتن ، باب (٧٢) حديث رقم ٢٤٥٩ .

^(٢٤) عبید ، (الصحة الإسلامية) ، مجلة الأمة ، ع ٤٨ ، ص ٤ ، ص ٤١ .

المطلب الثاني

التطور السياسي والقانوني

أو الملامح السياسية والقانونية لعصر الدراسة

تتناول هذه الدراسة التاريخ لفترة زمنية لها مفاصل تاريخية ثلاثة :

المفصل الأول : يتكون من جزء من فترة الخلافة العثمانية ، وهي السنوات الأخيرة لهذه السلطنة حيث وصفت بالرجل المريض .

المفصل الثاني : فترة الاستعمار الأجنبي للبلاد الإسلامية .

المفصل الثالث : فترة الاستقلال السياسي وما تلاه من انقلابات وثورات وتحالفات ، ومحاولات تغيير بسبب الأطماع الخارجية والاستبداد والقهر الداخلي وغير ذلك ، وفي الجانب السياسي كانت الدولة الممثل للتوجه السياسي والاستبداد ذات دور فاعل بسبب تسخيرها الإعلام والاقتصاد والتعليم لخدمتها ففسلت الأدمغة وتشرذمت الأمة إلى طوائير تصفق وتقدس وتعلن الولاء لأفراد مالت الشعوب -غالباً- معهم حيث مالوا ولم يستمر الأمر بسبب تعاضم الدور الاقتصادي في حياة الشعوب ، ورافقه تطور تقنية الاتصالات فتضعضعت هيبة الدولة ، وكشف عوارها ولم يمكن لها البقاء إلا بمدّ الأيدي إلى الخارج ، والتشبث بدعاوى توفير الأمن والحريات وافتعال الخوف من التفرقة والفقر وغير ذلك ، وتوجيه مقدرات الشعوب عن طريق أجهزة مستنيدة دون سواها .

إن فترة الدراسة هذه - والممتدة من عام ١٢٨٦هـ - ١٤٢١هـ - خضع المسلمون فيها لأنظمة سياسية مختلفة (ديمقراطية واشتراكية) تجمعها صفة واحدة ، هي حالة ضعف تلتها حالة يقظة متواضعة - لم تنف عنها حالة الضعف - ثم تلتها حالة صحوة حققت عدداً من المكاسب للفقهاء الإسلامي ، لكنها لم تخرجه عن صفة غالبية ووضع عام سائد هو إقصاء الشريعة الإسلامية عن التطبيق ، ولا ينفي ذلك الوضع وجود دعوات لتطبيق الشريعة ومحاولات لتطبيقها في عدد من الدول التي ورثت بلاد الإسلام ، أو كان التطبيق في جانب أو أكثر من جوانب الحياة وبقي الوضع العام حتى الآن كما هو .

وواجه الفقهاء الإسلامي في ظل هذا الوضع تراجعاً في جانبه التطبيقي ، وإن نمت جوانب منه تحت تأثير عوامل التغيير والتطور والاحتكاك الحضاري ، إلا أن الفقهاء الإسلامي لم يخرج من مواقع الدفاع عن نفسه إلا في النزر اليسير ، وحق له أن يبرز لو هيئت له الظروف وقام عليه أهله بالحدب والرعاية .

إن تأثير الملامح السياسية والقانونية على الفقه الإسلامي شكل معلماً بارزاً :
 وجهه الأول : استبعاد تطبيق الشريعة الإسلامية .
 وجهه الثاني : العمل بالقوانين الوضعية .

" وتكامل الصورة إذا عرف أن استبعاد الشريعة الإسلامية كان كلياً ، وفي جميع المجالات في ألبانيا وتركيا ، ولعله كاد أن يحدث في تونس والصومال ، واستبعاد الشريعة في كل المجالات ما عدا الأحوال الشخصية وجوانب أخرى قليلة وهي الصورة الغالبة للبلاد الإسلامية " (٢٥) مع ملاحظة أنه في البلاد غير الإسلامية يستطيع المسلمون تطبيق قانون الأحوال الشخصية بشكل ما ، أما أسباب النقل والاقْتِباس عن القوانين الأوروبية وانحسار مجال الشريعة فمنها :

١. ضعف الدولة العثمانية مما اضطرها للخضوع لتوجيهات الدول الأوروبية ، واقتباس قوانينها (٢٦) ، ومعلوم أن الضعف غالباً يلزمه القبول والاستسلام للغالب (٢٧) .
٢. تنفسي نظام الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية (٢٨) ، وهو " نظام يمنح الأجنبي في الدولة العثمانية امتيازات عديدة أهمها الامتياز التشريعي ، وبمقتضاه يخضع الأجنبي لقانون بلده والامتياز القضائي وبمقتضاه لا يخضع للقضاء الإسلامي بل لقضاء دولته ومحاكمها والامتياز المالي الذي يعفيه من الخضوع لنظام الضرائب المعمول به في الدولة العثمانية" (٢٩) .
٣. قيام الدول الأجنبية المحتلة بفرض قوانينها وأنظمتها وقيمها الاجتماعية في البلاد التي احتلتها (٣٠) .
٤. تصور بعض دعاة الإصلاح أن سبيل التقدم والرفق يكمن في الأخذ بالنظم الأوروبية (٣١) .
٥. ضعف دور علماء الشريعة في تجلية جوانب الفقه الإسلامي والاجتهاد في المستجدات ومعالجة القضايا والأحداث التي مست الحاجة لمعرفة حكمها (٣٢) .
٦. تجاوب القوانين الغربية مع تطورات العصر (٣٣) .

(٢٥) امام ، (في منهجية التقنين) ، ص ٢٢ ، بتصرف كبير .

(٢٦) أبو طالب ، (الشريعة الإسلامية) ، ص ٧ . أبو طالب ، (تطبيق الشريعة الإسلامية) ، ص ٨ .

(٢٧) انظر : بلخوجه ، (الفقه الإسلامي قضايا العصر) ، ص ٢٩ . أبو سليمان ، (التشريع الإسلامي) ، ص ٤٩ .

(٢٨) أبو طالب ، (الشريعة الإسلامية) ، ص ٧ . امام ، المرجع السابق ، ص ١١ . أبو طالب ، (تطبيق الشريعة الإسلامية) ، ص ٨ .

(٢٩) أبو طالب ، (الشريعة الإسلامية) ، ص ٧ . أبو طالب ، (تطبيق الشريعة الإسلامية) ، ص ٨ .

(٣٠) أبو طالب ، (الشريعة الإسلامية) ، ص ٧ ، وانظر : بلخوجه ، المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(٣١) أبو طالب ، (الشريعة الإسلامية) ، ص ٧ .

(٣٢) أبو طالب ، (الشريعة الإسلامية) ، ص ٧ . وانظر : بلخوجه ، المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(٣٣) بلخوجه ، (الشريعة الإسلامية) ، ص ٢٩ .

٧. حملات المستشرقين ضد الفقه الإسلامي بإثارة الشبه حوله من مثل أنه جامد ووحشي... الخ^(٣٤).

إن استبعاد الشريعة جعل الحياة في واد والفقه في واد آخر ، ويكفي ذلك أثراً على الفقه. ومن المفيد التأكيد على ما قرره أكثر من عالم من أن التخلي عن تطبيق أحكام الفقه الإسلامي لم يكن تبرؤاً منها ولا تخلياً عنها ، ولكن ما وصلت إليه كان نتيجة طبيعية كمظهر من مظاهر الضعف والتخلف المادي الذي أصابها^(٣٥) ، أو جهلاً بأحكامها^(٣٦) ، وينبني على هذا عدم جواز التسرع بتكفير الدول والمجتمعات دون معرفة سبب عدم تطبيقها للإسلام . وفيما يلي تاريخ لمفاصل الفترة الزمنية تحت الدراسة :

أولاً : تطبيق الشريعة الإسلامية :-

منذ فجر الإسلام والشريعة الإسلامية هي المطبقة ، وفي السنوات الأخيرة للدولة العثمانية، شهد عصر الدراسة جزءاً من تطبيقها، وكان تطبيقها للشريعة في هذه الفترة قد تعرض لانتقادات شديدة لما حصل فيه من مخالفات وتدخل قوى خارجية .

وأول أرض إسلامية أقصيت فيها الشريعة الإسلامية كانت الهند سنة ١٢٧٥هـ - ١٨٥٨م^(٣٧) بزوال دولة المغول الإسلامية على يد الإنجليز الذين أوقفوا العمل بالشريعة الإسلامية وأحلوا مكانها القانون الإنجليزي، وألغوا التعليم الإسلامي^(٣٨) وغير ذلك من المظاهر الإسلامية. وبدأت سنة التدافع والصراع الحضاري ، وتبوعت أساليب المقاومة لدى المسلمين فدعوا إلى إحياء الخلافة^(٣٩) ، وقيام المؤسسات الإسلامية^(٤٠) . وفي الدولة العثمانية ألغيت الحدود الإسلامية بدخول أول قانون وضعي هو قانون العقوبات العثماني سنة ١٨٤٠م^(٤١) ، وفي سنة

^(٣٤) انظر ص ٢٢٦ من هذه الدراسة.

^(٣٥) أبو سليمان ، (التشريع الإسلامي) ، ص ٤٩ .

^(٣٦) عوده ، (الإسلام بين جهل أبنائه وعجز علمائه) ، ص ٥ .

^(٣٧) المصري ، (حاضر العالم الإسلامي) ، ص ٣٩٧ .

^(٣٨) المطعني ، (أوروبا في مواجهة الإسلام) ، ص ١٩٠ .

^(٣٩) تأسست جمعية الخلافة في الهند سنة ١٢٣٩هـ - ١٩٢٠م لإنقاذ الخلافة من الأعداء الطامعين . المصري ، (مرجع سابق) ، ص ٤٢٠ .

^(٤٠) أقام المسلمون في الهند جامعات ومدارس ومعاهد ومحاكم مع وجود الاستعمار الإنجليزي ، وبعد خروجه حافظ على الهوية الإسلامية ، واستمرت هذه المؤسسات إلى يومنا هذا . المصري ، المرجع السابق ، ص ٤٢٢-٤٢٥ .

^(٤١) شحاته ، (الاتجاهات التشريعية) ، ص ٢١ ، الترماني (محاضرات في تاريخ القانون) ص ٢٢٧ .

١٢٧٤هـ-١٨٥٧م^(٤٢) دخل قانون الجزاء العثماني وتبعه تسلك القوانين الوضعية فأدخل قانون الحقوق والتجارة سنة ١٢٧٦هـ-١٨٥٨م، وقسمت المحاكم إلى شرعية ونظامية سنة ١٢٨٨هـ-١٨٧٠م ووضعت لائحة تشكيل المحاكم النظامية سنة ١٢٩٥هـ-١٨٧٧م، وفي العام نفسه وضع القانون الأساسي (الدستور) ووضع قانون أصول المحاكمات الحقوقية والجزائية سنة ١٢٩٦هـ-١٨٨٧م^(٤٣) وغيرها .

ومما يؤسف له أن فتاوى صدرت في حينها تزعم أن هذه القوانين لا تخالف الشريعة^(٤٤) ومع ضلالة أهمية هذه الفتاوى إلا أن ذكرها يلزم هنا لتتكمّل صورة الواقع التاريخي الذي تغلّغت فيه هذه القوانين . وفي مصر صدر التقنين المدني المختلط المستمدّ أغلبه من التقنين المدني الفرنسي سنة ١٢٩٤هـ-١٨٧٥م ، وترجم إلى العربية على ما فيه من عيوب^(٤٥)، وصار رأس الحربة في نقل القوانين الوضعية إلى البلاد العربية ، وكان للنشاط الاستعماري والتصيري والاستشراقي أثر كبير في أن تكون البداية من مصر^(٤٦) ، ثم تتابع ذلك في البلاد الإسلامية في فترة الاستعمار وبعده إلى يومنا هذا والأمة تستورد القوانين كما تستورد المنتجات الصناعية وغيرها، ولعل حالة التخلف ومحاولة اللجوء بركب الدول المتقدمة مادياً كانت وراء مثل هذا التصرف إلا أن استيراد الحلول من الخارج فشل في تحقيق أي تقدم للأمة ، لأن الأنظمة المستوردة غير مقبولة شرعاً^(٤٧) لأنها من صنع البشر وافتتات على حق الله في التشريع ، قال تعالى : (أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ) [سورة الأعراف الآية ٥٤] ، ولأن قبولها خروج عن الإسلام ، قال تعالى : (ومن يبيح غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين) [سورة آل عمران الآية ٨٥].

^(٤٢) المحامي ، (الدولة العلية) ، ص ٧٠٢ . زلوم ، (كيف هدمت الخلافة) ، ص ٤٥ . الترماني (مرجع سابق) ، ص ٢٣٨ .

^(٤٣) المحامي ، (الدولة العلية) ، ص ٧٠٢ . زلوم ، (كيف هدمت الخلافة) ، ص ٤٥ . الترماني (مرجع سابق) ، ص ٢٣٨ .

^(٤٤) زلوم ، (كيف هدمت الخلافة) ، ص ٤٨ .

^(٤٥) السنهوري ، (الوسيط) ، ج ١ ، ص ٢-٣ .

^(٤٦) إنكار الخلافة لعلي عبد الرزاق والطعن في سند القرآن لطفه حسين كلها بنات أفكار المستشرقين تبناها مصريون . انظر : الجندي ، (مؤلفات في الميزان) ، ص ٣٠ ، ص ٤٢ .

^(٤٧) البدري ، (حكم الإسلام) ، ص ٤١ .

وفقدت هذه القوانين والأنظمة المستوردة الدافع الذاتي (الوازع الروحي) الذي يحرسها ويضمن حسن تطبيقها^(٤٨)، لأنها استوردت مبتورة عن عقائدها، أو لأن العقائد التي بنيت عليها لم تلق القبول هي الأخرى .

وأفرز استيراد هذه القوانين مشاكل أخلاقية واجتماعية ، وتردت أوضاع الدول التي استوردت هذه القوانين وعاشت حالة من التناقض مع أمانى أغلب الشعوب الإسلامية التي تطمح إلى الاحتكام إلى شريعة الله ولا ترضى عنها بديلاً .^(٤٩)

ودرست القوانين الوضعية في الجامعات فثبتت أقدامها وازداد الفقه الإسلامي انكماشاً وتراجعاً ، وتحت ضغط الواقع ومرارة هذه التجربة حاول بعض العلماء مسايرة الواقع وتسويغ أفكار من هذه المنظومة الفكرية والقانونية المستوردة ، وجعل الشريعة الإسلامية (الفقه الإسلامي) مصدراً لها^(٥٠) ، وفسرت النصوص الشرعية لصالح الرأسمالية والاشتراكية تفسيراً لا تحتمله النصوص^(٥١) إذا أخذت متكاملة .

وهو نوع تساهل ساعد في ترويض العقول لقبول تلك الأفكار وطمس الحقائق^(٥٢) على الرغم من البون الشاسع بين الشريعة وتلك القوانين والأنظمة ولو من حيث المصادر . وقاوم علماء آخرون كل ما يحول دون تطبيق الشريعة بطرق مختلفة تمثلت بمحاولات تقنين الفقه الإسلامي التي بدأت بإنجاز مجلة الأحكام العدلية سنة ١٢٨٦هـ^(٥٣) ، وتلتها محاولات أخرى^(٥٤) ، وكان لدخول فكرة التقنين إلى الفقه الإسلامي إحياءً للاجتهد الانتقائي ، وخروج عن المذهب الواحد والأخذ بالتلفيق ونبذ التعصب والدعوة لتوحيد المذاهب . وللاحتكاك بين علماء الشريعة وعلماء القانون أثر في إحياء مقارنة المذاهب الفقهية ومقارنة الفقه بالقوانين وصياغة الفقه على شكل نظريات كلية .

(٤٨) البديري ، المرجع السابق ، ص ٤١ .

(٤٩) الكتاني ، (الفكر الإسلامي) ، ص ٦١ .

(٥٠) البديري ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(٥١) البديري ، المرجع السابق ، ص ٥٢ ، وأحال على الاشتراكية العربية لعبد الرزاق شبيب ، ص ١٣ .

(٥٢) البديري ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(٥٣) الزرقا ، (المنخل) ، ج ١ ، ص ٢٢٦ .

(٥٤) كمحاولات قدرى باشا في مرشد الحيران وغيره .

وارتفعت الأصوات المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية^(٥٥) وبيان مزاياها ، ووصل العلماء إلى المحافل الدولية واستخرجوا منها اعترافات بمكانة الفقه الإسلامي^(٥٦) لعل المقلدين والمنساقين وراء الغرب أن يتوقفوا ويعودوا للتمسك بشريعتهم وفقهم .

إن كل هذه الجهود زحزحت القوانين الوضعية عن مكانتها شيئاً ما ، ولا يجوز الوقوف عند هذا الحد لأن الوجود الحقيقي للفقه الإسلامي هو بقاءه في المجال التشريعي، وإلى أن يتم ذلك فإن المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية اتخذت مناحي أخرى كدخول المجالس النيابية للتأثير على القوانين واستصدار قوانين إسلامية ، وقيام حركات جهادية ومجامع فقهية وكليات وجامعات تغذي هذه الحركة المتنامية نحو تطبيق الشريعة .

ثانياً : انتهت آخر خلافة إسلامية بسقوط الدولة العثمانية سنة ١٣٤٣هـ - ١٩٢٤م^(٥٧) بعد سلسلة من المؤامرات الدولية لإزالتها عن الوجود على يد كمال أتاتورك (ت ١٩٨٣م)^(٥٨) صنيعة المستعمرين الذين اقتطعوا أجزاء من هذه الدولة الإسلامية واستعمروا هذه الأجزاء قبل إعلان نهاية الدولة العثمانية وطبقت قوانين المستعمرين مكان الشريعة الإسلامية بعد تمزيق واقتسام لبلاد المسلمين بين عدد من الدول الكافرة .

وقد حاول المصلحون في الدولة العثمانية تدارك عوامل الضعف^(٥٩) وخاصة في سنواتها الأخيرة ، إلا أنهم لم يفلحوا بل أخطأوا في استمداد القوانين الوضعية التي سلف الحديث عنها، ولقد كانت الدولة العثمانية واحدة من الدول العظيمة التي وخذت بلاد المسلمين وأوصلت الإسلام إلى أواسط أوروبا، وما المسلمون الذين ينهضون اليوم في أوروبا إلبقايا لجهود تلك الدولة ، ولم يتمكن المستعمرون من إنفاذ كامل مخططاتهم إلا بعد القضاء عليها^(٦٠) .

ثالثاً : دخل الاستعمار الغربي بلاد المسلمين وأصبحت تحت حكم الأجنبي الكافر بمختلف الأسماء من حماية ووصاية وانتداب واستعمار ما عدا السعودية وجزءاً من اليمن ، وبقي رديحاً من الزمن، ولم ترحل جيوشه عن عدد من بلاد المسلمين وإن أعلن الاستقلال فيها في عهد قريب - الاستقلال الذي لم يكن له من اسمه نصيب - ، فبقيت القوانين المستمدة من الغرب هي

(٥٥) انظر : القطان ، (معوقات تطبيق الشريعة الإسلامية) ، و قطب ، (حول تطبيق الشريعة الإسلامية) ، والطريقي ، (تطبيق الشريعة الإسلامية حكمه أسبابه نتائج) ، و العطار ، (تطبيق الشريعة الإسلامية في العالم الإسلامي) ... وغيرها .

(٥٦) انظر ص ٣٥٢ من هذه الدراسة .

(٥٧) المحامي ، (تاريخ الدولة العلية) ، ص ٧١٨ .

(٥٨) المصري ، (حاضر العالم الإسلامي) ص ١٢٣ .

(٥٩) انظر في أسباب انهيار الدولة العثمانية . المحامي ، المرجع السابق ، ص ٧٣٠-٧٣٤ .

(٦٠) انظر : المحامي ، المرجع السابق ، ص ٧٢٥-٧٤٠ .

المعمول بها، وبقيت التبعية للمستعمرين تغضب الأقطار الإسلامية لغضبها ، وترضى لرضاها - إلا ما ندر - وأوجد المستعمر له أتباعاً في كل المجالات لهم القيادة والتوجيه في كل المراكز الحيوية للمجتمع، فإذا ما تمكن غيرهم من الوصول إلى هذه المراكز أخرج لهم المستعمر ما خبله من قنابل موقوتة من التفرقة والحزبية والفقر ومشاكل الحدود ... إلخ ، فانسحبوا أو سُحبوا ، وصارت الأقطار الإسلامية غالباً لا تختلف عن غيرها إلا من حيث الاسم ، وركزت على كل خصوصية لها من الخطط والمؤامرات ما هو كفيلاً بمحوها أو قل على الأقل التقليل من قيمة هذه الخصوصية وتأثيرها ، حتى صار أي تطبيق لشيء يخص الإسلام بلا روح .

خلاصة القول أن عدداً من بلاد المسلمين لم يستعمر كالسعودية واليمن الشمالي وأفغانستان^(١١) ، ونجح المستعمر في كثير من مخططاته ، وزرع المصائب والمشاكل وبقى يقوي جذورها^(١٢) ^(١٣) ، ولا تزال أجزاء من بلاد المسلمين مستعمرة^(١٤) .

رابعاً : لم يهنا المستعمرون في سيطرتهم على البلاد الإسلامية مع كل خدعهم وأساليبهم وحيلهم فقد ظل الإسلام عاملاً قوياً في نفوس المسلمين ، يحركهم لرفع الظلم والاستبداد ، وظهرت حركات مقاومة ضد المستعمر واضطر المستعمر أن يرحل عن كثير من البلاد الإسلامية التي استعمرها .

لكن عملاءه اقتطفوا ثمار تلك الجهود والتضحيات التي قدمها المسلمون ، ولم يقد الإسلام كثيراً جراء هذا الاستقلال^(١٥) لأن القوانين الوضعية هي السائدة وظل الإسلام بعيداً عن التطبيق.

المطلب الثالث

التطور الاقتصادي والاجتماعي والديني والفكري والعلمي

إن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والدينية والفكرية والعلمية لها أثر على مسيرة الفقه الإسلامي في توليد المسائل التي تحتاج إلى حكم فقهي ، وفي تكوين البيئة التي يجتهد فيها الفقيه وينزل الأحكام الشرعية على هذا الواقع بكل مكوناته .

(١١) المراجع غير التاريخية تشير إلى أن أفغانستان لم تستعمر بينما تثبت مراجع أخرى دخول الإنجليز منذ عام ١٢٥٥هـ - ١٨٣٩م وأن تاريخ استقلالها كان في عام ١٩٧٣م. وماذا يمكن تسمية حكم الشيوعيين بدعم من الاتحاد السوفياتي لها . انظر ، حمودة وآخرون ، (موسوعة العالم الإسلامي) ، ص ٢٣٤ .

(١٢) الزرقا ، (روح الشريعة) ، ص ١٧ .

(١٣) تناول عدد من الباحثين آثار الاستعمار . انظر المصري/ حاضر العالم الإسلامي ص ٢٣٦-٢٣٩ .

(١٤) انظر مرفق رقم ١ بهذه الدراسة والمتضمن تواريخ الاستعمار والاستقلال لعدد من الدول الإسلامية .

(١٥) المرجع السابق .

كما أن للتطور الفكري العلمي أثراً على عقلية الفقهاء وتناولهم للأمور ، سواء من حيث التمكن من استيعاب الواقع بمجرباته ، أو الاستفادة منه في خدمة الفقه الإسلامي وتيسيره وتهينته لمتناول الباحثين والمهتمين . وإن كان مبحث المؤسسات الإسلامية قد تناول شيئاً من التطور في عدد من هذه الجوانب ، ولكن التصاقه بمواضيع الفقه أكثر منه هنا ، والذي يشكل إطاراً عاماً لتلك المؤسسات.

وقبل الاستعراض السريع للتطور في هذه الجوانب ، لا بد من القول بأن الدراسات والإحصاءات أفادت أن المسلمين يشكلون خمس سكان العالم ^(٦٦) ، وبلادهم ربع مساحة الكرة الأرضية ^(٦٧) ، وهناك أقطار إسلامية في آسيا وأفريقيا وأوروبا ، ومسلمون في كل الدول بنسب متفاوتة ، والعالم الإسلامي يحتل الصدارة من حيث موقعه المتوسط بين القارات .

أولاً : الجانب الاقتصادي :-

إن القوى البشرية والموقع المتميز روافد مهمة لاقتصاد قوي إذا أضيف إلى ذلك التطور الذي حصل في اكتشاف العديد من الثروات المعدنية ، وعلى رأسها البترول الذي يحتل العالم الإسلامي الصدارة في إنتاجه ^(٦٨) ، وغيره من الثروات .

وكذلك نجاح العديد من الثروات الزراعية وعلى رأسها القطن والمطاط الذي يحتل العالم الإسلامي مكان الصدارة من حيث إنتاجه ^(٦٩) وغيرهما ، أضف إلى ذلك الثروات الحيوانية والصناعية والسياحية وغيرها .

إن هذه الثروات والإمكانات غير مستغلة استغلالاً كاملاً ، سواء من حيث الاستخراج والإنتاج والترويج ، أو من حيث التوزيع العادل للعائد منها ، فنتج عن ذلك وغيره أن الوضع الاقتصادي للمسلمين يغلب عليه الحرمان والفقر وما يتبعهما من الجهل والمرض .

ويكفي أن نقرر الإحصاءات العالمية أن أفقر دول العالم من أقطار المسلمين ^(٧٠) ، وفي ظل هذه الأوضاع وضعت خطط وأقيمت مؤسسات ، وكان للدول البترولية وضع اقتصادي متميز ، ثم تقلص بعد حرب الخليج الثانية .

^(٦٦) يكن ، (العالم الإسلامي) ، ص ١٧ .

^(٦٧) يكن ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

^(٦٨) يكن ، المرجع السابق ، ص ١٧ . حمودة وآخرون ، (موسوعة العالم الإسلامي) ، ص ٤٣٤ .

^(٦٩) يكن ، المرجع السابق ، ص ١٧ . حمودة وآخرون ، (موسوعة العالم الإسلامي) ، ص ٤٣٤ .

^(٧٠) الطويل ، (الحرمان والتخلف) ، ص ٢٧ .

يقابل ذلك صور مفاجئة للمجاعات في الصومال وبنغلاديش ، وانقسم العالم الإسلامي إلى معسكري الرأسمالية والاشتراكية ثم تلاشت الاشتراكية، فبقيت الرأسمالية التي تغلغت في كل المؤسسات الاقتصادية ، واستمرت الدول الإسلامية الربا في كل معاملة إلا ما ندر .

ثانياً : الجانب الاجتماعي :-

إن التسيج الاجتماعي في المجتمعات الإسلامية في عصر الدراسة تعرض للتمزق والتفكك الأسري بسبب العصبية القبلية والإقليمية والحزبية ، وغير ذلك .

وكان لبقاء قانون الأحوال الشخصية دور بارز في حفظ الأسرة وتماسك المجتمع وكذلك لمبادئ الوحدة والأخوة والتكافل والتراحم التي يدعو إليها الإسلام وينادي بها الوعاظ والمصلحون أثر طيب في تناصر المسلمين وتعاونهم كلما ألمت بهم محنة وأصابتهم مصيبة .

ولإعطاء صورة عن المجتمعات الإسلامية في عصر الدراسة ، يكفي الاعتراف بتفشي الانحلال الخلقي ، والعري وشرب الخمر والمخدرات (٧١) ... إلخ ، واستغلال قضية المرأة وموضوع الفن في إفساد المسلمين ، وإذا جمعت هذه الصورة مع مظاهر الصحوة التي أفردت في بحث مستقل ، تكونت صورة عن المجتمع الإسلامي في عصر الدراسة .

ثالثاً : الجانب الديني والفكري :

ويتكون من تدين المجتمع الإسلامي والإنتاج الفكري لعلماء الإسلام .

أ - تدين المجتمع الإسلامي : وصف المفكرون المجتمع الإسلامي من حيث توجهات أفراد الفكرية الإسلامية (تدينه) فوجدوه يتكون مما يلي :

١. " العلماء الرسمىون : الذين يعملون مع الدول القائمة ، ويستطيع من يعيش هذا العصر معرفة صورة الإسلام التي يعرضها هؤلاء العلماء ، ومدى تقبلهم للنموذج الموجود في كل دولة يعيشون فيها مع ما بينها وبين الإسلام من فروق !!

٢. العاملون للإسلام من الجماعات الإسلامية والعلماء والمؤسسات وغيرها.

٣. الأكاديميون : وهم المدرسون للمواد الشرعية والطابع العلمي الذي يتعاملون به .

٤. الجمهور وعامة المسلمين .

٥. اتجاهات ومحاولات التسطیح والتلفيق .

(٧١) يصور سيد قطب حالة المجتمع بقوله : " ... أنهم هذه الأوضاع الاجتماعية الخاصة بأنها تشل قوى الأمة عن العمل والإنتاج وتشيع فيها البطالة والتعطيل وتقعدها عن استخدام مواردها الطبيعية والبشرية ، وتؤدي بها إلى الضعف عن مواجهة الأخطار الداخلية والأخطار الخارجية ، التي تتزايد على مر الأيام ... " . قطب ، (معركة الإسلام والرأسمالية) ، ص ١٠ .

٦. اللادينيون (العلمانيون) " (٧٢) ، وهناك تقسيم آخر يقسم المجتمع الإسلامي إلى محافظين وتجديديين وغير ذلك (٧٣) .

إن الخلافات بين هذه المكونات وغيرها أنشأت أحيانا عداوات وحروباً فكرية استهلكت جزءاً مهماً من جهود المسلمين ، كالذي يجري بين الأشاعرة والصوفية من جهة والسلفية من جهة أخرى وغيرهما .

• إن هذا الانقسام يلزمه الضعف والتخاذل والتمكين للآخرين (٧٤) ، وموت روح الاجتهاد نسبياً وضعف أدواته .

• وكان لانتشار الاشتراكية الماركسية قبل سقوطها أثر في نشر الإلحاد ، وعجز البيت المسلم - غالباً - عن تنشئة الأبناء تنشئة صالحة .

• وأمر آخر فإن من يرى صورة التدين المشوهة التي تشكلت لأسباب مختلفة ، منها الوضع الاقتصادي والجهل ، كالذي يرى من الحجاج المسلمين الأعاجم ويلمس من الاحتكاك بالأقليات المسلمة ، فإنه سيجد من لا يعرف من الإسلام سوى النزر القليل . إذا جمعت هذه الإشارات مع مبحث الصحوة ومبحث التعليم ، كونه صورة عن الوضع الديني في المجتمعات الإسلامية

ب - الإنتاج الفكري لعلماء الإسلام :

كان من ثمار الصحوة الإسلامية ظهور علماء مسلمين في شتى المجالات العلمية والفكرية ، يمكن تلمس ذلك عن طريق مطالعة مباحث الدعوة إلى التجديد والصحوة الإسلامية وكليات الشريعة ، ويكفي الإشارة هنا إلى جوانب من الإنتاج الفكري لعلماء الإسلام كان لها أثر على مسيرة الفقه الإسلامي في عصر الدراسة منها :

١. النهضة التفسيرية للقرآن الكريم وأثرها على الفقه ، وتستحق وقته مناسبة ، أشير فيها إلى :

• ظهور عدد من العلماء الذين برعوا في التفسير وانطلقوا منه لمعالجة القضايا الفقهية من مثل محمد عبده الذي استفاد منه كثيراً محمد رشيد رضا أيضاً في تفسير المنار ، والذي صدرت له فتاوى في عدد من المجلدات .

ويمثال ذلك محمود شلتوت ومحمد الشعراوي ، وقد ذكرت ذلك في مبحث الاجتهاد ومحمد الطاهر بن عاشور وغيرهم .

(٧٢) الطواني ، (إصلاح الفكر الإسلامي) ، ص ٥٢-٦٨ ، بتصرف .

(٧٣) انظر : محافظة ، (الاتجاهات الفكرية عند العرب) ، ص ١٠٩-١٢١ . حسين ، (الإسلام والحضارة الغربية) ، ص ٤٤ .

(٧٤) محمود ، (التراجع الحضاري) ، ص ٢١٦ .

• المعلم التفسيري ذي الأثر الخاص على الفقه وهو مدرسة الشهيد سيد قطب الذي كان لأرائه في "في ظلال القرآن" امتداد في فقه الجماعات الإسلامية الحركية فيما يتعلق بجاهلية المجتمع ، وقد يفهم من كلامه ما لم يرد ، لكن تفسير سيد هو موطن الاستدلال لهذه الجماعات في عدد من الآراء التي تتبناها من مثل عدم جواز الصلاة في مساجد المسلمين استدللاً بكلام سيد في تفسيره للآية ٨٧ من سورة يونس (٧٥) .

٢. النهضة الحديثة : وهي الأبرز في عصر الدراسة لتبنيها من قبل دول ومؤسسات إسلامية ثرية ، ووجود علماء تفرغوا لهذا العلم فأعادوه جذعاً ، ويكفي أن نشير هنا إلى تخريج الأحاديث كجزء من تحقيق كتب التراث الفقهي، بالإضافة إلى تأليف اعتمدت الأحاديث الصحيحة حتى قدمت ذكر السنة على الكتاب من مثل كتاب الوجيز في فقه السنة والكتاب العزيز لعبد العظيم الخلفي (٧٦) وغيره .

ج - عدم تطبيق الشريعة وأثاره على الجانب الفكري والديني :

إن تغييب الفقه الإسلامي عن حياة الناس أدى إلى صعوبات جمة في فهم الفقه وفي تدريسه ، ووقف عثرة أمام أي تطوير أو تحديث لأساليب تبسيطه وعرضه للناس، ومن جهة أخرى إحلال القوانين الوضعية محل الشريعة جعل طائفة كبيرة من العلماء " وهم علماء القانون" ينشغلون بتفسير تلك القوانين والرجوع إلى مصادرها الأجنبية، ولو كانت الشريعة هي المطبقة لوجهت تلك الجهود إلى مصادر الشرع تفسيراً وتخريراً واستنباطاً.

رابعاً : الجانب العلمي والتقني :-

إن قفزات هائلة حصلت في الوسائل الخادمة للإنسان ، فبعد اكتشاف البترول استغل الإنسان طاقته ، وتحسنت وسائل الاتصال والمواصلات والتدفئة وتشغيل المصانع وغيرها واستغل الإنسان الطاقة النووية والذرية في تشغيل المركبات الفضائية والدفاعات الجوية ، وتحلية المياه وغيرها . وفي المجال العلمي اكتشفت الكهرباء واختراع التلفزيون والإنترنت ... إلخ ، ووضع العلماء من النظريات العلمية في الفيزياء والكيمياء وغيرهما الكثير .

(٧٥) القرضاوي ، (فتاوى معاصرة) ، ج ١ ، ص ٢٥٩-٢٦٩ ، وسيد قطب ، (الظلال) ، ج ٣ ، ص ١٨١٦ ، يرى سيد أن هذه الآية ليست خاصة ببني إسرائيل ، وهي قوله تعالى : (وأوحينا إلى موسى وأخيه أن تبوءا لقومكما بمصر بيوتاً واجعلوا بيوتركم قبلةً وأقيموا الصلاة وبشر المؤمنين) ، وأن الآية ترشد إلى اعتزال الجاهلية بنتتها وفسادها وشرها ما أمكن ... واعتزال معابد الجاهلية واتخاذ بيوت العصبة المسلمة مساجد
(٧٦) اسم الكتاب كان بهذا الشكل من قبيل المسجع لا من قبيل حقيقة تقديم السنة على الكتاب ولكن اسمه يؤيد المعنى المراد.

وفي مجال الإنسان ازدادت الدراسات العلمية عليه ، وقللت من معاناته من الأمراض باكتشاف أسبابها وطرق علاجها ، بل والتحكم في جيناته الوراثية ، ولعل أطفال الأنابيب ما عادت بالأمر الذي يستحق الذكر عندما يذكر الاستساخ ، وغيرها الكثير الكثير .

لقد واجه العلماء كل هذه المستجدات باجتهادات تناسبها ، وللأمانة العلمية فإن تقبل التثنيات والتطورات العلمية لم يكن سهلاً على عدد من المسلمين لأسباب عدة منها البيئة التي يعيشونها ، وعدم متابعتهم لمجريات العلم .

رواكب عدد من المسلمين التطورات التكنولوجية والعلمية وسخروها لخدمة الإسلام والمسلمين ، ونال الفقه منها نصيباً ، فالبتترول (النفط) الذي اكتشف في عدد من الأقطار الإسلامية في عصر الدراسة (٧٧) استغلت عائداته جزئياً في إحداث نهضة في مستويات المعيشة والتعليم ، ومكن من الاستفادة من كثير من تقنيات الحضارة الحديثة التي استخدمت في نهضة الفقه الإسلامي ، وقد كان لتبني عدد من الدول التي ظهر فيها البترول كالسعودية للمذهب الحنبلي انتشاره بشكل أكبر مما مضى ، واستطاع المذهب الإباضي - شبه المغفور - أن يكون له موضع قدم على الساحة الإسلامية بتبني سلطنة عُمان له ، وقام عدد من دول الخليج بعقد مؤتمرات للفقه المالكي ، وتشريع قوانين استناداً لهذا المذهب مما ساهم في نماء الفقه الإسلامي لهذه المذاهب .

وفي التثنيات الحديثة بقي العالم الإسلامي مستهلكاً لا منتجاً ولا مكتشفاً إلا فيما ندر واستخداماته تأتي متأخرة جداً .

المطلب الثالث

التطور التاريخي لعدد من المسائل الفقهية وموقف الفقهاء منها

إن الجوانب العملية التي تفاعل معها الفقهاء ، والجهود التي بذلها لا يمكن احصاؤها كما أن نجاحها لا يتوقف على وجود هذه الجهود فقط ، ولم تسلم هذه الجهود من مقاومة من قبل علماء آخرين ، إما بحسن نية أو بسوء نية فوق الإهمال الذي تعرضت له ، وضعف الوسائل

(٧٧) أنتج البترول في مصر عام ١٩٠٩م وفي العراق سنة ١٩٢٧م ، وفي قطر سنة ١٩٤٩م ، وفي الجزائر سنة ١٩٥٨م ، وفي ليبيا سنة ١٩٦١م . انظر : حمدان ، (بترول العرب) ، ص ٣٢-٣٤ . مع ملاحظة أن إنتاج البترول في هذه الفترة لم يصل إلى الشعوب الإسلامية إلا متأخراً نتيجة استئثار الشركات الأجنبية والرأسمالية الحاكمة ، حتى أصبح عائد كبيراً عندها حول جزء منه فساهم في التنمية . وملاحظة أخرى هي أن إنتاج البترول في السودان قد حصل حديثاً أي في سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ، كما أعلنت عن ذلك وسائل الإعلام .

التي استخدمها الفقهاء مقابل سرعة التطور وكثرة وسائله . إن استعراض المسائل الفقهية وما يتعلق بها في موضوع تاريخ التشريع يمكن أن يسرد بحسب المواضيع أو بحسب الأهمية أو بحسب حدوثها في عصر الدراسة بشكل تدريبي ، وسأتبع المنهج الأخير ^(٧٨) بعد تقسيم مرحلة الدراسة إلى فترات غير متساوية ، أقدم بين يديها مقدمة تحتوي على بعض الأحداث العامة في تلك الفترة .

الفرع الأول : الفترة الزمنية (١٢٨٧هـ/١٨٧٠م - ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م) .

تبدأ هذه الفترة من ظهور مجلة الأحكام العدلية إلى سقوط الخلافة العثمانية ، وأبرز المؤشرات في هذه الفترة الانبهار بالنموذج الغربي للحياة ، والتبعية له ، ومظاهر المقاومة للحفاظ على الهوية الإسلامية ^(٧٩) ودخول القوانين الوضعية ، واستفحال أمر الاستشراق والتتصير ومن المسائل التي ظهرت في هذه الفترة:-

المسألة الأولى : الطعن في مصادر الفقه الإسلامي :-

دأب المستشرقون وتلاميذهم على الطعن في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، والطعن في القرآن الكريم والسنة طعن في الأساس الذي يقوم عليه الفقه ، ولست بصدد إحصاء وتتبع إنتاجهم الفكري في هذا الموضوع ، وسأكتفي بالأمثلة التالية :

١. كتاب "حالة المرأة في التقاليد الإسلامية" لمنصور فهمي (ت١٣٧٨هـ-١٩٥٩م) ^(٨٠) .

وأصل هذا الكتاب رسالة مقدمة إلى جامعة باريس للحصول على الدكتوراه في الآداب

بإشراف (ليني بريل) تلميذ (دوركايم) اليهودي المعروف وزوج ابنته ، قدمت هذه الرسالة

عام ١٩١٣م وطبعت باللغة الفرنسية في باريس في العام نفسه ^(٨١) .

٢. كتاب "الشعر الجاهلي" لطفه حسين ، والذي صدرت طبعته الأولى عام ١٩٢٦م ^(٨٢) وطعن فيه

بحجية القرآن وشكك في قيمة أخباره التاريخية ، ومن عبارات طه حسين : " إن العالم

^(٧٨) لدي ملاحظتان، الأولى: إذا ما عرضت المسألة فإنه لا يمكن تكرارها في الفترات القادمة ، لذلك يذكر بعض ما يتعلق بها ولو امتد إلى الفترات اللاحقة. والثانية: أن مسألة التقسيم إلى فترات تأثرت فيها بالأستاذ فتحي يكن في كتابه نحو صحوة إسلامية في مستوى العصر الذي تناول فقه الخطاب الإسلامي وتطوره ومسوغ التطور في الخطاب الإسلامي الذي تناول فقه الخطاب الإسلامي في الجانب التكري والدعوي (ص ٢٢٨-٢٥٥) ولا يوجد في هذا البحث الذي بين يديك - أخي القارئ - أية علاقة للتطور بمقدار ما هي علاقة للتأثر وما تلاه من تراكم معرفي صائب أم خاطئ والله أعلم.

^(٧٩) انظر : جريشة ، (الاتجاهات الفكرية المعاصرة) ، ص ٥٩-١٢٩ .

^(٨٠) كحالة ، (معجم المؤلفين) ، ج ١٣ ، ص ١٦ .

^(٨١) إمام ، (في منهجية التقنين) ، ص ١٥ . المصري ، (حاضر العالم الإسلامي) ، ص ١٩٩ .

^(٨٢) طبعته مكتبة الدار المصرية بالقاهرة سنة ١٢٤٤هـ - ١٩٢٦م . انظر : الملاح ، (في الميزان) ، ص ٣ .

الحقيقي ينظر إلى الدين كما ينظر إلى اللغة ، وكما ينظر إلى الفقه ، من حيث أن هذه الأشياء كلها ظواهر اجتماعية ، يحدثها وجود الجماعة . إن الدين في نظر العلم لم يخرج من السماء ولم يهبط به الوحي ، وإنما خرج من الأرض ، كما خرجت الجماعة نفسها * (٨٣) .

٣. كتاب " من مصادر التاريخ الإسلامي " مذكورة علمية وانتقادية " لإسماعيل أدهم من تركيا يقول في ص ٤-٦ من الكتاب المذكور : " وتناولت بالبحث كلا من الحديث والقرآن والسيرة وظهر لي من خلال بحثي أن الحديث مخلوق جُلّه إن لم يكن كـلّه على الرسول ، وإن السيرة معظمها أقاصيص فإن كان ما ذهب إليه من الشك في الحديث صحيحاً وهذا ما اعتقده فهذا الشك له قيمته من الوجهة الدينية ، لأن الشك في صحة الحديث يجعل جانباً من أصول تشريع الإسلام ينهار " * (٨٤) ، وأرجو التأمل في العبارة الأخيرة لتتف على أثر ذلك على الفقه في عصر الدراسة (٨٥) .

المسألة الثانية (٨٦) : حقوق المرأة :-

إن المرأة في العالم الإسلامي كانت كالرجل ، تتعرض للظروف نفسها التي عانى منها المسلمون ، من الجهل والتخلف والفقر ، وما أن تم الاحتكاك بالأجنبي المتقدم مادياً حتى توجهت الأنظار للمرأة كحلقة ضعيفة ، بين مستغل لوضعها وبين محاول للإصلاح .

واستغل الموضوع تحت تأثير الانبهار بالحضارة الغربية ، وظهرت دعوات ضالة مثل الدعوة إلى السفور والاختلاط والتي حمل لواءها قاسم أمين (ت ١٩٠٨م) (٨٧) الذي ألف كتاب المرأة ، والذي صدرت طبعته الأولى سنة ١٨٩٨م (٨٨) ، ثم صرّح بأرائه بشكل واضح في كتابه المرأة الجديدة ، والذي ظهرت طبعته الأولى سنة ١٣٢٩هـ - ١٩١١م (٨٩) ، ولم تنته نيول هذه الدعوة (المؤامرة) بعد ، وقاوم الفقهاء هذه الدعوة مقاومة شديدة ، وأفرد موضوع (٨٩) مجلة السياسة الأسبوعية عدد ١٩ ، نقلته عن إمام ، (في منهجية التقنين) ، ص ١٩ .

(٨٤) إمام ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٨٥) يقول إمام : " أصبح الإسلام محاصراً بين قوتين ، قوة السياسيين صناع القرار وأصحاب الهروات الغليظة ، وقوة الكتبة الذين يمتلكون المساحة الضخمة في كل وسائل التأثير ، فطوقت الشريعة وأمكن استبعادها " . إمام ، (في منهجية التقنين) ، ص ٢٠ .

(٨٦) قدمت المسألة الأولى لأنها كلية وإن كانت التواريخ المذكورة في الأمثلة قد يوجد ما هو أسبق منها ، والذي يجمع المسائلتين تقدم حصولهما وهذه الفترة المدروسة هي أول فترة من فترات الدراسة ، فلزم عرضها فيها .

(٨٧) المقدم ، (عودة الحجاب) ، ص ١٩ .

(٨٨) فرج ، (المؤامرة على المرأة المسلمة) ، ص ١٦٣ . المقدم ، (عودة الحجاب) ، ص ١٩ ، وهناك ربط بين

محمد عبده وتأثيره في تأليف هذا الكتاب ، عبده ، (الأعمال الكاملة) ، ج ١ ، ص ٢٥٢ ، وحسين ، (الاتجاهات الوطنية) ، ج ١ ، ص ٢٩٣ ، والمحتسب ، (اتجاهات التفسير) ، ص ٣٢ .

(٨٩) فرج ، (المؤامرة على المرأة المسلمة) ، ص ٢٢٩ .

ذبول هذه الدعوة (المؤامرة) بعد ، وقاوم الفقهاء هذه الدعوة مقاومة شديدة ، وأفرد موضوع المرأة وفقهها بالبحث والتأليف ^(٩٠) . ثم تشعب موضوع المرأة فتجاوز موضوع الحجاب والسفور إلى المطالبة بحقوق المرأة السياسية والذي بدأ سنة ١٩١١م ^(٩١) حتى سمي عاماً ١٩٢٣-١٩٢٤م بعامي المطالبة بهذا الحق ^(٩٢) ، وحارب الأعداء عن طريق موضوع المرأة كثيراً من الثوابت التي دعا إليها الإسلام ، ففي مؤتمر نسوي في نيروبي طالبين فيه " بتعدد الأزواج وارتداء الرجل الحجاب أسوة بالمرأة ، ونسب المولود إلى الأم بدلاً من الأب " ^(٩٣) . ولا يزال الموضوع مدار البحث كأنه ابن ساعته ^(٩٤) مع نجاح لمظاهر السفور والاختلاط انتشرت بين نساء المسلمين ، يقابلها عودة إلى الجلباب بشكل مستتر للنظر .

وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على رسوخ المبادئ الإسلامية ، ومواقفة الأحكام الفقهية للفطرة ، وأن الباطل مهما زين وجندت له من وسائل فإن الغلبة للحق بإذن الله .

المسألة الثالثة : الربا :- إن نقشي النموذج الغربي في حياة المسلمين أدى إلى انتشار الربا بين المسلمين ، ووجود من يسميه بغير اسمه ، ومن يبيح بعض أنواعه تحت مسمى الضرورة وضغط الواقع ، ومن نقلت آراؤهم :

محمد عبده (١٩٠٥م) الذي أجاز ربا صندوق توفير البريد ^(٩٥) ، وتبعه فقهاء آخرون منهم عبد الوهاب خلاف (ت ١٣٧٥هـ) الذي اعتبر الإيداع في صندوق توفير البريد من قبيل المضاربة ^(٩٦) ومن أخذ بذلك الشيخ شلتوت (ت ١٣٨١هـ) ^(٩٧) ، وتبعهم أحمد المراغي (١٩٥٢م) الذي أباح الربا للضرورة ^(٩٨) ، وجاءت فتاوى في عصرنا تميز شهادات الاستثمار عن غيرها ^(٩٩) .

^(٩٠) انظر : جدعان ، (أسس التقدم الفكري) ، ص ٤٧٦ ..

^(٩١) فرج ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ .

^(٩٢) المرجع السابق .

^(٩٣) قطان ، (معوقات تطبيق الشريعة) ، ص ٧٧ .

^(٩٤) بهنساوي ، (الشريعة المفترى عليها) ، ص ٢٥٩-٢٧٠ ، والبوطي ، (العودة إلى الإسلام) ، ص ١٣٧-١٦٢ .

^(٩٥) عبده ، (الأعمال الكاملة) ، ج ١ ، ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ص ١١ .

^(٩٦) العبادي ، المرجع السابق ، الأمة ، ٢٦٤ ، ص ١١ .

^(٩٧) العبادي ، المرجع السابق ، الأمة ، ٢٦٤ ، ص ١١ ، وزعيتر ، (حكم الإسلام في شهادات الاستثمار) ، ص ٧١-٧٢ .

^(٩٨) شحروري ، (الشيخ أحمد المراغي) ، ص ٢٦٦ ، نقلاً عن تفسير المراغي ، ٦٧/٤ .

^(٩٩) حوا ، (صور التحاليل على الربا وحكمها في الشريعة الإسلامية) ، ص ٢٥٤ . العبادي ، (الربا) ، الأمة ، ٢٦٤ ، ص ١١ .

وبفضل الله - سبحانه وتعالى - فقد قاوم الفقهاء موجة الربا الذي كسح ديار الإسلام (١٠٠) وتجاوزوا مرحلة التسويغ والتطويع ، ليضعوا البدائل فنشأت البنوك الإسلامية ، وأصبحت فتاوى التسويغ لا أثر لها إلا على ضعاف النفوس ، أو الذين لا يعرفون من الإسلام إلا اسمه .

الفرع الثاني : الفترة الزمنية (١٣٤٣هـ/١٩٢٤م - ١٣٧٠هـ/١٩٥٠م) (١٠١) .

وتبدأ بسقوط دولة الخلافة العثمانية ، وحلول الاستعمار مكانها ، وأبرز المؤثرات في هذا العصر ، سقوط آخر خلافة إسلامية في المشرق الإسلامي . وتصارع الحضارة الغربية بشقيها الرأسمالي والشيوعي (الاشتراكي) ، ومحاولة كل منهما إثبات صلاحية أفكارها وأنظمتها ، وتأثر المسلمون بهذا الصراع ، وتزامن ذلك مع دعوات التجديد ، وللتدليل على أثر ذلك على الفقه الإسلامي ، فإن هذا الفرع يحتوي على المسائل التالية :

المسألة الأولى : الخلافة الإسلامية : إن انتهاء الخلافة العثمانية كان أمراً قسرياً ليس باختيار المسلمين ، أما وقد حصل الأمر ، فإن محاولات لتداركه قد حصلت في طول بلاد المسلمين وعرضها (١٠٢) وألفت في ذلك الكتب ، ومنها :-

• الخلافة أو الإمامة العظمى ، لمحمد رشيد رضا (١٣٥٤هـ) (١٠٣) .

• التكبير على منكري النعمة من الدين والخلافة والإمامة ، لمصطفى صبري (١٠٤) .

وقامت دعوات أخرى لإنكار الخلافة ، وفصل الدين عن الدولة تحت تأثير هيمنة النظام الغربي وبريقه ، وتأثير شبهات المستشرقين والمستغربين ، ومن دعا إلى ذلك (١٠٥) :

(١٠٠) انظر : القرضاوي ، (فوائد البنوك هي الربا المحرم) ، ص ٢٩ وما بعدها . زعبيتر ، (حكم الإسلام في شهادات الاستثمار) ، ص ٩٢ وما بعدها .

(١٠١) ظهر في هذه الفترة : التلفزيون والامتولين ، وكان العصر الذهبي للسينما ، وعلى مستوى الفكر انتشرت الفاشية والشيوعية وحدثت الحرب العالمية الأولى والثانية ، وانزاحت بريطانيا والمانيا نهائياً ، وظهرت أمريكا كقوة عالمية ، والتقت قبلة هيروشيما ، وانقسم العالم إلى معسكرين غربي وشرقي ، وأصبح دور الدين ثانوياً ، وحل محله الفكر الرأسمالي والاشتراكي ، وزرعت دولة الكيان الصهيوني (١٩٤٨م) في وسط العالم الإسلامي ، وتعتبر هذه الفترة من أهم الفترات ، وسمي القرن الميلادي العشرون بناءً عليها قرن التغيير دون مقدمات .

(١٠٢) فانهقد في القاهرة المؤتمر الإسلامي العام ، وأصدر مجلته ودعا إلى خلافة جديدة . الكتاني ، (الفكر الإسلامي الجديد) ، الأكاديمية ، ج ١١ ، ص ٦٥ .

(١٠٣) حسين ، (الاتجاهات الوطنية) ، ج ٢ ، ص ٥٥ .

(١٠٤) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٥٥ .

(١٠٥) محمد بركات الله (من الهند) الذي دعا في كتاب له باللغة الإنجليزية بعنوان " الخلافة " صدر في زيورخ / المانيا عام ١٩٢٤م دعا إلى " فصل الإسلام عن السيادة نهائياً والدعوة إلى خليفة له مركز روحي يختار بواسطة مندوبين عن كل مسلمي العالم ، وتكون مهمته العمل على إيجاد سلام بين جميع الدول وجميع الأديان -

علي عبد الرازق (ت ١٩٦٦م) الذي ألف كتابه "الإسلام وأصول الحكم" عام ١٩٢٥م (١٠٦) واعتبر نظام الخلافة مجرد نظام تاريخي، بمعنى أنه لا وجود له في الإسلام (١٠٧) (١٠٨)، وتغلغلت هذه الفكرة في كثير ممن جاء بعده (١٠٩)، وحوكم علي عبد الرازق أمام هيئة كبار العلماء في الأزهر في ٢٢/محرم/١٣٤٤هـ - ١٢/أغسطس/١٩٢٥م، وأخرج من زمرة العلماء (١١٠) وكثر الرد عليه فيمن ألف في النظام السياسي في الإسلام أو خصته بالرد (١١١)، ومعلوم أن الخلافة بمعنى رأس النظام السياسي في الإسلام جزء من النظام الإسلامي الذي جاء شاملاً

-للحيلولة دون الحروب، وتقتصر مهمة الخليفة على تعيين المؤننين والدعاة في كل بلاد المسلمين، والصلابة من أجل المسلمين في الأزمات، وقيادة ركب الحجيج في كل عام وإلقاء خطبة عرفات ويساعده مجلس الخليفة".

بركات، (الخلافة)، ص ٥٩-٦٣، الطبعة الإنجليزية. انظر امام، (في منهجية النقتين)، ص ١٣، بتصرف.

(١٠٦) عبد الرازق، (الإسلام وأصول الحكم). انظر: أمس، (الإسلام والتجديد)، ص ١.

(١٠٧) عبد الرازق، المرجع السابق، ص ٥ وما بعدها، ورافق ذلك كتاب الإسلام وسلطة الأمة الذي أصدره المجلس الوطني في تركيا انظر: حسين، (الاتجاهات الوطنية)، ج ٢، ص ٥٥.

(١٠٨) وقيل إن الدافع إلى القول بأن الإسلام دين فقط ولم يأت تنظيمياً سياسياً مدافع سياسي قصد به في الأصل إبطال محاولة استعمارية تبغي جعل الملك فؤاد خليفة للمسلمين بعد أن سقطت الدولة العثمانية وبعد إلغاء الخلافة. محكور، (معالم الدولة الإسلامية)، ص ٧٩.

(١٠٩) مثل عبد الحميد متولي، وفتحي عثمان، والعشماوي، وحسين مؤنس الكردي، وخالد محمد. انظر بالترتيب: - متولي، (مبادئ نظام الحكم)، ص ٤٩٣-٥٥٠ و (الشريعة الإسلامية)، ص ٦٨. - عثمان، (تراث الفكر الإسلامي في نظام السياسة والإدارة قطعه من التاريخ)، مجلة المسلم المعاصر، ع، ص، ص ٧٥-٩٦. - العشماوي، (الإسلام السياسي)، ص ٧٩-٩٩، و (الخلافة الإسلامية)، ص ٦٨. - الكردي، (مأساة الخلافة)، التسمي، (أقلام على الإسلام)، رد على حسين مؤنس. - خالد، (من هنا نبدأ)، والذي تراجع عنه في كتابه (الدولة في الإسلام). انظر: مجلة الأمة، ع ١٨، ص ٢، ص ٣٦.

(١١٠) يكن، (العالم الإسلامي والمكائد الدولية)، ص ١٠٩-١١٤، والبهنسي، (الشريعة المفترى عليها)، ص ٣٢.

(١١١) وقد أحدث هذا الكتاب ردود فعل قوية تجلت أولاً في الكتب التي ألفت في الرد عليه، ثم تجلت في الأبحاث والدراسات الفقهية والسياسية والحقوقية التي ظلت تصدر من حين لآخر لبيان قدرة الشريعة الإسلامية وأصولها ومرونتها على استيعاب كل أنظمة الحياة السياسية الدستورية بكل مؤسساتها وأجهزتها. الكتاني، (الفكر الإسلامي)، الأكاديمية، ع ١١، ص ٦٥، والمطيمي (ت ١٣٤٤هـ/١٩٢٥م)، (حقيقة الإسلام وأصول الحكم)، مكتبة النصر الحديثة، القاهرة، وكتاب نقد علمي لكتاب الإسلام وأصول الحكم لمحمد الطاهر بن عاشور، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٤هـ. الجندي، (مؤلفات في الميزان)، ص ٣٥-٤١. صبري، (موقف العقل)، ج ٤، ص ٣٢١-٣٢٤، ورضا، (تكرار علماء الأزهر)، المنار، م ٢٦، ج ٣، ص ٢١٢-٢١٦ والقاسمي، (نظام الحكم)، ص ٣١٤-٣١٨.

لكل جوانب الحياة وأجمع الصحابة على مشروعيتها^(١١٢). ومع غياب دولة الخلافة، بحث العلماء عن بدائل لها منها:

١. عصابة أمم شرقية: بادر بالدعوة إليها السنهوري في كتابه الذي أعده لنيل درجة الدكتوراه بالفرنسية بعنوان "فقه الخلافة لتصبح عصابة أمم شرقية" وذلك عام ١٩٢٦م^(١١٣)، أي بعد سقوط الخلافة بسنتين، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على التأثير الكبير الذي أحدثه سقوط الخلافة وتبعه في ذلك مالك بن نبي (١٩٧٣م) الذي سمي هذا البديل بالكومنولث^(١١٤) الإسلامي^(١١٥) موافقاً أبو زهرة (ت ١٩٧٤م) الذي دعا إلى تجمع إسلامي شبيهه بالكومنولث البريطاني^(١١٦) ويشابه القاسمي هذا التجمع بالولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يكون الخليفة ألقه الحكام الذين يضمهم مجلس يتناوب أعضاؤه رئاسة هذا المجلس^(١١٧). وهي حلول مرحلية للوصول إلى الوحدة الإسلامية، وليست بديلاً عنها، وقد سميت هذه الحلول بالدعوة الماكرة إلى الخلافة الناقصة^(١١٨).

٢. اختفاء مفهوم الخلافة في بعض التطبيقات، والتي منها:

- أ - إضفاء الشرعية على أنظمة الدول التي تحكم المسلمين بديلاً عن الخلافة^(١١٩).
 ب- الدعوة لإقامة دولة تحكم بالإسلام، ووضع أسس لها، فالذي يطالب به الفقهاء في كل الدول التي ورثت المسلمين هو إقامة دولة إسلامية^(١٢٠)، وظهرت دراسات كثيرة نعت جوانب الفقه السياسي في الإسلام مع إعادة لصياغة علم السياسة الشرعية^(١٢١).

^(١١٢) وهو نذير الجمهور. انظر: منكور، (مناهج الاجتهاد)، ص ٤١-٤٧. والماوردي، (الأحكام السلطانية)، ص ١٣. أبو فارس، (القاضي أبو يعقوب)، ص ٣٥٨، و (النظام الميماي)، ص ١٥٩، ولمزيد من المعلومات حول النظام السياسي في الإسلام، انظر: أبو عبد، (وظيفة الحاكم)، وأبو فارس، (النظام السياسي في الإسلام)، وحناوي، (الطريق إلى حكم إسلامي)، انظر: المبارك، (نظام الإسلام الحكم والدولة)، والشويكي، (الطريق إلى الدولة الخلافة)، وسوي، (تطور الفكر السياسي عند أهل السنة)، والزحيلي، (أهمية الحفاظ على الحكومة الإسلامية)، التوحيد، ع ٦٢، ص ١١، ص ٤٤-٥٥.

^(١١٣) انظر: السنهوري، (الخلافة الإسلامية)، ص ٨، واتهم بان ذلك بتأثير مشرفة المستشرق.

^(١١٤) كلمة كومنولث فهي كلمة إنجليزية يقصد بها اصطلاحاً تنظيم سياسي تشترك فيه عدة دول أو ولايات تهدف إلى تحقيق مصالح مشتركة. عطية، (القاموس الإسلامي)، ص ١٠١١.

^(١١٥) انظر: بني، (من أجل كومنولث إسلامي)، ص ١٢-١٣.

^(١١٦) انظر: أبو زهرة، (الوحدة الإسلامية)، ص ٦٤-٦٦.

^(١١٧) القاسمي، (القاديانية ثورة على الإسلام)، البحث الإسلامي، ع ٢+١، ص ٤٣، ص ١٥٢.

^(١١٨) شاهين، (فضلياً القرن)، جريدة اللواء، ص ٢٦، ع ١٢٨١، ص ١٢، وانظر الشناوي: (الفقه السياسي)، ص ١٨٨-١٩٠.

^(١١٩) انظر، وزارة الأوقاف المغربية، (ندوة البيعة والخلافة).

^(١٢٠) انظر مثلاً: رسلان، (التربية السياسية)، ص ٢٢٩-٢٤٩.

^(١٢١) سيأتي الحديث عنها ص ٥١٨.

ج- محاولة وضع نظرية عامة جديدة للدولة الإسلامية (١٢٢) .

والنتيجة : أن دعوات إنكار الخلافة نجحت في نشر فكرة فصل الدين عن الدولة ، وأصبحت الفريضة الغائبة هي الخلافة وليس الجهاد (١٢٣) ، واستغلت هذه الفكرة من تيارات مختلفة في المجتمع الإسلامي لتحجيم دور الإسلام والبروز على الساحة ، ولولا الظروف السياسية لما ظهرت مثل هذه الأفكار (١٢٤) . وبرز مصطلح الإسلام السياسي لمهاجمته التيارات الداعية لإقامة دولة على أسس إسلامية (١٢٥) .

المسألة الثانية :

المصطلحات الفقهية: كان للتطور التاريخي أثر على مصطلحات فقهية كثيرة، فقد استعمل الفقهاء الذين دون فقههم مصطلحات لم تعد مستعملة الآن أو لا وجود لها في التطبيق، مما استدعى إعادة النظر فيها، ومنها: دار الحرب، دار الإسلام (١٢٦)، الهجرة (١٢٧)، الجزية (١٢٨).

إن وضوح المفاهيم والمصطلحات الإسلامية ، ومحاولة إشاعتها وإحيائها وإبراك دلالاتها يعتبر من الأمور المهمة في بناء المرجعية والتحسين الثقافي ، والانطلاق إلى ميادين التدافع والحوار ، لأن المفاهيم والمصطلحات الإسلامية تشكل أوعية التفكير . وهي خلاصة الوحي والعقل معاً ، ورصيد نفسي وثقافي (١٢٩) .

المسألة الثالثة :

المصطلحات المضللة : إن أسباباً مختلفة كانت وراء استعمال الفقهاء والمفكرين في عصر الدراسة مصطلحات تعطي المعنى الدقيق لوجهة نظر الفقه الإسلامي ، لا لجهل منهم وهم من هم في علمهم ولكن دفعهم إلى ذلك حبهم للإسلام وغيرتهم عليه ، ومحاولتهم إقناع

(١٢٢) صافي، (في المنهجية العلمية والتنظير السياسي)، مجلة المسلم المعاصر، ص ٧٨، ص ٢٠، ص ٢٢-٥١.

(١٢٣) الشناوي، (الفقه السياسي)، ص ١٨١ .

(١٢٤) إمام، (نحو منهجية في الثقتين)، ص ١٤ .

(١٢٥) انظر : الشناوي، (الفقه السياسي)، ص ١٤٨ .

(١٢٦) القادري، (صراع الحضارات)، ص ٢٢، من (مقدمة حسنة) . العوا (الفقه الإسلامي) ص ١٩٦ .

(١٢٧) البهنساوي، (الشريعة المفترى عليها)، ص ٢٤٢-٢٤٨، وعبد القادر، (فقه الأثليات المسلمة)، ص ١٠٩-١١٨ .

(١٢٨) عبد القادر، (فقه الأثليات المسلمة)، ص ١١٩-١٥٧، القاسمي، (حياة مسلمي الهند)، البعث الإسلامي، ع ٧٢، ص ٤٣، ص ٧٢ .

(١٢٩) هويدي، (الإسلام والديمقراطية)، ص ١٩ .

الأخرين به ولا يمنع ذلك من الإشارة إلى هذا المنهج وسلبياته ، كما أنه لا يقلل من مكانة العلماء الذين وردت هذه المصطلحات في كتبهم .

قال ياسين : " من الأساليب الخبيثة التي استعملها أعداء الإسلام في تحريف الإسلام وتغريب مفاهيمه ، واستدراج العلماء المسلمين الذين لهم التأثير الفكري على أبناء جلدتهم للكلام في النقاط المعينة من نظم الشريعة ومفاهيمها التي يريد الماكرون تحريفها ويستثيرونهم للدفاع عنها بأسلوب يحاولون به محو الفكرة السيئة بصورة تتسم برود الفعل المعاكسة ، يتنازلون عن بعض حقائق الدين وهم منشغلون بتلك الردود، وبذلك يؤول الأمر إلى تحريف نصوص القرآن والحديث ، والميل بها إلى ما يوافق العادات الغربية السائدة . وهذا هو الأسلوب الذي استعملوه في تحريف المفاهيم الإسلامية حول المرأة لتحقيق النتيجة التي وقعت بالفعل عند بعض المتساهلين من علماء المسلمين ، وهي التنازل عن بعض المبادئ الإسلامية المتعلقة بمركز المرأة والوصول إلى صورة شبيهة بالصورة التي عليها المرأة الغربية " (١٣٠) .

وحدد الأهداف بما يلي :

- ١ . تضليل فريق من المثقفين ليتبنوا هذه الأفكار .
 - ٢ . دفع علماء الإسلام للتنازل عن الأهداف الحقيقية لتتوافق مع موقف الخبثاء " (١٣١) .
- وقع العلماء في عصر الدراسة في شرك استعمال مصطلحات لا تعطي المعنى الإسلامي المراد ، ومنها :

- ١- الديمقراطية (١٣٢) : ويمكن تتبع ذلك في المؤلفات التالية :
- نظرية الإسلام السياسية للمودودي (١٣٣) .

(١٣٠) ياسين ، (افتراءات) ، ص ١١٣-١١٤ ، الحاشية ٢٢٨ . المراد بتحريف النصوص تحريف معانيها .

(١٣١) ياسين ، (افتراءات) ، ص ١١٤ ، ح ٢٢٨ ، وانظر : يحيى ، (مأزق الفكر الدفاعي) ، مجلة البيان ، ص ١٤٦ ، ع ١٤٦٠ ص ١٢٧-١٢٠ .

(١٣٢) تلك الديمقراطية التي يحصل فيها الحكام على ٩٩.٩% ويأتون بأنصارهم ومؤيديهم إلى سدة الحكم . محمود ، (التراجع الحضاري) ، ص ٢٠٩-٢١١ انظر : البهنماوي (الشريعة المفترى عليها) ، ص ٨٨-٨٩ . القرضاوي ، (الصحة الإسلامية وهموم الوطن العربي) ، ص ١٨٠-١٨١ ، (الديمقراطية في الإسلام) . العقاد (١٩٧١) ، (الإسلام والشورى) ، جلال محمد المنجي (١٩٧٠) ، (الديمقراطية في الإسلام) محمد عطيه الابراشي ، (ديمقراطية محمد) ، محمد حلمي محمود (١٩٦٦) ، (الإسلام والأحزاب السياسية) ، فاروق عبد السلام (١٩٧٨) ، (الديمقراطية أبدا) ، خالد محمد خالد (١٩٥٣) ، (الإسلام والديمقراطية) ، فهمي هويدي (١٩٨٢) .

(١٣٣) مطبوعة ضمن كتاب المودودي ، (نظرية الإسلام وهدية) ، ص ٥٠ ، وانظر : نقد هويدي للمودودي ، (القرآن والسلطان) ص ١٤٠-١٤١ .

٢- الاشتراكية^(١٢٤): كما في اشتراكية الإسلام لمصطفى السباعي وصدرت الطبعة الأولى (١٣٨٧هـ-١٩٥٩م)، وهو بحق كتاب قيم لكن التمثيل به من قبيل قراءة العناوين دون المضامين .

٣- الجهاد الدفاعي والهجومى^(١٢٥): آثار الحرب للزحيلي ، وأصول العلاقات الدولية للفرجاني^(١٢٦)

٤- الحكم الدستوري والبرلماني^(١٢٧) .

٥- السلم والحرب^(١٢٨) : كما في العلاقات الدولية لأبي زهرة^(١٢٩) .

٦- اليسار الإسلامى^(١٣٠) .

إن في استعمال هذه المصطلحات وما يشبهها تفريط في دقة المعنى ، لأن لكل ثقافة ولغة خصائصها^(١٤١) .

أخلص إلى القول أن العلماء والفقهاء استعملوا المصطلحات التي لم تكن وليدة الفقه الإسلامى فأتت ذلك تضارباً عجيباً في الفقه الإسلامى المعاصر ، فالجهاد في الإسلام دفاعى وهجومى ، والإسلام دين حرب وسلم ، وديمقراطية واشتراكية واستبداد فى آن واحد ... الخ ذلك لأن استخدام مصطلحات غربية ومُحَمَّلَةٌ بخلفيات التجربة الغربية يضر كثيراً إذا وضعت تلك المصطلحات في سياق إسلامى لأنها تُحمَل الإسلام تلك الخلفيات بغير مسوغ^(١٤٢) (١٤٣) .

^(١٢٤) الجندي ، (المد الإسلامى) ، ص ٢٥٢ .

^(١٢٥) انظر: ياسين ، (الفتراءات حول غايات الجهاد)، ص ١١٣-١٤٠، وشلتوت ، (القرآن والقتال) ، ص ١٢٦ .

^(١٢٦) الزحيلي ، (آثار الحرب) ، ص ٩٣-٩٤ ، والذي يرى أن الجهاد دفاعى ، الفرجاني ، (اصول العلاقات الدولية) ، ص ٧٧ .

^(١٢٧) انظر الخالدي (قواعد نظام الحكم فى الإسلام) ص ٣٧-٩٣ .

^(١٢٨) انظر الجندي ، (المد الإسلامى) ، ص ٣٢١ ، هويدي ، (الإسلام والديمقراطية) ، ص ٣١ .

^(١٢٩) طبيعته دار الفكر العربى، القاهرة، د.ط، د.ت.

^(١٣٠) القرضاوى ، (أين الخلل) ، الأمة ، ع ٥٦ ، ص ٥ ، ص ١٣ .

^(١٤١) الأسد، (نحن والعصر) ، ص ١٠٨ .

^(١٤٢) هويدي ، (القرآن والسلطان) ، ص ١٤٠-١٤١ .

^(١٤٣) من المصطلحات المشابهة : الأصولية ورجال الدين والفكر الإسلامى وكلها تؤدي إلى اضطراب وتشويش فى فهم الإسلام انظر : أبو طالب ، (قراءات فى مفاهيم الأصولية) ، مجلة الأكاديمية ، ع ١١ ، ص ١٧ . الكتانى ، (الفكر الإسلامى الحديث) ، مجلة الأكاديمية ع ١١ ، ص ٧٠ . جميل ، (المشايع والاستعمار) ، ص ٨ .

الفرع الثالث : الفترة الزمنية (١٩٥٠-١٩٧٠م) (١٤٤) .

ومما ظهر في هذه الفترة ما يلي :

المسألة الأولى :

الاجتهاد الجماعي :

١. نشوء المجامع الفقهية ، والدعوة إلى الاجتهاد الجماعي ، أدى إلى نماء الفقه الإسلامي وإعطاء الأحكام الشرعية لكثير من المستجدات ، ومن هذه المجامع : مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر عام ١٩٦١م (١٤٥)، وتبعته مجامع أخرى في الهند والسعودية سيأتي الحديث عنها (١٤٦)
 ٢. المؤتمرات الفقهية ، والندوات الفقهية ، والأسابيع الفقهية .
- المسألة الثانية :

حقوق الإنسان : كان الإعلان العالمي عن حقوق الإنسان عام ١٩٤٨م (١٤٧)، ولا ينكر أن العلماء لم يقبلوا أن ينسب سبق إلى أي فكر بشري في كل أمر فيه خير لبني الإنسان فبينوا عظمة الإسلام ، ودعوته إلى حماية حقوق الإنسان منذ البداية ، ومن أوائل من كتب في ذلك الغزالي في كتابه حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة ١٣٨٥هـ .

واستمر الفقهاء في التنظير لهذا الموضوع ، وصدرت عشرات الدراسات في هذا الموضوع (١٤٨)، ثم تطورت الدعوة إلى حقوق الإنسان لتسلط الأضواء على حقوق الأقليات غير

(١٤٤) وصول الانسان الى القمر ، وتحرر معظم الدول العربية والإسلامية من الاستعمار الأجنبي ونكسة ١٩٦٧ باحتلال اليهود لباقي فلسطين وتشريد أهلها .

(١٤٥) موسى (المنخل) ، ص ١٨٧ ، الزرقا ، (المنخل الفقهي) ، ج١ ، ص ٢٥٠ .

(١٤٦) انظر ص ٢٨٣ من هذه الدراسة .

(١٤٧) البهنساوي ، (الشريعة المفترى عليها) ، ص ١٥٣ .

(١٤٨) انظر : البهنساوي ، (الشريعة المفترى عليها) ، ص ١٩٥-٢٢٩ ، ندوة الحقوق في الإسلام التي عقنتها المملكة المغربية ١٩٨٩ ونشرتها ١٩٩٠ ، المؤتمر السادس للفكر الإسلامي بطهران ١٩٨٨ وكان موضوعه حقوق الإنسان في الإسلام وفي مجلد من ستمائة وأربعين صفحة ، أصول الحق للدكتور مختار القاسمي ١٩٧٤ ، الحرية في الإسلام للدكتور علي عبد الواحد وافي ١٩٦٨ ، الحرية الدينية في الإسلام لمبد المتعال الصعيدي ، حقوق الإنسان في الإسلام لمحمد خلف الله احمد ١٩٦٨ ، حقوق الإنسان في القرآن لمحمد البهي ، الإسلام وحقوق الإنسان ضرورات لا حقوق محمد عمارة ١٩٨٥ ، الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية في الإسلام لمحمد رأفت عثمان ، حقوق الإسلام بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة لمحمد الغزالي ، انظر الكتابي ، (الفكر الإسلامي الحديث) ، الأكاديمية ع ١١ ص ٧٠، ٦٩ ، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في النظام الإسلامي والنظم المعاصرة . د. عبد الوهاب عبد العزيز الشيشاني ، ١٩٨٠ وغيرها كثير .

المسلمة وحقوق المرأة^(١٤٩) ، وأصبح الحديث عن حقوق الإنسان نوعاً من السخرية بالمسلمين الذين لا يعترف بهم بحق ، وتقوم الدنيا ولا تقعد إذا ما تعدوا على غيرهم .

المسألة الثالثة :

الدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية : اجتهد الفقهاء في بيان مزايا الشريعة الإسلامية والرد على كل التهم التي توجه نحوها ، لكي لا يبقى عذر للمقصرين في تطبيقها^(١٥٠) .
الفرع الرابع : الفترة الزمنية (١٩٧٠-١٩٩٠م) .

بروز الصحوة الإسلامية ، وتعدد جماعاتها - في نفس الوقت الذي اشتهر فيه النفوذ اليهودي والغربي - وظهور الدولة الإسلامية في إيران ١٩٧٩م^(١٥١) ، وإعلان تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان ... الخ^(١٥٢) .

ومن العوامل التي عالجها الفقه في هذه الفترة :

المسألة الأولى :

الصلح مع اليهود : وقعت مصر الصلح مع دولة اليهود سنة ١٩٧٨م^(١٥٣) ، ثم تلتها الأردن فيما بعد ، ووقف الفقهاء بين مؤيد ومعارض^(١٥٤) . وأفرزت العلاقة مع اليهود الكثير من المسائل الفقهية التي لم يتفق عليها الفقهاء ، ومنها : حكم هجرة المسلمين من فلسطين التي

^(١٤٩) انظر: العراقي، (مقاييس حقوق الإنسان في الإسلام)، مجلة المؤتمر، ص ١، ع ٢، (١٩٩٨) ، ص ٢-٣ .
^(١٥٠) انظر: القطان ، (مفوقات تطبيق الشريعة الإسلامية) ، وقطب ، (حول تطبيق الشريعة الإسلامية) ، والطريقي ، (تطبيق الشريعة الإسلامية حكمه أسبابه) ، أبو سليمان ، (تطبيق الشريعة الإسلامية) ، ص ٣٤٧٣-٣٤٧٧ .
^(١٥١) السبكي ، (تاريخ إيران) ، ص ٢٢٠ .

^(١٥٢) انتصار المسلمين على اليهود في حرب رمضان ١٩٧٣ ووقوف السعودية ودول الخليج بسلامح البترول في المعركة . بروز أول دولة شيعية في إيران بمنهج متحرر عن الغرب عن طريق الجماهير المسلمة . وبحر الاتحاد السوفيتي في أفغانستان ثم سقوط الاتحاد السوفيتي بعد ذلك وتمزقه إلى دول وظهور دول إسلامية في أوروبا ، الحرب العراقية الإيرانية ثم حرب الخليج الثانية ، الحرب الشرسة على الإسلام في السودان ووسط أوروبا البوسنة والهرسك وكوسوفو والشيشان ، لعبة السلام مع إسرائيل ووقوع معظم الدول العربية في شركها .
^(١٥٣) المطعني ، (أوروبا في مواجهة الإسلام) ، ص ١٦٣ .

^(١٥٤) يقول فتحي يكن: " اضطراب الخطاب الإسلامي بين جواز الصلح مع إسرائيل وبين عدم جوازه - مواقف إسلامية متناقضة" يكن، (نحو صحوة إسلامية)، ص ٢٥٣، وانظر: عبد الخالق، (أضواء على أوضاعنا السياسية)، ص ٤٨-٥١. ويذكر أن عبد الوهاب خلاف (ت ١٩٥٥م) عميد كلية الشريعة في الأزهر نقل عنه القول بجواز عقد صلح بين العرب واليهود بعد إعلان قيام دولة لليهود في فلسطين بوقت قريب، ورد عليه الفقهاء في حينه ومنهم مفتي المملكة الأردنية عبد الله القلقيلي. انظر: القلقيلي، (الفتاوى الأردنية) ، ص م-٣٠ .

أوجبها الشيخ الالباني (١٥٥) ، وحرّمها غيره (١٥٦) . حكم العمل في المؤسسات اليهودية والتعامل معها (١٥٧) . حكم التطبيع مع اليهود (١٥٨) . حكم زيارة المسجد الأقصى قبل تحريره من اليهود (١٥٩) حكم العمليات الاستشهادية (١٦٠) وغيرها ، وفي ذلك إثراء للفقّه الإسلامي في هذا الجانب .

المسألة الثانية :

حكم الاشتراك في الوزارة في الأنظمة الجاهلية : إن نجاح دعاء المسلمين في الانتخابات البلدية والنقابية ، والنيابية ، وتبوءهم لمقاعد وزارية ، كان عاملاً مؤثراً في استتباب الحكم الفقهي للاشتراك في الوزارة في الأنظمة الجاهلية .

وممن أجاز ذلك بشروط عمر الأشقر (١٦١) ، وإبراهيم زيد الكيلاني (١٦٢) ، وغيرهما (١٦٣) .
وممن منع ذلك : محمد أبو فارس (١٦٤) ، ومحمد قطب (١٦٥) ، وغيرهما (١٦٦) .

(١٥٥) شريط مفرغ على أوراق على شكل حوار بين الشيخ ومائل يبدأ بقول الألباني هل بدا لك أن الهجرة واجبة استدل الشيخ فيه بالأدلة الواردة في الهجرة وقارن بين البقاء في فلسطين والبقاء في السمودية ... الخ . انظر تأييد هذا الرأي : العوايشة ، (الفصل المبين) ، ص ١٠٩ ، وشقرة ، (ماذا ينقمون من الشيخ) ، ص ١٤-٢٦ .
(١٥٦) وتحريم الهجرة أقدم من فتوى الألباني ، ولعلها لم تكن رداً على فتوى بل منماً للمسلمين من إخلاء الأرض لصالح اليهود انظر : القلقلي ، (الفتاوى الأردنية) ، ص ٧ ، الذي قال : * أنه لا يحل للمسلمين الذين استولى على بلادهم الإسرائيليون أن يجلوها عنها ويخلوها ويخرجوا منها ... * .

(١٥٧) انظر : الطريقي ، (الاستعانة بغير المسلمين) ، ص ١٩٠-١٩٢ .

(١٥٨) مفتي اليمن أحمد بن أحمد زباره يرى أن التطبيع في العلاقات بين بلادهم ودولة إسرائيل من الأمور المحرمة ، انظر مجلة البلاغ الكويتية ، ع ١٣٩٤ من ٣٠ ص ٢٦ .

(١٥٩) حرّمه القلقلي ، وقال : إن المسلم الذي يزور دولة إسرائيل ويعاملها ويعاونها ويواليها على حين أنها على حرب مع المسلمين وقد احتلت أوطانهم حكمه أنه منافق ... * . القلقلي ، (الفتاوى الأردنية) ، ص ٣٠ .

(١٦٠) انظر : مفتي ، (مفاهيم سياسية) ، ص ١٣٦-١٥١ . هيكل ، (الجهاد) ، ج ٢ ، ص ١٣٩٩-١٤٠٩ .

(١٦١) الأشقر ، (حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية) ، ص ٣٤-١١١ .

(١٦٢) الكيلاني ، (المشاركة في وزارة برلمانية) ، هدي الإسلام ، ع ٤ ، م ٣٥ ، ص ١٤١١-١٩٩١ م ، ص ٣٨-٤٠ .

(١٦٣) انظر : توبولياك ، (الأحكام السياسية) ، ص ١٠٠-١١١ .

(١٦٤) أبو فارس ، (المشاركة في الوزارة) ، ص ٢٠-٦٧ .

(١٦٥) قطب ، (الصحة الإسلامية) ، ص ١٥٠ .

(١٦٦) انظر : توبولياك ، (الأحكام السياسية) ، ص ١٠٠-١١١ .

المسألة الثالثة : الجهاد الإسلامي : مع تباي حركات الصحوة الإسلامية التي رفعت لواء الجهاد في أكثر من مكان ، عقد مؤتمر في دكار في السنغال، ودعا إلى إلغاء فريضة الجهاد فقاوم الفقهاء ذلك ، وألفت عشرات الدراسات في أحكام الجهاد (١٦٧) .

الفرع الخامس : الفترة الزمنية (١٩٠٠م - ٢٠٠٠م) .

سقوط النظام الشيوعي ، ومطالبة بعض الأقاليم التي كان يحكمها بتطبيق الشريعة الإسلامية بعد استقلالها ، وحدث حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ (١٦٨) ، وكان ذلك عاملاً مؤثراً في عدة مسائل في الفقه الإسلامي ، منها :

المسألة الأولى : حكم الاستعانة بالكفار : أبرزت حرب الخليج الثانية شرحاً واضحاً بين الفقهاء إذ كان ظهور البيانات والمؤتمرات الإسلامية التي تساند طرفاً ضد الآخر باسم الإسلام (١٦٩) تشويهاً لصورة الإسلام ، وأعطى تصوراً بإمكانية تحكم كل دولة بالفقهاء الذين يقطنون فيها لإعطاء الشرعية لتصرفاتها . والآراء الفقهية في هذه المسألة أحسن في تحليلها الدغشي في كتابه " موقف الإسلاميين من أزمة الخليج " (١٧٠) ، والقطان في كتابه " التكيف الفقهي للعدوان العراقي " (حرب الخليج في ميزان الفقه الإسلامي) (١٧١) ، والطريقي في " الاستعانة بغير المسلمين في الفقه الإسلامي (١٧٢) .

وفي نظري أرى أن هذه الحرب أدخلت الصحوة إلى السعودية ، والتي قادها سفر الحوالي ورفاقه ، وأظهر وجود الجمود الفقهي لدى بعض فقهاء العصر الحاجة إلى فقه الواقع والذي سبق الحديث عنه ، وظهر ما سمي بالسلفية الحركية ، سواء كان ذلك في جماعة المنتدى الإسلامي في بريطانيا، أم في غيرها (١٧٣) .

(١٦٧) ومنها على سبيل المثال : الجهاد في سبيل الله لحسن البنا وأبو الأعلى المودودي ومسجد قطب . الجهاد ميادينه وأساليبه لمحمد نعيم ياسين . الجهاد والقتال في المياسة الشرعية لمحمد خير هيكل .

(١٦٨) سالنجر ، (المفكرة المخفية لحرب الخليج) ، ص ٧ .

(١٦٩) انظر نصوص ووثائق شرعية عن العدوان على الكويت وجواز الاستعانة بغير المسلم في ملحق العدد السادس من مجلة (البحوث الفقهية المعاصرة) ، ع ٢٧٤ ، ص ٦٧ ، (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) .

(١٧٠) طبعته مكتبة الإرشاد صنعاء ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

(١٧١) طبعته الزهراء للإعلام العربي ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

(١٧٢) رسالة دكتوراه مقدمة لمعهد القضاء المالي ، الرياض ، طباعة مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ .

(١٧٣) انظر: آراؤهم والرد عليهم في كتاب الجزائري ، (مدارك النظر في المياسة بين التطبيقات الشرعية والانفعالات الحماسية) .

المسألة الثانية : التقويم السنوي ، وبدايات الأشهر القمرية : وهي بداية جيدة في طريق توحيد الأعياد الإسلامية الذي يعيقه وقوف فقهاء الدول الإسلامية تحت تأثير الأنظمة السياسية. وفي حين تتحكم السعودية في تحديد عيد الأضحى ، تبقى مشكلة الاتفاق على يوم واحد لعيد الفطر تراوح مكانها مع عرض الموضوع على المجامع الفقهية وكان تضارب الفلكيين في تحليلاتهم، وتعصب بعض الفقهاء للرؤية أيضاً حائلاً دون توحيد عيد الفطر .

المسألة الثالثة : الزكاة :- لقد كان نجاح القوى الدولية في تمزيق الوحدة الإسلامية في أفغانستان ، ووقوف المسلمين متفرجين أمام تدمير المسلمين في العراق ، والسودان ، البوسنة وكوسوفا والشيشان ، وعدم قدرتهم على إيقاف الظلم عن إخوانهم حافظاً للتفكير في التلاحم عن طريق صندوق زكاة دولي أسفر عن توجه مؤتمر عقد في عمان لإخراجه إلى حيز الوجود وهو جزء من فقه الزكاة الذي تنامي في الفترة الأخيرة لتتجاوز أحوال المسلمين تسلط الأنظمة السياسية وحربها ضد الإسلام ، وتساهم مؤتمرات الزكاة في إعطاء الحكم الشرعي لصرف الزكاة لكل وجوه الخير التي تخدم المسلمين ، وتساعدهم على الحفاظ على هويتهم في ظل الهجمة الشرسة التي تشنها كل قوى العالم ضد المسلمين (١٧٤) .

المسألة الرابعة : فقه الأقليات : إن هجرة المسلمين إلى ديار الكفار ، وتكوين أقليات فيها ، أو وجود أقليات نتيجة تقسيم ديار الإسلام بفعل المستعمرين ، أوجد فقهاً خاصاً بالأقليات ، وتضاربت الفتاوى من فقهاء العصر فيما يخص هذه الأقليات الإسلامية ، وتذمر الطلاب لانتشار ما يسمى بفقه الضرورة . وبدأت الدعوة لفقه القدوة أو الأنموذج (١٧٥) لإعطاء الصورة المثلى عن المسلمين وألفت مجموعة من الكتب لمعالجة الأحكام التي تحتاج الأقليات المسلمة لمعرفتها (١٧٦) .

(١٧٤) انظر ص ١٨٦ من هذه الدراسة .

(١٧٥) العلواني ، محاضرة في جامعة الزرقاء الاهلية في مؤتمر تطوير علوم الشريعة (الفقه) ١٤٢٠ ، ١٩٩٩ .

(١٧٦) انظر: عبد القادر ، (فقه الأقليات المسلمة) ، وتوبوليك ، (الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي) .

تقييم :

١. إن في المسائل التي عولجت في فترة الدراسة تسويغ لما هو موجود بنصوص الشريعة (١٧٧) لأن المغلوب مفتون بتقليد الغالب (١٧٨) .
٢. درج المسلمون على المراوحة في مكان واحد وهو الدفاع عن الإسلام ، فيما ابتلي به المسلمون من تخلف وبعده عن الإسلام .
٣. إن المسائل المعروضة هي نماذج لمسائل فقهية ، بينما كان الطابع العام هو عرض عموميات الإسلام دون الدخول إلى التفاصيل الجزئية ، ووضع البدائل العملية ، وقد نجحت البدائل القليلة التي انتجها المسلمون في البنوك وبعض العادات الاجتماعية ، والمطلوب من المسلمين وضع بدائل في كل الجوانب التي لا يزال الإسلام فيها غير مطبق.
٤. إن التشريع أصبح بيد السلطة السياسية ولم يعد للفقهاء قوة التأثير التي بها يملكون التغيير وكذا التعليم كنسبة غالبية لا توازيها نماذج المدارس الإسلامية .

(١٧٧) حسين ، (الإسلام والحضارة الغربية) ، ص ٥٣ .

(١٧٨) حسين ، المرجع السابق ، ص ٥٣ .

المطلب الخامس

ظاهرة التفسير التاريخي للفقهاء الإسلامي

تغير المصالح والأعراف والظروف له أثره على تنزيل الفقيه للحكم الفقهي على الواقع والذي أوجد تغييراً واختلافاً في الأحكام الشرعية التي تتأثر بذلك .
وبالتتابع والاستقراء وجد ما أطلق عليه تطور في عدد من الأحكام الشرعية مع مرور الزمن، ومصطلح "تطور" لم يقبل به كثير من الباحثين (١) ، وخرجوا بتقسيم للأحكام الشرعية إلى ثوابت ومتغيرات ، وإن ما يسمى تطوراً يدخل فقط على المتغيرات ، كما أن تغير الحكم الفقهي فيها لا يسمى تطوراً ، وإنما اعتبر حكماً شرعياً مستقلاً استناداً إلى تغير مناطه أو العلة التي يقوم عليها، ولو تكررت الحادثة الأولى مع توافر العلة التي بني عليها الحكم فإن الحكم باق لا يتغير، وأما وقد تغير المناط (العلة) فإن إبقاء الحكم السابق يعد تحريفاً للأدلة الشرعية ، ووضعها في غير مواضعها.

قال الشاطبي : " ومنها - أي أنواع الابتداع - تحريف الأدلة عن مواضعها بأن يرد الدليل على مناط ، فيصرف عن ذلك المناط إلى أمر آخر موهماً أن المناطين واحد ، وهو من خفيات تحريف الكلم عن مواضعه ... ، لا يلجأ إليه إلا مع اشتباه يعرض له أو جهل يصده عن الحق مع هوى يعميه عن أخذ الدليل مأخذه فيكون بذلك السبب مبتدعاً " (٢) .

إن الفقهاء يقررون بتغير الأحكام الفقهية الاجتهادية لتغير الظروف والأعراف والمصالح مع مرور الزمن ، أو في الزمن الواحد مع اختلاف البيئات ، ولكن هذا التغير ليس خروجاً عن الأحكام الشرعية ولا تقديم حلول جديدة ، إنما هو عمل بالأحكام الشرعية نفسها وتطبيق أمثل لها .

قال الزرقا : " إن الأحكام الشرعية التي تتبدل بتبدل الزمان مهما تغيرت باختلاف الزمن فإن المبدأ الشرعي فيها واحد ، وهو إحقاق الحق وجلب المصالح ودرء المفاسد ، وليس تبدل الأحكام إلا تبدل الوسائل والأساليب الموصلة إلى غاية الشارع ، فإن تلك الوسائل والأساليب في

(١) عبد البر (مصادر الحق) ص ٥٨٩-٦٠٢ .

(٢) الشاطبي ، (الاعتصام) ، ص ١٨٨ ، تصرف بالحذف .

الغالب لم تحدها الشريعة الإسلامية ، بل تركتها مطلقة لكي يختار منها في كل زمان ما هو أصلح في التنظيم نتاجاً ، وأنجح في التقويم علاجاً " (٣) .

الخلاصة أن التي تتطور هي حوادث الزمان إما إلى الأحسن أو إلى الأسوأ ، فتحكم النصوص هذا التغير بما يصلحه .

ومن هنا جاءت قاعدة (لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان) (٤) . قال ابن عابدين : " أعلم أن المسائل الفقهية إما أن تكون ثابتة بصريح النص ، وهي الفصل الأول ، وإما أن تكون ثابتة بضرب اجتهاد ورأي ، وكثير منها ما يبينه المجتهد على ما كان في عرف زمانه بحيث لو كان في زمان الحادث لقال بخلاف ما قاله أولاً ، ولهذا قالوا في شروط الاجتهاد أنه لا بد فيه من معرفة عادات الناس ، فكثير من الأحكام تختلف باختلاف الزمان لتغير عرف أهله أو لحدوث ضرورة أو فساد أهل الزمان ، بحيث لو بقي الحكم على ما كان عليه أولاً للزم منه المشقة والضرر بالناس ولخالف قواعد الشريعة المبنية على التخفيف والتيسير ودفع الضرر والفساد لبقاء العالم على أتم نظام وأحسن إحكام ... " (٥) .

وبهذا الفهم يفسر قول القاضي شريح (ت ٧٨هـ) : " أحدثتم فأحدثنا " (٦) ، وغيره من الأقوال المماثلة .

كان يمكن الدخول بالموضوع دون هذه المقدمة ، ولكن التأكيد على هذه المعاني - في نظري - أمر مهم لفهم التطور التاريخي للأحكام الفقهية الاجتهادية ، وقد لاحظت ذلك في عدد من المواضيع ، منها : موضوع الأحوال الشخصية ، وموضوع النظام السياسي في الإسلام وموضوع التعامل مع أهل الكتاب ، ويمكن أن ينطبق ذلك على موضوع الربا وغيره ، وفيما يلي محاولة لاستعراض سريع وترك التفاصيل إلى مكانه :

أولاً : الأحوال الشخصية :-

إن أحكام الأسرة في الإسلام من أكثر الأحكام الفقهية تفصيلاً في نصوص الكتاب والسنة ، وعندما ظهر التقنين صيغت الأحكام المتعلقة بالأسرة على شكل مواد كوسميت قانون الأحوال

(٣) الزرقا ، (المدخل) ، ج ٢ ، ص ٩٤٢ .

(٤) الزرقا ، (المدخل) ، ج ١ ، ص ١١٠ .

(٥) ابن عابدين ، (مجموعة رسائل ابن عابدين) ، ج ٢ ، ص ١٢٥ .

(٦) وكيع ، (أخبار القضاة) ، ج ٢ ، ص ٣٦٩ .

الشخصية^(٧) ، إلا أن هذه الأحكام طوبت بتعديل عليها في أكثر من دولة ، وعدلت أكثر من مرة وخضع هذا التعديل لتفسير تاريخي وتدرجي .

وتمثل بخروج عن الرأي المعتمد في المذهب إلى رأي آخر فيه :

ثم الأخذ برأي من المذاهب الأربعة، إلى الأخذ برأي من خارج المذاهب المشهورة .

واقترنت على عدم الاعتراف بالزواج ما لم يوثق إلى إلزام بتوثيق الطلاق إلى عدم قبول

الطلاق إلا أمام القاضي في قانون الأحوال الشخصية التونسي ، ومرّ زمن على الدعوة إلى هذا

الرأي حتى تمّ قبوله هناك . وفي ذلك نوع من التفسير التاريخي ، إذ احتاج قبوله إلى مرور فترة

من الزمن ، وقس على ذلك بقية الأحكام المتعلقة بالأسرة .

ثانياً : النظام السياسي في الإسلام :-

اعتبار نظام الخلافة نظاماً تاريخياً ، وتتبع الأنظمة السياسية التي أقامها المسلمون واعتبار

الأحكام الفقهية الاجتهادية التي أقامها الفقهاء في تلك الظروف أنظمة تاريخية، ومحاولة القبول

بالأنظمة الحالية بتفسير إسلامي جديد لمعنى النظام السياسي في الإسلام .

ثالثاً : الأقليات غير الإسلامية :-

محاولة تجاوز الأحكام الفقهية المتعلقة بها باعتبارها أحكاماً تاريخية ، كالجزية ، وإعادة

تفسير معناها .

رابعاً : يردد عدد من متقني وعاممي زماننا هذا التفسير التاريخي ، فيقولون هذا كان لزمانهم أما

زماننا فإنه قد تغير ولا يصلح له إلا كذا وكذا ، وتخريهم الأمثلة السابقة وغيرها فيخلطون خطأ

عجيباً في فهم الأحكام الفقهية على أساس تاريخي .

وخلاصة القول أنه لا مكان للتفسير التاريخي للأحكام الفقهية ، كما لا يستدل بالأحداث

التاريخية على صواب الأحكام الفقهية وعدمه ، لأن هذه الأحكام قائمة على نصوص شرعية ومبنية

عليها، وليست قائمة على التجارب والتطبيقات البشرية . ولا يقاس ذلك على أقوال الصحابة على

أنها من الجانب التاريخي لأن الأخذ بها له ضوابطه عند من يأخذ بها .

(٧) اختلف في مشتملاته ويدخل فيه أحكام الزواج والطلاق والوصايا والوقف والأمثلة في هذا المطلب تقتصر على

الزواج والطلاق

ولا كذلك أسباب نزول الآيات وأسباب ورود الأحاديث، لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وهي معينة على فهم النصوص لا حاصرة إياها في حدث معين .

أما التفسير التاريخي للفقهاء الإسلامي بمعنى بيان الظروف التي صدر فيها والتأكد من قيام هذا الحكم متعلقاً بظرف ما، ثم بيان صحة هذا الربط في الزمن الذي قيل فيه، وعدم صحته الآن أو أن الظرف الحالي يستوجب حكماً من ذلك القبيل، فإن هذا وإن بدا تفسيراً تاريخياً فإنه لا يخرج عن تحقيق مناط الحكم المعروف في أصول الفقه والمطلوب عند تطبيق أي حكم فقهي، وتختلف الأنظار في تحقق المناط. وهي بذلك لا علاقة لها بالتاريخ وإنما بالنصوص وفهمها وتنزيلها على الواقع.

فالقول بجواز الاشتراكية، أو أنها من الإسلام، أو الديمقراطية... إلخ وما ترتب عليهما من أحكام تتعلق بالملكية والحريات العامة، فإنه وإن حصل لضغوط ظرفية دعت العلماء لإبقاء الإسلام موجوداً مع كل الصيغ البديلة المرفوعة إلا أنه لا يعطي الصورة الصحيحة للإسلام إذا ما تغير ذلك الظرف .

إن التفسير التاريخي لأحكام الفقه الإسلامي لم يتوقف عند الحثيات التي سبق عرضها^(٨)، بل تجاوز ذلك ليتناول تاريخية نصوص القرآن والسنة، ومن ذلك الخلط في موضوع النسخ^(٩) وتدرج الأحكام وأسباب النزول، ولقد كان لمثل هذا الطرح أثره على مسيرة الفقه الإسلامي والدعوات التي صدرت بتجريد الأحكام مما علق بها على مر الأزمنة، أو اعتبار المذاهب الفقهية وما حوت من آراء من النسق التاريخي الذي علق بالأحكام المدونة، والدعوة للتخلص منها، والعودة إلى نصوص الكتاب والسنة .

وفي هذا الخلط إساءة للفقهاء الإسلامي أيما إساءة لما فيه من عدم التمييز بين الحق والباطل، إذ أن نتائج صحيحة تم التوصل إليها مع العرض التاريخي للأحكام ولكن صحتها لا تمنع من القول بخطأ المنهج، لأن علم أصول الفقه يبين طريقة استنباط الأحكام وليس هذا منها .

(٨) انظر تاريخية الفكر الإسلامي لمحمد أركون والذي يتبنى المنهج التاريخي النقدي ويسميه المنهج التفكيكي التحليلي العلمي المحرر ويرى أنه لا يزال يواجه صعوبات أكثر من هائلة (ص ٢٩٧-٢٩٨).

(٩) تلاحظ ذلك في أحكام الحجاب من خلال بحوث كثير من المعاصرين، انظر في المغالطات في النسخ كتاب قراءة معاصرة لشحور .

لقد لاحظت أن علم تاريخ التشريع أو تاريخ الفقه - الذي لا تخرج دراستي هذه عن إطاره العام - على ما فيه من فوائد يغذي التفسير التاريخي ، وكان مدخلاً للمستشرقين في كثير من الشبه^(١٠) التي أطلقوها على الفقه الإسلامي ، ويكفي أن أذكر عدداً منها لعلاقته بالتفسير التاريخي كقولهم أن الفقه الإسلامي فقه أموات أو وصفه بالجمود والتخلف ، أو حاجته للتطور ، ويكفي تسميته بتاريخ التشريع للتدليل على المعنى الذي تؤدي إليه هذه التسمية ، وكم اختلط الحق بالباطل فيها .

وأذكر هنا دقة علمائنا السابقين في تناول الجوانب المفيدة في هذا الموضوع بما سموه علم الطبقات ، وألقوا فيه طبقات لفقهاء كل مذهب .

(١٠) يتحدث الدكتور طه جابر العلواني عن وجود (٢٥٠) قسم في الجامعات الغربية تهتم بالدراسات الإسلامية وتدرس الفقه وغيره، ويعتبر تدريس الفقه بعد ربطه بالتاريخ الذي ظهر فيه تطوراً جديداً لتدريس الفقه ومن أشكاله: أخذ عصر من العصور وجمع الفتاوي التي ظهرت فيه والخروج بنتائج منها أن الإسلام دين وضمي أي أنه لا علاقة له بالوحي بالإضافة إلى خلط وتشويه متمد للفقه يجري على يد مستشرقين معاصرين. العلواني/ محاضرة غير منشورة أقيمت في مؤتمر تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات/الجامعة الأهلية الزرقاء.

المبحث الرابع تقدم الوسائل الخادمة للتراث الفقهي

ويتكون من ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : الطباعة .

المطلب الثاني : تحقيق كتب التراث الفقهي وفهرستها .

المطلب الثالث : الحوسبة .

لقد لاحظت أن علم تاريخ التشريع أو تاريخ الفقه - الذي لا تخرج دراستي هذه عن إطاره العام - على ما فيه من فوائد يغذي التفسير التاريخي ، وكان مدخلاً للمستشرقين في كثير من الشبه^(١٠) التي أطلقوها على الفقه الإسلامي ، ويكفي أن أذكر عدداً منها لعلاقته بالتفسير التاريخي كقولهم أن الفقه الإسلامي فقه أموات أو وصفه بالجمود والتخلف ، أو حاجته للتطور ، ويكفي تسميته بتاريخ التشريع للتدليل على المعنى الذي تؤدي إليه هذه التسمية ، وكم اختلط الحق بالباطل فيها .

وأذكر هنا دقة علمائنا السابقين في تناول الجوانب المفيدة في هذا الموضوع بما سمّوه علم الطبقات، وأنفوا فيه طبقات لفقهاء كل مذهب.

(١٠) يتحدث الدكتور طه جابر العلواني عن وجود (٢٥٠) قسم في الجامعات الغربية تهتم بالدراسات الإسلامية وتدرس الفقه وغيره، ويعتبر تدريس الفقه بعد ربطه بالتاريخ الذي ظهر فيه تطوراً جديداً لتدريس الفقه ومن أشكاله: أخذ عصر من العصور وجمع الفتاوي التي ظهرت فيه والخروج بنتائج منها أن الإسلام دين وضمي أي أنه لا علاقة له بالوحي بالإضافة إلى خلط وتشويه متعمد للفقه يجري على يد مستشرقين معاصرين. العلواني/ محاضرة غير منشورة أقيمت في مؤتمر تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات/الجامعة الأهلية الزرقاء.

المطلب الأول الطباعة

الفرع الأول : تاريخها :-

كان العلماء وطلابهم يكتبون العلم على الجلود ، وورق الشجر ، وجذوع النخل ، وقطع الفخار والقماش ، وشرائح من نبات البردي ، ثم أخذ المسلمون صناعة الورق عن الصينيين في أواسط القرن الثاني الهجري ، وعرف بالكاغد ، وصار المحترفون بصناعة الورق يُسمَّون الوراقين، وانتشرت صناعة الورق إلى مختلف أنحاء العالم .

واعتمد انتشار الكتب على سرعة النساخ ، وجودة خطهم ، وعددهم ، وتوافر مواد الكتابة ^(١) . وما المخطوطات التي يحتفظ بها العالم في مكتباته ، إلا ثمرة لتلك الجهود العظيمة ووضع المسلمون أساليب لضبط الكتب وتصحيحها ، ووضع الفهارس والمعاجم ^(٢) ^(٣) . وتأخر المسلمون في الاستفادة من الطباعة التي ظهرت في أواسط القرن الخامس عشر الميلادي ^(٤) ، وظهرت أول مطبعة عربية في مدينة فانو الإيطالية (٩٢٠هـ - ١٥١٤م) ^(٥) .

ولكن المشرق العربي لم يعرف الطباعة إلا في وقت متأخر ، حيث بدأت في الأستانة ١٥٥١م ، ثم لبنان ١٦١٠م ^(٦) ، وفي حلب / سوريا ١٧٠٦م ^(٧) ، وفي إسطنبول ١٧٢٦م ^(٨) ومصر ١٧٩٨م ^(٩) ، والمغرب ١٢٨١م ^(١٠) ، واليمن ١٨٧٢م ^(١١) ، والسعودية ١٣٠٠م ^(١٢) .

^(١) البياتي ، (رحلة المصحف الشريف من الجريد إلى التجليد) ، ص ٧٧-٨٠ ، الحجوي ، (الفكر السامي) ، ج ٢ ، ص ١٧ .

^(٢) المعاجم : جمع معجم ' وهو الكتاب الذي يزول الالتباس والخفاء عن معرفة معينة ' ، بتصريف من كلام أبو عدة ، حاشية ٣ ص ٤٥ ، كتاب شاكر ، (تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة وكيفية ضبط الكتاب وسبق المسلمين الإفرنج في ذلك) .

^(٣) شاكر ، (تصحيح الكتب) ، ص ٤٤ .

^(٤) على يد جوتنبرغ الألماني ، ويقال بي شينغ الصيني (١٠٤١م) ، انظر : قدوره ، (أوائل المطبوعات العربية في تركيا وبلاد الشام) ، ضمن كتاب ، (ندوة تاريخ الطباعة العربية) ، ص ١١٤ .

^(٥) الطنجي ، (أوائل المطبوعات في مصر) ضمن كتاب ، (ندوة تاريخ الطباعة العربية) ، ص ٣٥٥ ، وزيدان ، (تاريخ آداب اللغة العربية) ، مجلد ٢ ، ص ٤٠٣ .

^(٦) الطنجي ، (ترائنا رحلة شافقة شيقية) ، مجلة البيان ، ع ١٣٧ ، ص ١٤ (١٩٩٩) ، ص ٤١ .

^(٧) قدوره ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

^(٨) قدوره ، مرجع سابق ، ص ١٢١ .

^(٩) الطنجي ، (أوائل المطبوعات العربية في مصر) مرجع سابق ، ص ٥٣٣ .

^(١٠) شريفة ، (حول تاريخ الطباعة العربية في المغرب العربي) مرجع سابق ، ص ٢١١ .

^(١١) الساعاتي ، (الطباعة في شبه الجزيرة العربية في القرن التاسع عشر) ، ص ٢٧٤ .

^(١٢) الساعاتي ، (الطباعة في شبه الجزيرة العربية في القرن التاسع عشر) ، ص ٢٧٥ .

ومرت أربعة قرون بعد اختراع الطباعة ، والكتب التي تطبع لا علاقة لها بالفقه ، وجلاء الاهتمام بطباعة كتب الفقه متأخراً لأسباب كثيرة منها :

خوف المسلمين على القرآن الكريم والسنة النبوية ، وكتب الشريعة الإسلامية من التحريف ، لأن المشرفين على هذه الآلات في البداية لم يكونوا مسلمين .
 وصدرت عدة كتب تحذر من الكتب المطبوعة ، ولم يتمكنوا من السماح بإدخال المطابع إلى ديار المسلمين في الخلافة العثمانية ، حتى أفتى لهم شيخ الإسلام بجواز ذلك ، واشترطوا عدم طباعة كتب الشريعة والفقه الإسلامي^(١٢) ، فتأخرت الاستفادة من الطباعة حتى بداية القرن الثالث عشر الهجري ونهاية القرن التاسع عشر الميلادي ، أي حوالي أربعة قرون^(١٤) .

الفرع الثاني : أوائل المطابع وأوائل المطبوعات من كتب الفقه الإسلامي :

١. مطبعة الشركة الآسيوية في كلكتا / الهند .
 طبعت الفتاوى الحامدية - فقه حنفي - سنة ١٨٢٥م ، وبعد سنتين طبعت فصول العمادي ، والدر المختار في الفقه الحنفي أيضاً^(١٥) .
٢. المطبعة الأهلية ، أو الأميرية أو العامرة ، أو بولاق - مصر ، والتي بدأت سنة ١٨١٩ أو ١٨٢١م^(١٦) ، وطبعت كتباً فقهية كثيرة منها .
 - شرح منح الجليل على مختصر خليل ، لمحمد عيش .
 طبع سنة ١٢٩٤هـ - ١٨٧٧م ، تصحيح إبراهيم الدسوقي^(١٧) .
 - الأم للشافعي وقد صدر الجزء الأول منه عام ١٣٢١هـ - ١٩٠٣م ، وصدر الجزء السابع عام ١٣٢٥هـ - ١٩٠٧م مع زيادات من مؤلفات الشافعي ، كاختلاف الحديث ، وكتاب اختلاف مالك ونحوها ، والكتاب بتصحيح نصر بن محمد العادلي و محمد بن محمد الحسيني ، وهو الذي أنفق على طباعته ، ولم يحدد المرجع دار الطبع^(١٨) .
 - فتاوى قاضي خان في فقه الحنفية ، طبع سنة ١٣١٠هـ - ١٨٩٣م ، وأنفق عليه عمر الخشاب صاحب المطبعة الخيرية^(١٩) .

^(١٢) قدوره ، (أوائل المطبوعات العربية في تركيا وبلاد الشام) ، ص ١٢٠ .

^(١٣) الحجوي ، (فكر المسلم) ، ج ٢ ، ص ٧ .

^(١٤) فندي ، (تاريخ طباعة العربية في شبه القارة الهندية) ، ص ١٤٨ .

^(١٥) الطنجي ، (أوائل المطبوعات في مصر) ، مرجع سابق ، ص ٣٥٦ .

^(١٦) طيش ، (شرح منح الجليل) ، ج ٢ ، ص ٧٧١ ، وكتب على الغلات دار صادر دون الإشارة إلى تاريخ إعادة تصوير الكتاب .

^(١٧) الطنجي ، (أوائل المطبوعات في مصر) ، مرجع سابق ، ص ٣٦٨-٣٦٩ و ٣٧٤ ، والطبعة المستنولة حالياً من ثمانية أجزاء دون إشارة إلى الطبعة السابقة ، ومصححها . طبعة دار الفكر - بيروت ١١ .

^(١٨) الطنجي ، (أوائل المطبوعات في مصر) ، مرجع سابق ، ص ٤١٩ .

- معين الحكام ، للطرابلسي ، بتصحيح محمد الحسيني ، طبع سنة ١٣٠٠هـ .
٣. المطبعة الأهلية القبطية - مصر ١٨٦٠م .
- ومما طبعته كتاب الأحكام السلطانية للماوردي سنة ١٢٩٨هـ - ١٨٨٠م (٢٠) .
٤. دائرة المعارف في حيدر آباد .
- تأسست عام ١٣٠٦هـ - ١٨٨٨م ، وطبعت أمهات كتب السنة (٢١) .
٥. شركة طبع الكتب العربية ، تألفت سنة ١٨٩٨م .
- ومما طبعته كتاب الموجز في فقه الإمام الشافعي (٢٢)
٦. المطبعة الحسينية المصرية ١٣٢٣هـ - ١٩٠٥م .
- ومن الكتب التي طبعتها ، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ، طبعته في ستة أجزاء سنة ١٣٢٤هـ - ١٩٠٦م على نفقة أحمد عبد الكريم القادري الحسني (٢٣) .
٧. المطبعة الشرقية - مصر (ولم يذكر تاريخ إنشائها) ، وتسمى نفسها أحياناً بالعامرة .
- طبعت مجموعة الرسائل الكبرى ابن تيمية سنة ١٣٢٣هـ - ١٩٠٦م ، بتصحيح حسن الفيومي إبراهيم (٢٤) .
٨. مطبعة عثمان عبد الرزاق .
- طبعت مختصراً في فقه المالكية سنة ١٣٠٤هـ - ١٨٨٦م (٢٥) .
٩. مطبعة كردستان العلمية نحو سنة ١٣٢٦هـ - ١٩٠٨م .
- طبعت فتاوى ابن تيمية سنة ١٣٢٩هـ - ١٩١١م (٢٦) .
١٠. المطبعة المحمدية - مصر .
- طبعت شرح ملا مسكين على كنز الدقائق في فقه الحنفية سنة ١٣١٢هـ - ١٨٩٤م (٢٧)
- دور الصحف والمجلات في نشر الكتب الفقهية :
١. البرهان جريدة بالإسكندرية - مصر .

(٢٠) الطنجي ، (أوائل المطبوعات في مصر) ، مرجع سابق ، ص ٣٨٥ .

(٢١) اللدوي ، (تاريخ الطباعة العربية في شبه القارة الهندية) ، ص ١٤٩ .

(٢٢) زيدان ، (تاريخ قلب لغة العربية) ، ج ٤ ، ص ٤٤٢ .

(٢٣) الطنجي ، (أوائل المطبوعات في مصر) ، مرجع سابق ، ص ٣٩٤ .

(٢٤) الطنجي ، (أوائل المطبوعات في مصر) ، مرجع سابق ، ص ٣٩٦ .

(٢٥) الطنجي ، (أوائل المطبوعات في مصر) ، مرجع سابق ، ص ٣٩٨ .

(٢٦) الطنجي ، (أوائل المطبوعات في مصر) ، مرجع سابق ، ص ٤٠٠-٤٠١ .

(٢٧) إن دوراً تغيرت أسماؤها ، ودور نشر توقفت وأُسست دور جديدة ، ومن دور النشر التي تهتم حالياً بطباعة أمهات كتب الفقه - دار الفكر - بيروت ، - مكتبة الرسالة / بيروت وفرعها دار البشير في عمان - الأردن .

طُبعت لسان الحكام في تعريف الأحكام لابن الشحنة، مع تكملة لإبراهيم العدوي
ويتصحیح رمضان حلاوة سنة ١٢٩٩هـ - ١٨٨١م (٢٨) .

٢. جريدة المنار - مصر ١٣١٥هـ - ١٨٩٧م، نشرت كتاب المغني لابن قدامه في ١٢
مجلداً (٢٩)

أهمية الطباعة عاملاً مؤثراً في الفقه الإسلامي المعاصر :

للطباعة أهمية بالغة في إخراج كتب الفقه الإسلامي وذلك للأسباب التالية:-

١. تيسير الاطلاع على كتب الفقه التي ألفها الفقهاء السابقون ، والاستفادة من الحلول التي
وضعوها ، وكذا في تثقيف عامة المسلمين .

٢. تيسير الاقتناء لهذه الكتب لأن الطباعة تمكن من إخراج آلاف النسخ ، وكذا التصوير الذي
يؤدي إلى انخفاض سعرها .

٣. تيسير الاجتهاد ، قال الحجوي : " واعلم أن موارد الاجتهاد اليوم في القرن الرابع عشر
أيسر مما كان في زمن الأبي ، وابن عرفة ومن قبلهما ، بسبب أهل الفضل الذين اعتنوا
بالمطابع وطبعوا الكتب المعينة على الاجتهاد ، وإن طور الطباعة نقل العلم من طور إلى طور
وقد كان المتقدمون يعانون مشاق عظيمة في كتب الكتب ، ويحتاجون لمبالغ مالية وزمن
طويل ، أما بعد ظهور الطباعة عندنا أواسط القرن الماضي ، فقد تيسر ما كان عسيراً ... فقد
وجدت كتب كانت أعز من بيض الأنوق ، وانتشرت ولا سيما كتب الحديث ... " (٣٠) .

٤. التخلص من عيوب النسخ باليد ، وتهاون الناسخين .

(٢٨) الطناجي، (أوائل المطبوعات في مصر) ، مرجع سابق ، ص ٤٠٩ ، وتوجد نسخة منه في مكتبة للجامعة الأردنية تحت رقم

متسلسل (٨٨٩٢٥) .

(٢٩) انظر : مجلة المنار ، م ٢٦ ، ح ٦ ، ص ٤٤٣ ، و ج ٤ ، ص ٤٧٦ في المجلد نفسه .

(٣٠) الحجوي، (فكر الصلبي) ، ج ٢ ، ص ٤٩٩-٥٠٠ ، الأبي وابن عرفة من فقهاء المالكية .

الفرع الثالث : تقييم دور الطباعة في نشر كتب الفقه الإسلامي :

أ - الإيجابيات :

١- كان للطباعة دور كبير في مساعدة المصلحين على نشر دعواتهم ، وما كتب المصلحين التي بين أيدينا إلا دليل على الاستفادة من الطباعة ، واتسمت حركة الطبع في البداية برغبة قوية في الإصلاح والنهوض (٣١) .

٢- إخراج كتب التراث إلى النور كان نوعاً من إثبات الذات والهوية (٣٢) .

٣- أقدمت المطابع على طباعة الكتب ذات المجلدات الكثيرة ، ولا يزال طلاب العلم يستعملون تلك الطباعات التي نشرت في بداية عصر الدراسة ، ولم تجرؤ دور النشر على مشاريع ضخمة كهذه ، إلا فيما ندر مع كثرتها اليوم (٣٣) .

٤- ظهور طبقة من المصححين والمدققين العاملين في المطابع ، وكان عددٌ منهم على درجة عالية من الإتقان ، وساهموا في النهضة الحالية (٣٤) .

٥- " حرصت عدة مطابع على طبع كتاب أو أكثر بهامش الكتاب الأصلي ، أو بأخره لصلة ذلك بالكتاب ، أو لمجرد الرغبة في نشر الكتب على نطاق أوسع " (٣٥) ومن ذلك :

- كتاب فتح الغفار بشرح المنار ، المعروف بمشكاة الأنوار في أصول المنار ، تأليف ابن نجيم ، وعليه بعض حواش لعبد الرحمن البحراري .

طبع في مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م (٣٦) .

- شرح التلويح على التوضيح ، لمتن التتقيح في أصول الفقه ، للتفتازاني (ت٧٩٢هـ) بالهامش شرح التوضيح للتتقيح المذكور لصدر الشريعة (ت٧٤٧هـ) .

طباعة مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م (٣٧) .

- تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام ، لابن فرحون (ت٧٨٩هـ) .

(٣١) الطنجاوي ، (أوائل المطبوعات في مصر) ، مرجع سابق ، ص ٣٥٩ .

(٣٢) الطنجاوي ، (أوائل المطبوعات في مصر) ، مرجع سابق ، ص ٣٥٩ .

(٣٣) الطنجاوي ، (أوائل المطبوعات في مصر) ، مرجع سابق ، ص ٣٦١ .

(٣٤) الفيومي (النهضة الإسلامية) ، ج ٢ ص ٤٤٧ .

(٣٥) الطنجاوي ، (أوائل المطبوعات في مصر) ، مرجع سابق ، ص ٣٦١ .

(٣٦) انظر غلاف الكتاب المذكور .

(٣٧) ص ٢٠٢ من الكتاب ، وعلى صفحة الغلاف الخارجي كتب اسم دار المعرفة ، وقد درجت بعض دور النشر في بيروت على

تصوير الجهود السابقة ، ونسبتها لنفسها دون الإشارة للطبعة الأولى .

وبهامشه كتاب العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام ، لابن سلمون (ت ٧٤١هـ) .

طباعة المطبعة العامرة الشريفة - مصر ، الطبعة الأولى / ١٣٠١هـ (٣٨) .

ب- المصليات :

" إن دور النشر المعاصرة تجعل همها الأول والأخير هو الحصول السريع والمضاعف على العائد المادي ، الذي ينجم عن إخراج الكتاب " (٣٩) ، فخرجت طبعات كثيرة لأمهات كتب الفقه دون العناية بالتحقيق اللازم ، والفهارس الضرورية للاستفادة من الكتاب (٤٠) .

(٣٨) وأعدت تصويروه دار الكتب العلمية - بيروت دون الإشارة إلى سنة الطبعة .

(٣٩) نوفل ، (لقاء مع عبد السلام هارون) ، مجلة الفيصل ، ع ٥٤ ، ص ٥٢ .

(٤٠) الطناجي ، (أوائل المطبوعات في مصر) ، مرجع سابق ، ص ٣٧١ ، بتصرف .

المطلب الثاني

تحقيق كتب التراث الفقهي وفهرستها

يحتوي هذا المطلب على فروع هي :-

الفرع الأول : التراث وصلته بالتجديد

الفرع الثاني : أهمية كتب التراث الفقهي

الفرع الثالث : تحقيق المخطوطات الفقهية

الفرع الرابع : أمثلة من كتب الفقه والأصول التي حققت ، وأمثلة من المحققين

الفرع الخامس : المستشرقون ودورهم في تحقيق التراث

الفرع الأول : التراث وصلته بالتجديد :-

١- التعريف :

أ - لغة :-

التراث أصلها اللغوي ورث ومعناها " ما يخلفه الرجل لورثته ، والتاء فيه بدل من الواو " (١) ويشمل التراث المادي والمعنوي (٢) ، فمن المادي قوله تعالى : (وتكون الترات أكلاماً) [سورة الفجر الآية ١٩] .

ومن المعنوي قوله تعالى : (ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا) [سورة فاطر الآية

٣٢] .

ب - إصطلاحاً :-

التراث الإسلامي : (هو مجموعة الكتب ، والمخطوطات ، والرسائل التي تتعلق بجميع جوانب الحياة الإسلامية ، من بدء الكتابة في عهد الرسول ﷺ ، وحتى ظهور المطابع والكتب الحديثة) (٣) ، فيكون التراث الفقهي هو مجموعة الكتب ، والمخطوطات ، والرسائل التي تتعلق بالفقه من بدء عهد الرسول ﷺ ، وحتى ظهور المطابع والكتب الحديثة .

(١) انظر : ابن منظور ، (لسان العرب) ، ج-٢ ، ص ٢٠١ ، ع ١٤ ، باب التاء فصل الواو .

(٢) انظر : الزبيدي ، (السلفية) ، ص ٣١٧ .

(٣) عجبك ، (التراث الإسلامي) ، مجلة كلية الدعوة الإسلامية الليبية ، ع ٧ (١٩٩٠) ، ص ١٦٢ ، أما معنى التراث العام فهو : " ما تركه الآباء والأجداد من عقيدة ، وثقافة ، وأداب ، وفنون ، وأخلاق ، وجميع الأثـيـاء المادية والمعنوية " ، زغبية ، (التعامل مع التراث) ، مجلة أفاق الثقافة والتراث ، ص ٥ ، ع ٢٠٤ + ٢١ (١٩٩٨) ، ص ٤ .

ويجب أن يستثنى من التراث - كما هو واضح في التعريف - القرآن الكريم ، والسنة النبوية لأنهما من قبيل الوحي ، ولأن التراث علاقته بالنتاج الفكري البشري فقط (٤) .
 وإذا كانت خدمة التراث الفقهي تتعلق بإحيائه وبعثه ، وتمكين المسلمين في العصر الحاضر من الاطلاع عليه ، فإن موضوع نقد هذا التراث أمر ملازم لتحقيق الاستفادة منه - وللتأكيد فإن هذا النقد لا يطال القرآن الكريم والسنة النبوية ، ولو بوبت الآيات القرآنية وأحاديث الرسول على شكل أبواب فقهية، فالأصل هو الالتزام ، والاتباع لما جاء فيهما .
 قال تعالى : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) [سورة الأحزاب الآية ٣٦] .

وإذا صح أن ننتقي من الفقه ، فإنه لا يجوز أن يتم ذلك مع آيات القرآن الكريم وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى : (أتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب) سورة البقرة الآية ٨٥ (٥) .

٢ . صلته بالتجديد :

إن ربط التراث بالتجديد ذو أهمية كبيرة في الفقه الإسلامي المعاصر ، لأن التجديد يقوم على فهم التراث الفقهي أولاً ، قال الخولي : " أول الجديد قتل القديم فهماً " (٦) ، ومن هنا ألفت الناس عبارة الأصالة والمعاصرة .

لأن الأصالة تعني : " كل ما هو دال على مقصد في مجال الفكر والحركة والموقف " (٧)

والمعاصرة : " معايشة الأحياء لا الأموات ، والواقع المائل لا الماضي الزائل " (٨) .

والأصالة في الجانب الفقهي : هي تبني الأحكام الشرعية التي أخذ بها الفقهاء السابقون

- ما كان من النصوص الشرعية (قرأنا وسنة فهو مسلم به) ، ولو كانت موائمة للظروف

(٤) قارن : العمري ، (التراث والمعاصرة) ، ص ٢٨-٣٠ ، القرضاوي ، (الثقافة العربية) ، ص ٦٥ .

وانظر : سلطان ، (تراث مصطلح التراث) ، مجلة البيان ، ص ١٤ ، ع ١٣٧ (١٩٩٧) ، ص ٣٦-٣٩ .

(٥) انظر : العمري ، (التراث والمعاصرة) ، ص ٢٨ .

(٦) بكار ، (إحياء التراث لماذا وكيف) ، مجلة العربي ، ع ٢٧٠ (أذار ١٩٨١) ، ص ٦٢ .

(٧) النكاز ، (حول الأصالة والمعاصرة) ، مجلة الأمة ، ع ٦٨ ، ص ٦ (١٩٨٦) ، ص ٥٧ ، وكسال بلقاسم : "

الأصالة أن يكون الانسان ابن عصره ، مع البقاء على أديم مصره ، ودون أن يصبح نسخة غيره " بلقاسم ، (أصالية أم انفصالية) ، ص ١٣ .

(٨) القرضاوي ، (الثقافة العربية) ، ص ٧٧ .

سلفية ، أو تراثية ، وهذا فهم للأصالة غير مقبول ، إلا إذا استثنينا ما بنى على العرف والحالات الفردية التي لا تتكرر ، فتصبح مقبولة .

أما المعاصرة في الجانب الفقهي : فهي إعطاء الأحكام الشرعية لجميع الأمور التي هي ليست من قبيل القطعيات والثوابت - كالعبادات - بما يلائم العصر ، ولا تصبح معاصرة إلا إذا استمدت من روح الشرع ، بعيداً عن الهوى ، بل بنفس الضوابط والأصول التي قامت عليها الثروة الفقهية السابقة ، وليس بالضرورة أن تتشابه الفروع ، هذه هي عين المعاصرة .

ولكن إذا كان اعتبار كتب ألفت في الطب ، أو فنون الصناعة ، أو الزراعة من قبيل التراث الذي يدرس كتاريخ للعلوم فإن المادة العلمية الموجودة في كتب الفقه المؤلفة قبل هذا العصر لا يمكن اعتبارها كلها تراثاً فقهياً ، وتدرسيها كتاريخ لعلم الفقه ، وذلك للارتباط المباشر بين القرآن الكريم والسنة النبوية وأكثر الأحكام الفقهية الموجودة في كتب الفقه .

لكن السؤال الذي يتردد هو بأي الاختلافات الفقهية الموجودة في هذه الكتب نأخذ ؟ والسؤال الآخر هل يصلح ما في هذه الكتب لهذا الزمان ؟ أو هذا العصر ؟ وأين القاعدة المعروفة (لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان) ؟ .

إن الجواب على هذين السؤالين يحتاج إلى التذكير بموضوع سعة الإسلام ، وارتباطه بموضوع الخلافات الفقهية ، وأنها لا تنتهي لأنها من طبيعة الاجتهاد المترتب على الحرية العقلية ، وعلى نصوص الكتاب والسنة .

وما يقلل من فجوة هذه الخلافات ما يتعلق بدراسات الفقه المقارن ، وكذلك بفقه الدليل جنباً إلى جنب مع هذه الثروة الفقهية العظيمة ، ومن الخلاف الفقهي ما يكون في دائرة الصواب والعلماء المعاصرون هم المرجع في الانتقاء .

أما مناسبة ما في هذه الكتب لهذا العصر ، فإن ما هو من قبيل الثوابت لا يمكن تجاوزه أما ما كان بسبب الظروف المختلفة عند إصدار الحكم ، فإن عدم الأخذ به لا يعني إهماله وإنما يبقى ليؤخذ به إذا عادت الظروف ، وتشابهت مع تلك التي حكم الفقهاء السابقون عند وجودها .

وأما قاعدة " لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان " (٩) ، فإن الأحكام التي تتغير هي الأحكام التي بنيت على العرف ، أو على حالة فردية في دائرة الفتوى للاختلاف البين بين الأشخاص والأماكن (١٠) .

(٩) انظر الدعاس ، (القواعد الفقهية) ص ٤٢-٤٣ .

(١٠) انظر : ابن القيم ، (إعلام الموقعين) ، ج ٣ ، ص ١١ .

وأمر آخر له أهميته في صلة التراث بالتجديد ، عدم العبث بالتراث من أجل الجديد ، والمحافظة عليه ، والإستفادة منه دون تطويره لمفاهيم العصر الحاضر ، وصياغته بها (١١) .

الفرع الثاني : أهمية كتب التراث الفقهي والعناية بها :-

ونتاول هذا الموضوع على النحو الآتي :

- أ - أهمية كتب التراث الفقهي .
ب - العناية بالتراث الفقهي .
أ - أهمية كتب التراث الفقهي :

إن كتب التراث الفقهي ثروة علمية بالغة الأهمية ، وتبدو أهميتها بما يأتي :

١. إن الرجوع لهذا التراث الفقهي " اجتماع للعقول في عقل واحد ، واختصار للأعمار في عمر واحد ، واستحضار للأزمان بقرونه الطويلة في زمن ، وعصر واحد " (١٢) .

والتراث " عصارة نتاج عقول جبارة ، عقول أجيال كاملة تهدي بها الأمم في معالجة حاضرها ، وبناء مستقبلها " (١٣) .

٢. إن الثروة الفقهية الكبيرة بمذاهبها المختلفة ، لا يستغني عنها فقيه معاصر ، لأنه سيبدأ من فراغ ، بينما يجد فيها الكثير من الحلول مع الأدلة الشرعية ، وليس حلا واحدا ، والمتأمل لكتب الفتاوى المعاصرة يجد ذلك جليا ، ليس مجرد استناد واقتباس ، بل وإحالة على هذه الثروة العظيمة (١٤) .

٣. إن هذه الثروة الفقهية نتاج الإسلام بمصادره المدونة ، وفيها بيان لفضل الإسلام على البشر (١٥) وإن الإسلام لم يكن لفترة مضت ، بل إنه صالح في بناء الحضارة العالمية وتتميتها كما كان سابقا ، كذلك وليس كما يقول المشككون من المنصرين والمستشرقين ، وتلاميذهم بعدم احتوائه على جوانب مهمة كالسياسة ، وقد امتلأت بطون الكتب الفقهية بها ، والاقتصاد وقد تشعبت بحوثه فيها وغيرهما من المواضيع (١٦) .

(١١) سلطان ، (دعوى التجديد وخطرها على التراث) ، انظر الأمة ، ع ٦٤ ، ص ٢٨-٢٩ .

(١٢) عثمانه ، (التراث الإسلامي بين الأصالة والمعاصرة) ، مجلة هدي الإسلام ، ع ٦٥ ، ص ٣٤ (١٩٩٠) ، ٢٩ .
(١٣) المرجع السابق .

(١٤) عبد الحميد ، (حول الفكر الإسلامي مراجعة وتقويم) ، مجلة الأمة ع ٤٢ ، ص ٤ (١٩٨٤) ، ص ١٠-١١ ، بتصريف شديد .

(١٥) انظر : الفاسي ، (نشر التراث) ، مجلة المنهل ، ع ٤٧٧ ، ص ٥٦ ، م ٥١ (١٩٩٠) ، ص ١٣٢ .

(١٦) انظر : السمان ، (تراثنا الإسلامي إلى أين ؟) ، مجلة الأمة ، ع ١٥ ، ص ٢ (١٩٨٢) ، ص ٧٢ ، بتصريف .

٤. تحتوي هذه الثروة الفقهية على مواطن الإجماع بالإضافة إلى الثوابت التي ليست محل اجتهاد ولا ينطلق الاجتهاد إلا بمعرفة ذلك ، فهذه الثروة تيسر سبل الاجتهاد^(١٧) ، ولا ينكر أحد الموسوعية التي تمتع بها الفقهاء السابقون ، والدقة في الاستنباط من النصوص ، وبالضوابط الشرعية الأصولية .

إن الفقيه المعاصر باطلاعه على هذه الثروة ، يمتلك المنهج والمفردات .

٥. إن الثروة الفقهية لها أهمية خاصة في الجانب التشريعي ، وتقنين الأحكام في هذا العصر لا يستغنى عنها إذا أرادت الأمة تحقيق هويتها ، وتميزها والمحافظة على استقلالها ، وشخصيتها ، وهويتها من الذوبان^(١٨).

ب - العناية بالتراث الفقهي :

كتب التراث الإسلامي ليست هي كتب الفقه فقط ، بل تشمل علوماً أخرى عديدة ، لكن كتب الفقه فيها تمثل نسبة عالية جداً ، فإذا عرف أن التراث الإسلامي الموجود توجد منه ملايين المخطوطات ، فإن حصة كتب الفقه ستكون كبيرة أيضاً^(١٩) .
وقد ألفت كتب كثيرة في أماكن وجود هذه المخطوطات وأعدادها^(٢٠) .

(١٧) انظر : الفاسي ، (الفكر السامي) ، ج ٢ ، ص ٤٩٨-٥٠٠ .

(١٨) انظر : - الغزالي ، (علل وأدوية) ، ص ٢٥٢ ،

- الهاشمي ، (مسألة التراث وقضية إحيائه) ، مجلة الناشر العربي ، ٨ع (١٩٨٧) ، ص ١٣ .

- حمدي ، (كيف نتعامل مع التراث ؟) ، مجلة الضياء الموريتانية ، ٨ع ، ص ٦ (١٩٩٨) ، ص ٧ .

- الأسد ، (منطلقات جديدة لحركة إحياء تراثنا المخطوط) ، مجلة الأمة ، ١٨ع ، ص ٢ ، ص ٦٢ .

(١٩) انظر ص ١٣٩ من هذه الدراسة .

(٢٠) انظر : الموسوي وآخرون ، (المخطوطات العربية) والذي نشرته الجامعة المستنصرية العراقية (١٩٨٦) ،

ط ١ ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١ .

- دار البصائر ، (دليل الباحث في التراث العربي) ، واحتوى على فهرس بأسماء المكتبات ، وقوائم المخطوطات في العالم .

- مزكين ، (تاريخ التراث العربي) ، والذي طبعته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية / الرياض عام ١٤١١هـ - ١٩٩١م

- عواد ، (أقدم المخطوطات العربية في مكتبات العالم منذ صدور الإسلام حتى ٥٠٠هـ - ١١٠٦م) ، وهو من منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٩٨٢م .

- عبد الرحمن ، (نخائر التراث العربي الإسلامي) ، دليل بيبليوغرافي للمخطوطات العربية المطبوعة حتى عام ١٩٨٠م والذي طبعته مطبعة جامعة البصرة ١٤٠١هـ - ١٩٨٨م ، وغيرها كثير .

وقد لقي التراث الفقهي العناية اللانقطة به في أكثر الدول الإسلامية سواء كان بجمعه وحفظه ، وفهرسته ، أو سن القوانين لحمايته^(٢١).

وهذه العناية جاءت بعد أن تعرضت المخطوطات لعوامل كثيرة أثرت عليها منها^(٢٢) :

١. الاستعمار الأجنبي للدول الإسلامية ، حيث أحرقت ، وأتلف ، وسرق ، آلاف المخطوطات والوثائق ، ولا يختلف في أثره عن الزلازل ، والبراكين ، والحروب ، والحرائق ، فكلها تتلف المخطوطات .

٢. وتتأثر المخطوطات بتأثر المادة التي كتبت عليها، وكذلك الحبر الذي كتبت به مع مرور الزمن والرطوبة ، والحشرات ، والجزائيم .

ولولا الترميم الذي يجري للمخطوطات لما بقي منها شيء ، وخاصة القديمة .

٣. الإنسان ، حيث يقوم كثير من الأشخاص ببيع المخطوطات التي ورثها بأبخس الأثمان ، أو يمنع ذوي الاختصاص من الاطلاع عليها ، ويقوم آخرون بسرقتها وبيعها ، كما أن الاستعمال السيئ للمخطوطات الذي يؤدي إلى إتلافها سواء بطيها أو وضع الخطوط عليها .

ومع كل هذه العوامل ، فإن عددا كبيرا من المخطوطات لا يزال موجودا ، وعددا كبيرا

منها لم ينشر بعد ، ولا بد من العناية بهذا التراث والتي تتحقق بالآتي^(٢٣) :

١. جمع التراث الفقهي في العالم ، سواء كان المخطوطات الأصلية أو صورها عنها .

٢. فهرسة المخطوطات الفقهية في كل أنحاء العالم .

٣. تحديد المخطوطات الفقهية التي تستحق النشر من بين هذا الكم الهائل من التراث .

٤. تحقيق المخطوطات الفقهية المهمة ، بتكليف محققين مختصين ، وكذا طلاب الدراسات العليا مع إشراف علماء لهم خبرة في هذا المجال .

ج - فهرس المخطوطات الفقهية :

توجد فهرس عامة للمخطوطات ، كما توجد فهرس خاصة بالمخطوطات الفقهية ومنها :

١. فهرس مخطوطات الفقه الحنفي ومنها : -

(٢١) انظر ملحق رقم ٢ .

(٢٢) الموسوي وآخرون ، (المخطوطات العربية) ، ص ١٢٢-١٢٤ ، بتصرف

عوفى ، (التراث الجزائري) مجلة آفاق الثقافة والتراث ، ص ٥ ، ع ٢٠٤+٢١ (١٩٩٨) ، ص ١٠٥-١٠٦ .

(٢٣) هناك توصيات كثيرة دقيقة . انظر : الخراط ، (محاضرات في تحقيق النصوص) ، ص ٨١-٨٤ .

توصيات الهيئة المشتركة لخدمة التراث العربي (١٩٩٦م) في مجلة أخبار التراث العربي ، ع ٧١-٧٢ ، م ٦ ، ص ١٤-١٩ .

السمان ، (تراثنا الإسلامي إلى أين ؟) ، مجلة الأمة ، ع ١٥ ، ص ٢ ، ص ٧٥ .

العوفى ، (التراث الجزائري) ، مجلة آفاق الثقافة والتراث ، ص ٥ ، ع ٢٠٤+٢١ (١٩٩٨) ، ص ١٢٤-١٢٦ .

- فهرس مخطوطات الظاهرية / دمشق - الفقه الحنفي ، إعداد محمد مطيع حافظ قام بنشره مجمع اللغة العربية في دمشق بجزأين (٢٤)

- فهرس الفقه الحنفي والذي أعدّه قسم الحاسب الآلي بمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، وطبعته مطبعة جامعة أم القرى/مكة المكرمة سنة ١٤١٧هـ.

٢. فهرس مخطوطات الفقه الشافعي :-

- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية / الفقه الشافعي وضعه عبد الغني الدقر (٢٥) .
وغيرهما .

الفرع الثالث : تحقيق المخطوطات الفقهية :-

معناه وأهميته :

أ - التحقيق (٢٦) : " هو تقديم النص المخطوط كما يريد مؤلفه " (٢٧) ، وهو علم ظهر حديثاً ونشط العلماء ، والمؤسسات ، ودور النشر بتحقيق التراث في مختلف العلوم ، وكان للفقه نصيب منها، وسواء أكان الذي بدأ بذلك هم المستشرقون أم غيرهم فإن التحقيق أصلت مناهجه حديثاً حيث بدأ المصححون في المطابع الحديثة يجتهدون في نشر التراث (٢٨) .

ب - مدارسه : بدأت معالم هذا العلم تتضح وظهرت فيه ثلاث مدارس هي :

المدرسة الأولى : وهي التي تدعم نصوص الكتاب المحقق بنصوص أخرى توضحها وتحيط بالمسائل المذكورة في الكتاب تعديداً وتأصيلاً (٢٩) .

ويمثل هذه المدرسة محي الدين عبد الحميد (ت ١٣٩٢) (٣٠) .

(٢٤) الزحيلي ، (مرجع العلوم الإسلامية) ، ص ٣٦٦ .

(٢٥) طبعة المجمع العلمي العربي/ دمشق سنة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م ونكره أيضاً الزحيلي ، (مرجع العلوم الإسلامية) ، ص ٣٦٩ .

(٢٦) التحقيق : مصدر حقق ' وحقق وحققه صدقة ... وحق الرجل إذا قال هذا الشيء هو الحق كقولك صدق ، ويقول : أحققت الأمر إحقاقاً إذا أحكمته وصححته ' ، ابن منظور ، (لسان العرب) ، ج ١٠ ، ص ٤٩ ، باب القاف فصل الحاء .

(٢٧) الخراط ، (محاضرات في تحقيق النصوص) ، ص ٨ ، هارون ، (تحقيق النصوص) ، ص ٣٨ ، الفضلي ، (تحقيق التراث) ، ص ٣٦ .

(٢٨) المنجد ، (منهج نشر التراث في أوائل القرن الرابع عشر الهجري) ضمن كتاب (ندوة تاريخ الطباعة العربية) ، ص ٣٢٩-٣٥٢ .

(٢٩) انظر : الخراط ، (محاضرات في تحقيق النصوص) ، ص ١٣ .

(٣٠) خفاجي ، (رائد المحققين) ، ص ٦٤ .

المدرسة الثانية : وهي التي تنشر الكتاب كما هو ، ولكن بشكل مطبوع مع الاهتمام بالاختلاف بين نسخ المخطوطات التي اعتمدها المؤلف دون غيرها من قضايا التحقيق (٣١) .
وهما مدرستان غير مرضيتين عند المحققين (٣٢) .

المدرسة الثالثة : وهي التي تحافظ على نص المخطوط مع شرح لغامضه ، وتخريج للنصوص ووضع لفهارس فنية تساعد على الاستفادة منه مع مقدمة وفيه توضح مكانة الكتاب وأهميته ومنهج المؤلف والمحقق فيه (٣٣) .

وهذه مدارس في التحقيق العلمي ، أما التحقيق التجاري فلا يخضع لأي ضابط سوى الربح .

ج - أهميته : تحقيق المخطوطات الفقهية له فوائد عدة ، منها :

١. " حفظ التراث الفقهي من الضياع أو التلف للاستفادة منه في وصل حاضر الأمة بماضيها وأخذ الحلول الواردة فيه ، والتي تناسب مشكلات هذا العصر بتنوعها ، وشمولها ، وبدائلها .
٢. تيسير الرجوع إلى كتب الفقه - وتوفير الوقت على الباحثين ، وذلك من خلال الفهارس الكاشفة التي يصنعها المحقق للمواضيع ، والمصطلحات ، والأعلام ، والأماكن ، والقواعد والشعر ، وفهارس الآيات والأحاديث ، والآثار المروية ... الخ .
٣. الاطمئنان إلى صحة النص الفقهي ، وصحة نسبه لمؤلفه ، وقيمه العلمية .
٤. تقريب النصوص الواردة للفهم بشرح غامضها ، والتعقيب على غريبها وشاذها ، وتصحيح ما ورد فيها .
٥. تيسير الاستفادة من الكتاب المخطوط ، إذ يعمل المحقق على عنوانته ، وترقيمه ، وضبطه فيشجع على الاستمرار في قراءته " (٣٤) .

الفرع الرابع : من المخطوطات الفقهية والأصولية المحققة :

ومن الكتب المحققة من المذاهب الأربعة ما يلي :-

أ - الفقه الحنفي وأصوله :

- ١- تحفة الفقهاء لعلاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي (٥٣٩هـ - ١١٤٥م) .

(٣١) انظر : الخراط ، (محاضرات في تحقيق النصوص) ، ص ١٣ .

(٣٢) انظر : العمري ، (مناهج البحث وتحقيق التراث) ، ص ١٤٢ .

(٣٣) انظر : الخراط ، (محاضرات في تحقيق النصوص) ، ص ١٣ .

(٣٤) انظر : ضميرية ، (تحقيق التراث في العصر الحديث) مجلة البيان ، ١٣٧ع ، ص ١٤ (١٩٩٩) ، ص ٥٠ ، بتصريف .

طبع الكتاب في ثلاثة أجزاء سنة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م بتحقيق د. زكي عبد البر، وطبع مرة أخرى في قطر، الطبعة الثانية ١٩٨٨م^(٣٥)، ثم حققه محمد المنتصر الكتاني والدكتور وهبه الزحيلي، وخرج بأربعة أجزاء، وطبع عام ١٩٦٤م^(٣٦).

٢- اللباب في شرح الكتاب لعبد الغني بن طالب الغنيمي الدمشقي الميداني (ت ١٢٩٨هـ) -

١٨٨١م) حققه محمد محي الدين عبد الحميد، وطبع بالقاهرة سنة ١٣٨١هـ - ١٩٦١م^(٣٧).

٣- عقود الجواهر المنيفة، في أدلة مذهب أبي حنيفة لمحمد مرتضى الزبيدي (ت

١٢٠٥هـ) حققه وهبي الألباني، وطبعته مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١ (١٤٠٦هـ) -

(١٩٨٥

٤- خزنة الفقه وعيون المسائل لنصر بن محمد السمرقندي (ت ٣٩٣هـ - ١٠٠٢م) .

حققه الدكتور صلاح الدين الناهي، وطبع في بغداد سنة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .

ب - الفقه المالكي وأصوله :

١- النخيرة لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ - ١٢٨٥م) .

حقق الجزء الأول، والثامن، والثالث عشر د. محمد الحجي، والثاني، والسادس سعيد

أعراب، والثالث، والرابع، والخامس، والسابع، والتاسع، والعاشر والحادي عشر محمد

بوخبزة، وطبع في دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١ ١٩٩٤م^(٣٨)، وسبق أن حققه

عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد السميع أحمد، وطبع مرتين ١٣٨٤هـ - ١٩٦١م و

١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ولم يخل من تصحيف .

٢- إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك لأحمد بن يحيى بن محمد الوشرسي (ت

٩١٤هـ - ١٥٠٨م) .

حققه أحمد أبو طاهر الخاطبي، وطبع في الرباط سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٣- نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي (ت ٦٨٤هـ) .

حققه عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ونشرته مكتبة نزار الباز / مكة ط ٢،

١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

^(٣٥) الزحيلي، (مرجع العلوم الإسلامية)، ص ٤٨٧ .

^(٣٦) الزحيلي، (مرجع العلوم الإسلامية)، ص ٤٨٧ .

^(٣٧) الزحيلي، (مرجع العلوم الإسلامية)، ص ٤٩٧ .

^(٣٨) القرافي، (النخيرة) الأجزاء نفسها.

ج - الفقه الشافعي وأصوله :

١. الوسيط في المذاهب لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) .
حققه أحمد محمود إبراهيم ، ومحمد محمد تامر ، وطبعته دار السلام / القاهرة ، ط ١ .
٢. التهذيب في فقه الإمام الشافعي ، للحسين بن مسعود بن الفراء البغوي (ت ٥١٦هـ) ، حققه عادل أحمد بن عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، وطبعته دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) .
٣. الإقناع في الفقه الشافعي ، لعلي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت ٤٥٠هـ) ، حققه خضر محمد حسين ، وطبعته دار العروبة - الكويت ، ط ١ (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .
٤. كتاب الرسالة ، لمحمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ - ٨٢٠م) ، حققه أحمد محمد شاكر، وطبعته مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة (١٣٥٨هـ - ١٩٤٠م) ، وسبق أن طبع قبل ذلك دون تحقيق^(٣٩) ، ويعتبر تحقيق أحمد محمد شاكر أول تحقيق لكتاب أصولي واف علميا^(٤٠) .
٥. المحصول في علم أصول الفقه ، لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت ٦٠٦هـ - ١٢٠٩م) ، حققه الدكتور طه جابر فياض العلواني ، وطبعته مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ٢ (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) .

د- فقه الحنابلة وأصولهم :

- ١- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، لعلي بن سليمان المرداوي (ت ٨٨٥هـ - ١٤٨٠م) حققه محمد حامد الفقي ، وطبع بمطابع السنة المحمدية - القاهرة (١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م)
- ٢- شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير أو المختبر المبتكر شرح المختصر في أصول الفقه ، لمحمد الفتوح الحنبلي المعروف بابن النجار (ت ٩٧٢هـ) ، حققه الدكتور محمد الزحيلي والدكتور نزيه حماد ، ونشرته مطبعة محمد حامد الفقي ، وطبعته مطبعة السنة المحمدية - القاهرة (١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م) ^(٤١) .

(٣٩) الشافعي ، (الرسالة) ، مقدمة المحقق ، ص ١٦ .

(٤٠) النسوقي ، (المعاصرون وتحقيق التراث) ، ص ١٧-١٨ .

(٤١) ابن النجار، (شرح الكوكب المنير)، ص ٥ ، وقال المحققان : أنه عثر على ٢٧٥٨ غلطة في التحقيق الفقي من أجل ذلك أعادا تحقيق الكتاب

ومن كتب الأصول التي حققت الأحكام في أصول الأحكام ، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦هـ - ١٠٦٤م) حققه أحمد محمد شاكر ، وطبعه زكريا علي يوسف في مجلدين ، والحق به فهرساً تفصيلياً أبجدياً للمصطلحات الفقهية والأصولية^(٤٢) .
وطبعت كتب أصولية كثيرة مع تحقيقات متفاوتة^(٤٣) .

تقييم للجهود المبذولة في التحقيق :

إيجابيات التحقيق كثيرة لا ينكرها أحد، إلا أن سلبيات كثيرة ظهرت نتيجة للتحقيق التجاري ، أو تحقيق كثير من الكتب من غير المؤهلين لهذا العمل ، ولعدم وجود مؤسسات تتابع وتوجه ، وتقيم ، ومن هذه السلبيات :-

١- الخروج عن ضوابط التحقيق ، بالعبث بالمادة العلمية ، وصبغها بميول المحقق من خلال الحواشي ، والتفريعات الخارجة عن مضمون التحقيق . .
وكثيراً ما تختار رسائل صغيرة ، ثم تنفخ فتصبح كبيرة ، فيها حرب كلامية وردود بين معاصرين ، وتعدّ على موضوع الكتاب الأصلي.

ومن الخروج عن بعض قواعد وضوابط التحقيق ، التحقيق عن نسخة مخطوطة واحدة، والتي لا تمكن المحقق من اكتشاف أخطاء النساخ ، والتصحيح ، وغير ذلك ، وعدم استطاقته سد النقص مما يظهر الكلام غير مترابط^(٤٤) ، وعدم القدرة على التمييز ، لعدم الاختصاص مما يوقع بالتصحيح^(٤٥) .

٢- عدم اتباع الأولوية بإخراج أمهات الكتب ، فإن " بعض ما نشر كان حقه التأخير ، وإن ما أجل منه كان حقه التقديم ، ولا بد من تقديم الأهم على المهم، ومالم ينشر على ما نشر، والتسامح بإعادة تحقيق ما طبع من كتب الفقه وأصوله ، ولم يراع في تحقيقها القواعد العلمية " ^(٤٦) ، ومن عدم مراعاة الأولوية إخراج الكتب الفقهية قليلة الفائدة ، أو صعوبة الصياغة ، أو

^(٤٢) الزحيلي ، (مرجع العلوم الإسلامية) ، ص ٦١٢ .

^(٤٣) النسوتي ، (المعاصرون وتحقيق التراث) ، ص ١٨ ، والزحيلي ، (مرجع العلوم الإسلامية) ، ص ٦١١-٦٣٧ .

^(٤٤) ضميرية ، (تحقيق التراث) ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

^(٤٥) انظر : شاكر ، (تصحيح الكتب) ، ص ٩ . الديب ، (من التصحيح والتحريف) ، مجلة آفاق الثقافة والتراث ، ص ٤ ، ع ١٦٤ (١٩٩٧) ، ص ١٢٧-١٣١ د. السامرائي ، (نماذج تطبيقية في مناهج الترجمة والتحقيق) ، مجلة الأمة ، ع ٤١ ، ص ٤ (١٩٨٤) ، ص ١٢-١٦ .

^(٤٦) بكار ، (إحياء التراث لماذا وكيف) ، مجلة العربي ، ع ٢٧٠ (١٩٨١) ، ص ٦٣ ، بتصريف شديد . وضميرية ، (تحقيق التراث) مرجع سابق ، ص ٥٢ .

المليئة بالأفكار والأحاديث ، وترك الكتب الفقهية والأصولية السهلة الميسورة الفهم ، التي يكون الانتفاع بها على نطاق أوسع (٢٧) .

٤- اقتطاع أجزاء من كتب قديمة ، وتسميتها تسمية جديدة سواء أكانت أبواباً أم فصولاً أم مباحث كبيرة ، وما يسببه ذلك من تدليس (٢٨) ، مثل كتاب نظرية العقد لابن تيمية ، ولم تعرف في زمانه النظريات وأصل كتابه قاعدة في العقود (٢٩) .

٥- " تكرار العمل الواحد دون وجود ما يسوغ ذلك " (٣٠) .

٦- الاستعجال بطباعة المخطوطات الفقهية قبل تحقيقها ، فبقيت بحاجة إلى التحقيق (٣١) .

الفرع الخامس : المستشرقون ودورهم في تحقيق المخطوطات الفقهية والأصولية :

يسجل للمستشرقين اهتمامهم بالتراث قبل المسلمين ، لعوامل عدة من أهمها وجود هذا التراث بين ظهراني المستشرقين ، وبالتالي بعده عن المسلمين (٣٢) ، وهناك خمسة مجالات أسهم فيها المستشرقون في خدمة التراث ، وهي :

أولاً : البحث عن المخطوطات ، والرحلة إليها ، وجمعها ، ونقلها ، وحفظها ، وصيانتها .

ثانياً : فهرسة المخطوطات ، وتوثيقها ، وضبطها ورقياً (وعائياً أو بـبليوغرافياً) ، وربما تكسيها ، وتلخيصها .

(٢٧) ضميرية ، (تحقيق التراث) مرجع سابق ، ص ٥٢-٥٣ ، وقد اعتمدت منظمة اليونسكو عدة معايير لأولوية التراث العالمي ليس هي ذات المعايير التي يجب أن نتبعها في حماية التراث وتحقيقه ، انظر : عبيد ، (ذاكرة العالم صون التراث الوثائقي) ندوة تاريخ الطباعة العربية ، ص ٢٩-٣٠ .

(٢٨) ضميرية ، (تحقيق التراث) مرجع سابق ، ص ٥٣ .

(٢٩) طبعته دار المعرفة - بيروت بهذا الاسم وقد نبه على هذا الخطأ الزرقا في المدخل حـ ١ ص ٤٤٤ ، سلمان ، كتب حذر منها العلماء ، ص ٥٦ .

(٣٠) ضميرية ، (تحقيق التراث) مرجع سابق ، ص ٥٣ ، وانظر : الطويل ، (ملاحظات على تحقيق كتاب غيات الأمم) ، مجلة معهد المخطوطات العربية ، ٢٨م ، ج ١ ، ص ٣٢٣ .

(٣١) وضعت اللجنة المشكلة لإحياء تراث الفقه الإسلامي في مجمع الفقه الإسلامي / جدة ، قائمة بكتب من أمهات الكتب في المذاهب الأربعة الفقهية وأصولها ، تمت طباعتها وهي بحاجة إلى إعادة طباعة بعد استيفاء تحقيقها ، مجلة مجمع الفقه الإسلامي المدد الأول (١٩٨٦م) ، ص ٢٣٠-٢٣٦ .

(٣٢) النملة ، (أثر المستشرقين في خدمة التراث العربي الإسلامي) ، بحث ضمن ندوة تاريخ الطباعة العربية حتى انتهاء القرن التاسع عشر ، ص ٣٢٣ ، والأمثلة عليها منكرة في ثانياً هذا الفرع ، ويحدد عزوزي نشاط المستشرقين المتملق بالفقه الإسلامي بثلاثة حقول : ١- ترجمة الكتب الفقهية إلى اللغات الأوروبية مع التعليق عليها غالباً . ٢- نشر الكتب الفقهية . ٣- القيام بالدراسات باللغات الأوروبية في شتى المواضيع الفقهية .

عزوزي ، (الجانب الفقهي في الفكر الاستشراقي) ، مجلة منار الإسلام ، ع ١٠ ، ص ١١ ، ص ١٣ .

ثالثاً : تحقيق كتب التراث .

رابعاً : الدراسات حول التراث ، مع العناية بالمعاجم .

خامساً : ترجمة التراث إلى اللغات الأوروبية (٥٣) .

* أما أهم الأسباب التي دعت المستشرقين للاهتمام بالتراث الإسلامي فهي :

أولاً : الدافع الديني والتبشيري : محاولة منهم لتغيير المسلمين ، وحماية النصارى من خطرهم .

ثانياً : الدافع السياسي الاستعماري : تسهلاً على المستعمرين بإعطائهم صورة عن نقاط الضعف والقوة عند المسلمين ، للتغلب عليهم .

ثالثاً : الدافع العلمي : البحث العلمي لغايات التطوير ، والكشف عن نظريات تخدم العلم .

رابعاً : الدافع النفسي : إن ما يسمعه المستشرق عن المسلمين يحفز لدراسة تراثهم " (٥٤) .

ومن كتب الفقه التي حققها المستشرقون الآتي :-

١. أ- الحيل والمخارج ، للخصاف .

ب- اختلاف الفقهاء لابن جرير .

ج- الحيل في الفقه ، للقزويني (٥٥) .

وكلها حققها شاخت ، وسيأتي التعريف به قريباً .

٢. البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار ، لابن المرتضى المعتزلي (٥٦) .

٣. مثلى الطريقة في نم الوثيقة ، لابن الخطيب (٥٧) .

ومن الفهارس التي وضعوها :

١- فهرس المخطوطات العربية في جامعة أدنبرة للمستشرق سارجت دوبرت .

٢- فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الاسكوريال للمستشرق هارتفيج .

٣- فهرس المخطوطات العربية في مكتبة برلين للمستشرق كريستمان .

وإذا كان المستشرقون قد كان لهم الفضل في جوانب من الإهتمام بالتراث ، فإن المتتبع

لما نشر حول تحقيق المستشرقين للفقه وأصوله يلاحظ ما يلي :

١. قلة الكتب الفقهية والأصولية التي حققوها ، واتجاههم إلى جوانب أخرى .

(٥٣) النملة ، (أثر المستشرقين في خدمة التراث العربي الإسلامي) ، بحث ضمن ندوة تاريخ الطباعة العربية ،

حتى انتهاء القرن التاسع عشر ، ص ٣٢٣ ، وانظر : سمايلوتش ، (فلسفة الإستشراق) ، ص ١٣ .

(٥٤) عك ، (التراث الإسلامي والإستشراق) ، مرجع سابق ، ص ١٧٩-١٨٠ ، بتصرف .

وانظر : زقزوق ، (الإستشراق) ، ص ٧٢ ، الجندي ، (التراث) ، ص ٢٣ .

(٥٥) عك ، (التراث الإسلامي والإستشراق) ، مرجع سابق ، ص ١٨٤ ، عن موسوعة المستشرقين ، ص ٢١١ .

(٥٦) عك ، (التراث الإسلامي والإستشراق) ، مرجع سابق ، ص ١٩١ . ولم أعر على من حققه .

(٥٧) عك ، (التراث الإسلامي والإستشراق) ، مرجع سابق ، ص ١٩٢ . ولم أعر على من حققه .

٢. كانت الكتب القليلة التي نشرها بعد تحقيقها تنصب في دائرة الخلافات الفقهية (٥٨) ، أي الجانب المضطرب المليء بالثغرات والحيل .

٣. يدور جهد المستشرقين في محاولاتهم لتحريف التراث ، بإعادة صياغته ، أو نشر المنحرف منه (٥٩) ، ومن الأبواب التي طرقتها ، باب تاريخ التشريع (٦٠) ، والقوانين الإسلامية (٦١) والظعن في القرآن الكريم ، وأنه من تأليف سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، أو أنه مقتبس من التوراة (٦٢) ، والظعن في نسبة السنة للنبي صلى الله عليه وسلم (٦٣) .

٤. لقد أثاروا كثيرا من القضايا الفقهية ، وشحنوها بالشبه ، ومنها :

أ- أن الفقه الإسلامي لا يستند إلى السنة ، بل إلى أعراف الأمم التي اختلط بها الفاتحون (٦٤) . ولا يصح - في نظر القائلين بهذا من المستشرقين - أي حديث من " الأحاديث الفقهية المنسوبة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهذا يؤدي إلى أهداف كثيرة مبتغاة من المستشرقين :

• أن مطالبة الشعوب الإسلامية ، ورغبة بعض الحكام في العودة إلى الشريعة الإسلامية لا أساس لها ، لأن الشريعة في حقيقتها خارجة عن نطاق الدين فيما يزعمون .

(٥٨) عك ، (التراث الإسلامي والإستشراق) ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ ، والجندي ، (التراث) ، ص ٢٢ .

(٥٩) الجندي ، (المد الإسلامي) ، ص ٧٧ .

(٦٠) انظر محاولات شاخنت للتحريف في بحث الأعظمي ، (المستشرق شاخنت والسنة النبوية) ، ضمن كتاب (مناهج المستشرقين) ص ٨٤ ، وانظر في تاريخ التشريع ، كولسون ، (في التشريع الإسلامي) ، وبروكلمان ، (تاريخ الأدب العربي) ، ص ٣٢٣-٣٥٨ أرخ للفقه على شكل طبقات ، يذكر فيها أعلام كل مذهب ، مزكين ، مسلم تركي * في كتابه (تاريخ التراث العربي) ، المجلد الأول ج ٣ ، وتكلم عن الفقهاء ومؤلفاتهم .

(٦١) أي شككوا بقيمة الفقه ، وأنه مستمد من القانون الروماني ، الشحام ، (الإستشراق) ، ص ٥٣٠ .

وانظر : جولد سيهر ، (العقيدة والشريعة) ، ص ١١ ، وص ٤٣-٥٦ ، وص ٧٤-٧٥ .

(٦٢) المطمني ، (الإسلام في مواجهة الإستشراق العالمي) ، ص ٥٣٩-٥٦٥ .

(٦٣) عزوزي ، (الجانب الفقهي) ، مرجع سابق ، ص ١٥-١٧ .

انظر : ديب ، (المستشرقون والتراث) ، ص ٢٨ ، وفرج ، (الإستشراق) ، ص ١٤١-١٤٢ ، والحاج ، (الظاهرة الإستشراقية) ، ص ٣٠٣-٤٥٥ .

(٦٤) فرج ، (الإستشراق) ، ص ١٥٢ . وردت ردود كثيرة على هذه الشبهة مع تفاهتها ، وارتباط الأحكام الشرعية بأدلتها من الكتاب والسنة ، نهج سار عليه الفقهاء في كتبهم الفقهية ، وقد امتدح الفقه كثير من المستشرقين أنفسهم ، وأما الحاقدون منهم ، فلا يستغرب منهم هذه الإفتراءات وقد تجاوزت عن تسميات المستشرقين وأسمائهم ، حتى لا يتشعب الموضوع ، ومعلوم أن الإستشراق علم وخصص قسم له في عدد من الجامعات العربية ، كجامعة صنعاء / اليمن ، وجامعة محمد بن سعود الإسلامية / السعودية ، ومن رد على الشبهة المذكورة أعلاه: المرصفي ، (المستشرقون والسنة) ، ص ١٩ ، والحاج ، (الظاهرة الإستشراقية) ،

- ما يسمى بالفقه ليس مبنياً على كتاب الله وسنة رسوله ، لأنه لا يوجد ما يمكن تسميته سنة النبي صلى الله عليه وسلم، بل إن جزءاً غير قليل من الفقه الإسلامي مأخوذ من شرائع اليهود والكنيسة وديانات أخرى ، عدا اجتهادات المجتهدين ، كما أن شاخنت يزعم أن أكبر قدر من أسانيد الأحاديث اعتباطي^(١٥) .
- ب- أن الفقه متأثر بالتطور السياسي^(١٦) .
- ج- أن تحريم الربا عائق من عوائق التنمية الاقتصادية ، وتحريم القمار والفائدة ، حرم المسلمين لذة الفائدة^(١٧) .
- د- مثالية الفقه الإسلامي ، وبعده عن الواقعية^(١٨) .
- ٥. درسوا الفقه وأصوله في تاريخ الأدب العربي^(١٩) ، فتأثر بهم المسلمون ، وجعلوا قسم الدراسات الإسلامية تابعاً لكلية الآداب ، وما زال ذلك في عدد من الجامعات إلى يومنا هذا .
- ٦. أن المستشرقين يسعون إلى تشكيل قابليات في داخل العالم الإسلامي لقبول غير المسلمين على أنهم ليسوا غرباء عن تراث المسلمين وهويتهم الثقافية ، وليعبروا إلى تشكيل عقول المسلمين وهو ما يسمى بعملية الغزو الذاتي^(٢٠) .

^(١٥) الشرقاوي ، (في الفكر الإسلامي المعاصر والإستشراق) ، ص ١٢٨-١٢٩ .

^(١٦) انظر : جولد تسيهر ، (العقيدة والشريعة) ، ص ٥٦ .

إن مواكبة الفقه الإسلامي للتطور لا يعني أنه وليد التطور السياسي ، بقدر ما يعني قدرته على وضع حلول لتصحيح هذا الواقع ، وإلا صار مثالياً ، وهو بين وواقعيته ومثاليته يسمو على كثير من التشريعات الوضعية المستمدة من الواقع ، وعلى التشريعات الجامدة التي مضى عليها الزمن واضطر الناس لتجاوزها ، وفي ثانيا هذه الدراسة ما يبين ذلك .

^(١٧) الجندي ، (مناهج الباحثين) ، ص ٣٨٨-٣٨٩ .

وقد أثبت الواقع الآثار السيئة للربا والقمار ، وجميع المعضلات الاقتصادية الموجودة وعلى رأسها التضخم ، واحدة من تلك الآثار التي يتبعها آثار سيئة في الجوانب الاجتماعية وغيرها ، وأصبحت الدراسات الإسلامية وغير الإسلامية في هذا المجال من الكثرة بمكان ، انظر : المصدر ، (اقتصادنا) ، و المودودي ، (الربا) ، و

^(١٨) بلخوجه ، (الشريعة بين مهاجمة المستشرقين ومصارعة المستغربين) ، ص ٨٢ .

ولا أدل على واقعية الفقه الإسلامي من الشبهة التي تقول بتأثره بالتطور السياسي ، ولكن الحقد الذي يرمى ، حتى يتناقض مدعوه ، ولا يثبتون على رأي.

^(١٩) بروكلمان ، (تاريخ الأدب العربي) ، ص ٢٢٢-٢٥٨ ، أرخ للفقه على شكل طبقات ، يذكر فيها أعلام كل مذهب ، مزكين (مسلم تركي) ، في كتابه (تاريخ التراث العربي) ، المجلد الأول ، ج ٣ ، وتكلم عن الفقهاء ومؤلفاتهم .

^(٢٠) حسنة ، (في النهوض الحضاري) ، ص ٥٤ .

٧. تخصص جماعة من المستشرقين بدراسة فرع من فروع الفقه ، ولكن بأساليب لا تمت إلى المناهج العلمية في البحث بصلة ، ولنضرب على ذلك مثلاً دراستهم في الاقتصاد الإسلامي ، حيث اتبعوا :

أولاً : منهج دراسة العصر ، بدراسة كل عصر وحدة مستقلة كأساس لمعرفة تطبيق الفكر الإسلامي عليه والفكر الاقتصادي بصفة خاصة ، ويصلون إلى نتائج بعيدة عن وجهة نظر الإسلام .

ثانياً : منهج دراسة الشخصيات ، بدراسة شخصية من شخصيات علماء الإسلام ، ثم يبنى عليها استخراج وجهة النظر الإسلامية للقضايا الاقتصادية .

أما المنهج الأول : فإن عصره بعينه لا يمثل الفقه الإسلامي ، وإن كان صورة من تطبيقات الإسلام ، وليس بالضرورة هو الإسلام كله .

وأما المنهج الثاني : فإنه يمثل فهم العلماء الذين درست آراؤهم بكل ما فيها من قرب إلى المبادئ الإسلامية ، أو بعد عنها .

ومعلوم أن المنهج الصحيح هو المستنبط من الكتاب والسنة والمصادر التشريعية الأخرى (٧١) .

ومن المستشرقين :

المستشرق جوزيف شاخت (ت ١٩٦٩م) : متخصص في المذهب الحنفي ، وهو أشهر من عرف بدراسة الفقه ، قد اعتنى بدراسة الحيل الشرعية وتحقيقتها ، فنشر الحيل والمخارج للخصاف (ت ٢٦١) سنة ١٩٢٣ ، وكتاب الحيل في الفقه للقرظيني سنة ١٩٢٤ ، وكتاب المخارج في الحيل لمحمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨١هـ) سنة ١٩٣٠م (٧٢) ، وله عدة أبحاث نشرها في مجلات مختلفة (٧٣) .

(٧١) الجنديل ، (مناهج الباحثين) ، ص ٢٨٢-٢٨٥ ، بتصريف شديد .

(٧٢) الشحام ، (الاستشراق) ، ص ١٧ ، المفيني ، (المستشرقون) ، ج ٢ ، ص ٨٠٣-٨٠٥ .

(٧٣) المفيني ، (المستشرقون) ، ج ٢ ، ص ٨٠٤-٨٠٥ ، والمنجد ، (المنتقى) ، ج ١ ، ص ٨٧-١١٩ .

المطلب الثالث حوسبة الفقه الإسلامي

يتكون هذا المطلب من أربعة فروع هي :

الفرع الأول : الحاسب الآلي : تعريفه ، وأنواعه ، وتاريخه ، واستعمالاته .

الفرع الثاني : حوسبة الفقه الإسلامي : تعريفها ، وفوائدها .

الفرع الثالث : أمثلة على البرامج الفقهية المتداولة .

الفرع الرابع : تقييم للجهود المبذولة في حوسبة الفقه الإسلامي .

الفرع الأول : الحاسب الآلي :-

تعريفه ، وأنواعه ، واستعمالاته :

أ - تعريفه :

الحاسب الآلي : تعريب لكلمة (COMPUTER) كمبيوتر باللغة الإنجليزية ، التي لا يزال الكثير يستعملها للدلالة على هذا الجهاز ، ويجمع على حاسبات ويقال أحياناً : حواسيب وهو جهاز آلي قادر على تخزين المعلومات واسترجاعها ، ومعالجتها^(١) .

ب - أنواع الحاسبات : للحاسبات عدة أنواع نذكر منها :

الحاسب الشخصي : ويستعمل للأغراض التعليمية ، والترفيهية في المؤسسات ، والمنازل .

الحاسب متوسط الحجم ، وكبير الحجم : ومزيتته عن سابقه سعة حجم الذاكرة ، وإمكانية استخدامه من قبل أكثر من شخص في آن واحد ، ويستعمل في المجالات التعليمية ، والتجارية الكبيرة ، والمؤسسات العسكرية^(٢) .

ج - استعمالاته : يستعمل الحاسب الآلي لغرض محدد ، أو لأغراض عدة ، ولذلك تختلف استعمالاته باختلاف نوعه ، وكذلك يتحكم بالاستعمال البرامج المعدة ، أو قدرة مستخدمه على استحداث برامج تخدم أغراضه ، وفي حالة توافر البرامج ، والقدرة على استحداثها يتسع مجال استعمال الحاسب الآلي .

إن المعلومات التي تخزن في الحاسب الآلي يمكن استرجاعها وتكون الفائدة أكبر إذا صمم البرنامج للربط بين أجزاء هذه المعلومات ، أو إجراء أي تحليل لها .

(١) سليم ، (مقدمة في أنظمة التشغيل) ، ص ٣ ، بتصرف .

(٢) شهد العالم ولادة أول حاسب آلي عام ١٩٤٦ م ، في جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية ، زين العابدين ، (الكمبيوتر في جيله الخامس) ، العربي ، ع ٣٥٧ ، ص ١٢١ .

(٣) سليم ، (مقدمة في أنظمة التشغيل) ، ص ٦ ، وانظر : غنيم ، (قاموس الكمبيوتر العربي) ، ص ٩٥-٩٩ .

د - فوائده :

١. يوفر الجهاز الوقت لمستخدمه باستخراج المعلومة التي يريد بثوان أو دقائق على الأكثر سواء كان على شاشة الجهاز ، أم مطبوعة على الطابعة ، ويتحكم بنوع المعلومة المادة العلمية المخزنة في الجهاز ، وقدرة البرنامج على التجاوب مع حاجات المستخدم .
٢. يوفر الجهاز الأمكنة التي تستعمل لحفظ الملفات ، أو الكتب ، فإن ملايين الملفات أو الكتب يمكن إدخالها على قرص صغير .
٣. يسهل الرجوع إلى المعلومة التي يريد المستخدم ، لقدرة البرنامج الفائقة على الربط بين المعلومات .
٤. يخدم الذاكرة الإنسانية ، في حفظ المعلومات كما هي دون زيادة أو نقص وكذلك الصور .
٥. يوفر المال الكثير الذي ينفق على اثمان الملفات ، أو الكتب والخزائن فثن البرنامج أو البرامج يعتبر قليلاً بالنسبة لما تحتويه إذا قورن بثمن الكتب والخزائن التي تحفظ فيها .
٦. يوفر أعداداً كبيرة من الموظفين ، بل يغني عن كثير منهم .
٧. يخدم مهنة التعليم ويحل محل المعلم من خلال البرامج التي يقدمها .
٨. يقدم خدمة الألوان لإبراز الجانب الذي يريد المستخدم .

الفرع الثاني : حوسبة الفقه الإسلامي ، وفوائدها :-

أ - تعريفها : يمكن استعمال كلمة ميكنة ^(١) بدل حوسبة ، للدلالة على إدخال الفقه في ماكنات ، وأثرت استعمال حوسبة نسبة للحاسب.

فحوسبة الفقه الإسلامي : هي تخزين المعلومات الفقهية ، أو الخادمة لها في برامج يتعامل معها الحاسب الآلي ، مما يمكن استرجاعها والربط بينها بسهولة بعدة طرق ، ومعالجتها والاستفادة منها.

ب - خطوات الحوسبة :

١. تصميم البرنامج : إن تصميم البرنامج هو الأساس الذي يقوم عليه التخزين ، والتصميم يعتمد على حاجات المستخدمين ، والمصمم وحده لا يستطيع معرفة هذه الحاجات دون الرجوع إليهم ، فبرنامج المواريث يختلف عن برنامج الزكاة ، أو المواقيت ، أو الأبواب الفقهية... الخ
٢. المادة العلمية الفقهية : إعداد المعلومات المراد تخزينها مرتبط بالبرنامج المعد لها فالمعلومات المراد إدخالها في برنامج المواريث غيرها في برنامج المواقيت وهكذا ، ولا

(١) قد استعملت الميكنة بهذا المعنى ، أي مقابل الحوسبة .

انظر : المركز ، (مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي خلال عشرين عاماً) ، ص ٢٣ .

يستطيع الجهاز أن يفكر كالإنسان ، بل تتحكم به المادة العلمية المخزنة في برامجه ، وآلية عمل البرامج .

٣. إدخال المادة العلمية (الفقهية) : إن إعداد المادة الفقهية لا يكفي للاستفادة منها على الوجه الأمثل ما لم يتم مدخل المادة الفقهية بإدخالها بالطريقة السليمة ودون أخطاء ، لأن الجهاز يحول هذه المادة إلى لغته الخاصة ، ولا يفهم معناها ، فأى خطأ فيها يجعل الجهاز لا يستطيع التعامل معها .

٤. مراجعة المادة العلمية (الفقهية) المخزنة : لأن كثيراً من الأخطاء يمكن تداركها وتعديلها من خلال المراجعة ، والإشراف العلمي من المختصين .

٥. نسخ البرامج على نوعية ممتازة من المواد المستخدمة لهذه الغاية ، وحسن ترتيبها حتى يتم بيعها للمستخدمين ، وبقاؤها صالحة للاستعمال مدة أطول تحت كل الظروف .

وحوسبة الفقه الإسلامي يمكن أن تكون عن طريق حوسبة كتب الفقه الإسلامي ، أو عدد منها ، وهو ما يسمى الحوسبة العلمية لكتب الفقه ، أو حوسبة برنامج متخصص في جانب فقهي محدد كبرنامج المواريث ، أو المواقيت ، أو الزكاة ، وهو ما يسمى الحوسبة العملية لجوانب فقهية .

ج - فوائد حوسبة الفقه الإسلامي : (٥)

- بالإضافة إلى الفوائد العامة لاستخدام الحاسب الآلي ، أذكر الفوائد التالية :-
١. حوسبة كتب الفقه الإسلامي توفر على طالب العلم البحث ، فبدلاً من الرجوع إلى فهراس عشرات أو مئات الكتب ، يوفر له البرنامج الوصول إلى المعلومة التي يريد بطباعة كلمة أو أكثر ، ثم الطلب من البرنامج البحث له عن أماكن وجودها .
 - ويتحكم بسهولة الوصول اختيار كلمة لها معنى لصيق بالموضوع ، وليس من الكلمات العامة ، ، بينما كان الطالب يراجع عدة كتب ، أو يبحث عن دراسة جديدة حول الموضوع ليتمكن من خلال حواشيتها الرجوع إلى المصادر القديمة ، ويلخص بأن الحوسبة تهيئ مكتبة فقهية متكاملة تقريباً بحسب الكتب المخزنة على البرنامج .
 ٢. إن وجود ما يطلق عليه اسم المكانز ، والمراد بها التبويبات الموضوعية التفصيلية ، تجعل الحوسبة تساعد في إعطاء تصور متكامل وشامل - بحسب الكتب المخزنة على البرنامج - عن الموضوع المراد دراسته .

(٥) مستفادة من لقاء مع فضيلة الشيخ راتب الخطيب ، صاحب مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي / ماركا ، يوم الأربعاء ٢٠ / ١٠ / ١٩٩٩ م .

٣. ساهمت في تسهيل مهمة محققي كتب الفقه ، ورفعت من كفاءة مبتدئي التحقيق ومتوسطيه وارثت بهم إلى درجات المتخصصين في عدة جوانب ، وستدفع دور النشر للاستغناء عن كثير منهم .

فمثلاً إن الحواشي التي يوفرها برنامج الفقه يمكن من التحقيق مباشرة دون استخدام البطاقات.

٤. زادت من ربط الأحكام الشرعية بأدلتها في البرامج التي تعنى بذلك، لاستطاعة الباحث الرجوع لكتب الحديث عند رجوعه إلى مسألة فقهية ، والتأكد من درجة صحة ما تستند عليه من أحاديث .

٥. سهلت المقارنة بين المذاهب الفقهية ، ولذلك أثر في محاربة التعصب ، وزرع الثقة بكل المذاهب ، بينما كان يحول دون ذلك صعوبة اقتناء كتب جميع المذاهب ، وصعوبة الرجوع إليها وقلة فهرستها وتكثيفها .

٦. مكنت طلبة الفقه الإسلامي من الوصول إلى خبايا كتب الفقه التي كان لا يعرفها إلا المتمرسون في التعامل مع هذه الكتب .

٧. الحوسبة للكتب الفقهية ستساعد في فهرسة كتب الفقه وتيسرها .

٨. البرامج العملية ستقلل من الحاجة إلى متخصصين في حساب التراكبات ، والزكوات ... إلخ وتمكن عدداً كبيراً من المسلمين من غير المختصين لمعرفة ما لهم ، وما عليهم بسهولة ويسر

الفرع الثالث : أمثلة على البرامج الفقهية المتداولة :-

إن التعرف على برامج الفقه المتداولة يساعد في التعرف على المرحلة التي وصلت إليها حوسبة الفقه ، ونوع التطوير الذي أحدثته .

أ - البرامج العلمية :

١) برنامج مكتبة الفقه وأصوله :

" يحتوي البرنامج على أكثر من (٧٠٠) مجلد وكتاب ، تتوزع بتوازن على فقه المذاهب الإسلامية المشهورة ، كما تحتوي على أكثر من (٣٠) كتاباً في أصول الفقه وقواعده ، وحوالي عشرة كتب في المعاجم ، والغريب ، والمصطلحات ، وكذلك مجموعة من كتب تراجم الفقهاء فهي مكتبة فقهية لا يستغنى عنها فقيه أو باحث متخصص ، ويحتوي البرنامج على مجموعة من الخدمات من ضمنها خدمة البحث والفرز والتعليق والطباعة والنسخ " (١) .

(١) مركز التراث ، (برامج الفقه) ، ص٣ ، " نشرة " .

هذا هو الإصدار الأول لمركز التراث للحاسب الآلي ، صدر عام ١٩٩٧م تقريباً، والإصدار الثاني من هذا البرنامج يحتوي على (٩٠٠) مجلد وكتاب ، صدر في العام ١٩٩٩م .
٢ (برنامج مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية :

الإصدار الأول ، ويحتوي على أغلب مؤلفات الشيخ المطبوعة والمخطوطة على قرص واحد ، ويحتوي خدمة البحث عن كلمة أو كلمات ، والعزو إلى الجزء والصفحة ، والطباعة وهو من إصدارات مركز التراث / ماركا (٧) .

٣ (برنامج مؤلفات العالم الرباني ابن قيم الجوزية :

الإصدار الأول منه احتوى على أغلب كتب ابن القيم المطبوعة على قرص ليزر واحد ويمكن من البحث عن كلمة واحدة أو عدة كلمات ، والعزو إلى الجزء الصفحة ، وحرية النسخ والطباعة والتعليق (الإضافة) (٨) .

٤ (برنامج سلسلة العالم والمتعلم :

الإصدار الأول منه ويحتوي جزء من القرص الثاني على برنامج الفقه الحنبلي ويحتوي جزء من القرص الثالث على الفقه الشافعي ، ويمكن من خدمة البحث والفرز والنسخ والطباعة (٩) .

٥ (برنامج جامع الفقه الإسلامي

يحتوي هذا البرنامج على مجموعة من كتب الفقه الإسلامي وغيره ويمكن الاستفادة من مجموع المراجع أو مذهب محدد أو كتاب محدد ويمكن البرنامج من البحث الموضوعي وفيه عدة معاجم وهو من إصدار مؤسسة حرف ويعد من أرقى البرامج الفقهية حتى إعداد هذه الدراسة لما يتمتع به من إشراف من قبل وزارة الأوقاف الكويتية على مراجعات عدة له قبل إصداره (١٠) .

(٧) مركز التراث ، (برامج القمة) ، ص ٤ ، 'نشرة' .

(٨) مركز التراث ، (برامج القمة) ، ص ٤ ، 'نشرة' .

(٩) مركز التراث ، (برامج القمة) ، ص ٥ .

(١٠) أنتجته شركة حرف لتقنية المعلومات / الكويت ، وهي شركة تكونت في الكويت عام ١٩٩٧م ، وتعود خبرتها مع شركة صخر إلى عام ١٩٨٥م ، وهي متخصصة بالتقافة الإسلامية أخذت المعلومات عن قرص توزيعه شركة حرف.

٦) برنامج الفقه الإسلامي (١١) :

مكتبة الفقه الإسلامي ، نحو مكتبة شاملة للعلوم الإسلامية ، إصدار شركة العريس للكمبيوتر / بيروت و يحتوي على كتب فقهية من المذاهب الفقهية الأربعة ، والظاهرية ، وكتب في أصول الفقه ، وكتب في فقه الخلاف والقضاء ، ومعاجم لغوية .
يمكن الاستفادة منه عن طريق البحث عن كلمة ، أو موضوع فقهي سواء كان في كتاب واحد أو مجموعة كتب ، وكذلك يمكن من النسخ والطباعة .

ب - البرامج العملية :

١- الخارطة المثالية :-

ويمكن من معرفة أوقات الصلاة على جميع سطح الكرة الأرضية ، صادر عن شركة الأنظمة المثالية / عمان (١٢) .

٢- الحج والعمرة :-

• يشرح البرنامج أهم مناسك الحج على المذاهب الأربعة بأكثر من لغة ، ويقدم البرنامج شرحاً تفصيلياً لكيفية حج النبي (نصاً ، وخرائط ، وصوراً تفصيلية متحركة) ، ويعرض مدخلاً مستقلاً لحج الرجل ، وحج المرأة طول فترة المناسك .

• أبحاث تاريخية متميزة عن حجة الوداع ، ومراحل بناء الكعبة ، وتاريخ المسجد النبوي .

٣- زكاة الأفراد: يشرح البرنامج مفردات الزكاة ويقدم تقارير حول النوع الذي يريده الباحث مع تحويل للعملة المختلفة والذهب والفضة ويحتسب ألياً حسم الديون ويقدم أسئلة تعليمية حول الزكاة وهما من إنتاج شركة حرف.

بدأت الحوسبة في شركة صخر عام ١٩٨٨م في القاهرة، وكان الإصدار الأول عام

١٩٩٧م عن شركة حرف/ الكويت التي انبثقت عن شركة صخر المذكورة (١٣) .

الفرع الرابع : تقييم الجهود المبذولة في حوسبة الفقه الإسلامي :-

إن الفوائد التي نكرت لحوسبة الفقه الإسلامي تغني عن إعانتها هنا في جانب

الإيجابيات ولكن سلبيات الحوسبة أذكرها هنا لتفاديها في المستقبل .

(١١) النشرة المرفقة بالقرص المذكور .

(١٢) قرص الخارطة المثالية .

(١٣) غلاف البرنامج ، والذي يتكون من قرص ليزر واحد ، ومتداول في الأسواق ، وعن قرص تعريفى ببرامج الشركة .

أ - السلبات العامة :

١. إن وجود مؤسسة عامة على مستوى العالم الإسلامي ، يساعد على مراقبة البرامج الفقهية وتيسير السبل كي لا تتكرر الجهود في مجال واحد ، بل تتكامل المؤسسات ودور النشر العاملة في هذا المجال ، واقترح أن تتولى ذلك مراكز تحقيق التراث في الجامعات ، ومعهد المخطوطات في جامعة الدول العربية والمنظمات التي تعنى بالشؤون التربوية والثقافية منها^(١) .

٢. إن خدمة كتب الفقه الإسلامي بعمل كشوف للمواضيع بشكل تفصيلي (التكميف) ، ثم تحقيقها ، لأن طباعتها ثم حوسبتها لا تغني عن تحقيقها ، ويمكن أن تقدم الجامعات ومراكز البحث وتحقيق التراث خدمة جلية قبل حوسبة كتب الفقه .

٣. التباعد بين أهل الاختصاص ، ومهندسي الحاسب الآلي ، يقلل من الثقة بالبرامج ، ويمكن التغلب على ذلك بإدخال مادة الحاسب الآلي في متطلبات أقسام الفقه الإسلامي في كليات الشريعة وتوفير الأجهزة للطلبة في كليات الشريعة ، وسيقلل من هذه الفجوة ← التعاون بين مهندسي الحاسب الآلي والفقهاء ، وسيكون له أثر كبير في المستقبل. مع ملاحظة أن بعض كبار العلماء لا يزالون يستعملون الكتب مباشرة دون استعمال برامج الفقه الإسلامي المحوسبة ، مما يقلل من الاستفادة من خبراتهم في تقييم هذه البرامج .

ب - سلبات البرامج العلمية :

١. الخدمة التي توفرها البرامج المحوسبة هي مجرد الاستفادة من المادة الفقهية والدخول إليها بالبحث عن كلمة أو أكثر ، مع كثرة تكرار الكلمة في مجموع الكتب المخزنة في البرنامج ، أو عن طريق الأبواب الفقهية التي كانت موجودة أصلاً في فهارس الكتب الفقهية المخزنة والمطلوب منها أكثر من ذلك .

٢. البلبلة التي يحدثها كم المادة الفقهية بما فيها من اختلافات بين الفقهاء ، مما يوجب ظهور معلومات ارشادية ترافق ذلك للتبنيه على اختيار الرأي الفقهي من بين المذاهب ، وذلك للمستخدم غير المتخصص ، واقتصار البرامج على المختصين ، مع ثورة المعلومات الموجودة يمنع من توسيع دائرة الاستفادة منها ، ويقلل من التشويش على غير المختصين تحقيق كتب الفقه تحقيقاً يناسب تخزينها في البرامج .

(١) مستفادة من اللقاء مع الشيخ راتب الخطيب ، صاحب مركز التراث للحاسب الآلي / ماركا يوم ٢٠ / ١٠ / ١٩٩٩م من الساعة الواحدة حتى الثانية بعد الظهر .

٣. البحث في الفقه الإسلامي له أصوله ، وقد استفاد مع مرور الزمن مزيداً من الضبط، وأرى أن تكون مفردات هذه المادة العلمية متوافرة في كل برامج الفقه ، والدخول عليها من خلال طلب مساعدة من البرنامج ، أو الدخول على حاشية البرنامج .

٤. إن عقل الإنسان لا يمكن أن يحل محله أي برنامج ، لأن لكل مسألة ظروفاً تختلف بها لا يستطيع تقديرها الحاسب ، ولا تستطيع البرامج المعدة مسبقاً الإحاطة بالظروف المتجددة التي تؤثر على الحكم الشرعي في المسألة المعروضة ، ولذلك يبقى الحاسب الآلي بكل برامجه بحاجة إلى متابعة المسلم المختص ، وإدراكه لأبعاد ما يريد معرفته .
ولذلك يجب أن يستعان بالبرامج مع تمييز ودراسة كل مسألة دراسة مستقلة عن غيرها وعدم الاكتفاء بالأحكام التي تصدرها البرامج التي تم إدخال المعلومات فيها .

المبحث الخامس المؤسسات الإسلامية

ويحتوي على ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : المؤسسات السياسية

المطلب الثاني : المؤسسات الإعلامية والطبية والاقتصادية

المطلب الثالث : المؤسسات العلمية

المطلب الأول المؤسسات السياسية

وتتناول الدراسة أربعة فروع :

الفرع الأول : الدول الإسلامية

الفرع الثاني : الوزارات في هذه الدول

الفرع الثالث : المجالس التشريعية في هذه الدول

الفرع الرابع : المجالس والمنظمات الإقليمية والدولية

يراد بالمؤسسات^(١) السياسية : شخصيات اعتبارية تعمل في إدارة الشؤون العامة في الدولة أو الدولة نفسها ، وتقدم هذه الدراسة نماذج من المؤسسات السياسية كالدول والوزارات والمجالس التشريعية ، ويمكن عرضها على النحو الآتي :-

الفرع الأول : الدول الإسلامية^(٢) ، وتتناول الدراسة ثلاثة أنواع هي :

النوع الأول : الدول التي تعلن أنها تحكم بالإسلام .

النوع الثاني : الدول التي توجهت نحو الحكم بالإسلام .

النوع الثالث : الدول التي تسمح بتطبيق قوانين مستمدة من الشريعة

الإسلامية في جوانب من الحياة العامة .

أبين هنا إبراز تلك المزية العظيمة للإسلام في نفوس أتباعه ، وهي أنهم في حياتهم الخاصة حريصون على تطبيق الإسلام ، والرغبة أكيدة لديهم ليروا الإسلام مطبقاً في كل جوانب الحياة ، وهم يجاهدون من أجل ذلك ، وفي هذا المطلب أحاول وصف واقع الدول الإسلامية واستخراج أثر التزامها بالإسلام على نمو الفقه الإسلامي المعاصر .

النوع الأول : وهو (الدول التي تعلن أنها تحكم بالإسلام) كالسعودية^(٣) :

(١) المؤسسة : * شخص اعتباري يقوم على تخصيص مال لغرض لا ينطوي على ربح مادي * .

انظر : المنهوري ، (الوسيط) ، ٥٩/١ ، والمعنى المراد هنا أعم .

(٢) الدول الإسلامية : المراد هنا الدول التي قامت في بلاد إسلامية ، وإن لم تحكم بالإسلام .

(٣) تجربة تطبيق الشريعة الإسلامية في الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي ، وفي أفغانستان ، يأمل الباحث أن تقاس بالتجربة السعودية ، ولكنها في نظره إلى الآن لم تصل إلى هذا المستوى ، فكيف بنا والأمل يحدو الجميع بروية دولة إسلامية بكل المقاييس .

إن أثر هذا النوع من الدول على الفقه الإسلامي واضح ، إذ يتوجه الفقهاء ورجال القضاء والقانون لمعالجة كل المستجدات وفقاً للشريعة الإسلامية ، ويحفظ الجميع على سير أغوار الشريعة لمواكبة كل تطور .

ويفترض في كل وزارة أو مؤسسة في هذه الدول ، أن تطبق الإسلام في ولايتها وتطور أعمالها وفق الشريعة الإسلامية ، ولا تقدم على عمل حتى تتأكد من جوازه شرعاً . وهذه الدول التي تعلن أنها تحكم بشريعة الله تعالى ، وإن لم تحقق الصورة المرجوة كاملة ، إلا أن لوجودها أثراً كبيراً في خدمة الفقه الإسلامي على المستوى النظري والعملي ومن ذلك :

١. إعطاء صورة عن إمكانية تطبيق الإسلام ، توقف حملات المشككين والمتخوفين من تطبيقه .

٢. مأسسة الأحكام الشرعية لتسهيل تطبيقها ، بمعنى تحويل الأحكام الشرعية عند التطبيق إلى مؤسسات ، فالزكاة تصبح لها مؤسسة تعمل وفق آليات في الجمع والتوزيع ، والحكم يعمل من خلال مؤسسات الشورى وغيرها ، والقضاء يصبح له قوانين إسلامية في كل ما يحتاج إليه الناس في ضبط شؤون حياتهم ، والجهاد يصبح مؤسسة تنظم الجيوش ، وتدير شؤونها ، وتربي الجنود والقادة على روح الاستشهاد والنظام والقتال في سبيل الله .

٣. تقنين الأحكام الشرعية في جميع المجالات ، فنظام الحكم يحكمه دستور إسلامي ونظام القضاء يحكمه قانون مرافعات إسلامي، وهكذا ، ولذلك آثار جلييلة على مسيرة الفقه الإسلامي ونمائه .

٤. يصبح تدريس العلوم المختلفة والقوانين من منظور إسلامي في المدارس والجامعات وغيرها .

ويشهد الواقع وجود مؤسسات إسلامية ترعى الفقه ، وتحيي ما اندرس منه في هذه الدول وإن الجو العام فيها يسمح بالتصريح بالحكم الشرعي ، وإنكار أي خروج عليه ، ولذلك تجد هيئات للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تعنى بتطبيق الشريعة الإسلامية في حياة الناس العملية كلها .

النوع الثاني : الدول التي توجهت نحو الحكم بالإسلام ، كالسودان مثلاً .

إن توجه دولة ما نحو تطبيق الشريعة الإسلامية يؤدي إلى تشكيل لجان متعددة لاستمداد القوانين من الشريعة الإسلامية في كل مجالات الحياة ، وهو يعيد الفقه إلى ميدان

الحياة وتظهر اجتهادات في مجالات مختلفة ، منها التوفيقي والمرحلي والتأسيسي ، وكل ذلك إثراء وتنمية للفقہ الإسلامي .

وتجربة السودان غنية جداً بالاجتهادات المعاصرة ، كالتجارب المتعددة لتطبيق الدستور ، ثم تعديله مراراً تحت مظلة تطبيق الشريعة الإسلامية ، وهكذا في الجوانب الأخرى.

النوع الثالث : الدول التي تسمح بتطبيق قوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية في جوانب من الحياة العامة :-

١. إن جميع الدول الإسلامية - فيما أعلم - تطبق قوانين أحوال شخصية مستمدة من الشريعة الإسلامية - وإن ظهر في بعضها اجتهادات هي موضع نظر - فإن ما يحكم الأسرة في المجتمعات الإسلامية هو شريعة الله التي حافظت على الأسر بالقدر الموجود حالياً ، وكان في تطبيقها خيراً عظيماً ، وتدرس هذه الدول قوانين أحوال شخصية مستمدة من الشريعة الإسلامية تضطر معها لتدريس طلاب الحقوق مواد في أصول الفقه لفهم هذه القوانين ويجتهد علماء الشرع والقانون لشرحها مما أثرى المكتبة الفقهية ، وتوجد في هذه الدول محاكم شرعية لتطبيق هذه القوانين (الزواج والطلاق والميراث والوقف والوصايا) ، وفي هذا جانب عملي له أثره في الفقہ الإسلامي المعاصر .

٢. إن القانون المدني المستمد من الشريعة الإسلامية يطبق في أكثر من دولة إسلامية كالأردن والإمارات ، وكذا توجد قوانين أخرى مستمدة من الشريعة الإسلامية تطبق في بعض الدول الإسلامية كالتوانين الخاصة بالبنوك الإسلامية وغيرها ، وهذا يحفز الفقهاء ورجال القانون على الرجوع إلى مصادر الفقہ الإسلامي ، لوضع شروح وافية لهذه القوانين .

إن دراسة الأبواب الفقهية في المعاملات وغيرها فيه إحياء لأبواب الفقہ في الجوانب التي غطيت بقوانين ، ولا يعقل أن تقف كليات الحقوق عند المناهج القديمة ، إذ يلزمها إدخال مواد فقهية ليتمكن خريجوها من التعامل مع هذه القوانين ، أو إلزامهم بدراستها في كلية الشريعة وكثير من الجامعات دمجت كليات الشريعة مع القانون (٤) .
وهذه عوامل سيكون لها الأثر الكبير في نماء الفقہ الإسلامي وتطبيقه .

(٤) كجامعة قطر ، والأزهر بمصر ، وصنماء باليمن ، وجامعة الإمارات العربية المتحدة فيها ، وجررت دراسات قيمة في مجال الدمج انظر : أبحاث ندوة نحو ثقافة شرعية قانونية موحدة ، والذي نشرته جامعة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٤ م .

الفرع الثاني :

الوزارات والمؤسسات ذات الصبغة الإسلامية بطبيعتها ، مثل وزارات الأوقاف والمحاكم الشرعية ، ودوائر الإفتاء وغيرها .

إن الواجب الملقى على وزارات الأوقاف جد كبير نحو الفقه الإسلامي ، فهي التي تعين القائمين على الواجبات الشرعية من القضاة ، والمحامين ، والمفتين ، والخطباء ، والمدرسين ، وتعمل على تطويرهم علمياً وعملياً ، ليؤدوا مهامهم على أكمل وجه ، وفي هذا تطبيق للفقه الإسلامي في هذا العصر ، ومما تقوم به وزارات الأوقاف ، تحقيق كتب الفقه ونشرها ، ونشر الرسائل العلمية والأبحاث ، وإقامة المؤتمرات الفقهية ، والمشاركة فيها ، وإصدار المجلات الإسلامية .

وفيما يلي نماذج من نشاطات عدد من وزارات الأوقاف :

أ - وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية .

١ . قامت بنشر العديد من الرسائل المتخصصة في الفقه مثل :

- الشركات / للدكتور عبد العزيز الخياط / ط ١ ، (١٣٩٠هـ - ١٩٧١م) .

- نظرية الغرر في الشريعة الإسلامية / للدكتور ياسين درادكه / ط ١ ، (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م) .

- نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية والقانون / للدكتور محمد نعيم ياسين / ط ١ / ١٩٧٢م .

٢ . تصدر مجلة هدي الإسلام ، وهي عشرة أعداد سنوية ، وقد تأسست في شهر محرم ١٣٧٦هـ الموافق آب ١٩٥٦م^(٥) .

٣ . تنادي بتطبيق سندات المقارضة ، وتكاد تتميز عن مؤسسات اقتصادية متخصصة في هذا البديل الإسلامي .

ب - وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف في دولة الإمارات العربية المتحدة .

تصدر مجلة منار الإسلام ، وهي شهرية تأسست في عام ١٤٩٦هـ - ١٩٨٦م .

ج - وزارة العدل والشؤون الإسلامية في البحرين .

- تصدر مجلة الهداية ، وهي شهرية تأسست عام ١٣٩٧هـ - ١٩٧٥م .

د - المجلس الإسلامي الأعلى بتونس .

- يصدر عنه مجلة الهداية كل شهرين ، تأسست عام ١٣٩٦هـ - ١٩٨٦م .

(٥) اختصاراً للتوثيق ، فقد اكتفيت بذكر المجلات والكتب في صلب الرسالة مع المعلومات الواردة حولها باعتبارها توثيقاً لها واعتمدت على النسخ المذكورة أو أعداد صدرت حديثاً منها .

- هـ - وزارة الأوقاف في الجمهورية العربية السورية .
 - تصدر عنها مجلة نهج الإسلام ، وهي فصلية تأسست عام ١٤٠٠هـ - ١٩٧٩م .
 و - وزارة الأوقاف العراقية .
 - وقد اعتنت بنشر التراث ، ومما نشرته كتاب أدب القضاء لابن أبي الدم (ت ٦٤٢هـ) تحقيق د. محيي هلال السرحان، مطبعة الإرشاد بغداد، ط١/١٤٠٤هـ-١٩٨٢م.
 - مشايخ بلخ من الحنفية وما انفردوا به من المسائل الفقهية د. محمد المدرس. طبعته دار الكتب العربية - بغداد. ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
 - كتاب شرح أدب القاضي للخصاف (ت ٢٦١هـ) للصدر الشهيد (ت ٥٣٦هـ) تحقيق محيي هلال السرحان، طبعته دار العربية - بغداد، ط٢/١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
 ز - رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية بدولة قطر .
 - تصدر سلسلة كتاب الأمة ، وهي سلسلة قيمة ^(١) .
 - ومما أصدرته من التراث الإسلامي كتاب شمول النصوص لأحكام أفعال العباد لابن تيمية، تحقيق صالح المهدي وكتاب الوسيط في المذهب لمحمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) تحقيق د. علي القره داغي، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
 ح - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة الكويت .
 - تصدر مجلة الوعي الإسلامي ، وهي شهرية تأسست عام ١٣٨٤هـ - ١٩٦٣م، (كما أعلنت عام ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م عن مسابقة في أبحاث الوقف)، وترعى مؤتمرات الزكاة وغيرها ، وتعنى بنشر التراث الفقهي والأصولي ، ومما نشرته المجموع المذهب في قواعد المذهب للعلائي ، تحقيق د. محمد الشريف ، والبحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين بن محمد بن بهادر تحرير الشيخ عبد القادر العاني ، وأصول الفقه للجصاص ، تحقيق د. عجيل النشمي ، وتصدر الموسوعة الفقهية، وفهارس عديدة لكتب الفقه القديمة سأذكرها في الملاحع عند الحديث عن الفهرسة.
 ط - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف المصرية .
 - تصدر عنه مجلة منبر الإسلام ، وهي شهرية تأسست عام ١٣٦٢هـ - ١٩٤١م وأصدرت موسوعة جمال عبد الناصر في الفقه الإسلامي .
 ي - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية .

(١) ومما يؤسف له توقف مجلة الأمة التي كانت تصدر عن هذه الوزارة ، وتمتع مقالاتها بمستوى علمي

-وتصدر عنها مجلّتان الأولى : دعوة الحق ، وهي شهرية تأسست عام ١٣٧٦هـ -
١٩٥٧م ، والثانية : مجلة الإرشاد ، وهي شهرية تأسست عام ١٩٧١م .
ونشرت رسالة أبي زيد القيرواني ، ومثّن الرسالة في الفقه المالكي ، والتوازل
لعيسى بن علي العلمي ، تحقيق المجلس العلمي بفاس ، وغيرها (٧) .

إن الاهتمام بالمناسبات الرسمية ، وإرضاء الأنظمة السياسية ، وخدمة توجهاتها لا
يمنع من الاعتراف بأن هذه المجلات التقليدية لها دور في طرح المواضيع الفقهية ، كما
وتمتاز بالدوام والإستمرار طوال عقود من الزمن ، والتراث الفقهي والأصولي أحوج ما
يكون لمؤسسات لا تجعل الربح هدفها الرئيس ، كما أن المساجد التي تشرف عليها هذه
الوزارت ، لا يخلو واحد منها من كتب فقهية بل إن بعضها يحتوي على مكثبات ضخمة فيها
أعداد كبيرة من كتب الفقه والذي ييسر للناس الإطلاع عليها .

الفرع الثالث :

المجالس التشريعية (٨)

إن من مهام المجالس التشريعية (سن القوانين) التي تحكم حياة الناس (٩) ، والأصل
أن الذي يحكم حياة الناس هو الشريعة الإسلامية ، وما يستمد منها من قوانين وأنظمة
وتعليمات أما واقع الحال فهو خلاف ذلك ، وقد أقرت في عدد من هذه المجالس العديد من
القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية (١٠) ، وكان ذلك نتيجة الصحوة التي دبت بين
المسلمين فشاركوا في المجالس التشريعية حتى وصلوا إلى رئاسة هذه المجالس في عدة دول
عربية (١١) ووقفوا ضد كثير من القوانين المخالفة للشريعة الإسلامية - قدر طاقتهم - ونادوا

(٧) انظر : مجلة الإرشاد ، ع ٧٤-٨ ، ص ٤٨ ، (١٤٢٥-١٩٩٥) ، ص ١٢٦ .

(٨) المجالس التشريعية : تسمى بمجالس الأمة أو الأعيان والنواب ، أو مجلس الشعب أو الشورى ، وينص
على تنظيمها في دساتير الدول لأهميتها .

(٩) الأصل أن يكون أعضاء هذه المجالس هم أهل الاجتهاد ، مع تكامل من التخصصات الأخرى ، لكن الواقع
أن كثيراً ممن يصل إلى عضوية هذه المجالس ، لا يصلح للقيام بمهامها التشريعية ، وإن كان يصلح لغير
ذلك ، والمجالس التشريعية بتركيباتها الحالية ، لا تملك حق التشريع .

(١٠) الأمثلة متأتية في فصل التقنين ص ٢٨٧ - إن شاء الله تعالى .

(١١) وللممثل على ذلك نذكر : عبد اللطيف عربيات / مجلس النواب الأردني ، نجم الدين أبكان / تركيا ،
حسن الترابي / السودان ، وهناك أمثلة كثيرة من باكستان ، والكويت ، والسعودية ، واليمن ، وغيرها من
الدول الإسلامية ، ولا ينبغي أن نغفل الحرب المعلنة لإبعاد المسلمين عن مواقع القرار ، وتجميدهم بشتى
الوسائل ، ولقد أدى إبعاد المسلمين في الجزائر عن هذه المجالس إلى حرب داخلية تحصد الأرواح إلى
يومنا هذا .

بتطبيق الشريعة الإسلامية كلما سنح الوقت لهم^(١٢) ، وكان لرجال الإسلام في هذه المجالس آثاراً حميدة توتى أكلها بإذن ربها ، ومحاولات أخرى لم تثمر ، تنتظر من يعيد الكرة لإحيائها^(١٣) ، وكان لذلك أثر ملموس في مسيرة الفقه الإسلامي ، وظهور ملامح مهم من ملامح العصر هو تقنين الفقه الإسلامي الذي سيخصص له الفصل الأول من الباب الثاني، وستكون الأمثلة هناك مرتبطة بهذا الفرع ، ومحاولة التقييم لهذه الجهود المبذولة في المجالس التشريعية ، لا تعدو أكثر من خطوات على الطريق - نسأل الله أن يبارك فيها .

وهي في طابعها العام تستطيع أن تتجاوب مع التوجه الإسلامي للأمة ، وتلبى نداء المطالبين بتطبيق شريعة الله جل وعلا ، فتطبع ربها ، وتحسن إلى نفسها ، وتحصن أمتها من الضياع ، وتحميها من الذوبان ، ولكنها خذلت الإسلام في موطن تستطيع نصره فيه ، فلم توقف القوانين المخالفة للشريعة الإسلامية ، والتي تبيح المحرمات ، وحجم القوانين التي أقرتها بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ، لا يساوي المطلوب منها ، ولا يستطيع عاقل أن يقتنع عند المقارنة بين القوانين المخالفة للشريعة الإسلامية والموافقة لها ، كيف يكون الدستور الذي تنطلق منه هذه المجالس ناصراً على أن دين الدولة الإسلام ! .

(١٢) انظر على سبيل المثال كلمات عبد اللطيف عربيات ، زياد أبو محفوظ ، أحمد العويدي .

درويش ، (المرحلة الديمقراطية الجديدة في الأردن) ، ص ٣٨١ ، ٥٠٨ ، ٣٢١ على التوالي .

(١٣) ما زالت كثير من القوانين الممتدة من الشريعة الإسلامية تنتظر من يتبناها ، ويعرضها على المجالس التشريعية لإقرارها ، كما حصل في مجلس الشعب المصري ، انظر: الأفي ، (محاولات تقنين أحكام الفقه)

، ص ١٥٠ .

حسنيين ، (حتى لا تظل الشريعة نصاً شكلياً) ، ص ٩١ .

الفرع الرابع : المجالس والمنظمات الإقليمية والدولية

توجد مجالس ومنظمات تشارك فيها أكثر من دولة لها اسهامات في إثراء الفقه الإسلامي المعاصر والعناية به ، منها :

١) منظمة المؤتمر الإسلامي: والتي أقر ميثاقها عام ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م (١) ، وتهتم بالمسلمين في جميع أجزاء العالم ، بحيث أصبحت ملجأ كل الجماعات والأقليات المسلمة في العالم (٢) .

ومن أهدافها " دعم كفاح جميع الشعوب الإسلامية في سبيل المحافظة على كرامتها واستقلالها " (٣) ، ومن أنشطتها إنشاء ما يلي :

أ- البنك الإسلامي للتنمية - جدة (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م) (٤) .

ب- رابطة العالم الإسلامي (١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م) .

" وهي منظمة إسلامية تمثل جميع الشعوب الإسلامية في أنحاء المعمورة ، ومقرها مكة المكرمة ، ولها مجلس تأسيسي مؤلف من كبار العلماء ، ورجال الفكر في العالم الإسلامي " (٥) .
وتهدف إلى تبليغ دعوة الإسلام والدفاع عن القضايا الإسلامية ، ودعم المنظمات الإسلامية والأقليات الإسلامية في كل أنحاء العالم ، وتوزيع الكتب والمجلات الإسلامية مجاناً (٦) .

وتصدر الرابطة مجلتين هما : الرابطة ومجلة الفقه الإسلامي ، وجريدة العالم الإسلامي وأنشأت هيئة الإغاثة الإسلامية (٧) ، والمجلس الأعلى العالمي للمساجد (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م) (٨) والرابطة تأسست قبل منظمة المؤتمر الإسلامي .

(١) الصفار ، (بيانات منظمة المؤتمر الإسلامي) ، ص ٢١٦ ، والمصري ، (حاضر العالم الإسلامي) ، ص ٢٧٧ .

(٢) المصري ، (حاضر العالم الإسلامي) ، ص ٢٧٧ .

(٣) المصري ، (حاضر العالم الإسلامي) ، ص ٢٧٨ .

(٤) أنظر ص ١٩٢ من هذه الدراسة .

(٥) المصري ، (حاضر العالم الإسلامي) ، ص ٢٨٠ .

(٦) المصري ، (حاضر العالم الإسلامي) ، ص ٢٨١ ، بتصرف ، أنظر : الفكر الإسلامي ، (رابطة العالم الإسلامي الدور المتنامي) ، ص ٢٢-٢٥ .

(٧) المصري ، (حاضر العالم الإسلامي) ، ص ٢٨٢ .

(٨) المصري ، (حاضر العالم الإسلامي) ، ص ٢٨٣ ، والرابطة ، (الرابطة بين الأهداف السامية والعطاء الإسلامي المتميز) ، ع ٣٧٧ ، ص ٣٤ ، ص ١١ .

ج- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) (١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م) .
وتعمل على حماية الهوية الإسلامية ، والدفاع عن الإسلام ، وتقديمه بصورته الصحيحة^(٩).

د- مجمع الفقه الإسلامي - جدة (١٤٠١هـ - ١٩٨١م)^(١٠) .
ولا يخفى الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات ، والأثر الكبير الذي أحدثته في مجال نشر
الفقه الإسلامي وتطبيقه .

و- ونتيجة لتوصيات هذه المنظمة ، أنشئ معهد الأقليات المسلمة التابع لجامعة الملك عبد العزيز
بجدة ، لخدمة الأقليات ودراسة مشاكلها^(١١) ، وكذلك انشأت إذاعة نداء الإسلام في مكة المكرمة
لخدمة قضايا الأقليات المسلمة^(١٢) ، وتعتبر إذاعة متخصصة تبث البرامج الإسلامية ومنها
الفقهية

ز- ساعدت في إنشاء جامعات إسلامية في ماليزيا^(١٣) ، وبنغلاديش ١٩٨٣م^(١٤) ، وغينيا بيساو^(١٥)
والمعهد الإقليمي للدراسات والبحوث الإسلامية في مالي ١٩٨٣م^(١٦) ، ووكالة الأنباء
الإسلامية ١٩٧٢م^(١٧) ، وتحت مظلة منظمة المؤتمر الإسلامي تعقد مؤتمرات القمة الإسلامية.

٢ (جامعة الدول العربية^(١٨) :

وما يتبعها من مجالس ومعاهد ، منها :-

أ - معهد المخطوطات ، ودوره في تحقيق التراث الإسلامي^(١٩) .

(٩) المصري ، (حاضر العالم الإسلامي) ، ص ٢٨٤ .

(١٠) المجمع ، (مجلة المجمع) ، ع ١٠ ، ص ١٧ ، والأمة ، (مجمع الفقه الإسلامي) ، ع ٣٤٤ ، ص ٣ ، ص ٥٤ .

(١١) المصري ، (حاضر العالم الإسلامي) ، ص ٢٧٩ ، عن صوت الجامعة ، ع ١٣ ، ص ٢ .

(١٢) المصري ، (حاضر العالم الإسلامي) ، ص ٢٧٧ .

(١٣) الصفار ، (بيانات منظمة المؤتمر الإسلامي) ، ص ٢٤٣ .

(١٤) الصفار ، (بيانات منظمة المؤتمر الإسلامي) ، ص ٢٤١ .

(١٥) الصفار ، (بيانات منظمة المؤتمر الإسلامي) ، ص ٢٢٠ .

(١٦) الصفار ، (بيانات منظمة المؤتمر الإسلامي) ، ص ٢٥٠ .

(١٧) الصفار ، (بيانات منظمة المؤتمر الإسلامي) ، ص ٢٦١ .

(١٨) رشيد ، (ماذا يجب أن تعرف عن جامعة الدول العربية) ، ص ٣٣ .

(١٩) مزاحم ، (المنظمات العربية) ، ص ٢٤٦ .

ب - مجلس وزراء العدل العرب ، ودوره في التقنين ، ونشر الأبحاث الفقهية في المجلة التي تصدر عنه ، وكذلك المواضيع التي تطرح في جلساته ، وإن لم تكن على مستوى طموح الأمة وصحتها ، إلا أنها خطوات على الطريق (٢٠) .

ج- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، وعنايتها بالمناهج الدراسية والتربوية (٢١)
 د - معهد الدراسات المصرفية والمالية - عمان (٢٢) .

٣ (الندوة العالمية للشباب الإسلامي (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م) .

وتهدف إلى تعريف العالم الإسلامي بجميع وسائل الدعوة، ودعم منظمات الشباب الإسلامي في جميع أنحاء العالم ، والتنسيق بينها ، ومساعدتها في تنفيذ برامجها (٢٣) .
 وكل هذه المؤسسات تعقد المؤتمرات الإسلامية ، وتطبع الكتب وتوزعها ، فلا يستهان بتأثيرها ، وخاصة أن التكامل والشمول الذي يتصف به الإسلام يجعل الأثر متبادلاً.

(٢٠) وكذلك الدائرة القانونية في الجامعة .

(٢١) شكري ، (جامعة الدول العربية ووكالاتها) ، ص ١٠٦ .

(٢٢) نشرة المؤتمر الثامن ١٤١٩/٧/٩هـ، ص ٦ الندوة العالمية ، (الموسوعة الميسرة)، الغلاف الأخير .

(٢٣) ومن المجالس و المنظمات الإقليمية والدولية ، المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة / القاهرة .

المطلب الثاني المؤسسات الإعلامية والطبية والاقتصادية

ويحتوي على ثلاثة أفرع :

- الفرع الأول : المؤسسات الإعلامية .
- الفرع الثاني : المؤسسات ذات العلاقة بالقضايا الطبية .
- الفرع الثالث : المؤسسات الاقتصادية .

الفرع الأول :

المؤسسات الإعلامية

تشمل المؤسسات الإعلامية : المجلات والصحف (الصحافة) والنشرات ومحطات الإذاعة والتلفزة ، والإنترنت وغيرها ، واهتماماتها بالفقه جزء من اهتمامها العام والذي سيظهر في مفردات هذا البحث .
أولاً : الصحافة :-

للصحافة دور فاعل وكبير في تثبيت العقيدة ، ونشر الوعي والتنقيف العام وبيان الأحكام الشرعية للناس (١) .

وقد عرف المسلمون أهمية الصحافة ، فأصدروا ما يزيد على ثلاثمائة صحيفة ومجلة في عصر الدراسة (٢) .

وتقسم المجلات والصحف من حيث اهتماماتها الفقهية إلى ما يلي :-

أ - المجلات الفقهية : وهي التي تختص بنشر المواضيع الفقهية (أي غير المواضيع العقدية والأخلاقية و...) ، ومنها :

١-مجلة البحوث الفقهية المعاصرة ، مجلة علمية متخصصة في الفقه الإسلامي.

٢-مجلة الفقه الإسلامي : مجلة دورية (نصف سنوية) ، تصدرها أمانة مجمع الفقه

الإسلامي برابطة العالم الإسلامي / جدة :

تأسست عام ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م باسم مجلة المجلة ، وصدر منها حتى هذا العام اثنا عشر عدداً (٣) وتحتوي هذه المجلة على أبحاث علمية رصينة ، تم تحضيرها وإقاؤها - غالباً في اجتماعات مجمع الفقه الإسلامي ، وكذلك تحتوي على القرارات والتوصيات التي اتخذها

(١) انظر : العاني ، (الصحة الإسلامية) ، ص٦٨-٨٤ .

(٢) انظر : التحرير (الصحافة الإسلامية) ، مجلة الرابطة ، ع٣٢٢ ، ص٣١ (١٤١٣-١٩٩٢) ، ص٢٤ .
نقلًا عن كتاب تاريخ الصحافة الإسلامية ليونس السامرائي حيث قال : * نجد عدد المجلات والصحف الإسلامية يبلغ ٣٠٦ صحيفة ومجلة ولي عليه ماخذان هما :

١- إدخاله بعض المجلات والصحف التي لا تخضع لمسمى الصحافة الإسلامية كما هو مطلوب .

٢- إهماله لبعض الصحف والمجلات الإسلامية الشهيرة *

أقول : * إن المجلات والصحف لم تستمر في الصدور أيضاً ، فتوقف كثير منها ونشأت مجلات وصحف أخرى ، فهذا العدد لإعطاء صورة عن حجم المجلات والصحف التي صدرت أو ما تزال تصدر .

وانظر أيضاً : (فهرس عام للدوريات العربية) ، ويضم ٣٢٠٠ مجلة عربية من عام ١٨٠٠م حتى ١٩٦٥م وضعه أحمد بيوض وشاركه الاستاذان حسن حنفي والحبيب الفقي ، المكتبة الوطنية / باريس - ١٩٦٩م .

(٣) انظر : العدد الثاني عشر صدر عام ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ، ومشار إليه في مجلة العالم الإسلامي ، ع١٦١٩ (١٩٩٩) ، ص٦ .

المجمع ، وتمتاز البحوث الفقهية المنشورة في هذه المجلة بالجدية والمعاصرة غالباً. ويطمئن المسلم لما ينشر فيها من آراء فقهية، لصدورها من علماء متخصصين بعد بحث ودراسة وتمحيص ، وهي مجلة لا مذهبية ، تخلو من صور التعصب المذهبي وتزود هذه المجلة المسلمين بالمعرفة الفقهية ، والأحكام الشرعية للتضايح المعاصرة .

٣-مجلة الحكمة : تصدر في لندن / بريطانيا كل أربعة أشهر مرة منذ عام ١٤١١هـ - ١٩٩٠م ، وصدر منها حتى الآن ثمانية عشر عدداً . تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية ، وتحقيق المخطوطات ، كما تعنى بالتعريف بالأعلام المعاصرين للدعوة السلفية في العالم ، ويمكن ضمها للمجلات المحكمة لرصانة الأبحاث التي تنشرها ، وتمتاز أيضاً بأن توجهها العام غير مذهبي .

٤-مجلة المنار : أنشأها محمد رشيد رضا (١٣٥٣هـ - ١٩٣٥م) سنة ١٣١٥هـ - ١٨٩٧م ، وصدر منها أربعة وثلاثون مجلداً .

وقد توقفت هذه المجلة بعد ذلك ، وأعيدت طباعة هذه المجلدات أكثر من مرة^(٤) وشكلت مدرسة للإصلاح في بداية عصر الدراسة ، وتمتاز باللامذهبية ولا يستغني عنها باحث إذا أراد التعرف على طبيعة الفكر الإسلامي في بداية هذا العصر ، ودعوة الإصلاح التي تبنتها .

ب - المجلات العلمية المحكمة :

هذه المجلات تحتوي على أبحاث لأعضاء الهيئات التدريسية في أقسام الفقه الإسلامي في كليات الشريعة في العالم الإسلامي .

وتستحق إفرادها في التصنيف وإن شملت أبحاثاً غير فقهية وغير شرعية أحياناً ، ولا يخرج ذلك الأبحاث الفقهية عن المستوى العلمي الرصين ، والجدة والجدية فيها ، ومنها :

١-مجلة الجامعة الإسلامية :

وهي سنوية تصدر عن الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة منذ تأسيسها عام ١٣٩٠هـ - ١٩٨٩م^(٥) .

٢-مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية :

تصدر عن كلية الدراسات الإسلامية والعربية / دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة^(٦) .

(٤) مقامة المجلد الأول للمنار ، ط٢ ، ١٣٢٧هـ ؛ طبع بمطبعة المنار / مصر ، وصدر لها فهرس جديدة .

(٥) صدر العدد ١٠٨ لسنة ٣٠ (١٤١٩هـ - ١٤٢٠هـ) .

(٦) صدر العدد الربع عشر عام ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

- ٣- حولية الجامعة الإسلامية العالمية : وهي سنوية تصدر عن الجامعة الإسلامية العالمية في إسلام آباد / جمهورية باكستان الإسلامية (٧) .
- ٤- دراسات (٨) : مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي في الجامعة الأردنية ، وتصدر أعداداً خاصة في حقل علوم الشريعة والقانون .
- ٥- أكثر كليات الشريعة في العالم الإسلامي تصدر عنها مجلات علمية محكمة ككلية الشريعة والقانون في الأزهر و الكويت والإمارات وقطر وغيرها من كليات الشريعة.

ويشار هنا إلى توقف مجلة كلية الشريعة في الجامعة الأردنية عن الصدور منذ زمن طويل، وهي غير مجلة دراسات المذكورة. وتمتاز هذه المجلات بالموضوعية ، واللامذهبية ، والجدية والمعاصرة ، وهي من العوامل ذات الأثر الواضح في الفقه الإسلامي المعاصر لتوجهها نحو المتخصصين غالباً وعدم نشرها المواضيع إلا بعد عرضها على محكمين لتقييمها .

ج - المجلات والصحف التي تصدر عن المؤسسات والجمعيات والجماعات الإسلامية : المجلات من هذا الصنف يغلب عليها الطابع الإسلامي في الدعوة والتوجيه ، والرد على الشبه التي تثار حول الإسلام ، والتعريف بالنشاطات الإسلامية ، وأخبار الصحوة الإسلامية وبخاصة تلك المجلات التي تصدر عن الأقليات الإسلامية والمؤسسات العلمية في المهجر .

ولا تخلو غالباً من الأبحاث الفقهية ، والأحكام الشرعية ، ولكنها ليست في مستوى واحد من الجدية والموضوعية ، ومنها :

١- مجلة النور :

تصدر كل ثلاثة أشهر عن الجامعة الإسلامية - إشاعة العلوم - الهند تأسست عام ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م (٩) .

٢- البعث الإسلامي :

شهرية تصدر عن مؤسسة الصحافة والنشر - ندوة العلماء - لكتاؤ / الهند تأسست عام ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م (١٠) .

(٧) صدر العدد الرابع عام ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

(٨) صدر العدد ٢ من المجلد ٢٣ (١٤١٧هـ - ١٩٩٦) .

(٩) صدر العدد السابع والعشرين منها عام ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

(١٠) تم الرجوع إلى أعداد حديثة من هذه المجلات .

- ٣- الوعي :
شهرية تصدر عن الشباب الجامعي في لبنان، تأسست عام ١٤٠٧هـ -
١٩٨٧م^(١١).
- ٤- الإصلاح :
شهرية تصدر عن جمعية الإصلاح والتوجيه الاجتماعية في دولة الإمارات
العربية المتحدة ، تأسست عام ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م^(١٢) .
- ٥- الرابطة :
شهرية تصدر عن إدارة الصحافة والنشر لرابطة العالم الإسلامي - مكة
المكرمة / السعودية ، تأسست عام ١٣٨٣هـ - ١٩٦٢م .
- ٦- الدعوة :
شهرية تصدر عن جماعة الإخوان المسلمين في مصر ، تأسست عام
١٣٧٠هـ - ١٩٤٥م .
- ٧- لواء الإسلام :
شهرية تصدر في مصر تأسست عام ١٣٧٦هـ - ١٩٤٥م .
- ٨- المجتمع :
أسبوعية تصدر عن جمعية الإصلاح الاجتماعي / الكويت تأسست عام
١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- ٩- الاعتصام :
أسبوعية تصدر عن الجمعية الشرعية - القاهرة / مصر ، تأسست عام
١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م .
- ١٠- المسلمون :
أسبوعية دولية ، تأسست عام ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ١١- البيان :
شهرية تصدر عن المنتدى الإسلامي / لندن ، تأسست عام ١٤٠٦هـ -
١٩٨٥م .
- د - المجلات والصحف العامة :

(١١) تم الرجوع إلى أعداد حديثة من هذه المجلات .

(١٢) تم الرجوع إلى أعداد حديثة من هذه المجلات .

إن إرضاء القراء هدف عام للمجلات والصحف ، ومع ظهور الصحوة الإسلامية تحاول بعض المجلات العامة تناول قضايا إسلامية أو فقهية في بعض أعدادها ، أو تخصص صفحة أسبوعية تسمى (الصفحة الدينية) ، أو إصدار ملاحق خاصة بالمناسبات الإسلامية ، كشهر رمضان ، والحج وغيرهما ، وتنتشر تصريحات لكبار الفقهاء في قضايا الساعة والأحداث والمستجدات ، ولا يسع المسلمين الا الاهتمام بهذه المجلات ، والتأثير عليها ، ومراسلتها لتمكين الفئات التي لا تطالع المجلات الدينية من معرفة الأحكام الشرعية ، ومن هذه المجلات :

- المجلة العربية : ثقافية اجتماعية شهرية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية تأسست عام ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .

- مجلة العربي : شهرية ثقافية تصدر عن وزارة الإعلام بدولة الكويت ، تأسست عام ١٣١١هـ - ١٩٥٨م .

ثانياً : محطات الإذاعة والتلفزيون :-

تسمى محطات الإذاعة الإسلامية ^(١٣) ، بإذاعة القرآن الكريم في مصر والسعودية والأردن وتبث برامج إسلامية عامة ، منها ما يتناول موضوعات فقهية .

وفي محطات الإذاعة العامة برامج دينية ، فيها جوانب فقهية وأشهرها برامج للافتاء وكذلك محطات التلفزة ^(١٤) ، ففيها برامج دينية ، والمسلمون يتابعون العديد من هذه البرامج ومنها الفتاوى ، حيث يتصل المشاهد مع العالم مباشرة ، ويستمع إلى الإجابة عن سؤاله ، ومن محطات التلفزة التي عرفت بتوجهها الإسلامي محطة (إقرأ) .

^(١٣) في سنة ١٩٢٠م أصبحت الإذاعة حقيقة واقعة كما نعرفها الآن ، وتحتكر بعض الدول امتلاك الإذاعة ، ويوجد إذاعات يمتلكها القطاع الخاص ، والبرامج الإذاعية لها طابعها الخاص ، للمزيد من المعلومات انظر : مصطفى ، (الإذاعة الإسلامية) ، ص ١٤ وما بعدها

^(١٤) بدأ البث التلفزيوني في البلاد الغربية ، ثم انتقل إلى البلاد الإسلامية ، وتم توظيف الأقمار الصناعية في خدمة الأرسال التلفزيوني المباشر منذ (١٣٩٠هـ - ١٩٧١م) ، وبعد عام ١٩٩٠م انتشرت القنوات الفضائية في البلاد الإسلامية .

انظر : عبد الغنى ، (الغزو الفضائي) ، مجلة البيان ، ص ١٤ ، ص ٤١ (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) ، ص ٣٦ - ٤٧ .

المسمالوطي ، (المجتمع الإسلامي وقضية البث المباشر) ، منار الإسلام ، ص ٥٤ ، ص ٢٥ (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) ، ص ٧٢ .

ثالثاً : الإنترنت أو ما يسمى (شبكة العنكبوت) : هو " مجموعة مفككة من ملايين الحاسبات موجودة في الآف الأماكن حول العالم ، ويمكن لمستخدمي هذه الحاسبات استخدام الأخرى للعثور على معلومات ، أو التشارك في ملفات " (١٥) .

وبدأ بناء شبكة الإنترنت عام ١٩٦٩م تحت اسم اربانت (ARPANT) في الولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت تلك الشبكة تابعة لوزارة الدفاع هناك ، ثم في عام ١٩٧٢م بدأ العمل في تكوين شبكات الإنترنت " (١٦) .

وإذا كانت وسائل الاتصال المختلفة من تليفونات ومحطات إذاعة وتلفزة كلها قد وجدت في عصر هذه الدراسة ، فإن أحدثها هو الإنترنت ، ويحتاج إلى تغذية مستمرة بالمعلومات وأهميته تبدو بالقدرة على محاوراة الآخرين في كل أنحاء العالم خلال هذا الجهاز (١٧) وتوصيل ما ترغبه إليهم ، وقد تنبه المسلمون للاستفادة منه في الجانب الفقهي .

وتوجد مواقع إسلامية على شبكة الانترنت ، منها ما يعرف بالإسلام وتعاليمه ، ومنها ما يُعرف بالمؤسسات الإسلامية ككليات الشريعة في العالم الإسلامي ووزارات الأوقاف في الدول الإسلامية كالأردن وقطر، ومنها مواقع لفقهاء معاصرين أمثال الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي وموقع للشيخ ابن باز - رحمه الله - يغنيه ابنه (١٨) ، ومنها مكنتبات عامة تحتوي على كتب إسلامية والفقهيّة جزء منها .

إن المواقع الإسلامية على الإنترنت تُقَيِّمُ بما يلي :

١. سرعة الاتصال بالجهاز الخادم .
٢. مجانية الاستخدام .
٣. سرعة تنزيل صفحات الموقع على الشاشة .
٤. وجود موقع نصي مرادف خال من الصور لتسريع القراءة .
٥. الحاجة إلى برامج خاصة لقراءة الوثائق " (١٩) ، وتحتاج إلى وقت إلى أن تصبح بالمستوى المطلوب .

ولا تزال الجهود مستمرة للاستفادة من هذه الوسيلة الاتصالية .

(١٥) عبد الهادي ، (الإنترنت) ، ص ١٨ .

(١٦) عبد الهادي ، (الإنترنت) ، ص ٢٣ .

(١٧) يتتبع المهندس محي الدين محمد حسن التعريف بمواقع إسلامية على الإنترنت في مقالات متتالية .

في مجلة (منار الإسلام) ، ١ع ، ٢٥س ، ص ٩٤-٩٧ .

(١٨) مجلة الرابطة) ، ع ٤١٢ ، ص ٣٧ ، ص ٣٩ .

(١٩) هاشم ، (منهجية ومقاييس تقييم الموقع على الشبكة العالمية العنكبوت) ، مجلة منبر الحوار ، ع ٣٧ ، شتاء

رابعاً : تقييم الجهود الفقهية في المؤسسات الإعلامية :

١. إن جميع الجهود الفقهية تصب في النهاية في المؤسسات الإعلامية ، وما يحكم لها بالنجاح هو مدى عرضها في الوسائل الإعلامية .

واستطاعت وسائل الإعلام مخاطبة كافة الناس ، وإيصال المعلومة المطلوبة إليهم ، إلا أن البرامج الفقهية - سواء كانت ندوات أم فتاوى أم حواراً مفتوحاً ... - لم تصل إلى المستوى الذي وصلت إليه برامج الترفيه ، ولم تحظ بالعرض الذي يجذب الناس إليها إلا فيما ندر .

٢. والأمر الآخر أن الوسائل الإعلامية الإسلامية قليلة ضعيفة - في كل المجالات ، لا في الفقه وحده - إذا ما قورنت بالوسائل الإعلامية الأخرى والتي تشن حرباً شرسة ضد الإسلام .

يقول الغزالي : " ارتقت وسائل الإعلام في العصر الحاضر ، وقطعت أماداً فسيحة في اجتذاب النفوس ، وصياغة الأفكار ، وتوسلت بها مذاهب مفسلة اتقنت فن الدعاية حتى بدت وكأنها على جانب كبير من اليسار ... !

والغريب أنك تبحث عن الإعلام الإسلامي وسط هذا السياق المحموم ، فلا تجد إلا نفراً قلائل يتحركون بدأب ، ويتحملون بجلد ، ويستميئون في عرض الحق وسط ميدان كثرت فيه ألعيب السحرة ، وغابت عنه عصا موسى .

ولذلك تسمع طنيناً للباطل لا ينتهي ، وأنيناً للحق لا ينقطع ، وكان المفروض أن يكون الإعلام الإسلامي أندى صوتاً ، وأرحب ساحة ، لأنه يقوم بدءاً على كتاب معجز البيان ورسول أوتي جوامع الكلم ، واختصرت له المعاني اختصاراً * (٢٠) .

٣. عرضت الصحف والمجلات موضوع تطبيق الشريعة الإسلامية ، وكان لها دور في تكوين قناعة لدى الناس نحوه (٢١) .

(٢٠) حسنة ، (نظرات في مسيرة العالم الإسلامي) ، ص ٧ .

(٢١) هيبه ، (الصحافة الإسلامية في مصر) ، ص ١٢ و ص ٣٥٢-٤٤٨ .

الفرع الثاني :

المؤسسات ذات العلاقة بالقضايا الطبية

ويحتوي هذا الفرع على ما يلي :

أولاً : المؤسسات الطبية الإسلامية

ثانياً : المؤسسات العلمية التي تهتم بالقضايا الطبية من منظور إسلامي

ثالثاً : تقييم للجهود الفقهية في هذه المؤسسات

أولاً : المؤسسات الطبية الإسلامية

وهي المستشفيات الإسلامية ، والكليات والمعاهد والمراكز والمجالس والمنظمات التي كان لها اهتمام في القضايا الطبية من منظور إسلامي ، وكان لذلك أثر على نماء الفقه الإسلامي

و المستشفيات الإسلامية تميزت بمنع الاختلاط وإيجاد صناديق لمساعدة الفقراء ، وعقد الندوات والمؤتمرات في القضايا الطبية من منظور إسلامي ، وأثرها في الفقه الإسلامي له ثلاثة طرق :

١. تطبيق أخلاقيات المهنة الطبية التي دعا إليها الإسلام ، والامتناع عن إجراء أي عملية جراحية أو غيرها لا تتفق مع الشريعة الإسلامية ، والمساهمة في إحياء تعاليم الإسلام في جانب مهم من حياة المسلم .

٢. إجراء البحوث العلمية في المجال الطبي والتي تتفق وتعاليم الإسلام .

٣. المساهمة في نشر الأبحاث الفقهية التي تتعلق بالصحة والمرض ، مثل فقه المريض المسلم وغير ذلك .

ثانياً : المؤسسات العلمية التي تهتم بالقضايا الطبية من منظور إسلامي ، والتي أكثرها مسائل مستجدة لم يسبق البحث فيها ، وهي وليدة التقدم العلمي والاكتشافات المعاصرة ، وبعضها بحث فيه قديماً ، ولكن دخلت عليه اعتبارات جديدة استقيدت أيضاً من معارف مستجدة لم تكن موجودة في السابق (١) .

ومن هذه المؤسسات :

١ (مجمع الفقه الإسلامي - جدة : الذي تناول ثمان وعشرين مسألة طبية ، وبين الحكم الشرعي فيها منذ نشأته إلى عام ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م (٢) .

(١) ياسين ، (أبحاث فقهية) ، ص ٨ .

(٢) أبو غدة ، (قرارات وتوصيات) ، ص ٢٤٢-٢٤٣ .

- ٢) جمعية العلوم الطبية المنبثقة عن نقابة الأطباء الأردنية : والتي صدر عنها كتاب بعنوان قضايا طبية معاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية (٣) .
- ٣) المجلس الإسلامي الأعلى - الجزائر : والذي عقد ملتقاه الثاني في الجزائر عام ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م حول عطاء الإسلام في أخلاقيات الطب (٤) .
- ٤) المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية - الكويت : والتي انشئت عام ١٤٠٥-١٩٨٤ (٥) وأصبحت الجهة ذات الاختصاص في القضايا الطبية ، وعلى مستوى عالمي وتتولى عقد الندوات والمؤتمرات في القضايا الطبية ، وتجمع مع أصحاب الاختصاص الفقهاء المعاصرين لبيان الحكم الشرعي فيها ، ومن الندوات التي عقدتها :
- أ - المؤتمر العالمي الأول للطب الإسلامي ، والذي عقد في الكويت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م (٦) .
- ب- المؤتمر العالمي الثاني للطب الإسلامي ، والذي عقد في الكويت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م (٧) .
- ج- المؤتمر العالمي الثالث للطب الإسلامي، والذي عقد في اسطنبول ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م (٨) .
- د- المؤتمر العالمي الرابع للطب الإسلامي والذي عقد في كراتشي ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م (٩) .
- هـ- المؤتمر العالمي الخامس للطب الإسلامي ، والذي عقد في القاهرة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م (١٠) .
- و- المؤتمر العالمي السادس للطب الإسلامي والذي عقد في اسطنبول ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م (١١) وعقدت المنظمة أكثر من عشر ندوات تحت عنوان الإسلام والمشكلات الطبية المعاصرة منها:
- أ. الأولى: الإنجاب في ضوء الإسلام، والتي عقدت في الكويت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م (١٢) .

(٣) طبعته دار البشير / عمان ، ط١ (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) .

(٤) ونشرت أبحاثه مجلة المجلس الإسلامي الأعلى ، ع٢ (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) ، ص٥-٣٠٤ .

(٥) المنظمة (لمحة عن المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية) ص ١٦ .

(٦) هدي الإسلام (المؤتمر العالمي الأول) ع ٢١١م ، ص ٢٠ ، ص ١٠٣ .

(٧) وزارة الصحة (المؤتمر العالمي الخامس) صفحة الغلاف .

(٨) المنظمة (المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية) ص ٦ .

(٩) المرجع السابق .

(١٠) المنظمة (المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية) ص ٧ .

(١١) المرجع السابق .

(١٢) المنظمة الإسلامية/ الإنجاب ص ١٥ .

- ب. الثانية: الحياة الإنسانية بدايتها ونهايتها في المفهوم الإسلامي، والتي عقدت في الكويت ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م. (١٣)
- ج. الثالثة: الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية، والتي عقدت في الكويت ١٩٨٧م. (١٤)
- د. الرابعة: أنماط الحياة الإسلامية وأثرها في التنمية الصحية وتنمية الإنسان بوجه عام والتي عقدت في عمان ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م. (١٥)
- هـ. الخامسة: السياسة الصحية والأخلاقيات والقيم الإنسانية من منظور إسلامي عقدت في القاهرة (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م). (١٦)
- و. السادسة: رؤية إسلامية لزراعة بعض الأعضاء البشرية (١٤٠٩-١٩٨٩م). (١٧)
- ز. السابعة: رؤية إسلامية للمشاكل الاجتماعية لمرض الإيدز عقدت في الكويت (١٤١٤هـ-١٩٩٣م). (١٨)
- ح. الثامنة: رؤية إسلامية لبعض المشاكل الصحية عقدت في الكويت (١٤١٥هـ-١٩٩٥م). (١٩)
- ط. التاسعة: التعريف الطبي للموت عقدت في الكويت (١٤١٧هـ-١٩٩٦م). (٢٠)
- ي. العاشرة: رؤية إسلامية لبعض المشكلات الصحية (١٤١٨هـ-١٩٩٧م) (٢١) عقدت في الكويت.

(١٣) المنظمة الإسلامية/ الحياة الإنسانية ص ١٣.

(١٤) جمعية العلوم الطبية/ قضايا طبية معاصرة ص ١٥.

(١٥) المنظمة/ المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية ص ٩.

(١٦) المنظمة/ المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية ص ٩-١١.

(١٧) المرجع السابق .

(١٨) المرجع السابق.

(١٩) المنظمة/ المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية ص ١١، وانظر توصياتها، الزحيلي/ الفقه الإسلامي وأدلتها ج ٩ ص ٦٦٠-٦٦٥.

(٢٠) المنظمة/ المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية ص ١٢.

(٢١) المنظمة/ المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية ص ١٢.

ك. الحادية عشرة: المشاورة البلدية حول تشريعات الصحة النفسية في مختلف الشرائع بما في ذلك الشريعة الإسلامية (١٤١٨هـ-١٩٩٧م) ^(٢٢) في دولة الكويت.

ل. الثانية عشرة: الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني - رؤية إسلامية، عقدت في الكويت (١٤١٩هـ-١٩٩٨) ^(٢٣) وثلاث ندوات حول ابن رشد وابن النفيس وابن الهيثم. ^(٢٤)

وأصدرت أكثر من واحد وستين كتاباً ^(٢٥)

٥) الجمعية الطبية الإسلامية لشمال إفريقيا: فرع لاتحاد الطلبة المسلمين الذي أسس عام ١٣٨٣-١٩٦٣م، ولها مجلة متخصصة باسمها وجميع إصداراتها باللغة الإنجليزية ^(٢٦).

ثالثاً: تقييم للجهود الفقهية في هذه المؤسسات :

إن القضايا الطبية من القضايا المعاصرة ، لا تزال بكرة مع كثرة المؤتمرات التي عقدت لبحثها ، وتحتاج إلى مزيد من التمحيص والتدقيق وإعادة النظر .

^(٢٢) المنظمة/ المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية ص ١٢.

^(٢٣) المنظمة (المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية) ص ١٣.

^(٢٤) المنظمة (المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية) ص ١٤.

^(٢٥) المنظمة (المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية) ص ١٧-٢٢.

^(٢٦) عدد من هذه المجلة ع ٤، م ٢٢، شهر ١٠/١٩٩٠، وانظر الأمة (الوجود الإسلامي في أمريكا الشمالية)

الأمة ع ٥، ص ١ ص ٤٦-٤٧.

المؤسسات الاقتصادية

المؤسسات الاقتصادية المقصودة هنا : هي المؤسسات التي تعني بالجانب الاقتصادي وكان لوجودها أثر في نماء الفقه الإسلامي ، سواء أكان بدعمها للأبحاث الفقهية ، أم تمثيلها للفقه في واقع الحياة المعاش ، ومنها :

أولاً : مؤسسات الزكاة .

ثانياً : البنوك الإسلامية .

ثالثاً : شركات التأمين الإسلامية (١) .

وأتناولها على شكل مسائل على النحو الآتي :

المسألة الأولى : مؤسسات الزكاة وقضاياها المعاصرة :-

١- التعريف بها ، وفقه الزكاة في هذا العصر : هي المؤسسات التي تقوم بجمع الزكاة وتوزيعها ، واختارت كل دولة اسماً لهذه المؤسسات الاقتصادية (٢) .

كما أن أسلوب جمع الزكاة يختلف من دولة إلى أخرى ، فهو إلزامي في عدد من الدول الإسلامية ، كاليمن ، والسعودية ، وليبيا ، والسودان ، وباكستان ، وماليزيا (٣) .

وفي دول أخرى غير إلزامي ، تقوم به مؤسسات تطوعية بإشراف الدولة ، كالأردن ومصر ، والكويت ، وإيران ، وبنغلادش ، والبحرين ، والعراق (٤) .

وهناك هيئات خيرية تعمل في جمع الزكاة مثل الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية / الكويت ، والهيئة الخيرية الهاشمية / الأردن ، وهيئة الإغاثة الإسلامية / جدة وغيرها.

٢- المؤسسات العالمية التي عالجت قضايا الزكاة المعاصرة في العالم الإسلامي :

(١) ومن هذه المؤسسات شركات التأمين ، وهي تمثل تطبيقاً جديداً لمسألة فقهية ، وأبحاث التأمين شغلت العلماء منذ بداية عصر الدراسة ، ولكن شركات التأمين لم تنم بجهود مماثلة لمؤسسات الزكاة ، والبنوك ، لذلك لم تتردد بالبحث .

(٢) من أسماء مؤسسات الزكاة : صندوق الزكاة في الأردن ، ومصالحة الواجبات في اليمن ، وديوان الزكاة في السعودية ، والمجلس المركزي للزكاة في باكستان ، وبيت الزكاة في الكويت .

أنظر : زين العابدين ، (معالجة الزكاة لمشكلة الفقر) ، ص ١١٨-١١٩ .

(٣) زين العابدين ، (معالجة الزكاة لمشكلة الفقر) ، ص ١١٦ .

(٤) زين العابدين ، (معالجة الزكاة لمشكلة الفقر) ، ص ١١٦ .

- أ (مجمع البحوث الإسلامية : يرى أنه أول من تناول قضايا الزكاة المعاصرة هو هذا المجمع إذ عالج في مؤتمره الثاني قضية عدم إغناء الضرائب عن الزكاة ، واتخذ فيها قراراً ، وقضية الأموال غير المنصوص على زكاتها ، وقضية الزكاة على غير المكلف ... (٥) .
- ب (الجامعات الإسلامية : حيث تناول كثير من الباحثين في رسائل الماجستير والدكتوراة الزكاة في أبحاثهم .
- ج (مجمع الفقه الإسلامي - جدة : وفيما يلي المسائل التي عالجها حتى عام ١٩٨٨م ، حيث يشير الرقم الأول إلى القرار الذي اتخذته المجمع ، والثاني إلى رقم الدورة التي عقدها المجمع :-

(١ / ٢) زكاة الديون (٦) .

(٢ / ٢) زكاة العقارات والأرض المأجورة غير الزراعية (٧) .

(٣ / ٣) توظيف الزكاة في مشاريع ذات ريع بلا تملك فردي للمستحق (٨) .

(٤ / ٢) صرف الزكاة لصالح صندوق التضامن الإسلامي (٩) .

(٤ / ٣) زكاة الأسهم في الشركات (١٠) .

د (المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي - جدة : وتم التعريف به في ثنايا هذه الدراسة (١١) والمراكز المشابهة (١٢) ، والبنوك الإسلامية ، ومؤتمراتها . مثل بنك البركة في جدة الذي بلغت ندواته ست عشرة ندوة في الاقتصاد الإسلامي ، آخرها عام ١٩٩٩م وموضوعها ندوة تحويل البنوك التقليدية إلى الالتزام بالشريعة الإسلامية والتي انعقدت في بيروت في ١٩٩٩/٦/٨ (١٣)

(٥) كامل ، كلمة الافتتاح للندوة الأولى لقضايا الزكاة المعاصرة ، ص ١١-١٢ ، القرضاوي ، (فقه الزكاة) ، ج ١ ، ص ١٤ .

(٦) أبو غدة ، (قرارات وتوصيات) ، ص ٨ .

(٧) أبو غدة ، (قرارات وتوصيات) ، ص ١١ .

(٨) أبو غدة ، (قرارات وتوصيات) ، ص ٢٣ .

(٩) أبو غدة ، (قرارات وتوصيات) ، ص ٦١-٦٢ .

(١٠) أبو غدة ، (قرارات وتوصيات) ، ص ٦٣ .

(١١) أنظر ص ١٩٨ من هذه الدراسة .

(١٢) كأقسام الاقتصاد الإسلامي في الجامعات .

(١٣) عطية وأخر/ تجديد الفقه الإسلامي، ص ٢٣٠ .

هـ) مؤتمرات وندوات الزكاة : التي تقيّمها الهيئة الشرعية العالمية للزكاة بالتعاون مع بيت الزكاة الكويتي ^(١٤) : عقد المؤتمر الأول في الكويت عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، وناقش خمسة أبحاث ، واطلع على أربعة تقارير لمؤسسات زكوية ^(١٥).

وفي المؤتمر الثاني (١٤٠٦هـ - ١٩٨٩م) ، نوقشت خمس قضايا ^(١٦) .

وفي المؤتمر الثالث (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) ، نوقش ستة عشر محوراً حول الاطار المؤسسي للزكاة ^(١٧) .

وفي المؤتمر الرابع (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) ، نوقش خمسة عشر بحثاً حول الآثار الاجتماعية والاقتصادية للزكاة في مجتمع معاصر ^(١٨) .

أما الندوات ، فقد عقدت تسع ندوات حول قضايا الزكاة المعاصرة ، وصدرت أبحاثها في تسعة كتب ^(١٩) .

و (الهيئة الشرعية العالمية للزكاة ، ومقرها الكويت : تأسست عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م لتكون مرجعاً في حل المشكلات ، والقضايا المعاصرة للزكاة ، ووضع الدراسات اللازمة لتطبيقها على الوجه الأمثل ، وهي هيئة لا تختص بدولة أو مؤسسة من مؤسسات الزكاة ، وتجمع في عضويتها فقهاء شرعيين معنيين ، وعلماء الاختصاصات ذات الصلة بها ^(٢٠) .

وتشارك الهيئة في ندوات ومؤتمرات الزكاة ، كما تجيب على الفتاوى والأحكام المتعلقة بالزكاة ، وقد أصدرت كتاباً في ذلك .

أثر مؤسسات الزكاة على الفقه الإسلامي يبدو من جانبين :

الأول : تطبيق جزء من الفقه الإسلامي وهو ركن الزكاة ، سواء كان عند جمعه من أوعيته ، أو عند توزيعه على مستحقيه .

الثاني : إثراء البحوث والدراسات حول فقه الزكاة عن طريق معالجة المستجدات ، والبحث عن أوعية للزكاة لم تكن موجودة سابقاً كالأسهم ، والسندات ، والمستغلات ، وكذلك انطباق المصارف الزكوية على حالات تسبب الفقر في عالم الناس ، كالشريد ، والتهجير ... إلخ .

^(١٤) أنشئ بيت الزكاة الكويتي عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م ، أنظر : بيت الزكاة ، (أبحاث وأعمال الندوة الثامنة) ، ص ٧ .

^(١٥) بيت الزكاة ، (أبحاث وأعمال مؤتمر الزكاة الأول) ، ص ١١ .

^(١٦) مجلد مطبوع .

^(١٧) مجلد مطبوع .

^(١٨) بيت الزكاة ، (أبحاث وأعمال المؤتمر العالمي الرابع للزكاة) ، ص ٢١ .

^(١٩) وجميعها مطبوعة .

^(٢٠) بيت الزكاة ، (أبحاث وأعمال الندوة الأولى) ، ص ٤٧٥ ، بتصرف .

والمطلع على مؤتمرات وندوات الزكاة والبحوث التي عرضت فيها ، يلحظ حجم المسائل التي تحتاج إلى دراسة وبيان حكم الشرع فيها .
٤- تقييم جهود مؤسسات الزكاة :

أولاً : إن مؤسسات الزكاة لم تف حتى الآن بالجانب التطبيقي ، ليس في البلاد التي لا تلتزم بها بل أيضاً في البلاد التي تعتبرها إلزامية .

ثانياً : إن تكامل مؤسسات الزكاة بين الدول الغنية والفقيرة ، وإلزامية الزكاة ، سيقل كثيراً من مشاكل الفقر في الدول الإسلامية .

ثالثاً : إن مؤسسات الزكاة زاد نشاطها وفاعليتها مع توجه المسلمين نحو دينهم ، وإقبالهم على إخراج زكاة أموالهم طوعاً ، مما كان له أكبر الأثر في لحة المجتمعات الإسلامية ، بل والتخفيف من معاناة المسلمين في جوانب عدة .

رابعاً : إن مؤسسات الزكاة - في الغالب - اتسنت بالجمود في التطبيق ، بينما كان توليد الأحكام الفقهية للأحكام الشرعية المتعلقة بقضايا الزكاة ثمرة لإقبال الناس على دينهم والمؤسسات العلمية عالجت هذه المواضيع كما تم بيانه .

خامساً : إن بحوث الاقتصاد الإسلامي في مؤسسات غير مؤسسات الزكاة ، أثرت هي الأخرى فقه الزكاة ، سواء كانت المجمع الفقهية ، أو الجامعات الإسلامية ، أو مراكز بحث الاقتصاد الإسلامي ، أو الجهود الفردية ككتاب فقه الزكاة ، دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة ، والذي ألفه يوسف القرضاوي عام ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م ، ونشره عام ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م في مجلدين ، ولا يزال مرجعاً لكثير ممن جاء بعده .

سادساً : إن الهيئة الشرعية العالمية للزكاة بالتعاون مع بيت الزكاة الكويتي غدت مرجعاً متخصصاً لأبحاث الزكاة ، مما جعل الهيئات والمؤسسات الأخرى تتجه إلى مواضيع أخرى ، وهو ما يلحظه المتابع لقرارات مجمع الفقه الإسلامي - جدة في السنوات الأخيرة .

المسألة الثانية : البنوك الإسلامية

ولبيان دور هذه المؤسسات في إثراء الفقه الإسلامي ، تعرض الآتي :

- أولاً : تعريفها وأمثلة عليها ، وأسباب نشأتها .
- ثانياً : الهيئات الشرعية فيها ، وأثرها في الفقه الإسلامي .
- ثالثاً : مراكز البحث المنبثقة عنها ، وأثرها في الفقه الإسلامي .
- رابعاً : المجلات التي تصدر عنها ، وأثرها في الفقه الإسلامي .
- خامساً : المؤتمرات التي شاركت فيها ، وأثرها في الفقه الإسلامي .

أولاً : تعريفها :

البنك الإسلامي أو المصرف الإسلامي : " هو مؤسسة مالية مصرفية ، تراول أعمالها وفق أحكام الشريعة الإسلامية " (١) .

وقد وجدت البنوك الربوية في أوروبا وأمريكا ثم انتقلت إلى البلاد العربية ، وأول من أسسها في البلاد العربية أجنب ، فالبنك الأهلي المصري أسس عام ١٨٩٨م بواسطة يهوديين (٢) ، ولكن البنوك الإسلامية بدأت كمحاولة في بيت عمر في مصر عام ١٩٦٣م ، ثم بنك ناصر الاجتماعي عام ١٩٧١م ، ويعتبر أول بنك رسمي إسلامي (٣) ، ويليه بنك دبي الإسلامي سنة ١٩٧٥م (٤) وبنك فيصل الإسلامي المصري سنة ١٩٧٥ (٥) ، ثم بنك فيصل الإسلامي السوداني سنة ١٩٧٧م (٦) ، وتوالت حركة البنوك الإسلامية ، وواصلت انتشارها في داخل الدول الإسلامية وخارجها .

هذا على مستوى الأفراد ، وعلى مستوى الدول أنشئ البنك الإسلامي للتنمية / جدة عام ١٩٧٣م لدعم التنمية الاقتصادية ، والتقدم الاجتماعي في الدول الأعضاء وفق الأحكام الشرعية الإسلامية (٧) .

وتعود نشأة البنوك الإسلامية إلى عدة أسباب من أهمها :

-
- (١) الهيتي ، (المصارف الإسلامية) ، ص ١٧٤ ، والمعبدي ، (موقف الشريعة) ، ص ١٤٧ .
 - (٢) النجار ، (حركة البنوك) ، ص ٢١ .
 - (٣) النجار ، (حركة البنوك) ، ص ٣١ .
 - (٤) النجار ، (حركة البنوك) ، ص ٢٨٠ .
 - (٥) النجار ، (حركة البنوك) ، ص ٣٠٦ .
 - (٦) النجار ، (حركة البنوك) ، ص ٣١٧ .
 - (٧) البنك ، (اسئلة وأجوبة) ، ص ١١ .

١- الصحوة الإسلامية الشاملة التي شهدها العالم الإسلامي^(٨) ، فقد رفع العلماء صوتهم بالمناداة بتطبيق الإسلام ، ومن الجوانب التي عالجوها الاقتصاد الإسلامي ، وكان ذلك في العقد الأخير من النصف الأول للقرن الميلادي الماضي^(٩) .

ومن العلماء الأوائل في هذا المجال : محمود أبو السعود^(١٠) ، وأبو الأعلى المودودي^(١١) وعيسى عبده^(١٢) ، وأحمد النجار^(١٣) ، وغيرهم .

٢- نضوج فكرة إنشاء المصارف الإسلامية ، وتفهمها على كافة المستويات^(١٤) .

٣- " تبني هذا الأمر رجال لهم اعتبارهم ، ومكانتهم في المجتمع " ^(١٥) .

٤- " المحاولات الجادة من قبل جميع الباحثين لإيجاد بدائل للمؤسسات المصرفية الربوية " ^(١٦) وقد أخذت دراسات العلماء وبحوثهم ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول : الدراسات الاقتصادية الجزئية .

الاتجاه الثاني : الدراسات الاقتصادية الكلية .

الاتجاه الثالث : الدراسات الاقتصادية التاريخية^(١٧) .

٥- " طرح هذه الفكرة ودراستها في المؤتمرات الدينية والسياسية للعالم الإسلامي " ^(١٨) .

ثانياً : الهيئات الشرعية للبنوك الإسلامية ، وأثرها في الفقه الإسلامي :-

الهيئة الشرعية في البنك الإسلامي : " هي الجهة التي تقوم بمتابعة ، وفحص ، وتحليل كافة الأعمال والتصرفات والسلوكيات التي يقوم بها العاملون في البنك، والأنظمة التي يتعاملون

(٨) الهيئتي ، (المصارف الإسلامية) ، ص ١٨٧ .

(٩) النجار ، (حركة البنوك الإسلامية) ، ص ٢١ .

(١٠) وله كتاب خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي (ط ١ / ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٠ م) .

(١١) له كتاب عن الاقتصاد في الإسلام ، وعن الربا ، وبدأ مقالاته عن نظام الاقتصاد الإسلامي عام ١٩٣٧ م ،

انظر : النجار ، (حركة البنوك) ، ص ٤٣ .

(١٢) وله كتاب في الربا ، ودارسات في الاقتصاد الإسلامي .

(١٣) له كتاب في البنوك الإسلامية .

(١٤) العبادي ، (موقف الشريعة) ، ص ١٥٣ ، وانظر : الهيئتي ، (المصارف الإسلامية) ، ص ١٨٧ .

(١٥) العبادي ، (موقف الشريعة) ، ص ١٥٣ .

(١٦) الهيئتي ، (المصارف الإسلامية) ، ص ١٨٧ .

(١٧) الفنجري ، (تطور الدراسات) ، ص ٤٣-٥٦ .

(١٨) الهيئتي ، (المصارف الإسلامية) ، ص ١٨٧ ، وانظر : العبادي ، (موقف الشريعة) ، ص ٥٣ ، والفنجوي ،

(تطور الدراسات الاقتصادية الإسلامية) ، ص ٤٤ .

معها ، والتحقق من مطابقتها للشريعة الإسلامية ، وإيجاد البدائل والصيغ المشروعة لأية أعمال تخالف الشريعة الإسلامية ^(١٩) ، وهذا يتطلب وجود علماء يجمعون بين الفقه والاقتصاد ، والقدرة على الاجتهاد وتغيير الواقع ^(٢٠) .

وعلى قلة البنوك التي توجد فيها رقابة بالنسبة إلى مجموع البنوك الإسلامية ^(٢١) ، إلا أن جهود المخلصين في هذه الهيئات أخرجت إلى حيز الوجود من الصيغ والفتاوى والأبحاث ما شكل مرجعاً مهماً في الاقتصاد الإسلامي ، ومكن الفقهاء الذين عملوا في هذه الهيئات من معرفة الواقع الاقتصادي ، ووضع البدائل الإسلامية ، وإجراء البحوث المناسبة لذلك .

ومن الأمثلة على ذلك : الفتاوى الشرعية لعبد الحميد السائح / المستشار الشرعي للبنك الإسلامي الأردني ^(٢٢) ، بحوث ودراسات أحمد علي السالوس / عضو الرقابة الشرعية لمصرف قطر الإسلامي ^(٢٣) ، والصدیق محمد الأمين الضرير / رئيس هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي السوداني، ومن أهم الفتاوى في هذا المجال سلسلة الفتاوى الشرعية في المسائل الاقتصادية التي أصدرها وما يزال يصدرها بيت التمويل الكويتي في عدة مجلدات ^(٢٤) .

ثالثاً : مراكز البحث المنبثقة عنها ، وأثرها :-

قامت مراكز للبحث في الاقتصاد الإسلامي منبثقة عن هذه البنوك ، منها :

١ . المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب / جدة ، يتبع البنك الإسلامي للتنمية الذي باشر عمله عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ^(٢٥) ، ويهدف إلى " إجراء البحوث اللازمة لممارسة النشاطات

^(١٩) مقتبس من مجموعة تعريفات ، أنظر : داود ، (الرقابة الشرعية) ، ص ١٥-١٨ ، وعطية ، (البنوك الإسلامية) ، وزعير (العلاقة بين الرقابة الشرعية والرقابة المالية في المؤسسات الإسلامية) ، مجلة الاقتصاد الإسلامي ، ع ١٨٢ ، ص ١٥ ، ص ٤٣ .

وهناك هيئات على مستوى البنك ، كما في شركة الراجحي السعودية ، أو تفرغ عناصر شرعية في البنك كما في بيت التمويل الكويتي أو على مستوى الدولة كما في الإمارات العربية المتحدة ، أو المستوى العالمي كما هو الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، داود ، (الرقابة الشرعية) ، ص ١٩-٢٠ .

^(٢٠) انظر الصعوبات التي تواجه الرقابة الشرعية ، داود ، (الرقابة الشرعية) ، ص ٣٤-٣٥ .

^(٢١) داود ، (الرقابة الشرعية) ، ص ٣٧ .

^(٢٢) نشرة إعلامية رقم (٤) للبنك الإسلامي الأردني (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) .

^(٢٣) انظر له : (أجور خطابات الضمان) ، مجلة النور ، ع ٣ ، ص ١ ، ص ٣٧ .

^(٢٤) انظر الجزء الأول من الفتاوى الشرعية في المسائل الاقتصادية طبعته الرمز للخدمات الإعلامية (ط ٢/١٤٠٥هـ - ١٩٨٩م) .

^(٢٥) بيت الزكاة ، (أبحاث وأعمال المؤتمر العالمي الرابع للزكاة) ، ص ١١ ، وانظر : البنك الإسلامي للتنمية ، (مسئلة وأجوبة) ص ٣٧

الاقتصادية ، والمالية ، والمصرفية في الدول الإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، وتوفير وسائل التدريب للمشتغلين في مجال التنمية الاقتصادية بالدول الأعضاء بالبنك * (٢٦) .

٢. الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، الذي أنشئ عام ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م (٢٧) ، وقام بنشر الدراسات والبحوث التي تساهم في دعم البنوك الإسلامية ، وتحسين أدائها ، ومنها الموسوعة العالمية والعملية للبنوك الإسلامية (٢٨) .

٣. المعهد الدولي للصرافة والاقتصاد الإسلامي ، تأسس المعهد بقبرص عام ١٩٨١م من دار المال الإسلامي / لندن ، وهناك معاهد مشابهة تهتم بالجانب التطبيقي (العملي) (٢٩) .

رابعاً : المجالات التي تصدر عنها ، وأثرها في الفقه الإسلامي :-

تصدر عدة بنوك إسلامية مجلات متخصصة تعنى بالجانب الاقتصادي الإسلامي ومنها :

١. الاقتصاد الإسلامي : تأسست عام (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) ، مجلة علمية اقتصادية (شهرية) يصدرها قسم البحوث والدراسات الاقتصادية بينك دبي الإسلامي / الإمارات العربية المتحدة ٢٠
٢. النور : تأسست عام (١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م) ، وهي مجلة إسلامية اقتصادية اجتماعية (شهرية) تصدر عن بيت التمويل الكويتي (٣١) .

خامساً : المؤتمرات التي شاركت فيها البنوك الإسلامية، وأثرها في الفقه الإسلامي :-

إن للبحوث التي تعد للمؤتمرات ، أثر كبير لما تتمتع به من حسن إعداد ، ومراجعة ومناقشة وقد ساهمت البنوك الإسلامية في التحضير للكثير من المؤتمرات الاقتصادية الإسلامية ومنها :

١- مؤتمرات المصرف الإسلامية ، ومنها :

(٢٦) المرجع السابق.

(٢٧) العبادي ، (موقف الشريعة) ، ص ١٦ ، والنجار ، (حركة البنوك) ، ص ٣٣٥ .

(٢٨) المجلد الأول منها حول الأصول الشرعية والأعمال المصرفية في الإسلام ، ط ١ / ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

والمجلد الثاني منها حول دراسة جدوى المصرف الإسلامي ، ط ١ / ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

والمجلد الثالث منها حول الخصائص المميزة للاقتصاد في الإسلام ، ط ١ / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ .

والمجلد الرابع منها حول إدارة الموارد البشرية في البنوك الإسلامية ، ط ١ / ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

والمجلد الخامس منها حول التأمين الاجتماعي في الإسلام ، محمد بلتاجي ، وأحمد سيف ، ط ١ /

١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

والمجلد السادس منها حول الاستثمار ، ط ١ / ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

(٢٩) مجلة الأموال ، ع صفر ، ١ (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) ، ص ٤٠ .

(٣٠) انظر : ع ١٧ / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، ع ١٨٢ ، ص ١٥ ، محرم ١٤١٦هـ - مايو - يونيو ١٩٩٦م .

(٣١) انظر ع ٣ ، ربيع أول ١٤٠٤هـ - كانون أول ١٩٨٣م .

- أ - المؤتمر الأول الذي عقد في دبي ١٣٩٩هـ - ١٩٧١م (٣٢) .
- ب- المؤتمر الثاني الذي عقد في الكويت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، بدعوة من بيت التمويل الكويتي ، وبنك دبي الإسلامي ، وبنك البحرين الإسلامي^{٣٣} والشركة البحرينية الإسلامية للإستثمار .
- ٢- مؤتمر المستجدات الفقهية في معاملات البنوك الإسلامية الذي عقد في عمان ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، وشارك فيه البنك الإسلامي الأردني^(٣٤) ، والذي عقد بالتعاون مع الجامعة الأردنية .
- وقد كان لمثل هذه المؤتمرات الأثر الكبير في تبيين ثغرات التطبيق العملي واختيار أنسب الحلول للتخلص من الثغرات وتوجيه الأنظار إلى المسائل التي لا تزال بحاجة إلى بحث.

المطلب الثالث :

المؤسسات العلمية

يراد بها المعاهد والمراكز والمؤسسات التي تعمل على إقامة الندوات والمؤتمرات ونشر الأبحاث العلمية ، ولها اهتمام بالفقه الإسلامي ، ومنها على سبيل المثال :

- ١- المعهد العالمي للفكر الإسلامي - واشنطن .
 - ٢- مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي - جدة .
 - ٢- المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية - مؤسسة آل البيت .
- المؤسسة الأولى : المعهد العالمي للفكر الإسلامي :-

تأسس في واشنطن عام ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، ويهدف إلى " دراسة الجوانب المختلفة للفكر الإسلامي ، بغية النظر إلى جوانب القوة فيه لتعزيزها ، ولجوانب الضعف لمعرفة أسبابها وعواملها ، وإمكانيات التجديد والإصلاح لتقويتها ، ولفت النظر إليها ، ولعوامل الإعاقة والإحباط لكشفها وتبنيها ، وتحويلها من الإبقاء عليها لكي لا تشكل مزيداً من عوامل أو دواعي الإحباط والفشل والإعاقة ، أو العرقلة لجهود الإصلاح والتجديد والتغيير في هذه الأمة"^(٣٥)

(٣٢) الكيلاني ، (البنوك الإسلامية) ، مجلة الأمة ، ع ٢٢ ، ص ٣ ، ص ٦٢ .

(٣٣) الكيلاني ، (البنوك الإسلامية) ، مجلة الأمة ، ع ٢٣ ، ص ٣ ، ص ٦٢ .

(٣٤) البيان الختامي ، ص ١ .

(٣٥) النجار ، (تجربة الإصلاح في حركة المهدي بن تومرت) ، ص ٧ ، من مقدمة الدكتور طه جابر العلوانسي الرئيس الحالي للمعهد بتصريف يسير .

ومن أبرز الأفكار التي يدعو إليها إسلامية المعرفة ، وقد زادت منشوراته من الكتب ذات المواضيع الجادة عن سبعين كتاباً ولا تزال تصدر ، كما أن مجلة إسلامية المعرفة (٣٦) التي يصدرها أربع مرات في السنة منذ عام ١٩٩٤م ولا تزال تصدر ، والمجلة الأمريكية للعلوم الاجتماعية الإسلامية - أمريكا (٣٧) .

وأنشأ المعهد جامعتين يرأسهما رئيس المعهد السابق والحالي وهما :

١. الجامعة الإسلامية في ماليزيا أنشئت بدعم من منظمة المؤتمر الإسلامي ١٩٨٣م : ويرأسها الدكتور عبد الحميد أبو سليمان ، وهو من مؤسسي المعهد ورئيسه الأول (٣٨) .

وطبقت هذه الجامعة مناهج لتحقيق إسلامية المعرفة ، وتعتبر من أقوى وأبرز محاولات التجديد في مناهج العلوم الشرعية ومنها الفقه .

وهي محط أنظار كثير من المهتمين ، ويترتب على نجاحها حفز الجامعات الأخرى لإجراء مزيد من التطوير لكن مواطن القوة والضعف لخريجي هذه الجامعة لا تزال غير مدروسة بالشكل الكافي في نظر الباحث ، وتصدر عن الجامعة مجلة (التجديد) .

٢. جامعة واشنطن: ويرأسها الدكتور طه جابر العلواني ، وهو الرئيس الحالي للمعهد (٣٩) وللمعهد فروع في كثير من الدول منها ، مصر والأردن وماليزيا وغيرها ، ولا تخلو من مكاتب .

(٣٦) أنظر : إسلامية المعرفة ، ع ١٤ ، ص ٤ ، خريف ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م ، ولقد لاحظ الباحث قوة وقاطعية نشاط هذا المعهد بصدر عدد من المجلات متأثرة بأفكاره ، وتتناول منهجه في التجديد وإسلامية المعرفة ، منها:

أ- مجلة المسلم المعاصر، والتي يرأس تحريرها الدكتور جمال الدين عطيه ، وصدر الممد الأول والثاني في ربيع الثاني ١٣٩٥م إبريل (نيسان) ١٩٧٥م ، ولا تزال تصدر ، وأثارت موضوع تجديد أصول الفقه منذ أول عدد صدر منها ، ولا غرو أن التأثير متبادل ، حيث أن المجلة صدرت قبل إنشاء المعهد ، لكن التشابه واضح ، وتبنت موضوع إسلامية المعرفة بشكل واضح وأعد الطالب ، محمد فريج ، رسالة ماجستير ، بعنوان (إسهام مجلة المسلم المعاصر في إسلامية المعرفة) ، ونوقشت في عام ١٩٩٧م في قسم الدعوة والإعلام /جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية - قسنطينة / الجزائر ، التجديد ، ص ٢ ، ع ٣ (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) ، ص ٢٤٦

ب- مجلة الضياء الموريتانية ، انظر : العدد الثامن من السنة السادسة ، جمادى الآخرة ١٤١٩هـ - أكتوبر ١٩٩٨م .

(٣٧) مشار إليها في : المعهد ، (إسلامية المعرفة) ، ص ٢٢٣ .

(٣٨) انظر : تعريفاً به في أبو سليمان ، (أزمة العقل المسلم) ، ط ١/١٤١٢هـ - ١٩٩١م ، الصفحة الداخلية الأولى لغلاف الكتاب .

(٣٩) تمت مراسلة الجامعة ، ونأمل الحصول على معلومات وافية حول المناهج التي تدرس فيها .

ومن أبرز الأفكار التي يدعو إليها إسلامية المعرفة ، وقد زادت منشوراته من الكتب ذات المواضيع الجادة عن سبعين كتاباً ولا زالت تصدر ، كما أن مجلة إسلامية المعرفة (٣٦) التي يصدرها أربع مرات في السنة منذ عام ١٩٩٤م لا زالت تصدر ، والمجلة الأمريكية للعلوم الاجتماعية الإسلامية - أمريكا (٣٧) .

وأنشأ المعهد جامعتين يرأسهما رئيس المعهد السابق والحالي وهما :

١. الجامعة الإسلامية في ماليزيا أنشئت بدعم من منظمة المؤتمر الإسلامي ١٩٨٣م : ويرأسها الدكتور عبد الحميد أبو سليمان ، وهو من مؤسسي المعهد ورئيسه الأول (٣٨) .

وطبقت هذه الجامعة مناهج لتحقيق إسلامية المعرفة ، وتعتبر من أقوى وأبرز محاولات التجديد في مناهج العلوم الشرعية ومنها الفقه .

وهي محط أنظار كثير من المهتمين ، ويترتب على نجاحها حفز الجامعات الأخرى لإجراء مزيد من التطوير لكن مواطن القوة والضعف لخريجي هذه الجامعة لا تزال غير مدروسة بالشكل الكافي في نظر الباحث ، وتصدر عن الجامعة مجلة (التجديد) .

٢. جامعة واشنطن: ويرأسها الدكتور طه جابر العلواني ، وهو الرئيس الحالي للمعهد (٣٩) وللمعهد فروع في كثير من الدول منها ، مصر والأردن وماليزيا وغيرها ، ولا تخلو من مكنبات .

(٣٦) أنظر : إسلامية المعرفة ، ع ١٤ ، ص ٤ ، خريف ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م ، ولقد لاحظ الباحث قوة وفاعلية نشاط هذا المعهد بصدر عدد من المجلات متأثرة بأفكاره ، وتتناول منهجه في التجديد وإسلامية المعرفة ، منها:

أ- مجلة المسلم المعاصر، والتي يرأس تحريرها الدكتور جمال الدين عطيه ، وصدر العدد الأول والثاني في ربيع الثاني ١٣٩٥م ابريل (نيسان) ١٩٧٥م ، ولا تزال ، تصدر ، وأثارت موضوع تجديد أصول الفقه منذ أول عدد صدر منها ، ولا غرو أن التأثير متبادل ، حيث أن المجلة صدرت قبل إنشاء المعهد ، لكن التشابه واضح ، وتبنت موضوع إسلامية المعرفة بشكل واضح وأعد الطالب ، محمد فريج ، رسالة ماجستير ، بعنوان (إسهام مجلة المسلم المعاصر في إسلامية المعرفة) ، ونوقشت في عام ١٩٩٧م في قسم الدعوة والإعلام /جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية - قسنطينية / الجزائر ، التجديد ، ص ٢ ، ع ٣ (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) ، ص ٢٤٦

ب- مجلة الضياء الموريتانية ، انظر : العدد الثامن من السنة السادسة ، جمادي الآخرة ١٤١٩هـ - أكتوبر ١٩٩٨م .

(٣٧) مشار إليها في: المعهد ، (إسلامية المعرفة) ، ص ٢٢٣ .

(٣٨) انظر : تعريفاً به في أبو سليمان ، (أزمة العقل المسلم) ، ط ١/١٤١٢هـ - ١٩٩١م ، الصفحة الداخلية الأولى لخلاف الكتاب .

(٣٩) تمت مراسلة الجامعة ، ونأمل الحصول على معلومات واقية حول المناهج التي تدرس فيها .

أفكار المعهد وجهوده ، تحليل وتقييم :

١. إن السعي للتغيير والتطوير أمر محمود في ذاته مادام أنه ينطلق من أسس إسلامية ، ولكل مجتهد نصيب ، والنتائج إن لم تتحقق في فترة قصيرة ، فقد تتحقق إذا أعطيت فترة أطول وبقي العطاء لهذه الأفكار عطاءً قوياً متجدداً .

والملاحظ أن القوة والتمكن لرجال المعهد بادية في كل المجالات التي يتوجهون إليها وهي من عوامل النجاح ، كما أن الاعتماد على الذات ، وتعدد الوسائل للوصول إلى الهدف أمر مهم يتبعه المعهد (المجلات ، والكتب ، والمؤتمرات ، والندوات ، والفروع والجامعات وكثرة الارتباطات بالمراكز المشابهة) .

٢. إن منشورات المعهد في سلسلة "حركات الإصلاح ومناهج التغيير" ، وسلسلة "إسلامية المعرفة" وسلسلة "المنهجية الإسلامية" وغيرها ، دراسات المنهجية الحالية ، والبدائل الإسلامي المطلوب تعتبر روافد مهمة للفقهاء الإسلامي المعاصر ، ومن أقرب نشاطات المعهد لموضوع الدراسة أقامته مؤتمرين (٤٠) هما :

أ - مؤتمر علوم الشريعة في الجامعة : الواقع والطموح .

والذي عقد في عمان ما بين ١٦ - ١٨ ربيع الأول ١٤١٥هـ الموافق ٢٣ - ٢٥ آب ١٩٩٤م ، ونشر المعهد أبحاث المؤتمر في كتاب بالعنوان نفسه (٤١) .

ب - مؤتمر تدريس علم الفقه الإسلامي في الجامعات : الواقع والطموح .

والذي عقد في جامعة الزرقاء الأهلية - الأردن ما بين ١٨ - ٢٠ ربيع الثاني ١٤٢٠هـ الموافق ٧ / ٣١ - ٢ / ٨ / ١٩٩٩م .

والأبحاث التي أقيمت في المؤتمر قيد التحرير وفي طريقها إلى النشر .

إن تسليط الأضواء على علوم الشريعة ، وعلم الفقه أمر في غاية الأهمية في هذا

العصر وهذا من إيجابيات المعهد .

٣. يعطي المعهد أولوية لإسلامية المعرفة على طروحاته الأخرى ، بل هي المميز للمعهد ومفكره ، وقد جند للكتابة فيها كبار العلماء ، وكانت مدار حوارات مستمرة ، ويعرفها المؤتمر بـ " أن تواكب قدرة العقل والفكر ، والمنهج المسلم ، حاجة الأمة والتحديات التي تواجهها ، وأن تقدم لها الطاقة والزراد الفكري والرؤية ، والمناهج الفكرية والحضارية اللازمة لإنجاح مسيرة جهود بناء مراقفها وأنظمتها" (٤٢) ، وملخصه حاجة العلم إلى الوحي .

(٤٠) المؤتمران أقيما بالتعاون مع جامعات ومؤسسات داخل الأردن .

(٤١) المعهد (بحوث مؤتمر علوم الشريعة في الجامعة الواقع والطموح) ، ط ١ ، ١٦٤١٦هـ / ١٩٩٥م .

(٤٢) المعهد ، (إسلامية المعرفة) ، ص ١٦٩ ، ويحسن الرجوع لهذا الكتاب لمن يريد المزيد من المعلومات حول الموضوع .

ويعرفها حسنة بـ " تحديد المنطلقات الفكرية على ضوء القيم الإسلامية ، والتوجه إلى تعريف رسالة العلم لتحقيق أهداف معينة جاء بها الإسلام ... ، كأن المقصود فلسفة العلم وليس آلياته " (٢٣) ، وهذا التعريف محاولة للخروج من النقد الذي وجه إلى الدعوة إلى إسلامية المعرفة في مدى حاجة العلوم لتسميتها بالإسلامية ، طب إسلامي ، فلك إسلامي ، ... الخ ، ولعل توقف علماء المسلمين في الإبداع خارج العلوم النقلية في العصور الأخيرة هو الذي يسوغ الدعوة لإسلامية المعرفة في كل العلوم ، ولو من حيث الأهداف والأخلاقيات فيها ، وربطها بالخالق بدل من ربطها بالطبيعة (٢٤) ، كما يلاحظ أن المعهد مسبوق بهذه الفكرة ، إذ كتب محمد المبارك (١٣٣١هـ - ١٤٠١هـ / ١٩١٢م - ١٩٨١م) بحثه " نحو صياغة إسلامية لعلم الاجتماع" (٢٥) قبل قيام المعهد ، كما نشرت أبحاث أخرى في السياق نفسه .

إن تسليط الأضواء على الجوانب التي توقف فيها المسلمون وأبدع فيها غيرهم أمر مهم وإسلامية المعرفة طريق لذلك تعطيها أهمية في هذه المرحلة .

أما عندما يوجد المجتمع الإسلامي ، فإن كل الإبداعات والاختراعات ستنتقل من توجه إسلامي ، ولن تحتاج إلى إضافة إسلامية لها .

ولا يجوز أن يغيب عن البال أن " الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها " (٢٦) ، فالمسلم الذي يبحث عن الحق والعدل ، ويستثمر كل سنن الكون التي سخرها الله يأخذ بكل نافع توصل إليه أي عالم ولو لم يكن مسلماً .

٤. توجه كثير من الانتقادات إلى عبارات تصدر عن رجالات المعهد قد تحمل أكثر مما تحتمل والشعور بنظرة التعالي ، واحتكار الصواب ، ولكن أمر المشاعر غير منضبط ، قد لا يلاحظه الآخرون ، وأن بعض رجالاته من الفلول الفكرية الانقلابية ، واجيب بأن توجههم الآن نحو الإسلام (٢٧) .

(٢٣) الغزالي ، (كيف نتعامل مع القرآن) ، ص ٢١٢ ، والكتاب محاورة بين الغزالي وحسنة ، وأنظر أيضا مقال (أسلمة العلوم) لحسني محمود ، مجلة الأمة ، ع ٢٢ ، ص ٦ ، ص ٢٨-٣١ .

(٢٤) انظر : المرزوقي ، (إسلامية المعرفة رؤية مقابرة) ، مجلة إسلامية المعرفة ، ص ٤ ، ع ١٤ ، خريف ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ - ص ١٣٩-١٦٦ ، ويقول القرضاري : " وماذا ينكر من أسلمة المعرفة ؟ أو أسلمة العلوم الاجتماعية ، وهل يعني ذلك إلا أسلمة الثقافة " ، القرضاري ، (الثقافة العربية الإسلامية) ، ص ١٧٣-١٩٤ .

(٢٥) نشر في مجلة (المسلم المعاصر) ، ع ١٢ ، ١٣٩٤هـ - ١٩٤٤م ، ونشرته حديثا دار القلم ضمن كتاب (الإسلام وانتيارات الفكرية والعالمية) ، وبحوث أخرى ، ط ١ (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) ، ص ٨٩-١٣٧ .

(٢٦) انظر قريبا من هذا اللفظ : المجلوني ، (كشف الخفاء) ، ج ١ ، ص ٤٣٥ ، رقم ١١٥٩ .

(٢٧) انظر : سلطان ، (أزمة الحوار الديني) ، ص ٢١ .

المؤسسة الثانية: المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي :

* أنشئ المركز عام ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م بناءً على توجيه من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي (١٣٩٦هـ-١٩٧٦م) ، ويتبع إلى كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز / جدة - السعودية (٤٨) .

ويقوم المركز بإجراء البحوث العلمية في مجال الاقتصاد الإسلامي للمساهمة في بناء فكر اقتصادي إسلامي ، ومن أجل تحقيق هدفه الأساسي ركز على " الأبحاث ، والمطبوعات ، والندوات والمؤتمرات ، والمساهمة في إعداد المناهج الدراسية لما يدخل في اختصاصه ، والسعي نحو إيجاد مكتبة متخصصة في الاقتصاد الإسلامي " (٤٩) .
وقد سار المركز خطوات رائدة لتحقيق أهدافه منها :

١. ساهم في تطوير مناهج مواد الاقتصاد الإسلامي ، وعقد ندوات في سبيل ذلك ، حتى نضجت عدة محاولات وضعت فيها مفردات المواد ومراجعتها ، وقيمت فيها كتب وأصبحت كتب المركز مراجع في عدة جامعات (٥٠) .

٢. بلغت البحوث والدراسات المحكمة التي أصدرها المركز أكثر من اثنين وأربعين كتاباً حتى عام ١٩٩٧م (٥١) .

٣. يصدر المركز مجلة متخصصة بأبحاث الاقتصاد الإسلامي ، وهي سنوية صدر منها اثنا عشر مجلداً (٥٢) .

٤. أنشأ المركز مكتبة متخصصة في الاقتصاد الإسلامي باسم (صالح عبد الله كامل) ، وجمع فيها كل المؤلفات بالاقتصاد ، وكذلك الرسائل الجامعية ، وتمت حوسبة موجوداتها على الحاسب الآلي (٥٣) .

٥. عقد المركز عدة ندوات في الاقتصاد الإسلامي بالتعاون مع اتحاد البنوك الإسلامية والجامعات ، وشارك في ندوات معاتلة (٥٤) .

(٤٨) المركز ، (مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي) ، ص ١ . مجلة ، (أبحاث الاقتصاد الإسلامي) ، ع ١٤ ، م ١ ، صيف (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) ، صفحة الغلاف من الداخل .

(٤٩) المركز ، (مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي) ، ص ١ .

(٥٠) المركز ، (مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي) ، ص ٧-١٠ ، و ص ٧٢-٧٣ .

(٥١) أنظر قائمة بأسماها في المركز ، (مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي) ، ص ٧٠-٧٣ .

(٥٢) المركز ، (مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي) ، ص ١٣ .

(٥٣) المركز ، (مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي) ، ص ٢٢-٣٠ .

(٥٤) المركز ، (مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي) ، ص ١٢-١٦ .

٦. قدم الدعم للباحثين في الاقتصاد الإسلامي في مرحلة الدكتوراه^(٥٥) ، وقدم المشورة العلمية للباحثين في الاقتصاد الإسلامي^(٥٦) ، وترجم ستة كتب من الإنجليزية إلى العربية ، وواحدا من العربية إلى الإنجليزية^(٥٧) .

والمتابع لنشاط المركز يلاحظ أن عطاءه كان متميزا في مجال الاقتصاد الإسلامي حتى شكل تيارا في هذا المجال ، ورفع من مستوى الأبحاث فيه .

المؤسسة الثالثة : المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) / عمان :

تأسس عام ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، ويهدف إلى :

١. التعريف بالشريعة الإسلامية ، وتجليه جوانبها المضيئة ، وتنقية الثقافة الإسلامية مما علق بها من شوائب ، وتصحيح المناهج والأفكار غير السليمة حول الإسلام والتراث .

٢. إبراز تصور إسلامي معاصر وموحد لقيم المجتمع ونظمه ، مع استشراف المستقبل وارتداد آفاقه ، بمواقف وحلول علمية إسلامية من هدي الكتاب والسنة .

٣. إبراز العطاء الإسلامي والحضاري ، وأثره في التقدم العالمي والحضارة الإنسانية والنهوض بالدراسات والبحوث الإسلامية في مختلف فروع المعرفة الإنسانية ، وإحياء التراث العربي الإسلامي ونشره .

٤. السعي إلى التقريب بين أتباع المذاهب والفرق الإسلامية وبناء جسور الثقة والتفاهم بينهم^(٥٨) .

وقد استخدم المجمع لتحقيق أهدافه وسائل عدة منها تنفيذ مشروعات علمية محدودة وتحقيق المخطوطات ، ونشرها ، وإجراء البحوث ، وعقد المؤتمرات والندوات^(٥٩) ، وقد يسر المجمع نشر العديد من المشاريع التي يعمل عليها كموسوعة الحضارة الإسلامية ، والفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط ، والفهارس التحليلية للاقتصاد الإسلامي (مكتبة صالح كامل) ، والفهارس التحليلية للتربية العربية الإسلامية^(٦٠) .

(٥٥) المركز ، (مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي) ، ص ٢٢ .

(٥٦) المركز ، (مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي) ، ص ٢١ ، وأنظر كتاب "اعلان لتقديم مقترحات أبحاث المركز

المالكي للاقتصاد الإسلامي" ، ط ٤ ، محرم ١٤٠٣هـ - اكتوبر / ١٩٨٢م)

(٥٧) المركز ، (مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي) ، ص ٢٠ .

(٥٨) المجمع ، (تعريف عام) ، ص ٣-٤ ، السرهيد ، (المجمع الملكي) ، ص ١٧٨-١٨١ .

(٥٩) المجمع ، (تعريف عام) ، ص ١٢-١٣ .

(٦٠) المجمع ، (تعريف عام) ، ص ٤-١١ .

وعقد عدة ندوات منذ عام ١٩٨٤م بالتعاون مع مؤسسات خارجية وداخلية^(٦١) ، وينظم
المجمع ندوات الحوار بين المسلمين منذ عام ١٩٩٢م^(٦٢) ، منها ندوتان حول حقوق الإنسان في
الإسلام ، وينظم ندوات في الحوار بين المسلمين وغيرهم ، منها ندوة حول التعليم الديني في
المجتمع المعاصر ، مع التركيز على المعاهد والجامعات .
ولا يخلو نشاط من نشاطات المجمع من الجانب الفقهي ، أو من جانب خادم له ،
وسيكون لهذا المجمع أثر كبير - بإذن الله تعالى .
وها هو قد أصدر الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (الفقه وأصوله)
عام (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)^(٦٣) .
ويصدر نشرة إعلامية بعنوان مآب^(٦٤) .

(٦١) المجمع ، (تعريف عام) ، ص ١٢-١٣ .

(٦٢) المجمع ، (تعريف عام) ، ص ١٧-١٨ .

(٦٣) المجمع ، (الفهرس الشامل) ، صفحة الغلاف .

(٦٤) صدر ع ٢٣ ، ص ٩ ، ربيع الآخر ١٤٢٠هـ - تموز ١٩٩٩م

العوامل الخاصة

ويحتوي على ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول : كليات الشريعة ومناهجها

المبحث الثاني : الاجتهاد والمؤتمرات الفقهية

المبحث الثالث : طبيعة الفقه الإسلامي والتقنين

المبحث الأول

كليات الشريعة ومناهجها

ويحتوي على تمهيد ومطلبين :

المطلب الأول : نشوء كليات الشريعة

المطلب الثاني : مناهج تدريس الفقه الإسلامي

تمهيد : في التعليم وأثره على مسيرة الفقه الإسلامي :-

التعليم هو الجهد الذي يبذل لإنشاء الأجيال التي تعمل في قطاعات الحياة المختلفة ، على أساس نظرية الحياة التي يؤمنون بها ^(١) ، وهو السبيل الأول للإصلاح ، والنهوض بالأمّة ، وإقامة مجتمع المستقبل المنشود ، بإحداث تغيير شامل في القيم والمفاهيم ، وأنماط الحياة ^(٢) ، ذلك لأنه وسيلة تجاوز حالة التخلف والجهل ، وإحداث الانقلاب على الأوضاع الراهنة المغلوطة وتهيؤ للتعامل مع المتغيرات السريعة ، والتطورات الهائلة ^(٣) .

قال النووي " وإن التعليم هو الأصل الذي به قوام الدين وبه يؤمن إحقاق العلم - أي به يستمر العلم - فهو من أهم أمور الدين وأعظم العبادات وأكد فروض الكفايات، قال تعالى: "وإذ أخذ الله ميثاق الذين أتوا الكتاب ليبينه للناس ولا تكفونه" (آل عمران الآية ١٨٧) وقال تعالى: "وإن الذين يكتمون ما أنزلنا" (سورة البقرة ١٥٩) وفي الصحيح من طرق أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " ليلغ الشاهد منكم الغائب" ^(٤) والأحاديث بمعناه كثيرة والإجماع منعقد عليه" ^(٥)

إن التغيير يبدأ بالتعليم ، قال تعالى : (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) [سورة الرعد الآية ١١] ، وقد أعطى مصلحو الأمة في عصر الدراسة اهتمامهم بهذا الجانب سواء بإنشاء المدارس والمعاهد ، والكليات ، أم بطرح مناهج جديدة ، أم تعديل المناهج القديمة وإضافة مواد دراسية جديدة ، وهي عملية مستمرة لم تتوقف ، ونمثل عليها بمثالين :

المثال الأول: العلماء ، ومنهم ابن باديس (ت ١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م) الذي أنشأ المدارس في طول الجزائر وعرضها ^(٦) ليخرج جيشاً من التلاميذ ، اقترح إنشاء كلية دينية يتخرج منها الفقهاء ^(٧) .

(١) محجوب ، (نحو منهج إسلامي) ، ص ١٦٠ ، وجريشة ، (الاتجاهات الفكرية) ، ص ١١٥ ، بتصرف من المرجعين .

(٢) انظر : سانو ، (النظم التعليمية) ، ص ١٤ ، اقلانية (النظم التعليمية) ، ص ١١ ، من ((مقدمة حسنة)) ، ومحجوب ، (نحو منهج إسلامي) ، ص ٥ ، و أرسلان ، (لماذا تأخر المسلمون) ، ص ٧٥ ، وابن باديس ، (حياته) ، ج ٢ ، ص ٢١٧ .

(٣) انظر : المودودي ، (منهاج الانقلاب الإسلامي) ، ص ١٧-١٩ ، البنا ، (دعوتنا) ، ص ٢١-٢٤ ، جدعلن ، (أسس التقدم) ، ص ١٧٠ ، جبران ، (منهج الشيخ محمد الطاهر بن عاشور) ، ص ٢٠-٢٠٦ .

(٤) رواه مسلم انظر مسلم (الصحيح مع شرح النووي) ج ٦ ص ١٨٣ كتاب القسامة باب تليظ تحرم الدماء من حديث رقم ١٦٧٩ . دون لفظ منكم .

(٥) النووي (المجموع) ج ١ ، ص ٥٣ .

(٦) عثمان ، (عبد الحميد باديس) ، ص ٨١ ، وانظر : سعد ، (حركة عبد الحميد بن باديس ودورها في يقظة الجزائر) ، ص ٩٧ .

(٧) ابن باديس ، (حياته وأثاره) ، ج ٢ ، ص ١٧٧-٢٧٤ ، و الجندي ، (الفكر والثقافة المعاصرة) ، ص ٥٤ ، وسعد ، (حركة عبد الحميد) ، ص ٨٣-١٠٧ .

وتابعه البشير الإبراهيمي (ت ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م) ^(٨) ، ومحمد الطاهر بن عاشور ^(٩) (ت ١٣٨٢هـ/١٩٧٠م) ، ومحمد عبده الذي أولى جلَّ اهتمامه للدعوة إلى إصلاح التعليم الديني في الدولة العثمانية ، وتطوير الأزهر في المناهج الدراسية ، وأنظمة التعليم المتبعة ، وظهرت ثمار دعوته على أيدي تلامذته ^(١٠) ، وطالب بإنشاء مدرسة إسلامية تُمَّ استلهم الفكرة محمد رشيد رضا - وهو أحد تلامذته - فأنشأ مدرسة سماها مدرسة الدعوة والإرشاد الإسلامية وأدخل فيها عدداً من العلوم العصرية ^(١١) .

المثال الثاني : الجماعات ، وقد تميزت جماعة الأخوان المسلمين بالإهتمام بالتربية والتعليم في تكوين الأفراد المنضمين إليها ، و في طريقها لإصلاح الأمة كلها ^(١٢) ، وإن تحقيق الإصلاح لا يتم إلا بنقد سياسات التعليم الموجودة ، والدعوة إلى تعليم مستمد من الإسلام ، قال البنا : " ... يريد الأخوان المسلمون روحاً جديداً من صميم الإسلام ، يهيمن على سياسة التعليم لينشئ نظاماً جديداً ^(١٣) ، وكان البنا مدرساً ، وأنشأ مدرسة حراء الإسلامية للبنين ، ومدرسة أمهات المؤمنات للبنات ^(١٤) ، ثم تابع الأخوان طريقه ، ولهم - بفضل الله - مدارس ومعاهد وجامعات ^(١٥) .

وختاماً فإن التعليم الإسلامي لا يتصور بعيداً عن الفقه الإسلامي ، لأنه مادة التدين الإسلامي فهو أكثر العلوم الإسلامية حضوراً في المجال التربوي ^(١٦) ، وقد كان التعليم الإسلامي موجوداً طوال الفترة السابقة من هذا العصر ، وكان له منارات للعلم حافظت على تعليم الفقه الإسلامي في كل مراحل التعليم ، وقد استغل أعداء الإسلام التعليم أيضاً - أثناء فترة

^(٨) الجندي ، (الفكر والثقافة المعاصرة) ، ص ١٨٤ ، عثمان ، (عبد الحميد بن باديس) ، ص ٨٣-١٠٧ .

^(٩) انظر : ابن عاشور ، (أليس الصبح بقريب) ، ص ٢٠٥ .

^(١٠) انظر : عبده ، (الأعمال الكاملة) ، ج ٣ ، ص ٧١-٨٧ ، (إصلاح التعليم العثماني) ، و (إصلاح التربية في مصر) ، ج ٢ ، ص ١٠٢-١٢٢ ، و (إصلاح الأزهر) ، ج ٣ ، ص ١٧٥-١٩٨ ، ومنهم محمد مصطفى المراعي (ت ١٣٦٤هـ-١٩٤٥م) ، انظر : رمضان ، (تاريخ الإصلاح في الأزهر) ، ص ٧٥-٧٨ .

^(١١) أرسلان ، (السيد رشيد رضا) ، ص ٣٦ .

^(١٢) انظر : أرسلان ، (التربية السياسية) ، ص ٣٦١-٣٧١ ، و حوى ، (الإسلام) ، ص ٥١٤-٥٤١ ، و القرضاوي ، (الحل الإسلامي فريضة وضرورة) ، ص ٥٤-٦١ ، والقرضاوي ، (التربية الإسلامية ومدرسة البنا) ، وغيرها .

^(١٣) أرسلان ، (التربية السياسية) ، ص ٣٦٤ ، نقلاً عن مقال للبنا بعنوان المدرسة التي نريدها ، منشور في مجلة الأخوان المسلمون من ١ ، ع ٩ ، (١٣٦١هـ - ١٩٤٢م) ، ص ٤ . انظر : المعظم ، (المنهزمون) ، ص ٢١٣-٢١٤ .

^(١٤) البنا ، (مذكرات) ، ص ١١٩ .

^(١٥) المرجع السابق .

^(١٦) الانصاري ، (التوحيد والوساطة) ، ص ٥٠ .

الاستعمار وقبلها وبعدها - فأنشأوا في بلاد المسلمين الإرساليات التصيرية ، والمدارس الأجنبية وكانوا السابقين في إنشاء المعاهد والكليات في بلاد المسلمين (١٧) لنفث سمومهم .

ووجهوا عنايتهم تجاه المناهج ، فحرفوها بالشبه المختلفة في التاريخ والفقہ الإسلامي واللغة العربية ، ووصموا كل ماله صلة بالإسلام بالجمود ، والتخلف ، وأعطوا الأولوية للغاتهم وثقافتهم ، وفصلوا التعليم الديني عن غيره ، وسموا التعليم الآخر بالمدني (١٨) ، يعلمون النشء المسلم مالا صلة له بدينه وأمه ، ففُتْرَجَ نتيجة هذا الفصل جيل متناقض ، يجهل دينه ، ويعادي أمته ، ويعطي الولاء للأفكار الغربية التي تربي عليها (١٩) .

وحدث صراع بين الإسلام ومبادئه من جهة ، والأفكار الوافدة من جهة أخرى ، ولا تنزال الأمة تعاني من هذا النقص النكد ، والصراع الذي رسخ التخلف ، وأعطى فرصة لأعداء الأمة لينفذوا مخططاتهم.

فالجهد المخلصة من المسلمين كان لها ثمار طيبة؛ من مثل إنشاء المدارس الإسلامية في البلاد الإسلامية وغيرها أثرت على مناهج التعليم في البلاد الإسلامية ، وفي المقابل كانت هنالك آثار سلبية لجهود المنصرين بمساعدة الأكليات النصرانية التي حملت لواء التشكيك بالإسلام - والمستشرقين - والمستغربين ممن تربوا على أيدي أعداء الأمة في بلاد المسلمين ، أو في بلاد الغرب - بما سمي بالابتعاث - الذين أوجدوا التعليم المدني من الروضات حتى الجامعات ، والتي تقوم على فلسفة تعليم لا تمت إلى الإسلام بصلة ، أو ممن تولى منهم التعليم

(١٧) يلاحظ السابق في إنشاء المدارس والكليات الأجنبية كما هو مبين فيما يلي :

- ١٨٤٥م كلية الفنون / تركيا ، وفيها كلية الحقوق ، القطن ، (معوقات تطبيق الشريعة) ، ص ٦٥ ، وأوزترك ، (الصراع على تبني الحضارة والثقافة الغربية في تركيا الإسلامية) ، ص ٢٢٩ .
- ١٨٦٦م الكلية السورية البروتستانتية - الأميركية فيما بعد / بيروت ، مجموعة المبشرين الأمريكية ، القاسم ، (التعليم العالي) ، ص ٢٨ .
- ١٨٦٦م الجامعة الانجليزية المحمدية - عليكره فيما بعد / الهند ، حامد ، (تاريخ جامعة الأزهر) ، ص ٣٣ .
- ١٨٧٥م كلية القديس يوسف / بيروت ، مجموعة المبشرين الفرنسية ، عياد وآخرون ، (مهمة الجامعة) ، ص ٤٤ .
- الجامعة اليسوعية / لبنان ، القطن ، (معوقات تطبيق الشريعة) ، ص ٥٥ .
- الجامعة الأمريكية / استانبول ، القطن ، (معوقات تطبيق الشريعة) ، ص ٥٥ .
- الكلية الفرنسية / لاهور ، القطن ، (معوقات تطبيق الشريعة) ، ص ٥٥ .

(١٨) ثم ألغوا التعليم الديني إلا في مواقع قليلة جداً ، وما بقي فعلى المستوى الشعبي لا الرسمي ، انظر : المطعني ، (أوروبا) ، ص ١٩٠ .

(١٩) انظر : سانو ، (النظم التعليمية) ، ص ١٠٦-١٠٨ .

في جامعات المسلمين^(٢٠) ، فكيف يتخرج فقهاء وعلماء إذا كان هذا هو واقع التعليم في بلاد المسلمين ؟ وكيف تكون مسيرة الفقه تبعاً لذلك ؟ .

المطلب الأول

نشوء كليات الشريعة

إن السمة الغالبة في التعليم هي عدم قيامه على أسس إسلامية في مراحلته الأولى ومراحلها العليا ، وبين هذا الركام توجد كتاتيب لتحفيظ القرآن الكريم ، ومدارس إسلامية تحاول إضافة بعض المواد لتعطي النقص الحاصل في التعليم الذي تتبناه الدول الإسلامية وغيرها . كما توجد معاهد وكليات إسلامية داخل البلاد الإسلامية وخارجها ، كان لها دور بارز في الحفاظ على تمسك المسلمين بإسلامهم ، ونشر الإسلام بين غير المسلمين ، والمحاولة هنا للتعريف بكليات الشريعة التي تدرس الفقه الإسلامي ، ولا يمكن تجاوز القديم منها ، فسيكون الفرع الأول : في كليات الشريعة التي هي امتداد لمؤسسات تعليم إسلامية قديمة ، والفرع الثاني : في كليات الشريعة التي أنشئت في عصر الدراسة ، والفرع الثالث : في كليات الشريعة التي تدرس المرحلة الجامعية الثانية والثالثة .

الفرع الأول : كليات الشريعة الأولى :-

إن الزيتونة ، والقرويين ، والأزهر ، تعتبر من المؤسسات التعليمية الأقدم ، ولم تتوقف ولا تزال تؤدي رسالتها^(٢١) ، وقد يوجد مثيلات لها ، والحكم على هذه المؤسسات يتم بالمعايير العلمية التي كانت موجودة في زمانها ، إذ اتبعت الأساليب والمناهج المتبعة وقتئذ ، ولكن هذه الأساليب والمناهج لم تعد تفي بحاجات العصر الحاضر فأدخل عليها التعديل عدة مرات ، وهذا أمر طبيعي لا ينكره أحد ، وفيما يلي نبذة عن كل واحدة منها :

(٢٠) فالمستشرق مرجليوث (ت ١٩٤٠م) ، وكزانوفا عملاً استاذين في الجامعة المصرية منذ نشأتها عام ١٩٠٨م ، وكان من ثمار أفكارهما ما نادى به طه حسين في كتابه الشعر الجاهلي الذي أحدث ضجة في مصر وصوردر عام ١٩٢٦ ، ولا تزال آثاره الميئة إلى يومنا ، ثم عاد وبحث أفكاره في كتابه مستقبل الثقافة في مصر عام ١٩٢٨م ، ولا تزال بعض الجامعات تستقطب أمثال هؤلاء المستشرقين وتلاميذهم ، وقد نشطوا في التأليف في كل جوانب الثقافة الإسلامية ، حتى أصبحت كتبهم هي المرجع للمسلمين وما رحل المستعمر حتى خلف جيوشاً ممن يحملون فكره ، ويدافعون عنه ، انظر : المطعني ، (أوروبا) ، ص ١١٦ ، ص ١١٩ .

(٢١) انظر : عياد وآخرون ، (مهمة الجامعة) ، ص ٤٠ ، ويمكن إضافة المستنصرية في العسراق لولا أنها توقفت، ثم أقيمت جامعة في العصر الحديث مكان تلك المؤسسة التعليمية .

وقسم أصول الفقه ، ومقاصد الشريعة ، وفي عام ١٤٠٩هـ أعيد ثلاثة أقسام، منها قسم لجامع الزيتونة للتعليم الحر ، ويدرس فيه الفقه المالكي ، والفقه الحنفي (٢٩) .

ثانيا : القرويون (٣٠) :-

أسست فاطمة بنت أم المؤمنين (٣١) جامع القرويين في مدينة فاس بالمغرب سنة ٢٤٥هـ - ٨٥١م (٣٢) ، وبدأ التدريس فيه على شكل حلقات ، والحق به تحسينات ، وزيادات ، ومدارس داخلية عبر الأزمنة التالية لتاريخ التأسيس (٣٣) .

" ولما أعلن أبو يعقوب المنصور (ت ٥٨٠هـ - ١١٨٤م) - ثالث الخلفاء الموحدين - الحرب على الفقه (علم الفروع) ، وعمل على نشر السنة بالترغيب والترهيب ، وأحرق كتب الفقه من المدونة والتهذيب ، والواضحة وغيرها (٣٤) ، انصرف الناس إلى علوم الحديث ، والتفسير وإحياء ما اندثر من أصولها ، وكان ذلك فاتحة عهد جديد في الدراسات الإسلامية للقرويين .

وبقي التدريس على نظام الحلقات ، وما يرتبط به من إجازات إلى عام ١٢٣٢هـ ، إذ تم تقسيم الدراسة إلى ابتدائي ، وثنائي ، ونهائي ، ولم يكتب له النجاح ، وتبعه إصلاح آخر عام ١٢٥٠هـ الذي جعل مدة الدراسة اثنتي عشر سنة ، وأضاف علوما أخرى إلى العلوم التي كانت تدرس (٣٥) (٣٦) . وجرى عليها تعديلات في المراحل والمناهج الدراسية ، وبقي فيها نظام الاجازات حتى (الربع الثاني من القرن الرابع عشر الهجري ، الربع الأول من القرن

(٢٩) النيفر ، (جامع الزيتونة) ، ج٣ ، ص ١١٦٦-١١٧٥ .

(٣٠) كلمة القرويين تخفيف لفظ القيروانيين ، نسبة إلى القيروان ، وتلفظ بفتح القاف ، التازي ، (جامع القرويين) ، (آل البيت ، (التربية الإسلامية) ، ج٣ ، ص ١١٠٥) .

(٣١) بن عبد الله ، (تاريخ التعليم الإسلامي) ، ص ١١٨ ، و التازي ، (تاريخ بناء القرويين) ، ص ١٣٦-١٣٨ .

(٣٢) كنون ، (ماضي القرويين وحاضرها) ، ص ١٠٥ ، والتازي ، (تاريخ بناء القرويين) ، ص ١٣٦ .

(٣٣) منها مدرسة الصابرين التي أنشأها يوسف بن تاشفين ، بطل معركة الزلاقة (٤٧٩هـ) ، والذي أنشأها سنة ٤٥٠هـ ، انظر : كنون ، (ماضي القرويين وحاضرها) ، ص ١٠٦ ، وفيه مزيد تفصيل عن المدارس والزيادات ، والعلما الذين تخرجوا من هذه الكلية

(٣٤) المدونة لمالك ، والتهذيب لأبي سعيد البرادعي ، والواضحة لعبد الملك بن حبيب وهي كتب في الفقه المالكي. انظر : أبو زهرة ، (مالك) ، ص ٢٠٤ .

(٣٥) كنون ، (ماضي القرويين وحاضرها) ، مجلة المنهل ، ص ٤٦٧ ، ص ٥٥ ، ص ٥٠م ، ص ١٠٤-١١٠ ، بتصريف شديد .

(٣٦) يقول الحجوي : " والحال ان حالة القرويين لم تنزل في جمود ، ولم تتحسن قط مع ما بذلناه من جهود ، بل انحطاطها يزداد كل يوم " ، الحجوي ، (الفكر الساسي) ، ج٢ ، ص ٢٢٩ .

العشرين الميلادي) (٣٧). وأعيد تنظيم جامعة القرويين عام ١٣٦١هـ - ١٩٤٢م (٣٨)، وتكونت فيها كلية للشريعة ونظمت شؤون الجامعة في ظهير (٣٩) صدر في عام ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م (٤٠).

ثالثاً: الأزهر :-

أسس جوهر الصقلي (ت ٣٨١هـ - ١٩٩١م) (٤١) الجامع الأزهر سنة ٣٥٩هـ - ٩٧٠م، واكتمل بناؤه في سنة ٣٦١هـ - ٩٧٢م، وفي عام ٣٦٥هـ (٤٢) دُرِسَ النِّقْه الاسماعيلي الشيعي على نظام الحلقات ثم تحول إلى مذاهب أهل السنة بعد أن قضى صلاح الدين الأيوبي (ت ٨٥٩هـ / ١١٩٣م) على الدولة الفاطمية سنة ٥٦٧هـ - ١١٧١م (٤٣) الذي نقل خطبة الجمعة من الأزهر، واستمر ذلك مائة عام تقريباً (٤٤).

وأعيدت الخطبة إلى الأزهر سنة ٦٦٥هـ - ١٢٦٦م، واستمر التعليم فيه، وازدهر وصارت له مكانة راقية بعد سقوط بغداد سنة ٦٥٦هـ - ١٢٥٨م (٤٥)، ووافق ذلك اضمحلال معاهد العلم في بلاد المغرب العربي، واعتبر القرن التاسع عشر الهجري (الخامس عشر الميلادي) العصر الذهبي للأزهر، واحتل دوراً مهماً على مستوى العالم الإسلامي (٤٦)، لكن هذا الازدهار تراجع مع تطور وسائل التعليم، وطرقه، وبقاء الأزهر كما هو، ونشوء كليات منافسة سواء كانت كليات شريعة، أم كليات حقوق في معظم البلاد الإسلامية، وأصبح التخلف سمة بارزة في العصور المتأخرة لكل نواحي الحياة النيبوية عند المسلمين، مما كان له أسوأ الأثر على التعليم أيضاً، وقاوم شيوخ الأزهر ذلك بمحاولات للإصلاح منها :

(٣٧) التازي، (جامع القرويين)، ص ١١٢٣، ص ١١٣١.

(٣٨) القاسم، (التعليم العالي)، ص ٢٩.

(٣٩) تمضي المرسوم أو الفرمان أو الأمر العالي وله قوة القانون.

(٤٠) وزارة الدولة، (عشر سنوات)، ص ٤٤١.

(٤١) حسن (تاريخ جوهر الصقلي) ص ٢١.

(٤٢) انظر: نور الإسلام، (التعليم الإسلامي بمصر)، مجلة نور الإسلام، ج ١، م ٤، (١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م)، ص ٥٦.

(٤٣) فرهود وآخرون، (الأزهر الشريف)، ص ٧٧.

(٤٤) فرهود وآخرون، (الأزهر الشريف)، ص ٧٨.

(٤٥) فرهود وآخرون، (الأزهر الشريف)، ص ٧٩.

(٤٦) فرهود وآخرون، (الأزهر الشريف)، ص ٧٩، ص ٨٣.

محاولة الشيخ حسن العطار (ت ١٢٥٠هـ) التي أثمرت تدريس الجغرافيا ، والأدب والتاريخ وحمل تلامذته لواء الإصلاح، ونادوا بتطوير الأزهر (٤٧).

وقام الشيخ محمد العباسي المهدي (ت ١٣١٥هـ-١٨٩٧م) (٤٨) بإصلاح نظام التعليم بالأزهر ، فأنشأ نظاماً للامتحان يتخرج على أساسه العلماء والمدرسون ، وذلك في سنة ١٢٨٨هـ - ١٨٧٢م (٤٩) .

وشكلت هيئة لإصلاح الأزهر ، كان محمد عبده عضواً فيها ، ووضعت خطة لإصلاح الأزهر ، وحصل صراع بين أنصار التطوير ومعارضيه ، فخرج محمد عبده من هذه الهيئة (٥٠) ثم بقي التطوير يتتابع ، ولكن ليس على وتيرة واحدة ، فوضع قانون رقم ١ لسنة ١٣٢٦هـ - ١٩٠٨م ، وصار التعليم في الأزهر على ثلاث مراحل (٥١) ، وفي عام ١٣٤٢هـ - ١٩٢٣م صدر قانون أضاف إلى المراحل الثلاث مرحلة التخصص ، وقسم التخصصات إلى أربعة ، منها قسم الفقه والأصول ، وقسم القضاء (٥٢) ، ولذلك سمي بقانون التخصص ، وفي قانون رقم ١٠ لسنة ١٣٢٩هـ - ١٩١١م نظمت مراحل التعليم ، وتكونت هيئة لكبار العلماء ، وأدخلت مواد إلى جانب المواد الشرعية (٥٣) .

وساهم الشيخ محمد الأحمدى الظواهري (ت ١٣٦٣هـ-١٩٤٤م) (٥٤) الذي تولى مشيخة الأزهر سنة ١٩٢٩م بوضع قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠م ، الذي أنشئت بمقتضاه كلية الشريعة وكلية أصول الدين ، وكلية اللغة العربية (٥٥) ، حيث افتتحت كلية الشريعة سنة ١٩٣٢م (٥٦) . وفي قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦م نظمت الدراسات العليا بعد المرحلة الجامعية الأولى (٥٧) ، ويعتبر أهم هذه القوانين قانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م ، والذي شكل بموجبه مجمع البحوث

(٤٧) فرهود وآخرون ، (الأزهر الشريف) ، ص ٨٩ .

(٤٨) كحالة ، (معجم المؤلفين) ، ج ١٠ ، ص ١٢١ .

(٤٩) فرهود وآخرون ، (الأزهر الشريف) ، ص ٩٢ .

(٥٠) فرهود وآخرون ، (الأزهر الشريف) ، ص ٩٣ .

(٥١) رمضان ، (تاريخ الإصلاح في الأزهر) ، ص ٥٠ .

(٥٢) رمضان ، (تاريخ الإصلاح في الأزهر) ، ص ٧٣-٧٤ .

(٥٣) نور الإسلام ، (قوانين الأزهر) ، ص ٥٩ ، فرهود وآخرون ، (الأزهر الشريف) ، ص ٩٧ .

(٥٤) كحالة ، (معجم المؤلفين) ، ج ٩ ، ص ٣٠ .

(٥٥) الظواهري ، (السياسة والأزهر) ، ص ٢٤٩ ، فرهود وآخرون ، (الأزهر الشريف) ، ص ٩٩ .

(٥٦) الظواهري ، (السياسة والأزهر) ، ص ٢٩٥ .

(٥٧) عياد وآخرون ، (مهمة الجامعة) ، ص ٤٦-٤٧ ، فرهود وآخرون ، (الأزهر الشريف) ، ص ٩٩-١٠٠ .

الإسلامية (٥٨) ، وأدخلت في الأزهر كليات الطب ، والصيدلة ، والتجارة ، والتربية (٥٩) وغيرها ، حتى وصل مجموع الكليات التي تتبع الأزهر تسعاً وثلاثين كلية في عام ١٩٨٣م (٦٠) كما يتبعه معاهد وكليات في داخل مصر وخارجها (٦١) وبموجب القانون السابق ذكره (١٠٣ لسنة ١٩٦٦) أصبح اسم الكلية كلية الشريعة والقانون وأنشئ بعد ذلك ثلاث كليات مشابهة في طنطا ومنهور وأسيوط وتتكون كلية الشريعة والقانون في الأزهر والمحافظات من الأقسام الآتية:

١. قسم أصول الفقه.

٢. قسم الفقه المقارن.

٣. قسم الفقه.

٤. قسم القانون العام.

٥. قسم القانون الخاص.

ومدة الدراسة في قسم الشريعة أربع سنوات وفي الشريعة والقانون خمس سنوات. (٦٢) ، وامتاز الأزهر بتدريسه للمذاهب الأربعة ، ومكانته المعترية ، بينما اقتصر التدريس في الزيتونة ، والقيروان على المذهب المالكي ، ثم أدخل الفقه المقارن في كليات الشريعة بعد تطوير هذه الجامعات .

هذه هي نماذج من الكليات القديمة ، وما جرى عليها من تحديث ، وهناك جامعات اندثرت في عصر الدراسة ، مثل جامعة الزهراء تركيا (٦٣) ، وسميت جامعات حديثة بأسماء جامعات قديمة ، كالمستصرية في بغداد (٦٤) .

(٥٨) يعتبر من مؤسسات الاجتهاد الاجتماعي ، وله دوره في مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر ، انظر ص ٢٨٦ من هذه الدراسة .

(٥٩) فرهود وآخرون ، (الأزهر الشريف) ، ص ١٠١-١٠٤ .

(٦٠) فرهود وآخرون ، (الأزهر الشريف) ، ص ١٠٥ .

(٦١) انظر : نور الإسلام ، (المعاهد الدينية لقائمة للأزهر) ، ص ٦٤-٦٥ ، وفرهود وآخرون ، (الأزهر الشريف) ، ص ١١٢ .

(٦٢) العلاقات العامة/ تقرير الأزهر لعام ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ص ٢٢٥-٢٢٦ .

(٦٣) أنشئت في كردستان / تركيا سنة ١٢٠٢هـ ، وكانت عبارة عن حجرات متواضعة سميت بالمدارس الخالدية نسبة إلى الشيخ خالد البغدادي الذي اعتنى بها ، واهتم بها سعيد النورسي (ت ١٩٦٠م) وسماها جامعة الزهراء ، ولما تغير نظام الحكم في تركيا ، وبمكائد يهودية ، سلب عليها فرقة اليزيدية - عبدة الشياطين - الذين تفننوا في قتل طلابها ، واستمرت للجامعة غير معترف بها بعد قانون ٤٣٠ لسنة ١٩٣٠م القاضي بإلغاء المدارس ذات الطابع الإسلامي ، وكانت منهاجها هي المناهج القديمة (المتون وحفظها) ، ونظام التعليم هو نظام الحلقات ، وتم إغلاقها نهائياً عام ١٩٧٤م ، انظر : أيدن ، (جامعة الزهراء) ، مجلة الدعوة الإسلامية ، ع ٥٤ ، سنة ١٩٨٨م ، ص ٢٢٨-٢٦٩ ، بتصرف كبير .

(٦٤) عياد وآخرون ، (مهمة الجامعة) ، ص ٤١ ، وقد بلغ عدد الجامعات في عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م عدا الكليات والمعاهد في الدول الإسلامية الأعضاء في المؤتمر الإسلامي وعددها ٤٥ دولة ، مائتين وثلاثاً وخمسين جامعة ، الخياط ، (الجامعات الإسلامية) ، ص ١٩ .

الفرع الثاني : كليات الشريعة في عصر الدراسة :-

إن كليات الشريعة في عصر الدراسة تقسم إلى قسمين :

القسم الأول : وهو الذي يتبع في تدريسه نظام الحلقات ، ومناهج هذه الكليات قديمة وقد كان هذا القسم من كليات الشريعة هو الأسبق من حيث التأسيس ، لأن ذلك هو النظام المتبع إلى بداية عصر الدراسة ، واستمرت بعض الكليات على هذا النظام إلى يومنا هذا ، والتعديل والتطوير فيها كان قليلاً خلافاً للكليات الثلاث ، في الأزهر ، والزيتونة ، والقيروان ، وينطبق هذا القسم بشيء من التجوز على كثير من كليات الشريعة في الهند ، وباكستان وغيرها مثل :

١- الجامعة الإسلامية - دار العلوم - ديوبند - الهند :

تأسست عام ١٢٨٣هـ - ١٨٧٧م ، وفيها قسم التخصص في الفقه ، والإفتاء (٦٥) .

٢- جامعة ابن خلدون الإسلامية - جاكرتا - اندونيسيا :

تأسست عام ١٣٧١هـ - ١٩٥١م ، وفيها قسم القضاء والمحاكم الشرعية (٦٦) .

٣- جامعة العلوم الإسلامية - كراتشي - باكستان :

تأسست عام ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م ، وفيها قسم التخصص في الفقه الإسلامي (٦٧) .

القسم الثاني : كليات الشريعة التي تتبع أنظمة تعليمية حديثة :

وتقسم إلى ثلاثة أنظمة :

نظام السنوات ، ونظام الفصول ، ونظام الساعات ، ولكل منها إيجابيات ، وسلبيات (٦٨) ومن أقدم كليات الشريعة في هذا القسم ، والتي تحوي قسماً للفقه الإسلامي :

١. كلية الشريعة في الأزهر الشريف ، وتتبع نظام السنوات ، والتي افتتحت عام ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م (٦٩) .

(٦٥) الخياط ، (الجامعات الإسلامية) ، ص ٢٨٧ ، إن أخبار بعض هذه الجامعات توحى بأنها مدارس ، وبعضها يبدأ من مراحل التعليم الابتدائي حتى المراحل العليا .

(٦٦) الخياط ، (الجامعات الإسلامية) ، ص ١٩٤ .

(٦٧) الخياط ، (الجامعات الإسلامية) ، ص ٣٣٣ .

(٦٨) انظر : الفنيان ، (لمحات عن أنظمة القبول في كليات الشريعة) ، ص ٧٩-٩٠ ، وحמיד (أنظمة الدراسة بالجامعات) ، ص ١٢٩-١٦٥ ، وشوق ، (اقتراح بنظام للدراسة بالجامعات الإسلامية) ، ص ١٦٥-١٨٣ ، وأبو البصل ، (نظرات في الخطة الدراسية) ، ص ١-٢٩ .

(٦٩) الظواهري ، (السياسة والأزهر) ، ص ٢٩٥ ، وتم تحويل القيروان ، والزيتونة أيضاً كما سبقت الإشارة إليه ، لكن في وقت لاحق .

٢. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى / مكة المكرمة - السعودية :
 أنشئت عام ١٣٦٩هـ - ١٩٤٩م ، واتبعت للجامعة التي أنشئت عام ١٤٠١هـ -
 ١٩٨١م (٢٠)

٣. كلية الشريعة ، جامعة محمد بن سعود الإسلامية / الرياض - السعودية :

أنشأت عام ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م ، ويتبع لهذه الجامعة كليات شريعة في القصيم ، وأبها وبريده (٢١).

٤. كلية الشريعة في جامعة دمشق ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م. (٢٢)

٥. كلية الشريعة ، الجامعة الإسلامية / المدينة المنورة - السعودية :

تأسست عام ١٣٨١هـ - ١٩٦٠م (٢٣) .

٦. كلية الشريعة ، الجامعة الأردنية / عمان ، الأردن :

تأسست عام ١٩٦٤م ، وانضمت إلى الجامعة سنة ١٩٧١م (٢٤) ، وتتبع نظام الساعات.

٧. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية / جامعة قطر ، تأسست عام ١٩٧٣م ، وفيها تخصص الفقه والأصول ، وتخصص قانون وشريعة (٢٥) .

لقد أثرت على كليات الشريعة أخرى نافستها في مهمتها ، منها :

أولا : كليات الحقوق (القانون) :-

والتي سبقت كليات الشريعة من حيث :

١- الإنشاء : فكلية الحقوق التابعة لدار الفنون / تركيا ، أنشأت سنة ١٢٦٤هـ -

١٨٤٥م (٢٦) وغيرها ممن أنشأته الجامعات - التصيرية - والدول الإسلامية التي رزحت تحت

الاحتلال ، وبعد خروجه صارت جامعات وطنية ، لكنها أثرت مناهج المستعمر وأنظمته

والتاريخ المذكور إذا قورن بتاريخ أول كلية للشريعة سيبين أن أفواجا من الخريجين الذين لا

(٢٠) سليمان ، (نظم التعليم) ، ص ٢٨١ .

(٢١) سليمان ، (نظم التعليم) ، ص ٢٨٠ ، وانظر : آل نواب ، (أصالة المنهج) ، مجلة الجامعة الإسلامية ،

ع ١٠٨ ، ص ٣٠ ، ص ٢٥٠ الكيلاني ، (جامعة الإمام محمد بن سعود) ، الأمة ، ع ١٧ ، ص ٢ ، ص ٥٠ .

(٢٢) اللجنة (موسوعة جمال عبد الناصر) ص ٥٨ .

(٢٣) الجامعة ، (التقرير الموجز) ، ص ٨ ، والجامعة ، (الدليل) ، ص ١٧ .

(٢٤) الجامعة ، (دليل كلية الشريعة) ، ص ٥ .

(٢٥) جامعة قطر ، (دليل كلية الشريعة) ، ص ٧ .

(٢٦) أصبحت في عام ١٩٢٣م جامعة استانبول ، وفي عام ١٩٢٦م حذفت الدروس الدينية ، أوزترك ، (الصراع

على تبنى الحضارة والثقافة الغربية في تركيا الإسلامية) ، ص ٢٣٠ ، والقطان ، (معوقات تطبيق الشيوعية) ،

ص ٦٥ .

يعرفون عن دينهم ما يجب ، قد تخرجوا يعرفون القانون الفرنسي ، والسويسري ، والروماني ومهد ذلك لمحاربة كليات الشريعة ، وإلحاح القوانين الوضعية محل الشريعة (٧٧).

٢- العدد : إن مقارنة مبدئية بين كليات الشريعة ، وكليات الحقوق تبين ان كليات الشريعة خمس عشرة كلية ، وكليات الحقوق تسع وعشرون كلية ، هذا في الدول العربية عام ١٩٨٥م (٧٨) . ولا نعني بذلك أن وجود كليات الحقوق ليس فيه إلا صورة المنافسة لكليات الشريعة، فلقد كان لوجود كليات الحقوق إيجابيات لا تنكر:

أ- ففي مناهجها مقارنات بين المذاهب القانونية ، ولا تخلو المواد التي تدرس ، من مقارنة بالشريعة الإسلامية .

ب- كما أشرفت على العديد من الرسائل العلمية التي تناولت موضوعات قانونية مقارنة بالشريعة الإسلامية .

ج- وقف علماءها للمطالبة بتقنين الشريعة الإسلامية ، وتسهيل كتب الفقه ليتمكن القانونيون من فهمها والتعامل معها .

د- نبغ علماء قانون كبار قدموا دراسات شرعية مرضية ، كالسنيهوري (ت ١٩٧١م).

و- كان لتدريس القانون أثر في توجه الفقهاء لاستخراج النظريات الفقهية المشابهة لما هو في القوانين ، وغير ذلك .

ز- تدرس هذه الكليات عدداً من مواد الفقه والأصول ، كأصول الفقه ، والأحوال الشخصية .

ثانياً : كليات أخرى مثل :-

(١) دار العلوم / مصر ، والتي أنشئت عام ١٢٨٩هـ - ١٨٧٢م التي اضيف إليها مهمة اعداد خريجين للعمل بوظائف المحاكم الشرعية سنة ١٣٠٦هـ - ١٨٨٨م (٧٩) .

(٢) المعهد العالي للقضاء / السعودية ، الذي يخرج القضاة ، أنشئ سنة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م (٨٠).

(٧٧) القطن ، (معارف تطبيق الشريعة) ، ص ٦٥-٦٦ ، والعمال ، (دور الجامعات الإسلامية) ، ص ٦٧ .

(٧٨) القاسم ، (التعليم العالي) ، ص ٥٧ ، وفي إحصائية أخرى وصلت كليات الدراسات الإسلامية إلى سبع وأربعين كلية ، وبقي عدد كليات الحقوق متفوقاً ، إذ وصل إلى أربع وخمسين كلية ، انظر : القاسم ، (التعليم العالي) ، ص ٦٤ .

(٧٩) حامد ، (تاريخ جامعة الأزهر) ، ص ٢٨ .

(٨٠) سليمان ، (نظم التعليم) ، ص ٢٨٠ .

إن كليات الشريعة قادرة على تغطية كافة المجالات بالخريجين ، من القضاء، والمحامين الشرعيين، والمفتين والمدرسين ، وغيرهم ، لو أحسن وضع مناهج مناسبة لها ، أو كانت المؤسسات التعليمية المنافسة في مرحلة لاحقة على المرحلة الجامعية الأولى.

الفرع الثالث: كليات الشريعة التي تحوي المراحل التعليمية العليا الثانية، والثالثة في الفقه:-

نظمت المراحل العليا لتدريس الشريعة الإسلامية في كليات الشريعة في الزيتونة والقيروان ، والأزهر ، وتمنح هذه الكليات الماجستير (التخصص) ، والدكتوراه (العالمية) ^(٨١) في الفقه الإسلامي ، كما حصل ذلك في عدد من كليات الشريعة التي لا تزال تدرس بنظام الحلقات وكذلك التي تدرس بنظام السنوات ، والفصول ، والساعات .

وبلغ عدد كليات الشريعة التي تمنح الماجستير في الدول العربية تسع كليات ، وثمانى كليات تمنح الدكتوراه ^(٨٢) .

وهذا العدد القليل لا يفي بحاجة الجامعات ، ولا غيرها من الخريجين ، وأدى ذلك إلى ابتعاث عدد من طلاب الشريعة لإكمال دراستهم في الجامعات الغربية ، كالسوريون في فرنسا وبرمنجام في بريطانيا ، وغيرها ، وكان لذلك آثار سيئة لا تعادلها الإيجابيات المرجوة ، فإن أحداث النهضة الفقهية يظهر في هذه المراحل الدراسية لأن الطلاب يتوجهون فيها إلى إبراز جوانب معينة من الفقه الإسلامي ، ومقارنته مع غيره ، أو بين المذاهب الإسلامية ، أو استخراج نظرياته .

كما يظهر في هذه المرحلة التخصص ، إذ يتمكن الطالب من التخصص في فرع معين كالفقه المقارن ، أو السياسة الشرعية ، أو أصول الفقه ، أو القضاء الشرعي ، أو الاقتصاد الإسلامي وغيرها .

ومن أوائل كليات الشريعة التي تمنح الماجستير ، والدكتوراه :

- ١- كلية الشريعة والقانون في الأزهر الشريف / مصر ، بدأت الدراسات العليا في سنة ١٣٦٣هـ-١٩٤٣م ^(٨٣) ، وتمنح هذه الكلية درجة التخصص (الماجستير) والعالمية (الدكتوراه) في أربعة تخصصات هي أصول الفقه والفقه المقارن والفقه والسياسة الشرعية ^(٨٤)
- ٢- كلية الشريعة في جامعة دمشق / سوريا .

^(٨١) الليسانس: الماجستير والدكتوراه درجات علمية منتتالية، لها أصول غربية ولا تمت إلى اللسان العربي بصلة، وأحياناً تكون مطربة، انظر: أبو زيد ، (تعريب الألقاب العلمية) ، ص٢٣-٣٢ .

^(٨٢) القاسم ، (التعليم العالي) ، ص٥٧ .

^(٨٣) الخياط ، (الجامعات الإسلامية) ، ص٤٣٢ ، وعبد السلام ، (مذكورة بشأن تعديل النظام القانوني لكلية الشريعة والقانون الأزهر) ص١٨٣ ، (ندوة نحو ثقافة شرعية) .

^(٨٤) الملاحظات العامة (تقويم الأزهر) ص ٢٢٦ .

٣- كلية الشريعة في جامعة أم القرى / السعودية ، أنشئ قسم الدراسات العليا الشرعية عام ١٣٨٩/٨٨ هـ ، ويضم فرعين هما :

أ - فرع الكتاب والسنة ، ب - فرع الفقه وأصوله .

وفي عام ١٣٩٥ هـ ووفق على بدء برنامج الدكتوراه في قسم الدراسات العليا الشرعية^(٨٥) ونوقشت فيها إحدى وسبعون رسالة ماجستير في الفقه وأصوله ، ما بين عام ١٣٩١-١٤٠١ هـ^(٨٦)

٤- كلية الشريعة في الجامعة الأردنية / الأردن ، وبدأ التعليم العالي في قسم الفقه (الماجستير) عام ١٩٨٨ م ، وفي قسم الفقه وأصوله ، والقضاء ، والدكتوراه عام ١٩٨٤ م بقسم الفقه وأصوله .

٥- كلية الشريعة في الجامعة الإسلامية / السعودية ، وقد أفتتح قسم الدراسات العليا سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م ، ويضم تسع شعب منها الفقه ، وأصول الفقه ، والقضاء ، والسياسة الشرعية ، ويمنح درجة العالمية (ماجستير) ، والعالمية العالية (الدكتوراه)^(٨٧) ، وبلغ عدد الحاصلين على العالمية (الماجستير) ١٤٧ طالباً حتى عام ١٤١٨ هـ - ١٤١٩ هـ ، و ١٠١ طالب على العالمية العالية (الدكتوراه) حتى عام ١٤١٨ هـ - ١٤١٩ هـ^(٨٨) .

٦- الكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين / تونس ، نظمت الدراسات العليا في هذه الكلية عام ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م للشريعة وأصول الدين على ثلاث مراحل :

الأولى : التكوين الأساسي ، ومدتها سنتان ، ويمنح الخريج الشهادة الجامعية للدراسات الشرعية الإسلامية .

الثانية : التكوين المتخصص ، ومدتها سنتان ، ويمنح الخريج شهادة الاستاذية في الشريعة الإسلامية ، وفيها شعبة للفقه والسياسة الشرعية ، وأخرى لأصول الفقه .

الثالثة : المعمق ، ولا تقل عن ثلاث سنوات .

^(٨٥) الشلبي ، (دليل الرسائل الجامعية) ، ص ٥-٦ .

^(٨٦) الشلبي ، (دليل الرسائل الجامعية) ، ص ٢٩٦-٢٢٣ .

^(٨٧) الكيلاني ، (الجامعة الإسلامية) ، مجلة الأمة ، ع ٢٢ ، ص ٢ ، ص ٤١ ، والجامعة الإسلامية ، (التقرير الموجز) ، ص ٢٤ .

^(٨٨) الجامعة الإسلامية ، (التقرير الموجز) ، ص ٩ .

ورخص لهذه الكلية أيضاً حق منح دكتوراه دولة ، وهي المرحلة النهائية (٨٩) .

٧- كلية الشريعة في جامعة اليرموك / الأردن ، بدأت في عام ١٩٩٠/١٩٩١م ، وفيها ماجستير للإقتصاد الإسلامي ، ودبلوم عالي في الدراسات الإسلامية وماجستير في الفقه المقلن وماجستير في التربية الإسلامية.

إن الدارس لمواد الاقتصاد يلاحظ أن إدخال كثير من المواد تحت مسمى الاقتصاد الإسلامي لم يغير من مضمونها شيئاً (٩٠) .

(٨٩) النيفر ، (جامع الزيتونة) ، ج٣ ، ص١١٦٨-١١٦٩ ، وانظر : حسنة ، (في المغرب العربي) (مراجع سابق) ، ص١٧-٣١ .

(٩٠) انظر : جامعة اليرموك ، (دليل كلية الشريعة والدراسات الإسلامية) ، ص٩٣-١٠٢ .

المطلب الثاني مناهج تدريس الفقه الإسلامي

شهد عصر الدراسة تعديلاً على مناهج تدريس الفقه الإسلامي في كليات الشريعة، سواء كان ذلك في المواد الفقهية ، أم في مفردات هذه المواد ، أم في كيفية تدريسها ، ولا يخفى ما لذلك من دور هام في مسيرة الفقه الإسلامي سواء على صعيد تطبيقها ، أم التأليف فيها ، وقد أشار إلى هذا الدور عددٌ من العلماء الذين أرخوا لمسيرة الفقه الإسلامي ^(١) لما لتعديل المناهج وطرق تعليمها من أثر في تخريج الفقهاء ، والخروج من العزلة التي فرضت على الفقه وتفتيته مما دخله من رواسب عبر العصور السابقة كالتعصب الفقهي ، والتقليد الأعمى .

وهذا المطلب يحاول بيان هذا الجانب في فرعين :

الفرع الأول : حالة مناهج الفقه الإسلامي ، وطرق تدريسه عند بداية عصر الدراسة .

الفرع الثاني : مناهج وأساليب تدريس الفقه الإسلامي في كليات الشريعة .

الفرع الأول : حالة مناهج الفقه الإسلامي وطرق تدريسه عند بداية عصر الدراسة :-

احتل الفقه مكانة بارزة بين العلوم الإسلامية ، وغداً بحراً لا ساحل له ، وأثر على دراسة القرآن وعلومه ، والحديث وعلومه ، ودل على ذلك تقديم أقوال الفقهاء على النصوص والقول بعدم الحاجة إلى علم الحديث .

وللإطلاع على حالة تدريس الفقه ، ومناهجه ، أعرضها على النحو الآتي :

أ- المراحل ، والطرق ، والأساليب المتبعة :

(كان التعليم الإسلامي للفقه ولغيره يمر في مرحلتين :

الأولى : التعليم الابتدائي ، والثانية : ما بعد الابتدائي .

وكان المدرس يتبع ثلاث طرق لتدريس الفقه الإسلامي وغيره ، وهي :

الأولى : الإملاء ، وذلك بإملاء الأستاذ على طلابه المادة العلمية التي يدرسها من ذاكرته بفضل مراسه وتخصصه ، ويسمى ما يلقيه الأستاذ أمالي .

(١) - مذكور ، (مدخل الفقه الإسلامي) ص ٥٩ ، وإبراهيم ، (المدخل) ، ص ١٨٣ . امبابي ، (الحركة الفقهية) ، ص ٣٨٤-٣٨٥ . السائس ، (تاريخ الفقه الإسلامي) ، ص ١٤٩ . الصابوني ، (المدخل) ، ص ٢٤٩ . الزرقا ، (المدخل) ، ج ١ ، ص ٢٥٤-٢٥٢ . الشافعي ، (المدخل) ، ص ١٠٩ . النبهان ، (المدخل) ، ص ١ .

الثانية : القراءة ، بقراءة من كتاب ، أو أمالي سابقة ، أو من شروح للمتقدمين سواء قرأها هو أم أحد طلابه ، ثم يشرحها لهم . الثالثة : السؤال والجواب ، بطرح الطالب مجموعة من الأسئلة على أستاذه ، ثم يكتب الطالب الأسئلة والأجوبة الصادرة من أستاذه .

أما أسلوب التدريس ، فيعتمد على حفظ المتون في المرحلة الأولى ، والتوسع في شرحها في المرحلة الثانية ، التي يتقدم الطالب بعدها من أستاذه بطلب إجازة في العلم الذي تلقاه على يديه ، أو في الكتاب الذي درسه ، فيمنحه أستاذه الإجازة بناءً على تفوقه ، وليس لها زمن محدد ولا امتحانات دورية، وإذا أطلق نظام الحلقات فإنما يراد به ما سبق بيانه ، وجاءت التسمية من جلوس الطلاب حول أستاذ معين عند تلقي العلم على يديه ، على شكل حلقات (٢) .

وهذا ما كان سائداً قبل عصر الدراسة ، وفي بدايته ، ولا يزال متبعاً في عدد من الجامعات ووجه إلى هذه المناهج ، وطرق تدريسها نقد شديد ، فوصفت طرق التعليم بالفساد : " فساد نظم التعليم ، وتوسع العلماء بالاشتغال بما لا يهم " (٣) ، و بالعسر : " عسر طرق التعليم " (٤) ، ووصف القائمون عليها بالجهل : " الجهل بطرق التعليم " (٥) .

أما المناهج ، فأصابها الانحراف في جانبين :

الأول : تقلصها بإخراج العلوم الدنيوية منها ، وما يترتب على ذلك من عزلة لطالب الفقه ، لعدم فهمه لما يجري حوله (٦) .

الثاني : الجمود (٧) ، والانغلاق ، والتباطؤ عن النمو بتوقفها عند معالجة قضايا العصور السابقة (٨) ، وقد مر سابقاً أن التقليد والتقليد المحض هي أسماء عهد الفقه الإسلامي (٩) التي

(٢) ابن عاشور ، (اليس الصباح بقريب) ، ص ٤٨ ، بتصريف شديد ، وانظر : نور الإسلام ، (نظام الأزهر قديماً) ، ص ٥٦-٥٨ .

(٣) السبكي وآخرون ، (تاريخ التشريع) ، ص ٣٣٩ .

(٤) رضا ، (أهل العلم والتعليم) ، المنار ، ١٠ ، ع ٣٦ ، ص ٧٠٤ ، ورضا (محاورة في إصلاح التعليم) ، مجلة المنار ، ١٠ ، ع ٤٢ ، ص ٨٢٢ .

(٥) بدران ، (مخل) ، ص ٤٨٦ .

(٦) رضا ، (أهل العلم والتعليم) ، المنار ، ١٠ ، ع ٣٦ ، ص ٧٠٤ ، ورضا ، (محاورة في إصلاح التعليم) ، مجلة المنار ، ١٠ ، ع ٤٢ ، ص ٨٢٢ .

(٧) الجمود نوعان : أحدهما في الثقافة ، والآخر في السلوك ، أما الجمود في الثقافة فهو : الاستمرار على الموروث الثقافي بعد أن انتهى نفعه ، أو وجدت بدائل أكثر نفعاً . أما في السلوك فهو : التصلب والتشبث بالرأي ، والوقوف عند الأخذ بكل قديم فضلاً عن أن يكون أصلاً أو لا يكون . ورفض الجديد أو الحديث مهما كان نافعاً بحجة أن القديم على إطلاقه أفضل ، محمود ، (التراجع الحضاري) ، ص ٢٢٤ ، بتصريف .

(٨) أنظر : قطب ، (واقعا المعاصر) ، ص ١٧٤ ، و (التاريخ الثقافي للتعليم في مصر) ، ص ١٣ .

(٩) أبو سليمان ، (الفكر الأصولي) ، ص ١٦٥ .

سبقت عصر الدراسة ، وهي فترة طويلة بدأت بعد القرن الرابع الهجري ، ودل ذلك على تباطؤ
الفقه الإسلامي عن النمو (١٠) .

وكان وراء هذا الانحراف ، أن مناهج وأساليب ، وطرق التدريس في العلوم الإسلامية
ومن بينها الفقه ، تأثرت بعاملين :

الأول : رواسب عصور التخلف ، إذ دخل في الفقه ما ليس منه ، وراج التقليد
والتعصب الفقهي (١١) .

الثاني : آثار الغزو الفكري ، أو الاستعمار الثقافي ، لقد زرع المستعمر شخصية
المسلم بما زرع في عقله من شبه وضلالات حول الفقه وغيره ، صعب محوها لشدة الوسائل
التي استعملت في ترسيخها (١٢) .

ويدخل في العامل الأول أي رواسب عصور التخلف مايلي :

١ (التقليد : وهو " قبول قول الغير بلا حجة ، ولا دليل " (١٣) ، إن التقليد وقع في عهد مبكر
وفي عصور الاجتهاد (١٤) ، وازداد رسوخاً في العصور المتأخرة ، حتى عرفت بعصور التقليد
المحض (١٥) بسبب الغلو في تعظيم الأئمة ، وتمكين السلاطين لاتباع المذهب الذي اعتنقوه ،
مما أدى إلى ترك الاشتغال بعلوم الاجتهاد ، ومحاربة الذين يشتغلون بها ، وشيوع المناظرات
والجدل ، والاختلاف ، وغمط فضل أصحاب العلم والفضل وانتشار الخراب والفتن ، وتضييق

(١٠) قال الغزالي : " إن العلم نفسه عرضت له ظروف عكرت صفوه ، ثم أخذ مجراه يفيض ورويداً ورويداً أخذ

العالم الإسلامي أجمع يدخل في ظلام شامل " ، الغزالي ، (معركة المصحف) ، ص ١٠٠ .

وقال جريشة : " كان التخلف حقيقة واقعة " ، جريشة ، (الاتجاهات الفكرية) ، ص ٧٩ .

وقال التركي عن عصر بدران المتوفي سنة ١٣٤٦م : " إن عصره عصر تأخر بالنسبة للمسلمين ، وفتور

في طلب العلم الشرعي ، ذلك أن أكثر البلاد الإسلامية تغط تحت نير الاستعمار الاجنبي ، والجهل يسيطر على

كثير من المسلمين ، وبوادئ النهضة العلمية ضعيفة " في مقدمة كتاب بدران ، (المدخل) ، ص ٣٣ ، وقال

الندوي : " ... كان العالم الإسلامي من شرقه إلى غربه مصاباً بالجذب العلمي وشبه شكلي فكري ، قد أخذ

الإعياء والفتور ، واستولى عليه النعاس " ، الندوي ، (ماذا خسر العالم) ، ص ٢١٥ د .

(١١) القرضاوي ، (التربية الإسلامية) ، ص ٢٧ ، بتصريف ، ويعتبر جبران تقدم التعليم في أوروبا لاهتمامهم به

أكثر منا ، أوجد فجوة بيننا وبينهم ، أنظر : جبران ، (منهج محمد الطاهر) ، ص ٢١٣ ، والمسال ، (دور

الجامعات الإسلامية) ، ص ٦٥ ، (ندوة التنسيق بين كليات الشريعة) .

(١٢) القرضاوي ، (التربية الإسلامية) ، ص ٢٧ ، بتصريف ، والمسال ، (دور الجامعات الإسلامية) ، ص ٦٥ ،

(ندوة التنسيق بين كليات الشريعة) .

(١٣) الجرجاني ، (التعريفات) ، ص ٣٤ ، كتاب التاء .

(١٤) أنظر : الشاطبي ، (الاعتصام) ، ج ٢ ، ص ٥٠٥ ، والأشقر ، (تاريخ الفقه) ، ص ١١٩ .

(١٥) الحجوي ، (الفكر السامي) ، ج ٢ ، ص ٣٩٢ ، والخضري ، (تاريخ التشريع) ، ص ٣٦٦ .

اتباع المذاهب على أنفسهم ، والاشتغال بالفرضيات والمسائل المستحيلة الوقوع ، أو التي لا ينبغي عليها العمل ، وكثر الجهل ، وقل العلم (١٦) .

٢) التعصب الفقهي : وهو انتصار أتباع كل مذهب لمذهبهم ، ومحاولتهم الزام الآخرين بأراء مذهبهم ، وتسبب ذلك في " إضعاف المستوى التعليمي ، وانحدار العلوم ، وجمودها ، وتكبير العقول والافهام ، والحجر عليها " (١٧) .
وأدى ايضا إلى :

أ- العداوة والبغضاء بين الفقهاء :

إن العداوة والبغضاء الناتجة عن التعصب الفقهي ، لم تبقى بين الفقهاء فقط ، بل انتقلت إلى جميع المسلمين ، فكان ذلك سببا في توقف الفقه .

قال محمد قطب: "...كل يتعصب لمذهبه الذي نشأ عليه ، ويجعل قصارى جهده من أجل دينه ان يثبت تفوق مذهبه وشيوخه على المذاهب الأخرى وشيوخها ، وأن يدخل في معارك من أجل المذهب تتجاوز في كثير من الأحيان حد الجدل باللسان ، إلى التدافع بالأيدي والأبدان وفشت الفرقة والتباذ بين أصحاب المذاهب المختلفة ، حتى أن أحدهم قد يرفض أن يصلي خلف إمام من غير مذهبه ، بل قد يقاتل أخاه في الصلاة ، لأنه رآه إلى جواره يرفع يديه أو يضعهما على صدره بما يخالف مذهبه ، ويحس أن مقاتلته لأخيه في الإسلام على هذا النحو هي الخدمة التي يؤديها للإسلام " (١٨) .

ب- هجر الكتاب والسنة :

إن المتعصب يكتفي بأقوال إمامه ، ولا يطالع كتاب الله ، وسنة رسوله ﷺ ، وقد يخالف أحد الأقوال في المذهب الدليل ، فيتمسك به ويرفض الدليل ، وفي ذلك ما فيه من سوء فهم قد يؤدي إلى خروج صاحبه من الإسلام .

وقد نقل العلماء الكثير من الشواهد الدالة على ذلك ، منها (١٩) :

يقول محمود شكري الألوسي (ت ١٣٤٢هـ - ١٩٢٤م) : " وقد سمعت بعض قضاة الأتراك أنه قال : إذا رأيت نصا في منية المصلى (من كتب الحنفية) ، ورأيت حديثا في

(١٦) الأشر ، (تاريخ الفقه) ، ص ١٤٦-١٨٤ ، وفيه مزيد من الإيضاح والتفصيل ، يحسن الرجوع إليه .

(١٧) الزهراني ، (الانحرافات العقدية) ، ص ٧١ .

(١٨) قطب ، (واقعا المعاصر) ، ص ١٧٦ ، وأنظر : المبارك ، (المجتمع الإسلامي) ، ص ٨١ .

(١٩) انظر تفصيل لهذه المظاهر في : الكيلاني ، (هكذا ظهر جبل صلاح الدين) ، ص ٢٧-٤٣ ، وامباني ، (الحركة الفقهية الإسلامية) ، ص ٣٤٤-٣٤٦ .

صحيح الإمام البخاري يخالف ذلك النص ، أخذ بما في المنية ، وأترك الحديث الصحيح ، ولا عمل به فانظر إلى هذه الغباوة والجهل العظيم * (٢٠) .

ونقل الحجوي عن أحدهم : " أن المهدي المنتظر إذا ظهر ، بل عيسى بن مريم - عليه السلام - إذا نزل آخر الزمان ، فإنما يقلدون أبا حنيفة ، ولا يخالفونه في شيء ، فسدوا بهذه الأفكار التي تحكمت من نفوس العلماء والأمراء باب النظر في الكتاب والسنة * (٢١) .

والكلام عن التعصب الفقهي مهم للغاية ، لبيان طبيعة العصر السابق ، ولا تزال آثاره موجودة ، ومما يؤسف له أن التعصب انتقل من التعصب لأقوال علماء السلف وتابعيهم ، إلى أقوال معاصرين ، ومن يرى المهاترات في مساجدنا يتذكر تلك الصور السيئة التي مرت بتاريخنا الفقهي ، وما جرت من ويلات ، ولم يتعلم منها أحد !!

وهذا التعصب أورت العداوات بين رواد المساجد وطلاب العلم ، لعدم تبني الآخر رأيا في مسألة فقهية ، على ما بين المعاصرين من خلاف في كثير من هذه المسائل ، كجلسة الاستراحة في الصلاة ، والنزول على الركب ، أو على اليمين (٢٢) ، وإخراج القيمة في زكاة الفطر (٢٣) وغيرها ، ولم يقف الأمر عند الاختلاف ، بل الانتقال من رأي إلى آخر والستراجع عن سابقه وقد تصدى عدد من العلماء للتعصب المعاصر ، منهم محمد المبارك ومحمد الغزالي (ت ١٤هـ) والقرضاوي (٢٤) وغيرهم .

والناظر في مؤلفاتهم يجد ذلك ، وقد ساهم القرضاوي بالظاهرة الجدد ، فجمعوا بين تعصب الحنابلة الذي ضرب به المثل ، إلى سلاطة لسان ابن حزم على الفقهاء المخالفين له ، كما لا تخلو الاتجاهات الفكرية من نوع تعصب لمنظريها في المسائل الفقهية على ما فيها من تساهل

(٣) طرق التأليف : من الاهتمام بالمختصرات ، وما لحق بها من شروح وحواش وتقريرات: أصبح أكثر الفقهاء ينقلون أقوال من قبلهم ، ويختصرون مؤلفاتهم في متون موجزة، ويأخذون

(٢٠) الألويسي ، (غاية الأمانى) ، ج-١ ، ص ٧٠ ، نقلا عن الزهراني ، (الانحرافات العقيدية) ، ص ٧١ ، وانظر مثل ذلك : رضا ، (محاورة في إصلاح التعليم) ، ص ٨٢٢-٨٢٥ .

(٢١) الحجوي ، (الفكر السامى) ، ج-٢ ، ص ٦-٧ .

(٢٢) انظر : الالبانى ، (صفة صلاة النبي) ، ص ١٦٥-١٤٧ ، على التوالي .

(٢٣) القرضاوي ، (فقه الزكاة) ، ج-٢ ، ص ٩٤٨-٩٥١ .

(٢٤) يقول الغزالي : " إننى خائف من إنهزام الفقه ان يتقدم الاغبياء ، وينفردوا بالقيادة ، وتلك هي الفرصة المتاحة للإستعمار الثقافى كي يجهز على ديننا ، ويقضى على مستقبلنا " ، الغزالي ، (الغزو الثقافى) ، ص ١٤٧ ،

وانظر : المبارك ، (المجتمع الإسلامى) ، ص ٨١ . القرضاوي ، (الصحة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم) ، ص ١٢٧-١٣٢ .

هذه الأقوال مجردة عن أدلتها من الكتاب والسنة^(٢٥) ، ثم لما صعّب فهم المتن ، وضعت عليها شروح ، وما صعّب من الشروح وضع في حواش ، وما صعّب منها وضع في تقييدات^(٢٦) وقد يفهم المتن ولا يفهم الشرح^(٢٧) ، ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه لا يضير الفقه وجود هذا النوع من التأليف فيه ، ولكن الإقتصار عليها ، وعدم الرجوع إلى كتب الفقهاء الأوائل ، والإكتنار من التأليف بهذه الطريقة أدى إلى هجر الكتاب والسنة^(٢٨) ، وتحول الطلاب إلى حفظة للمتون وجمدت الدراسات الشرعية ، حتى قيل " إن تعليم الأزهر لا يرجى منه خير " ^(٢٩) ، قال الشيال (ت ١٣٨٧هـ) : " ومنها - أي عيوب التعليم - جمود الدراسات ، وتأخرها بحيث أصبح المدرسون يرددون ما قاله السابقون ، ويدرسون المتون والكتب القديمة دون أن يؤلفوا ، أو يكتبوا جديداً ، فانعدم الابتكار ، وأثر هذا بالتالي في الطلاب فأصبحوا يعيدون ما يسمعون ويعتنون بالمسائل الشكلية ، ويعتمدون الاستنكار والحفظ عن ظهر قلب دون الفهم ، أو الوعي السليم ، ونستطيع أن نتبين من تراجم شيوخ هذا العصر وعلمائه ، أن بعضهم كان غزير الإنتاج ، فكم من عالم أنتج العشرات من الكتب والرسائل ، ولكننا لا نجد من بينها بحثاً له قيمة أو كتاباً يضيف إلى العلم جديداً ، أو رسالة فيها شيء من الابتكار ، أو أصالة الفكر ، وإنما كان أقصى ما يفعله الواحد منهم أن يكتب شرحاً لمتن ، أو يضيف حاشية على شرح " ^(٣٠) .

قال الزرقا عن طريقة المتون وشروحها في التأليف : " وأصبحت دوحه الفقه في أخريات هذا الدور تحمل الورق الكثير عوضاً عن الثمر اليباع " ^(٣١) ، وقال الأشقر : " ومما ساعد على الجمود الفكري الذي بلد الأذهان ، وأدخل طلبة العلم والعلماء في متاهة بعيدة عن المسيرة الفقهية المباركة ، تلك المؤلفات التي عنيت باختصار الفقه " ^(٣٢) .

^(٢٥) المبارك ، (المجتمع الإسلامي) ، ص ٥٦ ، والحجوي ، (الفكر السامي) ، ج ٢ ، ص ٣٩٨ ، وانظر نماذج هذه المؤلفات التي كانت تدرس في الأزهر ، رمضان ، (تاريخ الإصلاح في الأزهر) ، ص ٤٦-٥٠ ، و ص ١٣٩-١٤٣ .

^(٢٦) انظر : الندوي ، (ماذا خسر العالم) ، ص ١٦٨ ، والمبارك ، (المجتمع الإسلامي) ، ص ٢٦١ ، والأشقر ، (تاريخ الفقه) ، ص ١٥٠-١٥٣ ، والحجوي ، (الفكر السامي) ، ج ٢ ، ص ٣٩٣ .
^(٢٧) الشوكاني ، (البحر الطالع) ، ص ٨٨ .

^(٢٨) انظر : الشوكاني ، (أدب الطلب) ، ص ٥٩ ، والطالبي ، (ابن باديس حياته) ، ج ١ ، ص ١٠٨ .
^(٢٩) رضا ، (محاورة في إصلاح التعليم) ، المنار ، ص ٤٢٤ ، ص ٨٢٣ ، وامبابي ، (الحركة الفقهية الإسلامية) ، ص ٣٥٤-٣٥٧ .

^(٣٠) الشيال ، (الحركات الإصلاحية) ، ص ١١ ، بتصرف ، وانظر : قطب ، (واقفنا المعاصر) ، ص ١٧٥ .

^(٣١) الزرقا ، (المدخل) ، ج ١ ، ص ٢١٤ .

^(٣٢) الأشقر ، (تاريخ الفقه) ، ص ١٥٠ .

قال الحجوي : " أحاطت بعقولنا قيود فوق قيود ، وأصار فوق أصار ، فالقيود الأولى : التقيد بالمذاهب ، وما جعلوا لها من القواعد ، ونسبوا لمؤسسيها من الأصول ، والثانية : أطواق التأليف المختصرة المعقدة التي لا تفهم إلا بواسطة الشروح ... ، أحاطوا بستان الفقه بحيطان شاهقة ، ثم بأسلاك شائكة ، ووضعوه فوق جبل وعر بعدما صيروه غثا ، وألقوا العثرات في طريق ارتقائه ، والتمتع بأفيائه " (٣٣) .

٤ (جفاف الفقه الإسلامي : إن السمة الغالبة على كتب الفقه أنها تقرر الأحكام الشرعية الفروعية دون ربطها بأدلتها الشرعية التي تضي على نفس المؤمن التسليم بها ، لما عرف في أسلوبها من الترغيب بالعمل بها ، وبيان فضلها ، وعظيم ثوابها ، والتحذير من التصيير فيها وبيان سوء العقاب على تركها .

وفي هذه الكتب الفقهية لم تربط الأحكام بالحكم التي شرعت من أجلها ، أو التي تتحقق بتطبيقها ، وأمثلة الجفاف كثيرة ، فالصلاة لم تربط بالخشوع ، وهو روحها ، وكذا الزكاة لم تبين آثارها الجليلة على المجتمع ، والصوم لم يشر إلى تأثيراته العظيمة في تركية النفوس والشعور مع الفقراء ... الخ (٣٤) ، وانعدام الروح من هذه الأحكام الفقهية ، ذكر عدد من الفقهاء مخارج للتخلص منها ، فيما عرف بالحيل الشرعية (٣٥) .

يقول المبارك : " إن العصور المتأخرة بعدت بعداً كبيراً عن روح الإسلام ، واهتمت بالجسم والمادة ، حتى أصبحت الدراسات الإسلامية دراسة لا حياة فيها ولا روح ، وجرت عدوى هذه الدراسات إلى جميع أبواب الفقه ، حتى الأبواب التي يجب أن تكون دراسة الروح أهم عنصر فيها " (٣٦) .

٥ (القحط العقلي (٣٧) : والانشغال بغير المهم ، ويضاف لهما الترف العقلي ، وشعور الفقهاء أنه ليس بالإمكان أبدع مما كان ، والمبالغة في تقديس أقوال من وصل إليهم فقههم (٣٨) .

(٣٣) الحجوي ، (الفكر السامي) ، جـ ٢ ، ص ٣٩٣ .

(٣٤) انظر في الحكم مثلاً : البخاري ، (محاسن الإسلام) .

(٣٥) تمت الإشارة ص ٦٠ ، إلى أن التنوع في أساليب تأليف كتب الفقه لا يعييبها ، والمنتقد هو عدم القدرة على الاستفادة منها وليس كل ما لا يستفاد منه يجب التخلص منه ، والمذكور هنا لا يراد به التخلص من هذه الثروة الفقهية ، وإنما هو دعوة لمعرفة ما آلت إليه ، ولا يمنع ذلك من الاستفادة منها ، والمسير بالفقه لمواكبة العصر ، ومراعاة حاجة طلاب الفقه في هذا العصر في التأليف الجديدة ، سواء كان ذلك في المحتوى أم في الصياغة .

(٣٦) المبارك ، (المجتمع الإسلامي) ، ص ٢١٠ .

(٣٧) القحط: في كل شيء قلة خيره والأصل احتباس المطر، انظر ابن منظور (لسان العرب)، ج ٧ ص ٣٧٤ ، باب الطاء فصل القاف .

(٣٨) انظر : الشافعي ، (المنخل) ، ص ٦٨ ، بتصريف .

قال الغزالي : " ان الانهيار الحضاري في الأمة الإسلامية جاء وليد تخلف عقلي إجتاح أرجاءها بعد خيانات علمية ، وتربوية ، واجتماعية شملها من القمة إلى القاع وجعلت الإسلام أثراً بعد عين " (٣٩) .

إن من رواسب التخلف ، ما قدمته كتب الفقه - التي سبق وصفها - ، وغيرها من معارف لم تستطع معالجة الانحراف الذي حصل فيما بعد ، في دنيا المال والحكم إلا بالعظات (٤٠) ، ومن مظاهر القحط العقلي :

- دراسة كتب الفقه - المتون وشروحها - والتي تكون ثقافة لفظية يهتم أصحابها بالمناقشات اللفظية طوال سني الدراسة (٤١) .

- الركون إلى الجهل ، وعدم الاقبال على طلب العلم الشرعي ، والفقه جزء منه (٤٢) .

- " ابطال النظر ، والترجيح ، والتعليل ، ورمي من يسلك ذلك بأنه يريد احداث مذهب جديد ، أو إحداث قول ثالث " (٤٣) (٤٤) ، " ولما ابطال الناس النظر ، نزلت بهم الحوادث ، فصاروا يفزعون لتفليق الأحكام إما باستبطاط من كلام أئمتهم ، وهو غير جائز ، وإما بالرجوع إلى عمل علمائهم " (٤٥) .

- تلك الامثلة الواردة في كتب الفقه ، والتي عرفت بالغرائب (٤٦) .

- الاهتمام بالفروع أكثر من الاهتمام بالأصول ، وبالجزئيات أكثر من الكليات (٤٧) .

(٣٩) الغزالي ، (الغزو الثقافي) ، ص ١٠٨ .

(٤٠) انظر : الغزالي ، (الغزو الثقافي) ، ص ٥٤ ، بتصريف .

(٤١) ابن باديس ، (حياته وآثاره) ، ج ١ ، ص ١٠٨ .

(٤٢) ابن بدارن ، (المدخل) ، ص ٣٣ .

(٤٣) ابن عاشور ، (اليس الصبح بقريب) ، ص ١٩٨ .

(٤٤) في مسألة أحداث قول ثالث ، انظر : ابن نجيم ، (فتح القفار) ، ج ٢ ، ص ٧ .

(٤٥) ابن عاشور ، (اليس الصبح بقريب) ، ص ١٩٩ .

(٤٦) ليس كل ما لا يقبله العقل عريباً ، ولكن بعض الأمثلة لا يقبلها العقل والشرع ، ومنها الأحكام المتعلقة بأهل

الخطوة ، انظر : الغزالي ، (الغزو الثقافي) ، ص ٥٢ ، قال رضا : " ولم تزل كتب الفقه محشوة بما يخجل

المصنف من قراءته " ، رضا ، (أهل التعلم والتعليم) ، المنار ، م ١ ، ج ٣٦ ، ص ٧٠٢ ، ويحسن بي أن أذكر

أن الزرقا كان يشير علينا في الأبحاث بتتبع الغرائب التي ذكرها الفقهاء المتأخرون ، وسمع الطلاب منه الكثير

منها ، ولا يخفى ما في ذلك من حكمة عظيمة في تربية الطلاب على تجاوز مثل ذلك عند المرور عليه في هذه

الكتب ، وعدم الاعتداد به .

(٤٧) المبارك ، (المجتمع الإسلامي) ، ص ٧٩ .

قال ابن عاشور -في عيوب كتب الفقه- : "إهمال النظر إلى مقاصد الشريعة من أحكامها وهذا موجب لتشعب الخلاف ... وكان إهمال المقاصد سببا في جمود كبير للفقهاء ، ومعولا لنقض أحكام ناقصة ، وأشأم ما نشأ عنه مسألة الحيل التي ولع بها الفقهاء بيسن مكثر ومقل " (٤٨). - غلق باب الاجتهاد ، والاهتمام بالعبادات أكثر من المعاملات والاعراض عن التآليف المفيدة (٤٩) .

٦) ضعف الفقهاء وانعزالهم : إن ضعف الفقهاء في الحديث ، وأصول الفقه ، واللغة العربية إما لضيق وقتهم ، أو لتعصبهم أدى إلى قصور في استنباط الأحكام (٥٠) ، وفشا بينهم اعتزال الناس ، وتجنب الحكام ، وكان لذلك أثر على جمود الفقه الإسلامي (٥١) .

ومعلوم أن الإسلام حث على الاختلاط بالناس ، ومن ذلك قوله ﷺ : (المؤمن الذي يخالط الناس ، ويصبر على أذاهم أعظم أجرا من المؤمن الذي لا يخالط الناس ، ولا يصبر على أذاهم " (٥٢) ، قال القاسمي : " إن هذا الحديث إن دل على شيء فإنما يدل على أنه إذا عم الفساد وثارَت الفتن والمعاصي في المجتمع ، فالارتباط به ، ومحاولة إصلاحه أفضل ، وإن العزلة والانهماك في الذات ، والانزواء إلى النفس ليس بصحيح ، فضلا عن أن يكون أفضل ، ذلك أن طريق الانبياء وأسوتهم ، هو التعاشر ، والتعايش مع المجتمع الإسلامي ، والقيام بإصلاحه والقلق لأحوال أفرادِهِ " (٥٣) .

إن العزلة أيضا تتنافى مع عالمية الإسلام التي دعا إليها ، ومنها قوله تعالى : (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) [سورة الانبياء الآية ١٠٧] .

(٤٨) ابن عاشور ، (اليس الصبح بقريب) ، ص ٢٠٠ .

(٤٩) ابن عاشور ، (اليس الصبح بقريب) ، ص ٢٠١ ، والوكيل ، (أسباب الضعف) ، ص ١٠٦-١١٢ .

(٥٠) ابن عاشور ، (اليس الصبح بقريب) ، ص ٢٠٠ ، وص ٢٠١ ، بتصرف .

(٥١) أبو سليمان ، (الأسباب التاريخية لآحرف المجتمع الإسلامية) ، الإسلام والحضارة ، ج ٢ ، ص ٦٥٤ ، وانظر : الصابوني ، (المدخل) ، ج ١ ، ص ٢٤١-٢٤٢ ، والشنقيطي ، (العلاقة بين العلماء والناس) ، ص ٧٤ .

(٥٢) حديث صحيح ، رواه أحمد ، والترمذي ، وابن ماجه ، وحسنه السيوطي والحافظ وصححه الألباني الترمذي ، (الجامع الصحيح) ، كتاب القيامة ، باب رقم ٥٥ ، حديث رقم ٢٥٠٧ ، وأحمد ، (المسند) ، ج ٥ ، ص ٢٦٥ ، وابن ماجه ، (السنن) ، ج ٢ ، ص ١٣٢٨ ، كتاب الفتن ، حديث رقم ٤٠٣٢ ، واللفظ له الألباني (الصحيحة) حديث رقم (٦٦٥١) ، وانظر : المناوي ، (فيض القدير) ، ج ٦ ، ص ٢٥٦ ، والهيثمي ، (بغية الباحث) ، ج ٢ ، ص ٨٠٠ .

(٥٣) القاسمي ، (حياة مسلمي الهند الاجتماعية والفقه الإسلامي) ، مجلة البعث ، ع ٧٤ ، م ٤٣ ، ص ٧٠ .

ومن العزلة التمحور في جماعة معينة ، أو حزب معين ، وحرمان الأمة من علم هذا العالم ، والعزلة تحرم الناس تعلم الإسلام ، وتحرم غير المسلمين الدخول في الإسلام ، فكم كان للقدوة أثر في ترغيب الناس بالإسلام ! (٥٤) .

ومن صور العزلة الاهتمام بجانب من جوانب الإصلاح ، وترك الجوانب الأخرى ويلحق بها تعلم العلم للعلم ، وعدم تحويله لإصلاح الناس .

وهذه الصفة ليست غالبية على الفقهاء جميعهم فمنهم من جاهد وناضل بعلمه ، وماله ، وجسمه وكان لأعمالهم الآثار المحموده .

ولكن عزلة من انعزل من الفقهاء ، أعطى صورة سيئة عن الإسلام ، من أنه دين عاجز عن مسايرة الظروف المتطورة ، والأحوال المتجددة ، وافقد الجيل الجديد ثقتهم بالدين ، وقلل من احترامهم للملتزمين به (٥٥) .

ويرى الغزالي : " إن مطاردة هؤلاء الفقهاء ، والدعاة الذين يصنعون هذا الفراغ ، أهم من مطاردة تجار المخدرات ، وباعة الخمور ، وإذا لم ننقذ مستقبلنا الحضاري من هؤلاء الناس قضاوا علينا يقيناً " (٥٦) ، وبذلك تكون العزلة جريمة لا تغتفر بحقهم .

٧ (التساهل في منح الإجازات (٥٧) ، ووراثة المنصب العلمي : إن الإجازة هي الشهادة التي تخول صاحبها تولي المناصب العلمية ، والإدارية ، وكان الطالب يحصل على هذه الإجازة بعد ملازمة طويلة لإستاذه ، وفهم وحفظ لما أخذه عنه .

وفي العصور المتأخرة أصبحت الإجازة منحة فخرية يحصل عليها الطالب أحياناً دون تعلم العلم ، وأحياناً بالمراسلة ، ولا زالت آثار ذلك إلى يومنا هذا بين المتصوفة (٥٨) .

وهذا مثال على التساهل بالإجازات ، ومن ذلك أنه " لما سافر الشيخ علي علاء الدين (ت ١٣٤٠هـ) موقداً من والده إلى الإمام الشهير النواب (صديق حسن خان) ملك بهوبال سنة ١٢١٩هـ في مصلحة طبع كتبه ، وكتب أبيه (أبي الثناء) ، فبقي في ضيافته نحو سبعة عشر

(٥٤) وإذا كنت أصور عزلة الفقهاء ، فإنما اتبعت بما سبق لأقول أن ذلك نابع من الفقهاء أنفسهم ، لأن الإسلام يدعو إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والدعوة إلى الله ولا يكون ذلك إلا بالاختلاط بالناس .

(٥٥) المبارك ، (المجتمع الإسلامي المعاصر) ، ص ٢٠٩ .

(٥٦) الغزالي ، (الغزو الثقافي) ، ص ٦١ .

(٥٧) انظر في أنواع الاجازات ، حجي ، (الحركة الفكرية بالمغرب) ، ج ١ ، ص ١٠٠-١٠٩ .

(٥٨) لقد زارني أحدهم ، وطلب مني أن أرشده إلى سكن أبناء الشيخ سعيد حوى - رحمه الله - ولما طلب الإجازة من أحدهم بجميع كتب والده ، أرشده إلى من أجازه الشيخ سعيد ليأخذ منه الإجازة ، وفي علم القراءات لا يزال من يتغنى بمثل هذه الاجازات ، كما أعرف ويعرف غيري .

يوماً ... نقرأ عليه وعلى شيخه المحدث الكبير الشيخ حسن بن محسن اليمنى الانصاري ما تيسر له ، وأجازه كل منهما إجازة عامة * (٥٩) .

يلاحظ ان المدة سبعة عشر يوماً والإجازة التي حصل عليها عامة .

وأما وراثة المنصب العلمي ، فهي أشد ولا يختلف في أثرها السوء على التعليم .

قال المؤرخ التركي أحمد جودت باشا (ت ١٣١٢هـ -) : " وصار أبناء الصدور ،

والقضاة ينالون وظيفة التدريس وهم أحداث وأطفال ، ويتركون لذلك في الوظائف ، حتى إن

الواحد منهم لتأتيه نوبته المولوية (٦٠) ، وما طرأ (نبت) شاربه ، ولا اخضر عذاره ، وكان ينال

التدريس أيضاً كل ذي وجاهة واعتبار ، حتى صارت المراتب والمناصب العلمية تؤخذ بالإرث ،

فسهل على الوزراء ، ورجال الدولة تقليدها لأبنائهم وغيرهم ، فازدحم عليها الغوغاء ، وصار

الجهال يموج بعضهم في بعض ، والتبس الأمر وفسد أي فساد * (٦١) .

قال الشيال : " إن وظائف التدريس كانت أحياناً تؤخذ بالوراثة لا بالجدارة ، فيعين الابن

مدرساً مكان أبيه ، ولو لم يكن كفواً لتولي هذه الوظيفة * (٦٢) .

هذه بعض العيوب التي ذكرت في مناهج الفقه ، وأجملت تحت عنوان راسب التخلف .

أما العامل الثاني : وهو الغزو الفكري أو الاستعمار الثقافي (٦٣) :

فهو من العوامل التي أثرت في مسيرة الفقه الإسلامي تأثيراً إيجابياً - من وجه -

بالاحتكاك بالأمم الأخرى ، وكان التقنين واحداً من الأمور التي اقتبست ، كما أن عرض الفقه

على شكل نظريات وتيسيره ، وطباعته ... وغيرها كان ثمرة الاحتكاك بالأمم الأخرى ، ولكن

التأثير السلبي كان أكبر بكثير من التأثير الإيجابي ، وكانت عوامل التخلف عوامل مساعدة لهذا

الغزو .

(٥٩) الزهراني/ الانحرافات العقيدة، ج ٢ ص ٦٣ .

(٦٠) المولوية : هي رتبة دون رتبة قضاء العسكر ، من أهلها يكون قضاء العسكر .

(٦١) رضا ، (الإصلاح المطلوب) ، مجلة المنار ، م ١ ، ع ٣٨٤ ، ص ٧٤٨ .

(٦٢) الشيال ، (الحركات الإصلاحية) ، ص ١١ .

(٦٣) عرف عبد الله بن عبد المحسن التركي الغزو الثقافي أنه : " كل فكرة ، أو معلومة ، أو برنامج ، أو منهج

يستهدف - صراحة أو ضمناً - تحطيم مقومات الأمة الإسلامية : العقلانية ، والفكرية ، والثقافية ، والحضارية

، أو يتحرى التشكيك فيها ، أو الحط من قيمتها ، وتفضيل غيرها عليها ، أو احلال سواها محلها في المستور ،

أو مناهج التعليم ، أو برامج الإعلام والتثقيف ، أو الأدب والفن أو النظرية الكلية للدين والإيمان ، والحياة " ،

حسنة ، (الغزو الثقافي والمجتمع الإسلامي المعاصر) ، مجلة الأمة ، ع ٦٤ ، ص ٥٥ ، ص ٤٤

قال حسنة : " إن التخلف داعية للغزو ، لأن الغزو الفكري مرده العجز ، والعقم والفراغ " (٦١) .

إن الأمة الإسلامية تعرضت للغزو العسكري الذي يصحبه ، أو يسبقه ، أو يتلوه غزو ثقافي أحياناً ، وهو ما حدث فعلاً (٦٥) .

والغزو الفكري يصدق على جهود المستشرقين ، والمنصرين (من المستشرقين وغيرهم) (٦٦) ، ولا يستهين بأثر الثقافة أجد (٦٧) ، فإن ما يحققه الغزو الفكري تعجز عن تحقيقه جيوش مجهزة بالعدة والعتاد ، ذلك لأنها تجعل المغزو يفعل ما يريد أعداؤه بقناعة كونت لديه بكل أساليب الترويح ، والاقناع ، والترغيب ، والترهيب .

وكان الغزو الفكري حرباً على الإسلام (٦٨) الذي يعتمد على التعليم في نشر تعاليمه وكانت أهداف الغزو الثقافي ما يأتي :

١ - إصابة العلوم الدينية في مقاتلها بعد إسقاطها عن مكانتها التقليدية (٦٩) " ويكون هذا بالقضاء على التعليم الديني ، وكنم أنفاسه بالتطويق من الخارج ، والتطوير من الداخل :-
(أ) أما التطويق من الخارج ، فكان بإنشاء المدارس والجامعات التي تعتمد التعليم المدني ، والتي تنافس التعليم الديني ، ولم يقتصر على الترحيب بالتعليم غير الديني ، بل اعتمد الأزدياء بالتعليم الديني ، والأزدياء لمعلمه وطالبه بالكلمة الخبيثة ، والكاريكاتور الخبيث والتمثيلية والمسرحية ، والفيلم ، كل ذلك استهزاء وسخرية ، حتى يبعد الناس عنه ، ومن ناحية أخرى قفل باب الوظائف اللامعة أمام الخريجين في العلوم الشرعية ، وقصر وظائف هؤلاء الخريجين على التدريس ، أو الوعظ ، أو المأذونية ، وخفض رواتب هؤلاء بما يجعلهم دون خريج الجامعة في التخصصات غير الدينية بمراحل (٧٠) .

(٦١) من مقدمة كتاب سانو ، (النظم التعليمية) ، ص ٢٧ .

(٦٥) جريشة ، (الاتجاهات الفكرية) ، ص ١١ .

(٦٦) انظر في ألوان الغزو الفكري ، جريشة ، (الاتجاهات الفكرية) ، ص ١٣ ، ورسالجن ، (دور الجامعات) ، ص ٢٤-٢٩ .

(٦٧) يقول الغزالي : " لا يستهين بأثر الثقافة إلا أحمق " ، الغزالي ، (علل وأدوية) ، ص ٢٠٦ .

(٦٨) " تهدف هذه الحرب إلى : أ) القضاء على الإسلام كلية إن أمكن . ب) عزل الإسلام عن المسلمين إذا لم يكن القضاء عليه . ج) تحجيم الإسلام وحصره في مناطق ضيقة ، والحيلولة بينه وبين الذيوع والانتشار " ، المطعني ، (أوروبا في مواجهة الإسلام) ، ص ٨ ، يتصرف ، وانظر : الوكيل ، (أسباب الضعف) ، ص ٢٦٠ .

(٦٩) الغزالي ، (الغزو الثقافي) ، ص ٤٧ .

(٧٠) جريشة ، (الاتجاهات الفكرية) ، ص ١١٩ ، وانظر : رمضان ، (تاريخ الإصلاح في الأحرار) ، ص ٨٠ ، وحسنة ، (الواقع الثقافي) ، ص ٧٠ ، والوكيل ، (أسباب الضعف) ، ص ٢٨٠ ، والثبانة ، (المسلمون) ، ص ٨٢ .

و ترك التعليم الديني في جانب قصي من المجتمع لا يشغل من ساحته إلا الجانب التقليدي والروتيني ، ولا يسمح له أن يدخل في قضاياها الرئيسية ، ولا يفتى في أموره الحيوية^(٧١).

(ب) وأما التطوير من الداخل، فبالتدخل في المناهج التي تدرس، وأساليب تدريسها، بما يقلل من مكانتها، ويزعزع الثوابت التي قامت عليها، وقد نصح به كرومر عام ١٩٠٦م كوسيلة للتخلص من الأزهر وتعصبه، ونفذ عام ١٩٦١م بإصدار قانون الأزهر، وقد كان الهدف خبيثا بإزالة التركيز الذي كانت تتميز به الدراسات الأزهرية ، فضلا عن المناهج والبرامج الهشة ، فقد صار إلى جوار الكليات الثلاث التقليدية أضعافها من التي تحمل اسم الأزهر ، وليس لها من دراستها إلا قشور القشور ، وبهذا جرى تميع هذا اللون من الدراسة الدينية^(٧٢) .

٢- تقليص العلوم الدينية : وذلك بنشر التعليم غير الديني ، وتشجيعه في كل المراحل وبمناهج مختلفة ، وساعد على ذلك ما يلي :

أ) اضعاف اهتمام الدولة على هذا اللون من التعليم .

ب) ابتعاد البعثات من خريجي هذا اللون من التعليم لحمل الألقاب العلمية الرفيعة .

ج) فتح المدارس الأجنبية التي اهتمت باستيعاب أبناء الطبقة الراقية ، يعلمونهم بلسانهم الأجنبي ليعزفوا عن لغة القرآن .

د) إجراء الاختلاط بدءا من المدارس الأجنبية ، حتى التعليم الجامعي^(٧٣) .

ومن تقليص العلوم الدينية ، اقتصارها على عدد من العلوم ، واستثناء علوم كثيرة يدخل تعلمها تحت فروض الكفايات ، وهي مكانة تعزز قيمتها لمصلحة المجتمع المسلم ، فلما أهملت عاد ذلك بالتأثير على العلوم الشرعية وعلى المجتمع^(٧٤) .

و " لقد استعمل المستعمر المدارس والإرساليات ، وامتد منها إلى الجامعة ، ثم إلى مجالات الثقافة المختلفة ، وارتكزت مخططاته على محورين :

(٧١) المسال ، (نور الجامعات الإسلامية) ، ص ٦٧ .

(٧٢) جريشة ، (الاتجاهات الفكرية) ، ص ١١٩ ، وحسين ، (الاتجاهات الوطنية) ، ج ١ ، ص ٢٧٥ وانظر : الوكيل ، (أسباب الضعف) ، ص ٢٦٢-٢٦٣ ، مع الملاحظة أن تطوير الأزهر لم يكن شرا كله .

(٧٣) جريشة ، (الاتجاهات الفكرية) ، ص ١٢٠ ، بتصريف .

(٧٤) من ذلك انتشار الفهم الخاطئ أن العلوم المصرية كالحساب ، والتاريخ ... مضلة للأمة ، صادة لهم عن سبيل الحق ، مسجلة عليهم الحرمان من معادة الدارين ، رضا ، (محاورة اصلاح التعليم في الأزهر) ، ص ٨٢٢ .

الأول : تحريف المناهج وتزييفها ، و'قصاء الروح الإسلامية عنها ، مع إحلال طبيعة التفكير العلماني فيها .

الثاني : اصطناع الأساتذة الجامعيين على كف التغريب والعلمانية * (٧٥) .

والكلام عن الغزو الثقافي وأثره على مناهج الفقه الإسلامي ، يحتاج إلى مزيد من الوقفات مع :

١. الأفكار التي طرحها المستشرقون ، ولصق الشبه بالإسلام وبالفقه خاصة ، مثل القول : - باستمداده من القانون الروماني ، وجموده ، وتخلفه ، والاعتراض على الحدود ، والقصاص ... الخ كل ذلك من ثمار الغزو الثقافي .

٢. المؤتمرات التي عقدت لجر المسلمين لتبني مالا يخدم دينهم ولا شريعتهم ، ولا فقههم ، كما حدث من مؤتمر الثقافة الإسلامية والحياة المعاصرة ، والذي عقد في جامعة برنستون عام ١٩٤٧م (٧٦) .

٣. الخريجون الذين تتلمذوا على أيدي المستشرقين ، والمبشرين سواء كانوا أساتذة في جامعات وطنية ، أم أرسلوا في بعثات للتعليم على أيدي هؤلاء تبناوا الكثير من الشبه والضلالات في كل المجالات ، وهكذا خلف المستعمر جيشا يحمل فكره ، ويدافع عنه (٧٧) .

٤. الفلسفة التي يقوم التعليم عليها في كثير من بلاد المسلمين ، ليست مستمدة من الإسلام وهذه الفلسفة المستوردة أفقدت " المرجعية ، والانطلاق من القيم التي تدين لها الأمة ، وتتجاهلها أو تحيدها على الأقل ، وهذا بحد ذاته يميت الفاعلية ، ويحول دون التجاوب المطلوب ، كما أنها تفقد المشروعية الإسلامية - وتتجاهل طبيعة مجتمعها ومشكلاته " (٧٨) .

(٧٥) الودود ، (الميثاق شرف المهنة) ، الأمة ، ٧١ع ، ص ٦ ، ص ٥٦ .

(٧٦) انظر وثائق المؤتمر في كتاب نشرته مؤسسة فرانكلين بنفس العنوان ، وتحليل لهذه الأبحاث في المطعنى ،

(أوروبا في مواجهة الإسلام) ، ص ١٢٩-١٣٦ .

(٧٧) المطعنى ، (أوروبا) ، ص ١١٩ .

(٧٨) حسنة في مقدمة كتاب سانو ، (النظم التعليمية) ، ص ٣١ .

هذه الفلسفة أوجدت فجوة بين المتعلمين التعليم الديني والمدني (٧٩) .

" ولا بد أن تتبنى الجامعات الإسلامية إصلاح التعليم العام ، بالقضاء على ازدواجيته وتوسيع قاعدته الإسلامية " (٨٠) .

إن تنظيف آثار رواسب التخلف والغزو الثقافي ، لم يصل إلى درجة الكفاية ، فلا تزال بعض الآثار موجودة (٨١) .

(٧٩) أنظر : الأمر ، (نحو جيل مسلم) ، ص ٦-٧ ، و عبد الرزاق ، (فلسفة المشروع الحضاري) ، ص ٨٠ ، و إمام ، (هموم المنقذين) ، ص ١٤ .

(٨٠) العسال ، (دور الجامعات الإسلامية) ، ص ٧٠ .

(٨١) قال البهي (ت ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م) : " ولا تزال آثار هذا الأسلوب الاستعماري الصليبي الحاقد حتى الآن ، وللأسف لم تبذل الجهود الواجبة - لا على المستوى الفردي ولا على المستوى الجماعي - حتى الآن لتنظيف هذا الواقع من هذه الآثار السلبية التي خلفها لنا الاستعمار " ، رزق ، (آخر حوار مع الدكتور محمد البهي) ، مجلة الأمة ، ٢٧ع ، ص ٣ ، ص ١١ .

الفرع الثاني :

مناهج وأساليب تدريس الفقه الإسلامي في كليات الشريعة

ويتناول هذا الفرع المسائل التالية :

- المسألة الأولى : أهداف تدريس الفقه الإسلامي .
- المسألة الثانية : المواد الفقهية المقررة .
- المسألة الثالثة : محتوى المواد الفقهية المقررة في المناهج الحالية .

المسألة الأولى : أهداف تدريس الفقه الإسلامي
وتقسم إلى :

- أولاً : أهداف تدريس الفقه في المرحلة الجامعية الأولى .
- ثانياً : أهداف تدريس الفقه في المرحلة الجامعية الثانية والثالثة .

أولاً : أهداف تدريس الفقه الإسلامي في المرحلة الجامعية الأولى :

إن مناهج تدريس الفقه الإسلامي سواء من حيث المضمون ، أم أسلوب التدريس ترتكز ابتداءً على الأهداف المرتجاة من تدريس الفقه ، فإذا كانت الأهداف ترقى إلى تحريك مسيرة الفقه الإسلامي بعد وقوفها ، وكانت المقررات الدراسية ، وأساليب عرضها قادرة على تحقيق الأهداف ، تم الوصول إلى الغاية .

وأما إذا كانت الأهداف عظيمة ، ولكن لا وسيلة للوصول إليها ، فستبقى حبراً على ورق فتحقق الأهداف يعتمد على مقدار العمل وكفاءته ، ولا بد من الإشارة أيضاً إلى عدد المواد الفقهية التي تدرس ومفرداتها التعليمية التعليمية ودور المدرس والطالب .

والمحاولة هنا لإبراز أهداف رئيسة لتدريس الفقه الإسلامي على اعتبار أن هذه المرحلة هي الأصل في كل المراحل اللاحقة ، وتتلخص هذه الأهداف فيما يأتي:-

- ١- الإحاطة بالأحكام العملية التي يلتزم بها الفرد ، والجماعة ، والدولة الإسلامية (١).
- ٢- تكوين الشخصية الإسلامية الناجحة ، ويأتي هذا التكوين نتيجة للالتزام بأحكام الفقه الإسلامي ، والاستجابة لتعاليمها (٢) .

(١) امبابي ، (الدراسات الفقهية) ، ص ١٤٦ ، بتصرف .

(٢) امبابي ، (الدراسات الفقهية) ، ص ١٤٧ .

- ٣- ربط الأحكام الفقهية بالأصول النصية في الشريعة الإسلامية ، وهي الكتاب والسنة ، وإبواز اشتقاق الفقه من القواعد العامة التي تضمنتها ، وذلك لتكون استجابة المكلف صادرة عن اقتناع ويكون أداءه نابغاً من رضى القلب ، واستقرار النفس (٣) .
- ٤- طرح الآراء المختلفة للفقهاء في كل مجالات الحياة ، ليأخذ كل قوم منها ما يناسب أحوالهم ويتفق مع ظروفهم ، دون الخروج عن الضوابط الفقهية (٤) .
- ٥- ربط الدراسات الفقهية بالحياة المعاصرة ، حتى لا يفقد الدارس صلته بالفقه الإسلامي وليحقق الفقه رسالته في تغطية المجتمع الإسلامي بالأحكام الفقهية المناسبة (٥) .
- ٦- إيجاد القناعة لدى الدارسين بصلاحية الفقه الإسلامي لكل مكان وزمان ، بما يغني عن القوانين الوضعية ، ويحقق للإنسانية سعادتها في الدنيا والآخرة (٦) .
- ٧- تأهيل خريجي قسم الفقه الإسلامي لتولي مهام التعليم ، والمحاماة الشرعية، والقضاء ، والإمامة والخطابة ، والعمل في المؤسسات الاقتصادية الإسلامية ، كالبنوك الإسلامية ، وشركات التأمين ، وغيرها من مجالات الحياة (٧) .
- ٨- تعريف الطالب بأسباب اختلاف الفقهاء ، وتاريخ الفقه الإسلامي .
- ٩- استفاد القوى والطاقات لتسهيل كل السبل لتطبيق الشريعة الإسلامية على جميع المستويات.
- ثانياً : أهداف تدريس الفقه الإسلامي في المرحلة الجامعية الثانية والثالثة:
١. تعميق الأهداف السابقة لدى الدارسين في هاتين المرحلتين.
 ٢. تكوين الملكة الفقهية لدى الدارسين بما يؤهلهم للاجتهاد في المستجدات ، والحكم على الأمور من منظور إسلامي .
 ٣. إثراء قدرة الدارس على التحليل ، والربط والإبداع بما يخدم الدراسات الفقهية ، وتتميتها .
 ٤. إيجاد القيادات العلمية في الحياة العامة .

(٣) امبابي ، (الدراسات الفقهية) ، ص ١٤٧ .

(٤) امبابي ، (الدراسات الفقهية) ، ص ١٤٨ .

(٥) امبابي ، (الدراسات الفقهية) ، ص ١٥٦ ، وقدمي ، (طرق تدريس الفقه الإسلامي) ، ص ٥ .

(٦) قديمي ، (طرق تدريس الفقه الإسلامي) ، ص ٥ ، نقلاً عن رسلان ، (طرق تدريس التربية الدينية الإسلامية) ، ص ١٧٩ .

(٧) جاء في أهداف شعبة الشريعة والقانون في جامعة أم درمان الإسلامية ما يلي :

وتزود هذه الشعبة طلابها بطائفة من القوانين الوضعية يفرض الدراسة المقارنة للشريعة الإسلامية ، مما يساعد على توسيع آفاق الدراسة في الفقه الإسلامي ، وتوسيع نطاق تطبيق الشريعة الإسلامية ، مما يؤدي في النهاية إلى توحيد القوانين على أسس من الشريعة الإسلامية ، كما هو الاتجاه لكثير من الدول الإسلامية ، وتقوم هذه الشعبة بتأهيل خريجها للإلتحاق بالمهن القضائية ومهن المحاماة ، والنيابة القضائية * اتحاد الجامعات العربية (كتاب الندوة الأولى للدراسات الإسلامية) ، ص ٤٧ .

٥. التأليف في قضايا جوهرية وقضايا معاصرة وتأصيل الفروع والتفرع على الأصول عن طريق الرسائل الجامعية في المرحلتين.

المسألة الثانية : المواد الفقهية المقررة في قسم الفقه (الخطة الدراسية) ، وتتضمن :-
 أولا : المواد الفقهية المقرر تدريسها في الفقه في المرحلة الجامعية الأولى .
 ثانيا : المواد الفقهية المقرر تدريسها في الفقه في المرحلة الجامعية الثانية .
 ثالثا : المواد الفقهية المقرر تدريسها في الفقه في المرحلة الجامعية الثالثة .
 أولا : المواد الفقهية المقرر تدريسها في قسم الفقه في المرحلة الجامعية الأولى :

الأنموذج الأول : قسم الفقه والتشريع في كلية الشريعة في الجامعة الأردنية ^(٨) :
 تنقسم المواد إلى متطلبات كلية ، ومتطلبات تخصص إجبارية ، وأخرى اختيارية ^(٩) :
 أما متطلبات الكلية من المواد الفقهية ، فهي :

١. المدخل إلى الفقه الإسلامي .
٢. فقه عبادات ١- (الطهارة والصلاة) .
٣. أصول فقه ١-١ .
- ٤- أصول فقه ٢-٢ .

أما المتطلبات التخصصية الإجبارية من المواد الفقهية ، فهي :

١. آيات الأحكام .
٢. أحاديث الأحكام .
٣. فقه عبادات ٢- (الزكاة ، الصوم ، الحج) .
٤. فقه الأحوال الشخصية ١- (زواج) .
٥. فقه المعاملات ١-١ .
٦. فقه العقوبات .
٧. فقه الجهاد والدعوة .
٨. نظام الحكم في الإسلام .
٩. فقه الأحوال الشخصية ٢- (طلاق) .
١٠. فقه معاملات ٢-٢ .
١١. فقه الايمان والنذور .
١٢. فقه القانون المدني الأردني .
١٣. أصول فقه ٣-٣ .
١٤. الفقه المقارن .
١٥. القواعد الفقهية .
١٦. فقه القضاء وطرق الإثبات .
١٧. معاملات مالية معاصرة .
١٨. أصول فقه ٤-٤ .

^(٨) الجامعة الأردنية ، (دليل كلية الشريعة) ، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م ، ص ٤٩-٥٠ .

^(٩) عرضت هذه المسميات للمواد ، لتعطي صورة عامة عما يجري تدريسه في أقسام الفقه الإسلامي في كليات الشريعة ، ولما كان التوفيق بين جميع أقسام الفقه في كليات الشريعة متيسرا ، أختير هذا الأنموذج كمثال على نظام الساعات ، وسيذكر مثالين على نظام السنوات .

أما المواد التخصصية الاختيارية ، فهي :

١. نظام الاقتصاد الإسلامي .
٢. فقه الكتاب والسنة .
٣. دراسة نصية من كتب الفقه .
٤. تخريج الفروع على الأصول .

ومنها مادة غير فقهية ، والمطلوب دراسته ثلاث مواد فقط .

الأنموذج الثاني: وفي الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة ، حيث النظام السنوي ، وهناك ثلاثة أقسام فقهية ، قسم أصول الفقه ، وقسم القضاء الإسلامي ، والسياسة الشرعية ، يدرس الطلاب المواد الفقهية التالية (١٠) (١١) : ولكن الطالب يتخرج بدرجة العالية (الليسانس) في العلوم الشرعية ، وليس في الفقه فحسب :

١. الفقه : أربع محاضرات في الأسبوع :

السنة الأولى :

الفصل الأول : الطهارة ، وجزء الصلاة من كتاب بداية المجتهد .

الفصل الثاني : تكملة أحكام الصلاة من كتاب بداية المجتهد .

السنة الثانية :

الفصل الأول : الزكاة ، والصوم ، والاعتكاف ، والحج من كتاب بداية

المجتهد .

الفصل الثاني : من أحكام جزاء الصيد إلى نهاية الأطعمة والأشربة من

كتاب بداية المجتهد .

السنة الثالثة :

الفصل الأول : النكاح ، والطلاق ، والايلاء من كتاب بداية المجتهد .

الفصل الثاني : اللعان ، والاحداد ، والبيوع ، والصرف من

كتاب بداية المجتهد .

السنة الرابعة :

الفصل الأول : من السلم إلى نهاية اللقطة من كتاب بداية المجتهد .

الفصل الثاني : من الوديعة إلى نهاية الحراية من كتاب بداية المجتهد .

٢. الفرائض : محاضرتان في الأسبوع في السنة الثالثة والرابعة ، من كتاب التحقيقات المرضية

للدكتور صالح الفوزان .

(١٠) الجامعة الإسلامية ، (منهج الدراسة في كلية الشريعة) ، ١٤٠٦هـ ، ص ٦٠-٢١٦ .

(١١) وهو يشبه إلى حد بعيد ما هو معمول به في الأزهر ، أنظر ورقة عمل مقدمة لاجتماع رابطة الجامعات

الإسلامية من عميد كلية الشريعة في جامعة الأزهر أ.د عبد الفتاح الشيخ ، رابطة الجامعات الإسلامية ، (ندوة

التنسيق بين كليات الشريعة) ، ص ٩١-١٣٧ .

٣. تاريخ التشريع : محاضرة واحدة في الأسبوع في السنة الأولى فقط ، من كتاب تاريخ التشريع لمحمد علي السائس .
 ٤. أصول الفقه : ثلاث محاضرات في الأسبوع للسنوات الأربع ، من كتاب روضة الناظر لابن قدامة وشرحها لابن بدران .
 ٥. القواعد الفقهية : محاضرة واحدة في الأسبوع في السنتين الثالثة والرابعة ، من كتابي الأشباه والنظائر للسيوطي ، والقواعد لابن رجب .
 ٦. القضاء في الإسلام : محاضرة كل أسبوع في السنتين الثالثة والرابعة ، من كتابي تبصرة الحكام لابن فرحون ، والطرق الحكيمة لابن القيم .
 ٧. السياسة الشرعية : محاضرتان في الأسبوع في السنة الأولى ، من كتابي الأحكام السلطانية للماوردي ، والسياسة الشرعية لعبد الوهاب خلاف .
 ٨. تاريخ القضاء : محاضرة واحدة في الأسبوع في السنة الثانية ، من كتابي تبصرة الحكام لابن فرحون ، والقضاء في عهد عمر بن الخطاب للدكتور ناصر الطريقي .
- الأنموذج الثالث: " قسم الشريعة في كلية الشريعة والقانون في الأزهر .
وينطبق ذلك على كليات الشريعة في دمنهور وأسيوط وطنطا . وحيث أن نظام الدراسة سنوي فقد قسمت المواد على أربعة فرق على النحو التالي:

١. الفقه: ويدرّس بمعدل خمس ساعات أسبوعياً في الفرق الأربعة.
٢. أصول الفقه: ويدرّس بمعدل خمس ساعات أسبوعياً في الفرق الأربعة.
٣. فقه الكتاب: ويدرّس بمعدل ثلاث ساعات أسبوعياً في الفرق الأربعة.
٤. علوم الحديث: ويدرّس بمعدل ساعتين أسبوعياً في الفرقة الأولى.
٥. فقه السنة: ويدرّس بمعدل ثلاث سنوات أسبوعياً في الفرقة الثانية والثالثة والرابعة.
٦. الفقه المقارن: ويدرّس بمعدل ثلاث ساعات أسبوعياً في الفرق الأربعة.
٧. تاريخ التشريع: ويدرّس بمعدل ساعتين أسبوعياً في الفرقة الأولى.
٨. أحوال شخصية للمسلمين: ويدرّس بمعدل ساعتين أسبوعياً في الفرقة الثانية والثالثة.
٩. اللغة العربية: يدرّس بمعدل ساعتين أسبوعياً في الفرق الأربعة.
١٠. اللغة الأجنبية: يدرّس بمعدل ساعتين أسبوعياً في الفرق الأربعة.
١١. التوحيد: يدرّس بمعدل ساعتين أسبوعياً في الفرقة الأولى والثانية.
١٢. منهج الدعوة في الإسلام: يدرّس بمعدل ساعتين أسبوعياً في الفرقة الثالثة.
١٣. قواعد الفقه الكلية: يدرّس بمعدل ساعتين في الفرقة الرابعة.

ويكلف الطالب في كل سنة بحفظ ربع القرآن الكريم". (١١)

إن المتأمل للمواد الفقهية السابقة يلاحظ ما يلي :

الملاحظة الأولى: ان المواد المذكورة من خطة قسم الفقه في كلية الشريعة في الجامعة الأردنية هي في قسم الفقه ، بينما في الجامعة الإسلامية المواد المذكورة هي جزء من مجموع العلوم الشرعية وهكذا تكون المقارنة بين كليات الشريعة في الجامعات في غير مكانها ما لم تتفق على تخصص في الفقه . وهي في الأزهر في قسم الشريعة الإسلامية وبذلك يكون قسم الفقه والتشريع في كلية الشريعة في الجامعة الأردنية هو القسم الوحيد الذي يمنح الشهادة الجامعية الأولى بهذا التخصص في النماذج المقارنة.

وكذلك التخصصات التابعة للفقه ، كالنقح المقارن ، والسياسة الشرعية ، وأصول الفقه مع ملاحظة وجود أقسام علمية للفقه ، والفقه المقارن ، والسياسة الشرعية ، وأصول الفقه ، إلا أنها لا تمنح الخريج في هذه المرحلة تخصصا في هذه الأقسام .

نخلص إلى القول : أن الفقه الإسلامي يدرس سواء كان بنظام الساعات ، أم الفصول أم الساعات المعتمدة ، ولكن لا غنى عن الفقه لدارس العلوم الشرعية الأخرى ، إلا أن ذلك لا يعني عدم الحاجة إلى أقسام متخصصة في الفقه الإسلامي للتبحر والتعمق فيه .

الملاحظة الثانية: ان قسم الفقه والتشريع في كلية الشريعة في الجامعة الأردنية ، لا يزال لم يصل إلى التخصص المطلوب ، ففي كلية الشريعة في جامعة الكويت ، يوجد قسمان : قسم الفقه وأصول الفقه ، ويدرس (١٨) ثمانية عشر مادة فقهية من بين (٢٠) عشرين مقرا علميا في القسم .

وقسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية ، يدرس (١٨) ثمانية عشر مادة فقهية من بين (١٩) تسع عشرة مادة يطرحها القسم (١٢) .

ولا تداخل في مواد التسمين من حيث عناوين المواد ، ومستوى التجديد والاضافة والتعديل في المواد أكثر منه في الجامعة الأردنية .

الملاحظة الثالثة : إذا تمت المقارنة بين تخصص الفقه وأصوله في الجامعة الأردنية ، ونظيره في جامعة اليرموك ، فإن مادة نظرية من نظريات الفقه ، ومادة علم من أعلام الفقه (١٤) ، ومادة دراسة نصية من كتب أصول الفقه هي مواد يتميز بها قسم الفقه وأصوله في جامعة اليرموك ،

(١٢) العلاقات العامة (تقوم جامعة الأزهر) ص ٢٢٧-٢٢٨.

(١٣) لقد تفضل عميد كلية الشريعة والقانون في الكويت ، بالرد على رسالة لي حول المقررات التي تطرحها الكلية ، وهذه المعلومات مستقاه منها ، مرفقا صورة عنها في ملحقات الرسالة ، ملحق رقم ٥ .

(١٤) جامعة اليرموك ، (دليل كلية الشريعة والدراسات الإسلامية) ، ١٤١٢هـ/١٩٩١م ، ص ١٩ .

وغير موجودة في الخطة الحالية لتظيره في الأردنية ، بينما يتميز قسم الفقه وأصوله في جامعة الزرقاء الأهلية بإضافة مادة السياسة الشرعية ، ومقاصد التشريع للمرحلة الجامعية الأولى^(١٥).
الملاحظة الرابعة : وهناك مواد أخرى في خطط أقسام الفقه غير موجودة في النماذج المذكورة للقياس عليها ، منها :

١. مادة الحلال والحرام ، ينفرد بها قسم الفقه والأصول في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة قطر^(١٦)، مع ملاحظة أن الخريج يحصل على شهادة بكالوريوس في الشريعة الإسلامية ، وليس في الفقه فقط .

٢. مدخل للشريعة الإسلامية ، في قسم الفقه والأصول في جامعة قطر أيضا^(١٧) .

٣. (المصارف والتأمين) ، في قسم الفقه والأصول في جامعة قطر أيضا^(١٨) .

الملاحظة الخامسة: بينما فصل قسم الفقه في كلية الشريعة في الجامعة الأردنية الفقه إلى مواد لتغطية مفرداته بقيت في الأزهر بمسمى الفقه ولم يفردها سوى مادة الأحوال الشخصية، بينما في الجامعة الإسلامية اعتمد على كتاب واحد لتغطية المادة دون أسماء لمفردات الفقه إلا في المقرر من كتاب البداية في كل سنة.

الملاحظة السادسة: يلاحظ أن اهتمام الأزهر باللغة العربية والأجنبية أكثر منه في الأردنية حيث توجد مادة واحدة فقط لكل منهما.

ثانيا : المواد الفقهية المقرر تدريسها في المرحلة الجامعية الثانية (الماجستير) :

وسأعرض لها من خلال الأنموذجين التاليين:

الأنموذج الأول: قسم الفقه وأصوله ، كلية الشريعة الجامعة الأردنية^(١٩) :

تقسم المواد التي يدرسها الطالب إلى خمس مواد إجبارية ، وثلاث مواد إختيارية من

بين المواد التي يطرحها القسم ، أما المواد الإجبارية فهي :

١- الدلالات . ٢- العقوبات في الفقه الإسلامي .

٣- القياس . ٤- المعاملات في الفقه الإسلامي .

٥- الزواج والطلاق في الفقه الإسلامي .

وأما المواد الاختيارية فهي :

١- أثر القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء .

(١٥) جامعة الزرقاء الأهلية ، كلية الشريعة (الخطة الدراسية ١٩٩٧م) ، ص ٥ .

(١٦) جامعة قطر ، (دليل كلية الشريعة والدراسات الإسلامية) ، ١٤١٢هـ/١٩٩١م ، ص ١٠٠ .

(١٧) المرجع السابق

(١٨) المرجع السابق

(١٩) الجامعة الأردنية ، (دليل كلية الشريعة) ، ١٤١٧هـ ، ص ٦١ .

- ٢- مناهج الفقهاء في استنباط الأحكام . ٣- مقاصد الشريعة الإسلامية .
 ٤- العلاقات الدولية في الإسلام . ٥- النظام المالي في الإسلام .
 ٦- فقه القانون المدني الأردني . ٧- طرق الإثبات في الفقه الإسلامي

ورسالة جامعية ، أو امتحان شامل مع اختلاف يسير على المواد السابقة.

الأنموذج الثاني: كلية الشريعة والقانون في الأزهر والتي تمنح الماجستير في أربع تخصصات على النحو الآتي:

أولاً: تخصص الفقه المقارن (القسم الخاص)

السنة الأولى: المواد التخصصية:

١. فقه الكتاب والسنة (البيوع) ٣ ساعات + ١ قاعة بحث

٢. النظريات العامة في المعاملات في الفقه الإسلامي: ٣ ساعات.

٣. الفقه الإسلامي المقارن بالقانون الوضعي (الشركات): ٤ ساعات.

السنة الثانية: المواد التخصصية:

١. فقه الكتاب (في عقود الولايات) (المضاربة والمساواة والمزارعة): ٣ ساعات + ١ قاعة بحث.

٢. الفقه الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي في عقود (الكفالة، الحوالة، الرهن وفي الضمان): ٤ ساعات.

٣. الفقه الإسلامي المقارن بالقانون الوضعي في المعاملات : ٢ ساعة.

المواد غير التخصصية:

١. أصول الفقه (أثر القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء): ٢ ساعة.

٢. دراسة أحد المجاهدين.

ثانياً: تخصص السياسة الشرعية (القسم العام)

السنة الأولى: المواد التخصصية:

١. الجنايات في الفقه الإسلامي (الجناية على النفس) مقارنة بالقانون الوضعي: ٣ ساعات + ١ ساعة بحث.

٢. النظام المالي للدولة الإسلامية مقارنا بالنظام المعاصر: ٤ ساعات.

٣. نظام القضاء في الإسلام (ويدخل فيه نظام ديوان المظالم): ٢ ساعة.

٤. النظام الإداري في الإسلام مقارنا بالنظم الوضعية: ٢ ساعة.

المواد غير التخصصية:

١. أصول الفقه: ٢ ساعة.

السنة الثانية: المواد التخصصية:

١. العلاقات الدولية: ٢ ساعة + ١ قاعة
 ٢. الجنايات في الفقه الإسلامي (الجناية على الدين والمال والعرض والعقل): ٣ ساعات.
 ٣. نظام الحكم في الإسلام مقارنا بالنظم المعاصرة: ٣ ساعات.
 ٤. النظام الاقتصادي في الإسلام مقارنا بالنظم الوضعية: ٤ ساعات.
- المواد غير التخصصية:

١. أثر القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء....
- ثالثا: تخصص أصول الفقه.

السنة الأولى: المواد التخصصية:

١. أصول الفقه المقارن: ٥ ساعات + ١ بحث.
 ٢. أثر القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء: ٣ ساعات.
 ٣. مقاصد التشريع: ٢ ساعة.
 ٤. تاريخ علم الأصول ودراسة تحليلية لأحد أعلام الأصول: ٢ ساعة.
- المواد غير التخصصية:

١. القواعد الكلية في الفقه الإسلامي: ...

السنة الثانية: المواد التخصصية:

١. أصول الفقه المقارن = ٥ ساعات + ١ قاعة بحث.
٢. أثر القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء: ٣ ساعات.
٣. مقاصد التشريع (نظرية المصلحة): ٢ ساعة.

رابعا: تخصص الفقه

السنة الأولى: المواد التخصصية:

١. الفقه المذهبي: ٥ ساعات + ١ قاعة بحث.
٢. دراسة تحليلية للمذهب: ٢ ساعة.
٣. قواعد الفقه الكلية: ٣ ساعات.
٤. الأحوال الشخصية للمسلمين وغيرهم: ٣ ساعات.

المواد غير التخصصية:

١. أصول الفقه: ٢ ساعة.

السنة الثالثة: المواد التخصصية:

١. الفقه المذهبي: ٥ ساعات + ١ قاعة بحث.
٢. قواعد الفقه: ٣ ساعات.

٣. التركات والميراث = ٣ ساعات.

المواد غير التخصصية:

١. فقه الكتاب والسنة (في نظام الأسرة): ٢ ساعة.

٢. أثر القواعد الأصولية: ٢ ساعة.

(قاعة البحث مادة مستقلة ولا تحسب درجاتها في المجموع الكلي للمواد) (٢٠)

ثالثا : المواد الفقهية المقرر تدريسها في المرحلة الجامعية الثالثة (الدكتوراه) :

قسم الفقه وأصوله ، كلية الشريعة / الجامعة الأردنية (٢١) :-

تقسم المواد التي يدرسها الطالب إلى إجبارية ، وإختيارية :

أما المواد الإجبارية ، فهي :

١- نظرية الظروف الطارئة . ٢- نظرية التعسف في إستعمال الحق .

٣- الشركة في الشريعة الإسلامية . ٤- المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي .

٥- السياسة الشرعية .

وأما المواد الاختيارية ، فيدرس الطالب مادة واحدة من المواد التالية :

١- نظرية الضمان . ٢- دراسات في القواعد الفقهية .

٣- دراسات فقهية مقارنة .

ويدرس مادتين من المواد التالية :

١- الاقتصاد الإسلامي . ٢- النظرية الاقتصادية الجزئية (متقدمة) .

٣- دراسات في الحقوق العينية الاصلية والتبعية .

٤- دراسات في القانون الدستوري .

وامتحان شامل ، ورسالة جامعية .

وفي عدد من الجامعات يكتفي في مرحلة الماجستير والدكتوراه بإعداد رسالة علمية دون

الانتظام في دراسة مواد كما هو في الأزهر وغيره، فبينما تكون الرسالة هي العامل الأوحد

لتقييم الطالب الذي لا يدرس المواد تكون مكملة (في نظام المواد والرسالة) للحصول على

الدرجة العلمية فنقل أهمية الرسالة تبعا لذلك .

(٢٠) الملاحظات العامة، (تقويم الأزهر) (١٤١٢هـ-١٩٩٢م) ص ٢٤٠-٢٤٣.

(٢١) الجامعة الأردنية ، (لدليل كلية الشريعة) ، ١٤١٨هـ ، ص ٦٤-٦٥ .

المسألة الثالثة : محتوى المواد الفقهية المقررة في المناهج الحالية :

إن وصف المواد الفقهية التي تدرس في المراحل الجامعية الثلاث ، يعطي صورة عامة عن أقسام الفقه ، والمواد الفقهية في كليات الشريعة .

وعلى أهمية هذه الصورة ، وتعبيرها عما هو عليه واقع تدريس الفقه ، وقدرة هذا الواقع على تنمية الفقه وتحريكه ، والانتقال به في مسيرة متصاعدة ، فإن مما يساعد أيضا على فهم مكونات هذه الصورة ، النظرة إلى محتويات المواد الفقهية التي تدرس ، من حيث :

أولا : شمولية مقررات المواد الفقهية لمادة الفقه الإسلامي ، المعروفة في كتب التراث الفقهي ، أو ما يجب أن يكون عليه الفقه ، كما هو معروف بشموله واتساعه .
ثانيا : معالجتها للنوازل والمستجدات .

ثالثا : تحقيقها لفهم سليم للفقه بين المذهبية والمقارنة .

رابعا : ربطها لطالب الفقه بكتب الفقه القديمة ، وتسهيلها التعامل معها أو العكس .

خامسا : كسرها لعزلة الفقه عن الواقع ، وعلاقتها بالواقع القانوني المطبق ، وغير ذلك .

وبعجالة يمكن استعراض النقاط السابقة على النحو الآتي :

أولا : شمولية مقررات المواد الفقهية التي تدرس في المرحلة الجامعية الأولى لمحتوى الفقه الإسلامي المعروف في كتب التراث الفقهي .

إن طالب الفقه بحاجة إلى الإطلاع على جميع أبواب الفقه وفهمها ، لأنها المعين الذي ينهل منه في معالجته لما يتعرض له من مسائل فقهية معروفة ، أو مستجدة .

وإن التقليل من أهمية عدد من أبواب الفقه كالعقود وغيره ، لا ينفى أن المواد الفقهية التي تدرس في أقسام الفقه لا تغطي كل أبواب الفقه ، حتى المهم منها ، وكم من الأحكام الفقهية التي يتخرج الطالب ولم يدرسها في المواد الفقهية المقررة ، وأضف إليها المواد الأصولية التي هو بأمرس الحاجة لفهمها ، والبناء عليها .

ومن هنا تتفاوت كليات الشريعة في تغطية جميع أبواب الفقه بين مقترب من الدرجة المثلى ، وبين بعيد عنها .

ثانيا : معالجة المواد الفقهية المقرر تدريسها في أقسام الفقه في كليات الشريعة - للنوازل (المستجدات) ، أو للواقع المطبق .

إن الأحكام الشرعية التي تدرس في جميع مواد الفقه مهمة ، ولا يستغنى عنها مسلم ومن باب أولى طالب علم متخصص في الفقه ، ولكن هذه الأحكام الشرعية التي عالجتها كتب الفقه المتداولة ، لم تتناول الكثير من النوازل (المستجدات) ، والتي يسأل عنها طالب الفقه والتي يحتاج كل مسلم لمعرفة حكم الله فيها .

ولا يعيب الفقهاء القدامى أنهم لم يتناولوها بالتفصيل والبيان، لأنها لم تقع في عصرهم، ولكن المطلوب الآن هو بيان الأحكام المتعلقة بها، وربطها بأدلتها، وتعليمها لطلاب الفقه، ليلتزموا بها، ويعلموها للناس وإن طبيعة المواد الفقهية، التي تدرس لا تنص في مفردات تلك المواد على هذه المستجدات ولا تكفي المواد المسماة قضايا فقهية معاصرة، أو دراسات فقهية معاصرة، وعدم كفايتها لأنها أو لا موجودة في خطط أقسام الفقه التي تتبع نظام الساعات المعتمدة، كما أنها أيضا تعتبر من المواد الاختيارية في بعض الخطط، مما يعني احتمال عدم نزولها في عدد من الفصول، ومن ثم يتخرج الطالب دون دراستها.

إن معالجة المستجدات لا بد أن يدخل في جميع المواد، بإضافة كل مستجد إلى مفردات المواد، وإلى أن يتم ذلك فإن مدرس المادة قادر على معالجة ذلك، كلما مرت مناسبة في المادة التي يدرسها.

ويشير أبو البصل^(٢٢) إلى ثغرات في هذا الجانب، منها:

- ١) ان دراسة مادة الأحوال الشخصية، ومادة فقه القضاء وطرق الإثبات، لا يؤهل الطالب ليمارس القضاء، أو المحاماة، لأنه لم يدرس الاجراءات القضائية العملية.
 - ٢) ان دراسة مادة معاملات، سواء كانت في البيوع أم في غيرها، لا تؤهل الطالب للعمل في البنوك الإسلامية، أو الحكم على الكثير من المعاملات التي تطبقها.
 - ٣) ان دراسة مواد الفقه المختلفة لا تؤهل الطالب لتعليم الفقه، ما لم يدرس أساليب التدريس.
- ثالثا: بين المذهبية والمقارنة :-

إن المواد الفقهية تدرس على أحد المذاهب الفقهية، أو على أكثر من مذهب، فالأول يسمى فقها مذهبيا، والثاني يسمى فقها مقارنا.

والفقه المذهبي هو الأصل الذي كان عليه تعليم الفقه في الغالب، وجاء إدخال الفقه المقارن حديثا ليحقق التخلص من التعصب الذي كان له آثار سيئة.

ويوجد إلى يومنا هذا من يفضل تدريس الفقه - وخاصة العبادات - تدريسا مذهبيا حتى يتمرس الطالب بمذهب معين يستطيع أن يفني نفسه، ويجيب الآخرين عن كل ما يسألونه عنه، وبعد ذلك لهذا الدارس أن يطالع المذاهب الأخرى^(٢٣).

ولذلك يعتمد في تدريس عدد من مواد الفقه على كتب مذهبية، بحسب المذهب السائد في البلد، وهذا واضح مثلا في بروناي، حيث يدرس المواد الفقهية على المذهب الشافعي^(٢٤).

^(٢٢) أبو البصل، (نظرات في الخطة الدراسية)، ص ١٦، بتصرف، (بحث غير منشور حتى تاريخه، وسينشر في أبحاث مؤتمر واقع تدريس الفقه ...).

^(٢٣) أنظر: سراج، (تدريس الفقه التجاري الإسلامي)، ص ٢١٦-٢١٧، (ندوة نحو ثقافة شرعية قانونية).

^(٢٤) رد سفارة بروناي / عمان على استمارة كليات الشريعة ومناهجها للباحث.

ويستشهد من ينحو هذا النحو بان خريجي الكليات الشرعية التي تدرس الفقه المقارن لا يجدون الثقة بأنفسهم في كثير من المواقف لتحديد الحكم الشرعي لمسألة معينة .

وكذلك صعوبة الترجيح بين الآراء ، لاستادها على أدلة ، والحاجة إلى الوقت الطويل للموازنة بين جميع الآراء الفقهية - أو أكثرها في جميع المسائل الفقهية - على كثرتها ولا يسعف من الخروج من هذا المأزق إلا الفقه المذهبي .

بينما يرى أنصار الفقه المقارن : أن الفقه المذهبي كانت له عيوب كثيرة ، حصرت الفقه الإسلامي في مذهب واحد ، وأدت إلى التقليد ، وحرمت الأمة من إيجاد المجتهدين ، فلا بد من توسيع دائرة الأحكام الشرعية ، بأخذها من عدة مذاهب ، وليس من مذهب واحد .
وقد خطت كليات شرعية عدة خطوات في هذا الطريق ، فأدخلت مادة الفقه المقارن في المواد التي تدرس فيها ^(٢٥) ، وقررت كتباً مرجعية تعتمد المقارنة كبداية المجتهد - في جميع مفردات الفقه التي تدرس ، كما في الجامعات الإسلامية في السعودية .

رابعاً : بين المراجع الحديثة والتقديمية :

يعتمد مدرسو الفقه الإسلامي على مراجع في المواد الفقهية التي يدرسونها ، يمكن تقسيمها إلى قسمين :

القسم الأول : كتب الفقه القديمة .

القسم الثاني : كتب الفقه الحديثة ، ويلحق بها المذكرات التي يعدها مدرسو مواد الفقه لكل مادة لا يوجد لها مرجع متوافر ، أو أن المراجع الموجودة لا تغطي محتوى المادة .
ويمكن وصف هذين النوعين بما يحتويان من إيجابيات وسلبيات .
أ - كتب الفقه القديمة :

هي تلك الكتب التي ألّفت في الفقه الإسلامي قبل عصر الدراسة ، والتي غلب عليها تبويب معين ، يبدأ بالطهارة ، وينتهي بالعتق ، وإن كان هناك تفاوت في ترتيب الأبواب ، من حيث التقديم والتأخير ، وهي على مستويات مختلفة ، منها :

- المتون ، والشروح ، ومدونات الفتاوى ، والحواشي .
- الكتب المجردة عن الاستدلال ، والكتب المعنية بالاستدلال .
- الكتب الخالية من الخلاف الفقهي ، والمعنية به .
- الكتب المعتمدة عند الفقهاء ، وغير المعتمدة عندهم ^(٢٦) .

^(٢٥) أنظر : سراج ، (تدريس الفقه التجاري الإسلامي) ، ص ٢١٧-٢١٨ ،

^(٢٦) أبو سليمان ، (منهج البحث) ، ص ٢٢٤ .

ولا يستغنى باحث عن هذه الكتب إذا أحسن التعامل معها ، لمكانة الفقهاء القدامى وسبقهم العلمي ، وشمولها ، واتساعها لدرجة كبيرة ، واستقرارها بعد طول بحث ومداولة .

والذي يتعامل مع كتب الفقه القديمة يجد صعوبات ، للأسباب الآتية :

١- (عدم وجود ترتيب موحد للأبواب والموضوعات الفقهية بين أرباب المذاهب) (٢٧) ، وعدم وجود فهرسة تفصيلية للموضوعات المطروحة في ثنايا الأبواب الكبيرة ، مما يؤدي إلى صعوبة البحث في هذه الفهارس المجملية (٢٨) .

٢- الاسترسال في التعبير في جمل طويلة يصعب إرجاع الضمان إليها ، ومتعلقات الأفعال إلى ما يناسبها (٢٩) .

وفي المقابل توجد اختصارات للمعاني في لفظ قليل موجز يصل أحيانا إلى التعقيد ، لا يفهمه إلا من اعتاد قراءة هذه الكتب ، وهذا الاختصار ملاحظ في كتب الفقه المؤلفة على طريقة المتون ، والمختصرات ، وما يبني عليها من شروح وحواش ، وكل هذا يؤدي إلى صعوبة في الفهم (٣٠) .

٣- خلو جمل الكتب القديمة من علامات الترقيم الإملائية ، وهذا يؤدي إلى صعوبة في فهم النصوص في هذه الكتب ، ومعلوم أن علامات الترقيم توضح علاقات الجمل بعضها ببعض بدءا وانتهاء ، تعليلا أو تكميلا ، حسب المعاني التي يؤديها كل رمز من رموزها (٣١) .

٤- استعمال الرموز والمصطلحات ذات الدلالة التاريخية ، التي لا يفهمها إلا من عاصر مدلولها وقد يكون مؤلف الكتاب في بلد له اصطلاحات لا يفهمها أهل بلد آخر ، وصعوبة فهم هذه الرموز تؤدي إلى خطأ في فهم ما تحتويه هذه الكتب (٣٢) .

(٢٧) أبو سليمان ، (منهج البحث) ، ص ١٦٠ .

(٢٨) توجد عدة فهارس حديثة لكتب فقهية قديمة ، لكنها لا تكفي انظر : القدومي ، (قيمة كتب التراث) ، ج ٢ ، ص ١٧٠ ، (من بحوث مؤتمر علوم الشريعة) ، بتصرف ، وأبو سليمان ، (منهج البحث) ، ص ١٦٠ ، وقد أشار إلى الصعوبة هذه ، عبد القادر عودة في (التشريع الجنائي) ، ج ١ ، ص ١٠-١١ ، ومما قاله : ' وان هذه الكتب ليست مفهومة ، وليس من السهل على من يحب الاطلاع على مسألة معينة ، أن يعثر على حكمها في الحال ، بل عليه أن يقرأ بابا وأبوابا حتى يعثر على ما يريد ... ولا يسير فقهاء المذاهب المختلفة على غرار واحد في الترتيب والتأليف ... ' .

(٢٩) أبو سليمان ، (منهج البحث) ، ص ١٦٠ .

(٣٠) القدومي ، (قيمة كتب التراث) ، ج ٢ ، ص ١٧٠ .

(٣١) أبو سليمان ، (منهج البحث) ، ص ١٦٠-٢٥٤ ، بتصرف .

(٣٢) القدومي ، (قيمة كتب التراث) ، ج ٢ ، ص ١٧٢ ، بتصرف .

٥- لا تعزو الآراء إلى أصحابها مع كثرة الآراء الفقهية المنقولة ، مما يؤدي إلى صعوبة تقدير هذه الآراء ودراستها من مصادرها (٣٣) .

٦- خلوها من القضايا والمشكلات المعاصرة ، لأنها ألقت في ظروف مختلفة ، متناسبة مع العصور التي كتبت فيها ، ولكنها تحدثت عن مجتمع غير مجتمعنا (٣٤) .

٧- الحشو والتكرار في المطولات ، والافتقار إلى جمال العرض وتسلسل الفكر (٣٥) .

٨- دقة العبارة وصعوبة فهمها على الطالب المبتدئ (٣٦) .

ولا بد من التأكيد هنا على أن كل الملاحظات التي تؤخذ على كتب الفقه القديمة ، كجهد بشري " لا تعني التقليل من قيمة هذه الثروة العظيمة ، كما لا تعني تعميم الحكم عليها جميعا بل إن فيها ما يعتبر نموذجا حيا للدراسة العلمية التي تحتفظ بقيمتها على مر العصور " (٣٧) .

ب- كتب الفقه الحديثة :

لا مقارنة بين كتب الفقه القديمة على أصالتها ، وشمولها ، وكثرتها ، وبين كتب الفقه الحديثة على قلتها ، وعدم رقيها إلى مستوى تلك الكتب القديمة على ما فيها من صعوبات .

ومما نجده من ميزات لكتب الفقه الحديثة الآتي :

١- وجود الترتيب والتبويب ، وملاءمتها لروح العصر ، فهي تعنى بوضع الفهارس التفصيلية التي تعين القارئ على سرعة الوصول إلى ما يبتغيه في لحظات قليلة .

٢- سهولة الأسلوب ، ووضوحه ، ومناسبته ، كما أن من هذه الكتب ما تميز بالدراسات العلمية البعيدة عن العصبية الضيقة .

٣- الاتجاه للفقه المقارن في مجال التأليف ، إذ تعرض آراء الفقهاء ، ثم تقييم على أساس التزامها بالدليل .

٤- بروز ظاهرة التخصص في بعض فروع الفقه الإسلامي .

(٣٣) القدومي ، (قيمة كتب التراث) ، ج٢ ، ص ١٧٢ ، بتصرف .

(٣٤) القدومي ، (قيمة كتب التراث) ، ج٢ ، ص ١٧٢ ، بتصرف ، وأنظر : امبابي ، (الدراسات الفقهية) ، ص ١٥٤ .

(٣٥) أنظر : امبابي ، (الدراسات الفقهية) ، ص ١٥٤ .

(٣٦) قال عودة : " ويضاف إلى ما سبق أن الفقهاء يكتبون بعبارة مركزة دقيقة ، وهم في كثير من الأحوال يذكرون الحكم ولا يذكرون علته ، خصوصا في الكتب المختصرة ، والمقون " ، عودة ، (التشريع الجنائي) ، ج١ ، ص ١١ .

(٣٧) القدومي ، (قيمة كتب التراث) ، ج٢ ، ص ١٧٢ .

٥- بحث كثير من القضايا الجديدة التي يعيشها الناس (٣٨) (٣٩).

ومن سلبيات الكتب الفقهية الحديثة :

١- ظهور عدد من المؤلفات الحديثة ، والتي تتناول قضايا فقهية مهمة ، ولكن مؤلفي هذه الكتب لم يلتزموا المنهج العلمي في الحكم على المستجدات ، إما لهوى في النفس ، أو لعدم التخصص (٤٠) .

٢- التصرف بالكتب الفقهية القديمة ، وإعادة صياغتها بالأساليب الحديثة (٤١) ، سواء كان بالاختصار أو الانتقاء ، مما أدى إلى تشويه الصورة المتكاملة لتلك الكتب ، وإعطاء فكرة مبتورة عنها ، مخالفة لواقعها التاريخي ، فكم من قارئ يعتقد أن مجموع الفتاوى لابن تيمية قد ألف كما هو مطبوع الآن ، ولا يعرف حقيقة جمعه من عدة مؤلفات على ما لذلك من فوائد ومن ذلك تسمية عدد من الكتب القديمة بأسماء حديثة ، لم تكن معروفة في تلك الأزمنة ، مثل نظرية العقد لابن تيمية (٤٢) ، إذ إن مصطلح النظرية لم يكن معروفا في زمنه ، وغير ذلك .

٣- إذا اعتبرنا المذكرات التي يؤلفها مدرسو الفقه من المراجع الحديثة فإن منها ما يعوزه الربط بالمصادر الأصلية ، ومنها ما يتسم بالسطحية في عرض المادة الفقهية .

وللخروج من المقابلة بين الكتب القديمة والحديثة ، وتجاوز سلبيات كل منهما مع جنسي أكبر الثمار من تدريسها ، أرى أن تعتمد الكتب الفقهية القديمة مراجع لعدة مواد ، منها :

١. مادة دراسة نصية ، سواء كان ذلك في كتب الفقه ، أم الأصول .

٢. إضافة مراجع قديمة لكل مادة بإزاء المراجع الحديثة .

٣. اعتماد مادة مناهج البحث على تدريبات وأبحاث من الكتب الفقهية القديمة ، لضمان حسن التعامل معها .

ولاستمرار التواصل مع الكتب الفقهية القديمة ، يحسن - في نظري - أن لا تقل نسبة

المواد التي تعتمد عليها على نسبة الربع من مجموع المراجع .

" إن كتب الفقه - القديمة - تعد ذخيرة وثروة طائلة ، يفخر بها العقل الإسلامي ، فهي تدل على دقة متناهية ، وتصور شامل للوقائع البعيدة ، والأحداث المحتملة مع تقديم الإجابة لكل سؤال - أي سوى المستجدات - وهي مراجع علمية بقدر كبير من الوثوق ، خصوصا تلك التي

(٣٨) القدومي ، (قيمة كتب التراث) ، ج-٢ ، ص ١٧٣ ، بتصريف .

(٣٩) الباب الثاني من هذه الدراسة حول ملامح الفقه في عصر الدراسة ، وسيغطي عددا من إيجابيات الكتب القديمة والحديثة بشيء من التفصيل .

(٤٠) القدومي ، (قيمة كتب التراث) ، ص ١٧٤ ، بتصريف .

(٤١) القدومي ، (قيمة كتب التراث) ، ص ١٧٤ ، بتصريف .

(٤٢) وقد طبعته بهذا الاسم دار المعرفة بيروت .

تتحدّر من المذاهب الكبرى التي تستند في استنباط أحكامها إلى القرآن الكريم ، والسنة النبوية^(٤٣) .

خامسا : الفقه والقانون :-

إن القانون يدرس في كليات الحقوق ، وغزا كليات الشريعة ، فصار يدرس في أقسام تتبع لكليات الشريعة ، إما منفصلا عن قسم الفقه ، أو مزدوجا معه ، مع استقلال المواد أو عدم استقلالها .

وكان الهدف من ذلك هو فك العزلة عن الفقه الإسلامي ، وانبني على ذلك الملاحظات التالية :

أ- إن المواد الفقهية التي تدرس في كليات الحقوق ، لا تجعل من دارس القانون فقيها ، ومن هذه المواد : أصول الفقه ، الأحوال الشخصية ، المدخل لدراسة الفقه الإسلامي ، تاريخ التشريع الإسلامي ، النظريات العامة في الفقه الإسلامي ، وغيرها ، ولكن ليس بالضرورة أن يدرس كل طالب جميع هذه المواد أيضا ، ولا هي موجودة في كل كليات الحقوق في البلاد الإسلامية .

ب- إن الفقه الإسلامي الذي يدرس في كليات الشريعة ، وإن لم تدرس الحقوق تأثر بالصياغات القانونية ، والتبويب القانوني ، فالنظريات الفقهية هي من ثمار التأثر بالقوانين الوضعية ، وكذلك المواد التي تدرس على شكل قوانين ، كقانون الأحوال الشخصية ، والقانون المدني ، وكذلك المسائل الفقهية التي درست مقارنة مع القانون الوضعي .

ج- إن إهمال كليات الشريعة كان سببا من أسباب قبولها لإتضمام القانون إليها^(٤٤) .

د- وفي الكليات التي زاوجت بين الفقه والقانون ، من الذي سيستوعب الآخر ؟ هل ستصبح الشريعة تبعا للقوانين ومجرد أحد مصادر القوانين يلجأ إليها عند الحاجة فقط ؟ .

أم أن القوانين ستستمد جميعا من الشريعة الإسلامية ، وتصبح دراسة القوانين كلها خدمة لهذا المسار .

أم يبقى الصراع قائما ما لم يتخذ قرار سياسي بتبني تطبيق الشريعة الإسلامية ، وعندها يجهد العلماء لتحقيق ذلك ، وفي رأيي فإن انتظار الإصلاح الكلي حتى يتم ومن جهات خارجية دليل عجز ، ولا بد من المساهمة في تحقيق هذا الإصلاح المنشود .

فوجود دراسات علمية تجمع بين الفقه والقانون قادرة على حفز الجهود للوصول إلى سيادة الفقه الإسلامي ، ولكن بضوابط أمل أن أهتدي إليها في باب الملامح .

هـ - إن من فوائد تدريس الشريعة والقانون :

(٤٣) اتحاد الجامعات العربية ، (الدراسات الإسلامية) ، ص ٣٧ .

(٤٤) العطار ، (إعداد خريج يجمع بين الشريعة والقانون) ، ص ٢٠٧ ، (ندوة نحو ثقافة شرعية قانونية موحدة)

١. بيان حكم الشرع في كل قانون وضعي يدرس ، وإزالة الانطباع بتصور الفقه الإسلامي^(١٥).
٣. بالمقابل فإن الشريعة هي أحد مصادر عدد من القوانين في البلاد الإسلامية، فالدراسة لهما معا تخدم القانون وقد كان مما جاء في توصية ندوة عمداء كليات الحقوق والقانون والشريعة في الجامعات العربية المنعقدة في جامعة بغداد في شهر آذار (١٤-٢٠) لعام ١٩٧٤م الدعوة إلى الاهتمام بالدراسات الموازنة ، سواء بين القوانين العربية ، أو بينها وبين الفقه الإسلامي ، باعتبارها من أهم أسس التوحيد القانوني في البلاد العربية .
٣. استكمال البحوث الشرعية بتناول مواقف كل من تعرض لها ، ولو من القانونيين ، وليس على سبيل المقارنة ، قال ياسين " ... لا يجوز أن توضع أحكام الشريعة والقوانين التي وضعها البشر في كفتي ميزان للمقارنة والترجيح ، وذلك لأن هذه الأحكام إن كانت مما تناولتها بعبارة أو إشارة أو غير ذلك ، فهذه أحكام الله البينة ، فمن وضعها بجانب أحكام الناس للمقارنة والترجيح ، فقد أساء ولم يقدر شرع الله حق تقديره " ^(١٦) .
٤. تجديد شباب الفقه الإسلامي^(١٧) ، لأن المقارنة مع الفقه الغربي تطلعتنا على ما لدى الغرب من أفكار ، ونتعرف إلى مدى ما وصل إليه ^(١٨) .

^(١٥) سوار ، (تقييم الدراسات الفقهية في مجال الموازنة بين الفقه الإسلامي والنظم المعاصرة بصفة عامة) ، ص٣٤٣-٣٤٤ ، نقلا عن مجلة اتحاد الجامعات العربية ، ع٦ ، لسنة ١٩٧٤م ، ص٥٩ ، (ندوة نحو ثقافة شرعية قانونية موحدة) .

^(١٦) ياسين ، (نظرية الدعوى) ، ص١٠-١١ .

^(١٧) الاهواني ، (نحو تطوير الدراسة المعاصرة للفقه الإسلامي) ، ص٣٥٠ ، (ندوة نحو ثقافة شرعية قانونية موحدة) ، نقلا عن السنهوري ، (القانون المدني العربي) ، ص٢٨ .

^(١٨) انظر : الاهواني ، (نحو تطوير الدراسة المعاصرة للفقه الإسلامي) ، ص٣٤٩ ، (ندوة نحو ثقافة شرعية قانونية موحدة) .

المبحث الثاني

الاجتهاد في عصر الدراسة

ويحتوي على ثلاثة مطالب هي :

المطلب الأول : الاجتهاد الفردي ويحتوي على فرعين :

الفرع الأول : تعريفه وضرورته ومجالاته

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة على الاجتهاد الفردي

المطلب الثاني : الاجتهاد الجماعي ويحتوي على تمهيد وثلاثة

فروع :

تمهيد : تعريفه ومشروعيته وأهميته وتاريخه

الفرع الأول : مجامع الفقه الإسلامي

الفرع الثاني : المجامع الفقهية والوطنية و مجالس الإفتاء

الفرع الثالث : مؤتمرات الفقه الإسلامي وأسابعه وندواته

وحلقاته الدراسية .

المطلب الأول

الاجتهاد الفردي

الفرع الأول : تعريفه وضرورته ومجالاته .

أ - تعريفه :

الاجتهاد في اللغة : مشتق من مادة جهد ، وهي بضم الجيم تعني الطاقة ^(١) ، ومنه قوله تعالى : (والذين لا يجدون [اجتهادهم] سورة التوبة الآية ٧٩) ، ويفتح الجيم تعني المشقة ^(٢) ومنه قولهم جهده الأمر والمرض جهداً إذا بلغ منه المشقة ^(٣) .

وفي الاصطلاح : اتجه الأصوليون إلى تعريفه باعتباره صفة للمجتهد بقولهم : "إنه ملكة يقتدر بها على استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها الأصولية" ^(٤) .

أو باعتباره فعلاً للمجتهد بقولهم : "استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم شرعي" ^(٥) وأضيف عليه "عملي بطريق الاستنباط" ^(٦) .

والتعريف الأول : عبر بلفظ ملكة والذي يترتب عليه القول بعدم تجزؤ الاجتهاد ^(٧) .

والتعريف الثاني : هو المشهور بين الأصوليين وإن اختلفوا في عدد من قيوده .

ومحترزات هذا التعريف ما يلي :

١. استفراغ الفقيه الوسع : يخرج ما يحصل مع التقصير ^(٨) ، فإن معنى استفراغ الوسع " أن يُحس من نفسه العجز عن مزيد طلب" ^(٩) ، ذلك أن التقصير في البحث عن الحكم الشرعي من الأدلة ، يجعل هذا الفعل لا يسمى اجتهاداً ، ولكي يتصف بذلك لا بد من استفراغ كل الجهد والطاقة بما لا مزيد عليه .

(١) الراغب ، (المفردات) ، ص ١٠١ ، كتاب الجيم ، مادة جهد . ابن منظور ، (لسان العرب) ، ج ٤ ، ص ١٣٣ ، فصل الجيم ، باب الدال ، مادة جهد .

(٢) الفيروز آبادي ، (القاموس المحيط) ، ص ٣٥١ ، فصل الجيم ، باب الدال .

(٣) الفيومي ، (المصباح المنير) ، ص ١١٢ ، كتاب الجيم ، مادة الجهد .

(٤) العمري ، (الاجتهاد) ، ص ٢٣ .

(٥) التفتازاني ، (شرح التلويح) ، ج ٢ ، ص ١١٧ . ابن الحاجب ، (منتهى الوصول) ، ص ٢٠٩ ، وانظر :

ابن نجيم ، (فتح الغفار) ، ج ٣ ، ص ٢٤ . الشوكاني ، (إرشاد الفحول) ، ص ٢٥٠ . الأمدي ، (الإحكام) ، ج ٤ ، ص ١٦٢ .

(٦) الشوكاني ، (إرشاد الفحول) ، ص ٢٥٠ .

(٧) العمري ، (الاجتهاد) ، ص ٢٣ .

(٨) الشوكاني ، (إرشاد الفحول) ، ص ٢٥٠ .

(٩) الشوكاني ، المرجع السابق ، ص ٢٥٠ .

٢. الفقيه : يخرج بهذا القيد اجتهاد غير الفقيه^(١٠) ، كالتحوي والمتكلم ، وقد انتقد هذا القيد بأن الفقيه لا يصير فقيها إلا بالاجتهاد^(١١) ، هذا إذا اصطلح على أن الفقيه هو المجتهد ، أما إذا ميز بينهما فلا اعتراض .

واخترت هذا التعريف دون غيره من التعريفات التي لم تنص على قيد الفقيه ، وذلك للتمهيد بالرد على مدعي الاجتهاد من غير أهل الاختصاص ، ولا أعني به الشهادة العلمية ، بل وممارسة هذا العلم بعد معرفة مبادئه وأصوله حتى لا يتميز عن المشتغلين به من أهله لكثرة اعتنائه بالفقه ، ولا بأس بأن يعد منهم ، وقال الشوكاني " وقد زاد بعض الأصوليين في هذا الحد لفظ (الفقيه) فقال (بذل الفقيه الوسع) ولا بد من ذلك " ^(١٢) .

٦. لتحصيل ظن : " ليخرج البحث في الاعتقادات ، فإنه لا يكفي فيها الظن بل لا بد من الوصول إلى الأحكام القطعية فيها " ^(١٣) ، بينما يكتفي في الأحكام العملية الظن .

٧. بحكم شرعي : " ليخرج بالشرعي اللغوي والعقلي والحسي ، فلا يسمى من بذل وسعه في تحصيلها مجتهدا اصطلاحا " ^(١٤) .

٨. عملي : ليخرج الحكم العلمي الذي يحصل في الذهن ، ولا وجود له في الواقع المحسوس^(١٥) .

٩. بطريق الاستنباط : " ليخرج أخذ الحكم من ظاهر النصوص ، أو عن طريق حفظ المسائل أو بالكشف عنها في الكتب ، أو بسؤال أهل العلم ، فإن هذا وإن كان يسمى اجتهادا لغويا لكنه لا يسمى اجتهادا اصطلاحا " ^(١٦) .

وقد احتوى التعريف على ضوابط للاجتهاد تمنع أي فهم متبادر عند الحوض على الاجتهاد ، والدعوة إليه - فيما سيأتي في هذا البحث - أنه ساحة مفتوحة لكل من أراد أن يقحم نفسه فيها ، حتى من أولئك الشرعيين المتخصصين بالسيرة ، أو التاريخ ونحوهما ممن لا تنطبق على أقوالهم أنها من الاجتهاد في شيء ^(١٧) ، وأكتفي بها عن ذكر شروط المجتهد ، وأنواع المجتهدين - إلا ما يقتضيه المقام - فهي من البدهيات لدى دارسي علم أصول الفقه .

(١٠) التفتازاني ، (شرح التلويح) ، ج٢ ، ص ١١٧ .

(١١) التفتازاني ، (الحاشية) ، ج٢ ، ص ٢٨٩ .

(١٢) الشوكاني ، (إرشاد الفحول) ، ص ٢٥٠ .

(١٣) ريان ، (ضوابط الاجتهاد) ، ص ٢٠ .

(١٤) الشوكاني ، (إرشاد الفحول) ، ص ٢٥٠ .

(١٥) انظر : ريان ، (ضوابط الاجتهاد) ، ص ٢٠ .

(١٦) ريان ، المرجع ذاته ، ص ٢٠ ، بتصرف .

(١٧) انظر : القرضاوي ، (الاجتهاد) ، ص ١٣ .

ب - ضرورة الاجتهاد :

الاجتهاد هو مصدر الثروة الفقهية ووسيلة تطبيقها ، والطريق لحل المشكلات والأحداث والوقائع المستجدة باستنباط ما يناسبها من الأحكام الشرعية (١٨) .

وتبدو ضرورة الاجتهاد للفقهاء في الآتي :

١- إثبات صلاحية الفقه للتطبيق : إن التطبيق السليم للفقهاء يعتمد فيما يعتمد على نوع من الاجتهاد ، وهو تحقيق المناط (١٩) ، قال الزحيلي : " الاجتهاد نقطة الارتكاز التي يقوم عليها الحكم بصلاح شريعة الإسلام لكل زمان ومكان " (٢٠) .

٢- نماء الفقه وحياته : إن في استمرار الاجتهاد نماء للفروع الفقهية ، وإيجاد حكم لكل مستجد قال الزرقا : " ...الاجتهاد هو بمثابة الروح للشريعة الإسلامية ، وهو منبع الحياة لفقهاء " (٢١) قال الأستقر : " الاجتهاد ضروري جدا لبقاء الشريعة الإسلامية وحياتها واستمرارها " (٢٢) قال الزحيلي : " إن الذي يبعث الفقه ويجعله ناميا هو الاجتهاد " (٢٣) . وقال محمد فوزي فيض الله : " أما الفقه الإسلامي فإنه يرتكز عليهما (الكتاب والسنة) وينبثق منهما ، وذلك بالاجتهاد الذي يعتبر روح الشريعة ، والمحرك الذي أورث الفقه الإسلامي الحيوية والانطلاق والخلود (٢٤) .

٣- معظم أحكام الفقه تعتمد على الاجتهاد : ذلك لأن معظم النصوص ظنية الدلالة أو الثبوت أو كلاهما . قال محمد الخضر حسين : " ولما كان التشريع الإسلامي يعتمد في معظم أحكامه على الاجتهاد استدعى البحث أن تصدره بكلمة في الاجتهاد " (٢٥) .

٤- كثرة المستجدات : سواء في المجال الطبي كموت الدماغ أو الاقتصادي كمعاملات البنوك وغيرهما ، والتي يحتاج المسلمون لبيان حكم الله فيها ولا يكون ذلك إلا بالاجتهاد . وبدونه يكون العجز عن استيعاب ما يستجد ، والبقاء خارج الحاضر والمستقبل (٢٦) .

(١٨) أبو فارس ، (أصول الفقه (٢)) ، ص ٣٨١ .

(١٩) انظر : الشاطبي ، (الموافقات) ، ج ٤ ، ص ٨٩ ، بتحقيق دراز .

(٢٠) الزحيلي ، (الاجتهاد) . جامعة محمد بن سعود ، (الاجتهاد ومواضيع أخرى) ، ص ١٩٦ .

(٢١) الزرقا ، (اجتهاد الجماعة) ، مجلة المسلمون ، م ٩ ، ٨٢٧٤ ، ص ٣٩ .

(٢٢) الأستقر ، (تاريخ الفقه) ، ص ١٦٨ .

(٢٣) الزحيلي ، (الاجتهاد) ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ .

(٢٤) سويد ، (منهج التربية النبوية) ، ص ٨ .

(٢٥) حسين ، (الشريعة الإسلامية) ، ص ٥ .

(٢٦) الشرفي ، (الاجتهاد الجماعي) ، ص ٢٤ ، (مقدمة حسنة) . وانظر: الزحيلي (الاجتهاد الفقهي الحديث)

- ٥- عدم كفاية الآراء الموجودة في كتب الفقه من جانب (لوجود المستجدات) ، وعدم مواعاة عدد من الأحكام المدونة فيها للواقع المعاش لاختلاف الزمان والمكان والأعراف.
- ٦- المحافظة على الشريعة الإسلامية وخلودها وإبقائها مرنة صالحة لكل زمان ومكان (٢٧) وبتترك الاجتهاد محاصرة لخلود الشريعة (٢٨) .
- ٧- تفويت الفرصة على من يريد الأخذ بالقوانين الوضعية ، لأن الاجتهاد يغطي حاجة المسلمين من الأحكام العملية التفصيلية (٢٩) . حيث أن الأخذ بالقوانين الوضعية يؤثر على استقلال الأمة وشخصيتها .
- ٨- بالاجتهاد يتم التوفيق بين النص والمصلحة (٣٠) ، وتركه فيه مخالفة للنصوص الشرعية التي لا تطبق إلا بالاجتهاد (٣١) .
- ٩- ترك الاجتهاد تعطيل لنعمة العقل المسلم والحكم عليه بالعجز المستمر (٣٢) ، والحكم على الشريعة بالعجز (٣٣) .
- ١٠- قلة المشتغلين بالفقه ، وطول فترة الركود والتقليد أوجبت على كل قادر على الاجتهاد ممارسته وحالاً (٣٤) . ولوقف الفتاوى غير المنضبطة (٣٥) .

ج - مجالات الاجتهاد : أدخل دراز مجالين من مجالات الاجتهاد في تعريفه ، فقال : " هو استنراغ الجهد وبذل غاية الوسع اما في درك الأحكام الشرعية ، وإما في تطبيقها " (٣٦) قوله (في درك الأحكام) أي الاستنباط، والتطبيق عد من الاجتهاد لحاجته إليه، وتفصيلها فيما يلي :

- (٢٧) الزحيلي ، (الاجتهاد الفقهي الحديث) ، ص ١٠ . الشرفي ، (الاجتهاد الجماعي) ، ص ١٣ ، ١٨ ، (مقدمة حسنة) .
- (٢٨) الزحيلي ، المرجع ذاته ، ص ٢٤ . الشرفي ، المرجع ذاته ، ص ١٣ ، ١٥ ، ٢٢ ، (مقدمة حسنة) .
- (٢٩) الزحيلي ، المرجع ذاته ، ص ١٤-١٥ .
- (٣٠) الزحيلي ، المرجع ذاته ، ص ١٥-١٦ .
- (٣١) الجيزاوي ، (الاجتهاد لريضة) ، ص ٥٥ .
- (٣٢) الزحيلي ، (الاجتهاد الفقهي الحديث) ، ص ١٢ .
- (٣٣) انظر : الشرفي ، (الاجتهاد الجماعي) ، ص ١٤ ، ١٥ ، ٢٥ ، (مقدمة حسنة) .
- (٣٤) انظر : الشرفي ، المرجع السابق ، ص ١٧ ، (مقدمة حسنة) .
- (٣٥) انظر : الشرفي ، المرجع السابق ، ص ٢٧ .
- (٣٦) الشاطبي ، (الموافقات) ، ج ٤ ، ص ٨٩ ، الحاشية (٣) طبعة دراز ، وذكره أبو زهرة في (أصول الفقه) ، ص ٣٧٩ .

المجال الأول : الاستنباط :-

ويكون بإعطاء أحكام فقهية جديدة لتوازل لم تكن معروفة من قبل ، كالأحكام المتعلقة بالتلقيح الصناعي ، أو إعطاء أحكام فقهية معروفة لتوازل جديدة ، دون إضافة أية تعديلات عليها أو مع إضافة بعض الشروط سواء كانت الأحكام نفسها ، أم بالتفريق بينها - كالأحكام المتعلقة بالتبرع بالأعضاء والمراوحة ، وكل ذلك يعتبر اجتهاداً جديداً .
ويمكن أن يتم ذلك فيما يلي :

أولاً (المستجدات أو ما يعرف (فيما لا نص فيه) :

إن نصوص الكتاب والسنة لم تنص على أحكام جميع ما يقع بشكل تفصيلي ، وإن احتوت على قواعد كلية يمكن رد كل مستجد إليها ، لذا نص العلماء على أن النصوص متناهية والوقائع غير متناهية فلا يحيط المتناهي بغير المتناهي (٣٧) .

وهذه المستجدات في عصرنا أكثر من غيره من العصور للتغير الهائل الذي حدث بعد التطور التكنولوجي والذي جعل العالم الكبير بلدة صغيرة (٣٨) ، ومن الأمثلة على ذلك المسائل الاقتصادية والطبية التي ناقشها الفقهاء في هذا العصر كالتأمين ، وموت الدماغ .
ثانياً (الأحكام المبنية على الأعراف والمصالح المتغيرة :

إن كل ما بني على مصلحة متغيرة ، أو عرف ، أو عادة متغيرة يحتاج إلى حكم فقهي كلما تغيرت المصلحة أو العرف القديم (٣٩) .

قال القرضاوي : " إن بعض الوقائع والأمور القديمة قد يطرأ عليها من الأحوال والأوصاف ما يغير بطبيعتها أو حجمها ، أو تأثيرها فلا يلائمها ما حكم به الأقدمون ، أو ما أفتوا به في شأنها " (٤٠) ، فحتاج إلى حكم فقهي يناسبها وطريقه الاجتهاد .

قال شلبي : " إن التشريع يسير مع المصالح وليس كل ما فيه لازماً لا يتغير وإلا لجاء مرة واحدة أحكامه مدونة مختومة بختم الدوام وعدم التغيير ، وهذا إرشاد من الشارع الحكيم

(٣٧) قال الشاطبي : " فلأن الوقائع في الوجود لا تنحصر ، فلا يصح دخولها تحت الأدلة المنحصرة ، ولذلك احتج إلى فتح باب الاجتهاد ... " . الشاطبي ، (الموافقات) ، جـ ٤ ، ص ٥٥ . وقال الشهرستاني : " والنصوص إذا كانت متناهية والوقائع غير متناهية وما لا يتناهي لا يضبطه ما يتناهي حتى يكون بمدد كل حادثة اجتهاد " . الشهرستاني ، (الملل والنحل) ، جـ ١ ، ص ١٩٩ ، بتصرف .

(٣٨) القرضاوي ، (الاجتهاد المعاصر) ، ص ٦ ، بتصرف .

(٣٩) انظر : الأيوبي ، (الاجتهاد) ، ص ٢١١ .

(٤٠) القرضاوي ، (الاجتهاد) ، ص ١٠١ ، و (الاجتهاد المعاصر) ، ص ٥-٦ .

لولاة الأمور إلى أن يلاحظوا الأحوال والظروف في أحكامهم وأقضيتهم^(٤١) ، ويستدل لذلك بالنسخ والتدرج الذي كان يحدث عند نزول القرآن ، وبني على ذلك قول مالك : " تحدث للناس أفضية بقدر ما أحدثوا من فجور "^(٤٢) . والتبديل هنا ليس تغييرا لأحكام الشريعة ، بل هو سير على مقتضى الشريعة ، لأن أصل الحكم موجود والذي رفع هو تطبيق الحكم السابق لعدم مناسبته ، لأن الحكم مبني على مصلحة والمصلحة لم تعد قائمة^(٤٣) .

قال الشاطبي : " اختلاف الأحكام عند اختلاف العوائد ليس في الحقيقة باختلاف فسي أصل الخطاب لأن الشرع موضوع على أنه دائم أبدي لو فرض بقاء الدنيا من غير نهاية ، والتكليف كذلك لم يحتج في الشرع إلى مزيد ، وإنما معنى الاختلاف أن العوائد إذا اختلفت رجعت كل عادة إلى أصل شرعي يحكم به عليها "^(٤٤) .

أما تعليل النصوص^(٤٥) واستخراج المقاصد الشرعية ، والقواعد الكلية ، والنظريات الفقهية والأسس العامة ، وتحقيق النصوص وخاصة السنة النبوية^(٤٦) ، فهي وسائل توصل ، وتضبط اجتهاد المجتهد ، ومجال رحب لا يستغنى عنه ولا تسمى اجتهادا بالمعنى الاصطلاحي - في نظري - .

المجال الثاني : التطبيق :-

تطبيق الأحكام الشرعية ما ثبت منها بنص أو إجماع أو قياس أو مصلحة أو غير ذلك يحتاج إلى اجتهاد ليس بمعنى بذل الجهد في حصولها في الواقع ، لكنه اجتهاد في مدى انطباق هذه الأحكام على المحكوم عليه فيها بتحقق مناطها^(٤٧) ، أو اكتمال شروطها وعدم تحقق

(٤١) شلبي ، (تعليل الأحكام) ، ص ٢٠٧ .

(٤٢) الزرقاني ، (شرح الموطأ) ، ج ٢ ، ص ٥ .

(٤٣) شلبي ، المرجع السابق ، ص ٣١٦ ، بتصريف .

(٤٤) الشاطبي ، (الموافقات) ، ج ٢ ، ص ١٩٩ .

(٤٥) قارن قول الدريني تحت عنوان أنواع الاجتهاد في الشريعة : الأول : " الاجتهاد في النصوص ، وتعليلها ، واستشرافا إلى مقصد الشارع من كل منها ، لأنة الغاية لكل حكم في المعاملات " . الدريني ، (بحوث مقارنة) ، ج ٢ ، ص ٧٧ .

(٤٦) قارن قول الأشتقر : " ويتبين أن الاجتهاد له مجالان رئيسيان : الأول : إثبات النصوص بالتحقق من ورودها وثبوتها وهذا النوع لا يحتاج إليه بالنسبة للنصوص القرآنية ، لأنها ثابتة بإجماع المسلمين ، ويحتاج إليه بالنسبة للحديث النبوية والإجماع ... " الأشتقر ، (الواضح) ، ص ٢٢٩ .

(٤٧) تحقيق المناط : " هو أن يعلق الشارع الحكم بمعنى كلي ، فينظر المجتهد في ثبوته في بعض الأنواع أو الأعيان " . الجيزاني ، (معالم أصول الفقه) ، ص ٣٨٤ . وعرفه مخلوف : " بأن يقع الاتفاق على علية وصف بنص أو إجماع فيجتهد الناظر في وجوده في صورة النزاع التي خفي فيها وجوده " . الشاطبي ، (الموافقات) ، ج ٤ ، ص ٤٧ ، حاشية (١) . وانظر : الأشتقر ، (الفتيا) ، ص ٣٢-٣٣ .

المناط فيها لا يعني خلوها من حكم شرعي بل لا بد لها من حكم شرعي ينشأ بقدرها سواء كان باختياره من أحكام فقهية سابقة وهو ما يسمى بالاجتهاد الانتقائي ، أو باعطائها حكما جديدا وفق منهج الاجتهاد ، ومما يناسب ذكره هنا :

أولا - حالة فقدان المحكوم عليه أو عدم تحقق علة الحكم فيه (٤٨) :

إن عدم العمل بنص من النصوص في واقعة معينة وفي زمن معين ، أو ظرف معين ليس تعطيلاً للنص ، بل هو إيقاف للعمل بالنص لفقدان شرط من شروط تطبيقه (٤٩) ، وهو نوع من الاجتهاد ولكنه ليس اجتهادا جديدا - كما يحلو للبعض تسميته (٥٠) - بل هو اجتهاد في التطبيق.

ثانيا - حالة التخير أو الإنتقاء من متعدد :

وهو نوع من الاجتهاد عرف بالاجتهاد الانتقائي الذي يعنى " اختيار أحد الآراء المنقولة في تراثا الفقهي العريض للفتوى أو القضاء به ، ترجيحاً له على غيره من الآراء والأقوال الأخرى ... اتباعاً للدليل حيث كان ، وترجيحاً وفق معايير الترجيح والتي منها : أن يكون القول أليق بأهل زماننا ، وأقرب إلى يسر الشريعة ، وأولى بتحقيق مقاصد الشرع ، ومصالح الخلق ودرء المفساد عنهم " (٥١) .

ويتأثر التخير والإنتقاء في هذا العصر بعوامل منها :-

١ (التغيرات الاجتماعية والسياسية المحلية والعالمية (٥٢) :

(٤٨) انظر : آل تيمية (المسودة) ، ج-٢ ، ص ٢٠٠ . القرطبي ، (الجامع لأحكام القرآن) ، ج-٢ ، ص ٤٨ . العلواني ، (تعقيب) (ندوة الفقه الإسلامي) في عمان ، ص ٦٢٥ . القرضاري ، (الغزالي كما عرفته) ، ص ١٧١-١٧٣ . الغزالي ، (مستور الوحدة) ، ص ٤٤-٤٩ . المرجع السابق.

(٥٠) يطلق فوزي أدهم مصطلح الاجتهاد الواسع مع وجود النص لتغيير العلة والتوسع بالاجتهاد مع تفسير العرف ، وتبعا لحالة الضرورة ، ووفقا للمصلحة والفهم الذي وصل إليه هو إلغاء سيدنا عمر بن الخطاب ؓ لحصة المؤلفلة قلوبهم هو عدول عن حرفية النص ، كذلك إيقافه حد السرقة في عام الرمادة ، وإيقاء الأراضي وعدم تقسيم الخمس على المجاهدين . أدهم ، (عملية الاجتهاد في الشريعة الإسلامية) ، ص ١٥-١٦ ، ولم يتفرد بالرأي ، بل قال بهذا الفهم آخرون وهو مجاني للصواب ، لأنه ليس فيه عدول عن حرفية النص ، بل التزام بالنص الذي لم يتحقق مناط تطبيقه ، ولقد أجاد ضمرة في تناول اجتهادات سيدنا عمر ؓ ، وبيان الوجه الذي قامت عليه . ضمرة ، (الحكم الشرعي بين أصالة الثبات والصلاحية) ، ص ٢٩٢-٣٠٩ ، وا

نظر : بلتاجي ، (منهج عمر بن الخطاب في التشريع) ، ص ١٣١-٣٥٨ .

(٥١) القرضاري ، (الاجتهاد المعاصر) ، ص ٢١ ، بتصريف شديد .

(٥٢) القرضاري ، المرجع السابق ، ص ٢٥ .

إن التغييرات الهائلة التي حصلت في عصر الدراسة " تفرض على الفقيه أن يعرض عن بعض الآراء القديمة التي لم تعد تلائم الأوضاع الجديدة بحال ، وأن يختار بعض الآراء التي لم يكن لها الأرجحية من قبل " (٥٣) .

وذلك مثل الرأي القائل بأن الشورى غير ملزمة والأوفق في هذا العصر الأخذ بقول القائلين بلزومها منعا لاستبداد الحكام بالشعوب (٥٤) .

٢ (معارف العصر وعلومه :

إن التطور الهائل في العلم نتج عنه حقائق لا يمكن تجاوزها، وإذا تعارضت الآراء الفقهية المبنية على الملاحظة والتجربة ، فإنه يمكن الاختيار من بينها لما يوافق المعارف الحديثة خاصة وأن هذا النوع من المسائل - افترض فيه - أنه لا دليل عليه من الكتاب والسنة (٥٥) مثل (٥٦) :

طول مدة الحمل فقد اختلف الفقهاء فيها لعدم ورود نص ، وبنائها على العادة والتجربة وفيها خمسة أقوال هي سنتان ، وأربع سنوات ، وخمس سنوات ، وسنة قمرية ، وتسعة أشهر قمرية (٥٧) والمدد الطويلة لم تؤيد في الواقع مع التبع ، لذا أخذت قوانين الأحوال الشخصية بأن أطول مدة للحمل هي سنة قمرية واحدة احتياطاً ، إذ المعتاد تسعة أشهر قمرية (٥٨) .

(٥٣) القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٥٤) القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ٨٢ ، وانظر : الدريني ، (خصائص التشريع الإسلامي) ، ص ٤٥٣ - ٤٥٤ . القرضاوي ، (فتاوى معاصرة) ، ج ٢ ، ص ٦٥١ . خلاف ، (السياسة الشرعية) ، ص ٢٩ . أبو فارس ، (الشورى) ، ص .

(٥٥) القرضاوي ، (الاجتهاد المعاصر) ، ص ٢٩ .

(٥٦) ضرب القرضاوي مثلاً بالخمير ورجح الرأي القائل بأنه ما أخذ من العنب أو غيره خلافاً للرأي القائل بأنه من العنب فقط لأن العلم الحديث أثبت وجود الكحول - مكونات الخمر - فيما استخرج من العنب ومن غيره - وهو ترجيح موافق لرأي محمد من الحنفية - وهو المفتى به - والمذاهب الفقهية الثلاثة الأخرى . انظر أبو رقيه ، (الأشربة وأحكامها) ، ص ١٥٠ ، والمراجع التي أحال عليها .

(٥٧) انظر تفصيل ذلك : الزحيلي ، (الفقه الإسلامي) ، ج ٧ ، ص ٦٧٧ ، والمراجع التي أحال عليها .

(٥٨) انظر : الزحيلي ، المرجع السابق ، ج ٧ ، ص ٦٧٨ ، وأحال على قانون الأحوال الشخصية السوري والمصري ، وأخذ بهذا التقدير في كل من تونس والمغرب وغيرها .

٣) ضرورات العصر وحاجاته :

إن المجتهدين يراعون في اختياراتهم للأراء الفقهية التي تطبق طبيعة العصر والظروف التي أفرزت ضرورات وحاجات - حتى لا يقع الناس في الحرج^(٥٩) ، مثل ترجيح الرأي القائل بجواز بيع نسخ المصحف الشريف ، رغم نص الفقهاء على كراهة بيعه أو تحريمه^(٦٠) ، ووجه الترجيح سهولة الطباعة وارتباطها بتكاليف طباعتها وبيعها مما يسهل على المسلم اقتناؤها .

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة على الاجتهاد الفردي في عصر الدراسة : تأثر الاجتهاد وبالتالي تأثر الفقه الإسلامي - بعوامل عدة أظهرته بما هو عليه الآن ومن هذه العوامل :

العامل الأول : الدعوة إلى الاجتهاد : إن الشعور بالحاجة إلى الاجتهاد أثمر توجه عدد من العلماء إلى الدعوة إلى الاجتهاد^(٦١) كل حسب ما رآه الأنسب والأوفق للأمة المسلمة ، باعتباره سبيلاً للخروج بها من الحالة التي هي عليها وحماية للأمة من الغزو الخارجي وبالأخص الثقافي .

إن مما يسوغ الدعوة إلى الاجتهاد حالة التقليد السائدة في العالم الإسلامي في عصر الدراسة وتبني الدولة العثمانية للمذهب الحنفي ، وإلزام القضاة بالحكم بالراجح من المذهب ، في حين كان يمكن للقضاة أن يجتهدوا ويثروا الفقه لولا هذا الإلزام ، لذا لم يتم القضاة بأي دور في تطوير الفقه ، أو دفع عجلة الاجتهاد^(٦٢) .

العامل الثاني : إحياء العلماء في عصر الدراسة للأراء التي تجعل الاجتهاد ممكناً :

احتوت كتب أصول الفقه - وغيرها - على آراء كثيرة تؤيد الدعوة إلى الاجتهاد وتؤكد على إمكانيته في كل عصر ، ومن هذه الآراء :

أ - وجوب الاجتهاد وتحريم التقليد ، الاصل الذي عليه الأصوليون أن الاجتهاد لمن هو أهل له والتقليد جائز للعامة^(٦٣) ، وليس هذا مقام تفصيل ذلك^(٦٤) .

(٥٩) القرضاوي ، (الاجتهاد المعاصر) ، ص ٣٢ ، بتصرف .

(٦٠) انظر : سليم ، (أحكام المصاحف) ، ص ١٦-١٧ .

(٦١) انظر : المحمصاني ، (المسلمون تأخرهم ونهضتهم) ، الثقافة الإسلامية والحياة المعاصرة ، ص ١٧٥ .

ابن عاشور ، (أليس الصبح بقريب) ، ص ١١٣ ، و (مقاصد الشريعة) ، ص ٣٠٢ . القرضاوي ، (الفقه الإسلامي بين الأصالة والمعاصرة) ، ص ٣٩ .

(٦٢) امام ، (في منهجية التقنين) ، ص ٤٩ .

(٦٣) انظر ابن تيمية ، (الفتاوى) ، ج ٢٠ ، ص ٢٠٤ . الأشقر ، (الواضح) ، ص ٢٥١-٢٥٢ .

(٦٤) انظر ص ٤١ من هذه الدراسة .

ووجد من العلماء من يمنع التقليد^(١٥) ، وعلى رأسهم المدرسة الظاهرية القديمة^(١٦) وأتباعها في هذا الرأي من المدرسة السلفية^(١٧) ، ولم يسلموا من رد قديما وحديثا^(١٨) .
 إن هذا الاطلاق بوجوب الاجتهاد كان حافزا للعلماء لطلب الدليل الشرعي والبحث عن حكم كل مسألة في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وساعد على الانطلاق خارج ما هو موجود في كتب المذاهب الفقهية السائدة ، بل ونقدها^(١٩) والذي خرج أحيانا عن الموضوعية العلمية المطلوبة ولكنه حد من التعصب الفقهي الذي له أثره في إعاقه الاجتهاد ، فكانت النتيجة بروز حركة للاجتهاد في عصر الدراسة .

ب - تجزؤ الاجتهاد : وهو " أن يكون العالم قد تحصل له في بعض المسائل ما هو مناط الاجتهاد من الأدلة دون غيرها ، فإذا حصل له ذلك فهل له أن يجتهد فيها أولا ؟ " ^(٢٠) .
 قللعلماء في هذه المسألة ثلاثة مذاهب هي :

^(٢١) المجتهد يقلد أحيانا ، كما أن العاصي يقلد في الفقه مفتيه ، وإطلاق الحكم بالتحريم للتقليد لا يسلم للأدلة الواردة في جواز التقليد من مثل قوله تعالى : (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) [سورة الأنبياء الآية ٧] وغيرها . انظر : الشنقيطي ، (قمع أهل الزيغ والاحاد) ، ص ٥٥-٦١ . العودة ، (ضوابط الدراسات الفقهية) ، ص ٦٤-٦٥ . الدسوقي ، (الاجتهاد) ، ص ٢١١-٢١٥ .

^(٢٢) انظر : أبو زهرة ، (ابن حزم) ، ص ٢٦٨ . الشوكاني ، (القول المفيد) ، ص ٧١-٨٧ . و (ابن حزم) ، ص ٥٦ . ابن حزم ، (الاحكام) ، ج ٦ ، ص ٨٨٣ .
^(٢٣) انظر : ابن القيم ، (أعلام الموقعين) ، ج ٢ ، ص ١٤٥-١٩٨ . أبو عمر ، (الجهاد والاجتهاد) ، ص ٢٣٥-٢٥٤ .

^(٢٤) قال الشنقيطي : " فانظر كيف يمنع جهلة مجتهدى عصر التقليد ، مع تقليد الأقدمين المجتهدين أهل القرون المشهود لها بالخيرية منه عليه الصلاة والسلام " . الشنقيطي ، (قمع أهل الزيغ والاحاد) ، ص ٩١ . البندادي ، (الفقيه والمنفقه) ، ج ٢ ، ص ٦٦-٦٨ الشنقيطي ، (نثر الورود) ، ج ٢ ، ص ٦٤٧-٦٤٨ . ابن قاران ، (التحقيقات) ، ص ٦١٠ . صبري ، (موقف العقل والعلم والعالم) ، ج ٤ ، ص ٣٥٥-٣٥٨ . الريسوني وآخرون ، (الاجتهاد) ، ص ١٦-٥٩ . ابن الحاجب ، (منتهى الوصول) ، ص ٢٢٠ . البياتوني ، (الاجتهاد والمجتهدون) ، ص ٥٣-٧٢ . الكيرانوي ، (قواعد في علوم الفقه) ، ص ١٧-١١٨ .

^(٢٥) بعد أن ذكر القرضاوي أدلة ابن حزم في تحريم التقليد ، استثمر ذلك داعيا إلى الاجتهاد بقوله : " وأولى من يوجه إليهم هذا الكلام هم العلماء الذين قرأوا القرآن والحديث ، والفقه والأصول ، ودرسوا اللغة والأساليب ، ومع هذا لم يكلفوا أنفسهم عناء البحث والمقارنة والتحصين ، إخلادا إلى الكمل ، وركونا إلى الدعة ، فإذا قام منهم من يبحث ويوازن ويرجح ، قالوا : قف ، من أنت ؟ ودع الناس على ما نشأوا عليه ، وثاروا عليه كأنما يدعو إلى شيء نكر ! أما عوام الناس فلا نسلم بقول ابن حزم أن التقليد بالنسبة لهم يكون حراما ولملنا نقاشه في مناسبة أخرى " . القرضاوي ، (فتاوى معاصرة) ، ج ٢ ، ص ١١٧ .
^(٢٦) الشوكاني ، (إرشاد الفحول) ، ص ٢٥٤ .

١ - الجواز : وهو رأي أكثر الفقهاء والأصوليين (٧١) :
أدلة هذا القول :

الدليل الأول : لأن الاجتهاد ليس أمراً واحداً ، فهو يقبل التجزؤ والانقسام (٧٢) .
الدليل الثاني : إن كثيراً من المجتهدين سئلوا عن مسائل فلم يجيبوا عنها وهم مجتهدون بلا خلاف (٧٣) .
الدليل الثالث : إن العالم إذا الحق الحكم بدليله وقد بذل جهده في معرفة الصواب فحكمه في ذلك حكم المجتهد المطلق (٧٤) .

الدليل الرابع : " لو لم يجز ذلك للزم أن يحيط المجتهد بجميع الأحكام والمسائل الشرعية ، وذلك متعذر إذ جميعها لا يحيط به بشر " (٧٥) .

الدليل الخامس : " ان المجتهد إذا اطلع على أدلة المسألة ، واستجمع أطرافها فهو والمجتهد المطلق سواء ، وكونه لا يعلم غيرها من المسائل ، لا يؤثر عليه في معرفة حكمها ، فإنن يجوز له الاجتهاد كما جاز لغيره " (٧٦) .

الدليل السادس : " إن القول بالمنع يترتب عليه ترك العلم الحاصل عن دليل إلى تقليد ، وهو خلاف المعقول ، وفي التقليد ريب عند المقلد ، هذا من جهة مطابقة الدليل لما قلد فيه أم لا ؟

(٧١) خلافا لما قاله أبو زهرة * من أن تجزؤ الاجتهاد رأي بعض المالكية والحنابلة والظاهرية ، وأن الجمهور على أنه لا يتجزأ * . أبو زهرة ، (أصول الفقه) ، ص ٤٠٠ ، وانظر في ذلك : ابن تيمية ، (الفتاوى) ، ج ٢٠ ، ص ٢٠٤ ، و ج ٢ ، ص ٢ . التركي ، (أصول مذهب الإمام أحمد) ، ص ٦٩٨ . ابن نجيم ، (فتح البقار) ، ج ٢ ، ص ٣٧ . المراعي ، (الاجتهاد) ، ص ٢١ . الشنقيطي ، (قمع أهل الزيغ والإلحاد) ، ص ٢٣ ، و (نثر الورود) ، ج ٢ ، ص ٦٢٩ . ابن الحاجب ، (منتهى الوصول) ، ص ٢٠٩ . ابن بدران ، (المدخل) ، ص ٣٧٣-٣٧٤ . ابن قدامة ، (روضة الناظر) ، ج ٢ ، ص ٤٠٦-٤٠٧ . ابن قارن ، (التحقيقات) ، ص ٦٠٧ . العمري ، (الاجتهاد) ، ص ١٦٦ . ابن القيم ، (أعلام الموقعين) ، ج ٤ ، ص ١٦٦ . النووي ، (المجموع) ، ج ١ ، ص ٧٢ .

(٧٢) انظر : ابن القيم ، (أعلام الموقعين) ، ج ٤ ، ص ١٦٦ .

(٧٣) انظر : الشوكاني ، (إرشاد الفحول) ، ص ٢٥٥ . العمري ، (المنهج الفريد) ، ص ٣٩-٤١ .

(٧٤) انظر : ابن القيم ، (أعلام الموقعين) ، ج ٤ ، ص ١٦٦ .

(٧٥) التركي ، (أصول مذهب الإمام أحمد) ، ص ٧٠٣ ، وانظر : الشنقيطي ، (قمع أهل الزيغ والإلحاد) ، ص ٢٣ .

(٧٦) التركي ، (أصول مذهب الإمام أحمد) ، ص ٧٠٣ ، وانظر : الشنقيطي ، (قمع أهل الزيغ والإلحاد) ، ص ٢٣ . ابن القيم ، (أعلام الموقعين) ، ج ٤ ، ص ١٦٦ .

وعلمه الحاصل عن الدليل خال عن هذا الريب ، وقد قال رسول الله ﷺ : (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك فإن الصدق طمأنينة والكذب ريبة) * (٧٧) (٧٨) .

٢ - الجواز في الفرائض دون غيرها ، وهو قول الصباغ (٧٩) ، ودليله انقطاع أحكام قسمة الموارث عن غيرها من أبواب الفقه لأنها قطعية ، فجاز الاجتهاد فيها دون غيرها (٨٠) .

٣- عدم الجواز ، وقال به الشوكاني (٨١) و منلاخسرو من الحنفية (٨٢) وغيرهما ، لارتباط علوم الاجتهاد بعضها ببعض (٨٣) ، وأن ملكة الاجتهاد لا تنجزاً ، وأما ما نقل عن عدد من المجتهدين فهم لم يجيبوا عن جميع ما سئلوا ، فذلك كان إما ورعاً ، أو لمانع ، أو لعلمهم أن السائل متعنت أو لحاجة المسألة إلى بحث والمجتهد مشغول عنه في الحال (٨٤) . المناقشة والترجيح : القول بأن الاجتهاد ملكه لا يسلم وإذا سلم فإن الملكة تنجزاً أيضاً بأن تقتصر على موضوع واحد (٨٥) .

والقول بالمنع له مفسد هي مفسد منع الاجتهاد ، وعصرنا عصر التخصص فلا يستطيع الواحد مهما حوى من المعارف الإحاطة بكل العلوم ، فما ينتجه العالم في يوم واحد يحتاج إلى أشهر للاطلاع عليه ، فكيف وهذا التراكم المعرفي في كل العلوم حتى سمي هذا العصر بعصر المعلوماتية ، ثم إن لكل علم مصطلحاته الخاصة به ، فلا يكفي الاطلاع دون معرفة بمعاني هذه المصطلحات إلى غير ذلك من المحاذير .

قال القرضاوي : " وإذا قلنا بتجزؤ الاجتهاد كما هو رأي الأكثر ... فالأمر أسهل وأسهل " (٨٦) ، والذي يتناسب مع هذا البحث أن القول بجواز تجزؤ الاجتهاد ساعد على

(٧٧) الحديث رواه الترمذي . الترمذي ، وقال حديث حسن صحيح . انظر : الترمذي ، (الجامع الصحيح) ، ج٤ ، ص٦٦٨ ، كتاب صفة القيامة (٣٨) ، باب (٦٠) .

(٧٨) العمري ، (الاجتهاد) ، ص١٦٨ .

(٧٩) النووي ، (المجموع) ، ج١ ، ص٧٢ ، وانظر : ابن القيم ، (أعلام الموقعين) ، ج٤ ، ص١٦٦ .

الشنقيطي ، (قمع أهل الزيغ والاحاد) ، ص٢٣ .

(٨٠) التركي ، (أصول مذهب الإمام أحمد) ، ص٧٠٣ . ابن القيم ، (أعلام الموقعين) ، ج٤ ، ص١٦٦ .

(٨١) الشوكاني ، (إرشاد الفحول) ، ص٢٥٥ .

(٨٢) منلاخسرو ، (مرآة الاصول) ، ص٣٦٩ .

(٨٣) الشوكاني ، (إرشاد الفحول) ، ص٢٥٥ . ابن القيم ، (أعلام الموقعين) ، ج٤ ، ص١٦٦ .

(٨٤) الشوكاني ، (إرشاد الفحول) ، ص٢٥٥ .

(٨٥) مذكور ، (مناهج الاجتهاد) ، ص٢٧٠ ، وانظر : الصوفي ، (الاجتهاد) ، ص٩٦-٩٧ .

(٨٦) القرضاوي ، (الاجتهاد) ، ص١١٢ .

الصورة وخرجت اجتهادات موفقة فيها مثل الندوات الطبية ، والندوات الاقتصادية ، وما صدر عنها من توصيات وقرارات . ويترتب على القول بتجزئة الاجتهاد نمو مسيرة الفقه الإسلامي ، والوصول إلى اجتهاد على غاية من الأهمية ، بل والاتقان .

وقال العمري : " فإن تجزئة الاجتهاد فيه فوائد عظيمة للغاية ، منها ظهور علماء لهم إحاطة تامة بالموضوعات التي اجتهدوا فيها ، وقد يسبقون بذلك كبار الأئمة " (٨٧) .

ومما يؤيد القول بالتجزؤ القول بالتخفيف من شروط الاجتهاد فقد اشترط الأصوليون في المجتهد أن يكون عالماً بالكتاب والسنة ، واللغة العربية ، ومواقع الإجماع ، وأصول الفقه ، وفهم مقاصد الشريعة ومواطن الخلاف بين الفقهاء وغير ذلك ، ويدخل في هذه الشروط أمور تفصيلية ليس هنا مجال بيانها (٨٨) . إن تحقق كل هذه الشروط في المجتهد ليس بالأمر السهل ، لذلك دعا عدد من العلماء إلى التخفيف من هذه الشروط ، وتبنيت آراؤهم في عصر الدراسة من عدد من علماء العصر لأسباب منها :

١ . اعتبار هذه الشروط شروطاً تعجيزية ويصعب تحققها (٨٩) ، وأمور الإسلام كلها بنيت على اليسر ، والتمسك بهذه الشروط على هذه الكيفية لا يحقق الغاية التي من أجلها وضعت ، فإن كانت وضعت لأجل منع غير المجتهدين من الاجتهاد - سداً لذريعة الإفساد - فهي هنا تمنع وجود مجتهد فتقاعدت عن تحصيل مقصودها فعاد عليها بالإبطال (٩٠) ، إلا بالحدود التي تحافظ على الشريعة من أن يقول من شاء ما شاء .

(٨٧) العمري ، (المنهج الفريد) ، ص ٤١ .

(٨٨) إن الحكمة من اشتراط هذه الشروط : أنها نوع من حفظ الشريعة الذي تكفل الله به ، فقد احتاط العلماء لنصوص السنة بالمسند فكان ذلك مدداً أمام الرواة الكذابين واحتاطوا للاستنباط من هذه النصوص بالشروط الواجب توافرها في المجتهد فكان ذلك مدداً أمام مدعي الاجتهاد . النيفر ، (فتح باب الاجتهاد) ، ص ١٧٨ ، وفي شروط الاجتهاد انظر : السمعاني ، (قواطع الأئمة) ، ج ٢ ، ص ٣٠٣-٣٠٦ . الشافعي ، (الرسالة) ، ص ٥٠٩-٥١٣ . المراغي ، (الاجتهاد) ، ص ١٧ . خليل ، (الاجتهاد الجماعي) ، ص ٢١٥-٢١٧ . الشرفي ، (الاجتهاد الجماعي) ، ص ٢٧ . الشوكاني ، (إرشاد الفحول) ، ص ٢٥٠-٢٥٢ . العمري ، (المنهج الفريد) ، ص ٢٢-٢٧ ، و العمري ، (الاجتهاد) ، ص ٥٨-١١٧ . ابن قارن ، (التحقيقات) ، ص ٦٠١-٦٠٦ .

(٨٩) الشرفي ، (الاجتهاد الجماعي) ، ص ٢٧ ، (مقدمة حسنة) ، وانظر : الصالح ، (معالم الشريعة) ، ص ٣٣ . العمري ، (المنهج الفريد) ، ص ٤٣ . السليمان ، (الاجتهاد) ، ص ٦٤ .

(٩٠) قال العز : " كل تصرف تقاعد عن تحصيل مقصوده فهو باطل " . العز ، (قواعد الأحكام) ، ج ٢ ، ص ١٢١ . وقال الشاطبي : " النظر في مآلات الأعمال معتبر مقصود شرعاً " . الشاطبي ، (الموافقات) ، ج ٤ ، ص ١١٠ .

٢. نصوص الكتاب والسنة فيها ما يتعلق بالمواعظ والأخبار عن الأمور الآخرة ، أو القرون السابقة . ولا يلزم المجتهد الإحاطة بها جميعا ، ويكفيه الإحاطة بما يتعلق بالأحكام (٩١) .

ولا يشترط حفظها عن ظهر قلب ، بل يكفي العلم بمواضعها (٩٢) ، وكذلك يقال في جميع الشروط أنه لا يلزم بالحفظ ، بل بكيفية العلم بمواضع ما يريد (٩٣) ، ولا يشترط في اللغة أن يكون كالمبرزين فيها ، بل يكفي القدر الذي يستطيع به فهم الكلام وإدراك مقاصده (٩٤) .

ويكفي في رواية الأحاديث وتخريجها الاعتماد على كتب أهل الحديث الذين وثقتهم الأمة كالبخاري ، ومسلم وغيرهما ، بالضوابط التي وضعها أصحاب الاختصاص ، فلا يكفي العزو إلى من عرف عنهم التساهل إلا بعد التحقق من صحة ما رويوا ، وفي كتب الفقه يجوز الاعتماد على الكتب الصحيحة التي ارتضتها الأمة (٩٥) . وفي كل فن من الفنون التي اشترط على المجتهد الإلمام بها ، ألقت كتب ميسرة تسهل على المجتهد الوصول إلى ما يريد ، ككتب آيات الأحكام وأحاديث الأحكام ، وكتب تخريج الأحاديث، وقواميس المعاني ، واللغة، وكتب النحو وغير ذلك (٩٦) .

٣. إن الشروط المطلوبة مطلوبة من المجتهد المطلق أو المستقل ، أما مراتب الاجتهاد الأخرى فلا تطلب فيها هذه الشروط (٩٧) ، وحمل الشروط على ذلك يبسر الاجتهاد في هذا العصر إذا التزم برأي القائلين بانعدام المجتهد المستقل - وسيأتي قريبا - وليس الالتزام به برأي .

ولا بد من خاتمة هنا هي الإشارة إلى أن المراد من بحث شروط المجتهد القول بالأخذ بالشروط بعد التخفيف ليعمل بالاجتهاد في طريقه الصحيح ، ولا يقبل القول بإلغاء شروط

(٩١) الغزالي ، (المستصفى) ، جـ ٣ ، ص ٣٨٣-٣٨٤ . وانظر : السيوطي ، (الرد على من أخلد إلى الأرض) ، ص ١٤٨ . الشوكاني ، (إرشاد الفحول) ، ص ٢٥١ .

(٩٢) الغزالي ، (المستصفى) ، جـ ٣ ، ص ٣٨٣-٣٨٤ ، وأنظر : الشوكاني ، (إرشاد الفحول) ، ص ٢٥١ . الشنقيطي ، (نثر الورود) ، جـ ٢ ، ص ٦٢٤ . أبو زهرة ، (أصول الفقه) ، ص ٣٨٢ . بدران ، (المنخل إلى مذهب الإمام أحمد) ، ص ٣٦٨ . التفتازاني ، (شرح التلويح) ، جـ ٢ ، ص ١٧٧ .

(٩٣) الغزالي ، (المستصفى) ، جـ ٣ ، ص ٣٨٤-٣٨٧ .

(٩٤) الغزالي ، (المستصفى) ، جـ ٣ ، ص ٣٨٦ . توانا ، (الاجتهاد) ، ص ١٦٨-١٧٢ . السليمانى ، (الاجتهاد) ، ص ٥٩-٦٠ .

(٩٥) انظر : الغزالي ، (المستصفى) ، ص ٣٨٧ ، بتصريف .

(٩٦) انظر : الأشقر : (الواضح) ، ص ٢٣٢ . التفتازاني ، (شرح التلويح) ، جـ ٢ ، ص ١١٨ .

(٩٧) الصالح ، (معالم الشريعة) ، ص ٣٣ . العمري ، (الاجتهاد) ، ص ١١٦ .

الاجتهاد انكفاء على القول بأنها تعجيزية ، فهي شروط لا بد منها " لكي لا يتجرأ كل من سولت له نفسه على تغيير الأحكام الشرعية" (٩٨) على اعتبار أن فعله اجتهاد وما هو منه (٩٩).

ح - لا بد في كل عصر من مجتهد :

وفي هذه المسألة أربعة آراء :

الأول : جواز خلو العصر من مجتهد ، وهو ما ذهب إليه أكثر الأصوليين (١٠٠) لأدلة منها :

١ (قوله ﷺ : " إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس ، ولكن يقبضه بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالاً فأفتوا بغير علم ، فضلوا وأضلوا " (١٠١).

وقوله ﷺ : " إن من اشراط الساعة أن يرفع العلم ويثبت الجهل " (١٠٢) .

وجه الاستدلال بالحديثين :

إن الرسول ﷺ أخبر برفع العلم بقبض العلماء وفشو الجهل ، وهذا معنى خلو

العصر من مجتهد (١٠٣) .

٢ " إن خلو العصر من مجتهد ليس ممتنعاً لذاته ، إذ لا يلزم من فرض وقوعه محال ، ولا ممتنعاً لأمر من الخارج ، لأن الأصل عدمه ، وعلى مدعيه بيانه ، وكل ما كان كذلك فهو جائز " (١٠٤) .

(٩٨) النيفر ، (فتح باب الاجتهاد) ، ص ١٩٤ ، بتصريف .

(٩٩) جاء في قرار لمجمع الفقه الإسلامي بمكة بشأن الاجتهاد ما يلي : " توافر شروط الاجتهاد في المجتهدين لأنه لا يتأتى اجتهاد بدون وسائله حتى لا تتمتع الأفكار وتحيد عن أمر الله تعالى ، إذ لا يمكن فهم مقاصد الشرع في الكتاب الكريم وسنة الرسول عليه الصلاة والسلام إلا بها " . (مجلة المجمع الفقهي) ، ص ١ ، ع ١ ، ص ٢١٠ .

(١٠٠) البكري ، (الاجتهاد المطلق) ، ص ٢٤ . ابن الحاجب ، (منتهى الوصول) ، ص ٢٢١ . الغزالي ، (الإحياء) ، ج ١ ، ص ٤٣ الشنقيطي ، (فتح باب الاجتهاد) ، ص ١٨٣ . القرضاوي ، (قضايا إسلامية) ، ص ١٩٢ .

(١٠١) رواه البخاري ومسلم ، البخاري ، (الصحيح) ، ج ١ ، ص ١٧٤ ، كتاب كيف يقبض العلم .

(١٠٢) رواه البخاري ومسلم ، مسلم ، (الصحيح بشرح النووي) ، ج ٨ ، ص ٤٧٣ ، كتاب العلم ، باب رفع العلم وقبضه .

(١٠٣) التركي ، (أصول مذهب الإمام أحمد) ، ص ٧١١ ، وانظر : الشنقيطي ، (قمع أهل الزيغ والاحقاد) ، ص ٦٦ .

(١٠٤) التركي ، (أصول مذهب الإمام أحمد) ، ص ٧١١ ، وانظر : الشنقيطي ، (قمع أهل الزيغ والاحقاد) ، ص ٦٦ .

٣) إن الشريعة لا تتعطل بخلو العصر من مجتهد لاعتماد العوام على أقوال المجتهدين السابقين (١٠٥) .

الثاني : لا يجوز خلو عصر من مجتهد إلا عند ظهور اشراف الساعة وهو قول ابن دقيق العيد (١٠٦) ويستدل له بالحديثين المذكورين في أدلة الرأي الأول وأمثالهما، وحمل ذلك على اشراف الساعة فيما لم ينص على ذلك حملا للمطلق على المقيد ، وهو لا تقوم الساعة وأمثاله (١٠٧) .

الثالث : لا يجوز خلو عصر من مجتهد بإطلاق ، وهو ما اشتهر عند الحنابلة ١٠٨ ، وأيده الشوكاني (١٠٩) وغيره (١١٠) .
ويستدل لهم بما يلي :

١. قوله ﷺ : " لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك " (١١١) .

وجه الاستدلال بهذا الحديث : ان ظهور الأمة وبقائها يعني ديمومة تطبيق الشريعة الإسلامية ، ولا تطبيق لها بالوجه الصحيح إلا بالاجتهاد " وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب " (١١٢) (١١٣) .

٢. قوله ﷺ : " يبعث الله على رأس كل مئة سنة لهذه الأمة من يجدد لها دينها " (١١٤) .

وجه الاستدلال : ان الاجتهاد نوع من التجديد إن لم يكن هو ، وقد أخبر النبي ﷺ باستمرار عطاء الله لهذه الأمة من يحيي لها دينها ، وهو معنى عدم خلو العصر من مجتهد .

-
- (١٠٥) الأمدى ، (الأحكام) ، ج٤ ، ص٢٠٣ ، بتصريف .
(١٠٦) انظر : التركي ، (أصول مذهب أحمد) ، ص٧٠٦ .
(١٠٧) انظر : الترمذي ، (الجامع الصحيح) ، ج٤ ، ص٤٩١-٤٩٤ ، كتاب الفتن ، باب في اشراف الساعة .
(١٠٨) ابن بدران ، (المخل إلى مذهب الإمام أحمد) ، ص٣٨٥ . آل تيمية ، (المسودة) ، ص٤٧٢ .
(١٠٩) الشوكاني ، (إرشاد الفحول) ، ص٢٥٥ .
(١١٠) انظر : ابن بدران ، (المخل) ، ص٣٨٥ .
(١١١) رواه مسلم . مسلم ، (الصحيح بشرح النووي) ، ج٧ ، ص٧٤ ، كتاب الإمارة ، باب قوله ﷺ : " لا تزال طائفة من أمتي...
(١١٢) انظر في مقدمة الواجب ، الزنجاني ، (التمهيد) ، ص٨٣-٨٩ .
(١١٣) قال الشنقيطي : " يجاب عنه بأن هذا يدل على عدم الخلو وأما عدم الجواز فلا " . الشنقيطي ، (لمع أهل الزيف والاحاد) ، ص٦٧ .
(١١٤) سبق تخريجه ص ٢٢ .

لا عهد للكتب بها ، فيستبطنون لها أحكاما طبقا للقواعد العامة ، وتنسب هذه الأحكام إلى مذهب القضاة والمفتين ، وسيستمر هذا ما بقيت الدنيا ، وما احتاج الناس إلى القضاء والإفتاء^(١١٥)

٤. إن الاجتهاد لم ينقطع ، لأن فضل الله لا يختص بجيل دون جيل ، أو زمان دون زمان ، فما من عصر إلا وذكر فيه أحد العلماء أنه وصل إلى مرتبة الاجتهاد ، أو شهد له علماء بأنه وصل هذه المرتبة^(١١٦) ، ولا أدل على الجواز من الوقوع ، ولما كانت مسألة انقطاع الاجتهاد مبنية على الاستبراء والتتبع ، ولم تثبت في الكتاب والسنة لا نفيا ولا إثباتا^(١١٧) ، بطل ما بنيت عليه.

٥. إن كون الاجتهاد فرض كفاية يلزم منه عدم خلو العصر من مجتهد^(١١٨) .
الرابع : لا يجوز خلو العصر من الاجتهاد المتعلق بتحقيق المناط ، وهو لا ينقطع حتى ينقطع التكليف ، وذلك عند قيام الساعة ، ويجوز أن ينقطع الاجتهاد المتعلق بتتبع المناط وتخريجها وهو الذي ينقطع قبل اشراط الساعة^(١١٩) وهو قول الشاطبي .

ويمكن التفريق بين النوعين ، أن الأول اجتهاد في التطبيق ، والثاني في الاستنباط ويتعلق بالمستجدات ، والأول لا بد منه لجريان التكليف فلا ينقطع ، وإلا تعطل التكليف .
والثاني لا يتعطل بعدمه التكليف لأن الوقائع المستجدة قليلة بالمقارنة بما هو معروف في الشريعة ، والشريعة لا تتعطل بتعطل بعض الجزئيات^(١٢٠) .

الترجيح :

١- إن الأحاديث التي استند إليها القائلون بخلو العصر من مجتهد ، يمكن حملها على ظهور اشراط الساعة ، وخلوها بعدها محل اتفاق .

(١١٥) المراعي ، (الاجتهاد) ، ص ٥٢-٥٣ .

(١١٦) انظر : الشوكاني ، (إرشاد الفحول) ، ص ٢٥٣-٢٥٤ . القرطبي ، (الاجتهاد) ، ص ١١٢ .

(١١٧) الكيرانوي ، (قواعد علم الفقه) ، ص ٩٠ ، وانظر : الشاطبي ، (الموافقات) ، ج ٤ ، ص ٥٥ .

(١١٨) الشوكاني ، (إرشاد الفحول) ، ص ٢٥٣ . اميربادشاه ، (تيسير التحرير) ، ج ٤ ، ص ٢٤١ .

(١١٩) الشاطبي ، (الموافقات) ، ج ٤ ، ص ٤٧-٥١ ، بتصرف .

(١٢٠) الشاطبي ، (الموافقات) ، ج ٤ ، ص ٥٥ ، بتصرف .

٢- القول بالجواز العقلي يصح دليلاً للقول بالخلو وعدمه - فكما يصح عقلاً الخلو يصح عقلاً عدمه - فلا يصلح دليلاً في هذه المسألة لأنه متفق عليه من الجميع فيكون الخلاف في الجواز الشرعي لا العقلي (١٢١) .

٣- الاعتماد على أقوال المجتهدين السابقين محدود بما اجتهدوا فيه ، أما الوقائع التي لم يجتهدوا فيها فيما لم يكن في زمانهم فتبقى بحاجة إلى اجتهاد جديد .
بل إن الوقائع التي اجتهدوا فيها تحتاج إلى اجتهاد جديد أيضاً لتغيير الأعراف والمصالح التي بنيت عليها - فيما بني على الأعراف والمصالح المتغيرة - أو اكتنفت تطبيقه ظروف أخلت بالقصد الشرعي الذي شرع من أجله فأمرى بحاجة إلى حكم جديد يناسبه .

٤- انقطاع الاجتهاد يمكن حمله على الاجتهاد المستقل (المطلق) ، فتبقى الأنواع الأخرى غير منقطعة . ولا يخرج قول الشاطبي في التفريق عن هذا - والله أعلم - ويكون النزاع لفظياً فالاجتهاد المنقطع هو المستقل ، وأما غيره فموجود (١٢٢) .

قال المرداوي : " ومن زمن طويل عدم المجتهد المطلق هذا في زمان ابن حمدان وفي زماننا هذا فقد أشد ، حيث أخبر النبي ﷺ بانتزاع العلم بموت العلماء ، في آخر الزمان ولا حول ولا قوة إلا بالله فلم يبق إلا الأنواع الأخرى من الاجتهاد ، وهي الاجتهاد المذهبي والاجتهاد الجزئي " (١٢٣) .

وأما أدلة القائلين بعدم خلو العصر من مجتهد ، فهي وإن أمكن الرد على عدد منها إلا أن هذا القول هو الأولى بالاعتبار لاتفاقه مع خلود الشرعية ومقاصدها العامة من تعبيد الناس لله جل وعلا - ولا يكون ذلك إلا بالاجتهاد .

د - فتح باب الاجتهاد لأهله : الأصل أن الاجتهاد جزء من الشريعة الإسلامية مستمر باستمرارها ، واستمرارها مضمون بخلودها ، فلزم بقاء الاجتهاد .

(١٢١) انظر: الممري ، (الاجتهاد) ، ص ٢٢٤ .

(١٢٢) الحسن ، (الاجتهاد) ، المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية . انظر : القرضاوي ، (الاجتهاد) ، ص ٤٦ .

(١٢٣) المرداوي ، (الإصناف) ، ج ٢ ، ص ٢٥٨ .

إلا أن عددا من العلماء أفتوا بتوقف الاجتهاد^(١٢٤) عند عصر معين - وإن اختلف في تحديده^(١٢٥) - وعرف هذا القول بإغلاق أو سد باب الاجتهاد ، والذي يقابله فتحه .
وكان للقول بسد باب الاجتهاد أسباب منها :

١. " شعور الفقهاء بالاكتهاء والاستيفاء في مجال الفقه ، وأن الفقهاء الأولين لم يتركوا مسألة إلا تناولوها " ^(١٢٦) ، وزاد هذا الشعور بتدوين المذاهب ^(١٢٧) .

٢. سداً لذريعة إفساد الدين ، فإن الناس قل ورعهم ، وكثرت شهواتهم ، وكثر من يدعي العلم ويتجاسر على الفتوى ، ولو فتح لهم ذلك لاتسع الخرق على الراقع ، ولهتكوا هيبة المذاهب^(١٢٨) ولا يمنع ادعاء الاجتهاد إلا بإغلاق بابه امامهم .

قال الحجوي : " وأما المعول عليه الآن فهو ما عليه الناس من التزام مذهب معين كمالك أو الشافعي أو غيرهما ممن ظهرت أمانته ومثانة أقواله ، وحسن نظره ، فلا معدل من الراجح أو المشهور ، أو ما به العمل لقلة الأمانة في الوقت الحاضر ، إذ لو فتح باب الاجتهاد ، لأطلقنا طغمة القضاة عن كل تقييد ، ولاستباحوا أكثر مما استباحوا مما هو واقع مشاهد ، لا سيما وباب الحيل قد فتح من قبل مع رقة الديانة ، وذهاب الأمانة " ^(١٢٩) .

وكثر في بداية العصر ظهور مؤلفات في الرد على مدعي الاجتهاد ^(١٣٠) .

^(١٢٤) انظر : الزرقا ، (المدخل) ، ج١ ، ص٢٠٣ .

^(١٢٥) قال ابن القيم : " واختلفوا متى انسد باب الاجتهاد على أقوال كثيرة ما أنزل الله بها من سلطان " . ابن القيم ، (أعلام الموقعين) ، ج٢ ، ص١٩٦ . قال النووي : " ومن دهر طويل عدم المفتي المستقل وصارت الفتوى إلى المنتسبين إلى أئمة المذاهب المتبوعة " . النووي ، (المجموع) ، ج١ ، ص٧٢ . قال الفسبريني التونسي : " لم يكن بمغربنا هذا كله من القرن الخامس فضلاً عن الثامن مجتهد في الأحكام الشرعية مستقل " . الوشيري ، (المعيار) ، ج٩ ، ص٣٠٩ . وانظر : السيوطي ، (الرد على من أخذ إلى الأرض) ، ص٣٨ . توانا ، (الاجتهاد) ، ص٩٢ .

^(١٢٦) الزهراني ، (الاحترافات العقدية) ، ص٩٢ ، وانظر : قطب ، (واقفنا المعاصر) ، ص١٥٨ .
^(١٢٧) يرى البوطي أن إسداد باب الاجتهاد يعني إسداد وجوه القول والاحتمالات للمتأخرين ، لأن الذين سبقوهم استنفذوها بحكم المسبق الزمني لا سعة العلم فقط ... ، وكلامه نفيس جداً ويرفع اللوم عن الفقهاء المتأخرين ، انظر : البوطي ، (على طريق العودة) ، ص١٧٩ ، وإبراهيم ، (الاجتهاد وقضايا العصر) ، ص٣٠ .

^(١٢٨) الحجوي ، (الفكر الإسلامي) ، ج٢ ، ص٤٦٣ ، يتصرف ، وانظر : زيدان ، (المدخل) ، ص١٤٧ .
الذروي ، (نظرية الاجتهاد) ، ص٥١ .

^(١٢٩) الحجوي ، (الفكر السامي) ، ج٤ ، ص٤٦١-٤٦٢ .

^(١٣٠) لمر : الكيرانوي ، (قواعد علوم الفقه) ، ص١١٨ وغيره .

٣. عدم قدرة المتأخرين على إحداث أصول كالمتمدنين ، فلم يبق إلا تقليدهم (١٣١) .
٤. ولاية القضاء ، " فقد كان الخلفاء يختارون القضاة أول الأمر من المجتهدين لا من المقلدين ولكنهم في تلك العصور آثروا اختيارهم من المقلدين ليقيدوهم بمذهب ، وليعينوا لهم ما يحكمون على أساسه ... " (١٣٢) .
٥. " سعى الحكام المستبدين لغلط باب الاجتهاد لأنهم وجدوا في استمراره مفتوحاً ماقد ينقض من أمرهم ، لأن العقول إذا اتجهت بحرية إلى ما في الدين من حقائق ، ونهلوا من ينابيعه وجدت (١٣٣) من أصوله ما يناقض دعائم بينها الظالمون ، ويؤسس قواعد الفاحشون " (١٣٤) .
٦. تدوين المذاهب : الذي سهل للناس الرجوع إليها ، فاكتفوا بما وجدوه فيها (١٣٥) .
٧. التعصب المذهبي : إن تعصب التلاميذ لاساتنتهم من المجتهدين حملهم على الجمود على آرائهم ، وعدم الخروج عنها (١٣٦) .
- ونادى علماء الأمة على مر العصور التي جاءت بعد القول بإغلاقه بفتح باب الاجتهاد وخاصة في هذا العصر (١٣٧) لمسوغات منها :
- ١ (الأدلة الواردة في مشروعية الاجتهاد ، والحاجة إليه وسبق ذكر بعضها .
- ٢ (منع الآثار السيئة الناتجة عن القول بإغلاق باب الاجتهاد - وحدث التقليد - من مثل :

(١٣١) انظر : الأشر ، (تاريخ الفقه) ، ص ١٦٧ .

(١٣٢) أبو زهرة ، (الملكية) ، ص ٤٦ ، وانظر الدهلوي ، (حجة الله) ، ج ١ ، ص ١٥٣ .

(١٣٣) لعل الصواب وجدوا ، أو نهلت بدل نهلوا .

(١٣٤) أبو زهرة ، (الملكية) ، ص ٤٦ ، وانظر الدهلوي ، (حجة الله) ، ج ١ ، ص ١٥٤ .

(١٣٥) أبو زهرة ، (الملكية) ، ص ٤٦ ، وانظر الزرقا ، (المخل) ، ج ١ ، ص ٢٠٤ .

(١٣٦) أبو زهرة ، (الملكية) ، ص ٤٦ .

(١٣٧) إبراهيم ، (الاجتهاد وقضايا العصر) ، ص ٣٢-٣٣ . الخفيف ، (الاجتهاد) ، ص ٢٢٨ . الفاروقي ،

(الاجتهاد والاجماع) ، مجلة المسلم المعاصر ، ع ٩ ، ص ٨ . الحجوي ، (الفكر السامي) ، ج ٢ ، ص ٤٣٨ .

الزحيلي ، (الاجتهاد) ، ص ١٥٩ . ثلثوت ، (تفسير القرآن) ، ص ٢١٧ .

- دخول القوانين الأجنبية ، وفسح المجال لغير المسلمين التشريع للمسلمين (١٣٨) .
- الحكم على نصوص الشريعة الإسلامية بالجمود (١٣٩) ، ومناقضة ما دعت إليه ومحاصرة خلود الشريعة الإسلامية (١٤٠) .
- تعطيل أحكام التكليف ، قال الدريني : " إذا كان الاجتهاد بالرأي من أهم فرائض الدين التي ابتلى الله بها عباده لثبوته بالأدلة القاطعة ، حتى صار أمرا معلوما من الدين بالضرورة... فإن القول بإسقاط هذه الفريضة ، أو سد باب العمل بها ، يعتبر كبيرة من الكبائر لما يترتب عليه من تعطيل أحكام التكليف ، لما يجد من الوقائع التي لا تحصى كثرة ، وخلوها من الأحكام ، وذلك يورث العجز عن تدبير الأمر في القضايا الكبرى التي تنزل بساحة الأمة . ولا جرم أن تعطيل شرع الله عمدا يساوي نسخه وإبطاله ، وإلقاء الأمة في مراغة التخلف والفساد والفوضى ، وهذا مناف لأصول الشريعة ومقاصدها الأساسية ، وكل ذلك من كبائر الإثم " (١٤١) .

- ٣) لاسموغ في عصرنا الحاضر لسد باب الاجتهاد لما يلي :
- أولا : إذا كان الاجتهاد يمكن أن يكون وسيلة لإفساد الدين من قبل مدعي الاجتهاد ، فإن " التطبيق الخاطئ للوسيلة لا يجوز أن يلغى الوسيلة ، وإنما يقتضي تصويب التطبيق ليؤتى ثماره المرجوة " (١٤٢) ، والخطأ لا يعالج بخطأ آخر (١٤٣) .
- ثانيا : إن الإغلاق كان أمام أصحاب الورع والتقوى (١٤٤) ، أما غيرهم فلم يمنعهم القول بسد باب الاجتهاد من التجرد على الشريعة وإصدار الاجتهادات المضللة .
- ثالثا : إن القول بسد باب الاجتهاد ، اجتهاد صادر من غير أهله فلا يعول عليه ، وعلى افتراض أنه صادر من أهله فكيف يبيح لنفسه ما يمنعه عن غيره (١٤٥) .

(١٣٨) انظر الزهراني ، (الاحرفات العقيدية) ، ج٢ ، ص٢٢٤-٢٣٠ .

(١٣٩) الزهراني ، (الاحرفات العقيدية) ، ج٢ ، ص٢٥٩-٢٦٠ .

(١٤٠) انظر : البنگلي ، (إمكانية الاجتهاد) ، مجلة الأمة ، ع٦٦ ، ص٦ ، ص١٦ . إبراهيم ، (الاجتهاد) ، ص٣٣ .

(١٤١) الدريني ، (بحوث مقارنة) ، ج١ ، ص٦٥ .

(١٤٢) الخادمي ، (الاجتهاد المقاصدي) ، ص٣٤ ، (مقدمة حسنة) .

(١٤٣) الأشقر ، (تاريخ الفقه) ، ص١٦٧ .

(١٤٤) الشرفي ، (الاجتهاد الجماعي) ، ص٢٢ ، (مقدمة حسنة) .

(١٤٥) القرضاوي ، (فتاوى معاصرة) ، ج٢ ، ص١٢٨ .

رابعا : لا دليل يعتد به على القول بسد باب الاجتهاد ، بل انه مضاد للأدلة (١٤٦) . قال الدريني: " إن من ادعى سقوط هذه الفريضة - الاجتهاد - وأجاز لنفسه القول بسد باب الاجتهاد ، فعليه أن يأتي بالأدلة التي تنسخ الأدلة القاطعة التي تثبت بها هذه الفريضة أولا ، وهذا محال ، لأن إجماع الصحابة ومن بعدهم قد انعقد على قيامها بعد وفاة الرسول ﷺ ، ومعلوم أنه لا نسخ بعد وفاته ، كما لا يجوز مخالفة الاجماع من جهة أخرى ، ولأن إنكار الاجماع القاطع سبيل الكفر كما هو معلوم " (١٤٧) .

خامسا : إن دعوى عدم صلاحية من يأتون بعد القرن الرابع الهجري يكذبها الواقع ، فكم جله بعد ذلك من علماء كان لهم دور عظيم في الفقه كابن تيمية ، وابن القيم ، والعز بن عبد السلام والشوكاني ، والصنعاني وغيرهم كثير (١٤٨) .

سادسا : إذا كان الاجتهاد الفردي نتيجة ضعف وفساد الزمان ، وفساد الناس قد تظهر عنه نتائج غير مرضية ، فإن عرض الاجتهاد الفردي على المجامع الفقهية ، أو الاجتهاد الجماعي سيقلل من تلك النتائج (١٤٩) .

سابعا : إذا سلم بعدم وجود المجتهد المستقل للشروط التي لم تتوافر فيمن جاء بعد القرن الرابع وسلم أن باب الاجتهاد مغلوق لعدم وجود المجتهد المستقل ، فإن وجود مجتهد المذهب والقول بتجزؤ الاجتهاد يجعل باب الاجتهاد لا يزال مفتوحا - على الأقل - للاجتهاد المذهبي والجزئي قال الفوزان : " فهذان النوعان - أي المذهبي والجزئي - يمكن الاستفادة منهما في سد حاجة المسلمين ، واستعمالها فيما يجد من المشاكل في المعاملات ... ولا سيما في المجامع العلمية والاجتهادات الجماعية ... " (١٥٠) .

العامل الثالث : توافر الوسائل المساعدة على الاجتهاد :

إن الكتب من عدة الاجتهاد وتوافرها يسهل الاجتهاد ، ومما ساعد على ذلك ما يلي :

- (١٤٦) انظر : شبلي ، (الفقه الإسلامي) ، ص ٢١٩ . الأشقر ، (تاريخ الفقه) ، ص ١٦٧ . ابراهيم ، (الاجتهاد) ، ص ٣٢ ..
- (١٤٧) الدريني ، (بحوث مقارنة) ، ج ١ ، ص ٦٦ .
- (١٤٨) الأشقر ، (تاريخ الفقه) ، ص ١٦٧-١٦٨ ، بتصريف ، شبلي (الفقه الإسلامي) ، ص ٢٢٠ ، النيفر (فتح باب الاجتهاد) ، ص ١٨٤ .
- (١٤٩) الزرقا ، (الفتاوى) ، ص ٣٧٢-٣٧٣ .
- (١٥٠) الفوزان ، (الاجتهاد ومكانته في هذا الزمان) ، مجلة المجمع الفقهي ، ص ١ ، ع ١٤ ، ص ١١٧ .

أ - توافر كنوز ثمينة من المصنفات في التفسير والحديث والفقہ واللغة لم يكن الحصول عليها سابقاً سهلاً . بسبب ظهور الطباعة التي تستطيع إصدار آلاف النسخ من الكتاب الواحد مما سهل الحصول على هذه المصنفات بأسعار زهيدة .

ب- تطور وسائل الاتصال مما ساعد على الحصول على الكتب دون الحاجة إلى السفر وبأجور زهيدة ، وبخاصة المخطوطات ، ويدخل في وسائل الاتصال الانترنت والفاكس ، والبريد العادي والمستعجل ، والسيارات والطائرات ... الخ .

ج- نشوء المكتبات التابعة للجامعات والبلديات وغيرها ، مما ساعد في سهولة الاشتراك فيها والحصول على المراجع المطلوبة .

د- تطور التحقيق للكتب الفقهية وغيرها مما ساعد على التأكد من النصوص الواردة فيها وسلامتها ، وسهولة مطالعتها ، سواء كان هذا التحقيق بواسطة علماء متفرغين ، أو مجرد رسائل علمية للتخرج من الجامعات ، أو مكتبات ومعاهد ومؤسسات اتجهت إلى هذه الغاية .

ومن أكثر الكتب حفزاً على الاجتهاد كتب أصول الفقه وكتب المجتهدين كأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل ومن تبعهم ممن يملك روحاً اجتهادية مستقلة كابن حزم وابن تيمية ، وابن القيم وغيرهم .

هـ- ظهور الفهارس لكتب الفقه وغيرها ، مما سهل الرجوع إلى المسائل المطلوبة .
و - ظهور الموسوعات الفقهية .

ز- ظهور أدوات مساعدة للنسخ والتصوير والطباعة كأجهزة الطباعة ، وأجهزة النسخ (التصوير) ، والحواسيب الآلية (١٥١) .

ح- الخدمات الجلييلة التي حظي بها القرآن الكريم والسنة النبوية ، كالمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي وغيره ، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث وغيره أيضاً

ي- ظهور الجامعات بما فيها من كليات الشريعة واللغة العربية وغيرها ، وبخاصة البعثات المجانية لدراسة الشريعة ، كما هو في الأزهر / مصر ، والجامعة الإسلامية / المدينة المنورة وغيرها مما يساعد على ظهور المجتهدين .

ولكل هذه العوامل صرح كثير من العلماء بإمكانية الاجتهاد وتيسيره في عصر الدراسة، ولم يبق إلا توجه العزائم والهمم للنهوض بهذه الفريضة .

(١٥١) انظر ص ١٥٥ من هذه الدراسة .

ومن هذه الأقوال (١٥٢) : قال محمد رشيد رضا : " ليس تحصيل هذا الاجتهاد الذي ذكره بالأمر العسير ، ولا بالذي يحتاج فيه إلى اشتغال أشق من اشتغال الذين يحصلون درجات العلوم العالية عند علماء هذا العصر في الأمم الحية ، كالحقوق والطب والفلسفة ، ومع ذلك نرى جماهير علماء التقليد منعه ، فلا تتوجه نفوس الطلاب إلى تحصيله " (١٥٣) .

(١٥٢) وقرر كثير من العلماء بمر الاجتهاد في زماننا وقبله أيضاً : الشوكاني ، (إرشاد الفصول) ، ص ٢٥٤ .
 القرضاوي ، (الاجتهاد في الشريعة الإسلامية) ، ص ١٠٩-١١٢ . إبراهيم ، (علم أصول الفقه) ، ص ١٠٨ .
 الصنعاني ، (إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد) . النمر ، (الاجتهاد) ، ص ٢٠١ . الحجوي ، (الفكر
 السامي) ، ج ٢ ، ص ٤٣٩-٤٤١ . مذكور ، (مناهج الاجتهاد) ، ص ٣٦٦ . الميليماني ، (الاجتهاد) ،
 ص ٤٤٨ . الزحيلي ، (الاجتهاد) ، ص ١٩٧ . امام ، (أزمة المنهج) ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ . المرادوي ،
 (الانصاف) ، ج ١٢ ، ص ٢٥٨ . النيفر ، (فتح باب الاجتهاد) ، ص ١٨٥ .
 (١٥٣) رضا ، (تفسير المنار) ، ج ٥ ، ص ٢٠٥ .

المطلب الثاني الاجتهاد الجماعي

ويحتوي على تمهيد وثلاثة فروع على النحو الآتي:

الفرع الأول: مجامع الفقه الإسلامي.

الفرع الثاني: المجامع الفقهية الوطنية ومجالس الفتوى.

الفرع الثالث: مؤتمرات الفقه الإسلامي وأسابعه وندواته وحلقاته الدراسية.

تمهيد :

تعريف الاجتهاد الجماعي ومشروعيته وأهميته وتاريخه:

أ - تعريفه : الاجتهاد الجماعي هو : "استفراغ اغلب الفقهاء الجهد لتحصيل ظن بحكم شرعي بطريق الاستنباط ، واتفاقهم جميعاً ، أو أغلبهم على الحكم بعد التشاور " (١) .

وقد ورد قيد " أغلب الفقهاء " لتمييزه عن الاجتهاد الفردي ، وكذلك لتمييزه عن الاجماع الذي يتطلب اتفاقهم جميعاً (٢) .

وكذلك قيد " بعد التشاور " : ليميزه عن توافق آراء العلماء في مسألة ، لأنه يحصل دون تشاور ، ولا يسمى اجتهاداً جماعياً ، وكذلك الاجماع لا يلزم فيه التشاور (٣) (٤) .

ب - مشروعيته :

وردت آيات كثيرة تخاطب المسلمين بصيغة الجمع ، وبصفتهم جماعة ، وفيها دليل على تقديم العمل الجماعي على الفردي ، والاجتهاد منه .

ومن هذه الآيات ، قوله تعالى : (كتم خیرامة أخرجت للناس تأمرن بالمعروف وتنهن عن المنکر وترمنن بالله) [سورة آل عمران الآية ١١٠] .

وقوله تعالى : (وشاورهم فی الأمر) [سورة آل عمران الآية ١٥٩] .

وقوله تعالى : (وأمرهم شورى بينهم) [سورة الشورى من الآية ٣٨] .

" والتشاور في الأمر عام ، يشمل كل أمور المسلمين ، والنظر في استنباط الأحكام بالاجتهاد هو من أهم أمور المسلمين " (٥) .

والتشاور مشروع ، والاجتهاد الجماعي نوع منه ، فهو مشروع ، واستدل على مشروعيته من السنة بقول أبي هريرة رضي الله عنه " ما رأيت أحداً أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله ﷺ " (٦) .

وفي الحديث دليل على مشروعية المشاورة ، والاجتهاد الجماعي نوع منها .

(١) الشرفي ، (الاجتهاد الجماعي) ، ص ٤٦ .

(٢) الشرفي ، (الاجتهاد الجماعي) ، ص ٤٦ .

(٣) الشرفي ، (الاجتهاد الجماعي) ، ص ٤٦ .

(٤) وعرفه العبد خليل : اتفاق أغلب المجتهدين من أمة محمد ﷺ في عصر من العصور على حكم شرعي في مسألة ، خليل ، (الاجتهاد الجماعي) ، مجلة دراسات العلوم الإنسانية ، م ١٤ ، ع ١٠ ، ١٩٨٧ م ، ص ٢١٥ .

(٥) إبراهيم ، (الاجتهاد وقضايا العصر) ، ص ١٠١ .

(٦) رواه الترمذي ، وللنظ له . الترمذي ، (الجامع الصحيح) ، ج ٤ ، ص ٢١٤ ، كتاب الاجتهاد ، باب ما جله في المشورة ، حديث رقم (١٧١٤) .

تمهيد :

تعريف الاجتهاد الجماعي ومشروعيته وأهميته وتاريخه:

أ - تعريفه : الاجتهاد الجماعي هو : "استفراغ اغلب الفقهاء الجهد لتحصيل ظن بحكم شرعي بطريق الاستنباط ، واتفاقهم جميعاً ، أو أغلبهم على الحكم بعد التشاور " (١) .

وقد ورد قيد " أغلب الفقهاء " لتمييزه عن الاجتهاد الفردي ، وكذلك لتمييزه عن الاجماع الذي يتطلب اتفاقهم جميعاً (٢) .

وكذلك قيد " بعد التشاور " لتمييزه عن توافق آراء العلماء في مسألة ، لأنه يحصل دون تشاور ، ولا يسمى اجتهاداً جماعياً ، وكذلك الاجماع لا يلزم فيه التشاور (٣) (٤) .

ب - مشروعيته :

وردت آيات كثيرة تخاطب المسلمين بصيغة الجمع ، وبصفتهم جماعة ، وفيها دليل على تقديم العمل الجماعي على الفردي ، والاجتهاد منه .

ومن هذه الآيات ، قوله تعالى : (كَمْ خَيْرَ أَتَمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ) [سورة آل عمران الآية ١١٠] .

وقوله تعالى : (وشاورهم في الأمر) [سورة آل عمران الآية ١٥٩] .

وقوله تعالى : (وأمرهم شورى بينهم) [سورة الشورى من الآية ٣٨] .

" والتشاور في الأمر عام ، يشمل كل أمور المسلمين ، والنظر في استنباط الأحكام بالاجتهاد هو من أهم أمور المسلمين " (٥) .

والتشاور مشروع ، والاجتهاد الجماعي نوع منه ، فهو مشروع ، واستدل على مشروعيته من السنة بقول أبي هريرة رضي الله عنه " ما رأيت أحداً أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله ﷺ " (٦) .

وفي الحديث دليل على مشروعية المشاورة ، والاجتهاد الجماعي نوع منها .

(١) الشرفي ، (الاجتهاد الجماعي) ، ص ٤٦ .

(٢) الشرفي ، (الاجتهاد الجماعي) ، ص ٤٦ .

(٣) الشرفي ، (الاجتهاد الجماعي) ، ص ٤٦ .

(٤) وعرفه العبد خليل : اتفاق اغلب المجتهدين من أمة محمد ﷺ في عصر من العصور على حكم شرعي في مسألة ، خليل ، (الاجتهاد الجماعي) ، مجلة دراسات العلوم الإنسانية ، م ١٤ ، ع ١٠ ، ١٩٨٧م ، ص ٢١٥ .

(٥) إبراهيم ، (الاجتهاد وقضايا العصر) ، ص ١٠١ .

(٦) رواه الترمذي ، وللفظ له . الترمذي ، (الجامع الصحيح) ، ج ٤ ، ص ٢١٤ ، كتاب الاجتهاد ، باب ما جله في المشورة ، حديث رقم (١٧١٤) .

وعن علي عليه السلام أنه قال : " قلت : يا رسول الله ينزل فيه القرآن ولم تمض فيه منك سنة ؟ فقال : اجمعوا العالمين من المؤمنين فاجعلوه شورى بينكم ولا تقضوا فيه برأي واحد " (٧) .

ومن عمل الصحابة - رضي الله عنهم - قول ميمون بن مهران : " كان أبو بكر إذا ورد عليه الخصوم ، نظر في كتاب الله ، فإذا وجد فيه ما يقضي بينهم قضى به ، وإن لم يكن في الكتاب وعلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الأمر سنة قضى بها ، فإن أعياء خرج فسأل المسلمين وقال : أتاني كذا وكذا ، فهل علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ذلك بقضاء ؟ فربما اجتمع عليه نفر كلهم يذكر فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضاء ، فإن أعياء أن يجد فيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع رؤوس الناس وخيارهم فاستشارهم ، فإن أجمع رأيهم على شيء ، قضى به . وكان عمر يفعل ذلك ، فإن وجد أبا بكر قضى فيه بقضاء قضى به ، وإلا دعا رؤوس الناس ، فإذا أجمعوا على أمر قضى به " (٨) . وغير ذلك من الروايات تدل على أن الاجتهاد الجماعي كان معروفاً في عهد الصحابة والتابعين (٩) .

ج (أهميته :-

تبدو أهمية الاجتهاد الجماعي فيما يلي :

- ١- إن الاجتهاد الجماعي ، هو رأي صادر عن تشاور جماعة من الفقهاء ، وليس رأياً فردياً ورأي الجماعة أفضل من رأي الفرد وأدعى للثقة به (١٠) .
٢. القدرة على استكمال الموضوع :
- أ - فإن فقيهاً قد يتبته إلى جانب في الموضوع لم يتبته إليه الآخر ، ولولا التشاور لما نبه إليه (١١)
- ب- الاعانة على التذكر فإن فقيهاً قد يحفظ ما يغيب عن غيره ، ولولا التشاور لما تم تذكر ذلك (١٢) .

(٧) رواه الطبراني في الأوسط . الهيثمي ، (مجمع الزوائد) ، ج١ ، ص١٧٨ ، والهندي ، (كنز العمال) ، حديث رقم (٤١٨٨) ، وانظر : ابن القيم ، (أعلام الموقعين) ، ج١ ، ص٧٣-٧٤ .

(٨) انظر : ابن القيم ، (أعلام الموقعين) ، ج١ ، ص٦٢ .

(٩) انظر : اسماعيل ، (الاجتهاد الجماعي) ، ص٢٤-٢٦ . خلاف ، (خلاصة تاريخ التشريع الإسلامي) ، ص٤١-٤٢ .

(١٠) القرضاوي ، (الاجتهاد الجماعي) ، ص١٨٢ ، والنبهان ، (المدخل) ، ص٣٩٤ . يقول النبهان : " والاجتهاد الفردي مهما كان دقيقاً فهو عرضة للخطأ أكثر من الاجتهاد الجماعي ، ولذلك يجب أن تخضع عملية الاجتهاد اليوم لكثير من الدراسات المسبقة ذات الطابع الفني التخصصي لكي يكون الاجتهاد صحيحاً ومحققاً للغاية المرجوة ... " ، ص٤٠٣ .

(١١) القرضاوي ، (الاجتهاد الجماعي) ، ص١٨٢ .

ب- الاعانة على التذكر فإن فقيها قد يحفظ ما يغيب عن غيره ، ولولا التشاور لما تم تذكر ذلك^(١٢).

ج- توليد ضوابط تجعل الرأي الجماعي ، أدق وأحكم من رأي الفرد ، لأن المناقشة والتشاور تؤدي إلى تلاحج الأفكار ، وإيراز جوانب في البحث كانت خافية قبل ذلك ، وكذلك تجلي أموراً كانت غامضة^(١٣) ، لأن العقول كالمصابيح ، إذا اجتمعت ازداد النور ، ووضح السبيل^(١٤) .

د - الاستعانة بالأطباء والمهندسين ... وغيرهم كل في اختصاصه في المواضيع التي تقتضى الاحاطة بها حضورهم .

٣. إن عمل الفريق والجماعة يساعد على انتشار هذا العمل وتبنيه أكثر من عمل الفرد ، وخاصة إذا كان على شكل مؤسسة مثل المجامع الفقهية ، لأن امكاناتها -غالبا- أفضل من امكانات الأفراد^(١٥) .

٤. " إنه الطريق لوحدة الأمة الإسلامية ، ووحدة المشاعر الجماعية من خلال عرض المشكلات العامة ، وتبادل الرأي والحوار " ^(١٦) .

٥. " عصمة أولى الأمر من الإقدام على أمور تضر بالأمة ، ولا يشعر هو بضررها ، ولا سبيل إلى إصلاح هذا الضرر بعد وقوعه " ^(١٧) .

٦. تذكير للأمة بأنها صاحبة السلطان ، وأن ولي الأمر وكيل عنها في مباشرة السلطات ، وذلك بعصمه من الطغيان^(١٨) .

٧. يقي الأمة من مشاكل الاختلاف ، " ويقطع الطريق على أصحاب الأهواء والشهوات الذين يجندون أنفسهم لإصدار الفتاوى والأحكام التي تخدم أعداء الإسلام في داخل البلاد الإسلامية أو خارجها " ^(١٩) . وإذا كان ذلك كله مسوغا لأهمية الاجتهاد الجماعي ، فإنه لا يستغنى عن الاجتهاد الفردي^(٢٠) لما يلي :

^(١٢) القرضاوي ، (الاجتهاد) ، ص ١٨٢ .

^(١٣) القرضاوي ، (الاجتهاد) ، ص ١٨٢ .

^(١٤) إسماعيل ، (الاجتهاد الجماعي) ، ص ٢٧ .

^(١٥) القرضاوي ، (الاجتهاد) ، ص ١٨٢ .

^(١٦) إسماعيل ، (الاجتهاد الجماعي) ، ص ٢٧ .

^(١٧) إسماعيل ، (الاجتهاد الجماعي) ، ص ٢٨ .

^(١٨) إسماعيل ، (الاجتهاد الجماعي) ، ص ٢٨ ، والكلام عن الشورى ، لكنه ينطبق على الاجتهاد الجماعي .

^(١٩) خليل ، (الاجتهاد الجماعي) ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ ، بتصريف .

^(٢٠) إعادة المكانة للاجتهاد الفردي أثناء بحث الاجتهاد الجماعي ، مراد منه الرد على من يلهم من أهمية الاجتهاد الجماعي إمكانية الاستغناء عن الاجتهاد الفردي ، كعبارة النيفر: "وعليه لا يمكن الاجتهاد الفردي لمظنة الخطأ ولاستنباه الأمور " . انظر : النيفر ، (فتح باب الاجتهاد) ، ص ١٩٣

١) الاجتهاد الفردي يجري في جو من الهدوء النفسي^(٢١) ولا يتحقق ذلك - غالباً - في الاجتهاد الجماعي لتأثره بالجو الذي يحيط به ، وعدم كفاية الوقت - غالباً - لمزيد من التأمل وتقليب وجوه المسألة لتتضح .

٢) المجتهد الفرد يعظم عنده الشعور بالمسؤولية وتقل الحمل^(٢٢) بشكل أقوى في تبيينه لأي حكم شرعي ، بينما يقلل الاطمئنان إلى مجموع المجتهدين هذا الشعور لاستناده على أنهم لا يسكتون على خطأ .

والشعور بالمسؤولية يحفز صاحبه على بذل المزيد من الجهد ، فيخرج الرأي أكثر نضوجاً .
٣) الاجتهاد - في الأساس - عملية فردية وهو الذي يثير الطريق أمام الاجتهاد الجماعي بما يقدم من دراسات عميقة وبحوث اصيلة مخدومة بشكل أوفى بسبب التأني وطول الوقت المتاح للمجتهد الفرد^(٢٣) .

الاجتهاد الفردي أدق لأنه يحرص فيه المجتهد على تتبع المسألة الاجتهادية في مختلف نقاطها اللغوية والشرعية، مما لا يتهاى في الغالب في الدراسة الجماعية أو المجمع^(٢٤) والاجتهاد الفردي لا غنى عنه وعليه تدور مناقشات المؤتمرات والمجامع ونحوها في الاجتهاد الجماعي .
د- تاريخه :

إذا كان الاجتهاد الجماعي قد مورس في عصر الصحابة والعصور اللاحقة^(٢٥) كما في مجالس شورى القضاء المعروفة في تاريخ القضاء الإسلامي^(٢٦) ، فإن عصر الدراسة هذا تميز باستعمال مصطلح الاجتهاد الجماعي^(٢٧) ، وتكوين مؤسسات هي صور مصغرة له وهي المجمع الفقهي بعد تأصيل بني على تقدير الإسلام للجماعة وما ورد في مشروعية الشورى والأخذ بالإجماع ، ومن أوائل من كتب في موضوع الاجتهاد الجماعي والحاجة إليه في هذا

(٢١) السليمانى ، (الاجتهاد) ، ص ٤٥٢ ، بتصريف .

(٢٢) السليمانى ، (الاجتهاد) ، ص ٤٥٢ ، بتصريف .

(٢٣) القرضاوى ، (الاجتهاد) ، ص ٩٦ ، و القرضاوى ، (من أجل صحوة راشدة) ، ص ٤٤ ، بتصريف .

(٢٤) الزحيلي ، (الاجتهاد الفقهي الحديث) ، ص ٣٠ .

(٢٥) سبق الإشارة إلى نماذج منها في أدلة مشروعية الاجتهاد الجماعي .

(٢٦) شورى القضاء لا يراد به قضاء الجماعة ، لأن هذا منصب لقاضي القضاء استعمل في المغرب الإسلامي

والأندلس . انظر : القاسمي ، (نظام الحكم) ، ج ٢ ، ص ٣٤٠-٣٤١ .

(٢٧) لم يفرّد الاجتهاد بالبحث ولم يكن باباً من أبواب كتب أصول الفقه أو غيره إلا في عصر الدراسة . انظر

الشرفي ، (الاجتهاد الجماعي) ، ص ٤٠ .

العصر رفیق بك العظم (١٣٤٣هـ-١٩٢٥م) ^(٢٨) ، وجاء ذلك في رسالة صغيرة بعنوان "قضاء الفرد وقضاء الجماعة" ^(٢٩)

ويُعدُّ مصطفى أحمد الزرقا صاحب فكرة المجامع الذي كان وراء إنشاء مجمع الفقه في مكة وفي جدة ^(٣٠) . ثم توالت البحوث والدراسات حوله ^(٣١) .

^(٢٨) كحالة ، (معجم المؤلفين) ، ج٤ ، ص ١٧٠ .

^(٢٩) بحث نشر في مصر وإذا كان استاذنا الزرقا يرى أنه أول من كتب فيما يعلم ، فلم أجد فيمن ألف بعده من نفي ذلك فيما أعلم فيصلح القول أنه من أوائل من كتب ، وبدل على أقدمية هذا البحث تاريخ وفاة المؤلف . انظر: الزرقا ، (المخل) ، ج١ ، ص ٢٥١ ، كما لم يشر إليه عبد الجبار الرفاعي في الجزء المخصص عن ألف في الاجتهاد والتجديد من موسوعة مصادر النظام الإسلامي . انظر : عبد الجبار ، (موسوعة مصادر النظام الإسلامي) ، ج٢ ، ص ٤٤-٤٥ .

^(٣٠) له مقالة سبقت إنشاء هذه المجامع بعنوان "اجتهاد الجماعة والمجمع الفقهي والموسوعة الأبجدية للفقه الإسلامي" لمصطفى أحمد الزرقا ، مجلة المسلمون ، ع ٧ ، ٨ (١٣٨٥هـ-١٩٦٥م) ، ص ٦٥٩-٦٧١ ، وانظر دعوته لإنشاء مجمع فقهي . الزرقا ، (حتى يخرج الفقه من عزلته عن الحياة) ، مجلة العربي ، ع ٢٦٤ ، ١٩٨٠م ، ص ٣٧-٣٨ .

^(٣١) ومن هذه البحوث والدراسات الآتي :

أ . الاجتهاد الجماعي في العصر الحديث لمحمد الغزالي ، مجلة الدراسات الإسلامية ، م ١٨ ، ع ٤ ، ١٠-١١/١٤٠٣هـ - ٧-٨/١٩٨٣م ، ص ١٠-٣٠ ، نقلاً عن الرفاعي ، (موسوعة مصادر النظام الإسلامي) ، ج٢ ، ص ٤٥ .

ب . رأي في تكوين المجتهد في عصرنا هذا ، ومجلس شوري المجتهدين لمحمد فاضل الجمالي ، مجلة المسلم المعاصر ، م ١٠ ، ع ٣٩ ، ٧/١٤٠٤هـ ، ص ١٢٩-١٣٧ ، نقلاً عن الرفاعي ، مرجع سابق ، ج٢ ، ص ٤٤ .

ج . ارتباط الشورى بالفتوى وقضايا الاجتهاد الجماعي لمحمد أبو فارس، آل البيت ، (الحضارة الإسلامية) ، ج١ ، ص ١١-٥٢ .

د . الاجتهاد الجماعي وأهميته في العصر الحديث للعبد خليل ، مجلة دراسات ، م ١٤ ، ع ١٠ ، ١٩٨٧م ، ص ٢٠٩-٢٢٩ .

هـ . اجتهاد الجماعة في التشريع الإسلامي وصلته بالجماعة لمحمد عبد اللطيف الفرغور ، مجلة نهج الإسلام ، م ١٢ ، ع ٤٥ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م ، ص ١٠٢-١٠٨ ، نقلاً عن الرفاعي ، مرجع سابق ، ج٢ ، ص ٤٥ .

و . الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي لعبد المجيد السوسوه الشرفي ، كتاب الأمة ، ع ٦٢ ، م ١٧ ، وزارة الأوقاف القطرية الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م .

ز . الاجتهاد الجماعي ودور المجامع الفقهية في تطبيقه لشعبان محمد إسماعيل ، طباعة دار البشائر ودار الصابوني ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م .

وتامت الدعوة إليه في عصر الدراسة^(٣٢) لأسباب عدة منها :

١. التخوف من الأخطاء التي تنجم عن الاجتهاد الفردي ، قال الزرقا : " ... الاجتهاد الذي كان في الماضي فرديا ، لا يجوز اليوم أن يستأنف فرديا ، لأن للاجتهاد الفردي - في ظروف حياتنا الحديثة - محاذيره التي أثارت لدى فقهاء القرن الخامس الهجري فكرة وقفه ، فيجب أن يعود اليوم اجتهادا جماعيا يمارسه مجمع فقهي " (٣٣) .
٢. التطور الذي طرأ على وسائل المواصلات ووسائل الاتصال والذي ساعد على تيسير اللقاء بين الفقهاء مهما تناعت بهم البلدان (٣٤) .
٣. التخصصات الكثيرة التي لا يستطيع فرد - في عصر الدراسة - الاحاطة بها جميعا كما عرف عن فقهاءنا السابقين ، وهذا أخرج إلى تعاون الفقهاء مع أصحاب هذه التخصصات للتمكن من الوصول إلى الحكم الشرعي المتعلق بها (٣٥) .

= إعداد الممارسين للاجتهاد الجماعي لمحمد كمال الدين إمام ، مجلة المعلم المعاصر ، ع ٨٢ ، ص ١١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ، ص ٨٥-١١٣ .

(٣٢) ومن دعا إلى الاجتهاد الجماعي بالاضافة إلى من سبق ذكرهم من العلماء الأئمة :

- أحمد محمد شاكر ، شاكر ، (الشرع والفتنة) ، ص ٨٩ .
- محمود ثلثوت ، ثلثوت ، (الإسلام عقيدة وشريعة) ، ص ٥٥٨ .
- محمد يوسف موسى ، موسى ، (التشريع الإسلامي) ، ص ٧٦-٧٧ . موسى ، (تاريخ الفقه الإسلامي) ، ج ١ ، ص ١٤ .
- محمد الطاهر بن عاشور ، ابن عاشور ، (مقاصد الشريعة) ، ص ٣٠٢ .
- علي حسب الله ، حسب الله ، (أصول التشريع الإسلامي) ، ص ٩ .
- محمد سلام مذکور ، مذکور ، (مناهج الاجتهاد) ، ص ٤٢٤-٤٢٥ .
- محمد الحبيب بلخوجه ، بلخوجه ، (الفقه الإسلامي وقضايا العصر) ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .
- زكريا البري ، البري ، (الاجتهاد) ، ص ٢٥٣-٢٥٦ .
- علي الخفيف ، الخفيف ، (الاجتهاد) ، ص ٢٣١ .
- طه جابر الملواتي ، الملواتي ، (أصول الفقه) ، ص ٨١ .
- محمد فتحي الدريني ، الدريني ، (خصائص التشريع الإسلامي) ، ص ٤٤٧ .
- عبد الوهاب خلاف ، البيومي ، (من أعلام الأزهر) ، ص ٦٢ ، ص ٢٣٩ ، نقلاً عن مجلة اللواء ، عدد ينساير ١٩٥٣م ص ٥٨٨ . خلاف ، (مصادر التشريع الإسلامي) ، ص ١٣ .
- محمد مصطفى ثلبي (م) ثلبي ، (الفقه الإسلامي بين المثالية والواقعية) ، ص ٢٠٣ .
- (٣٣) الزرقا ، (نظرة عامة في الفقه والتشريع) ، مجلة الأمة ، ع ١٠٤ ، ص ١ ، ص ١٥ .
- (٣٤) الدسوقي ، (الاجتهاد) ، ص ٣٢-٣٣ ، بتصريف .
- (٣٥) الدسوقي ، مرجع سابق ، ص ٣٣ ، بتصريف .

٤. ضعف العصبية المذهبية - في عصر الدراسة - قال الزرقا : " لكن فكرة الاجتهاد الجماعي لم تكن قد تولدت بسبب العصبية المذهبية لدى أتباع المذاهب الفقهية الأربعة " (٣٦) .

أما أثر الاجتهاد الجماعي على مسيرة الفقه الإسلامي فهو :

- ١- تهيئة الفرصة أمام العلماء للقاء والدراسة .
- ٢- حداث من ظاهرة التعصب الفقهي والتقليد .
- ٣- تبنت عددا من المشاريع العلمية وهي في طريقها لإنجازها ، كالموسوعة الفقهية ، ومعلمه القواعد الفقهية ... إلخ .
- ٤- أصدرت مئات التوصيات في قضايا تهم الأمة الإسلامية والعالم ، كما بينت الأحكام الشرعية للوقائع والمستجدات التي عرضت عليها ، ولا يزال الجهد ماضيا في هذا المضمار .
- ٥- أصدرت المجلات الفقهية التي نشرت الوعي الفقهي .
- ٦- قللت من حدة التخوف من الاجتهاد بما صدر عنها من اجتهادات سديدة ، وأحييت روح الاجتهاد الفردي بما كلفت من علماء عند إعداد البحوث .
- ٧- ساعدت في دمج العلماء من التخصصات الأخرى بالفقه الإسلامي مما ساعد في تقويم الكثير من مواطن الخلل في التصرفات والأعمال .
- ٨- أورثت الطمأنينة - لدرجة معينة - لدى المسلمين في عصر الدراسة بالأخذ بما وصلت إليه من اجتهادات .
- ٩- أنارت السبيل أمام الفقهاء لمعرفة الواقع المعاصر عن طريق الاستماع إلى أهل الاختصاص في العلوم الأخرى .

الفرع الأول :

مجامع الفقه الإسلامي

إن المجامع الفقهية ، ومجالس الفتوى هي صورة مصغرة للاجتهاد الجماعي ، وتطبيق عملي لفكرته ، والأسباب التي دعت إليه ، وتمثل هذه المجامع ، ومجالس الفتوى ، صورة حية عن مرجعية موحدة للأمة ، تعبر عن تمسكها بدينها ، وحرصها على معرفة أحكامه ، ومكانة الفقهاء القيادية في المجتمع الإسلامي .

(٣٦) الزرقا ، (الفتاوى) ، ص ٣٧٣ .

وهذه المجامع الفقهية ، من العوامل المؤثرة في مسيرة الفقه الإسلامي ، فهي تثرية بالاجتهادات الجماعية ، التي تكون علاجاً لمشكلات الأمة في شتى جوانب حياتها الإنسانية تحقيقاً لمصلحتها ، ومواكبة لتطور الحياة وفقاً لأسس الشريعة ، وضوابطها (٣٧) .
على أن المجامع الموجودة لم ترتق إلى طموح الأمة المسلمة ، ووجهت إليها عدة انتقادات منها:

١. إن الآراء التي تصدر عن هذه المجامع ، لا تتمتع بأية صفة إلزامية للدول ، أو للأفراد . ومن ذلك أن عدداً من الآراء التي عرضت عليها ، وتم تبني موقف حيالها - سواء بالإجماع أو بالأغلبية - لا تزال تتعثر ، وكل بلد إسلامي له تشريعاته الخاصة ، كقضايا الأحوال الشخصية ، وموضوع توحيد الأهلة لتوحيد الأعياد والمواسم الإسلامية (٣٨) .
 ٢. إن المسائل التي تعرض في أحد هذه المجامع ، يعاد النظر فيها في مجمع آخر ولا يوجد تكامل بين هذه المجامع ، مما يضيع الوقت سدى ، والبقاء في مستوى واحد ، وعدم الترقى إلى مستوى متقدم فيها (٣٩) ، ولحل ذلك يقترح الفوزان تشكيل : مركز علمي على مستوى العالم الإسلامي ، توفر له كل الامكانيات ليتولى جمع ما يصدر عن تلك المجامع الفقهية والمؤتمرات والندوات العلمية من توصيات وبحوث ، ثم يقوم بترتيبها وتبويبها وفهرستها على غرار كتب الفقه المعروفة ، أو تلحق بها لتكون مكملة لها حتى يتسنى لكل مسلم الاستفادة من هذا النتاج العلمي ، ويتابع المركز انعقاد تلك المجامع ... (٤٠) .
 ٣. استمرار الاختلاف بين الفقهاء في كثير من المسائل المعروضة للبحث ، علمي ما في الاختلاف الفقهي من مزايا ، إلا أنها لا تخلو من سلبيات كالتعصب ، وتشتيت الجهات المنفذة في الأخذ بأي منها .
- جاءت المجامع الفقهية لتجاوز سلبيات الاجتهاد الفردي ، وكثرة الاختلافات فيه ، فلم تتخلص منها.

(٣٧) الشرفي ، (الاجتهاد الجماعي) ، ص ٢٧ .

(٣٨) إبراهيم ، (الاجتهاد) ، ص ١٠٥ .

(٣٩) انظر : النبهان ، (المدخل) ، ص ٣٨٧ . يرى الامين العام لمجمع الفقه الإسلامي / جدة، محمد الحبيب بلخوجة ، أن المجمع يولي الربط بينه وبين المجامع والمؤسسات الأخرى غاية خاصة ، وتتمثل حالياً باشتراك أعضاء من هذه المجامع في مجمع الفقه الإسلامي / جدة ، واشتراكه هو في عدد من هذه المجامع ، كما أجرى اتصالات مع المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالكويت كل ذلك من أجل تكامل الجهود . انظر : القماز ، (المجمع الفقهي الإسلامي) ، مجلة الوعي الإسلامي ، ع ٢٦٢ ، ص ٢٢ ، ص ٩٤-٩٥ .

(٤٠) الفوزان ، (الاجتهاد وامكانه في هذا الزمان) ، ص ١٧١ .

إن كثرة هذه المجامع ، وكثرة مؤتمراتها وندواتها ، أنتجت أعمالا لا تتناسب مع هذه الكثرة بل إن هناك من يقول " أنها لم تنتج شيئا ذا بال " (٤١) ، ولكن ذلك مناف للواقع إذ إن جهودها طيبة جيدة ، لكن السعي نحو الأفضل هو الذي يدعوني لإقرار هذا المأخذ .

٤. عدم استقلالية هذه المجامع وتأثيرها بسياسات الدول التي هي فيها ، وكذلك تأثير الأعضاء بوجهات نظر دولهم في المسائل المعروضة (٤٢) .

٥. عدم أهلية عدد من أعضاء المجامع الفقهية : لاختيار العضو فيها على اعتبار سياسي يعتمد على ولايته للنظام القائم في الدولة التي اختارته لا على أساس الاعتبار العلمية التخصصية فيه فقط، مع أن نجاح المجامع في تحقيق أهدافها يعتمد على أهلية العضو ، وإن كان هذا نقدا مستقلا إلا أنه أثر من آثار عدم استقلالية المجامع بسبب تدخل السياسة في أمورها (٤٣) .

وعدم الاستقلالية في المجامع الفقهية يعود إلى أسباب ، منها :

أ - تدخل الساسة في أمور العلم ، ومحاولتهم الهيمنة عليها كأي أمر من أمور الدنيا (٤٤) .

ب- عدم استقلال العلماء في رزقهم وعيشتهم ، وعيش أسرهم (٤٥) .

ومع كل هذه الملاحظات ، إلا أن المجامع الفقهية ، ومجالس الفتوى كان لها مكان متقدم في نظري - في العوامل المؤثرة التي أثرت على مسيرة الفقه الإسلامي ، ويلاحظ ذلك في إنجازاتها ونوع وحجم المسائل التي عالجتها .

ويمكن تقسيم المجامع الفقهية ، ومجالس الفتوى إلى نوعين (٤٦) :

النوع الأول : المجامع الفقهية الدولية : وهي المجامع الفقهية التي يشترك فيها علماء من أكسثر من بلد واحد وتعالج قضايا تهم المسلمين أينما وجدوا غالبا .

النوع الثاني : المجامع الفقهية الوطنية ، ومجالس الفتوى وهو ما سنعرف به في الفرع الثاني : وهي المجامع ومجالس الفتوى التي يشترك فيها فقهاء من بلد واحد ، وتتناول القضايا التي تهم ذلك البلد ، وإن كانت تلك القضايا يحتاج كثير من المسلمين إلى معرفة أحكامها ولو لم يكونوا من سكان ذلك البلد ، وذلك لأن أحكام الشرع لا تختلف من بلد إلى آخر إلا تلك التي تبنى على العرف ، أو اختلفت الظروف التي تحتف بها .

(٤١) إبراهيم ، (الاجتهاد) ، ص ١٠٥ .

(٤٢) انظر : الشرفي ، (الاجتهاد الجماعي) ، ص ١٣٦-١٣١ . القرضاوي ، (الاجتهاد) ، ص ١٣٣ .

(٤٣) انظر : الأمة ، (مجمع الفقه الإسلامي) ، مجلة الأمة ، ع ٢٤٤ ، ص ٢ ، ص ٥٦ ، ويمكن تلافي هذا النقد بقيام الدول باختيار العضو الكفء للقيام بهذا العمل .

(٤٤) إبراهيم ، (الاجتهاد) ، ص ١٠٥ .

(٤٥) إبراهيم ، (الاجتهاد) ، ص ١٠٥ .

(٤٦) انظر : الزرقا ، (المدخل) ، ج ١ ، ص ٢٥١ .

نماذج من المجمع الفقهي الدولية :-

إن هذه المجمع تتميز بالبعد عن التعصب ، والاستعانة بخبراء من ذوي الاختصاص في المسألة المعروضة ، كالقانونيين ، والاقتصاديين ، والأطباء ، ومنها :

الأول : مجمع البحوث الإسلامية / القاهرة - مصر :

أ - نشأته :

أنشئ المجمع في سنة ١٣٨١هـ - ١٩٦١م بمقتضى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م وجاء في هذا القانون " إن مجمع البحوث الإسلامية هو الهيئة العليا للبحوث الإسلامية ، ويقوم بالدراسة في كل ما يتصل بهذه البحوث ، ويعمل على تجديد الثقافة الإسلامية ، وتجريدها من الفضول والشوائب ، وتجليتها في جوهرها الأصيل ، ونشر الدعوة الإسلامية ، وتنظيم بعوث الأزهر من وإلى العالم الإسلامي " (٤٧) .

ب- أهدافه :

بالإضافة إلى الأهداف الواردة في تعريف القانون بالمجمع ، يمكن إضافة ما يلي :

١. توحيد الاتجاهات الفقهية في الأحكام التي يحتاجها المسلمون ، عن طريق الاجتهاد الجماعي لكي لا يضر الاجتهاد الفردي القاصر بالأمة (٤٨) .
٢. الربط الفكري بين علماء المسلمين ، وروح العصر الذي يعيشون فيه (٤٩) .
٣. اعداد البحوث والدراسات التي تخدم المناهج العلمية ، التي تدرس في كليات الشريعة (٥٠) .
٤. إحياء التراث الإسلامي (٥١) .
٥. حل مشكلات المجتمع الإسلامي المعاصر ، وذلك بالتصدي لبيان أحكامها طبقاً للشريعة الإسلامية (٥٢) .

ج - هيئة المجمع : يتألف المجمع من خمسين عضواً ، من بينهم عدد من الخارج لا

يزيد على العشرين (٥٣) ، واشترك علماء من خارج مصر هو الذي يعطيه صفة العالمية أو الدولية ، أي أنه لا ينحصر في تشكيله ولا في القضايا التي يتناولها على بلد واحد .

(٤٧) فرهود وآخرون ، (الأزهر الشريف في عيده الألفية) ، ص ٢٨١ .

(٤٨) فرهود وآخرون ، (الأزهر الشريف في عيده الألفية) ، ص ٢٨١ ، (مستفاد من تشكيل المجمع) .

(٤٩) فرهود وآخرون ، (الأزهر الشريف في عيده الألفية) ، ص ٢٨١ .

(٥٠) فرهود وآخرون ، (الأزهر الشريف في عيده الألفية) ، ص ٢٨١ ، (مستفاد من لجان المجمع والحاجة التي أنشئ المجمع لتداولها) .

(٥١) فرهود وآخرون ، (الأزهر الشريف في عيده الألفية) ، ص ٢٨١ ، (مستفاد من أسماء لجان المجمع) .

(٥٢) الشافعي ، (المنخل للفقهاء الإسلاميين) ، ص ٣٥١ .

(٥٣) فرهود وآخرون ، (الأزهر الشريف في عيده الألفية) ، ص ٢٨١ .

د- لجان المجمع : يوجد في المجمع لجان يعاد تشكيلها وفق الحاجة ، منها لجنة البحوث الفقهية والتي تتكون من بين السادة أعضاء المجمع ، وهي تشرف على عدة لجان فرعية بنشاط بارز في تقنين الشريعة الإسلامية ، ومما أنجزته :

تقديم عدد من الأجزاء في تقنين الشريعة الإسلامية من قبل لجان الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلةو لجنة إحياء التراث الإسلامي، وهي تشرف على إخراج كتاب شرح السنة للبغوي ، وقدمت للطبع الجزء الأول من الكتاب ، وكانت بصدد إخراج الجزء الثاني منه عام ١٩٨٢م ، كما كانت في العام المذكور تعمل على تحقيق كتاب الميزان للشعراني وإخراجه .

وتقوم اللجنة بمشروع نشر الوثائق والعهود التي تشمل على التوجيهات الرشيدة في مجال الحكم والحضارة الإسلامية ، وقد تم حتى الآن إنجاز الجانب الأكبر من العمل المطلوب^(٥٤) . ولجنة بحوث القرآن ، ولجنة بحوث السنة ، ولجنة العقيدة والفلسفة ، ولجنة دائرة المعارف الإسلامية^(٥٥)

هـ - نشاطات المجمع :

من نشاطات مجمع البحوث الإسلامية :

- ١- إصدار مجلة شهرية باسم الأزهر ، صدر العدد الأول منها في المحرم سنة ١٣٤٩هـ ويحمل اسم (نور الإسلام) ، وبعد بضعة أعداد حملت المجلة اسم (مجلة الأزهر)^(٥٦) ، وما تزال تصدر إلى الآن^(٥٧) .
- ٢- سلسلة البحوث الإسلامية ، وهي كتيبات في متناول الجميع ، تصدر شهريا ، وأصبحت السلسلة تصدر مرتين في الشهر^(٥٨) .
- ٣- الفتوى : وشكل لذلك لجنة تستقبل سنويا ما يقارب ستة آلاف استفتاء^(٥٩) .

^(٥٤) فرهود وآخرون ، (الأزهر الشريف في عيده الألفي) ، ص ٢٨٥ .

^(٥٥) فرهود وآخرون ، (الأزهر الشريف في عيده الألفي) ، ص ٢٨٤-٢٨٥ .

^(٥٦) فرهود وآخرون ، (الأزهر الشريف في عيده الألفي) ، ص ٢٨٥ .

^(٥٧) انوه هنا بالدور الكبير الذي تقوم به المجلات الإسلامية بالتوعية الدينية ، ولكن استوقفتني كثيرا أحد أهداف مجلة الأزهر التي وضعها محمد الخضر حسين وهو أن (لا تمنع السيامة) ، وهو يدين المجلات التي تصدر عن جهات تشرف عليها الحكومات ولا تمثل الإسلام بشموله ، بل تمثل ما يعرف بالإسلام الرسمي ، مع تحفظي على هذه التسمية ، فرهود وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٢٨٦ .

^(٥٨) فرهود وآخرون ، (الأزهر الشريف في عيده الألفي) ، ص ٢٨٦ .

^(٥٩) فرهود وآخرون ، (الأزهر الشريف في عيده الألفي) ، ص ٢٨٧ .

و - مؤتمرات المجمع :

١. المؤتمر الأول : في القاهرة عام ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .
ومن توصياته : التخير من أحكام المذاهب الفقهية ، لمراعاة المصالح ، ومواجهة
الحوادث المتجددة (٦٠) .
 ٢. المؤتمر الثاني : في القاهرة عام ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .
تناول موضوع الطلاق ، وتعدد الزوجات ، وتحديد النسل ، والتأمين .
ومن قراراته : اعتبار الفائدة على جميع أنواع القروض كلها ربا محرماً لا فرق بين ما
يسمى بالقرض الاستهلاكي ، وما يسمى بالقرض الانتاجي (٦١) .
 ٣. المؤتمر الثالث : في القاهرة عام ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .
ومن قراراته أنه لا عبرة باختلاف المطالع بالنسبة لرؤية الهلال (٦٢)
 ٤. المؤتمر الرابع : في القاهرة عام ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
ومن قراراته وجوب الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية (٦٣) .
 ٥. المؤتمر الخامس : في القاهرة عام ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م . ومن توصياته ، وجوب اتخاذ
الشريعة الإسلامية أساساً للتشريع في الأمة الإسلامية (٦٤) .
 ٦. المؤتمر السادس : في القاهرة عام ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م (٦٥) .
 ٧. المؤتمر السابع : في القاهرة عام ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م (٦٦) .
 ٨. المؤتمر الثامن : في القاهرة عام ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
وتناول أبحاثاً تتعلق بنظرية الحدود في الإسلام ، وبتقدير نصاب الزكاة وغيرها (٦٧) .
 ٩. المؤتمر التاسع : في القاهرة عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
كان تحت عنوان الاحتفال بالعيد الألفي للأزهر ، وألقي فيه ثمانية عشر بحثاً ، صدرت
في كتاب ، منها :
- علم الاقتصاد الإسلامي للدكتور أحمد فهمي أبو سنه .

(٦٠) مجمع البحوث ، (التوجيه التشريعي) ، ص ٢١٦ ، والكتاني ، (الفكر الإسلامي) ، ص ٦٣ .

(٦١) مجمع البحوث ، (المرجع السابق) ، ص ٢١٧ .

(٦٢) مجمع البحوث ، (المرجع السابق) ، ص ٢٢٠ .

(٦٣) مجمع البحوث ، (المرجع السابق) ، ص ٢٢٢ .

(٦٤) مجمع البحوث ، (المرجع السابق) ، ص ٢٢٢ .

(٦٥) امبابي ، (الحركة الفقهية) ، ص ٣٨٩ .

(٦٦) امبابي ، (المرجع السابق) ، ص ٣٨٩ .

(٦٧) امبابي ، (المرجع السابق) ، ص ٣٨٩ .

- مشروع دستور إسلامي للمستشار عبد الحليم الجندي (٦٨) .
ومن توصياته : العناية بشؤون الأقليات ، ووقاية المجتمع الإسلامي من الغزو الفكري
والثقافي ، وضرورة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية (٦٩) .
وتميزت أبحاث المجمع بالتجرد عن المذهبية لكونها مقارنة بين المذاهب الإسلامية
وأحياناً مقارنة بالقوانين الوضعية (٧٠) .

الثاني : المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة :
أ - نشأته :

أنشئ هذا المجمع عام ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م في مكة المكرمة (٧١) .
ب- أهدافه :

١- دراسة أمور المسلمين الدينية ، والفقهية .
٢- النظر في الوقائع الجديدة في شؤون الحياة ، لإصدار أحكام لها في ضوء الاجتهاد
الجماعي (٧٢) .

ج- هيئة المجمع :

يتكون من رئيس ، ونائب له ، وعشرين عضواً من العلماء المتميزين بالنظر الفقهي
والأصولي (٧٣) .
دورات المجمع :

١. الدورة الأولى (١٠-١٧ شعبان / ١٣٩٩هـ) ، والموضوع الفقهي كان حول حكم التأمين
بشئ صورته وأشكاله (٧٤) .
٢. الدورة الثانية (٤/٢٦ - ٤/٥/١٣٩٩هـ) ، والموضوع الفقهي كان حول مطابقة ولاية
الأمر في الدول الإسلامية بتطبيق الشريعة الإسلامية (٧٥) .
٣. الدورة الثالثة (٢٣-٤/٣٠/١٤٠٠هـ) ، حول الحكم الشرعي في تحديد النسل (٧٦) .

(٦٨) لرهود وآخرون ، (الأزهر الشريف في عيده الأثني) ، ص ٢٩٠ .

(٦٩) لرهود وآخرون ، (الأزهر الشريف في عيده الأثني) ، ص ٢٩٠ .

(٧٠) الشافعي ، (المدخل للفقه الإسلامي) ، ص ٣٥٢ .

(٧١) مجلة المجمع الفقهي ، ص ١ ، ع ١٤ ، ص ٩ .

(٧٢) اسماعيل ، (الاجتهاد الجماعي) ، ص ١٧٥ .

(٧٣) اسماعيل ، (المرجع السابق) ، ص ١٧٥ .

(٧٤) رابطة العالم الإسلامي ، (قرارات المجمع الفقهي الإسلامي) ، (د ، ١٨) ، ص ١١ .

(٧٥) المرجع السابق ، ص ١١ .

(٧٦) المرجع السابق ، ص ١١ .

٤. الدورة الرابعة (٧-١٧/٤/١٤٠١) ، حول العمل بالرؤية في إثبات الأهلة ، وصلة الرحم في الإسلام وغيرهما (٧٧) .
٥. الدورة الخامسة (٨-١٦/٤/١٤٠٢هـ) ، حول حكم الإحرام من جدة ، والتلقيح الصناعي والعملة الورقية وغيرهما (٧٨) .
٦. الدورة السادسة (٩-١٦/٤/١٤٠٣هـ) ، حول ترويح الأشرطة التي تهاجم الإسلام وغيره (٧٩)
٧. الدورة السابعة (١١-١٦/٤/١٤٠٤هـ) ، وتناولت التلقيح الصناعي ، وسوق الأوراق المالية والبضائع (٨٠) .
- الدورة الثامنة (٢٧-٤/٨/١٤٠٥هـ) ، ومن أبرز المواضيع التي تناولتها ، زراعة الاعضاء الإنسانية في جسم الإنسان (٨١) .
٨. الدورة التاسعة ، لم يشر إليها في المراجع السابقة .
٩. الدورة العاشرة (٢٤-٢٨ / ٢ / ١٤٠٨هـ) ، وتناولت موضوع الخلاف الفقهي ، والتعصب المذهبي ، وكذلك موضوع تشريح جنث الموتى وغيرها (٨٢) .
١٠. الدورة الحادية عشرة (١٣-٢٠/٧/١٤٠٩هـ) ، حول الزكاة ، أجور العقود ، وحكم نقل الدم (٨٣)
١١. الدورة الثانية عشرة (١٥-٢٢/٧/١٤١١) ، التلقيح الصناعي وإسقاط الجنين المشوه خلقياً (٨٤)
١٢. الدورة الثالثة عشرة (٥/٨/١٤١٢هـ) ، المواعدة ببيع بعض العملات ببعض (٨٥) .
١٣. الدورة الرابعة عشرة (٢٠/٨/١٤١٥هـ) ، أسهم الشركات المصرفية ، وعملية اليانصيب (٨٦)
١٤. الدورة الخامسة عشرة (١١-١٥/٧/١٤١٩هـ) ، استفادة المسلمين من علم الهندسة الوراثية (٨٧) .

(٧٧) رابطة العالم الإسلامي ، (قرارات المجمع الفقهي الإسلامي) ، (١د ، ٨د) ، ص ١١ .

(٧٨) المرجع السابق ، ص ١١ .

(٧٩) المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٨٠) المرجع السابق ، ص ١٣ .

(٨١) اسماعيل ، (الاجتهاد الجماعي) ، ص ١٧٦-١٧٩ ، مجلة المجمع الفقهي ، ١ع ، ١س ، ص ٢١٠ .

(٨٢) اسماعيل ، (الاجتهاد الجماعي) ، ص ١٨٢-١٨٨ .

(٨٣) رابطة العالم الإسلامي ، (قرارات المجمع الفقهي الإسلامي) ، (١د ، ٨د) ، ص ٦٩-١٠٦ .

(٨٤) المرجع السابق ، ص ١٠٧-١٢٤ .

(٨٥) المرجع السابق ، ص ١٢٥-١٣٦ .

(٨٦) المرجع السابق ، ص ٩-٤٠ .

(٨٧) المرجع السابق ، ص ٩-٤٠ .

الثالث : مجمع الفقه الإسلامي / جدة - السعودية :

أ- نشأته :

أنشئ بناءً على قرار من مؤتمر القمة الثالث للدول الإسلامية في مكة المكرمة ، ما بين ١٩-٢٢ / ٣ / ١٤٠١ هـ الموافق ٢٥-٢٨ / ١ / ١٩٨١ م^(٨٨)، ويتبع منظمة المؤتمر الإسلامي

ب - أهدافه :

١. بيان حكم الله في القضايا الطارئة التي لا نص فيها ولا إجماع ، والتي اختلفت فيها الآراء ولم يتبين الوجه السديد الذي تطمئن إليه النفوس ، ويمكن اعتماده بشأنها .

٢. شد الأمة الإسلامية إلى شريعتها السمحة ، وتمكينها من حل مشاكلها عن طريق المنهج الجيد للفقه الإسلامي ، والاستخدام الصحيح لقواعده ، والخضوع في ذلك كله لأسرار التشريع الإسلامي ومقاصده .

٣. جمع كلمة الأمة الإسلامية بالاهتمام بمشاكلها ، وتدبر أحوالها ، ودراسة أوضاعها ، وفحص قضاياها بقصد إيجاد الحلول لها عن طريق الاجتهاد الجماعي في منظمة فقهية مجمعية ...^(٨٩).

ج - هيئة المجمع :

يكون عضو عامل في المجمع لكل دولة من دول منظمة المؤتمر الإسلامي ، ويتم تعيينه من قبل دولته ، ويجوز ضم أكثر من عضو من الدولة الواحدة ، كما يجوز ضم علماء وفقهاء من الجاليات الإسلامية^(٩٠) .

د - شعب المجمع :

كوّن المجلس عدداً من الشعب منها : شعبة التخطيط ، والتي تتولى النظر في مشاريع المجمع القائمة ، والمستقبلية^(٩١) .

وكذلك شعبة الدراسة ، والبحث ، وشعبة الإفتاء ، وشعبة التقريب بين المذاهب ، وشعبة الترجمة والنشر^(٩٢) .

(٨٨) بلخوجه ، (الفقه الإسلامي وقضايا العصر) ، ص ٤٠ .

(٨٩) بلخوجه ، (الفقه الإسلامي وقضايا العصر) ، ص ٤١ ، وانظر : الأشقر ، (تاريخ الفقه) ، ص ٢١٥ .

(٩٠) اسماعيل ، (الاجتهاد الجماعي) ، ص ١٩٩ .

(٩١) تقرير عن اجتماع شعبة التخطيط حول مشاريع المجمع ، مجلة الفقه الإسلامي ، ع ٢ ، ج ٣ ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م ، ص ١٩٧٣ .

(٩٢) شعبان ، (الاجتهاد الجماعي) ، ص ٢٠٣ .

هـ - نشاطات المجمع :

يصدر المجمع مجلة مجمع الفقه الإسلامي^(٩٢) ، كما يعمل المجمع على إصدار ما يلي:

١. الموسوعة الفقهية .
٢. معلمة القواعد الفقهية .
٣. مدونة الأدلة للأحكام الفقهية .
٤. معجم المصطلحات الفقهية .
٥. إحياء التراث .
٦. تيسير الفقه .
٧. تفتين الفقه .
٨. استقطاب المزيد من المواضيع المستجدة^(٩٤) .

و - مؤتمرات المجمع :

وتسمى دورات المجمع ، والتي بلغت إحدى عشرة دورة ، وأكثر من سبع ندوات فقهية حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة ، وبيانها فيما يأتي :

١. الدورة الأولى في جدة : (شهر ٢ / ١٤٠٥ هـ - ١١ / ١٩٨٤ م) ، وكانت قراراتها إجرائية تنظيمية^(٩٥) .
٢. الدورة الثانية : (١٠-١٦ / ٤ / ١٤٠٦ هـ - ٢٢-٢٨ / ١٢ / ١٩٨٥ م) ، ومن المواضيع التي تناولتها : زكاة الديون ، وزكاة العقارات ، وتوحيد بدايات الشهور ، وخطاب الضمان وبنوك الحليب ، وغيرها^(٩٦) .
٣. الدورة الثالثة في عمان : (٨-١٣ / ٣ / ١٤٠٧ هـ - ١١-١٦ / ١٠ / ١٩٨٦ م) ، وتناولت المواضيع الآتية : زكاة الأسهم ، وأطفال الأنابيب ، وأجهزة الإنعاش ، وسندات المقارضة وغيرها^(٩٧) .

^(٩٢) تقرير عن اجتماع شعبة التخطيط حول مشاريع المجمع ، مجلة الفقه الإسلامي ، ج٣ ، ع٣ ، ج٣ ،

١٩٧٣م / ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧م ، ص ١٩٧٣

^(٩٤) المرجع السابق ، ص ١٧٩٤-١٧٧٩ ، و ص ١٩٧٥-٢٠٠٧ ، وانظر : أبو غدة ، (قرارات وتوصيات) ، ص ٧ .

^(٩٥) أبو غدة ، (قرارات وتوصيات) ، ص ٧ ، والزرقا ، (المدخل) ، ص ٢٥٠ .

^(٩٦) أبو غدة ، (قرارات وتوصيات) ، ص ٩ .

^(٩٧) المرجع السابق ، ص ٢٧-٥٣ .

٤. الدورة الرابعة في جدة : (١٨-٢٣ / ٦ / ١٤٠٨ هـ - ٦-١١ / ٢ / ١٩٨٨ م) ، وتناولت المواضيع التالية : بدل الخلو ، وبيع الأسم التجاري ، والترخيص ... إلخ (٩٨) .
٥. الدورة الخامسة في الكويت : (١-٦ / ٥ / ١٤٠٩ هـ - ١٠-١٥ / ١٢ / ١٩٨٨ م) ، وتناولت المواضيع الآتية : تنظيم النسل ، والوفاء بالوعد ، والمراوحة للأمر بالشراء ، وتغيير قيمة العملة وغيرها (٩٩) .
٦. الدورة السادسة في جدة : (١٧-٢٣ / ٨ / ١٤١٠ هـ - ١٤-٢٠ / ٣ / ١٩٩٠ م) ، وتناولت المواضيع التالية : البيع بالتقسيط ، وزراعة خلايا الدماغ والجهاز الهضمي ، واستخدام الأجنة مصدرا لزراعة الأعضاء ، وزراعة الأعضاء التناسلية ، وغيرها (١٠٠) .
٧. الدورة السابعة في جدة : (٧-١٢ / ١١ / ١٤١٢ هـ - ٩-١٤ / ٥ / ١٩٩٢ م) ، وتناولت المواضيع الآتية : العلاج الطبي ، والحقوق الدولية في الإسلام وغيرها (١٠١) .
٨. الدورة الثامنة في بروناي : (١-٧ / ١ / ١٤١٤ هـ - ٢١-٢٧ / ٦ / ١٩٩٣ م) ، وتناولت المواضيع الآتية : حوادث السير ، بيع العربون ، السر في المهنة الطبية ، مرض نقص المناعة المكتسب (الايذز) وغيرها (١٠٢) .
٩. الدورة التاسعة في أبوظبي : (١-٦ / ١١ / ١٤١٥ هـ - ١-٦ / ٤ / ١٩٩٥ م) ، وتناولت المواضيع الآتية : تجارة الذهب ، السلم وتطبيقاته المعاصرة وغيرها (١٠٣) .
١٠. الدورة العاشرة في جدة : (٢٣-٢٨ / ٢ / ١٤١٨ هـ - ٦ / ٢٨ - ٣ / ٧ / ١٩٩٧ م) ، وتناولت المواضيع التالية : المفطرات في مجال التداوي ، والاستسناخ البشري ، الذبح ، بطاقة الائتمان وغيرها (١٠٤) .

أما الندوات التي عقدها المجمع فمنها :

١. ندوة سندات المقارضة ، بجدة (١٠٥) .

(٩٨) أبو غدة ، (قرارات وتوصيات) ، ص ٥٥-٨٦ .

(٩٩) المرجع السابق ، ص ٨٧-١٠٤ .

(١٠٠) المرجع السابق ، ص ١٠٥-١٣١ .

(١٠١) المرجع السابق ، ص ١٢٣-١٥٥ .

(١٠٢) أبو غدة ، (قرارات وتوصيات) ، ص ١٥٧-١٨٧ .

(١٠٣) المرجع السابق ، ص ١٨٩-٢١٠ .

(١٠٤) المرجع السابق ، ص ٢١١-٢٢٨ .

(١٠٥) بلخوجة ، (الفقه الإسلامي) ، ص ٤٣-٤٤ .

٢. الندوة الفقهية الطبية بالكويت ، ومن المواضيع التي تناولتها : زراعة الأعضاء التناسلية وخلايا الدماغ (١٠٦) .
٣. ندوة الاسواق المالية الأولى ، في الرياض ، ومن المواضيع التي تناولتها : الخيارات في السلع والعملات (١٠٧) .
٤. ندوة الأسواق المالية الثانية ، في البحرين ، ومن المواضيع التي تناولتها : الأسهم ، بطاقات الائتمان (١٠٨) .
٥. ندوة الإجابة عن استفسارات البنك الإسلامي للتنمية (١٠٩) .
٦. ندوة قضايا العملة (١١٠) .
٧. ندوة مشاكل البنوك الإسلامية (١١١) .
- الرابع : مجمع الفقه الإسلامي / الهند :-
- أ - نشاته :
- أنشئ في عام ١٩٨٩ م .
- ب- أهدافه : كأهداف المجمع الأخرى .
- ج - هيئة المجمع : لم تحصل على أية معلومات حولها .
- د - لجان المجمع : لم تحصل على أية معلومات حولها .
- هـ - نشاطات المجمع :
- يصدر مجلة بعنوان مجلة الفقه الإسلامي (باللغة الأوردية) ، صدر منها ستة أعداد تكون كل من الخامس والسادس من جزأين ، كما أصدر واحدا وعشرين كتابا بعدة لغات ، منها أهم القرارات الفقهية ، مبادئ الفقه الإسلامي ، الربا ، وفقه المشكلات.
- و - ندوات المجمع :
- عقد المجمع إحدى عشرة ندوة على النحو التالي :
١. الندوة الأولى : ١-٣ / ٤ / ١٩٨٩ في دلهي ، وتناولت نقل الأعضاء ، وتنظيم النسل وغيرهما .

(١٠٦) بلخوجة ، (الفقه الإسلامي) ، ص٤٣-٤٤ .

(١٠٧) بلخوجة ، (المرجع ذاته) ، ص٤٣-٤٤ .

(١٠٨) بلخوجة ، (المرجع ذاته) ، ص٤٣-٤٤ .

(١٠٩) بلخوجة ، (المرجع ذاته) ، ص٤٣-٤٤ .

(١١٠) بلخوجة ، (المرجع ذاته) ، ص٤٣-٤٤ .

(١١١) بلخوجة ، (المرجع ذاته) ، ص٤٣-٤٤ .

٢. الندوة الثانية : ٨-١١ / ١١ / ١٩٨٩م في دلهي ، وتناولت موضوع الفوائد البنكية والتجارة ، وغيره .
٣. الندوة الثالثة : ٨-١١ / ٦ / ١٩٩٠م في بانجالور ، وتناولت المرابحة في البنوك الإسلامية وحقوق البيع ، وغيرهما .
٤. الندوة الرابعة : ٩-١٢ / ٨ / ١٩٩١م في حيدرآباد ، وتناولت التأمين ، والبنوك الإسلامية وغيرهما .
٥. الندوة الخامسة : ٣٠ / ١٠ - ٢ / ١١ / ١٩٩٢م في أزمجار ، وتناولت قضايا معاصرة في الزكاة وغيرها .
٦. الندوة السادسة : ٣١ / ١٢ / ١٩٩٣ - ٢ / ١ / ١٩٩٤م في عمرآباد ، وتناولت العشر والخراج ، ووضع الشريعة في البلاد الهندية وغيرها .
٧. الندوة السابعة : ٣٠ / ١٢ / ١٩٩٤ - ٢ / ١ / ١٩٩٥م في باروج جوجارات ، وتناولت الذبح بالآلات ، وروية الهلال ، والضرورات والحاجات وغيرها .
٨. الندوة الثامنة : ٢٢-٢٤ / ١٠ / ١٩٩٥م في الجاره ، وتناولت أخلاقيات الطب ، وحالات النكاح ، والعرف والعادات وغيرها .
٩. الندوة التاسعة : ١١-١٤ / ١٠ / ١٩٩٦م في جيفودراجستان ، وتناولت تجارة السمك ^(١١٢) والبيع والشراء قبل التملك ، والأسهم وغيرها .
١٠. الندوة العاشرة : ٢٤-٢٧ / ١٠ / ١٩٩٧م في بومباي ، وتناولت الوقف ، والحج والعمرة والبيع والشراء بالتسيط ، والاستمساخ وغيرها .
١١. الندوة الحادية عشر : ١٧ - ١٩ / ٤ / ١٩٩٩م في باتنا ^(١١٣) ، وتناول الكفاه ، والولاية في الزواج ، والحديث الضعيف ^(١١٤) .

^(١١٢) انظر : مشكلات جديدة حول مسألة بيع السمك - وتضمن المقال عددا من قرارات الندوة الفقهية التاسعة للمجمع - للامتاز محمد مصطفى عبد القدوس الندوي ، مجلة البعث الإسلامي ، ع ٧٤ ، م ٤٣ ، ص ٧٦-٨٣ .

^(١١٣) المعلومات مستقاه من موقع مجمع الفقه الإسلامي في الهند على الإنترنت ، وهو [Http://www.hfa.india.org.fighi.htm](http://www.hfa.india.org.fighi.htm) .

كما توجد على نفس الموقع ملخصات لقرارات المجمع .

^(١١٤) بالإضافة إلى المعلومات المنشورة على الإنترنت ، فقد اطلعت على دعوة المشاركة في المؤتمر الحادي عشر ، وعاوین موضوعاته ، وأبحاث في مجلة البعث الإسلامي الهندية بنقش عناوین عدد من مواضيع المؤتمرات المذكورة ، انظر : نظام الأسرة في الإسلام وتحديات العصر الحاضرة " النكاح والطلاق " للأستاذ عتیق أحمد القاسمي ، مجلة البعث ، ع ١٤ ، م ٤٥ ، ٤٥٠هـ/١٩٩٩م ، ص ٥١-٦٢ ، وذكر الزحيلي عددا من المواضيع التي تناولتها ندوات المجمع ، عطيه وآخرون ، (تجديد الفقه الإسلامي) ، ص ٢٢٧-٢٢٨ .

الخامس : مجلس البحث الفقهي الإسلامي في أوروبا :

أ- نشأته : أنشئ بناءً على توصية من المجلس القاري للمساجد في أوروبا في دورته الثالثة التي انعقدت في محرم سنة ١٤٠٣هـ ببروكسل / بلجيكا (١١٥) .

ب- أهدافه ، منها :

١. دراسة جميع المشكلات التي تواجه المسلمين في أوروبا ، واقتراح الحلول المناسبة لها على هدى من الكتاب والسنة والاجماع والقياس .

٢. العمل من أجل نشر الوعي الفقهي الإسلامي ، وإبراز صلاح الشريعة لكل زمان ومكان (١١٦) .

ج- نشاطاته :

١. ترجمة الأعمال الفقهية المعتمدة إلى أهم اللغات الأوروبية ، ونشر الكتب الفقهية وترجمتها كذلك .

٢. إصدار النشرات والدراسات حول أعمال المعادين للإسلام والمفتريين عليه ، والرد على أضرابهم باللغات والوسائل المختلفة (١١٧) .

الفرع الثاني : المجامع الفقهية الوطنية ومجالس ودور الافتاء :-

أ- أهمية المجامع الفقهية الوطنية ومجالس ودور الافتاء :

١. إن من الأهمية بمكان وجود مجالس ودور للفتوى في كل بلد ، في كل مدينة لبيان أحكام الشرع للناس في كل ما يتعرضون له أو يشكل عليهم .

٢. إن لكل بلد ما يميزه وما يمثل له خصوصية قد لا توجد في بلد آخر ما يستدعي أفراد قضاياه بالنظر ، وبيان وما يناسبها من الأحكام الشرعية .

٣. إن دراسة دور مجالس الافتاء وما صدر عنها لها فائدتان :

الأولى : " معرفة المنهج الذي كان يتعامل به الفقهاء مع الأمور المستحدثة " (١١٨) ، ولا طريق لمعرفة المنهج إلا هذه الفتاوى ، لأن كثيراً من النوازل المفتى بها لم يسبق عرضها في كتب الفقه ، ولم تقع في الماضي ، ولم يتعرض لها بالتأليف من قبل المشتغلين بالفقه (١١٩) .

(١١٥) حسنة ، (مشكلات المسلمين في مجتمع الاغتراب) ، مجلة الأمة ، ع ٢٧ ، ص ٤ ، ص ٦٠ .

(١١٦) حسنة ، (مشكلات المسلمين في مجتمع الاغتراب) ، ص ٦٢ .

(١١٧) حسنة ، المصدر ذاته ، ص ٦٢ .

(١١٨) عطيه وآخرون ، (تجديد الفقه) ، ص ٢٧ .

(١١٩) الزحيلي ، (شخصيات إسلامية) ، ص ١٥٧ .

الثاني : معرفة الواقع لأن الفتاوى تعالج تطبيق أحكام الشرع في حياة الناس وما يعترضهم من مشكلات . لذلك تختلف من شخص لآخر ، وهذه الفتاوى لا تكتفي بذكر الأدلة ، بل تبيّن كيف يعيش الناس وما ينبغي أن يعلموه ليتفق عملهم مع ما تطلبه الشريعة منهم (١٢٠) .

٤ . إن الفتاوى التي تصدر عن دور الفتوى استقلت بجانب من الفقه بمكان ، لكنه لم يدون في كتب الفقه فاحتيج إلى الاطلاع عليها لأنها تعالج وقائع معينة وقعت في ظروف معينة وصدر فيها حكم معين " (١٢١) .

ب- دراسة وتقييم لجهود المجامع الفقهية الوطنية و مجالس و دور الإفتاء في مجال الفتوى :
عرف في عصر الدراسة عدد من العلماء الذين جمعت فتواهم ، ولا يزال عدد منها مرجعاً للمسلمين في معرفة أحكام دينهم ، ومنها :

١- فتح العلي المالك على مذاهب مالك للشيخ محمد عليش (ت ١٢٩٩هـ) .

الترجم فيه مذهب الإمام مالك ، معتمداً على النقل من كتب متأخري المالكية (١٢٢) .

٢- فتاوى محمد رشيد رضا (ت ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م) .

نشرت أولاً في مجلة المنار وذاع صيتها ، ثم جمعت في ستة مجلدات مرتبة حسب

تواريخ نشرها في المجلة المذكورة ، واتبعت بفهرس ألف بائي (١٢٣) (١٢٤) ، ولها مزايا منها :

" أولاً : أنها تعالج قضايا عصرية ومشكلات واقعية .

ثانياً : أنها مكتوبة بروح الاستقلال العلمي والتحرر من التقليد المذهبي .

ثالثاً : تحمل روح الإصلاح والدعوة إلى الإسلام الشامل المتوازن " (١٢٥) .

٣- الفتاوى دراسة لمشكلات المسلم المعاصر في حياته اليومية والعامّة ، محمود شلتوت (ت ١٣٨٣هـ) (١٢٦) .

(١٢٠) انظر : الزحيلي ، مرجع سابق ، ص ١٥٧ ، وعطية وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(١٢١) عطية وآخرون ، (تجديد الفقه) ، ص ٢٨ .

(١٢٢) مطبوع في مجلدين طبعة مطبعة مصطفى الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الأخيرة ، ١٣٨٨هـ - ١٩٥٨م .

انظر : القرضاوي ، (الفتوى) ، ص ١٢-١٣ .

(١٢٣) جمعها وحققها صلاح الدين المنجد ويوسف خوري ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ١٩٧٠م .

(١٢٤) وطبع لرضا باسم فتاوى كتب أخرى مثل فتاوى مهمة في الشريعة الإسلامية في المحاكم العشائرية

والمصرية ومباحث في الإصلاح الإسلامي ، وفتاوى مشايخ الإسلام الرسميين بالأمستانه (بالحكم بالمذاهب

الأربعة عند الحاجة) ١٩١٢م ، وفتاوي من فتاوى المنار الإصلاحية وكلها طبعتها مطبعة المنار . انظر :

الشوابكة ، (محمد رشيد رضا) ، ص ٣٦٧ .

(١٢٥) القرضاوي ، (الفتوى) ، ص ١٤ .

(١٢٦) طباعة دار الشروق ، القاهرة ، بيروت ، الطبعة الثانية عشر ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

وتمتاز بالعصرية والواقعية ، إلا أن الشيخ قد أخذ عليه اجتهاده في كثير من المسائل^(١٢٧).

٤- فتاوى محمد متولى الشعراوي (ت ١٤١٩هـ-١٩٩٨م) ^(١٢٨) .

وقد رأيت فيها أجوبة على أسئلة ، لكنها لا تذكر الأدلة التي تستند إليها ، وإذا ذكرت الأحاديث فغير مخرجه ، وهي أجوبة مبتسره أحيانا في أقل من صفحة .

٥- فتاوى مصطفى الزرقا (ت ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م) .

وهي مجلد واحد اعتنى بها مجد احمد مكي ^(١٢٩) ، ومن مزاياها :

أ- هي ليست مجرد فتاوى، أي ردود على أسئلة بل هسي بحوث ودراسات فقهية أصليّة وعميقة^(١٣٠)

ب- التيسير بضوابطه وقواعده كما في رأيه في التامين والخلو ^(١٣١) .

ج- عدم التعصب لمذهب ، مع أن الشيخ من فقهاء الحنفية إلا أنه رجح في عدد من فتاواه آراء فقهاء المذاهب الأخرى ، كاختياره مذهب الحنابلة في العقود والشروط لسعته ومرونته^(١٣٢).

د- الواقعية والعصرية .

٦- فتاوى يوسف القرضاوي (م) .

وصدر له أكثر من مجموعة منها - من هدي الإسلام فتاوى معاصرة ^(١٣٣) ، ولا يزال يمارس الفتوى في وسائل الاتصال والإعلام المختلفة .

ومن مزايا هذه الفتاوى :

أ - أنها كاسمها معاصرة وواقعية ، فقد تناول كثيرا من القضايا المعاصرة كزرع الأعضاء .

ب- تمزج بين الفقه والدعوة ^(١٣٤) ، والتيسير بضوابطه ^(١٣٥) .

^(١٢٧) انظر أعلام الأئام بمخالفة شيخ الأزهر ثلثت للإسلام لعبد الله بن علي بن يابن، ط١، د.ت.

^(١٢٨) طبعته دار الإيمان ، القاهرة .

^(١٢٩) طبعته دار القلم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .

^(١٣٠) انظر مقدمة الشيخ القرضاوي لهذه الفتاوى . الزرقا ، (الفتاوى) ، ص ٧ .

^(١٣١) الزرقا ، (الفتاوى) ، ص ١٠-١١ .

^(١٣٢) الزرقا ، (الفتاوى) ، ص ١٠-١١ .

^(١٣٣) طبعته دار الوفاء ، المنصورة ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م ، في مجلدين .

^(١٣٤) وهو كما قال عن فتاوى محمد رشيد رضا يحمل روح الإصلاح والدعوة إلى الإسلام الشامل المتوازن .

القرضاوي ، (الفتاوى) ص ١٤ .

^(١٣٥) كما شرحها هو في تقديمه لفتاوى الزرقا . انظر الزرقا ، (الفتاوى) ، ص ١٠-١١ .

- ج- الوسطية ، ففي كل جواب لمسألة هناك ضوابط تقف وسطاً بين الإفراط والتفريط (١٣٦) ،
- د- الاستقلال العلمي ، وعدم التقليد أو التعصب المذهبي .
- هـ- مخاطبة الناس بلغة العصر ، أي بعيداً عن التكلف .
- و- إعطاء الفتوى حقها من الشرح والإيضاح (١٣٧) .
- وقد أخذ على الشيخ عدد من فتاواه منذ صدور كتابه الحلال والحرام (١٣٨) .
- ٧- فتاوى محمد عبده (١٣٩) ، وقد أخذ عليه عدد من الفتاوى .
- ٨- فتاوى حسنين محمد مخلوف مفتي الديار المصرية (ت ١٣٥٥هـ-١٩٣٦م) (١٤٠) .
وفيها أبحاث إسلامية بالإضافة إلى الفتاوى .
- ٩- فتاوى عبد الحلیم محمود (١٤١) .
- ١٠- فتاوى عبد الحميد كشك هموم المسلم اليومية (١٤٢) .
- ١١- الفتاوى الفقهية المعززة بالأدلة الأصلية والفرعية لأحمد بن عبد العزيز آل مبارك ، رئيس القضاء الشرعي بدولة الإمارات العربية المتحدة (١٤٣) .
- ١٢- يسألونك في الدين والحياة لأحمد الشرباصي (١٤٤) .
- ١٣- فتاوى الشيخ علي الطنطاوي (ت ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م) (١٤٥) .
- ١٤- مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لعبد العزيز بن باز (ت ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م) (١٤٦) .

- (١٣٦) أنظر مثلاً ضوابط جواز مصافحة الرجل للمرأة الأجنبية عند عدم الشهوة ، واقتصرها على موضع الحاجة وغيرها . أنظر : القرضاوي ، (فتاوى معاصرة) ، ج ٢ ، ص ٣٠٢ .
- (١٣٧) أنظر : القرضاوي ، (الفتاوى) ، ص ١٢٣ ، كأنه يصف فتاواه أو هي ضوابط التزم بها .
- (١٣٨) أنظر : القرضاوي ، (الفتاوى) ، ص ١٠٨ .
- (١٣٩) تولى الإفتاء في مصر من ١٣١٧/٢/٢هـ حتى ١٣٢٣/٤/٤هـ . أنظر: الأوقاف المصرية، (الفتاوى الإسلامية) ، ج ١ ، ص ٣٤ .
- (١٤٠) طبعتها دار الاعتصام ، القاهرة ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٠م .
- (١٤١) جمعها ورتبها ابنه الدكتور منيع ، وطبعتها دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، دون تاريخ .
- (١٤٢) طبعت بالقطع الصغير ، وطبعتها مطبعة المختار الإسلامي في القاهرة . والطبعة التي اطلعت عليها دون رقم ولا تاريخ .
- (١٤٣) مطبوع ولكن دون مكان ولا رقم الطبعة ولا تاريخها .
- (١٤٤) طبعتها دار الجليل /بيروت ، ط ١/١٤١٦-١٩٩٥م .
- (١٤٥) جمعها ورتبها حفيده مجاهد ديرانيه ، وطبعتها دار المنارة ، جدة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .
- (١٤٦) اشرف على تجميعه وطبعه الدكتور محمد بن سعد الشويخ ، طباعة الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ-١٩٩٠م .

- ١٥- الفتاوى الإسلامية الصادرة عن دار الإفتاء في مصر (١٤٧) .
- ١٦- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في السعودية (١٤٨) .
- ١٧- ما تصدره مجالس الفتوى في البلاد الإسلامية ، وما تنشره المجلات ومجلات الأوقاف في كل بلد ، كفتاوى مجلة الأزهر في مصر ، ونور الإسلام ومنبر الإسلام في مصر ، ومنار الإسلام في أبو ظبي ، والشهاب في بيروت وغيرها (١٤٩) .
- ١٨- فتاوى مجالس الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية ، أو التي نشرتها البنوك الإسلامية كبنك التمويل الكويتي ، وبنك فيصل الإسلامي المصري (١٥٠) .

وقع عدد من مفتي العصر في عدد من الأخطاء لأسباب منها :

- أ (الجهل بالنصوص أو الغفلة عنها وخاصة نصوص السنة (١٥١) ، كالإفتاء بجواز الباروكة " وهي رأس صناعي كامل من الشعر ، تلبسه المرأة - أو الرجل - فوق شعرها الطبيعي . وقد ورد نص من السنة بتحريم ذلك ، هو قوله ﷺ : " لعن الله الواصلة والمستوصلة " (١٥٢) (١٥٣) .
- ب (سوء التأويل إما لفهم النصوص على غير وجهها ، أو لشهوة ، أو تقليداً أعمى للأخريين أو اتباعاً للأهواء (١٥٤) ، كالفتاوى التي صدرت بجواز الصلح مع اليهود (١٥٥) ، أو التي صدرت في حرب الخليج الثانية بجواز الاستعانة بأمريكا ضد العراق (١٥٦) .
- ج (عدم فهم الواقع على حقيقته وخاصة في المسائل المستجدة - كالتأمين بأنواعه ، وأعمال البنوك والأسهم والسندات (١٥٧) .

- (١٤٧) أشرف على طباعة الجزء الأول الدكتور زكريا البري وآخرون ، وطبع في القاهرة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- (١٤٨) جمع وترتيب أحمد بن عبد الرزاق الدويش ، طباعة مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ .
- (١٤٩) أبو البصل ، (المدخل إلى فقه النوازل) ، مجلة أبحاث اليرموك ، م ١٣ ، ع ١٤ ، ص ١٤٥ . القرضاوي ، (الاجتهاد) ، ص ١٣٧ .
- (١٥٠) القرضاوي ، (الاجتهاد) ، ص ١٣٧ .
- (١٥١) القرضاوي ، (الفتوى) ، ص ٥٩ .
- (١٥٢) رواء مسلم ، مسلم ، (الصحيح بشرح النووي) ، ج ٧ ، ص ٣٥٥ ، كتاب اللباس ، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة .
- (١٥٣) القرضاوي ، (الفتوى) ، ص ٦٠ .
- (١٥٤) القرضاوي ، (الفتوى) ، ص ٦٢ .
- (١٥٥) القرضاوي ، (الفتوى) ، ص ٦٢-٦٣ .
- (١٥٦) أنظر ملحق العدد السادس السنة الثانية ١٤١١هـ - ١٩٩٠م ، ص ١-٦٨ من مجلة البحوث الإسلامية .
- (١٥٧) القرضاوي ، (الفتوى) ، ص ٦٧-٦٩ .

د (الخضوع للواقع المنحرف ^(١٥٨)) ، ومن ذلك المهزلة المضحكة المبكية في إعلان ثبوت شهر رمضان أو ثبوت عيد الفطر ، حيث يصدر عدد من المفتين فتاواهم تبعا للمناخ السياسي السائد ومن ذلك أيضا الإصرار على صحة رفع الصوت بالصلاة على النبي ﷺ بعد الأذان ^(١٥٩) .

و (تقليد الفكر الغربي ^(١٦٠)) ، ومن ذلك الفتاوى التي صدرت بإباحة الفوائد الربوية بمسميات مختلفة ^(١٦١) .

هـ (الجمود على الفتاوى القديمة دون مراعاة الأحوال المتغيرة ^(١٦٢)) .

^(١٥٧) القرضاوي ، (الفتوى) ، ص ٦٧-٦٩ .

^(١٥٨) القرضاوي ، (الفتوى) ، ص ٧٨ .

^(١٥٩) لست محتاجا لإثبات مرجع لذلك فالواقع خير دليل .

^(١٦٠) القرضاوي ، (الفتوى) ، ص ٧٩ .

^(١٦١) انظر ص ٢٥ من هذه الدراسة .

^(١٦٢) القرضاوي ، (الفتوى) ، ص ٨٥ .

المفتون الرسميون وغير الرسميين

اناطت الشريعة بالعلماء تبين الأحكام الشرعية للناس، ولما ظهر المفتون المعينون لم يمنع من بقاء هذا التكليف لغيرهم، أما المفتون الرسميون فهل يلزم اتباع فتاواهم؟ وفي ذلك ثلاثة آراء هي: لا يلزم اتباع فتوى المفتين الرسميين وهم " من ولاهم الإمام للإجابة عن استفتاءات المستفتين " (١٦٣) ، ونعني بذلك أنه يجوز الأخذ برأي غيرهم ما دام الرأي الآخر مستندا إلى دليل شرعي ، وجواز الترك لنفي الإلزام لا للهوى .

والإلزام بفتوى المفتي الرسمي قال به عبد الله القليلي (١٦٤) ، وذهب الزرقا إلى عدم الإلزام (١٦٥) ، بينما اشترط محمد الأشقر في الإلزام حالة تولية المفتي الرسمي لإصدار الفتاوى الملزمة (١٦٦) ، خاصة ما تعلمه الفتاوى المتعددة من بلبلة وفوضى في أوساط المسلمين ، وهي مشاهدة ومسموعة في كل بلاد المسلمين ، فمن منا لم يسمع بالاختلاف في تحديد مقدار صدقة الفطر ونوعها بين المفتي الرسمي والآخرين ، وكما يحدث للناس من شك في صحة عباداتهم نتيجة هذه البلبلة ، ولكنني صدرت كلامي بعدم اللزوم لسببين :

- ١) إن المسلم ملزم باتباع الدليل ، وقد لا يلتزم المفتي به بحسب اجتهاد المفتي .
 - ٢) وقوع الإفتاء الرسمي في أخطاء ، لخضوعه للسياسة .
- السياسة و الإفتاء :

استغل عدد من الساسة الفتوى لتنفيذ مآربهم وفقا لأهوائهم لا استنادا إلى مرضاة الله تحقيقا لمصالحهم لا إلتراما بحكم شرعي ، وتبدو العلاقة بين السياسة والإفتاء بما يلي :

أولا : " إن وظيفة المفتي الرسمي للدولة تقليد عثمانى استكمالا للشكل الديني لدى الدولة العثمانية وأصبح هذا التقليد ساريا في مصر " (١٦٧) وفي غيرها . قال الزحيلي : " والأصل أن الإفتاء واجب ديني ، ولم يصبح وظيفة مرسومة ومنصبا رسميا في الدولة الإسلامية إلا في الخلافة العثمانية (١٦٨) .

وحدد ابن بدران ظهوره في دمشق بعام ٩٢٢هـ (١٦٩) .

(١٦٣) محمد الأشقر ، (الفتيا) ، ص ١٥٨ .

(١٦٤) محمد الأشقر ، (الفتيا) ، ص ٤٨ ، نقلا عن أسبوع الفقه الإسلامي المنعقد في دمشق ١٣٨٠ .

(١٦٥) محمد الأشقر ، (الفتيا) ، ص ٦٩ ، نقلا عن أسبوع الفقه الإسلامي المنعقد في دمشق ١٣٨٠ .

(١٦٦) محمد الأشقر ، (الفتيا) ، ص ١٥٨ .

(١٦٧) عيسى ، (مفتي المسلمين لا ينبغي أن يكون موظفا) ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .

(١٦٨) الزحيلي ، (شخصيات إسلامية) ، ص ١٤٢ .

(١٦٩) ابن بدران ، (المنخل) ، ص ٢٩٠ .

وحدد ابن بدران ظهوره في دمشق بعام ٩٢٢هـ (١٦٩) .

ثانيا : المفتي موظف حكومي : إن الساسة خططوا لذلك بطرق كثيرة منها :

١. اتباع الإفتاء للسلطة الحاكمة ، بجعله مؤسسة حكومية تابعة لجهة ما وفق هيكل تنظيمي لا يخرج عن جعل المفتي موظفا حكوميا لا أكثر .
 ٢. من أسس انتقاء المفتين الولاء للنظام الحاكم .
 ٣. استبعاد العلماء ذوي الشخصيات العلمية الفذة أدى إلى غلبة طابع الترخيص على المفتين الرسميين ، واللجوء إلى اللجان هروبا من التصريح بالرأي الشرعي في كل حادث يلم بالأمة .
- قال ابن بدران : "ومما ابتدع في زماننا أنهم يجمعون أهل العمام فينتخبون مفتيا ، ويسمونه رئيس العلماء ، ثم تقرره الحكومة مفتيا ، ويحصرون الفتوى فيه ، فكثيرا ما ينال هذا المنصب الجاهل الغمر الذي لو عرضت عليه عبارة بعض كتب الفروع ما عرف لها قبيلًا من دبير فنسأل الله حسن العاقبة " (١٧٠) .

ثالثا : تكبير المفتي بمتطلبات الوظائف الحكومية :-

إن المفتي مهدد بالنقل أو العزل ، أو الإحالة على التقاعد إذا اشم المسؤولون توجها ما لا يرضي سياستهم ، ولو كان هذا التوجه أمرا قليل الأهمية ، وهذه الهيمنة على المفتين واضحة ، ومن خرج عنها عوقب ، والتاريخ خير شاهد ، والأمثلة على ذلك كثيرة (١٧١) .

رابعا : تعدد جهات الفتوى ، يمكن الساسة من النفوذ الى مرادهم من احدى تلك الجهات ، ففي مصر بالإضافة إلى المفتي هنالك شيخ الأزهر ، وفي الأردن بالإضافة إلى المفتي هنالك مفتي للقوات المسلحة وآخر للأمن العام ، وآخر للدفاع المدني - ولا يقلل ذلك من الدور الكبير الذي تقوم به دوائر الإفتاء كل في موقعها - أما النظرة الشمولية التي تقتضي التجرد فإنها لا تقر بذلك ، واشترك عدد من المفتين في مجالس الفتوى نوع من توحيد مصادر الفتوى ، لكنه ليس الصورة المثالية المرجوة ، وفي كل دولة من هذا القبيل أمثلة .

وكم حصل من تضارب بين جهات الفتوى وإظهارها بصورة تنافسية مما أوهن من ثقة

الناس بهم ، وشككهم بصحة ما يصدر عنهم من فتاوى ، والأمثلة على ذلك كثيرة (١٧٢) .

(١٦٩) ابن بدران ، (المخل)، ص ٣٩٠ .

(١٧٠) ابن بدران ، (المخل)، ص ٣٩٠ .

(١٧١) عيسى ، (مفتي المسلمين لا ينبغي أن يكون موظفا) ، مجلة العربي ، ع ٢٠٤ ، ص ١٣٢-١٣٤ ، ولا بد أن يلحق بذلك إفتاء الهيئات الشرعية التابعة للبنوك ولذلك لا بد أن تستقل عنها . انظر : الأشقر ، (بيع المرابحة) ، ص ٧٩-٨٠ .

(١٧٢) أصدر مفتي مصر بيانا بعد منتصف الليل بدخول شهر رمضان ، وكان اليوم السبت ، وأصدرت لجنة الفتوى ومدير جامعة الأزهر فتوى بأن يوم الأحد هو أول أيام رمضان . انظر : عيسى ، (مفتي المسلمين) ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ ، وفي عام ١٩٩٩م تبارت وزارة الأوقاف وعلماء من كلية الشريعة في الجامعة الأردنية في إصدار فتاوى

خامساً : إحالة عدد من القوانين على دوائر الفتوى^(١٧٣) ، وضم رأيها إلى رأي الدولة نفسها ، مع ما لذلك من محمدة بالرجوع إلى حكم الشرع ، وإزالة كل ما يخالفه ، إلا أنها استغلت لتحرير عدد من القوانين وإضفاء الشرعية عليها تحت بند تقييد الإمام للمباح ، وعملاً بالمصالح المرسلة وغير ذلك .

والصور التاريخية المريرة شاهد صدق على استغلال الساسة لدوائر الفتوى لتحقيق مآربهم ، ومنها^(١٧٤) :

- استصدار الحكام المستعمرين (الفرنسيين) في تونس فتاوى بجواز التجنس بالجنسية الفرنسية^(١٧٥) .

سادساً : خلع السلاطين بموجب فتاوى رسمية ، يغلب عليها أن المفتي لا مصلحة له في السلطان المخلوع ولا بالسلطان القادم ، ولكنها أيدي السياسة التي تحرك المفتين ، وكانت المسوغات الشرعية جاهزة ، أما الجنون ، وإما التبذير وإما غير ذلك ، ومما حصل في عصر الدراسة صدور فتوى بخلع السلطان عبدالحميد سنة ١٩٠٩ م^(١٧٦) .

وإن للإفتاء أثراً عظيماً في نفوس المسلمين ، ورفع شأنه واجب عليهم ، وتحرير المفتين من كل قيد أو ضغط يمنعهم من القيام بما أوكل إليهم من الأهمية بمكان .

ج- أمثلة منها :

الأول : مجلس الفكر الإسلامي في الباكستان :

نشأته : نص على إنشائه في الدستور الباكستاني منذ أوائل الخمسينات الميلادية .

أهدافه : النظر في التشريعات التي تعرض على البرلمان ، وبيان شرعيتها .

هيئته : يضم علماء من مدارس الفقه الإسلامي .

^(١٧٧) إن تحويل القوانين إلى لجان شرعية سواء كانت في دوائر الاقتناء أم غيرها ، واجب شرعي على الجهات ذات العلاقة تحكيمياً لشرع الله سبحانه وتعالى ، ولكن الذي يجري في الواقع هو انتقائية ترتبط أحياناً بظروف تحتم ذلك كجلب التأييد والشعبية وتجاوز مخاوف معينة ... الخ .

^(١٧٨) انظر أمثلة ذلك : استصدار فتوى بقتل أحد أبناء امسلطان عثماني - متوف - لتولية آخر مكانه منعاً لحصول الفتنة III . الفحام (سلاح الفتاوى في الصراعات السياسية) ، مجلة العربي ، ع ٢٧٦ ، ص ٤١-٤٢ .

^(١٧٩) مع أنه عارض كثير من العلماء هذه الفتوى ، الفحام ، (سلاح الفتاوى في الصراعات السياسية) ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

^(١٨٠) انظر نص الفتوى : الفحام ، (سلاح الفتاوى في الصراعات السياسية) ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

نشاطاته : نشط منذ أوائل السبعينات الميلادية ، وكان من أعظم منجزاته :

الخطة التفصيلية التي أعدها خلال أكثر من سنتين ، ثم قدمها للحكومة فسي حزيان / ١٩٨٠م عن كيفية إلغاء الفائدة الربوية من الاقتصاد الباكستاني ، وإحلال معاملات شرعية بديلة محلها (١٧٨) .

الثاني : المجلس الإسلامي الأعلى / الجزائر :

يتكون من أربعة عشر عضواً ، ويصدر مجلة باسمه ، صدر منها عددان ، ويرأسه حالياً الدكتور عبد الحميد مزيان

عقد ملتقاه الثاني حول أخلاقيات الطب في ٦-٧ / ١٠ / ١٩٩٨م ، ومن المواضيع التي تناولها : التلقيح الصناعي في القانون المقارن ، والشريعة الإسلامية للدكتور نصر الدين ماروك (١٧٩) .

الثالث : المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى في لبنان :

أ - نشأته و أهدافه :

نص المرسوم رقم ١٨ الصادر في ١٣ / ١ / ١٩٥٥ في المادة الأولى ، على أن " الطائفة الإسلامية السنية مستقلة في شؤونها الدينية ، وأوقافها الخيرية تتولى تنظيمها وإدارتها بنفسها طبقاً لأحكام الشريعة الغراء ، والقوانين والأنظمة المستمدة منها ... " (١٨٠) .

وفي القانون المؤرخ في ٢٥ / ٥ / ١٩٥٦م - والذي يتألف من مادة وحيدة - نص على ما يلي : " ويحق للمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى أن يعيد النظر في جميع أحكام المرسوم الاشتراعي المذكور (٥٥/١٨) ، وأن يعدل ما يراه ضرورياً منها لتحقيق الغاية الأساسية منه ، وتكوين قراراته في هذا الصدد ، وفي كل ما يتعلق بالإفتاء ، وتنظيم شؤون الطائفة الدينية ، وإدارة أوقافها نافذة بذاتها ، على أن لا تتعارض مع أحكام القوانين المتعلقة بالانتظام العام " (١٨١) .

نلاحظ أن صلاحيات المجلس الشرعي الإسلامي واسعة إذا ما قورن بالمجالس الأخرى فهو يتولى تنظيم شؤون الإفتاء ، والطائفة الدينية ، وإدارة أوقافها (١٨٢) .

(١٧٨) الزرقا ، (المختل) ، ج١ ، ص ٢٥١ .

(١٧٩) انظر مجلة المجلس الإسلامي الأعلى ، ٢٤ ، ص ٢ ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٩م ، ص ١٦٧-٢٣٣ .

(١٨٠) يوجد مجلس آخر في لبنان للشيعة . سقاوي ، (المجلس الشيعي الإسلامي الأعلى) ، مجلة الفكر الإسلامي

، ٦٤ ، ص ١١ ، ص ٣٨ .

(١٨١) المرجع السابق .

(١٨٢) المرجع السابق .

الرابع : دار الإفتاء المصرية : تولى الإفتاء فيها منذ ١٣١٣هـ - ١٨٩٥م حتى ١٤٢٠هـ -
 ٢٠٠٠م بما فيهم المفتي الحالي ستة عشر مفتياً ، وتتصدر فتاواها الصحف والمجلات ، وجمعت
 هذه الفتاوى وأصدرت في عدد من المجلدات (١٨٢) ، كما تصدر فتاوى عن لجنة الفتوى في
 الأزهر (١٨٣) .

الخامس : رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء ، الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء ومقرها
 السعودية - الرياض : وأعضاء اللجنة العلمية للبحوث والإفتاء خمسة يرأسهم المفتي العلم (١٨٤)
 وتصدر مجلة البحوث الإسلامية (١٨٥) .

السادس : دائرة الإفتاء العام الأردنية :

أ - نشأتها : عين أول مفت عام للمملكة في عام ١٣٩٤هـ - ١٩٤٤م ، وتولى هذا المنصب
 سبعة مفتين عامين حتى عام ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م (١٨٦) ، ثم تولاه مفت عام بالوكالة حتى
 تاريخه .

ب - أهدافها العامة ، منها :

- * ١. بيان الأحكام الشرعية للمستفسرين خطياً وشفهياً مقترنة بالدليل الشرعي .
٢. بيان حكم الشرع في الأمور المستجدة مقترناً بالأدلة والحجج الشرعية .
٣. العمل على توحيد الفتاوى الصادرة عن العلماء في العالم الإسلامي والعربي بالتعاون مع
 الجامع الفقهي .

٤. المحافظة على كيان الأسرة وتحقيق التفاهم بين أعضائها والإسهام في حل مشكلاتها * (١٨٧) .

ج - هيئة الفتوى : شكلت لجنة الإفتاء الأولى عام ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م من خمسة علماء
 لتتولى الإفتاء في الشؤون المهمة والأمور المستجدة التي تحتاج إلى دراسة جماعية ، وبعد
 ذلك شكلت خمس مرات آخرها السادسة عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م (١٨٨) ، وصدر عنها عدة
 فتاوى تتعلق بالآتي :

(١٨٢) الأوقاف المصرية ، (الفتاوى الإسلامية) ، ج ١ ، ص ٣٤-٣٥ .

(١٨٣) القرضاوي ، (الاجتهاد) ، ص ١٣٧ .

(١٨٤) وأحياناً تصدر الفتوى عن ثلاثة أعضاء ، انظر أسماء اللجنة في مجلة البحوث الإسلامية ، ع ٥٥ ، عام
 ١٤١٩هـ ، ص ٥٩ .

(١٨٥) مجلة دورية تصدر كل أربعة أشهر ، صدر منها خمسة وخمسون عدداً حتى عام ١٤١٩هـ .

(١٨٦) دائرة الإفتاء ، (تقرير عن الإفتاء لعام ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) ، غير منشور ، ص ٧ .

(١٨٧) هذه الاهداف مقررة من قبل مجلس الإفتاء (بقرار رقم ٢-١٩٩١) وثائق دائرة الإفتاء لعام ١٩٩١ (غير
 منشورة) .

(١٨٨) دائرة الإفتاء ، (تقرير) ، المرجع السابق ، ص ١١ .

- مشروع قانون نقل أعضاء جسم الإنسان .
- مشروع قانون البنك الإسلامي .
- فتوى بحكم التبرع بالعين بعد الموت .
- فتوى بحكم التلقيح الصناعي وأطفال الأنابيب .
- عدد من تعديلات قانون الأحوال الشخصية .
- وغيرها (١٩٠) .

ثم في عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م عُيِّن عن لجنة الإفتاء إلى تشكيل مجلس الإفتاء وتشكل في العام نفسه مكوناً من أحد عشر عضواً (١٩١) ، ومن اختصاصاته :

١. إصدار الفتاوى الشرعية في الأمور التي تعرض عليه .
 ٢. بيان الحكم الشرعي في الأمور العامة المستجدة التي تحتاج إلى اجتهاد ، أو الأمور العامة المستجدة التي تحتاج إلى دراسة وتلّص في المذاهب الفقهية .
 ٣. دراسة مشاريع القوانين والأنظمة التي تحال إليه لبيان الرأي الشرعي فيها * (١٩٢) .
- نشاطاتها : تحدد الدائرة زكاة الفطر سنوياً .

ويغلب على فتاوى الدائرة ما يتعلق بقضايا الطلاق ، ولا يوجد للدائرة مجلة تصدر عنها ولم تصدر أية مطبوعات تتعلق بالفتاوى الصادرة عنها حتى إعداد هذه الدراسة ، ونشرت مجلة هدي الإسلام التابعة لوزارة الأوقاف عدداً من فتاواها ومجموعة فتاوى للشيخ عبد الله القلقيلي صدرت باسم الفتاوى الأردنية. (١٩٣)

ومن القضايا التي تناولها مجلس الإفتاء الآتي :

- زواج نوي العاهات ، (قرار رقم ١٩٩١/٥) .
- استثمار أموال الأيتام في سندات التعمية وأذونات الخزينة ، (قرار رقم ١٩٩٣/٢) .
- إثبات هلاكي رمضان وشوال ، (قرار رقم ١٩٩٣/٦) .
- حول أسئلة طبية (اللولب والعملية القيصرية وغيرهما) ، (قرار رقم ١٩٩٣/٧) .
- قانون البنك العربي الإسلامي .

(١٩٠) دائرة الإفتاء ، (تقرير) ، المرجع السابق ، ص ١٢ .

(١٩١) دائرة الإفتاء ، (تقرير) ، مرجع سابق ، ص ١٤-١٥ .

(١٩٢) دائرة الإفتاء ، (تقرير) ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

(١٩٣) طبعها المكتب الإسلامي/ بيروت، ط١، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

الفرع الثالث :

مؤتمرات الفقه الإسلامي وأسابعه وندواته وحلقاته الدراسية

ويتكون من الآتي :

- أولاً : المؤتمرات الفقهية :-
- ثانياً : الأسابيع الفقهية :-
- ثالثاً : الندوات الفقهية :-
- رابعاً : الحلقات الدراسية الفقهية :-

أولاً : المؤتمرات الفقهية :

أ - أهمية المؤتمرات الفقهية .

ب- أمثلة على المؤتمرات الفقهية التي عقدت في عصر الدراسة .

المؤتمرات الفقهية : ويراد بها : اللقاءات التي يعرض فيها عدد من العلماء أبحاثاً فقهية

أو تخدم الفقه الإسلامي ولو لم تكن فقهية ، ويصدر عنها توصيات مبنية على ما عرض من أبحاث تكسب أهميتها لمناقشة ما ورد فيها من آراء .

أ - أهمية المؤتمرات الفقهية :

١. تنمية الاعتزاز بالإسلام (١٩٤) .
٢. تكامل الرؤية الإسلامية للمشاكل المعاصرة (١٩٥) .
٣. التعاون المثمر بين علماء الإسلام (١٩٦) .

إيجابياتها :

١. هي عون للمسلمين للتعرف على أحكام الشريعة الإسلامية في كل ما يستجد ، وذلك باختيار أصلح الآراء في حل مشاكل الحياة (١٩٧) .

٢. تعطي الفقه الإسلامي دفعة قوية على الصمود أمام القوانين الوضعية الحديثة بتبيينها قدرة الفقه على مسايرة تطور الحياة (١٩٨) .

٣. هي نوع من الاجتهاد الجماعي ، تبعد عن المذهبية - غالباً - وتساهم في تعرف علماء الإسلام على أحوال بلاد الإسلام، وطرح الحلول الشرعية للمشاكل التي تواجه المسلمين .

(١٩٤) النبهان ، (المدخل للتشريع الإسلامي) ، ص ٢٨٦ .

(١٩٥) النبهان ، (المدخل للتشريع الإسلامي) ، ص ٢٨٦ .

(١٩٦) النبهان ، (المدخل للتشريع الإسلامي) ، ص ٢٨٦ . يضاف إليها ما ذكر في أهداف المجامع الفقهية سابقاً .

(١٩٧) الصابوني وآخرون ، (المدخل للفقه) ، ص ٣٦٤ .

(١٩٨) النبهان ، (المدخل للتشريع الإسلامي) ، ص ٢٨٦ .

سلبياتها :

١. الطبيعة التقليدية التي ظهرت على كثير من المؤتمرات (١٩٩) .
٢. تكرار المواضيع ، الذي يؤدي إلى ضياع الجهود ، والبقاء في مستوى معين ، وعدم الانتقال إلى مراحل متقدمة من البحث في هذه المواضيع (٢٠٠) ، أي في جزئياته ليُشبع بحثاً ويتجاوز العموميات .
٣. الوجوه المألوفة في المؤتمرات ، إذ يلاحظ اشتراك العالم في مواضيع مختلفة ، وكأنه لا يوجد في العالم الإسلامي إلا هؤلاء العلماء ، وكذلك قدرة العلماء ، والذين يقال عنهم (تخصص مؤتمرات) على الخوض في كل علم ، وهذا غير مقبول .
٤. تأثير الحكومات أحياناً على المؤتمرات ، وانشغالها بواجبات الترحيب والشكر عن المواضيع المطروحة التي تحتاج إلى هذا الوقت لتتضح ، كما أن هذه المؤتمرات تستغل لدعم حكومات معينة ، مع وجود مواقف كثيرة لهذه الحكومات تعارض الإسلام .
٥. ضيق وقت المؤتمرات مما يسبب عدم إدلاء المشاركين بأرائهم فيما ألقى من أبحاث ، وقد لمست ذلك في عدد من المؤتمرات التي حضرتها ، وكذلك في محاضرات بعضها ، إذ تجد عبارة نكتفي بهذا القدر ونعذر للذين طلبوا الحديث أو التعليق ... إلخ (٢٠١) .
٦. تقسيم المواضيع المطروحة في المؤتمر الواحد إلى عدة لجان ، بحيث تصدر كل لجنة توصيات في الموضوع الذي درسته، وتصدر مجموع التوصيات عن المؤتمر ككل مما يوهم أن جميع المشاركين أدلى بدلوه فيها ، وأبدى رأيه وخرجت التوصيات بإجماع المشاركين، وهذا ما لا يحصل أحياناً، كما حصل في المؤتمر الأول للمصارف الإسلامية (٢٠٢)

ب - أمثلة على المؤتمرات الفقهية : عقدت عشرات المؤتمرات الفقهية ، والأمثلة التالية دالة على هذا المسار في الفقه في هذا العصر :

المثال الأول : المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي في مكة المكرمة ، من ٢١-٢٦ / ٢ / ١٣٩٦هـ الموافق ٢١-٢٦ / ٢ / ١٩٧٦م بدعوة من جامعة الملك عبد العزيز بجدة (٢٠٣) .

(١٩٩) النبهان ، (المدخل للتشريع الإسلامي) ، ص ٣٨٧-٣٨٩ .

(٢٠٠) النبهان ، (المدخل للتشريع الإسلامي) ، ص ٣٨٧ .

(٢٠١) أنظر : الأوقاف المُمانية ، (ندوة الفقه الإسلامي) ، ص ٩٦ ، وغيرها .

(٢٠٢) أنظر : الأئمة ، (بيع المباحة) ، ص ٣٠ .

(٢٠٣) الصابوني وآخرون، (المدخل الفقهي)، ص ٣٦٢ ، ومؤتمرات الاقتصاد الإسلامي كثيرة

، أنظر : الزرقا، (المدخل) ، ج ١ ص ٢٤٩ .

وتوالت بعد ذلك المؤتمرات التي تتناول أبحاث الإقتصاد الإسلامي .

المثال الثاني : مؤتمر الفقه الإسلامي في الرياض / السعودية ، من ١-٨ / ١١ / ١٣٩٦هـ — الموافق ٢٤ / ١٠ / ١٩٧٦م ، واجتمع في هذا المؤتمر مئة وأربعة وعشرون من الفقهاء المسلمين ورجال الإقتصاد والقانون يمثلون ستا وعشرين دولة إسلامية ، وقدم فيه ستون بحثاً ، منها المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، والشبهات التي تثار حول الشريعة الإسلامية في العصر الحديث ... إلخ .

وأوصى بإنشاء مجمع للفقه الإسلامي وإبرازه إلى حيز الوجود (٢٠٤) .

المثال الثالث : مؤتمر المدينة البيضاء ، الذي دعت إليه الجامعة الليبية (٢٠٥) .
المثال الرابع : مؤتمرات الزكاة (٢٠٦) .

المثال الخامس : مؤتمرات المصرف الإسلامي أو البنوك الإسلامية (٢٠٧) .

المثال السادس : مؤتمرات الفقه المالكي :

- المؤتمر الأول : عقد في مدينة نورج البريطانية (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .

- المؤتمر الثاني : عقد في مدينة غرناطة الإسبانية (١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م) .

- المؤتمر الثالث : عقد في دولة تونس (١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م) .

- المؤتمر الرابع : عقد في مدينة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .

- المؤتمر الخامس : عقد في مدينة بروكسل البلجيكية (٢٠٨) .

المثال السابع : مؤتمرات ملتقى الفكر الإسلامي في الجزائر ، وكان المؤتمر السابع عشر حول الاجتهاد في الشريعة الإسلامية (٢٠٩) (٢١٠) .

المثال الثامن : المؤتمر العالمي الأول لتطبيق الشريعة الإسلامية بالسودان ، من ٢٧/١٢/١٤٠٤هـ - ١/١/١٤٠٥هـ / ٢٢-٢٦/٩/١٩٨٤م .

(٢٠٤) الصابوني و آخرون (المنخل الفقهي) ص ٣٦٣-٣٦٤

(٢٠٥) الزرقا ، (المنخل) ، ج ١ ، ص ٢٤٩ .

(٢٠٦) أنظر هذه المؤتمرات في ص ١٨٨ من هذه الدراسة .

(٢٠٧) أنظر هذه المؤتمرات في ص ١٩٤ من هذه الدراسة .

(٢٠٨) مجلة المنار ، (على شامش مؤتمر الفقه المالكي) ، مجلة المنار ، ٩٤ ، ص ١١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، ص ٥٧ .

(٢٠٩) أنظر : حشمته (الصحة الإسلامية) ص ٣٤-٣٥ مجلة الأمة ع ٤٨ س ٤ (١٤٠٤هـ - ١٩٨٩م)

(٢١٠) مؤتمرات الفكر الإسلامي في البحرين واستانبول وغيرها ، ولا تخلو من تناول قضايا فقهية . أنظر ، عطيه وآخرون ، (تجديد الفقه الإسلامي) ، ص ٢٣٠ .

وعرضت فيها عدة بحوث ، منها : الإسلام ونظام الحكم في السودان ، الإسلام والتنمية الاقتصادية ، التحول نحو تطبيق الشريعة الإسلامية ، كفالة الإسلام لحقوق غير المسلمين الإسلام والأسرة (٢١٠) .

ثانياً : الأسباب الفقهية :

هي كالمؤتمرات الفقهية ، ولكن التسمية جاءت من استمرار لقاء البحوث فيها لمدة أسبوع تقريباً :

الأول : أسبوع الفقه الإسلامي في باريس ١٩٥١م ، جاء بناءً على توصية من مؤتمر القانون المقارن في لندن سنة ١٩٥٠م ، وتناول البحث في هذا الأسبوع ، الموضوعات التالية :

- ١- إثبات الملكية .
- ٢- نزع الملكية للمنفعة العامة .
- ٣- المسؤولية الجنائية .
- ٤- تأثير المذاهب الفقهية بعضها في بعض .
- ٥- نظرية الربا في الإسلام .

وقد حضر عدد كبير من المشتغلين بالفقه الإسلامي والقانون من مختلف بلاد العالم الإسلامي ، من بينهم مندوبون عن مصر ، وسوريا أسهموا بنشاط كبير في بحوث المؤتمر (٢١١) .

الثاني : أسبوع الفقه الإسلامي في دمشق ، من ١٦-١ / ٤ / ١٩٦١ ، وتناول البحث في هذا الأسبوع ، الموضوعات التالية :

- ١- التعسف في استعمال الحق .
- ٢- الاستحسان والمصالح المرسلة .
- ٣- عقد التأمين .
- ٤- الحسبة في الإسلام (٢١٢) .

الثالث : أسبوع الفقه الإسلامي في القاهرة ، من ٢٦ / ١ - ٣ / ٢ / ١٣٨٧م - ٦-١٣ / ٥ / ١٩٦٧م ، وتناول البحث في هذا الأسبوع المواضيع التالية :

(٢١٠) عباس ، (المؤتمر العالمي الأول) ، مجلة الأمة ، ع ٥٠ ، ص ٥ ، (١٤٠٥-١٩٨٤م) ، ص ٣٣ .

(٢١١) أسبوع الفقه الإسلامي ، ومهرجان الإمام ابن تيمية ، وسمى أسبوع الفقه الإسلامي الأول . وانظر : الزرقا ، (الفقه الإسلامي ومدارسه) ، ص ١٢٨ .

(٢١٢) أسبوع الفقه الإسلامي ، ومهرجان الإمام ابن تيمية ، وسمى أسبوع الفقه الإسلامي الثاني ، انظر : الزرقا ، (المسائل) ، ج ١ ص ٢٤٩ .

الاجتهاد في الفقه الإسلامي وأدواره ، الاجتهاد في الفقه الإسلامي ومحاولة التوفيق بين الاجتهاد والتشريع بالمعنى الحديث (٢١٢) .

ثالثا : الندوات الفقهية :-

وتشعر التسمية بأهمية أقل من المؤتمر ، والواقع أن ما يجري فيهما واحد ، ومنها :
الأولى : ندوة الفقه الإسلامي / مسقط - عمان ، (٢٢-٢٦/٨/١٤٠٨ هـ - ٩-١٣/٤/١٩٨٨ م)
ومن الموضوعات التي تناولتها : مرونة الفقه الإسلامي ، مدرسة جابر بن زيد وأثرها في الفقه الإسلامي ، المصالح المرسله عند الفقهاء ، الاجتهاد في الاسلام ... (٢١٤) .
الثانية : ندوة الاقتصاد الإسلامي / عمان ، (٨-١١/٦/١٤٠٣ هـ - ٢١-٢٤/٣/١٩٨٤ م)
وتناولت عددا من البحوث في الجانب الاقتصادي (٢١٥) (٢١٦) .

ومنها ندوات حول موضوع محدد ، مثل :

- ندوة المتهم وحقوقه في الشريعة الإسلامية ، الرياض / ١٩٨٢ م .
- ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية ، الرباط من ٨-١٠/٦/١٤١٤ هـ - ٢٣-٢٥/١١/١٩٩٣ م (٢١٧) .
- ندوة الاجتهاد الجماعي في العالم الإسلامي ، حجيته ومؤسساته ، وإنجازاتها ، وكيفية الإفساد منها ، (١١-١٣/٨/١٤١٧ هـ - ٢١-٢٣/١٢/١٩٩٦ م) ، نظمتها كلية الشريعة والقانون بجامعة الامارات العربية المتحدة (٢١٨) .

(٢١٢) السليمانى ، (الاجتهاد في الفقه الإسلامي) ، ص ٢٨٣ .

(٢١٤) طبعت وزارة العدل والأوقاف والشؤون الإسلامي في سلطنة عمان بحوث الندوة في كتاب بعنوان (ندوة الفقه الإسلامي) المنعقدة بجامعة السلطان قابوس ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

(٢١٥) أبو فارس ، (الشورى) ، ص ٨١ ، وعقدت ندوات كثيرة في الاقتصاد الإسلامي منها تلك التي أقامها معهد البحوث والدراسات العربية ، بالتعاون مع كلية الاقتصاد والتجارة في الجامعة الأردنية .

(٢١٦) كلية الشريعة ، (تعريف) ، ص ٢٥ .

(٢١٧) نشرت أبحاثها جامعة سيدي محمد بن عبد الله / المغرب ، وطبعتها مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ، ١٩٩٦ م .

(٢١٨) انظر : مجلة المعلم المعاصر ، ع ٨٣ ، ص ٢١ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م ، ص ٨٥ . الشايش ، (الاجتهاد) ، مجلة آفاق الإسلام ، ص ٧ ، ع ٢٨ ، ١٩٩٩ م ، ص ٧٢ .

ومنها ندوات حول أحد الفقهاء ، عرض فيها جهوده الفقهية ، منها :

- الذكرى الألفية لإمام الحرمين الجويني (ت٤٧٨هـ -) ، جامعة قطر ، (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) (٢٢٠) .

رابعاً : الحلقات الدراسية : غلب على الحلقات الدراسية التي اطلعت عليها البحث في حياة عالم من العلماء ، وتكون دراسة الفقه كجانب من الجوانب التي تدرس وتستمر لمدة يوم واحد، ومنها :

١. العطاء الفكري لمحمد الغزالي (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) ، والتي عقدت في عمان (٢٢١) .

٢. بديع الزمان النورسي ، فكره ودعوته ، عقدت في عمان (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) .

٣. محمد رشيد رضا دوره الفكري ومنهجه الإصلاحية ، والتي عقدت في جامعة آل البيت الأردن (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) (٢٢٢) .

٤. ملتقى الشاطبي ، والذي عقد في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط في ١٩٨٩/١١/٢٣م.

(٢٢٠) الريسوني ، (إمام الحرمين) ، مجلة دعوة الحق ، س٤٠ ، ع٣٤٤ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

(٢٢١) مجموعة الأبحاث التي أقيمت في الحلقة (غير منشورة) .

(٢٢٢) عن بحث الدكتور فادي إسماعيل في الحلقة وهو بحث غير منشور .

طبيعة الفقه الإسلامي والتقنين

ويحتوي على تمهيد وأربعة مطالب هي :

- المطلب الأول : خصائص الفقه الإسلامي .
- المطلب الثاني : أسباب نمو الفقه الإسلامي .
- المطلب الثالث : الشبهات المقتراة على الفقه الإسلامي .
- المطلب الرابع : الإشادة بالفقه الإسلامي .
- المطلب الخامس : تقنين الفقه الإسلامي .

تمهيد :

إن التعبير عن طبيعة الفقه الإسلامي ^(١) أقرب ما يكون دقة عند التحدث عن صفاته الذاتية التي انفرد بها لذلك ناسب ذكر الخصائص في مبحث طبيعة الفقه الإسلامي التي تختلف عن طبيعة القانون الوضعي لاختلاف الخصائص. وقبل الدخول في التعريف بخصائص الفقه ، لا بد من بيان مصطلحات ثلاثة هي : الفقه و الشريعة والقانون .

الفرق والوفيق بين الفقه والشريعة والقانون :

أولاً : الفقه والشريعة :

أ - الفقه : يطلق مصطلح الفقه ويراد به معنيان هما :

١. العلم بالأحكام الشرعية العملية المستفاد من أدلتها التفصيلية .

ويسمى من يحصل على هذا العلم فقهاء ^(٢) .

٢. الأحكام الشرعية : أي أن الفقه ليس هو مجرد العلم بالأحكام الشرعية ، بل الأحكام الشوعية

نفسها . وبهذا المعنى يقال : كتب الفقه ، لأنها تتضمن الأحكام الشرعية ، وآراء الفقهاء

حولها ^(٣) ، ويصدق عليه التعريف السابق للفقه مع حذف كلمة العلم من أوله .

ويستعمل مصطلح الفروع أحياناً بمعنى الفقه ، ويقابله الأصول أو التوحيد ^(٤) .

ب - الشريعة الإسلامية : الشريعة مأخوذة من الفعل الثلاثي شرع الذي معناه لغة :

" نهج الطريق الواضح ، يقال شرعت له طريقاً ، والشرع مصدر تم جعل اسماً للطريق

النهج فقبل له شِرْعٌ وشَرَعٌ وشريعة واستعير ذلك للطريقة الإلهية " ^(٥) .

يطلق لفظ الشريعة ويراد به :

(١) الطبيعة : الخليفة والسجدة التي جبل عليها الإنسان . ابن منظور ، (لسان العرب) ، ج ٨ ، ص ٢٣٢ ، باب

العين ، فصل الطاء المهمل . الطبع : الختم ، . الفيومي ، (المصباح المنير) ، ص ٣٦٨ ، كتاب الطاء ، ومنه

قوله تعالى : (كذلك يطبع الله على قلوب الذين لا يعلمون) [سورة الروم الآية ٥٩] ، وطبعه الله على الأمر

يطبعه طبعاً : فطره ، ومنه قوله ﷺ : " يطبع المؤمن على الخلال كلها إلا الخيانة والكذب " ، رواه أحمد ،

(المسند) ، ج ٥ ، ص ٢٥٢ . و رمز السيوطي لحسنه ، المناوي (فيض القدير) ج ٦ ص ٤٦٢ حديث رقم ١٠٠١٤ .

(٢) الزرقا ، (الفقه والتشريع) ، مجلة الأمة ، ع ١٠ ، ص ١ ، ص ١٤ .

(٣) المرجع نفسه .

(٤) سمي الفقه بالفروع لأنه يبلى على الأصول من الكتاب والسنة وما يتبعهما للتمييز بين الأصل والفرع ، قال

ابن العربي : " ولا خلاف أن الله تعالى لم يغاير بين الشرائع في التوحيد والمكارم والمصالح ، وإنما خالف

بينهما في الفروع حسبما علمه سبحانه " ، ابن العربي ، (أحكام القرآن) ج ٤ ، ص ١٦٩٤ .

(٥) الراغب ، (المفردات) ، ص ٢٥٨ ، مادة شرع ولللفظ الشريعة معان لغوية كثيرة لست بصدد تتبعها مخالفة

الإطالة والخروج عن طبيعة البحث إلى طبيعة المباحث اللغوية في المعاجم .

١. الفروع : أي الأحكام الشرعية ، ومنه قوله تعالى : (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم في ما آتاكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم فنبهكم بما كنتم فيه خفلون) [سورة المائدة الآية ٤٨] . قال ابن كثير : " هذا اخبار عن الأمم المختلفة الأديان ، باعتبار ما بعث الله به رسله الكرام من الشرائع المختلفة في الأحكام المتتفة في التوحيد، كما ثبت في صحيح البخاري ^(١) عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: " نحن معاشر الأنبياء إخوة لعلات ، ديننا واحد " يعني بذلك التوحيد الذي بعث الله به كل رسول أرسله وضمنه كل كتاب أنزله... " ^(٢) ، ولو عرفت الفروع بهذا المعنى لما اختلفت عن معنى الفقه .

٢. نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية : وبهذا المعنى عرف الزرقا الشريعة بقوله " نصوص القرآن الموحى به من الله تعالى إلى رسوله محمد ﷺ ، والسنة النبوية " ^(٣) . وفصل القطان ما حوته هذه النصوص ، لما عرفها بقوله : " ما شرعه الله لعباده من العقائد والعبادات والاخلاق والمعاملات ونظم الحياة في شعبها المختلفة لتحقيق سعادتهم في الدنيا والآخرة " ^(٤) . فتكون الشريعة بهذا المعنى أعم من الفقه .

٣. وقد تطلق لفظة الشريعة ويراد بها بعض ما حوته كالتوحيد (العقيدة) ، والأخلاق ^(٥) ،
ثانيا : الوفاق والفرق بين الفقه والشريعة :
أ - الوفاق بين الفقه والشريعة :

إن من الأحكام التي يحويها الفقه ، تلك الأحكام التي " قررتها نصوص في الكتاب وفي السنة قطعية الثبوت والدلالة " ^(٦) ، وهذا أحد معاني الشريعة فاتفقا ، لأن الشريعة هي نصوص

^(١) لفظ البخاري " والأنبياء إخوة لعلات أمهاتهم شتى ودينهم واحد " . البخاري ، (الصحيح) ، ج ٤ ، ص ١٤٢ ، كتاب الأنبياء ، باب واذكر في الكتاب مريم

^(٢) ابن كثير ، (تفسير القرآن العظيم) ، ج ٢ ، ص ٦٢ .

^(٣) الزرقا ، (الفقه الإسلامي ومدارسه) ، ص ١٦ .

^(٤) القطان ، (تاريخ التشريع) ، ص ١٥ ، وانظر : موسى ، (أحكام الأحوال الشخصية) ، ص ١١-١٢ .

^(٥) يرى السفياي : أن لفظ الشرع أطلق على التوحيد في قوله تعالى : (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا) [سورة الشورى الآية ١٣] ، وأطلق على الأصول والفروع في قوله تعالى : (ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون) [سورة الجاثية الآية ١٨] . والذي أراه أن لفظ الدين هو الذي أريد به التوحيد في آية الشورى ، وبقي لفظ شرع على معناه اللغوي أوضح وبين ، ولفظ الأمر في آية الجاثية يحتوي على معنى الأصول والفروع ، ويبقى لفظ شريعة على معناه اللغوي الطريقة الواضحة - والله تعالى أعلم - انظر : السفياي ، (الثبات والشمول) ، ص ٥٠-٥١ .

^(٦) الزرقا ، (الفقه الإسلامي ومدارسه) ، ص ١٧-١٨ ، وانظر : زيدان ، (مجموعة بحوث فقهية) ، ص ١١ .

الكتاب والسنة ، وهذه الأحكام وردت بنصوص منهما ، وكل حكم فقهي من هذا القبيل له * قدسية النصوص التشريعية " (١٢) ، وهي الجزء الثابت من الأحكام الشرعية وليست كل أحكام الفقه من هذا القبيل ، وستأتي الإشارة إلى نوع ثان من الأحكام هو من اجتهاد الفقهاء - ضمن ضوابط الاجتهاد - فإذا أصاب المجتهد حكم الله تعالى ، فإن اجتهاده يأخذ ما للأحكام المقررة بنصوص قطعية الثبوت ، قطعية الدلالة من مكانة وإلا فلا .

ب - الفرق بين الفقه والشريعة (١٣) :

١. من الأحكام الشرعية ما " سكت عنها الكتاب والسنة ، وتُركت للاجتهاد ، أو جاءت بها نصوص غير قطعية الثبوت ، أو الدلالة تحتمل اختلاف آراء العلماء في ثبوتها ، أو دلالتها وهي محل اجتهادهم في فهمها واستنتاج الأحكام منها " (١٤) ، فهذا النوع من الفقه هو من عمل الفقهاء ، وليس له قدسية نصوص الكتاب والسنة ، فيجوز فيه الاختلاف وعدم إصابة الحق وكل الفروق التالية بين الشريعة والفقه إنما يقصد بها هذا النوع لا غيره (١٥) .

(١٢) الزرقا ، المرجع السابق ، ص ١٩ ، وانظر : موسى ، (أحكام الأحوال الشخصية) ، ص ١٣ .

(١٣) اصرح هنا أنني لا أرتاح للتفريق بين الشريعة والفقه ، ودرج كثير من الباحثين على عدم التفريق بين الشريعة والفقه . انظر زيدان ، (مجموعة بحوث فقهية) ، ص ١١ . وأسباب عدم حماسي للتفريق بين الشريعة والفقه هو :

أ- استخدام هذا التفريق بمهاجمة الفقه الإسلامي وحصر الشريعة في العقائد والأخلاق يسهل على المهاجمين تجاوز الأحكام الشرعية قطعية الثبوت والدلالة ، وكذلك الاجتهادية من باب أولى ، مما أساء إلى الفهم الصحيح للإسلام ككل . ومن يريد أن يرى نمونجا لهؤلاء فليقرأ كتاب الإسلام السياسي لمحمد سعيد العشماوي وخاصة الصفحات ١٨٥-١٩٩ ، ص ٢٠٥ وغيرها وغيره .

ب- تقسيم الإسلام إلى عقيدة وشريعة وما ترتب عليه من تقليل شأن العمل بمقابل الإيمان ولو أن التقسيم للتعليم ولاختلاف طبيعة كل منهما ، ولكن ذلك أثر على أساس وجوب الإيمان بهما ، وعلى من يدرسهما أن يعيد هذه اللحمة .

ج- معلوم أن كلمة فقه وكلمة شريعة (مشتقات جذر كل منهما) قد وردتا في القرآن الكريم ، وكان العلماء بكل فروع العلم الشرعي يسمون قراء ، وفي عهد متأخر عرف مصطلح الفقهاء ، أما في عصر الدراسة " فقد ظهر إطلاق اسم الشريعة الإسلامية على الفقه وما يتصل به ، وربما كان بدء ظهور هذا في مدرسة الحقوق بالقاهرة ، ثم كثر استعماله ، حتى إنه لا يفهم الآن من الشريعة الإسلامية عند الإطلاق إلا هذا المعنى ، وعلى هذا الأساس سميت الكليات التي خصصت في بعض البلاد الإسلامية لدراسة الفقه ، وما يتصل به كلية الشريعة الإسلامية " . انظر : المجلس الأعلى ، (موسوعة جمال عبد الناصر) ، ج ١ ، ص ١٣ ، بتصرف .

(١٤) الزرقا ، (الفقه الإسلامي ومدارسه) ، ص ١٨ ، وانظر : زيدان ، (مجموعة بحوث فقهية) ، ص ١١ .

(١٥) الزرقا ، المرجع السابق ، ص ١٨ .

٢. الشريعة تشمل الجوانب الاعتقادية والاخلاقية والتاريخية والتقصص والأحكام ، والفقهاء يشمل الأحكام الشرعية ، فالشريعة أشمل من الفقه ومجالها أوسع (١٦) .
وبعبارة أخرى الفقه من الشريعة (١٧) .
٣. أحكام الشريعة صواب لا خطأ فيها ، بينما فهم الفقهاء قد يخطئ أحيانا ، ويترتب على ذلك وجوب الالتزام بأحكام الشريعة ، وجواز مخالفة فهم لفقهاء فيما - إذا اتبع رأيا آخر - (١٨) .
٤. أحكام الشريعة ثابتة خالدة (قطعية الثبوت والدلالة) ، بينما تتغير الأحكام الفقهية المبينة على الأعراف المتغيرة والمصالح والظروف المتجددة (١٩) .
٥. كمال الشريعة وصلاحتها معتمدان على قواعدها العامة التي تستمد منها الأحكام فيما لا نص فيه، بينما كمال الفقه يعتمد على الأصول التي يقوم عليها، وكلها مستند إلى الشريعة (٢٠)
وأخيرا فإن الفائدة المترتبة على التفرقة بين الشريعة والفقه تتمثل فيما يلي :
١. الشريعة لا تقبل التغيير ، وواجب المسلم مهما علا كعبه في العلم أن يسلم بكل ما جاء فيها وبخاصة قطعي الثبوت قطعي الدلالة .
- بينما للعلماء أن يعيدوا النظر فيما لم يرد به نص لبيان حكمه الشرعي برده إلى النصوص بوجه من الوجوه ، وكذلك ما ورد به نص ظني الدلالة والثبوت ، أو أحدهما فيما إذا ظهر للعالم وجه جديد وفق ضوابط تفسير النصوص المعروفة لدى العلماء .
٢. عدم الحرج في رد الآراء الفقهية التي لا تستند إلى دليل لأنها ليست من الشريعة ولا من الفقه بمكان ، وترك الآراء الفقهية والأخذ بغيرها لوجه يقتضي هذا الترك ، أي بمرجح اقتضى تقديم رأي فقهي آخر على الرأي المتروك (٢١) .
٣. انبنى على هذا التعريف ظهور علوم أخرى منها علم السياسة الشرعية - فيما لا نص فيه .

ثالثا : الشريعة والقانون :- القانون هو " مجموعة القواعد التي تنظم الروابط الاجتماعية والتي تقدر الدولة الناس على اتباعها ولو بالقوة عند الاقتضاء " (٢٢) .

أ - الوفاق بين الشريعة والقانون : كلاهما يسعى لضبط سلوك الناس .

(١٦) الأشنكر ، (تاريخ الفقه الإسلامي) ، ص ١٩ .

(١٧) موسى ، (أحكام الأحوال الشخصية) ، ص ١٣ .

(١٨) الأشنكر ، (تاريخ الفقه الإسلامي) ، ص ١٩-٢٠ .

(١٩) الأشنكر ، المرجع السابق ، ص ٢٠ .

(٢٠) الأشنكر ، المرجع السابق ، ص ١٩ .

(٢١) انظر : موسى ، (أحكام الأحوال الشخصية) ، ص ١٥ .

(٢٢) السنهوري وآخرون ، (أصول القانون) ، ص ١٣ .

ب- الفرق بين الشريعة والقانون :

١) الشريعة منزلة من عند الله ، والقانون صنعه البشر بتطوير تدريجي ، ويترتب على ذلك كمال الشريعة ونقصان القانون وحاجته إلى الكمال ، وسمو منزلة الشريعة بالنظر إلى منزلتها وليس كذلك القانون (٢٣) .

٢) ثبات الشريعة ودوامها لأن الله أنزلها لتنظيم شؤون المسلمين ، وقواعدها ونصوصها تتسع لكل جديد مهما طال الزمان ، بينما تتعرض القوانين للتغيير والتبديل مع الزمن لاعتمادها على عواطف وأهواء البشر المتغيرة (٢٤) .

٣) الشريعة جاءت لتنظيم حياة المجتمع وتوجيهها نحو الأفضل ، بينما القانون يوضع لتنظيم المجتمع لا لتوجيهه (٢٥) .

٤) الشريعة الإسلامية شريعة أخلاقية تهتم بالأخلاق وتدعو إليها ، بينما القوانين الوضعية تعتمد على العقوبة وحدها لردع المجرم وتهمل الأخلاق ، فالشريعة ترتقي بالناس إلى الفضائل والقانون يحكم على ظواهر الناس (٢٦) .

(٢٣) انظر : عودة ، (التشريع الجنائي) ، ج١ ، ص١٤ ، وعودة ، (الإسلام بين عجز علمائه وجهل أبنائه) ، ص١٨ ، و (الإسلام وأوضاعنا القانونية) ، ص٤١-٤٣ . قطان ، (تاريخ التشريع) ، ص٢١ . أدهم ، (مدى التقاء القانون الوضعي مع الشريعة) ، ص٩

(٢٤) فيض الله ، (التعريف بالفقه) ، ص١٩ . عودة ، (التشريع الجنائي) ، ج١ ، ص١٨-١٩ ، وعودة ، (الإسلام بين جهل أبنائه وعجز علمائه) ، ص١٨-١٩ .

(٢٥) عودة ، (التشريع الجنائي) ، ص٢٣-٢٤ .

(٢٦) الصلة بين الأخلاق والقانون هي محل خلاف بين رجال القانون ، وتكون عن ذلك ثلاث مدارس :

المدرسة الأولى : تفصل بين الأخلاق والقانون ، وهو ما ذهب إليه توماس ديسوس وكننت ، البكري ، (المدخل لدراسة القانون والشريعة الإسلامية) ، ص١٥٩ ، وذلك لأن هناك خلافاً في الغاية والجزاء والمجال بينهما . انظر : القاسم ، (المدخل لدراسة علم الحقوق) ، ص٣٨ . الناهي وآخرون ، (القانون في حياتنا) ، ص٢٤ . البكري ، (المدخل) ، ص١٦٠ . إبراهيم ، (دراسات في علم الاجتماع القانوني) ، ص٤٠ ، وترتب على الفصل بين الأخلاق والقانون ما يلي : ١- محاولة الإقلاق من العقوبة التي يوجبها القانون ، بدران ، (الشريعة الإسلامية) ، ص٧٨ . ٢- تسوية طغيان الدولة بحجة أن القانون وليد إرادتها ولا صلة له بالأخلاق . انظر : البكري ، (المدخل) ، ص١٦٢ .

المدرسة الثانية : اندماج الأخلاق مع القانون وهو ما ذهب إليه اهرنز وترنسد يتلبرغ الألمانيان ، وريدر ورينادوا جوسران الفرانسيان ، البكري ، المدخل ، ص١٦٤-١٦٥ ، وحجة هذه المدرسة أن كلاهما يهدف إلى إقرار النظام ، كما أن القوانين تأتي لتحقيق وظيفة اجتماعية ، وإن كان القانون لا ينظم جانب العبادات فإنه لا يهملها ، ويتدخل في علاقة الإنسان بنفسه فيعاقب على الشروع في الانتحار ، والتمسف في استعمال الحق ، ولا معنى للفرقة من حيث الجزاء لأنها مجرد حماية لبعض الأخلاق ، وميزة هذه المدرسة أنها تدعم قوة الأخلاق ، وتجعل للقانون مثلاً أعلى . (البكري ، المرجع السابق) . -

٥ (الشريعة تضيف إلى الجزاء والعقوبة الدنيوية ، الثواب والعقاب في الآخرة ، والذي يترتب على امتثال أوامر الشريعة أو العكس ، وبذلك تستقر الأحكام بينما لا توجد في القوانين الوضعية فكرة الآخرة ، وما فيها من ثواب وعقاب (٢٧) .

رابعاً : الفقه والقانون : أ - الوفاق بينهما :

١. كلاهما يعول عليه في تنظيم شؤون المجتمع .
٢. كلاهما يعتمد على أفهام المجتهدين ، (أعني النوع الثاني من الفقه الذي لا يستند على النصوص القطعية الدلالة والثبوت) .
٣. إن الفقه إذا صيغ على شكل قانون فإنه يصبح قانوناً ، وإذا استمد القانون من الشريعة الإسلامية صار فقهاً مقنناً ، ومن هنا جاء استعمال مصطلح القانون الوضعي لتمييزه عن القانون المستمد من الشريعة .

٤. تتشابه بعض مصادر الفقه التبعية والقانون كالعادات والأعراف ، وكذلك تتشابه كثير من القواعد القانونية مع القواعد الفقهية مثل: البينة على المدعي ، ولا جريمة إلا بنص ... الخ .

٥. يمكن أن تختلف الدول في عدد من مواد القانون الذي تطبقه ، وكذلك في الفقه يمكن أن تتبنى أحكاماً فقهية مختلفة استناداً إلى اختلاف الأعراف والبيئات ، فيما لا تتحقق المصلحة إلا بمراعاة ذلك .

٦. إن الدائرة التي لم يرد فيها نص ونظمت بقوانين تعتمد على مصالح الناس وأعرافهم لا يبعد اعتبارها جزءاً من الفقه .

ب - الفرق بينهما :

١- إن المصادر التي تستند إليها القوانين الوضعية ليست هي نفس المصادر الأصلية التي يعتمد عليها الفقه ولو كانت المصادر واحدة لما وجد نص قانوني مخالف لأحكام الفقه الإسلامي ، فالقانون يلبي أهواء الناس بينما لا يخرج الفقه عن ضوابطه التشريعية المستندة إلى الكتاب والسنة .

٢- لا يوجد في القوانين ما يتسم بصفة الثبات ، بينما هنالك قسم من الأحكام الفقهية يتسم بالثبات .

٣- الفقه أشمل من القوانين ، فالقانون مثلاً لا ينظم جانب العبادات .

-المدرسة الثالثة : التقريب بين القانون والأخلاق ، وممن قال بذلك مازو وكابيتان ، وروبييه ولاكوسيت ، وحجة هذه المدرسة إن وجود فوارق لا يمكن تجاهلها لا يمنع من التقريب بين الأخلاق والقانون . (البكري ، المرجع السابق) . ونختتم هنا بالقول أن القواعد الاخلاقية تتحول إلى قواعد قانونية بترتيب جزاء على مخالفتها .

(٢٧) انظر : القطان ، (تاريخ التشريع) ، ص ٢٣-٢٥ .

٤- يتسم الفقه بالصبغة الدينية التي تضيء عليه قداسة واحتراما في النفوس ، بينما يفتقر القانون الوضعي إلى ذلك .

وسياتى مزيد بيان في خصائص الفقه الإسلامي .

المطلب الأول

خصائص الفقه الإسلامي

تعريف ولمحة تاريخية معاصرة :

يقصد بخصائص^(٢٨) الفقه الإسلامي: تلك الصفات التي انفرد وتميز بها عن غيره كالربانية والشمول^(٢٩) .

إن طبيعة الفقه الإسلامي كان لها الأثر الكبير والواضح على مسيرة الفقه الإسلامي فخاصية الثبات صمدت أمام عوامل التغيير لهدم الفقه الإسلامي ، وخاصية الواقعية والصلاحية مكنت الفقهاء من معالجة كل مستجد ، وهكذا يقال عن الخصائص الأخرى والتي لا يتسع المقام للتوسع فيها ، ولا بد من التعريف ببعضها ، ولو بنوع من الاختصار على النحو الآتي :

^(٢٨) التخصص والاختصاص والخصوصية والتخصيص تفرد بعض الشيء بما لا يشاركه فيه الجملة ، وذلك خلاف العموم والتعميم والتعميم . الراغب ، (المفردات) ، ص ١٤٩ ، مادة خص .

^(٢٩) ولا يوجد مؤلف خاص بها - حسب علمي وفي حدود اطلاعي - وإنما أفرد عدد من الخصائص بالتأليف مثل الفقه الإسلامي بين الواقعية والمثالية لمحمد مصطفى ثلبي والمطبوع سنة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ، وكذلك كتابه تحليل الأحكام والذي ألفه سنة ١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م وكان رسالة دكتوراه للمؤلف ، ويلاحظ تمويل الباحثين من بعده عليه وهو أول كتاب في موضوع الخصائص حسب تقديري - في عصر الدراسة - ثم كانت للقرضاوي عدة كتب في هذا الموضوع منها :

• شريعة الإسلام خلودها وصلاحها للتطبيق في كل زمان ومكان (١٣٩٣هـ) .

• الخصائص العامة للإسلام وهو الكتاب الوحيد الشامل في الموضوع - حسب اطلاعي وفي حدود علمي - وكرر ذلك في ثنايا كتب أخرى له ككتاب مدخل لمعرفة الإسلام ، ومدخل لدراسة الشريعة الإسلامية . وللأشقر كتاب خصائص الشريعة الإسلامية (١٩٨٢م) وللسلفياني كتاب الثبات والشمول (١٤٠٧هـ) ، ودرج عدد من الباحثين على ذكر عدد من الخصائص في كتب تاريخ الفقه الإسلامي ، وكذلك عند الدفاع عن الشريعة الإسلامية في مواجهة الشبهة التي تثار ضدها ، ويمكن ملاحظة ذلك عن طريق مراجع هذا المبحث وغيره .

وهناك نمط آخر في تناول الخصائص وهو إيراد خصائص موضوع من مواضيع الفقه الإسلامي بالتأليف ككتاب الدريني خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم والمطبوع سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، ونوع آخر من هذا النمط وهو تناول خاصية واحدة لموضوع واحد ككتاب ضمرة الحكم الشرعي بين أصالة الثبات والصلاحية (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) .

الخاصية الأولى : الربانية :-

الذي أفهمه من ربانية الفقه الإسلامي : أنه فقه يعتمد على دليل من الكتاب أو السنة ، أو ما اشتق منهما من أصول تشريعية وقواعد عامة ، لأن الله أوحى بهما وأمر باتباعهما . وربط الأحكام الفقهية بالدليل ليس أمراً اختيارياً متروكاً للناس ، بل لا سبيل للناس إذا أرادوا أن يكونوا مسلمين إلا أن يلتزموا بحكم الله في كل أمر ، ولا يكون ذلك إلا بالرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله ، أو البناء عليهما بالقياس ، أو الأصول التشريعية الأخرى ، وأنا في قولي هذا أيضاً لا أخرج عن الدليل ، قال تعالى : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن عص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً) [سورة الأحزاب الآية ٣٦] ، وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً) [سورة النساء الآية ٥٩] .

وقال ﷺ : " لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه أمر ، مما أمرت به أو نهيت عنه : فيقول : لا أدري ، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه " (٣٠) ، والنصوص في ذلك كثيرة وجميعها دالة على طاعة الله وطاعة رسوله واتباع ما جاء عنهما بمعنى أن الفقه الإسلامي تحكمه النصوص أولاً ، فالقرآن كتاب الله ، والسنة وحي من الله ، لقوله تعالى : (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) [سورة النجم الآيتان ٣-٤] .

وهذا معنى الربانية وهي تشمل ربانية المصدر وربانية الغاية ، وكل الخصائص الأخرى تبع لهذه الخاصية ، وكل نقد إلى الفهم البشرية فهو بمقدار بعدها عن النصوص وانتفاء صفة الربانية عنها (٣١) .

(٣٠) رواه الترمذي وغيره ، وقال عنه حديث حسن صحيح . الترمذي ، (الجامع) ، ج ٥ ، ص ٣٧ ، كتاب العلم ، باب مانه أن يقال عند حديث النبي ﷺ .

(٣١) قال علوان : ' إن أحكام هذه الشريعة وأنظمتها ومبادئها ... ليست من وضع بشر يحكمه القصور والمعجز والتأثر بمؤثرات المكان والزمان وبمؤثرات الوراثة والمزاج والهوى ، وإنما شارحها صاحب الخلق والأمر في هذا الكون ، ورب كل من فيه الذي أحسن كل شيء خلقه ' . علوان ، (الإسلام شريعة الزمان والمكان) ، ص ١٠-١١ .

ويترتب على هذه الخاصية ما يلي (٣٢) :

(١) الإحكام في أحكام الفقه الإسلامي :

إن أحكام الفقه الإسلامي المنصوص عليها نصا قطعيا في القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة لا يقع فيها التناقض والنقص، لأن تلك النصوص محكمة ، قال تعالى: (كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير) [سورة هود الآية ١]، وقال تعالى: (أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) [سورة النساء ، الآية ٨٢] والاختلاف المنفي عن أحكام الفقه إنما اختلاف التناقض والهدم لا اختلاف التنوع والسعة فتلك مزية للفقه لا مثابة فيه .

(٢) عدالة أحكام الفقه الإسلامي :

إنه لا مكان للهوى في أحكام الفقه لارتباطها بالنصوص ، لأن اتباع الهوى ظلم ، قال تعالى : (ثم جعلناك على شرمة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون) [سورة الجاثية الآية ١٨]، وقال تعالى: (وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذروم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك) [سورة المائدة الآية ٤٩] .

(٣) الاحترام وسهولة الانقياد لهذه الأحكام :

إن رد الأحكام إلى الله والرسول ﷺ يورث قبولا لها وانقيادا في تطبيقها، قال تعالى: (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكوك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) [سورة النساء الآية ٦٥]

الخاصية الثانية : الإنسانية :-

إن الأحكام الفقهية جاءت متفقة مع فطرة الإنسان محققة ومنمية لكيانه جسما وروحا وعقلا وعاطفة ، وحافظة له حيا وميتا ، فردا وجماعة (٣٣) .

قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم) [سورة الأنفال الآية ٢٤].

وترتب على هذه الخاصية :

(٣٢) مستفادة من القرضاوي ، (الخصائص العامة) ، ص ٤٨-٥٤ ، مع إعادة صياغة وتصرف ، وانظر : عودة

، (الإسلام وأوضاعنا القانونية) ، ص ٤٢-٤٣ .

(٣٣) انظر : القرضاوي ، (الفقه الإسلامي) ، ص ٨ ، و القرضاوي ، (المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية) ،

١. إمكانية تطبيق هذه الأحكام لأنها في مقدور الانسان، قال تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) [سورة البقرة الآية ٢٨٦] .

٢. تسخير العقل لخدمة الإنسان : إن إنسانية أحكام الفقه الإسلامي جعلت للعقل مكاناً في فهم النصوص وتطبيقها ، والقياس عليها واستنباط العلال التي تقوم عليها ، ومعرفة المصالح التي جاءت لتحقيقها ، وسيأتي مزيد تفصيل .

٣. المساواة بين البشر : فأحكام الفقه لا تفرق بين جنس و جنس ، أو لون و لون ، أو لغة وأخرى أو إقليم وآخر ، ولا بين مدني وعسكري ، ولا بين ضابط وجندي ، ولا بين نبيل ووضيع فالكل أمام أحكام الفقه سواء (٣٤) ، وقال ﷺ : " ولا فضل لعربي على أعجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أسود ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى " (٣٥) ، وقل مثل ذلك في جميع حقوق الإنسان .

٤. السمو في التطبيق : إن إنسانية أحكام الفقه تتجاوز عن الهفوات والعيثرات التي قد تبدو من البشر ولا تحاسب إلا على الظواهر، كما لا تنزل إلى مستوى هابط ولو كان ذلك قد بدر من البشر ويكفي انظارها للمعسر وإقالتها للنادم (٣٦) ، وعدم معاملتها للعدو بالمثل إذا مثل بشهداء المسلمين قال الزرقا: "فمعظم المذاهب الاجتهادية في فقه الشريعة الإسلامية على أن العدو الكافر إذا ارتكب في الحرب ما ينافي الكرامة الإنسانية لا يجوز لنا الانتقام منه ، لأن المسلم لا يجوز أن يهبط في سلوكه إلى مستوى غير إنساني ، ورحم الله الشاعر القائل : ومن يعض الكلب إن عضاً" (٣٧) .

الخاصية الثالثة : الأخلاقية :-

إن الأحكام الفقهية مراعى فيها القيم السامية والمثل العليا ، وتتجه إلى تركية الأنفس ولا تتخلف عن مراعاتها مع العدو والصديق ، وفي الحرب والسلام ، ومع الإنسان والحيوان ، في السر والعلانية ، ويلاحظ ذلك من خواتيم آيات الأحكام من مثل :

(٣٤) انظر : الزرقا ، (روح الشريعة) ، ص ٢٤ .

(٣٥) حديث صحيح رواه أحمد . أحمد ، (المسند) ، ج ٥ ، ص ٤١١ . وانظر شرح العقيدة الطحاوية بتحقيق شعيب الأرنؤوط ج ٢ ، ص ٥١٠ ، طبعة مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٩٩٠ .

(٣٦) من مثل قال تعالى : (نظرة إلى يسرة) [سورة البقرة الآية ٢٨٠] ، وقوله (صلى الله عليه وسلم) : " أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم " حديث صحيح ، رواه أبو داود . أبو داود ، (السنن) ، ج ٤ ، ص ١٢٣ ، كتاب الحدود ، باب في الحد يشفع فيه . وانظر الألباني (الجامع الصحيح) برقم ١١١٨٥ والسلسلة الصحيحة برقم ٦٣٨ .

(٣٧) الزرقا ، (روح الشريعة) ، ص ١٣ ، وانظر : القرضاوي ، (الفقه الإسلامي) ، ص ٩ .

قوله تعالى : (وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف ذلك يوعظ به من كان منكم يؤمن بالله واليوم الآخر ذلكم أزكى لكم وأطهر والله يعلم وأنتم لا تعلمون) [سورة البقرة الآية ٢٣٢] .

وقوله تعالى : (وآتوا اليتامى أموالهم ولا تبدلوا الخبيث بالطيب ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم إنه كان حوبا كبيرا) [سورة النساء الآية ٢] .

إن الأحكام الفقهية هي صياغة قانونية للأخلاق على صورة تشريعات ملزمة (٣٨) ، ولم تتفصل الأخلاق عن الأحكام الفقهية في الحرب ولا في الاقتصاد ، ولا في السياسة ، ومثال ذلك قوله ﷺ : " اغزو ولا تغلو ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدا " (٣٩) .

وفي تحريم الخمر لم تراخ المنافع الاقتصادية، قال تعالى: (سألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمها أكبر من نفعها) [سورة البقرة الآية ٢١٩] .

وفي السياسة لا انفصال عن الدين والخلق، قال تعالى: (الذين إن مكامهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور) [سورة الحج الآية ٤١] ، وترتب على ذلك ما يلي :

- ١- ثبات قسم من الأحكام الفقهية لا بتناؤه على الأخلاق الثابتة .
- ٢- الأحكام الفقهية هي ميزان القواعد الأخلاقية.
- ٣- بنيت عدة نظريات فقهية كمنظريّة الباعث والتعسف في استعمال الحق على أسس أخلاقية(٤٠).

الخاصية الرابعة : الشمول :-

يتمثل الشمول في الفقه فيما يلي :

١. الكلية في دخول كل الحوادث تحت إحكامه ، ويمكن ملاحظة ذلك عن طريق فروع الفقه التي تمتد إلى سائر جوانب الحياة ، سواء ورد في حكمها نص أو ألحقت بالأحكام المنصوص عليها عن طريق الأصول التشريعية والقواعد العامة .

(٣٨) انظر : القرضاوي ، (الفقه الإسلامي) ، ص ١٠-١١ .

(٣٩) رواه مسلم . مسلم ، (الصحيح " مع شرح النووي ") ، ج ٦ ، ص ٢٧٩ ، كتاب الجهاد ، باب تأمير الإمام

(٤٠) انظر : الكيلاني ، (نظريّة الباعث) ، ص ١٦ . الدريني ، (نظريّة التعسف) ، ص ٢١ . الدريني ، (الحق) ،

٢. النفاذ والعمق : الأحكام الفقهية تغوص في أعماق كل حدث فلا تغتر بالظواهر ، ولهذا ربطت الأحكام بالعقيدة والأخلاق ، وراعت الواقع .

٣. الامتداد المكاني والزمني : الأحكام الفقهية تتناول تصرفات الإنسان في الليل والنهار منذ البعثة وحتى قيام الساعة وأثارها بعد ذلك ، ولهذا فالفقه الإسلامي تشريع خالد ويغطي كل مكان يصله الإنسان . قال شلبي : " إن خلود الفقه مرتبط بخلود الشريعة ، فهو خالد بخلودها لأنه يدور في فلكها " (٤١) .

ويترتب على ذلك :

- ١ (التنوع : فهناك أحكام من قبيل الفروض الكفائية وأخرى من قبيل الفروض العينية ، تنوع الأحكام الفقهية إلى فروض ، ومندوبات ، ومباحات ، ومكروهات ، وحرمان .
- ٢ (عدم قبول أحكامه للتجزؤ : بمعنى عدم جواز التنازل عن أي حكم من أحكامه ، ولا يكفي أخذ بعض الأحكام وترك الأخرى نهائيا فيما صفتة الثبات .

الخاصية الخامسة : الواقعية والمثالية :-

إن الأحكام الفقهية مراعى فيها ظروف الناس وأحوالهم التي يعيشونها ، ولا يعنى ذلك الخضوع لها والخلو من المثل العليا لأن أحكام الفقه جاءت لإخراج الناس عن دواعي أهوائهم (٤٢) قال تعالى : (كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد) [سورة إبراهيم الآية ١] ، وقال تعالى : (ولئن اتبعت أهواءهم بعدما جاءك من العلم لآلكن من الله من ولى ولا واثق) [سورة الرعد الآية ٣٧] .

ويستدل على واقعية الفقه الإسلامي بما يلي :

- ١ . التيسير ورفع الحرج (٤٣) : ولا يخلو حكم فقهي من ذلك استنادا إلى النصوص الكثيرة الأمرة بذلك ، منها قوله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) [سورة البقرة الآية ١٨٥] وقوله ﷺ : " بعثت بالحنيفية السمحة " (٤٤) ، وتظاهرت على ذلك القواعد الفقهية كقاعدة المشقة تجلب التيسير .

(٤١) شلبي ، (الفقه الإسلامي) ، ص ١١٣ . وانظر : الأشتق ، خصائص الشريعة الإسلامية ، ص ٥٨ .

(٤٢) الشاطبي ، (المواصفات) ، ج ٢ ، ص ٢٥ . الشلبي ، (الفقه الإسلامي) ، ص ٢١ .

(٤٣) القرضاوي ، (مدخل لدراسة الشريعة) ، ص ١١٥ .

(٤٤) رواه أحمد ، أحمد ، (المسند) ، ج ٥ ، ص ٢٦٦ ، وضعفه الألباني في غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام ، ص ٢٠-٢١ .

٢ . النزول عن المثل الأعلى إلى الواقع الأدنى للضرورة^(٤٥) : وهو المعروف بقاعدة الضرورات تبيح المحظورات ، أي أن من مراعاة الواقع الاعتداد بالضرورة على قدر ما توجب الضرورة .

قال تعالى : (إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم) [سورة البقرة الآية ١٧٣] .

٣ . اعتبار العرف من مصادر التشريع^(٤٦) ، لأن العرف عبارة عن ما يمارسه الناس واعتادوه فهو من الواقع .

وترتب على هذه الخاصية ما يلي :

١) اشتراط معرفة الواقع عند الاجتهاد والذي نتج عنه حصول صور متعددة للفقهاء تحمل كل صورة خصائص الواقع الذي أنزلت عليه^(٤٧) .

وصارت كتب الفقه مرجعا لمعرفة التطور الذي حصل في حياة المسلمين استنادا إلى " أن الفقه الإسلامي صور واقع المسلمين في مختلف عصورهم أصدق تصوير ، فانعكس على أوضاعهم صعودا ونزولا ، ورفعة وسقوطا ، وبمثل ما احتوى هذا الفقه على صفحات مشرقة تتم عن بعد نظر ، ورجاحة عقل ، وسماحة وسعة صدر ، فإنه احتوى - والحق يقال على سقطات وترهات تحمل في طياتها علامات غربتها عن روح الإسلام ومقاصده النبيلة يظهر ذلك في تعصب مذهبي بغيض وحيل فقهية واضحة التهافت وتحملات إلى السفسطة أقرب ، وعن الفقه الإسلامي أبعد " ^(٤٨) .

٢) إن المتتبع لأحكام الفقه الإسلامي يجد أنها لم تحرم شيئا يحتاج إليه الإنسان في واقع حياته ولم تبيح له شيئا يضره في الواقع^(٤٩) .

وذلك واضح في إباحة اللهو وتحريم وسائل الحرام حتى لا تطغى إلى الحرام ، وشرعت الحدود والقصاص والتعازير^(٥٠) .

^(٤٥) القرضاوي ، (الخصائص العامة) ، ص ١٨٢ .

^(٤٦) النجار ، (نور الفكر الواقعي) ، ص ٥٤ .

^(٤٧) النجار ، المرجع السابق ، ص ٥٤ .

^(٤٨) رئيس التحرير ، (تعبير الفقه الإسلامي) ، مجلة جوهر الإسلام ، ع ١٠٠٩ ، ص ١٦ ، ص ٢ .

^(٤٩) انظر : القرضاوي ، (الخصائص العامة) ، ص ١٧٠ .

^(٥٠) انظر : القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ١٧٠-١٧١ .

الخاصية السابعة : الوسطية والتوازن :-

- إن الأحكام الفقهية في تحليلها وتحريمها وإباحتها لا تشتط فتظلم ، ولا تتساهل فتسهمل ، عمادها العدل والاستقامة والخيرية والأمان والقوة ، لم تجعل جانباً يطغى على جانب (٥٩) .
- وعدالة هذه الأحكام الفقهية لا تنف دائماً في الوسط ، ولكنها تتجه حينها يتحقق العدل وبذلك تقود إلى الوسطية والاعتزان (٦٠) ، ويترتب على خاصية التوازن والوسطية ما يلي :
١. عدالة الأحكام الفقهية التي لم تفضل أو تحابي جنساً على جنس ، أو جانباً على جانب .
- قال تعالى : (كل نفس بما كسبت رهينة) [سورة المدثر الآية ٣٨] ، وقال تعالى : (لها ما كسبت وعليها ما أكسبت) [سورة البقرة الآية ٢٨٦] ، وقال : (ولا نزر وازرة وزر أخرى) [سورة الإسراء الآية ١٥] ، وقال ﷺ : " لا ضرر ولا ضرار " (٦١) .
٢. النزعة الجماعية في الفقه الإسلامي خادمة للفرد ولا تهضمه حقوقه ، وهذا معنى التوازن بينها (٦٢) ، فحق التملك الفردي لا يمنع من نزع الملكية لتعود على المجموع بالنفع ، ومنع الفرد من استعمال حقه إذا تعسف فيه حفاظاً على مصالح الغير .
٣. إن متطلبات الروح أو الآخرة مطلوبة بحدود لا تتجاوز على متطلبات الجسد ومتطلبات الدنيا (٦٣) .
- قال تعالى : (واتع فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك) [سورة القصص الآية ٧٧] .
٤. التكافل بين الحقوق والواجبات ، فكل واجب يقابله حق ، وكل غرم يقابله غنم (٦٤) .

(٥٩) انظر : القرضاوي ، (الخصائص العامة) ، ص ١٣١-١٣٢ ؛

(٦٠) انظر : القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

(٦١) حديث صحيح بشواهد رواه الدارقطني ، الدارقطني (السنن) ج ٤ ، ص ٢٢٨ ، وانظر الألباني (إرواء الغليل) ج ٤ ، ص ٤٠٨ ، ج ٤ ، ص ٤١٣ .

(٦٢) انظر : القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ١٥٠ .

(٦٣) انظر : القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ١٤٠ .

(٦٤) القرضاوي ، (مدخل لدراسة الشريعة) ، ص ١٣٠ .

المطلب الثاني

أسباب وعوامل نمو الفقه الإسلامي

إن خصائص الفقه الإسلامي كانت من العوامل التي ساعدت على نمو الفقه الإسلامي ولا غرو أن نمو الفقه في مراحل الازدهار غير نموه في مراحل التراجع أو التقليد ، لذلك يمكن قسمة هذه العوامل والأسباب إلى قسمين :

- القسم الأول : العوامل العامة لنمو الفقه الإسلامي في مراحل الازدهار وغيرها .
- القسم الثاني : العوامل والأسباب الخاصة بنمو الفقه الإسلامي في مراحل التقليد .

القسم الأول : العوامل العامة التي ساعدت على نمو الفقه الإسلامي في مراحل الازدهار وغيرها:

أ - سعة منطقة العفو المتروكة قصداً " الفراغ التشريعي " :

إن النصوص الشرعية " لم تفصل أحكام الحوادث كلها تفصيلاً شاملاً ، بل قررت المبادئ العامة ووضعت القواعد ولم توغل في طريق التفصيل كي تترك للفقهاء والقضاء فرصة للاجتهاد وتقدير الأمور حسبما تقتضي به مصالحهم " (١) .

قال الزرقا : " إن اقتصار الشريعة في نصوصها الأصلية على الكليات دون الجزئيات غالباً ، وتركها الجزئيات والتفاصيل الفرعية إلى الاجتهاد وهو من أهم النواحي التي تتجلى فيها الساحة في روح الشريعة ، لأن هذا فتح فيها باب استفادة الأمة من اختلاف آراء علمائها في تفاصيل القضايا ومنحها سعة ويسراً " (٢) .

وإذ يقرر الفقهاء وجود منطقة لم يرد تفصيل لأحكامها مستدين إلى قوله ﷺ : " إن الله حدّ حدوداً فلا تعتدوها ، وفرض أشياء فلا تضيعوها ، وحرم أشياء فلا تنتهكوها ، وسكت عن أشياء رحمة بكم ، غير نسيان ، فلا تبحثوا عنها " (٣) .
وجه الاستدلال بهذا الحديث :

قال الزرقا : " إن الله تعالى إنما سكت عما سكت عنه من الأحكام ليترك ذلك إلى الاجتهاد رحمة وتوسعة ، وبذلك فتح باب الخلود على مر العصور وتغير الأزمان ، في تغطية

(١) شبلي ، (الفقه الإسلامي) ، ص ١٣٠ .

(٢) الزرقا ، (روح الشريعة) ، ص ١٠ .

(٣) حديث حسن بشواهد، رواه الدارقطني (السنن)، ج ٤، ص ٢٩٨، وانظر في تصحيحه ابن كثير (التفسير) ج ٢، ص ٩٩، من طبعة المكتبة العصرية، بيروت، ط ٢، ١٤١٧-١٩٩٦م.

كل مستجد من أمور وأحداث وحاجات بالأحكام المناسبة ، والمتفقة مع قواعد الشريعة ومقاصدها " (١) . ثم قال : " مقولته $\text{فَلَا تَبْحَثُوا عَنْهَا}$ " معناها : لا تسألوني عنها فإنه متروك لاجتهادكم واجتهاد من يأتي بعدكم من علماء أمتي ، وليس معناها عدم البحث في حكمه مطلقاً إذا جددت حاجة إلى معرفة حكم ما سكنت عنه نصوص الشريعة في الكتاب والسنة " (٥) .

وملاء منطقة الفراغ التشريعي يتم بالاجتهاد استناداً إلى ضوابطه بالرجوع إلى أدلة التشريع فيما لا نص فيه ، وهي مصادر خصبة ليس من الحكمة اجتراء الكلام عنها ، بل يحسن الإحالة عليها في كتب أصول الفقه .
ب - اهتمام النصوص بالأحكام الكلية :

إن معظم النصوص جاءت بمبادئ عامة وأحكام كلية ، ولم تتعرض للتفصيلات والجزئيات والكيفيات إلا فيما لا يتغير كثيراً بتغير المكان والزمان ، مثل شؤون العبادات وشؤون الزواج والطلاق والمواريث ونحوها ، وفيما عداها اكتفت الشريعة بالتعميم والإجمال لنلا تضيق على الناس إذا ألزمتهم بصورة جزئية معينة قد تصلح لعصر دون عصر ، أو لإقليم دون إقليم أو لحال دون حال (٦) ، مثل قوله تعالى : (وأمرهم شورى بينهم) [سورة الشورى الآية ٣٨] فلم يحدد صورة للشورى ، وترك للمسلمين اختيار الشكل المناسب منها .
ج - قابلية النصوص لتعدد الأفهام :

" إن معظم النصوص التي جاءت بأحكام جزئية تفصيلية ، قد صيغت صياغة معجزة بحيث تتسع لتعدد الأفهام والتفسيرات ما بين متشدد ومترخص ، وما بين أخذ بحرفية النص وأخذ بروحه وفحواه ، ولما يوجد نص لم يختلف أهل العلم في تحديد دلالاته وما يستتبط منه وهذا راجع إلى طبيعة اللغة وطبيعة البشر ، وطبيعة التكليف " (٧) .
د - رعاية الضرورات والأعدار والظروف الاستثنائية :

(١) الزرقا ، (روح الشريعة) ، ص ١٠ ، وانظر : القرضاوي ، (الفقه الإسلامي) ، ص ٨١ .

(٥) الزرقا ، مرجع سابق ، ص ١١ .

(٦) القرضاوي ، مرجع سابق ، ص ٨١ ، وانظر له (المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية) ص ١٥٧-١٦٢ ، بتصريف منهما .

(٧) القرضاوي ، (الفقه الإسلامي) ، ص ٨١ ، و (المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية) ، ص ١٦٣ ، بتصريف منهما ، وانظر : زيدان (المدخل لدراسة الشريعة) ، ص ٦٧ .

هـ - تغير الفتوى بتغير الأزمنة والأمكنة ، والأحوال والأعراف ، إن اعتبار الظروف المحيطة بالفعل أمر معتبر شرعا لتأثيرها على النتائج أو المآلات (٩) ، وبذلك لا يجمد الفقه على موقف واحد بل يراعي التغيرات الحادثة زمانا ومكانا وحالا (١٠) .

و- اعتماد الفقهاء مناهج أصولية عديدة وأساليب استنباط متنوعة تثري الفقه الإسلامي . فتعليل الأحكام وإلحاق المسائل المستجدة بالمنصوص عليها عن طريق القياس والاعتداد بالأعراف التي لا تتعارض مع نصوص الشريعة وقبول كل مستجد لم يأت نص باعتباره أو إلغائه والمعروف بالمصالح المرسله فإذا أضيف إلى ذلك الاستحسان وسد الذرائع وغيرهما أمكن تصور قدرة هذه المصادر على تنمية الفقه وإثرائه .

القسم الثاني : العوامل الخاصة التي ساعدت على نمو الفقه في مراحل التقليد :-

معلوم أن الحوادث والنوازل في حياة الناس لم تتوقف رغم توقف الاجتهاد المستقل وإلتزام المذاهب المعروفة (١١) ، ومع ذلك بقي وضع الحلول لها لعدة عوامل منها :

أ - أن الحوادث والنوازل في حياة الناس لم تتوقف ، ولكنها لم تكن من الكثرة والتنوع بمكان بل كانت تغييرات جزئية وفي أزمان متباعدة ، أي أنها تغييرات بطيئة أمكن التعامل معها (١٢) .

ومن الأمثلة على وجود اجتهادات في نوازل جديدة في عصور التقليد :

١. بيع الوفاء عند الحنفية (١٣) .

٢. النزول عن الوظائف والمرتبات في الأوقاف نظير عوض (١٤)

٣. تصرفات الأصحاء في بلد نشأ فيه الوباء (١٥) .

٤. الحكر (١٦) .

(٩) الشاطبي ، (الموافقات) ، جـ ٤ ، ص ١١٠ .

(١٠) انظر : القرضاوي ، (المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية) ، ص ١٧٩ .

(١١) القرضاوي ، (شريعة الإسلام) ، ص ٧٨ .

(١٢) القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ٧٨ ، بتصريف .

(١٣) القرضاوي ، (الفقه الإسلامي) ، ص ٢٠ . عقد ظهر في القرن الخامس ، وتعريفه * أن يبيع المحتاج إلى النقد عقارا على أنه متى وفي الثمن استرد العقار * . الزرقا ، (المدخل) ، جـ ١ ، ص ٢٢٢ .

(١٤) القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ٢٠ . ابن عابدين ، (رد المحتار) ، جـ ٤ ، ص ٥١٩-٥٢٠ .

(١٥) القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ٢٠ .

(١٦) القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ٢٠ . عقد الحكر أو التحكير هو الاتفاق على إعطاء أرض الوقف الخالية لشخص لقاء مبلغ يقارب قيمتها باسم أجره معجلة ليكون له عليها حق القرار الدائم ، ويتصرف فيها بالبناء والغرس وغيرهما كتصرف المالكين ، ويترتب عليه أيضا أجر سنوي ضئيل * . الزرقا ، (المدخل) ، جـ ١ ، ص ٦٣٣ .

٥. خلو الحوانيت (١٧) .

٦. التأمين (السوكرة أو السوكرتاه) (١٨) .

إن نسبة هذه الأحكام الفقهية إلى مجموع الأحكام الفقهية المدونة سابقاً قليلة جداً ، وهو دليل البطء في حدوث نوازل جديدة ، ولم يبق الحال كذلك بل تسارعت النوازل الجديدة مع الاكتشافات العلمية الحديثة سواء في الطاقة كالبخار والكهرباء والذرة والبنزين ، أو في وسائل المواصلات أو غيرها (١٩) .

ب - إن المذاهب الفقهية التي سادت العالم الإسلامي ، كانت في داخلها غنية بالأقوال والاجتهادات المتنوعة ، نتيجة لتمدد الروايات أو الأقوال عن إمام مذهب ، أو لخلاف أصحابه المعتمدين في بعض المسائل (٢٠) .

ومن أمثلة ذلك :

• خلاف أبي يوسف ومحمد وزفر لأبي حنيفة في أكثر من ثلث المذهب كما هو معلوم (٢١) .
• خلاف ابن القاسم وأشهب وابن وهب والماجشون وغيرهم لمالك في مسائل لا تكاد تحصى فضلاً عن اختلافات الروايات عن مالك نفسه (٢٢) .

• خلاف البوطي والمزني وغيرهما للشافعي فضلاً عن وجود قولين له قديم وجديد (٢٣) .
• خلاف الخلال وابن الحربي وغيرهما لأحمد بن حنبل فضلاً عن وجود عدة روايات له في المسألة الواحدة (٢٤) .

كل هذا جعل لمن جاء بعدهم من الفقهاء في كل مذهب حرية وسعة في اختيار القول الذي يرونه أرجح وأوفق بمقصود الشرع ، وأصلح لزمانهم وأعرافهم (٢٥) .

(١٦) القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ٢٠ . عقد الحكر أو التحكير هو الاتفاق على إعطاء أرض الوالف الخالية لشخص لقاء مبلغ يقارب قيمتها باسم أجره معجلة ليكون له عليها حق القرار الدائم ، ويتصرف فيها بالبناء والغرس وغيرهما كتصرف المالكين ، ويترتب عليه أيضاً أجر سنوي ضئيل . الزرقا ، (المدخل) ، ج ١ ، ص ٦٢٢ .

(١٧) القرضاوي ، (الفقه الإسلامي) ، ص ٢٠ . ابن عابدين ، المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٥٢١-٥٢٢ .

(١٨) القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ٢٠ .

(١٩) القرضاوي ، (شريعة الإسلام) ، ص ٧٨ .

(٢٠) القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ٧٨ ، وانظر : مطلوب ، (إبطال دعوى جمود الفقه) ، ص ٢٣٨ .

(٢١) القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ٧٨ ، وانظر : أبو زهرة ، (أبو حنيفة) ، ص ٤٤٩-٤٥٧ ، وانظر :

حوي ، (المدخل إلى مذهب الإمام أبو حنيفة) ، ص ٢٢٨-٢٢٩ .

(٢٢) القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ٧٨ . وانظر : أبو زهرة ، (مالك) ، ص ٢٧٨-٢٨٢ .

(٢٣) القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ٧٨ . وانظر : أبو زهرة ، (الشافعي) ، ص ٢٧٤ .

(٢٤) القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ٧٩ . وانظر : أبو زهرة ، (أحمد بن حنبل) ، ص ٢٧١-٢٧٤ .

(٢٥) القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ٧٩ .

ومن يطالع كثيراً من كتب المذاهب الفقهية المدونة يلاحظ أمرين :

الأول : اتساع هذه الكتب وإطلاق سمة الموسوعات عليها كالمبسوط للسرخسي عند الحنفية والذخيرة للقرافي عند المالكية ، والمجموع للنووي عند الشافعية ، والمغني لابن قدامة عند الحنابلة ، وغيرها الكثير (٢٧) .

الثاني : اختلاف التصحيحات والترجيحات بين هذه الكتب إما لاختلاف العصور أو الأمكنة . فساعد وجود آراء كثيرة في كل مذهب على تبني فقيه لها ، عندما تكون هي الأوفق والأصلح والأقرب لمقاصد الشريعة في نظره (٢٨) .

ج - إن كثيراً من الفقهاء عرفوا بأهل الترجيح لم يمنعهم إلتزامهم بمذاهب معينة من تخريج أحكام باجتهاداتهم الشخصية لمسائل وصور جديدة من مسائل قديمة منصوص عليها في تلك المذاهب قياساً عليها ، أو إلحاقاً بقواعد تلك المذاهب وأصولها (٢٩) . وكتب الفتاوى والنوازل مليئة بالأمثلة على هذا العامل .

د - إن من الفقهاء الذين وجدوا في عصور التقليد من أحيان قاعدة تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان والحال والعادات والعرف (٣٠) .

ومن أقوالهم :

قال القرافي : " فمهما تجدد في العرف اعتبره ، ومهما سقط أسقطه ولا تجمد على المسطور في الكتب طول عمرك ، بل إذا جاءك رجل من غير أهل إقليمك يستفتيك لا تجره على عرف بلدك ، وأسأله عن عرف بلده وافته به دون عرف بلدك والمقرر في كتبك ، فهذا هو الحق الواضح ، والجمود على المنقولات أبداً ضلال في الدين وجهل بمقاصد علماء المسلمين والسلف الماضين " (٣١) . وعقد ابن القيم فصلاً في كتابه أعلام الموقعين حول تغير الفتوى (٣٢) ، وألف ابن عابدين رسالة في العرف (٣٣) .

(٢٧) القرضاوي ، (الفقه الإسلامي) ، ص ٧٩ .

(٢٨) القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ٧٩ .

(٢٩) القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ٨٠ ، وانظر : مطلوب ، (إبطال دعوى جمود الفقه) ، ص ٢٣٨-٢٣٩ .

(٣٠) القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ٨٠ .

(٣١) القرافي ، (الفرق) ، ج ١ ، ص ١٧٧-١٧٨ .

(٣٢) انظر : ابن القيم ، (أعلام الموقعين) ، ج ٣ ، ص ٢٦-١٠٨ .

(٣٣) انظر : ابن عابدين ، (مجموع الرسائل) ، ج ٢ ، ص ١١٤-١٤٧ .

هـ - إن من الفقهاء من توسع في باب الحيل الشرعية للخروج من ضيق المذاهب بعد انتشار فكرة وجوب التقليد المطلق والالتزام بالمذهب (٣٣) .

لقد أدى استعمال الحيل لإخراج الناس من ضيق المذاهب إلى التهرب من أحكام الشريعة مما حدا بعدد من العلماء لمحاربة مبدأ الحيل كله (٣٤) .

والأمثلة على الحيل ليست في باب واحد من أبواب الفقه ، بل ألفت فيها الكتب ككتاب الحيل للخصاف وغيره ، وفي ذلك دليل على اتجاه الفقهاء إلى هذا الأسلوب لتنمية الفقه .

و - إن الفقهاء " أجازوا العمل بمذهب الغير لضرورة أو لحاجة ، كما أجازوا العمل بالقول (في النص) المذهب لمثل ذلك ، وكثيرا ما يكون القول الضعيف في مذهب موافقا لقول راجح في مذهب آخر " (٣٥) " وأجازوا أن يحيل القاضي الملتمزم بمذهب من نفسه أو بإلزام ولي الأمر أن يحيل بعض القضايا إلى قاض آخر يحكم فيها بغير مذهبه ، فينفذ حكمه لأنهم اتفقوا على أن حكم القاضي في ما هو مجتهد فيه ينفذ إجماعا ، ويرفع الخلاف " (٣٦) .

ز - " إن كثيرا من محققي الفقهاء ومنصفهم رجحوا غير مذاهبهم في بعض الأحكام حين تبين لهم المأخذ الذي استند إليه مذهبهم الذي التزموه ، أو يظهر لهم من الأدلة ما لم يظهر لإمامهم الذي ارتضوا أصوله " (٣٧) .

ح - " إن كثيرا من الفقهاء الذين انتسبوا إلى المذاهب المتبوعة ، بلغ درجة الاجتهاد المطلق بالفعل - بمعنى القدرة على أخذ الأحكام من أدلتها مباشرة دون وساطة إمام المذهب - وإن لم يدعوا ذلك ويعتنوه " (٣٨) ، كابن الهمام من الحنفية ، وابن العربي من المالكية ، والعز بن عبد السلام من الشافعية ، وابن تيمية من الحنابلة ، وأعلن غيرهم وصوله مرتبة الاجتهاد ونادى به وخاصة في العصور الأخيرة كالدهلوي والشوكاني (٣٩) .

(٣٣) القرضاوي ، (شريعة الإسلام) ، ص ٨١ ، قال شحاته : " ولتفادي النصوص القاطعة ، وضمت الحيل الشرعية التي سمرت الملاممة بين الشرع وحاجات البيئة " ، شحاته ، (الاتجاهات التشريعية) ، ص ١١ . وانظر : شحاته ، (النظرية العامة للالتزامات) ، ص ٧٣ .

(٣٤) كابن القيم في اعلام الموقعين ، ج ٣ ، ص ١٢٦-٢١٣ .

(٣٥) القرضاوي ، (شريعة الإسلام) ، ص ٨٢ .

(٣٦) القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ٨٣ .

(٣٧) القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ٨٣ .

(٣٨) القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ٨٥ ، مطلوب ، (إبطال دعوى جمود الفقه) ، ص ٢٣٨ .

(٣٩) القرضاوي ، المرجع السابق ، ص ٨٦ . ولا يفوتني هنا أن أقرر أنني استندتُ عناوين هذا المطلب من كتب

القرضاوي حفظه الله تعالى .

المطلب الثالث

الشبهات المفتراة على الفقه الإسلامي

- الفرع الأول : الشبهات ^(١) أسبابها وأهدافها ووسائلها والآثار المترتبة عليها :-
- أثيرت شبهات عدة حول الفقه الإسلامي انبرى لها العلماء بالرد والإبطال ، بقطع النظر عن مصدرها ، والهجوم على الفقه الإسلامي من قبل أعداء الإسلام ليس جديداً ، ولكنه في عصر الدراسة كان بارزاً وواضحاً لأسباب عديدة منها :
١. ضعف المسلمين ، وقوة أعدائهم وتنظيمهم للحرب ضد الإسلام ، عن طريق المستشرقين وتلاميذهم .
 ٢. انتشار الإلحاد مع ظهور الشيوعية التي تقوم على محاربة الأديان والعلمانية التي تقوم على فصل الدين عن الحياة .
- وكان لإثارة الشبهات حول الفقه الإسلامي أهداف كثيرة منها القضاء على الدين الإسلامي والفقه منه ، كجزء من الحرب الشاملة والشرسة ضد الإسلام والمسلمين .
- وركزت الشبهات على ما يلي :
- ١ - ربط الفقه الإسلامي بمصادر خارجية ، وللوصول إلى ذلك لا بد من التشكيك بالأصول التي قام عليها الفقه الإسلامي كالكتاب والسنة النبوية الشريفة ، والظعن في ثبوتها ، وطوق الاستدلال بهما .
 - ٢ - التركيز على المواطن التي يسهل الدخول منها للظعن في الفقه الإسلامي ، وإظهارها على أنها هي الفقه ، أو تصويرها بطريقة تتاسب الوصول إلى الهدف النهائي وهو هدم الفقه وتحجته عن واقع المسلمين مثل الحيل والاختلافات الفقهية ، والآراء الشاذة .
 - ٣ - حصر الفقه الإسلامي بالفقه المدون والتطبيقات التاريخية ، وإظهار عجزه عن مواكبة التطورات الحديثة والحكم عليه بعدم الصلاحية للتطبيق . متجاوزين أصول الفقه الواسعة وقدرة البناء عليها لمواجهة كل جديد .
 - ٤ - التعامل مع أجزاء من الفقه الإسلامي مستقلة عن غيرها ، وإظهارها بصورة مشوهة كالشبهات التي تتعلق بحقوق المرأة وبالعبوات .

(١) يقصد بالشبهات هنا : كل تصور من شأنه أن يمنع صاحبه أو الآخرين من القناعة التامة بجدارة الفقه الإسلامي واستقلاله وصلاحيته للتطبيق بقطع النظر عن قائله . انظر : غنایم ، (شبهات حول التشريع الإسلامي) ، ص ١١ .

جهود علماء عصر الدراسة في الرد على الشبهات :

كان الاهتمام بموضوع الشبهات متواضعاً ، لا لتقصير العلماء في ذلك بل لأسباب

منها - في نظري :

- ١ - استمرار الشبهات وتناميها ، وعدم توقفها .
 - ٢ - ضخامة الشبهات وسطحيتها ، مما جعل العلماء يعرضون عن الرد عليها ، أو إفرادها بالتأليف .
 - ٣ - عدم تقدير خطورتها في زعزعة ثقة الأمة الإسلامية بفقهاءها ودوره في وحدة الأمة واستقلال شخصيتها .
 - ٤ - صدور هذه الشبهات - غالباً - من أعداء الإسلام الذين لا قيمة لكلامهم إذا تماسك الصف المسلم وعرف دينه حق المعرفة .
 - ٥ - إن ظهور الشمس كقيل بتبديد الظلمات ، بمعنى أن العمل على نشر الفقه الإسلامي كما هو كفيلاً بالرد على هذه الشبهات وتجاوزها .
 - ٦ - إن أسلوب الرد على الشبهات يظهر الإسلام بصورة الضعيف الذي يدافع عن نفسه ، بل إن الذي يتمسك به مطلقاً هذه الشبهات من الضعف بمكان لا يقوى فيه على رد أي هجوم نحوه ، فالأولى التوجه لبيان مثالب الأنظمة الوضعية وقوانينها لا السكوت عنها والبقاء في دائرة الدفاع خشية الوقوع تحت مخطط خبيث ، وهو محاصرة المسلمين وتوجيه أفكارهم وأشغالهم عن تعزيز مواقع جديدة لهم ، وهيمنة الفقه عليها .
 - ٧ - وقد يقال إن جمع الشبهات ، فيه نشر لها عند من لا يعرفها ، وقد لا يكون الرد قوياً ، وقد تعلق في الأذهان دون الرد عليها ، فيسئ المرء من حيث أراد أن يحسن .
- إن كل هذه الأسباب لم تمنع عدداً من العلماء من الإشارة إلى الشبهات التي تثار حول الفقه في مؤلفاتهم والرد عليها أو إفرادها بالبحث^(٢) ، ومن هذه الجهود :

(٢) يقول الشاطبي : " فيرض الله تعالى ناساً يناضلون عن دينه ، ويدفعون الشبه ببراينته " إلى أن يقول " فإن عارض دين الإسلام معارض أو جادل فيه خصم مناقض جبروا في وجه شبهاته بالأدلة القاطعة ، فهم جند الإسلام وحماة الدين " . الشاطبي ، (المواقفات) ، ج-٢ ، ص ٤٠ . ويقول محمد خضير حسين : " يتعين على علماء الشريعة أن يكون لهم إطلاع واسع على ما يقوله المخالفون ، أو يكتبونه في حق الإسلام حتى يقضوا على الشبه والاراجيف التي يلقونها كمثرات في سبيل الدين ، ويتصدوا لإماطتها بدلائل ثلاثم أذواق الناشئين بأسلوب بيانها ، وطرق منطقتها . وكم من عقيدة ارتخت وفطرة كانت صافية فاغبرت ، وإنما أتاها البلاء من فساد طريقة التعليم ، وقلة مراعاة حال العصر ، وعدم إخراج الحقائق في عبارات سائغة ونظام مأروف " .

١. كتاب شبهات حول الإسلام لمحمد قطب ، وهو من الركائز والسوابق التي رد بها على عدد من الشبهات مكنت من تحصين الشباب وزيادة ثقتهم بدينهم بشكل عام وبالفقه أيضا .
٢. رد علمي على د. فؤاد زكريا وجماعة العلمانيين " الإسلام والعلمانية وجهها لوجه " ليوسف القرضاوي طبع سنة (١٤٠٧هـ) .
٣. الإسلام والسياسة " الرد على شبهات العلمانيين " لمحمد عمارة طبع سنة ١٤١٤هـ-١٩٩٣م
٤. الشريعة المفترى عليها لسالم علي الينساوي طبع سنة (١٤١٥هـ : ١٩٩٥م) .
وغيرها .

كما أفرد عدد من العلماء شبهة واحدة بالتأليف في الرد عليها ، ومن أوائل ذلك :

- ١- شبهة صلة الفقه الإسلامي بالقانون الروماني ، ككتاب بين الشريعة الإسلامية والقانون الروماني لصوفي أبو طالب .
- ٢- شبهة عدم وجود نظام سياسي في الإسلام ، ككتاب الخلافة لضياء الدين الريس .
ما ترتب على إثارة الشبهات :

لقد كانت إثارة الشبهات سببا في حض العلماء للرد عليها مما أدى إلى الكشف عن جوانب عظيمة من الفقه الإسلامي ، وإبراز خصائصه التي تفرد بها، وكانت سببا في تنمية الفقه لسد الثغرات التي يدخل منها الأعداء ، وإن الاهتمام بموضوع الاحتجاج من قبل فقهاء الإسلام وبيان دوره في تنمية الفقه ، لا يبعد أنه يكون للرد على مثيري الشبه من المستشرقين وغيرهم^(٣)، وكذلك إعادة التأليف في المواضيع الفقهية ، وفي رد الشبهات دليل على حفظ الشريعة الذي تكفل الله تعالى به ، وسخر العلماء لتحقيقه^(٤) .

ومن أبرز السلبيات التي وقع بها العلماء الذين ردوا على الشبهات ما يلي :

- ١- إنكار عدد من الأحكام الفقهية تبرأة للفقه مما وصم به ، ولو كان هذا الإنكار بطريق غير مباشر فإن المؤدى واحد ، ومن ذلك مسألة الرق والجزية^(٥) .
- ٢- عدم إيفاء بعض الشبهات حقها في الرد^(٦) .

(٣) انظر مراسلات المودودي وأحد المستشرقين حول الاحتجاج ، انظر : المودودي ، (مفاهيم إسلامية) ، ص ٢٠٩-٢٢٠ .

(٤) انظر : الشاطبي ، (الموافقات) ، ج ٢ ، ص ٤٠ .

(٥) فمن العلماء من اعتر أن الرق انتهى وكذلك أحكامه ، وفي الجزية وضعت تدابير منها لازالة الشبهة . انظر على التوالي : قطب ، (شبهات حول الإسلام) ، ص ٢٧-٦٣ ، ص ١٩٨-١٩٩ .

(٦) واضطر في هذا المطلب للوقوع في هذه السلبية خوفا من الإطالة ولإعطاء صورة عن حجم الشبهات التي تثار حول الفقه الإسلامي ونوعيتها .

٣- استخدام مصطلحات موهمة أدت إلى إساءة فهم بعض جوانب الفقه الإسلامي .
كالديموقراطية والاشتراكية وغيرهما .

الفرع الثاني : من الشبهات المفتراة على الفقه الإسلامي :-
الشبهة الأولى :

تأثره بالفقه الروماني : فحواها والحجج التي أقيمت عليها ، والرد عليها :

أ - فحواها " إن الشرع الإسلامي ليس إلا القانون الروماني للامبراطورية الشرقية ، معدلاً وفق الأحوال السياسية في الممتلكات العربية " (١) .

ب - الحجج التي أقيمت عليها :

١. تلاقى الفقه الإسلامي والقانون الروماني في الشرق (٢) .

٢. القانون الروماني سابق على الفقه الإسلامي واللاحق يتأثر بالسابق (٣) .

٣. استمرار نشاط المدارس الرومانية في الشرق إلى ما بعد الفتح الإسلامي (٤) .

٤. اعتماد المسلمين على وسائل قانونية رومانية لمواجهة حاجات البلدان المفتوحة (٥) .

٥. التشابه بين عدد من الأحكام الواردة في الفقه الإسلامي وعدد من الأحكام الواردة في القانون الروماني (٦) .

ومختصر النقاط السابقة أن الفقه الإسلامي متأخر عن القانون الروماني ، والنقى به في

المشرق هذا من حيث حصول التأثير ، ودليل التأثير وجود التشابه في الأحكام بينهما .

ج - الرد على هذه الشبهة :

أولاً : اللقاء التاريخي بينهما :-

١ - " لم يؤثر عن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أنه رحل لطلب الفقه الروماني من أي بلد من البلاد ، وكذلك التابعون ومن جاء بعدهم من الفقهاء الذين اشتهرت مذاهبهم والذين لم تشتهر مذاهبهم ، بدليل أن الأحكام التي استنبطوها ترجع جميعها إلى الكتاب والسنة وإن

(١) جعفر ، (تاريخ القوانين) ، ص ٩ .

(٢) جعفر ، المرجع السابق ، ص ٩ . أبو طالب ، (بين الشريعة الإسلامية والقانون الروماني) ، ص ١١-١٨ .

(٣) النبهان ، (بحوث إسلامية) ، ص ٢٣ .

(٤) جعفر ، المرجع السابق ، ص ٩ .

(٥) جعفر ، المرجع السابق ، ص ٩ .

(٦) جعفر ، (تاريخ القوانين) ، ص ٩ .

اختلفت سبل الاجتهاد وأدلته " (١١١) ، ولا نعلم أحدا منهم يجيد اللغة التي كتب بها القانون الروماني (١١٢) .

٢- " ثبت في التاريخ ظهور فقهاء في بلاد كانت تحكم بالقانون الروماني كانوا من مدرسة الحديث كالأوزاعي " (١١٣) ، بمعنى التزامهم بالنصوص وعدم تأثرهم بالبيئة القانونية المحيطة بهم رومية أو غير رومية إن صح التعبير .

٣- " إن مدارس القانون الروماني انحصرت في روما والقسطنطينية قبل ظهور الإسلام ، فكيف يحصل التأثير " (١١٤) ، وكان القانون الروماني قد اضمحل - لما ظهر الإسلام - ولم يعد يدرس فكيف يتأثر الفقه الإسلامي بقانون قد عفى عليه الزمان ، وظل مقبورا في الكنائس والمعابد حتى نشرته المطبعة في أوروبا في القرن الخامس عشر ، بينما ازدهر الفقه الإسلامي قبل ذلك (١١٥) .

٤- إن اللاحق ليس بالضرورة أن يأخذ من السابق ، بل قد يهدمه أو يعدله خصوصا إذا كان اللاحق أكمل وأصلح من السابق (١١٦) ولا داعي لذكر كمال الإسلام وتفوقه وسموه لأن ذلك معروف في خصائصه .

ثانيا : التشابه في الأحكام :-

١- الشريعة الإسلامية تستند إلى نصوص ثابتة لا تتغير ، ألا وهي الكتاب والسنة ، فمصدرها مقدس بينما القانون الروماني من وضع البشر بكل ما يملكونه من هوى وضعف (١١٧) .

٢ إن الشريعة الإسلامية أثبتت لنفسها العصمة من التأثير بغيرها (١١٨) ، قال تعالى : (وما كنت تأبى من قبله من كتاب ولا تخطه يمينك إذا لارتاب المظالمون) [سورة العنكبوت الآية ٤٨] وقال تعالى : (ولو

(١١٢) الشافعي ، (المدخل) ، ص ١٨٢ ، وانظر ، أبو طالب ، (بين الشريعة الإسلامية والقانون الروماني) ، ص ٤٠-٤١ .

(١١٣) فيض الله ، (التعريف) ، ص ٤٩ ، وانظر : النجيان ، (أبحاث إسلامية) ، ص ٢٤ .

(١١٤) الشافعي ، (المدخل) ، ص ١٨٤ .

(١١٥) الشافعي ، المرجع السابق ، ص ١٨٤ .

(١١٦) الشافعي ، المرجع السابق ، ص ١٨٤ ، وانظر ، أبو طالب ، (بين الشريعة الإسلامية والقانون الروماني) ، ص ٤٧-٦٠ .

(١١٧) الشافعي ، المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

(١١٨) انظر : فيض الله ، (التعريف) ، ص ٥١ ، وانظر ، أبو طالب ، (بين الشريعة الإسلامية والقانون الروماني) ، ص ١١١-١١٨ .

(١١٩) انظر الشاطبي ، (الموافقات) ، ج ٢ ، ص ٣٨ ، ٤٠ .

تقول علينا بعض الأتاول لأخذنا منه بأنسين ثم لقطنا منه الوتين فما منك من أحد عنه حاجزين (سورة الحاقة الآيات ٤٤ : ٤٧) .

٣- لا يكفي وجود تشابه في الأحكام لإثبات التأثير^(٢١) لأن التشابه إنما هو من باب الاتفاق في علاج حالات متشابهة . وقد قيل " إن نظائر الأسباب تولد نظائر النتائج " (٢٢) .

الشبهة الثانية : الجمود (٢٣) .

أ. ومن معاني هذه الشبهة (٢٤) :

أولاً : توقف حركة الاجتهاد في فترة معينة .

ثانياً : ثبات الفقه الإسلامي و عدم قدرته على مواجهة الأحداث و الواقع المستحددة بأحكام تناسيها .

ب. و مستند هذه الشبهة : عزلة الفقه عن الواقع دليل عجزه و جموده .

ج. الآثار المترتبة عليها : استبدال الفوانين الوضعية بالفقه الإسلامي .

د. الرد عليها : أما بالنسبة للمعنى الأول :

١) توقف حركة الاجتهاد في فترة معينة : فإن توقف حركة الاجتهاد أدى إلى تباطؤ نمو الفقه ولكنه لم يؤدي إلى توقفه و جموده ، و بمراجعة أسباب نمو الفقه في عهود التقليد^(٢٥) يثبت عدم صحة القول بجمود الفقه و توقفه عن النمو ، و مع ذلك لا ينكر أحد عزلة الفقه جزئياً لأسباب منجياً : إن عزلة الفقه عن الحياة ليس سببها جمود الفقه ، بل تحول الفوانين الوضعية محله هو الذي أوقف التعامل معه ، فعزله عن الحياة^(٢٦) ، هذا من جانب و من جانب آخر " قللة المشتغلين بالفقه و ضعف مستواهم العلمي و الفكري غالباً ، فكانوا غير قادرين على مواجهة متطلبات الاجتهاد و حل مشكلات العصور على أسس إسلامية فقهية سليمة " (٢٧) .

(٢١) فنص الله ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

(٢٢) الشافعي ، المرجع السابق ، ص ١٨٣ - ١٨٤ . انظر ، أبو طالب ، (بين الشريعة الإسلامية والقانون الروماني) ، ص ١١٩ - ١٢٦ .

(٢٣) انظر : متولى ، (الشريعة الإسلامية كمصدر أساس للدستور) ، ص ٥١ - ٦٨ . شني ، (الفقه الإسلامي) ، ص ١٠٩ .

(٢٤) مطلوب ، (أبطال دعوى جمود الفقه الإسلامي) ، ص ٢٣٧ .

(٢٥) في المطلب الثاني من هذا المبحث ص ٣٣٠ .

(٢٦) الزرقا ، (حتى يخرج الفقه من عزلته) ، ص ٣٣ ، بتصرف .

(٢٧) الزرقا ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

٢) توقف حركة الاجتهاد في مرحلة تاريخية معينة كان لأسباب منها :
 - القول بإغلاق باب الاجتهاد الذي أدى إلى ضعف الفقه وجموده حتى أصبح قاصراً ، مما أدى إلى اللجوء إلى الأخذ بالتشريعات الغربية غير الإسلامية (٢٨) .
 - محاربة الاجتهاد ، فإن " الفقه الإسلامي بعد القرن الثامن للهجرة فقد حركته وفعاليته حتى أصبح كالعملاق المخدر ، وحتى أصبحت تهمة الاجتهاد التي يرمى بها من يبحث من المتفهمين النابيين عن أدلة الأحكام الفقهية كافية للحكم بالإعدام على من يرمى بها في أواخر العهد العثماني " (٢٩) .

٣) غلبة العناية بالمشائخ اللفظية دون الاهتمام بالروح العلمية الموصفة ، وتغلب روح التقديس للآراء القديمة وعدم الاهتمام بما يظهر من آراء جديدة ، كما وقويت روح التعصب " (٣٠) .

٤- انحلال الدولة نفسها واصابتها بالضعف أفقدها أن يكون لها من النظم ما يتعين به المختص بالفتوى ، فتصدى للفتوى من يصلح له ومن لم يصلح " (٣١) . وغير ذلك .

وهذه أسباب موضوعية أدت إلى إطلاق اسم التقليد والجمود والتأخير والضعف على العصور التي ظهر فيها ذلك ، وهذا الإطلاق لا يصح من كل هذه ، مما حدا بأحد العلماء أن يسميها عصور " استقرار المذاهب " (٣٢) للأسباب التالية :

أولاً : " إن إغلاق باب الاجتهاد كان محافظة على طبيعة الفقه الإسلامي الذي انضحت أصوله ومصادره بشكل نهائي ، ولم يعد من المقبول بعد استحداث مصادر جديدة لأنها ستخرجه عن طبيعته ، وتجعله فقها غير إسلامي " (٣٣) .

ثانياً : تبلغ - الخلاف حول دلالات النصوص وشروطها العمل بالمصادر وقاعدة استنباط الأحكام - ذروتها ، بحيث لم يعد من المعقول استحداث آراء جديدة بشأنها ، وليس أمام الفقهاء بعد ذلك سوى المفاضلة والترجيح بين الآراء السابقة ، وهذا ما عمله الفقهاء في هذا العصر (٣٤) .

(٢٨) مطلوب ، (إبطال دعوى جمود الفقه الإسلامي) ، مجلة كلية الحقوق الكويتية ، ص ١ ، ٢٤ ، ص ٢٣٧ .

(٢٩) الزرقا ، (حتى يخرج الفقه من عزلته) ، ص ٢٣ .

(٣٠) انشري ، (الشريعة الإسلامية - خصائص الثبات والتغير) نحو وعي إسلامي . ص ٥٨ ، عصف ، نقلاً عن ثلثوت .

(٣١) مذکور ، (مدخل الفقه الإسلامي) . ص ٥٨ .

(٣٢) مطلوب ، (دعوى جمود الفقه) ، ص ٢٣٧ .

(٣٣) مطلوب ، المرجع السابق ، ص ٢٣٨ .

(٣٤) مطلوب ، (دعوى جمود الفقه) ، ص ٢٣٨ .

ثالثاً : " ظهور علماء بعد القول بإغلاق باب الاجتهاد عُدُوا من المجتهدين سواء أكانوا من مجتهدى المذاهب كإبن تيمية وابن القيم ، أو مجتهدين من غير المذهبيين كالشوكاني " (٣٥) .
 رابعاً : إن النشاط الفقهي لم يتوقف في هذا العصر وإن كانت له وجوه متعددة ، منها تعليل الأحكام الفقهية ، والترجيح بين الآراء المختلفة في المذاهب ، والتأليف في الفقه المقارن ، وجمع الأحكام والفتاوى والتأليف في القواعد الفقهية ، وهذا ليس بإطلاق لمرور التأليف نشيء من الضعف والفتور قبيل مرحلة الاستعمار الحديث ، ولا يقال له جسد بل يعال له تباطأ عن النمو (٣٦) .

خامساً : " إن الإخذ بالتشريعات الغربية غير الإسلامية لم يكن سبب تخلف الفقه وقصوره ، لأن الفقه الإسلامي وفقى بحاجات المجتمع الإسلامي في كل العصور ، كل ما في الأمر أن المجتمع الإسلامي نفسه تخلف نتيجة لسوء تصرف السياسة (٣٧) ، الذي قابلته قفزات هائلة في الحضارة الغربية جعلت البون بين المجتمع الإسلامي وما هو موجود في البلاد الأوروبية كبيراً ، ظهر عن طريق تطور وسائل الاتصال والاحتكاك الحضاري بواسطة الاستعمار وغيره ، مما أدى إلى تغير ملامح المجتمع الإسلامي الذي لم تعد الأحكام الفقهية الفرعية تسليماً واقعه العملي ، فلم يلجأوا إلى استنباط أحكام فقهية جديدة بناء على المبادئ الكلية والقواعد العامة للفقه الإسلامي ، ولكن انبهار من تناولوا الثقافة الغربية جعلهم يظنون أن سنتنا خير المسلمين هو تمسكهم بدينهم وسبب تقدم الأوروبيين يرجع إلى تحررهم من دينهم ، فاندروا إلى طرح الفقه الإسلامي جانباً ووضع وتطبيق القوانين المستمدة من التشريع والفقه الغربي مكانه ، فالمسألة ليست قصور في أصول الفقه وقواعده ، وإنما هي مسألة عدم إيمان به (٣٨) .
 أما بالنسبة للمعنى الثاني للجمود ، أي ثبات الفقه الإسلامي على وجه العموم دون التقيد بعصر معين (٣٩) ، فيمكن أن تستند هذه الشبهة إلى ما يلي :

١. الحياة متحركة متطورة والفقه ثابت ، ومن الأقوال التي تحوي هذه الحجة " أن الأديان تحوي أحكاماً لا تتغير ، والحياة معرضة لتحويلات مستمرة ، وإذا كان عدم تغير الدين ضرورية من ضروراته ، فليس الأمر كذلك بالنسبة إلى الحياة ، وهذا ما يوجب أن يبقى الدين وجدانياً وأن تكون نظم الحياة مستلزمة من مقتضياتها في التحول والتطور ، وما يقوم على

(٣٥) مطلوب ، المرجع السابق ، ص ٢٣٨ .

(٣٦) مطلوب ، المرجع السابق ، ص ٢٣٩ .

(٣٧) نيلبي ، (الفقه الإسلامي) ، ص .

(٣٨) مطلوب ، (إبطال دعوى جمود الفقه) ، ص ٢٣٩ .

(٣٩) مطلوب ، المرجع السابق ، ص ٢٣٩ .

الأسس الدينية منها من شأنه أن يحول دون ترقى الأمة التي يطبق عليها لأنه يربطها بروابط بدائية من جهة نظر الحياة " (٤٠) .

٢- وجود أحكام في المذاهب الأربعة طبيعتها الجمود ، كقول أحدهم : " وقد كان لبعض الأحكام في المذاهب الأربعة من طبيعة الاستمرار والجمود دخل كبير في تأخر الأمم الإسلامية في العصر الحاضر ، ومن هذا عدول كثير من حكومات الإسلام عن إتباع أحكام الشريعة لأنها لا تتناسب وحاجات هذا العصر " (٤١) .

الرد على هذا المعنى لشبهة الجمود :

هذه الشبهة يمكن الرد عليها بما يلي :

١- إن وجود جزء ثابت من الفقه الإسلامي لا يحول دون التطور في المجتمع ، ولا يقف دون معالجة ما يحدث في الحياة من تغيرات ومستجدات . وقد طبق الفقه فكان دوما سبب عزة الأمة وسوددها لا تأخرها وتخلفها.

٢- إن تخلف المجتمع الإسلامي وتأخره لم يكن بسبب جمود الفقه المزعوم ، بل يرجع تخلف المجتمع إلى سبب قوي هو الحكم " فإن العالم الإسلامي قاطبة عربيه وعجمه ابتلي بقيادة اجتمع فيها من افئك الأمراض وهما الجهل والاستبداد " (٤٢) ، في حين كان الاجتهاد شرطاً في ولاة الأمور صار الجهل ملتصقا بالقيادة ، والذي كان من أكبر الأسباب في ضعف المسلمين وتقهقرهم إذ كيف يسوس الناس من لا يصلح لسياسة نفسه بخلاف ما كان عليه المسلمون في صدر الإسلام " (٤٣) .

" ومن أقوى أسباب تقهقر المسلمين استبداد الحكم ، إذ سدت الأفواه وتقيدت العقول فأبي يستطيع في تلك العصور المظلمة أن يبدي رأياً أو يتكلم بإصلاح فالعين بالمرصاد والموت بين شفتي من تقلد الملك بالغصب والوراثة ، وألف الناس الحياة الخائفة ... " (٤٤) فما ذنب الفقه والفقهاء؟

(٤٠) القرضاوي ، (الحل الإسلامي بين الجمود والتطور) ، ص ١١-١٢ ، تقلا عن الأسباب الموجبة لاستبدال مجلة الأحكام العدلية بالقانون المدني في تركيا ، والمذكورة في كتاب المغرب المسلم ضد اللادينية للأستاذ ادريس الكتاني .

(٤١) رضا ، مجلة المنار ، ج ٤ ، ص ٢١٠ .

(٤٢) النيفر ، (فتح باب الاجتهاد) ، ص ١٩٠ ، ١٩١ .

(٤٣) المرجع السابق .

(٤٤) النيفر ، (فتح باب الاجتهاد) ، ص ١٩٠ ، ١٩١ .

٣- إن اجتهادات المذاهب الأربعة فيما لم يرد به نص قطعي الثبوت والدلالة ، ليس تغييرها هو الذي سيجعل الحكومات تلجأ إلى الفقه الإسلامي وإن كان التغيير في غير قطعي الثبوت والدلالة تحكمه قواعد معروفة لدى أهل العلم تجعل ذلك ممكنا ومنها :

أولاً : مشروعية تغيير الأحكام بتغيير الأمكنة والزمننة والأحوال ، وقد تكرر ذكرها في هذه الدراسة (١٥٠) .

ثانياً : مشروعية تغير الاجتهاد ، لأن مناهج الاجتهاد هي الدليل ، متى تغير الدليل عليه الأخـ... (١٥١) .

ثالثاً : اجتهادات الفقهاء غير ملزمة للمجتهدين ، بل للمجتهد الواحد نقض اجتهاده ، ولا يؤثر ذلك على اجتهاده الأول لقاعدة " الاجتهاد لا ينقض بمثله " (١٥٢) .

رابعاً : لا بد من النظر إلى أصول الفقه وما فيها من مرونة وفالطية واستجابة لكل مستجد لا إلى الفقه المدون فقط ، قال سيد قطب : لست أزعج أن الفقه الإسلامي الحاضر قادر اللحظة على الإحاطة بكل مطالب الحياة العصرية الجزئية ، فقد توقف نمو هذا الفقه حقيقة من الدهر طويلاً ولكن أصول الشريعة بما فيها من مرونة وشمول قدرة على أن تلبى حاجات الحياة... وتبقى صياغة المواد القانونية المستمدة من الأصول العامة حسب الحوادث المتجددة " (١٥٣) .

لو سلم هؤلاء أن لهذا الفقه أصوله المستقلة وأنه نام وغير جامد ، فإن الشبهة التالية لا تعنى سوى رفض الفقه الإسلامي ، وسأكتفي بهذه النماذج من الشبه ، اسلاً أن تجد من يجمعها ويرد عليها بشكل أوسع .

الشبهة الثالثة : عدم صلاحية الفقه الإسلامي للتطبيق :

ومعناها واضح ، أما مستنداتها فمنها ما يلي :

١- إن تطبيق الفقه الإسلامي سيثير المشاعر السلبية لدى الأقليات غير المسلمة ، ويهيج النزاع والأحقاد الطائفية في نفوسهم ، ويهدد وحدة الأمة " (١٥٤) ، وفي تطبيق الفقه الإسلامي إعطاء امتياز لأهل دين على غيرهم " (١٥٥) .

(١٥٠) انظر : الزحيلي ، (تغير الاجتهاد) ، ص ٣١ .

(١٥١) انظر : الزحيلي ، المرجع السابق ، ص ٣١ . الشوكاني ، (ارشاد الفحول) ، ص ٢٦٣ . الخطيب ، (الفقيه والمتفقه) ، ج ٢ ، ص ٦٥ .

(١٥٢) انظر : الزحيلي ، (تغير الاجتهاد) ، ص ١٨ ، ١٩ .

(١٥٣) قطب ، (معركة الإسلام والرأسمالية) ، ص ٦٠ .

(١٥٤) النوطي ، (على طريق العودة إلى الإسلام) ، ص ٨٩ .

(١٥٥) عمارة ، (الإسلام والسياسة) ، ص ١٥٢ .

٢. وجود مشكلات مزمنة كثيرة تعترض طريق الفقه فتحول دون تطبيقه ، كنظام الفوائد (الربا) الذي عم المعاملات كلها كالبنوك وشركات التأمين ، والشركات المساهمة كل ذلك يجعل تطبيقه متعذرا * (٥١) .
٣. غموض نصوصه (٥٢) ، وكثرة الاختلافات فيه فلا ندري ما الذي سنطبقه .
٤. " إن هذا الفقه نتاج فقهاء أموات ولا علاقة له بالحياة " (٥٣) .
٥. " إن الفقه الإسلامي مجرد معتقدات وعبادات تؤدي في المساجد ، ولا شيء غير ذلك (٥٤) .
٦. " إن القوانين الوضعية المطبقة مطابقة في جملتها لأحكام الفقه الإسلامي ، والقليل غير المطابق في حاجة إلى إعداد طويل واجتهاد عصري " (٥٥) .
- وإلى أن يأتي ذلك الإعداد فلا داعي للمطالبة بإلغاء القوانين المطبقة .
٧. " إن أحكاما كثيرة علق تنفيذها ويمكن للمجتمع أن يعلق بقية الأحكام الفقهية " (٥٦) .
٨. " إن تطبيق الفقه الإسلامي سيلحق بالدين سلبيات التطبيق البشري (٥٧) .
٩. " إن تطبيق الفقه الإسلامي يعني تحكيم المشايخ والدرأويش (٥٨) . وغيرها .

الرد على هذه الشبهة :

أولا : المستند الأول : الأقلية غير المسلمة .

- ١ - إن الفقه الإسلامي المراد تطبيقه من قبيل النظام العام ، الذي يجب على الجميع الالتزام به أما العقائد والعبادات بما فيها الأحوال الشخصية فلا إكراه فيها والالتزام الأقلية غير الإسلامية بالنظام العام ليس انتقاصا لحقوقهم بل هو من قبيل الولاء للدولة التي يعيشون فيها على فرض أنها دولة إسلامية تطبق الأحكام الشرعية (٥٩) .

(٥١) شلبي ، (الفقه الإسلامي) ، ص ٢٢٢ .

(٥٢) قطب ، (معركة الإسلام والرأسمالية) ، ص ٨٤ .

(٥٣) المظني ، (الفقه الاجتهادي) ، ص ٩ .

(٥٤) البوطي ، (على طريق العودة إلى الإسلام) ، ص ٩٧ .

(٥٥) انظر : المشاوي ، (الإسلام السياسي) ، ص ٢٢١ .

(٥٦) انظر : المشاوي ، المرجع السابق ، ص ٢٤٢ .

(٥٧) عازرة ، (الإسلام والسياسة) ، ص ١٣٩ .

(٥٨) قطب ، (معركة الإسلام والرأسمالية) ، ص ٧٠ .

(٥٩) انظر : البوطي ، (على طريق العودة إلى الإسلام) ، ص ٩٠ .

٢ - إن الاعتراض على تطبيق الفقه الإسلامي ليس خوفاً على الأقليات غير المسلمة ، فإن بلاداً إسلامية يعترض فيها على تطبيق الفقه الإسلامي كالجزائر وتونس وليبيا وباكستان يشكل المسلمون فيها نسبة مائة بالمائة ، أو قريباً من ذلك بنسبة لا تكاد تذكر (١٠) .

٣ - إن الديمقراطية الغربية التي ينادي بها من لا يريد الاحتكام للفقه تقضي بالاحتكام للفقه الإسلامي في البلاد ذات الأغلبية المسلمة تطبيقاً لمبدأ الديمقراطية حكم الشعب للشعب وتنفيذاً لإرادة غالبية الشعب (١١) .

ثانياً : المشكلات المزمنة :-

١) إن الإسلام لم يقم العثرات في سبيل تحقيق مصالح الناس ، وعندما يطبق الفقه الإسلامي فسيفقى الصالح من الأحكام المطبقة في الواقع ، ويبطل الفاسد المخالف لقواعده بعد أن يوجد البديل عنه (١٢) .

٢) إن في الفقه الإسلامي قاعدة محكمة فيما يوقع الناس في الضيق والضرر والحرَج ، هي قاعدة رفع الحرَج ، وقاعدة الضرورات تبيح المحظورات التي تصلح حلولاً مؤقتة إلى حين تطبيق الأنظمة الإسلامية المستمدة من الفقه الإسلامي (١٣) .

٣) إن فقهاء العصر بالتعاون مع رجال الاقتصاد الإسلامي أوجدوا بدائل متفكة مع أحكام الفقه الإسلامي إلى درجة كبيرة ، وأصبح تطبيقها واقعاً ملموساً ومن السهولة بمكان ، فلم يبق ما سموه مشكلات مزمنة ، فالبنوك الربوية نافستها البنوك الإسلامية ببدائل إسلامية ، وكذا شركات التأمين وغيرهما .

ثالثاً : الغموض وكثرة الاختلافات :

١ . إن النصوص الشرعية ليست كلها غامضة ، وما كان منها غامضاً فهو قابل للتأويل الذي تكفلت بضبطه قواعد تفسير النصوص التي أحكمها أهل العلم في كتب أصول الفقه . قال شلبي : " ومن تتبع نصوص الشارع وجد منها نصوصاً واضحة الدلالة بنفسها لا غموض فيها ، كما يجد نوعاً آخر فيه غموض وخفاء في دلالاته بين الشارع المراد منه

(١٠) انظر : عمارة ، (الإسلام والسياسة) ، ص ١٥٢ .

(١١) عمارة ، المرجع السابق ، ص ١٣٩ .

(١٢) انظر : شلبي ، (الفقه الإسلامي) ، ص ٢٢٢ .

(١٣) شلبي ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

بنصوص أخرى مقتصرًا في بيانه على ما دعت إليه الحاجة حينذاك ، وترك ما لم تجد حاجة إلى تفسيره * (١٤) .

٢ . إن وجود الغموض وقبول النصوص للتأويل ليس عيبًا بل ميزة ساهمت في مرونة الشريعة كما أن لتفسير النصوص ضوابط تمنع الغموض * (١٥) .

٣ . الاختلافات الفقهية لها أسبابها المعروفة ، وعند التطبيق سيكون رأي القضاء هو الذي يرفع الخلاف ، وفي حالة تقنين الأحكام سيختار من بينها ما يجب تطبيقه دون سواء وسيكون لولي الأمر أو من ينيبه القيام بهذه المهمة (١٦) .

٤ . إن الغموض سمة قوانين خطيرة في دول متقدمة ماديًا ، ولم يمنع ذلك تطبيقها ، فلم يتذرع بهذه الحجة الواهية واعتبار ذلك عنوان تقدم عند غيرنا ؟ .

* وما أصدق وأدق ما قرره أحد رؤساء المحكمة العليا الأمريكية في شرح موقف القاضي من نصوص الدستور حيث يقول : إننا نخضع للدستور ، ولكن الدستور هو ما نقرر نحن أنه كذلك * (١٧) .

رابعًا : نتائج أموات :-

١ - الفقه لا يتأثر بموت مستتبطة ، لأنه يولد حيا ثم يستقل عن صاحبه ، ولا يتأثر بموته أو حياته * (١٨) .

(١٤) شلبي ، (الفقه الإسلامي) ، ص ٢٥٦ .

(١٥) قطب ، (معركة الإسلام والرأسمالية) ، ص ٨٤-٨٥ .

(١٦) يقول شلبي : وفي الفقه الإسلامي بمذاهبه العديدة على وضعها الحالي ثروة عظيمة كافية لأن تكون مسادة للتنتين الشامل الكامل ، لأن ما لا نجده في مذهب نعتز عليه في مذهب آخر ، وما نراه مضيقًا محرجًا في أحدها نجد نظيره موسعًا في غيره فهو - كما يقول الدكتور السنهوري في أحد مقالاته - صالح لأن يؤخذ منه قانوان كامل بوضعه الراهن من غير تطوير ولا تحوير * . شلبي ، (الفقه الإسلامي) ، ص ٢١٢ . ويقول الزرقا عن الأمة الإسلامية : ' هي أغنى أمة الأرض في التراث التشريعي بما في شريعتها الإسلامية من أسس حقوقية خالدة القيم ، وبما في الفقه العظيم الذي قام من حولها على مدى الأجيال الطويلة من كنوز ونظريات ثمينة * الزرقا (روح الشريعة) ، ص ٥ .

(١٧) أبو المجد ، (الخيوط الرفيع) ، مجلة العربي ، ع ٢٢٥ ، ص ١٤ . وهذا القول فيه اعتراف بغموض القوانين الوضعية التي انبهر بها كثير من الناس ولا يصدق ذلك على نصوص الشريعة.

(١٨) إن النصوص الأمرة بالتزام العقائد والعبادات هي نفسها الأمرة باتباع المعاملات . انظر : المطعني ، (الفقه الاجتهادي) ، ص ١١

٢ - إن العلماء نصّوا على عدم الجمود على المنقولات في كتب الفقه ، مما بني على الأعراف ، العادات والمصالح المتغيرة (٢٤) .

خامسا : اعتقادات وعبادات فقط :

- ١) إن قبول عقيدة الإسلام يوجب قبول شريعته ، ولا قيمة للإيمان دون ذلك (٢٥) .
- ٢) إن الإسلام كأدين سماوي جاء بشرعية إضافة إلى العقيدة ، وليس صحيحا أن الأديان السماوية السابقة مجرد عقيدة وقد ذكر في القرآن والسنة عدد من التشريعات اليهودية والنصرانية منيا : ما ذكره الله تعالى في قوله : (وكتب عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والألف بالالف والأذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص [سورة المائدة الآية ٤٥] فتكون هذه الشبهة مبنية على غير أساس فهي باطلة (٢٦) .
- ٣) قياس الإسلام على النصرانية في ضحالة تشريعاتها ومحاربة الكنيسة للعلم ، قياس غير صحيح ، لأن الإسلام لا يحارب العلم بل يشجعه وهو غنى بالتشريعات خلافا للنصرانية .
- ٤) إن المعاملات ملاحظ فيها معنى العبادة إذا أدت وفق ما أراد الشارع ، وتقسيم الفقه إلى معاملات وعبادات للتدليل على سعة الشريعة ومرونتها حيث إن العبادات لا يجوز إثبات شيء منها إلا بنص ، والمعاملات لا يجوز تحريم شيء منها إلا بنص وإن المعاملات مبنية على المصالح توسيعا لدائرتها (٢٧) .
- ٥) إن خير القوانين والشرائع ما كان له أصول فكرية وعقدية صحيحة وإلا كانت الأهواء هي الأسس التي تبنى عليها الشرائع.

سادسا : الأحكام الشرعية هي القوانين الوضعية المطبقة في الجملة :-

- ١ . الأساس الذي تقوم عليه هذه القوانين غير الأساس الذي تقوم عليه الشريعة .
- ٢ . كل هذه المخالفات لأحكام الفقه الإسلامي والتي تحتويها القوانين الوضعية يناقض القول بأنها واحدة .

(٢٤) الغزالي ، (الفروق) ، ج ١ ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .

(٢٥) انظر : البوطي ، (على طريق العودة) ، ص ٩٩ .

(٢٦) انظر : البوطي ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ .

(٢٧) البغدادي ، (الإسلام والعلماء والسياسة) ، ص ٢٥ - ٢٦ . ثلثي ، (تعليل الأحكام) ، ص ٢٩٦ - ٣٠٦ .

سابعاً : تعليق عدد من الأحكام الفقهية عن التطبيق :-

إن عدم جواز الرق ليس تعليقاً للحكم وإنما هو عدم وجود محله ألا وهو الرقيق فالحكم باق ينتظر التطبيق إذا وجد محله ، كفقدان الحبوب أو الزروع من بلد لا يعنى انتفاء حكم زكاة الزروع وهو مقرر في كتب الأصول كقولهم :

" إنما يزول الحكم بزوال علته في محاله وموارده ، وأما زوال نفس الحكم الذي هو النسخ فلا يزول إلا بالشرع ، وفرق بين ارتفاع محل المحكوم فيه مع بقاء الحكم وبين زوال نفس الحكم " (١٢) ، وقال القرطبي : " اعلم أن المرفوع بالنسخ لا يحكم به أبداً ، والمرفوع لارتفاع علته يعود الحكم لعود العلة " (١٣) .

ثامناً : الأخطاء البشرية :

١ - إن الله يعلم أن البشر يخطئون ، ومع ذلك أمرهم بتطبيق أحكامه (١٤) والنصوص مطبقة على ذلك من مثل قوله تعالى : (أقيموا الدين) [سورة الشورى الآية ١٣] .

٢ - إن الأحكام الفقهية اشتملت على أحكام الخطأ والسهو والنسيان ... الخ ، ولم تأمر بتركها لورود مثل ذلك ، " فالسيو في الصلاة لا يوجب تركها والرفق والجدال في الحج لا يمنع منه " (١٥) .

٣ - إن القول بعدم صلاحية البشر لحمل أوامر الله وتطبيقها منطبق جاهلي (١٦) نبيه القران الكريم عليه . قال تعالى : (ونالوا مال هذا الرسول باكل الطعام ويشي في الأسواق لولا أنزل إليه ملك فيكون معه نذيراً) [سورة الفرقان الآية ٧] ، وقال : (وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى إلا أن قالوا أبعث الله بشراً رسولا قل لو كان في الأرض ملائكة يمشون مطمئنين لنزلنا عليهم من السماء ملكاً رسولاً) [سورة الإسراء الآية ٩٤-٩٥] .

٤ - إن تطبيق الأحكام الفقهية مراعى فيه فطرة البشر وطاقتهم ، ومفصل على قدهم ، وإن حاكمية الله في الأرض يطبقها الناس في حياتهم ولا يطبقها ملائكة لمجرد صيانتها عن أخطاء البشر (١٧) .

(١٢) ال تنمية (المسودة) ، ص ٢٠٠ .

(١٣) القرطبي ، (الجامع لأحكام القرآن) ، ج ١٢ ، ص ٤٨ .

(١٤) عمارة ، (الإسلام والسياسة) ، ص ١٤٠ .

(١٥) عمارة ، المرجع السابق ، ص ١٤٠ ، بتصريف .

(١٦) عمارة ، المرجع السابق ، ص ١٤١ .

(١٧) عمارة ، (الإسلام والسياسة) ، ص ١٤١ .

٥ - إن المذاهب الفقهية المطبقة بدرت عن معتقبيها أخطاء ، ولم يقل أحد برفضها، أليست الديمقراطية الغربية هي التي أثمرت حروبا كونية أبيد فيينا ملايين الشر ، وهي التي أفرزت النازية والاحتلال الخلفي والقضاء على البيئة^(١٩) . أليست هي البديل الذي يطبق مع كل هذه الأخطاء البشرية!!

تاسعا : تحكيم المشايخ والدرأويش :-

- (١) " لا يوجد في الإسلام مصطلح مشايخ ودرأويش ولا طائفة دينية " (٢٠) .
 - (٢) الحكم الذي يريده الإسلام له قواعده وأأسسه ، ومن أبرزها الشورى التي تنظم في كل زمان ومكان بحسبه ، وليست محصورة بما يسمى المشايخ (٢١) .
 - (٣) الإسلام يطارد الدرأويش والمهايل ولا يسمح ببقائهم عالة على الناس (٢٢) .
- وبعد فإن هذا الدين هو دين الله ، وهذه الشريعة شريعته ، وهذا الفقه فقهه ، وقد تكفل الله بحفظه فقال : (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) [سورة الحجر الآية ٩] ، وكشف الله عن طوية مفتري الشبهات وأن الدائرة سندور عليهم ، قال تعالى : (ويكفرون ويكفر الله والله خير الماكرين) [سورة الأنفال الآية ٣٠] ، وقال تعالى : (ولا يحق المكبر السيء إلا بأحله) [سورة فاطر الآية ٤٣] .
- وكما فشلت الشبهات التي أثيرت في تحقيق أهدافها والقرآن ينزل فستقتل كل محاولات التضليل ، وقد قال تعالى : (فأما اليريد فيذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس فيكسب في الأرض) [سورة الرعد الآية ١٧] .
- وليهنأ العاملون للإسلام بما يبذلونه في رد كيد أعداء الله ، إنها ميممة العلماء الذين وصفهم الرسول ﷺ بقوله : " يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين " (٢٣) .

(١٩) عمارة ، المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

(٢٠) قطب . (معركة الإسلام والرأسمالية) . ص ٧٢ .

(٢١) قطب ، المرجع السابق ، ص ٧٢ .

(٢٢) قطب ، المرجع السابق ، ص ٧٤-٧٥ .

(٢٣) سبق نخريجه ص ٢٣ .

المطلب الرابع الإشادة بالفقه الإسلامي

ويحتوي على تمهيد وفرعين :

- الفرع الأول : أمثلة على المؤتمرات الحقوقية التي أشادت بالفقه الإسلامي .
- الفرع الثاني : أمثلة من أقوال غير المسلمين الذين أشادوا بالفقه الإسلامي .

تمهيد :

لعل الشبهات التي ذكرت في المطلب السابق مثلت جانباً مما تعرض له الفقه الإسلامي في عصر الدراسة ، وإنصافاً للحق لا بد من بيان الوجه الآخر الذي حظي به الفقه الإسلامي في عصر الدراسة ألا وهو الإشادة^(١) به وامتداحه من قبل غير المسلمين ، سواء أكان على مستوى المؤتمرات الحقوقية ، أم رجال الحقوق وغيرهم .

وإذا كانت الشبهات لا تزيد الفقه الإسلامي إلا قوة وصلابة ، وتكشف عن نوايا قائلها لا عن نقص في الفقه ، فإن الإشادة به وعدمها سيان عند من يسلّمون لله بالخلق والأمر .

قال تعالى: (ألا له الخلق والأمر) [سورة الأعراف الآية ٥٤]، وقال: (فلا وربك لا يؤمنون حتى

يحكوك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت وسلموا تسليماً) [سورة النساء الآية ٦٥].

ولكن هذه الإشادات حجة على مردي الشبهات السابقة من بني جلدتنا أو المنبهرين بكل

ما يأتي من الخارج والله الهادي إلى سواء السبيل .

الفرع الأول : المؤتمرات الحقوقية التي أشادت بالفقه الإسلامي :-

أذكر من هذه المؤتمرات :

الأول : مؤتمر الحقوق المقارنة المنعقد بمدينة لاهاي في شهر آب عام ١٩٣٧ ، وقد اتخذ قراراً يتضمن ثلاثة مبادئ هي :

- ١- اعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً من مصادر التشريع العام .
- ٢- اعتبارها حية قابلة للتطور .
- ٣- اعتبارها تشريعاً قائماً بذاته ليس مأخوذاً من غيره^(٢) .

الثاني : مؤتمر المحامين الدولي المنعقد في عام ١٩٤٨م ، اتخذ القرار التالي :

(١) يقال أشاد فلان بذكر فلان في الخير والشر والمدح والذم إذا شهّره ورفع ، وأورد به - الجوهري الخبير - فقال : أشاد بذكره أي رفع من قدره . ابن منظور ، (لسان العرب) ، ج ٣ ، ص ٢٤٣ ، فصل الشين ، باب الدال ، مادة شود .

(٢) الزرقا ، (المدخل) ، ج ١ ، ص ١١ . موسى ، (تاريخ الفقه الإسلامي) ، ص ٩ .

" اعترافاً بما في التشريع الإسلامي من مرونة وماله من شأن يجب على جمعية المحامين الدولية أن تقوم بتبني الدراسة المقارنة لهذا التشريع وبالتشجيع عليها " (٣) .

الثالث : المجمع الدولي للحقوق المقارنة المنعقد في كلية الحقوق من جامعة باريس علم ١٩٥١م للبحث في الفقه الإسلامي تحت اسم " أسبوع الفقه الإسلامي " ، اتخذ قراره التالي :

" إن المؤتمرين : بناءً على الفائدة المتحققة من المباحث التي عرضت أثناء " أسبوع الفقه الإسلامي " وما جرى حولها من المناقشات التي تلخص منها بوضوح :

أ - أن مبادئ الفقه الإسلامي لها قيمة (حقوقية تشريعية) لا يمارى فيها .

ب- وأن اختلاف المذاهب الفقهية في هذه المجموعة الحقوقية العظمى ينطوي على ثروة من المفاهيم والمعلومات ، ومن الأصول الحقوقية ، هي مناط الإعجاب ، وبها يستطيع الفقه الإسلامي أن يستجيب لجميع مطالب الحياة الحديثة ، والتوفيق بين حاجاتها .

يعلنون رغبتهم في أن يظل أسبوع الفقه الإسلامي يتابع أعماله سنة فسنة ، ويكلفون مكتب المؤتمر وضع قائمة للموضوعات التي أظهرت المناقشات ضرورة جعلها أساساً للبحث في الدورة القادمة . ويأمل المؤتمر أن تولف لجنة لوضع معجم للفقه الإسلامي يسهل الرجوع إلى مؤلفات هذا الفقه ، فيكون موسوعة فقهية تعرض فيها المعلومات الحقوقية الإسلامية وفقاً للأساليب الحديثة " (٤) .

ومن الأقوال التي أشادت بالشرعية الإسلامية :

• قال ولز - أحد رجال القانون الإنجليزي : " كل شريعة لا تسير مع المدنية في كل طور من أطوارها فاضرب بها عرض الحائط ولا تبال بها ، لأن الشريعة التي لا تسير مع المدنية جنباً إلى جنب هي شر مستطير على أصحابها ، تجرهم إلى هلاك ، وإن الشريعة التي وجدتها تسير مع المدنية أنى سارت هي الشريعة الإسلامية ، وإذا أراد الإنسان أن يعرف شيئاً من هذا فليقرأ القرآن وما فيه من نظريات علمية ، وقوانين وأنظمة لربط المجتمع ، فهو كتاب ديني علمي اجتماعي تهذيبي خلقي تاريخي ، وكثير من أنظمته وقوانينه تستعمل حتى وقتنا الحالي ، وستبقى مستعملة حتى قيام الساعة ، وهل في استطاعة إنسان أن يأتيني بدور من الأدوار كانت فيه الشريعة مغايرة للمدنية والتقدم " (٥) .

• يقول د . هـ "انريكو أنسابا توحين" في كتاب "الإسلام وسياسة الخلفاء" : " إن الإسلام يتمشى مع مقتضيات الحاجات الظاهرة ، فهو يستطيع أن يتطور دون أن يتضائل في ظلال

(٣) الزرقا ، (المدخل) ، ج١ ، ص ١١ .

(٤) الزرقا ، المرجع السابق ، ج١ ، ص ١٢ ، و ص ٢٥-٢٦ .

(٥) شلبي ، (الفقه الإسلامي) ، ص ١١٠ ، نقلاً عن مقال للأستاذ محرم فهيم ، منشور في مجلة المحاماة الشرعية ، العدد العاشر من السنة الخامسة عشرة .

- القرون ويبقى محتفظاً بكامل ماله من قوة الحياة والمرونة : فهو الذي أعطى للعالم أرسخ الشرائع ثباتاً وشريعة تفوق في كثير من تفاصيلها الشرائع الأوروبية " (١) .
- ويقول : " إن الشريعة الإسلامية تفوق في كثير من بحوثها الشرائع الأوروبية ، بل هي التي تعطي العالم أرسخ الشرائع ثباتاً " (٢) .
- ويقول المؤرخ الفرنسي سيدبو : " إن قانون نابليون منقول عن كتاب فقهي في مذهب الإمام مالك هو شرح الدردير على متن خليل " (٣) .
- يقول آدموند بيرك : " إن القانون المحمدي قانون ضابط للجميع من الملك إلى أقل رعاياه وهذا قانون نسج بأحكام نظام حقوقي، وشريعة الإسلام هي أعظم تشريع عادل لم يسبق قط للعالم إيجاد نظام مثله ، ولا يمكن فيما بعد ... " (٤) .
- ويقول دافيد سانتيلانا (١٨٤٥م - ١٩٣١م) : " إن في الفقه الإسلامي ما يكفي المسلمين في تشريعهم إن لم نقل ما يكفي الإنسانية كلها " (٥) .
- ويقول الدكتور هوكنج أستاذ الفلسفة في جامعة هارفرد : " إن في نظام الإسلام استعداداً داخلياً للنمو ، وإني أشعر بأنني على حق حين أقرر أن الشريعة الإسلامية تحتوي بوفرة على جميع المبادئ اللازمة للنهوض " (٦) .
- ويقول القانوني فمبري : " إن فقه الإسلام واسع إلى درجة أنني أعجب كل العجب كلما فكرت في أنكم لم تستبطنوا منه الأنظمة والأحكام الموافقة لزمانكم وبلادكم " (٧) .
- يقول شلبي : " هذه بعض شهادات فقهاء القانون والمفكرين ، لم نسقها لنثبت بها صلاحية الفقه الإسلامي وملاءمته للواقع ، بل سقناها لنذكر بها جماعة المقلدين ، فلا يزال عندنا طائفة ممن ينتسبون إلى القانون لا يعترفون إلا بما يعترف به الأجنبي " (٨) .
- وأنا أقول ما قاله تماماً .

(١) شلبي ، (الفقه الإسلامي) ، ص ١١٢ .

(٢) علوان ، (الإسلام شريعة الزمان والمكان) ، ص ٧٨ .

(٣) علوان ، المرجع السابق ، ص ٧٩ .

(٤) علوان ، المرجع السابق ، ص ٨٠ .

(٥) علوان ، المرجع السابق ، ص ٢٢ .

(٦) علوان ، المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(٧) علوان ، المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(٨) شلبي ، (الفقه الإسلامي) ، ص ١١٢ .

المطلب الخامس تقنين الفقه الإسلامي

إن إعادة صياغة الفقه ليتواءم مع أحدث الصياغات القانونية ، أفرز وجود مواد قانونية لا نظير لها في الفقه المعهود ، ولا بد من الاجتهاد فيها ، والصياغات القانونية للفقه هي الأخرى احتاجت إلى شروح من علماء معاصرين وردود على بعضها مما كان له أكبر الأثر على الاجتهاد ، ومن ثم على الفقه .

قال المراغي : " أثار مشروع قانون الزواج والطلاق حركة فكرية واجتماعية ودينية فنشط العلماء للبحث والاستنباط والرجوع إلى كتب الشريعة الإسلامية المطهرة وتطبيقها على القانون ، ونشط غيرهم في بحثه من الوجهة الاجتماعية وتقدير ما فيه من مصالح ومضار . وهذا النشاط خير وبركة ، فالجمود آية من آيات الموت ، والحركة دليل من دلائل الحياة، اغتبطنا لهذا الجدل الديني الاجتماعي سواء كان في مناصرة المشروع أم في دمه ، وما لنا لا نغتبط بهذا وقد تستمر هذه الحركة ويتجدد نشاط الفقه الإسلامي بعد الركود في المتون والشروح " (١) .

إن صدور عدد من الكتب على شكل مواد القانون ، وصدور عدد من القوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية ، وما جرى عليها من تعديلات وما رافقها من مذكرات إيضاحية وشروح ودراسة ما يقابلها من القوانين الوضعية ، وبيان مدى شرعيتها هو من صميم الاجتهاد (٢) .

ولولا الخلط في مفردات هذه الدراسة لحق للتقنين أن يفصل فيه هنا أيضاً .

(١) إمام ، (منبر الحوار) ، ص ١٥٢ ، نقل عن المراغي ، (بحوث في التشريع الإسلامي) ، ص ١ ، ٢ .

(٢) انظر ص ٢٨٧ من هذه الدراسة .

الباب الثاني

ملاحق الفقه الإسلامي في عصر الدراسة

ويحتوي على تمهيد وثلاثة فصول :

الفصل الأول: تقنين الفقه الإسلامي

ويحتوي هذا الفصل على تمهيد وثلاثة مباحث على النحو الآتي

المبحث الأول: معنى التقنين ومشروعيته.

المبحث الثاني: نشوء التقنين وواقعه في العالم الإسلامي.

المبحث الثالث: مشروعات القوانين المستمدة من الفقه الإسلامي.

المبحث الرابع: القوانين المستمدة من الفقه الإسلامي.

الفصل الثاني : الاستفادة من جميع المذاهب الفقهية والموازنة بينها وموازنتها مع القوانين الوضعية

ويتكون من تمهيد وثلاثة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : الاستفادة من جميع المذاهب الفقهية

المبحث الثاني : الموازنة بين المذاهب الفقهية

المبحث الثالث : الموازنة مع القوانين الوضعية

الفصل الثالث : الأساليب الجديدة في التأليف في الفقه الإسلامي

ويتكون من تمهيد وثلاثة مباحث على النحو الآتي :

المبحث الأول : التأصيل الفقهي

المبحث الثاني : التجديد والإضافة

المبحث الثالث : التيسير والتحديث

تمهيد :

الملامح لغة جمع لمحة ، وهي مأخوذة من الفعل لمح ، يقال " ملامح الإنسان أي ما بدا من محاسن وجهه ومساويه " (١) ، ويقال: فيه " ملامح من أبيه أي مشابه " (٢) ، فجمعوه على غير لفظه وهو من النواتر " (٣) ، وهي مأخوذة من الفعل لمح بمعنى " اختلس النظر " (٤) ، واللمحة " النظرة العجلة " (٥) ، وبهذا المعنى ورد قوله تعالى : (كَلِمَ بِالْبَصَرِ) [سورة القمر الآية ٥٠] .

ويراد بلامح الفقه الإسلامي : تلك الخصائص والصفات التي تميز بها الفقه الإسلامي في عصر الدراسة في جانبه العملي والنظري .
وفي استعراض ملامح الفقه الإسلامي يخرج القارئ بصورة عن توجهات الفقهاء وثمار جهودهم ، فالملامح محصلات طبيعية للعوامل المؤثرة على مسيرة الفقه التي سبق عرض عدد منها ، هذا أولاً ؛ أما ثانياً : فالملامح نوع من الاجتهاد والتجديد بالمعنى اللغوي في شكل الفقه ومضمونه أو أحدهما ، وثالثاً : فالملامح في عرضها هنا تأخذ من معناها اللغوي منهجاً فلا تعدو عن نظرة عجلية تناسب المقام ، أما التفصيل فلعل الله سبحانه أن يقيض له من يرعاه .

(١) ابن منظور ، (لسان العرب) ، ج-٢ ، ص ٥٨٤ ، باب الحاء ، فصل اللام .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق .

(٥) المرجع السابق .

الفصل الأول تقنين الفقه الإسلامي

- ويحتوي هذا الفصل على تمهيد وثلاثة مباحث على النحو الآتي
- المبحث الأول: معنى التقنين ومشروعيته.
- المبحث الثاني: نشوء التقنين وواقعه في العالم الإسلامي.
- المبحث الثالث: مشروعات القوانين المستمدة من الفقه الإسلامي.
- المبحث الرابع: القوانين المستمدة من الفقه الإسلامي.

تمهيد: تقنين الفقه الإسلامي ملمحا من ملامح الفقه في هذا العصر.

إن إثبات اعتبار تقنين الفقه الإسلامي ملمحا من ملامح الفقه في عصر الدراسة يستلزم إثبات وجود تقنين للفقه في عصر الدراسة، وبيان حجم هذا التقنين والمقدار الذي قنن من الفقه الإسلامي، وفي مباحث هذا الفصل ما يبين ذلك ولا يتوقف الأمر عند هذا بل يتجاوزهُ للقول بأن التقنين هو الملمح الأبرز للفقه الإسلامي في عصر الدراسة لاعتبارات ثلاثة:

الأول: هو علاقة التقنين بالصياغة الفقهية والتنظير الفقهي والتأليف في الفقه الإسلامي وترتيب أبواب الفقه. ففي الوقت الذي كان الفقه يصاغ صياغة عامة أصبح يصاغ صياغة أمره على شكل نصوص القانون وأصبحت الشروح لهذه الصياغات لا للمتون الفقهية المعروفة. وبرز جانب المعاملات والعقوبات والأحوال الشخصية... الخ على الجوانب الأخرى.

الثاني: ارتباط التطبيق لأحكام الفقه بالتقنين.

الثالث: ارتباط بداية التاريخ لعصر الدراسة بظهور مجلة الأحكام العدلية وهي واحدة من أمثلة التقنين للفقه الإسلامي في عصر الدراسة بل هي المحاولة الأجدر بالاهتمام لما تمثله من صورة متكاملة لنقل الفقه إلى حيز التطبيق من جانب وما حظيت به من شروح في جانب التأليف في الجانب النظري.

المبحث الأول

معنى تقنين الفقه الإسلامي ومشروعيته

ويحتوي على مطلبين هما:

المطلب الأول: معنى تقنين الفقه الإسلامي.

المطلب الثاني: مشروعية تقنين الفقه الإسلامي.

المطلب الأول

معنى تقنين الفقه الإسلامي

أ. لغة:

التقنين: مصدر "قَنَّ" بمعنى "وضع القوانين"^(٦) وهي كلمة مؤنثة (أي غير عربية الأصل)، والقانون "مقياس كل شيء وطريقه"^(٧).

وفي الاصطلاح: أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته التي تُتَّعَرَفُ أحكامه منها^(٨).

وأما عبارة الفقه الإسلامي فسبق بيان معناها^(٩).

ب. اصطلاحاً:

تقنين الفقه الإسلامي: هو "جمع الأحكام والقواعد التشريعية المتعلقة بمجال من مجالات العلاقات الاجتماعية، وتبويبها وترتيبها وصياغتها بعبارات أمرية موجزة واضحة في بنود تسمى (مواد) ذات أرقام متسلسلة، ثم إصدارها في صورة قانون أو نظام تفرضه الدولة، ويلتزم القضاة بتطبيقه بين الناس"^(١٠).

وعُرِّفَ بأنه: "صياغة أحكام المعاملات وغيرها من عقود ونظريات ممهدة لها، جامعة لإطارها، في صورة مواد قانونية، يسهل الرجوع إليها"^{(١١) (١٢)}.

(٦) مصطفى وآخرون (المعجم الوسيط) ج ٢ ص ٧٦٩ - مادة قنن.

(٧) مصطفى وآخرون (المعجم الوسيط) ج ٢ ص ٧٦٩ - مادة قنن.

(٨) مصطفى وآخرون (المعجم الوسيط) ج ٢ ص ٧٦٩ - مادة قنن.

(٩) انظر ص ٥ من هذه الدراسة.

(١٠) الزرقا (المتخل) ج ١ ص ٣١٢.

(١١) الزحيلي (جهود تقنين الفقه) ص ٢٦.

(١٢) يرى بكر أبو زيد استعمال لفظ التدوين مكان لفظ التقنين، أبو زيد (فقه النوازل) ج ١ ص ٩٤، أبو زيد (المنهاج اللغوية) ج ١٢ ص ٣٠٠، ويرى المحمصاني والألفي استعمال لفظ القانون لأنه قد استعمل من قبل كثير من الفقهاء المحمصاني (لمسلة التشريع) ص ١٦ والألفي (محاولات تقنين أحكام الفقه) ص ٩٦-١٠٣ والمراجع التي أحالوا عليها.

ولا يضير تعريف الزرقا دخول لفظ النظام فيه لأن التفريق بين القانون والنظام لا يمنع من جواز إطلاق التقنين عليه.

أما دخول لفظ القانون (صورة قانون) (مواد قانونية) في التعريف فهو دور غير مقبول في التعريفات مطلقاً، لأن التعريف جاء لبيان معنى المعرف فاحتاج التعريف إلى معرفته ابتداءً. وأرى أن يعرف تقنين الفقه الإسلامي بأنه صياغة الأحكام الفقهية ذات الموضوع الواحد التي لم يترك تطبيقها لاختيار الناس، بعبارات أمرية يميز بينها بأرقام متسلسلة ومرتبطة ترتيباً منطقياً بعيداً عن التكرار والتضارب.

وهذا التعريف احتوى على العناصر التالية للتقنين:

- ١) الصياغة وهي ميزة التقنين عن الفقه المدون.
- ٢) الترتيب والترقيم وهي ميزة أخرى تجعل الرجوع للأحكام سهلاً.
- ٣) الأمر: لتمييز بين مجرد بيان الأحكام، والإلزام بها وهو من طبيعة القوانين.
- ٤) لم يترك تطبيقها لاختيار الناس أما إذا امتنعوا فإنها غير متروكة لهم بل تدخل في جوانب أخرى كالعقوبات وتدخل في التقنين.
- ٥) ذات الموضوع الواحد: لأن القوانين عادة تفصل بين كل موضوع وآخر ولا يمنع ذلك أن تكون مجموع هذه المواضيع تمثل تقنين الفقه الإسلامي.

المطلب الثاني

مشروعية تقنين الفقه الإسلامي

إن استمداد الأحكام من الشريعة الإسلامية هو مقتضى نصوص القرآن والسنة الأمرة باتباع أوامر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، والإلزام بها هو واجب ولي أمر المسلمين وهذا مالا مجال للاختلاف فيه.

أما صياغة أحكام الفقه الإسلامي على شكل مواد تحمل وجهاً واحداً يجب تطبيقه، فقد اختلف الفقهاء المسلمون في عصر الدراسة في حكمها، فبينما يرى جمهور الفقهاء المعاصرين جوازها يرى عدد منهم عدمه وبذلك شكوا فريقين فقهيين معاصرين:

الأول: فريق المجيزين وهم عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ^(١٣) وصالح بن غصين وراشد بن خنين^(١٤) وهؤلاء من السعودية ومحمد مصطفى المراغي^(١٥) ومحمد أبو زهرة^(١٦) وعلي الخفيف^(١٧) وحسين محمد مخلوف^(١٨) وعبد الوهاب حافظ^(١٩) ومحمد زكي عبد البر^(٢٠) ويوسف القرضاوي^(٢١) وعبد الناصر توفيق العطار^(٢٢) من مصر. ومصطفى احمد الزرقا^(٢٣) ووهبة زحيلي^(٢٤) من سوريا.

ومحمد بن الحسن الحجوى الثعالبي^(٢٥) من المغرب العربي وأبو الأعلى المودودي^(٢٦) من باكستان وغيرهم.

الثاني: فريق الماتعين وهم: بكر أبو زيد^(٢٧) وعطية سالم^(٢٨) وهيئة كبار العلماء في السعودية^(٢٩) وغيرهم.

-
- (١٣) آل الشيخ (احكام الشريعة بين التطبيق والتدوين) مجلة اضواء الشريعة ع ٤ ص ١٣.
- (١٤) (تحفظا على رأي هيئة كبار العلماء في منع تدوين الراجح من أقوال العلماء) اللجنة الدائمة (تدوين الراجح) مجلة البحوث الإسلامية ع ٣٢ ص ٥٢.
- (١٥) المراغي (الاجتهاد) ص ٣٥.
- (١٦) القاسم (تقنين الأحكام) ص م ، ابو زهرة (العقوبة) ص ٨٤-٨٥.
- (١٧) القاسم (تقنين الأحكام) ص ٢١-٢٤.
- (١٨) القاسم (تقنين الأحكام) ص ٢٥.
- (١٩) القاسم (تقنين الأحكام) ص ٢٨.
- (٢٠) عبد البر (تقنين الفقه) ص ٧٥.
- (٢١) القرضاوي (مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية) ص ٢٦٧.
- (٢٢) العطار (تطبيق الشريعة) ص ٤٦.
- (٢٣) الزرقا (الفتاوى) ص ٣٧٣.
- (٢٤) الزحيلي (جهود تقنين الفقه) ص ٢٩، الزحيلي (الفقه الإسلامي وأدلته) ج ٦ ص ٧٤٧.
- (٢٥) الحجوى (الفكر السامي) ج ٢ ص ٤٧٧.
- (٢٦) القاسم (الإسلام وتقنين الأحكام) ص ٣٠.
- (٢٧) أبو زيد (فقه التناول) ج ١ ص ٩٨.
- (٢٨) هو مصري يعيش في السعودية، المجنوب (علماء ومفكرون عرفتهم) ص ٢١٢.
- (٢٩) تناولت هيئة كبار العلماء السعودية هذا الموضوع تحت عنوان (تدوين الراجح من أقوال الفقهاء) وقسمته إلى جزأين الأول حول التدوين والثاني للزوم وكان من الموقعين على القسم الأول من تحفظ على قرار الهيئة وكذا القسم الثاني وتكررت عبارة 'مخالف وله وجهة نظر' ولتغيب عدد من العلماء عن اجتماع الهيئة وحضور آخرين فلم أجد من وافق على المنع في القسمين مما هو منون في تواقيمهم وهذا يستحق النظر، فلماذا وافق ثمانية من ستة عشر في القسم الأول والفق أربعة من ستة في القسم الثاني. اللجنة الدائمة (تدوين الراجح) مجلة البحوث الإسلامية ع ٣١ ص ٦٥، ع ٣٢ ص ٥٢.

ب. قوله تعالى: "وشاورهم في الأمر" (سورة آل عمران الآية ١٥٩) وقوله تعالى: "وأمرهم شورى بينهم" (سورة الشورى الآية ٣٨). إن التقنين لأحكام الفقه الإسلامي فيه تشاور بين العلماء - غالباً - لاختيار الرأي الراجح، وأخذ القضاة بالتقنين أخذ بالشورى التي أمر الله بها رسوله - صلى الله عليه وسلم - ومدح المؤمنين لاتصافهم بها.^(٣٥) كما أن في المشورة تفادياً لأسباب الاختلاف المنهي عنها^(٣٦).

ج. من السنة: وردت أحاديث كثيرة تأمر بطاعة ولي الأمر فإذا أمر هو بالتقنين وجب الالتزام به لدخوله تحت طاعته ومن هذه الأحاديث قوله صلى الله عليه وسلم: "اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل حبشي كأن رأسه زبيبة"^(٣٧).

٣) اعتبار القاضي وكلا عن ولي الأمر لأنه صار قاضياً بإذنه، والوكيل مقيد بشروط موكله فلا يخرج عن حدودها فإذا أُلزمه بالأحكام المقننة وجب عليه التقيد بها. وإلى ذلك ذهب عدد من الفقهاء^(٣٨).

٤) جواز تخصيص القضاء زماناً ومكاناً ونوعاً وموضوعاً، فإذا خصص ولي الأمر لقاضٍ العمل برأي معين وجب التزامه به^(٣٩).

٥) جواز تولية المقلد القضاء على أن يعمل بأراء المجتهدين^(٤٠) وعمله برأي معين غير رأيه كالتقنين دال على جوازه.

٦) جواز القضاء بالرأي الضعيف من مذهب القاضي عند من قال به^(٤١)، واستناداً إلى هذا الرأي يجوز العمل بالتقنين إذا أخذ بذلك.

٧) حاجة المستجدات إلى حكم شرعي يتم بالنص عليها في التقنين، وتركها لاجتهاد القضاة ليس من الحكمة لكثرة مشاغلم وعدم تفرغهم للبحث والاستقصاء في كل مستجد وخصوصاً مع تطور الحياة وكثرة المستجدات فيها.

^(٣٥) ويرد عليه أن الشورى قد ينتج عنها القول بعدم التقنين.

^(٣٦) اللجنة الدائمة (تدوين الراجح) مرجع سابق ع ٣٢ ص ٤٤-٤٥.

^(٣٧) رواه البخاري، البخاري (الصحيح) ج ١ ص ١٧٠ كتاب الأذان باب إمامة العبد.

^(٣٨) انظر: ابن عابدين (رد المحتار) ج ٥ ص ٤٠٨، مجلة الأحكام العدلية المادة (١٨٠١) وشروحها، ابن فرحون (تبصرة الحكام) ج ١ ص ٤٦.

^(٣٩) انظر: ابن عرس (الفواكه البدرية) ص ٧٥، عيش (ششرح منح الجليل) ج ٤ ص ١٥٣، الماوردي

(الأحكام السلطانية) ص ١١٣، ابن قدامة (المقني) ج ١ ص ٤٧٣، ٤٨٢.

^(٤٠) المرعناني (الهداية) ج ٣ ص ١٠١.

^(٤١) ابن عابدين (رد المحتار) ج ٥ ص ٤٠٨-٤٠٩.

٨) ترك القضاة يحكمون بما يصل إليه اجتهادهم يؤدي إلى فوضى واختلاف في الأحكام للقضية الواحدة^(٤٢)

ثانياً: أدلة المانعين

إن اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في السعودية تناولت هذا الموضوع تحت عنوان تدوين الراجح من أقوال الفقهاء وإلزام القضاة بالحكم به^(٤٣) وهو يتناول التقنين باعتباره تدويناً لأحكام الفقه الإسلامي وإلزام القضاة بها وبنفس الأسلوب تناوله بكر أبو زيد في بحثه التقنين والإلزام^(٤٤).

وفيما يلي عدد من أدلة هذا الفريق:

١- عدم جواز تدوين الراجح من أقوال الفقهاء للأدلة التالية:

أ- إن الصياغة للأحكام الفقهية بأسلوب معين سواء كان من قبل أفراد أو لجان فإنها ستتأثر ببشريتهم ونسبتها إلى الله ليست دقيقة بينما صياغة نصوص الشرع ربانية معجزة يمكن نسبتها إلى الله فيقال أحكام الله تعالى^(٤٥).

ب- حصر الاختلافات المذهبية لمعرفة الراجح منها صعب لكثرتها^(٤٦).

ج- الرسول عليه الصلاة والسلام وصحابته مارسوا القضاء قبل تدوين أحكام الفقه الإسلامي فلا ضرورة للتدوين ويمكن ممارسة القضاء دونه^(٤٧) وهو المعمول به في عدد من الدول الكافرة إلى يومنا هذا.

د- التدوين لا يرفع الخلاف في الآراء وهو ما أثبتته تجربة الدول التي دونت الأحكام المعمول بها وذلك لأن القضاة قد يختلفون في فهم النصوص^(٤٨).

هـ- التدوين فيه حجر على القضاة مما يدعوهم إلى التواكل، وتعويق المعاملات التي لا يعتقدون صحة ما يحكمون به فيها، أو فتح الباب أمامهم للتحايل على هذه الأحكام والحكم بغيرها ... إلخ.

^(٤٢) انظر: أبو زهرة (مالك) ص ١٧٩.

^(٤٣) نشر في ثلاثة أعداد من مجلة البحوث الإسلامية هي، ٣١، ٣٢، ٣٣.

^(٤٤) نشر في كتابه فقه النوازل.

^(٤٥) انظر: المجذوب (علماء ومفكرون عرفتهم) ص ٢١٢.

^(٤٦) انظر: المجذوب (علماء ومفكرون عرفتهم) ص ٢١٢.

^(٤٧) انظر: اللجنة الدائمة (تدوين الراجح) مرجع سابق ع ٣١ ص ٦١.

^(٤٨) انظر: اللجنة الدائمة (تدوين الراجح) مرجع سابق ع ٣١ ص ٦١.

و-إن الأحكام المدونة إذا ما عدلت - وهذا من طبيعة كل عمل بشري - فإنه يؤدي إلى زعزعة الثقة بأحكام الشريعة الإسلامية، وكثرة التعديلات التي تجري على القوانين يبعدها عن أصلها الشرعي كما هو مشاهد في قوانين الأحوال الشخصية^(٤٩).

ز-تعطيل الثروة الفقهية، لأن العمل سيرتبط بهذه القوانين وشروحها مما يعطل التعامل مع كتب الفقه^(٥٠).

ح-يمنع التطور ويوقف حركة الاجتهاد لأن النص يصاغ في زمن وبيئة معينة فيحبس حركة الحياة فيما هو منصوص، ولا يفسح المجال للاجتهاد^(٥١).

ي-صعوبة وضع الصياغات القانونية لأحكام الفقه وصعوبة فهمها.

٢-عدم جواز الإلزام للقاضي للحكم برأي معين وذلك للأدلة التالية:

أ-الآيات والأحاديث التي تأمر بوجوب الحكم بما أنزل الله ومنها: قوله تعالى: "إننا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أمرنا الله" (سورة النساء الآية ١٠٥).

ب-قوله تعالى: "وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيئنا عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله" (سورة المائدة الآية ٤٨).

ج-قوله تعالى: "فاحكم بين الناس بالحق" (سورة ص الآية ٢٦).

وجه الاستدلال بهذه الآيات: أنها تأمر بالحكم بما أنزل الله وهو الحق، والحق لا يتعين بالراجح من أقوال الفقهاء، لأنه راجح في نظر واضعيه دون سواهم^(٥٢). ولذلك لا يصح الالتزام به ولا اشتراطه على القضاة عند توليتهم ولا بعدها^(٥٣).

وقوله تعالى: "وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله" (سورة الشورى الآية ١٠) وقوله

تعالى: "إن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول" (سورة النساء الآية ٥٩)، وجه الاستدلال بهاتين الآيتين: أن الواجب هو الرجوع إلى حكم الله ورسوله، ولا يتعين حكم الله ورسوله في مذهب معين أو رأي معين ولا في قول مرجح، والحكم بالرأي الراجح حكم بغير ما يعتقد القاضي انه حكم الله ورسوله فهو حرام ويلزم منه منع الإلزام بالتقنين^(٥٤).

(٤٩) المجنوب (علماء ومفكرون عرفتهم) ص ٢١٣.

(٥٠) انظر الألفي (محاولات تقنين أحكام الفقه) ص ١١٧، اللجنة الدائمة (تدوين الراجح) مرجع سابق ع ٣١ ص ٦٠.

(٥١) الزحيلي (جهود تقنين الفقه) ص ٢٦.

(٥٢) اللجنة الدائمة (تدوين الراجح) ع ٢٢٤ ص ٢٨.

(٥٣) اللجنة الدائمة (تدوين الراجح) مرجع سابق ع ٢٢٤ ص ٢٨.

(٥٤) اللجنة الدائمة (تدوين الراجح) مرجع سابق ع ٢٢٤ ص ٢٨.

وقوله صلى الله عليه وسلم: القضاة ثلاثة: واحد في الجنة واثنان في النار، فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق ف قضى به، ورجل عرف الحق و جار في الحكم فهو في النار، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار^(٥٥). ووجه الاستدلال به: أن الحكم المانع من الإثم هو الذي يرى القاضي أنه الحق والرأي الراجح المدون ليس بالضرورة هو الرأي الحق في نظر القاضي فإن قضى بخلاف ما عرف أنه الحق أثم ويلزم منه منع الإلزام بالتقنين^(٥٦).

ب-الإجماع: صرّح ابن تيمية بالإجماع على عدم إلزام الناس بقول واحد، ونصت عدة كتب فقهية على عدم الالتزام بقول واحد من الفقهاء^(٥٧) ومن ذلك رفض الإمام مالك لإلزام الأمة بما في كتابه الموطأ^(٥٨).

د-من المعقول: ان الإلزام برأي معين يضع الناس في ضيق و حرج^(٥٩).

ثالثاً: المناقشة والترجيح:

تحرير محل النزاع: إن عنصرين إذا سلما للمستدل صح التقنين هما التدوين لرأي معين

والإلزام به.

وحول هذين العنصرين تتم مناقشة الفريقين فيما يلي:

أ.مناقشة أدلة المجيزين:

١-إن الاستناد إلى المصلحة في هذه المسألة استنادٌ وجيه لأن التقنين أمر عام ولا يناقض مقصداً من مقاصد الشريعة بل يحققها من حيث سهولة مراجعة الأحكام وتوحيدها وسلامة تطبيقها. وقد تجد من عيوب التقنين ما يناقض المصلحة ويصلح رداً على المجيزين كالحجر على القضاة وإهمال الثروة الفقهية، فلم يسلم لهم القول بالمصلحة.

٢-إن الاستناد إلى النصوص الأمرة بطاعة ولي الأمر تشمل التقنين وغيره وتدخل في صلاحيات ولي الأمر في السياسة الشرعية لما فيها من صلاح للأمة.

ويرد على ذلك: ان هذا تنظير لأمة تعيش في دولة إسلامية وإلا فإين هم ولاة الأمر الذين يجب طاعتهم، والذين لهم استعمال السياسة الشرعية في تقنين الأحكام وسنّ الجديد منها؟^(٦٠)

(٥٥) حديث صحيح، رواه أبو داود وغيره، أبو داود (السنن) ح ٣ ص ٢٩٩ كتاب الأفضية باب في القاضي يخطئ حديث رقم ٣٥٧٣.

(٥٦) اللجنة الدائمة (تدوين الراجح) مرجع سابق ع ٣٢ ص ٢٧.

(٥٧) انظر ابن عابدين (رد المحتار) ح ٥ ص ٢٠٧، ابن فرحون (تبصرة الحكام) ص ٤٥-٤٦ الغزالي (الوجيز) ج ٢ ص ٢٣٨، ابن قدامة (المغنى) ج ١١ ص ٤٨٢.

(٥٨) أبو زهرة (مالك) ص ١٧٨.

(٥٩) الأئني (محاولات تقنين أحكام الفقه) ص ١١٦-١١٧.

(٦٠) ويرد عليه أن المانعين للتقنين لا يفرقون بين دولة إسلامية أو غير إسلامية.

٣- إن سلبيات عدم التفتين يمكن تجاوزها بإعداد القضاة المؤهلين وغير ذلك.
ب. مناقشة أدلة المانعين:

١- إن الاعتراض على تدوين الراجح من آراء الفقهاء لا يمكن أن يقصد لذاته ولا ضرر من التأليف فيه وقد دون الفقه منذ عصور متقدمة:
أن كل أمر له محاسن ومضار، ومحاسن التفتين تغلب على عيوبه أو فنقل متساويتان، فلا وجه لاستدلال فريق بها، وبالنظر إلى العيوب واحدة واحدة نجد أنها لا تسلم من النقد فالقول بان الصياغة القانونية صعبة قد يصدق على فرد بعينه أما مع الدراسة وتشكيل اللجان فإنها تسهل سواء من حيث وضع الصياغات أو فهمها، وكذا القول بأن نسبتها للشرع ليست دقيقة فكذلك الفقه، وهي لا تخرج عن صياغة فقهية لا أكثر وما بقي منها من ترتيب ووضع أرقام متسلسلة، فهو أمر شكلي يسهل الرجوع للأحكام، ولا يؤثر في مضمونها.
وليس في التدوين حجر على القضاة، لأن تدوين الفقه لم يمنع الاجتهاد، والحياة تولد من المستجدات ما يجعل للقاضي المجتهد مجالاً واسعاً في تبني أحكام جديدة لها، ويكفيه أن يجتهد في ملابسات القضية المعروضة عليه، ويعينه على الاجتهاد في القضايا الأخرى اللجان المختصة لوضع القوانين. ولا تعطيل للثروة الفقهية بل التفتين تنمية لها بما يرافق التفتين.
للأحكام من مذكرات إيضاحية وشروح ولا يستغني واضعو هذه المذكرات والشروح عن كتب الفقه.

٢- القول بمنع إلزام القضاة برأي معين يصح لو كان جميع القضاة مجتهدين أما وإن العدد المطلوب من القضاة للفصل في منازعات الناس يُلزم تعيين من لم يصل إلى أهلية الاجتهاد، ويصبح تعيينهم جائزاً للضرورة، فإن إلزامهم والحالة هذه أمر غير ممنوع.
وأدلة القول بالإلزام لا تسلم من الرد، لأن النصوص عامة وليست في هذا الموضوع بعينه، والدليل إذا ورد إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، والإجماع لا يسلم، لأنه وجد من العلماء من يقول بخلافه. والقول بأن الإلزام لا يرفع الخلاف صحيح ولكن الأخذ بالتفتين يحد منه وهو المطلوب. والقول بأن تعديل الأحكام المقننة يؤدي إلى زعزعة الثقة بها مخالف لإمكانية تغيير الاجتهاد للقاضي ولو لم تكن الأحكام مقننة وهو يؤدي إلى زعزعة الثقة بالأحكام الشرعية.
والقاضي غير ملزم بالبقاء على اجتهاده الأول إذا صح لديه الدليل باجتهاده الجديد ومنعه يؤدي إلى المنع من الأخذ بالدليل، ولا يقول به أحد. كما أن القول بعدم تعديل القوانين إذا ظهرت المصلحة في تعديلها، يناقض بناء الإسلام على رعاية مصالح الناس، وصلاحيته للتطبيق في كل زمان ومكان.

الترجيح: والذي أميل إليه جواز التفتين للأحكام من الفقه الإسلامي لقوة أدلة المجيزين، والله أعلم.

المبحث الثاني

نشوء تقنين الفقه الإسلامي وواقعه في العالم الإسلامي

ويحتوي هذا المبحث على ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: نشوء فكرة تقنين الفقه الإسلامي والتأليف فيها.

المطلب الثاني: مراحل تقنين الفقه الإسلامي.

المطلب الثالث: واقع التقنين من الفقه الإسلامي في البلاد الإسلامية.

المطلب الرابع: تقنين الفقه الإسلامي وعلاقته بتطبيق الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول

نشوء فكرة تقنين الفقه الإسلامي والتأليف فيها:

ويتكون هذا المطلب من فرعين:

الفرع الأول: محاولات تقنين الفقه الإسلامي قبل عصر الدراسة.

الفرع الثاني: تقنين الفقه الإسلامي في عصر الدراسة والتأليف فيه.

الفرع الأول: محاولات تقنين الفقه الإسلامي قبل عصر الدراسة.

إن فكرة تقنين الفقه الإسلامي يمكن ربطها بما يشابهها تاريخياً، واعتبار هذه الشواهد أنماطاً مناسبة تطورت عنها فكرة التقنين، ولا يبعد اعتبار الاحتكاك بالحضارة الغربية محركاً للاستفادة من هذه الفكرة والعمل بها.

وفيما يلي نماذج تاريخية تؤكد نشوء الفكرة في البيئة الإسلامية وتطورها إلى ما وصلت إليه^(١١):

(١) دستور المدينة المنورة^(١٢): وهو عبارة عن وثيقة دون فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم حقوق المسلمين وغير المسلمين في المدينة المنورة، ومضامين هذه الوثيقة تدخل تحت ما يسمى في أيامنا هذه بالقانون الدستوري.

(٢) وثيقة زكاة الإبل والغنم^(١٣): وهي عبارة عن بيان أنصبة الزكاة للإبل والغنم.

(١١) الألفي (محاولات تقنين احكام الفقه الإسلامي) ص ١٢١-١٢٨.

(١٢) انظر بنود هذا الدستور في حميد الله (مجموعة الوثائق السياسية) ص ٧٠-٦٤ ومراجعته وجزء منها في صحيح البخاري.

(١٣) انظر: البيهقي (السنن الكبرى) ج ٤ ص ٨٨-٨٩ كتاب الزكاة، باب كيف فرضت الصدقة، وصححها ابن

حزم (المحلّى) ج ٥ ص ٢٦٩-٢٧٠.

- ٣) جمع القرآن الكريم وإرسال نسخ منه إلى الأمصار للالتزام بها^(٦٤) وتبع ذلك التأليف في أحاديث الأحكام وهي نوع من التقنين^(٦٥).
- ٤) تدوين السنة النبوية المطهرة^(٦٦)، والذي مهد الطريق أمام التأليف في آيات الأحكام^(٦٧).
- ٥) موطأ مالك: والذي ألفه بإيعاز من الخليفة العباسي المنصور، والذي كان ينوي إلزام السولاة والقضاء به، ورغب الخليفة العباسي هارون الرشيد بذلك إلا أن مالكا لم يرض لأن أصحاب الرسول عليه الصلاة والسلام قد تفرقوا في البلاد وقد يكون لديهم ما لا يعرفه^(٦٨).
- ٦) كتاب الخراج لابي يوسف (ت ١٨٣هـ) والذي كتب في مقدمته أنه وضعه بناء على طلب من الخليفة العباسي هارون الرشيد^(٦٩).
- ٧) الأحكام السلطانية للماوردي (ت ٤٥٠هـ) والذي ألفه بأمر من الخليفة العباسي القائم (ت ٤٦٧هـ)^(٧٠).
- ٨) تقويم النظر لابن الدهان (ت ٥٩٢هـ): والذي ألفه بتكليف من محمد صلاح الدين الايوبي^(٧١).
- ٩) مجموع التشريع لدولة الموحدين: جمع في عهد المنصور بالله أبي يوسف يعقوب بن يوسف (ت ٥٩٠هـ) أحد خلفاء دولة الموحدين ويتألف من كتب السنة وطرح آراء الفقهاء^(٧٢).
- ١٠) الفتاوى الهندية: والتي ألفت بتوجيه وإشراف من الإمبراطور الهندي محمد أورنب زيب الملقب بعالمكبر والذي أصدر أمرا بجعل ما فيها من أحكام موضع التنفيذ في مملكته^(٧٣).

الفرع الثاني: تقنين الفقه الإسلامي في عصر الدراسة.

إن المتتبع للمؤلفات التي تناولت هذا الموضوع في عصر الدراسة يجد ما يلي:

- (٦٤) الزرقاني (مناهل العرفان) ج ١ ص ٢٦٢.
- (٦٥) الألفي (محاولات تقنين الفقه) ص ١٢٩.
- (٦٦) انظر الميوطي (تنوير الحوائك) ج ١ ص ٤-٥.
- (٦٧) الألفي (محاولات تقنين الفقه) ص ١٢٩.
- (٦٨) أمين (ضحى الإسلام) ج ١ ص ١٢٩.
- (٦٩) أبو يوسف (الخراج) ص ٣.
- (٧٠) الماوردي (الأحكام السلطانية) ص ١١.
- (٧١) لم أشر على هذا الكتاب ونقل الألفي عن محققه أنه كتاب في اختلاف الفقهاء على هيئة جداول. الألفي (محاولات تقنين أحكام الفقه) ص ١٣٦.
- (٧٢) الألفي (محاولات تقنين أحكام الفقه) ص ١٣٦-١٣٧.
- (٧٣) الزرقا (المدخل) ج ١ ص ٢١٤-٢١٥ حاشية (١).

١) أن تقرير لجنة مجلة الأحكام العدلية^(٧٤) بين دواعي التقنين والحاجة إليه والأسباب التي مهدت لظهور هذه المجلة. وهذا يؤكد ارتباط التقنين بالجانب العملي من جهة وعبوب كتب الفقه المدون من جهة أخرى.

٢) حركة التأليف الموازن بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية، والتي كان من أهدافها التمهيد لاستعداد القوانين من الفقه الإسلامي^(٧٥).

٣) الانتقادات التي وجهت إلى أسلوب التأليف في كتب الفقه المدون، والحاجة إلى صياغة جديدة لأحكام الفقه الإسلامي ليسهل الرجوع إليها وتطبيقها^(٧٦).

٤) الاعتراضات التي جوبهت بها القوانين الوضعية من قبل عدد من أعضاء المجالس النيابية، بسبب عدم استمدادها من الشريعة الإسلامية ومطالبتهم بتطبيق الشريعة الإسلامية واستعداد القوانين منها^(٧٧).

٥) توجه العلماء إلى وضع قوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية كقنري باشا وغيره^(٧٨).

٦) تأييد عدد كبير من فقهاء العصر لفكرة التقنين وربطهم لحياة الفقه بتقنيته وتقنيدهم للشبهة التي تثار حولها^(٧٩)، قال الزرقا: "التقنين من الفقه الإسلامي هو الطريق الوحيد لحياته وليس له محاذير، فهو الوسيلة الوحيدة لوضع الفقه موضع العمل والتطبيق، وإخراجه من حيز النظريات إلى حيز العمليات فالفقه أحكامه كلها بمثابة نصوص تشريعية، والقانون الذي لا يطبق هو في حكم الميت"^(٨٠).

٧) ظهور مؤلفات في موضوع تقنين الفقه الإسلامي مثل :

أ- الاجتهاد لمحمد مصطفى المراغي وقد يُستغرب العنوان وعلاقته بالتقنين ولكن مفردات الكتاب تدور حول هذا الموضوع^(٨١).

(٧٤) باز، (شرح المجلة) ص ٧-١٥.

(٧٥) انظر ص ٤٤٠ من هذه الدراسة.

(٧٦) انظر ص ٢٤٦ من هذه الدراسة.

(٧٧) انظر ص ١٦٩ من هذه الدراسة.

(٧٨) انظر ص ٣٥٨ من هذه الدراسة.

(٧٩) يعتبر كتاب الاجتهاد للمراغي من أوائل الكتب التي بينت أهمية التقنين وردت على الشبه التي تثار حوله.

(٨٠) الزرقا (الفتاوى) ص ٣٧٣.

(٨١) تناول الكتاب الثقة بغير آراء الأئمة الأربعة وقضاء القاضي وفتواه بغير مذهبه أو بالضعيف من مذهبه والسوابق التشريعية في العمل بالأقوال الضعيفة وطاعة ولي الأمر والتخصص في القضاء والسياسة الشرعية. والكتاب بحاجة إلى تخريج النصوص والنقول التي فيه. وبمقارنة أولية مع كتاب الإسلام وتقنين الأحكام للقاسم يجد الباحث علاقة هذه المناوین بالتقنين ولا ادري ما هو سبب عدم إشارة القاسم إلى كتاب المراغي هذا. انظر: المراغي (الاجتهاد) ص ٢٢-٦٨.

ب-الإسلام وتقنين الأحكام في البلاد السعودية. مهبط الوحي وأرض العروبة، دعوة مخلصه لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية لعبد الرحمن عبد العزيز القاسم والذي صدرت طبعته الأولى سنة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م ويستطيع الباحث اعتبار هذا الكتاب جزءاً مهماً من حركة التأليف في تقنين الأحكام من الفقه الإسلامي.

ج- تقنين الفقه الإسلامي، المبدأ والمنهج والتطبيق" لمحمد زكي عبد البر^(٨١).

د- "جهود تقنين الفقه الإسلامي" لوهبة الزحيلي، طبعة مؤسسة الرسالة/ ط١ / ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧.

هـ- "تقنين الشريعة الإسلامية" لمحمد عبد الجواد محمد، طبعته منشأة المعارف / الإسكندرية سنة ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

و- "حركة التقنين الوضعي والتنظيم القضائي في الدولة العثمانية منذ عهد السلطان سليمان القانوني حتى نهاية الدولة العثمانية" لشحاده سعيد السويركي.

ولعل من المفيد القول أن الاستعمار الأجنبي حارب التقنين من الفقه الإسلامي ووقف في

وجهه وهذا ما يفسر ضعف حركة التقنين إلى يومنا هذا^(٨٣).

المطلب الثاني

مراحل تقنين الفقه الإسلامي

تناولت في المطلب الأول تقنين الفقه الإسلامي كفكرة من حيث الأسس التاريخية التي

قامت عليها والتأليف فيها وفي هذا المطلب أتناول الجانب التطبيقي للفكرة، والذي مرّ بمراحل لم تكن متتابعة تاريخياً يمكن تصويرها على النحو التالي^(٨٤):

١- تبني الدولة لمذهب واحد: كتبنى الدولة العثمانية للمذهب الحنفي والجمهورية الإسلامية في إيران للمذهب الجعفري.

٢- اختيار مجموعة من الكتب في المذهب المتبني كاختيار السعودية لكتسابي شرح المنتهى وشرح الإقناع من كتب المذهب الحنبلي^(٨٥).

٣- وضع مدونات في المذاهب المتبناة على سبيل الإلزام كمجلة الأحكام العدلية في الدولة العثمانية.

^(٨١) ظهرت طبعته الأولى سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢ انظر عبد البر / تقنين الفقه ص ١١.

^(٨٢) الجندي (نحو تقنين جديد) ص ٦٠-٨٧.

^(٨٣) قارن: اللجنة الدائمة (تدوين الراجح) مرجع سابق ع ٢١ ص ٢٢.

^(٨٤) اللجنة الدائمة (تدوين الراجح) مرجع سابق ع ٣١ ص ٥٧.

٤- وضع مدونات يكون فيها المذهب المتبنى هو الأصل والإستفادة من المذاهب الأخرى في عدد من الأحكام المقننة. كما حصل في قانون حقوق العائلة العثماني، ومجلة الجنايات والأحكام العرفية التونسية، ومجلة الالتزامات والعقود التونسية، ومدونات أو قوانين الأحوال الشخصية في معظم الدول العربية، والقوانين المدنية المستمدة من الشريعة الإسلامية كما في الأردن والكويت والإمارات واليمن.

ورافق هذه المراحل مرحلتان أخريان:

- ١) الاقتباس الكلي للقوانين الوضعية من غير الفقه الإسلامي، كمعظم القوانين في البلاد الإسلامية في جانب العقوبات وغيره.
- ٢) تطعيم القوانين الوضعية بعدد من الأحكام والمبادئ الفقهية أو ربطها بأصول شرعية، كما حصل في القانون المدني المصري الجديد وغيره.

المطلب الثالث

واقع تقنين أحكام الفقه الإسلامي في البلاد الإسلامية

إن الصورة الظاهرة للعيان هي غياب الفقه الإسلامي عن التطبيق في مناحي الحياة المختلفة إلا ما ندر، وهذا هو السمة العامة. والدول التي تطبق الشريعة الإسلامية كالسعودية لم تلتزم التقنين طريقاً لذلك.

والفقه المقنن والمطبق داخل إطار عام من الابتعاد عن الشريعة الإسلامية شبه ضائع، وأثره ليس بالمستوى المطلوب لأن طريقة تطبيقه طريقة قاصرة عن الارتفاع إلى مبادئه السامية ومثله العليا، والتعامل معه لا يخرج عن التعامل مع أي قانون وضعي من حيث التفسير المطاط لعباراته والتحايل المدروس على أحكامه.

ومما يجدر إضافته هنا أن الفقه المقنن والمطبق، لم يكن بالمستوى المطلوب أيضاً لا من حيث الصياغة واستيعاب مستجدات الحياة وتمثل المقاصد العامة للشريعة ولا من حيث الصفاء والخلوص في استمداده من الفقه الإسلامي.

ويمكن تقسيم الفقه المقنن والمطبق في البلاد الإسلامية إلى ما يلي:

١. القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية والتي تطبقها معظم الدول الإسلامية ويمثل ذلك قوانين الأحوال الشخصية ويوجد قانون موحد للدول العربية في هذا المجال. وهي بادرة تدل على إمكانية وحدة الأمة الإسلامية تحت ظل الشريعة الإسلامية.

٢. القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية والتي تزيد الدول المطبقة لها عن خمس دول مثل قوانين المعاملات أو القوانين المدنية حيث نجد أن الأردن والإمارات والسودان والكويت واليمن تطبق قانوناً مدنياً مستمداً من الشريعة الإسلامية وسيشكل ذلك تياراً على مستوى العالم الإسلامي إذا أحسن تنميته في مساره الصحيح.

٣. القوانين التي لا يبعد نسبتها إلى الشريعة الإسلامية لقياسها على المصالح التي جاءت الشريعة لحمايتها ولا يمكن نسبتها إلى قوانين وضعية مناقضة للشريعة كقوانين المرور ومكافحة المخدرات... الخ.

٤. القوانين التي امتزجت بمبادئ الفقه الإسلامي ومبادئ القانون الوضعي ولا يصعب ربطها بالفقه الإسلامي بالاستفادة من صياغتها وإزالة كل ما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية فيها.

أولاً: كالقوانين المدنية غير المستمدة كلياً من الفقه الإسلامي فهي تحتوي أولاً على نظريات فقهية إسلامية كالنزعة الموضوعية وتحمل التبعية والأهلية والتعسف والظروف الطارئة وأحكاماً جزئية كأحكام مجلس العقد والبيع بالصفقة وإيجار الأراضي الزراعية ومدة التقادم... الخ. (٨٦)

ثانياً: قوانين الإثبات والجزاء.

٥. القوانين الأكثر حرجاً للدول الإسلامية هي قوانين الجنايات وذلك للشبه الكثيرة التي أصقت بالحدود والقصاص (٨٧) والتهاون على المستوى العالمي فيما حرمه الله من القتل والزنا والسرقه. ومع ذلك توجد عدة دول تطبق قوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية كالإمارات وليبيا التي تطبق جزءاً من القانون الجنائي

والأمثلة المذكورة في القوانين ذات الإطار الوضعي تكون نسبتها للفقه الإسلامي غير دقيقة ما لم توضع كل القوانين في إطارها الإسلامي الصحيح لأسباب منها:

أ- إن هذه القوانين تبيح ما حرمه الله كالربا والقمار (٨٨).

ب- إن المهيمن على هذه القوانين هو الصيغة الوضعية وأحكام الفقه الإسلامي فيها نادرة والندر لا حكم له ولا أثر له. والحكم النهائي لوجودها هو انسجامها مع القوانين الوضعية (٨٩).

(٨٦) الزحيلي (جهود تقنين الفقه) ص ٣٥-٣٦.

(٨٧) ياسين (الوجيز في الفقه الجنائي) ص ١٢٣ - ١٥٤.

(٨٨) الاثتقر (القوانين) ص ١١٢ بتصريف كبير.

(٨٩) الاثتقر (القوانين) ص ١١٢ بتصريف كبير.

ج-ان واضعى هذه القوانين بشر وحتى تصح نسبتها للإسلام يجب أن تستمد من الشريعة الإسلامية التي هي من عند الله^(٩٠).

المطلب الرابع

تقنين الفقه الإسلامي وعلاقته بتطبيق الشريعة الإسلامية

إن عملية تقنين الأحكام من الفقه الإسلامي ليست مقصودة لذاتها بل هي وسيلة لتطبيق الشريعة الإسلامية في حياة المسلمين.

والعلاقة بين التقنين والتطبيق ليست مطردة فمن الأحكام الشرعية المطبقة ما ليس مقننا ومن الأحكام الشرعية المقننة ما ليس مطبقا. ولكنها تبدو مهمة في جانب يسر التطبيق والرد على من لا يرون في الشريعة الإسلامية صلاحية التطبيق. بمعنى أن تقنين الأحكام من الفقه الإسلامي ييسر تطبيقها على القضاة وفيه رد على من يضحون معوقات التطبيق.

فالأصل هو تطبيق الشريعة الإسلامية بطريق التقنين أو غيره والتقنين وسيلة لهذا التطبيق وهي ليست الوسيلة الوحيدة.

إن التمسك بالقوانين الوضعية مع مرور الأيام وتدریس القوانين في كليات الحقوق بعيدا عن الشريعة الإسلامية، وتسلم السلطة ممن لا يملكون الثقافة الشرعية الكافية حال دون تطبيق الشريعة، وعلى المسلمين أن يدعموا حركة تقنين الأحكام من الشريعة الإسلامية ولو لم تطبق فورا كبديل جاهزة تنتظر من يأمر بتبنيها وتطبيقها. وتزداد أهمية التقنين كلما ابتعد الناس عن تعلم أحكام الشريعة ويعتبر الاشتغال بها تأليفا ونشرا بكل وسائل الإعلام من قبيل إبقاء الشريعة قريبا من تناول الناس فهما والتزاما، وخير من الاشتغال بغيرها إلى أن يهين الله لها من يحسن الدفاع عنها والإلزام بها.

(٩٠) الاشر (القوانين) ص ١١٢ بتصرف كبير.

المبحث الثالث

مشروعات تقنين الفقه الإسلامي

أريد بالمشروعات هنا تلك القوانين التي استحدثت من الفقه الإسلامي ولم تطبق على

المستوى الرسمي - وإن استفيد منها في الواقع العملي - وهي كثيرة اذكرها في مطلبين:

المطلب الأول: مشروعات القوانين التي قامت عليها جهات رسمية.

المطلب الثاني: مشروعات القوانين التي قام عليها أفراد.

المطلب الأول: مشروعات القوانين المستمدة من الفقه الإسلامي والتي قامت

عليها جهات رسمية

ويتكون هذا المطلب من ثلاثة فروع:

الفرع الأول: مشروعات الأزهر الشريف.

الفرع الثاني: مشروعات الجامعة العربية "مجلس وزراء العدل العرب".

الفرع الثالث: مشروعات جهات أخرى.

الفرع الأول: مشروعات الأزهر الشريف ومجلس الشعب المصري

شكل "مجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر - لجان تقنين الفقه الإسلامي بمذاهبه

فقامت اللجان بما وُكِّلَ إليها^(١) وقد صدرت الطبعة التمهيدية لمشروع تقنين الشريعة على

مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة سنة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م^(٢). وكان ذلك جزءاً من المرحلة

الأولى وهي تقنين أحكام الفقه من كل مذهب والمرحلة الثانية من مجموعها وأتمت جزءاً

كبيراً من المرحلة الأولى مثل:

- مشروع تقنين الشريعة الإسلامية على مذهب الإمام محمد بن إدريس الشافعي الطبعة

التمهيدية ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

- مشروع قانون الحدود الشرعية^(٣)

- مشروع دستور ويتكون من ١٤١ مادة^(٤)

(١) الشاذلي (مدخل) ص ٢٤٦

(٢) هندي (أضواء على تقنين الشريعة الإسلامية) ص ٤٥ انظر اللجنة التحضيرية (مشروع تقنين الشريعة الإسلامية على مذهب الإمام الشافعي) ٨-٩.

(٣) محمد (بحوث في الشريعة الإسلامية والقانون) ص ٢٤، هندي (أضواء على تقنين الشريعة) ص ٤٨.

(٤) جريشة (إعلان دستور إسلامي) ص ٣٧-٧٥.

- وأما مجلس الشعب المصري فقد وافق في جلسته المعقودة في ١٧/١٢/١٩٧٨م على تشكيل لجنة خاصة لدراسة الاقتراحات الخاصة بتطبيق الشريعة الإسلامية وتفتينها وعقدت اللجنة أولى اجتماعاتها في ٢٠/١٢/١٩٧٨ وشكلت سبع لجان هي: التقاضي والقوانين الاجتماعية، والمعاملات المالية والاقتصادية والقانون المدني والعقوبات، والتجارة البحرية. وقد أنجزت هذه اللجان ما أوكل إليها وفي مدة أربعين شهراً تم إنجاز المشاريع التالية:

١. مشروع قانون المعاملات المدنية ويقع في أكثر من ١٠٠٠ مادة.
 ٢. مشروع قانون الإثبات ويقع في ١٨١ مادة.
 ٣. مشروع قانون التقاضي ويقع في ٥١٣ مادة.
 ٤. مشروع قانون العقوبات القسم العام والحدود والتعزيرات ويقع في ٦٣٠ مادة.
 ٥. مشروع قانون التجارة البحرية ويقع في ٤٤٣ مادة.
 ٦. مشروع قانون التجارة ويقع في ٧٧٦ مادة. (٥)
- وقد اطلعت على قانون العقوبات ومذكرته الإيضاحية (٦)

الفرع الثاني: مشروعات الجامعة العربية (مجلس وزراء العدل العرب).

بدأت لجان منبقة عن مجلس وزراء العدل العرب منذ عام ١٩٨٠ بوضع قوانين موحدة؛ ثم أصدر المجلس إعلاناً عام ١٩٨١ سمي إعلان صنعاء أعلن فيه اعتبار الشريعة

(٥) لجنة تفتين أحكام الشريعة الإسلامية (ملحق رقم ١٩) ص ز، محمد (بحوث في الشريعة الإسلامية) ص ٢٤.

(٦) نسخة مهداة من صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب المصري إلى سليمان عرار رئيس مجلس النواب الأردني في ١٤/٣/١٩٩٠ وهذه النسخة موجودة في مكتبة مسجد الشهيد/عمان.

الإسلامية المصدر الأساسي الوحيد لقوانين الدول العربية. (٧)

١. مشروع قانون المعاملات المالية العربي الموحد (مشروع القانون المدني العربي الموحد) وأقرت اللجنة العامة لتوحيد التشريعات بجامعة الدول العربية ما أنجز من هذا القانون بتونس سنة ١٩٨٤^(٨)، وبلغت مواد النظرية العامة للالتزامات ٤٣٣ مادة^(٩) وكان القانون المدني الأردني أساساً لهذا القانون عام ١٩٩٦^(١٠)

٢. مشروع قانون الأحوال الشخصية العربي الموحد، وشكلت له لجنة استمرت بالعمل ثلاث سنوات (١٩٨٢/٣-١٩٨٥/٤) وأقر في الدورة السادسة لمجلس وزراء العدل العرب المنعقد في الكويت في ١٩٨٨/٤/٥^(١١) وأطلق عليه قانون الكويت العربي الموحد للأحوال الشخصية^(١٢). وهو أول قانون عربي موحد، ولم تلتزم به أي دولة عربية حتى تاريخه واعترضت عليه السعودية وبقية دول الخليج العربي بسبب النص على الوصية الواجبة في القانون وأحكام أخرى مخالفة للمذهب السائد فيها، ثم تقرر أن يترك لكل دولة عربية الرجوع إليه والاستعداد منه، وبذلك خسرت الدول العربية الجهود الكبيرة التي

(٧) المؤتمر الثاني لوزراء العدل العرب (صنعا ٢٣-٢٥/٢/١٩٨١) المجلة العربية للفقهاء والقضاء ع ٨

(أكتوبر/ تشرين الأول) ١٩٨٨ ص ١٥، محمد، (بحوث في الشريعة الإسلامية) ص ٢٨.

(٨) الزرما (الفعل الضار) ص ١٨٥.

(٩) مواد القانون منشورة في كتاب الزرما (الفعل الضار) ص ١٨٥-٢٤٥.

(١٠) الدورة الثانية عشر لمجلس وزراء العدل العرب في ١٩٩٦/١١/١٩. المجلة العربية للفقهاء والقضاء ع ١٨

(١١) ص ٦٠٥ (١٩٩٧م)

(١٢) المجلة 'مقتطفات من التقرير الصادر عن الدورة السادسة' المجلة العربية للفقهاء والقضاء ع ٩ (١٩٨٨م)

ص ٦٢٩.

(١٣) المرجع السابق.

بذلت لوضعه. وأجريت عليه عدة دراسات منها: "القانون العربي الموحد للأحوال الشخصية" لمحمد فاروق النبهان^(١٣).

"إحدى عشرة مزية في مشروع القانون العربي للأحوال الشخصية على سائر القوانين الوضعية" للدكتور سعود بين سعد الدريب.^(١٤)

٣. مشروع القانون الجزائري العربي الموحد والذي اعتمد في عام ١٩٩٦^(١٥) وهناك أيضا مشاريع أخرى.

الفرع الثالث: مشروعات قوانين لجهات أخرى

أ. مجلس التعاون لدول الخليج العربي:

والذي شكل في عام ١٩٨٢م لجنة لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية^(١٦).

ب. دولة الكويت:

هنالك حركة نشطة للتقنين من الشريعة الإسلامية في دولة الكويت ومن مشاريع

القوانين التي أعدتها وزارة الأوقاف الكويتية.

- المشروع المعدل لمشروع مدونة قانون العقوبات في ضوء الشريعة الإسلامية

والمسمى مشروع قانون العقوبات الجنائي الإسلامي المعدل لمشروع مدونة

العقوبات لوزارة الدولة.^(١٧)

^(١٣) منشور في مجلة الأكاديمية المغربية ع ٧ (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) ص ١٠٩-١٢٢.

^(١٤) الدريب (إحدى عشرة مزية) المجلة العربية للفقهاء والقضاء ع ٨، ص ١٥-٤٠.

^(١٥) انظر المجلة (الدورة الثانية عشرة) المجلة العربية للفقهاء والقضاء ع ٨ (١٩٩٧م) ص ٦٠٥.

^(١٦) محمد (بحوث في الشريعة الإسلامية) ص ٣٤.

^(١٧) طبعته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية ولدي نسخة منه حصلت عليها بواسطة أستاذي المشرف.

ج. دولة الإمارات المتحدة:

وفيها حركة نشطة للتقنين من الشريعة الإسلامية منها مشروعات قوانين في الأحوال

الشخصية والجنايات والإجراءات الجنائية والمرافعات المدنية والتجارية وغيرها. (١٨)

د. جمهورية السودان:

نشطت حركة التقنين في السودان مع التوجه نحو تطبيق الشريعة الإسلامية، وهي بين

مد وجزر لظروف السودان السياسية، ومن مشاريع القوانين التي أعدتها: مشروع الدستور

الدائم في السودان والذي وضع عام ١٩٦٤ (١٩) وغيره.

هـ. سوريا ومصر:

صدر عن الوحدة بين القطرين مشروع قانون الأحوال الشخصية الموحد للإقليمين

المصري والسوري في عهد الوحدة بينهما. وطبعته دار القلم/دمشق، ط١، ١٤١٦هـ -

١٩٩٦م.

وانتهى هذا القانون بانتهاء الوحدة بين القطرين والذي حصل بانقلاب في سوريا عام

١٩٦١ وبقي مشروع القانون المذكور في نمة التاريخ. (٢٠)

و. منظمة المؤتمر الإسلامي:

والتي يتبع لها مجمع الفقه الإسلامي في جدة الذي ينوي تقنين الفقه الإسلامي عن

طريق لجان متخصصة ولا توجد أية معلومات عن مشروعه هذا حتى تاريخه. (٢١)

(١٨) الزحيلي (جهود تقنين الفقه) ص ٤٠.

(١٩) محمد (بحوث في الشريعة الإسلامية) ص ١٩.

(٢٠) الزرقا (الملخل) ج ١ ص ٢٦٦.

(٢١) مجلة مجمع الفقه (تقرير عن اجتماع شعبة التخطيط حول مشاريع المجمع) ص ١٩٧٨.

بينما أقر مؤتمر القمة الإسلامي شرعة حقوق الإنسان في الإسلام والذي أعده وهبسة الزحيلي وعدنان الخطيب وشكري فيصل ورفيق جويجاتي بتكليف من وزارة الأوقاف السورية بدمشق سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م ويتكون من اثنتي عشرة مادة. (٢٢)

ز. النمسا وهنغاريا:

مشروع قانون في الأحوال الشخصية وفق المذهب الحنفي الذي أعدته الحكومة النمساوية/الهنغارية ونشر في فينا سنة ١٨٨٣م ولم يطبقه القضاة في البوسنة والهرسك لقيام حكومة غير إسلامية بوضعه. (٢٣)

(٢٢) الزحيلي (الفقه الإسلامي وأدلته) ج ٩ ص ٩٦٥-٩٧٤.

(٢٣) كارجيتش (تاريخ التشريع الإسلامي) ص ٦٦.

المطلب الثاني

مشروعات القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية والتي قام عليها أفراد

وضع علماء وفقهاء مشروعات قوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية طبق عدد منها

وإن لم يصدر بتطبيقه قرارات رسمية كالقوانين التي وضعها قدرى باشا، ولم تطبق مشاريع

أخرى ولا يعني ذلك التقليل من شأنها فهي جهود تستحق الدراسة للاستفادة منها في المستقبل

- إن شاء الله تعالى - ومنها:

أ. مشروعات القوانين التي وضعها محمد قدرى باشا

وضع قدرى باشا ثلاثة مشاريع قوانين هي:

١. "مرشد الحيران إلى معرفة حقوق الإنسان في المعاملات الشرعية على مذهب الإمام

أبي حنيفة النعمان ملائماً لعرف الديار المصرية وسائر الأمم الإسلامية" ويتضمن

(١٠٤٥) مادة وقام بشرحه محمد زياد الأبياني ومحمد سلامة ولم يظهر من هذا

الشرح إلا الجزء الأول سنة ١٩٠٨م. (٢٤)

٢. "الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية على مذهب أبي حنيفة النعمان" وقام بشرحه

محمد زيد الأبياني في ثلاثة مجلدات. (٢٥)

٣. "قانون العدل والإتصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف" ويتكون من ٦٤٦ مادة

وطبعته وزارة المعارف المصرية في المطبعة الأهلية سنة ١٨٩٣م. (٢٦)

(٢٤) قامت وزارة المعارف المصرية بطبع مرشد الحيران في سنة ١٣٠٩هـ - ١٨٩٠م وظهرت الطبعة الثانية

في سنة ١٨٩١م وطبع مع مواد مكملة سنة ١٩٠٩م وظهرت الطبعة الثالثة سنة ١٩٠٩ ثم في سنة ١٣٢٨هـ -

طبعته المكتبة المصرية بالمشاوي مذبلاً بجملته شروح لطائفة من علماء الأزهر، الألفي (محاولات تقنين

الفقه) ص ٤٨/ج ١.

(٢٥) الألفي (محاولات تقنين الفقه) ص ١٤٨.

(٢٦) توجد نسخة منه في مكتبة مسجد الشهيد/عمان تحمل الرقم المتسلسل (١١٣٣٠) ١.

ب. مجلة الأحكام الشرعية على مذهب الإمام أحمد بن حنبل.

لأحمد بن عبد الله القاري الحنفي (ت ١٣٥٩هـ) ^(٢٧) واقتصر فيها على الكتب

المعتمدة في المذهب الحنبلي وتتكون من ٢٣٨٢ مادة. ^(٢٨)

ج. ملخص الأحكام الشرعية على المعتمد من مذهب مالك لمحمد محمد عامر ووضع على

صورة مواد قانونية. ^(٢٩)

د. مشروع قانون أصول المحاكمات والذي أعده قضاة البوسنة والهرسك وطالبوا الحكومة

اليوغسلافية سنة ١٩٣٢م بالمصادقة عليه ولم تفعل. ^(٣٠)

هـ. نموذج دستور وضعه مصطفى كمال وصفي ويتكون من (٨٧) مادة. ^(٣١)

و. إعلان دستوري إسلامي وضعه علي جريشة ويتكون من (٤٩) مادة. ^(٣٢)

^(٢٧) دراسة وتحقيق عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان ومحمد إبراهيم أحمد علي، ومن مطبوعات تهامة، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١.

الندوي (القواعد الفقهية) ص ٢٦٢ ج١.

^(٢٨) الألفي (محاولات تقنين الفقه) ص ١٤٩، الزرقا (المدخل)، ص ٣٠٥.

^(٢٩) الألفي (محاولات تقنين الفقه) ص ١٤٩.

^(٣٠) كارجيتش (تاريخ التشريع) ص ٦٨.

^(٣١) جريشة (إعلان دستوري) ص ٧٧-١٦٠.

^(٣٢) طبعته دار الوفا/مصر، ط١/١٤٠٥هـ-١٩٨٥.

المطلب الثالث

شروح القوانين والمذكرات الإيضاحية لها

إن ثروة فقهية تكونت في عصر الدراسة نتيجة للمذكرات الإيضاحية التي وضعت للقوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية والأسباب الموجبة لوضعها وشروح موادها ومن أبرز الأمثلة على ذلك شروح مجلة الأحكام العدلية والقانون المدني الأردني وقوانين الأحوال الشخصية وغيرها.

ولهذه الشروح أهمية كبيرة في تأصيل استمداد المواد القانونية من الفقه الإسلامي والثغرات التي فيها واقتراحات تعديلها.

وتمثل هذه الشروح رافداً من روافد ملامح التقنين من الفقه الإسلامي في عصر الدراسة، ذلك لأن الشروح في السابق كانت توضع على المتون الفقهية وهي هنا ترتبط بالنصوص القانونية المستمدة من الفقه الإسلامي.

أضف إلى ذلك أن الشروح وضعت على القوانين المستمدة من الفقه الإسلامي وعلى مشاريع القوانين.

ومن هذه الشروح ما يلي:

١. شرح قانون الوصية دراسة مقارنة لمسائله وتبيان لمصادره الفقهية" لمحمد أبي زهوة وطبعته دار الفكر/ القاهرة، (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م). وكانت طبعته الأولى قد ظهرت في عام ١٩٤٧م والثانية في عام ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

٢. مذكرة تفسيرية لقانون بأحكام الوقف الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٨م معلقاً على مواد بأعماله التحضيرية لإبراهيم حنفي، طبعته المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٣م.

وغيرها كثير.

ومما يجدر ذكره أن النصوص القانونية لأحكام الفقه الإسلامي دخلت في جسم الفقه الإسلامي في أكثر من باب وأبرز مثال على ذلك الأحوال الشخصية التي لم تعد تخلو من ذكر المواد القانونية التي تحكم المسألة المعروضة، مثل: ١. أحكام الأحوال الشخصية في الفقه الإسلامي مقارنة، مع التعرض لأحكام القضاء وبيان ما عليه العمل لمحمد يوسف موسى. (٣٣) ويضاف إلى ذلك شيء من التجوُّزِ الكتب التي ألفت بأسلوب المقارنة (الموازنة) بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية.

فقد أدخلت إلى جسم الفقه الإسلامي ما هو غريب عنه بينما كان ما أدخل من قوانين في كتب الفقه وهو مستمد منه مظهر من مظاهر تجديده ومطلب لتحديثه ومعاصرته.

(٣٣) مطبعته مطابع دار الكتاب المصري/ القاهرة سنة ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م.

المبحث الرابع

القوانين المستمدة من الفقه الإسلامي

ويحتوي هذا المبحث على ثلاثة مطالب

المطلب الأول: القوانين المدنية المستمدة من الفقه الإسلامي.

المطلب الثاني: قوانين الأحوال الشخصية المستمدة من الفقه الإسلامي.

المطلب الثالث: القوانين المستمدة من الفقه الإسلامي في المجالات الأخرى.

المطلب الأول

القوانين المدنية المستمدة من الفقه الإسلامي

ويحتوي على فرعين

الفرع الأول: مجلة الأحكام العدلية .

الفرع الثاني: ما استمد من الفقه الإسلامي من القوانين المدنية .

الفرع الأول: مجلة الأحكام العدلية

ويتكون هذا الفرع مما يلي: (١)

أولاً: تاريخ ظهور المجلة والباعث على تأليفها.

ثانياً: وصفها.

ثالثاً: مزاياها.

رابعاً: عيوبها.

خامساً: شروحيها.

سادساً: مصيرها.

(١) التقسيم مستفاد من السويركي (حركة التقنين) ص ٤١.

أولاً: تاريخ ظهور المجلة والباعث على تأليفها.

إن مجلة الأحكام العدلية تعتبر فتحاً في تاريخ تدوين الفقه الإسلامي وفي أسلوب دراسته ونمط التأليف فيه، فقد أخذ الفقهاء منذ ظهورها يعنون بها ويشرحونها، كما كان الفقهاء القدامى يشرحون المتون الشرعية، متبعين في شروحهم ترتيب المجلة، لا الترتيب الفقهي^(١)، وبذلك تستحق أن يفرد لها مطلب كامل للحديث عنها، وهي التي اعتبر ظهورها بداية عصر جديد للفقه الإسلامي ودوراً متميزاً عما سبقه. وقد نص أحد المؤرخين للفقه الإسلامي أنه لم يعرف التأليف في التقنين إلا في أواخر القرن الماضي^(٢) يعني بذلك مجلة الأحكام العدلية.

إن كثرة الاختلافات الفقهية وصعوبة معرفة الراجح من آراء الفقهاء في المذهب الواحد تعد مشكلة بالنسبة لغير المؤهلين شرعياً، وقد تنبه الفقهاء لذلك فأتجهوا لحلها بطريقتين هما^(٣): الطريقة الأولى: وضع مؤلفات فقهية لا تحتوي على رأي واحد هو الرأي الراجح في المذهب، ومهد لذلك بما عرف بطريقة ترجيح الآراء وتقديم الكتب المعتمدة دون غيرها، ففي المذهب الحنفي اعتمدت متون عند المتقدمين واعتمد غيرها عند المتأخرين^(٤) ووضع طريقة للمفتي يجب عليه أن يتبعها تجدها في رسم المفتي^(٥)، وفي المغرب اعتمد المتأخرون اختيارات لهم سميت مسائل العمل.^(٦)

(١) بدران (تاريخ الفقه الإسلامي) ص ١١٠ .

(٢) شلبي (المخل) ص ١٥٨ .

(٣) المبيدي (نشأة الفقه المالكي) ص ٤٧ .

(٤) انظر علي (المذهب عند الحنافية) ص ٨٨-٩٨ .

(٥) اسم كتاب لمحمد أمين بن عابدين مطبوع مع رسائل ابن عابدين .

(٦) المسري (اختيارات مدونة الأحوال الشخصية) ص ٧٤ .

الطريقة الثانية: التقنين وهو صياغة متقدمة للرأي الراجح، سواء كان من مذهب أو من مجموع المذاهب الفقهية كما وصل إليه تطور التقنين بعد مجلة الأحكام العدلية، ولا يبعد اعتبار الكتب التي ألقت بالطريقة الأولى صورة من صور التقنين لو رافقها الإلزام، ومن هنا كانت مجلة الأحكام العدلية بصياغتها للأحكام الفقهية صياغة أمره نقطة تحول في مسيرة الفقه الإسلامي وملحاً بارزاً من ملامحه. ومن البواعث على تأليف مجلة الأحكام العدلية ما يلي:-

١. اتساع المعاملات التجارية وازدياد الاتصال بالعالم الخارجي. (٨)

٢. وجود قضاة في المحاكم النظامية ومجالس تمييز الحقوق لا اطلاع لهم على علم

الفقه وأحكامه، فكان تقنين الأحكام ليسهل عليهم الاطلاع عليها. (٩)

ونتيجة لذلك شكلت لجنة من سبعة فقهاء برئاسة أحمد جودت باشا ناظر ديوان

الأحكام العدلية (١٠) لوضع مجموع من الأحكام الشرعية وابتدأت مهمتها سنة (١٢٨٥هـ -

١٨٦٩م)، وانتهت من وضع أحكام المعاملات في سنة (١٢٩٣هـ - ١٨٧٦م) (١١) وابتدئ

العمل بها في ٢٦ شعبان ١٢٩٣هـ وطبقت في جميع البلاد التي كانت تابعة للدولة

العثمانية. (١٢)

(٨) الزرقا (مدخل) ج ١، ص ٢٣٨ بتصريف، وانظر باز (شرح المجلة) ص ١٠.

(٩) الزرقا (مدخل) ج ١، ص ٢٣٩، باز (شرح المجلة) ص ١٠.

(١٠) أي وزارة العدل.

(١١) انظر المحامي (تاريخ الدولة العلية) ص ٥٤٦.

(١٢) انظر شلبي (مدخل) ص ١٥٨، الزرقا (المدخل) ج ١، ص ٢٤٠.

ثانياً: وصف لمجلة الأحكام العدلية

تتكون المجلة من (١٨٥١) مادة ومفتحة بلائحة للأسباب الموجبة لتأليفها وتشتمل على تعريف للفتن وأقسامه، وطائفة من القواعد الفقهية، أولها قاعدة "الأمور بمقاصدها" وآخرها قاعدة "من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه". وستة عشر باباً أولها البيوع وآخرها القضاء^(١٣). ولم تتناول أحكام العبادات والأحوال الشخصية والعقوبات لأنها جاءت خدمة للقضاء ولا شأن لها بالعبادات وأما الأحوال الشخصية. فأوردت فيما بعد بقانون والعقوبات وكان قد صدر فيها قانون سنة (١٨٤٠م) سمي قانون الجزاء العثماني^(١٤). ومما يجدر ذكره هنا أنها كتبت أولاً باللغة التركية ثم ترجمت إلى العربية وطبعت طبعتها الأولى بمطبعة الجوائب بالأستانة سنة ١٢٩٧هـ. (١٥)

ثالثاً: مزايا مجلة الأحكام العدلية

لمجلة الأحكام العدلية مزايا منها:

المزية الأولى: الصيغة الأمرة مع الترتيب والترقيم كتبت الأحكام الفقهية بصيغة أمرة على شكل مواد مرقمة ومتسلسلة يسهل الرجوع إليها والإحالة عليها وخلت من الأدلة واختلافات الفقهاء. (١٦)

(١٣) انظر المجلة.

(١٤) محمضاني (فلسفة التشريع) ص ٩٢.

(١٥) الزحيلي (مرجع العلوم الإسلامية) ص ٤٩٨.

(١٦) انظر الزرقا (المدخل) ج ١، ص ٢٢٧، السويركي (حركة التقنين) ص ٤٤، الزرقا (شرح القانون

المدني السوري) ص ١٠.

المزية الثانية: رد عدد من المباحث إلى ترتيبها الصحيح، فبينما كانت تذكر المضاربة مستقلة عن الشركات ذكرت في المجلة معها. (١٧)

المزية الثالثة: تقسيم كل كتاب فيها إلى مواضيع أساسية وفرعية كالتعريفات والشروط والأحكام، وألحقت كل مسألة بموضوعها. (١٨)

المزية الرابعة: صدرت كل كتاب من الكتب الستة عشر ببيان المصطلحات الفقهية التي تتعلق به، لتكون المواد سهلة المأخذ واضحة المقصد. (١٩)

المزية الخامسة: الخروج عن الرأي الراجح في مذهب الحنفية بترجيح رأي آخر عليه وهي خطوة جريئة تلتها خطوات أخرى على نفس المسار وسعت الفائدة من المذاهب الفقهية. (٢٠)

المزية السادسة: سايرت روح العصر وأثبتت صلاحية الفقه للتطبيق. (٢١)

رابعاً: عيوب مجلة الأحكام العدلية

١. "اشتمالها على مواد تعتبر حشواً لا داعي له (٢٢) كتعريف البائع بأنه من يبيع (م. ١٦) والمستأجر هو الذي استأجر" (م. ٤١).

٢. "اشتمالها على أصول المحاكمات وهو من العيوب الشكلية إذ أن موضوعه قانون آخر غير القانون المدني". (٢٣)

(١٧) الزرقا (المنخل) ج ١، ص ٢٢٨، الزرقا (شرح القانون المدني السوري) ص ١٠.

(١٨) السويركي (حركة التقنين) ص ٤٥.

(١٩) أمباجي (الحركة الفقهية) ص ٣٧.

(٢٠) ذكرت عدداً من الآراء التي خرج فيها واضعو المجلة عن الرأي الراجح في مباحث أخرى من هذه الدراسة، انظر ص ٤٢٠.

(٢١) السليمانى (الاجتهاد) ص ٣٢٢.

(٢٢) السويركي (حركة التقنين) ص ٤٥ بتصرف.

(٢٣) السويركي (حركة التقنين) ص ٤٥ بتصرف.

٣. ليس فيها نظرية عامة للموجبات والعقود، فقواعد الإيجاب والقبول التي تتعلق بجميع العقود مندرجة في كتاب البيع، ومعظم أحكام المسؤولية (الضمان) مبعثرة في المواد المتعلقة بالغصب والإتلاف وما شاكلها. (٢٤)

٤. التزامها مذهباً واحداً وهو مذهب الحنفية ولا شك أن أي مذهب لا يتسع للحاجات المتجددة. (٢٥)

خامساً: شروحها

تناول العلماء المجلة بالشرح والتأصيل لموادها، وفيه دلالة على نماء الفقه الإسلامي في هذا المجال في عصر الدراسة، ومن شروح المجلة ما يلي:

١. مرآة المجلة العدلية لمفتي سعود أفندي التركي وقد طبع بالأستانة سنة (١٢٩٩هـ - ١٨٨١م) وهو شرح باللغة العربية على المتن التركي يتميز ببيان صحيح للمآخذ مع شرح واضح وجيز. (٢٦)

٢. شرح المجلة لسليم رستم باز اللبباني من أعضاء شورى الدولة العثمانية سابقاً أجزى طبعه سنة ١٣٠٤هـ - ١٨٨٧م (٢٧) وطبع بعد ذلك مراراً وهو من أكثر الشروح تداولاً في أيدي القضاة ورجال القانون في البلاد العربية. (٢٨)

٣. درر الحكام شرح مجلة الأحكام لعلي حيدر الرئيس الأول لمحكمة التمييز العثمانية وأمين الفتيا ووزير العدلية وأستاذ مجلة الأحكام بمعهد الحقوق في استانبول (سابقاً)

(٢٤) السويركي (حركة التقنين) ص ٤٥ بتصرف، الزرقا (شرح القانون المدني السوري) ص ١٥.

(٢٥) السويركي (حركة التقنين) ص ٤٥-٤٦ بتصرف، الزرقا (شرح القانون المدني السوري) ص ١٥.

(٢٦) السويركي (حركة التقنين) ص ٤٧، المحمصاني (فلسفة التشريع) ص ٦٧.

(٢٧) انظر باز (شرح المجلة) ص ١، (ط ١٩٢٣/٣).

(٢٨) المحمصاني (فلسفة التشريع) ص ٦٧، ٦٨.

- (ت ١٣٢٨هـ-١٩٢٠م) وقام بتعريبه عن التركية المحامي فهمي الحسيني وهو من أكبر شروح المجلة وأجلها. (٢٩)
٤. الأدلة الأصلية الأصولية شرح مجلة الأحكام العدلية في قسم الحقوق المدنية لمحمد سعيد مراد الغزي (ت ١٣٤٧هـ) أحد أساتذة معهد الحقوق في دمشق. وهو شرح وجيز يقع في ثلاثة أجزاء. (٣٠)
٥. شرح لخالد الأتاسي (ت ١٣٢٦هـ-١٩٠٨م) ومات قبل أن يتمه، ثم أتمه ابنه محمد طاهر وطبع في حمص سنة (١٣٥٩هـ-١٩٧٣م). (٣١)
٦. شرح لمحمد سعيد المحاسني (ت ١٣٧٤هـ) أستاذ المجلة بجامعة دمشق سنة ١٣٦٤هـ-١٩٢٧م. (٣٢) وطبع في ثلاثة أجزاء بمطبعة الترقى في دمشق سنة ١٣٤٦هـ-١٩٢٧م. (٣٣)
٧. شرح لمنير القاضي (ت ١٣٨٩هـ) عميد كلية الحقوق في بغداد في خمسة أجزاء طبع بمطبعة النقيض سنة ١٩٤٢م وطبع مرة أخرى في مطبعة العاني/بغداد سنة ١٩٤٩م. (٣٤)
٨. مرآة المجلة ليوسف بن همام بن أصاف (ت ١٣٥٧هـ-١٩٨٣م) وطبع في جزأين في المطبعة العمومية بمصر سنة ١٣١٤هـ-١٨٩٤م. (٣٥)
٩. شرح المجلة لمحمد سعيد بن عبد الغني الراوي (ت ١٣٥٤هـ) وطبع في بغداد سنة (١٣٤٢هـ). (٣٦)

(٢٩) السويركي (حركة التقنين) ص ٤٧، المحمصاني (فلسفة التشريع) ص ٦٨-٦٩.

(٣٠) المحمصاني (فلسفة التشريع) ص ٦٨-٦٩.

(٣١) المحمصاني (فلسفة التشريع) ص ٦٨-٦٩.

(٣٢) المحمصاني (فلسفة التشريع) ص ٦٨-٦٩.

(٣٣) الندوي (القواعد الفقهية) ص ١٤٩.

(٣٤) الباحثين (القواعد الفقهية) ص ٣٨٢-٣٨٣.

(٣٥) كحالة (معجم المؤلفين) ج ١٣، ص ٢٧٧، محمصاني (فلسفة التشريع) ص ٩٨.

(٣٦) الباحثين (القواعد الفقهية) ص ٣٨٠-٣٨١.

١٠. شرح القواعد الفقهية لأحمد بن محمد الزرقا (ت ١٣٧٥هـ) وطبع في مجلد واحد سنة (١٩٨٣م).^(٣٧) وهو والذي يليه شرح لما تضمنته المجلة من قواعد فقهية.

١١. المدخل الفقهي العام لمصطفى أحمد الزرقا (ت ١٤٢٠هـ — ١٩٩٩م) والذي تناول القواعد الفقهية في الجزء الثاني وطبع مرارا آخرها طبعة دار القلم/دمشق ١٤١٨هـ — ١٩٩٨م.^(٣٨)

سادسا: مصيرها

استمر العمل بمجلة الأحكام العدلية في الدولة العثمانية والدول التابعة لها. وبقي مستمرا بعد زوالها في عدد من الدول منها الأردن وسوريا والكويت.

وبعد ذلك تم التخلي عن العمل بالمجلة ابتداء من تركيا التي وضعت قانونا وضعيا مكانها وانتقلت الدول التي كانت تعمل بها إلى قوانين وضعية أو أخرى مستمدة من الشريعة الإسلامية. ففي الأردن بقي العمل بها حتى عام ١٩٧٦م بإقرار القانون المدني الأردني المستمد من الشريعة الإسلامية.^(٣٩)

وفي الكويت بقي العمل بها حتى عام ١٩٨١م بظهور قانون مدني لم يخل من آثار القوانين الوضعية.^(٤٠)

وفي العراق بقي العمل بها حتى عام ١٩٥٣م بظهور القانون المدني العراقي^(٤١) وفي ليبيا حتى عام ١٩١٢م^(٤٢).

^(٣٧) الباحثين (القواعد الفقهية) ص ٣٨٤.

^(٣٨) الزرقا (المدخل) ج ٢، ص ٩٦٥ - ١٠٩١.

^(٣٩) سوار (الاتجاهات العامة) ص ٨.

^(٤٠) سوار (الاتجاهات العامة) ص ١٠.

^(٤١) سوار (الاتجاهات العامة) ص ٧.

^(٤٢) بدران (تاريخ الفقه) ص ١١٠.

ثانياً: القانون المدني الأردني

أ. نشأته وموقعه بين القوانين المدنية

استمر تطبيق مجلة الأحكام العدلية في الأردن إلى أن أقر القانون المدني الأردني عام ١٩٧٦م والذي بدأت فكرته في عام ١٩٦٦م ولم ينجز إلا بعد تشكيل لجنة عام ١٩٧٣ برئاسة بهجت التلهوني انتهت من وضعه عام ١٩٧٦، وبدأ تنفيذه فعلاً في عام ١٩٧٧. (١)

ويمثل القانون المدني الأردني مرحلة متقدمة من مراحل التقنين من الفقه الإسلامي ففيما كانت عدة دول تطبق مجلة الأحكام العدلية اتجهت الدول العربية والإسلامية لاستمداد قوانينها من القوانين الغربية الوضعية.

بدءاً في مصر عام ١٩٤٨ وسوريا عام ١٩٤٩ والجزائر عام ١٩٧٥ وكلها في فلك القانون المصري تدور ومثلها الليبي. وجاء القانون المدني العراقي خطوة إلى الأمام نحو الفقه الإسلامي، إلا أنه بتأثير من رئيس اللجنة الواضحة له (عبد الرزاق السنهوري) (٢) بقي متأثراً بالقانون المصري. وشكلت له لجنة من فقهاء أقل تأثراً بالقوانين الوضعية من السنهوري ومنهم علي الخفيف ومصطفى الزرقا ومحمد زكي عبد البر. (٣)

ثم اتخذ أساساً للقوانين المدنية العربية المستمدة من الشريعة الإسلامية التي جاءت بعده كالقانون السوداني ١٩٨٤ (٤) والقانون المدني الإماراتي ١٩٨٥م. (٥)

(١) نقابة المحامين (المذكرات الإيضاحية) ص ٢٢، ٢٥.

(٢) ألفت لجنة لوضع القانون المدني العراقي برئاسة السنهوري سنة ١٩٤٣ وصدر سنة ١٩٥١ وطبعته مطبعة الحكومة.

(٣) نقابة المحامين (المذكرات الإيضاحية) ص ١٢.

(٤) سوار (الاتجاهات العامة) ص ١١.

(٥) سوار (الاتجاهات العامة) ص ١١.

وهكذا شكل القانون المدني الأردني مدرسة تشريعية تقابل المدرسة المصرية ومن دار

في فلكتها. (٦)

ب. وصفه

يتكون القانون المدني الأردني من (١٤٤٩) مادة (٧)، وتجاوز عدداً من العيوب التي وصفت بها مجلة الأحكام العدلية فجمع أحكام المسؤولية (الضمان) ولم يبقها متفرقة كما في المجلة وكذلك أحكام العقود العامة.

ج. عيوبه

إن هذا القانون لم يخل من عيوب منها:

١. من حيث التقسيم يوجد تداخل وتكرار، أما التداخل فممنه إضافة الغصب والإتلاف إلى بحوث القانون، وهي داخلة في الفرع الثاني منها (٨) وهو ما فعلته المذكرة الإيضاحية (٩)، وأما التكرار فممنه أن المادة ٢٥٩ والتي تنص على أنه "إذا غرّ أحد آخر ضمن الضرر المترتب على ذلك الضرر" وهي داخلة في المادة ٢٥٦ والتي تنص على أن "كل إضرار بالغير يلزم فاعله، ولو غير مميز، بضمان الضرر". (١٠)

(٦) أبو البصل (دراسات) ص ١٠.

(٧) القانون المدني الأردني ١٩٧٦.

(٨) بحوث القانون ١. الأحكام العامة

٢. المسؤولية عن الغير.

٣. المسؤولية عن الأعمال الشخصية، ويدخل فيه الجناية على النفس فما دونها وإتلاف المال.

٤. المسؤولية عن الأشياء والحيوان والبناء والألات واستعمال الحق العام.

٥. الغصب والإتلاف، (المذكرة الإيضاحية).

(٩) انظر الزرقا (الفعل الضار) ص ٦٤، (المذكرة الإيضاحية) ص ١١.

(١٠) الزرقا (الفعل الضار) ص ٦٥.

٧. التأثر بالقوانين الوضعية وخاصة المصري منها؛ ولذلك أدخل مواد لا تتفق بعمومها مع الفقه الإسلامي^(١١) من مثل المادة ٢٦١ التي تنص على أنه "إذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يدل له فيه، كآفة سماوية، أو حادث مفاجئ، أو قوة قاهرة أو فعل الغير أو فعل المتضرر، كان غير ملزم بالضمان ما لم يقض القانون أو الاتفاق بغير ذلك" وهذه المادة تتعارض مع مبدأ المباشرة والتسبب^(١٢) من مثل المواد ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ...

وكذلك أخذه بالتعويض الأدبي الذي تأباه نصوص الفقه.^(١٣)

شروح القانون المدني الأردني، ومن شروح هذا القانون:

١. الاتجاهات العامة في القانون المدني الأردني دراسة موازنة بالفقه الإسلامي والمدونات المدنية العربية لمحمد وحيد الدين سوار (ط١/١٩٩٦).
٢. شرح القانون المدني الأردني لعبدان السرحان ونوري خاطر (ط١/١٩٩٧).
٣. دراسات في القانون المدني الأردني " النظرية العامة للعقد" لعبد الناصر موسى أبو البصل (ط١/١٤١٩-١٩٩٩).

ثالثاً: القانون المدني الكويتي (١٩٨٠)

شكلت لجنة سنة ١٩٧٧ لوضع تشريعات جديدة تحكم المسائل التي لم يتناولها المشروع الكويتي من قبل بالتنظيم^(١٤) وفي عام ١٩٨٠ صدر مرسوم رقم ٦٧ يلغى العمل بمجلة

(١١) الزرقا (الفعل الضار) ص ٩٩.

(١٢) الزرقا (الفعل الضار) ص ٩٩.

(١٣) الزرقا (الفعل الضار)، السرحان (شرح القانون المدني) ص ٩.

(١٤) مقدمة القانون المدني الكويتي ص ٩.

الأحكام العدلية^(١٥)، ويأمر بالعمل بالقانون المدني والذي يتكون من ١٠٨٢ مادة^(١٦) ابتداءً من ١٩٨١/٢/٢٥.

رابعاً: قانون المعاملات المدنية السوداني (١٩٨٤م)

صدر قانون المعاملات المدنية السوداني بالجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٢/١٦ ويتكون من ٨١٩ مادة ويقوم في جملته على أساس من القانون المدني الأردني^(١٧).

خامساً: قانون المعاملات المدنية الإماراتي ١٩٨٥م

صدر سنة ١٩٨٥ وأصبح نافذ المفعول في ١٩٨٦/٣/٢٩^(١٨) وقام على أساس من القانون المدني الأردني^(١٩).

سادساً: القانون المدني اليمني ١٩٩٢م

وهو أحدث القوانين المدنية العربية والذي يتكون من ١. الأحكام العامة في المعاملات ٢. الحق والالتزام به ٣. العقود المسماة ٤. الملكية وما يشتق منها.^(٢٠)

(١٥) مقدمة القانون المدني الكويتي ص ١٤.

(١٦) مقدمة القانون المدني الكويتي ص ٣٠٦.

(١٧) سوار (الاتجاهات العامة) ص ١١.

(١٨) الزحيلي (العقود المسماة) ص ٥.

(١٩) سوار (الاتجاهات العامة) ص ١١.

(٢٠) سوار (الاتجاهات العامة) ص ١١.

المطلب الثاني

قوانين الأحوال الشخصية المستمدة من الفقه الإسلامي

لا بأس أن نكرر القول إن القضاء في العالم الإسلامي لم يكن يستند إلى قانون مدون بل كان يستند إلى ما جاء في بطون المؤلفات الفقهية، ثم دونت قوانين من خارج الفقه الإسلامي وكان أول قانون مستمد من الفقه الإسلامي هو مجلة الأحكام العدلية، إلا أن مجلة الأحكام العدلية لم تدون المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية إلا ما جاء في الكتاب التاسع عن الحجر وأهلية الصغار وسائر فاقدِي الأهلية^(٢١) للأسباب التالية:

١. "الخلاف الكبير الواقع في بعض مسائل الأحوال الشخصية.
 ٢. تعدد الملل والطوائف في المملكة العثمانية.
 ٣. سياسة التسامح التي دفعت بالدولة العثمانية إلى أن تترك لغير المسلمين حريتهم في أمورهم المذهبية"^(٢٢) وبدأ تقنين مواد الأحوال الشخصية عام ١٩١٥ بصدور إرادتين سنيتين متصلتين بموضوع الطلاق.
- الأولى منهما: "تبيح للزوجة التي غادرها زوجها ونزح من بلادها دون أن يترك لها نفقة المطالبة بفسخ الزواج."^(٢٣) الثانية منهما: تجيز للزوجة طلب فسخ النكاح في حالة إصابة الزوج ببعض الأمراض الخطيرة"^(٢٤).

(٢١) (المواد ٩١٤-١٠٠٧) من المجلة.

(٢٢) المحمصاني (الأوضاع التشريعية) ص ١٨٢، نقلته عن السويركي ص ٦٠.

(٢٣) أبو سليمان (التشريع الإسلامي) ص ٦٦ بتصرف، وانظر شحاته (الاتجاهات التشريعية) ص ٨٢ ج ١، السويركي (حركة التقنين) ص ٦٠.

(٢٤) أبو سليمان (التشريع الإسلامي) ص ٦٦ بتصرف، شحاته (الاتجاهات التشريعية) ص ٨٢ ج ١، السويركي (حركة التقنين) ص ٦٠.

وكان الدافع لوضع المادة الأولى (الإرادة الأولى أو المرسوم الأول) هو أن بعض القادمين إلى عاصمة الخلافة العثمانية يتزوجون من أهلها وعندما يغادرون يتركون تلك الزوجات خلفهم ويعودون إلى أوطانهم دون أن يطلقوهن أو يتركوا لهن مالا ينفقنه على أنفسهن. (٢٥)

وبقيت مسائل الأحوال الشخصية - غير المسألتين السابقتين - دون تقنين حتى ٨ محرم/ ١٣٣٦هـ - ٢٥ أكتوبر/ ١٩١٧م تاريخ صدور قانون حقوق العائلة العثماني (٢٦) والذي بلغت مواده ١٥٧ مادة قانونية خرج في عدد منها عن المذهب الحنفي إلى المذاهب الأخرى (٢٧) وتعود أهمية هذا القانون للأسباب التالية:

١. لأنه أول تقنين لأحكام الأحوال الشخصية من الفقه الإسلامي. (٢٨)

٢. لأنه لم يقتصر على المذهب الحنفي بل تعداه إلى المذاهب الأخرى. (٢٩)

٣. لأنه اشتمل على أحكام خاصة باليهود والنصارى (المادة ١٥٦). (٣٠)

٤. لأنه لا يزال معمولاً به في لبنان. (٣١)

وترافق مع هذا القانون بل قبل صدوره أي عام ١٩١٥ محاولات في مصر لإصدار قانون للأحوال الشخصية ولكنه لم يصدر بسبب المعارضة الشديدة التي وجهت ضده من

(٢٥) أبو سليمان (التشريع الإسلامي) ص ٦٦ بتصرف.

(٢٦) السويركي (حركة التقنين) ص ٦١، شحاته (الاتجاهات التشريعية)، ص ٨٢.

- أبو زهرة (محاضرات في عقد الزواج) ص ٢٠، سراج (الأحوال الشخصية) ص ٢١ ج ١.

- الصابوني (مدى حرية الزوجين) ط١، ص ٥٨.

(٢٧) اكتفيت بالتدليل على حركة الاستفادة من المذاهب الإسلامية في مبحث مستقل ينظر في مكانه ص ٤٠٨.

(٢٨) محمد (ملكية الأراضي في ليبيا) ص ٩٩ نقلته عن السويركي (حركة التقنين) ص ٦١.

(٢٩) محمد (ملكية الأراضي في ليبيا) ص ٩٩ نقلته عن السويركي (حركة التقنين) ص ٦١.

(٣٠) محمد (ملكية الأراضي في ليبيا) ص ٩٩ نقلته عن السويركي (حركة التقنين) ص ٦١.

(٣١) الصابوني (مدى حرية الزوجين) ج ١، ص ٥٩.

المذاهب الأخرى^(٣٢). ثم بعد ذلك صدرت في مصر قوانين تتعلق بمسائل الأحوال الشخصية على النحو الآتي:

١. قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ويختص بأحكام النفقة والمفقود والتفريق بالعيب بين الزوجين.^(٣٣)
٢. قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣ وتكون من مانتين في سن الزواج.^(٣٤)
٣. قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وتناول صيغ الطلاق ونفي طلاق السكران والمكره والتفريق بين الزوجين للشقاق وسوء العشرة ولغيبه الزوج أو لحبسه وما يشترط لسماع دعوى النسب والنفقة والعدة والمهر وسن الحضانه والمفقود.^(٣٥)
٤. قانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجواءات المتعلقة بها واحتوى على (٣٨١) مادة.^(٣٦)
٥. قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ الخاص بالمواريث.^(٣٧)
٦. قانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالوصية.^(٣٨)
٧. قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف.^(٣٩)

(٣٢) شلبي (المدخل) ص ١٥٩-١٦٠ بتصرف.

(٣٣) أبو زهرة (عقد الزواج) ص ٢٧-٢٨، الشاذلي (المدخل) ص ٣٤٥.

(٣٤) أبو زهرة (الأحوال الشخصية) ص ١٢.

(٣٥) أبو زهرة (عقد الزواج) ص ٣٠-٣١، الصابوني وآخرون (المدخل الفقهي) ص ٣٦٩.

(٣٦) منصور (المدخل) ص ١٩٢.

(٣٧) حنفي (قانون أحكام الوقف) ص ٥.

(٣٨) أبو زهرة (شرح قانون الوصية) ص ٥.

(٣٩) حنفي (قانون أحكام الوقف) ص ٨.

٨. وجرى على أحكام قوانين الأحوال الشخصية عدة تعديلات سنة ١٩٥٥، ١٩٧٦، ١٩٧٩، ١٩٨٥^(٤٠) وأخيراً تناقلت وسائل الإعلام إجراء تعديلات على قانون الأحوال الشخصية المصري في مسائل منها سفر المرأة والخلع والاعتراف بالطلاق في حالات الزواج العرفي^(٤١) ولقانون الأحوال الشخصية المصري شروح كثيرة جليلة.^(٤٢)

أما في الأردن فقد استمر العمل بقانون حقوق العائلة العثماني حتى عام ١٩٤٧^(٤٣) والذي صدر فيه قانون حقوق العائلة الأردني رقم (٩٢) ثم صدر قانون آخر في عام ١٩٧٦^(٤٤) ولا يزال معمولاً به حتى يومنا هذا، وجرى عليه تعديل مهم جداً عام ١٩٩١م عند إلغاء قانون انتقال الأموال غير المنقولة^(٤٥) ولقانون الأحوال الشخصية في الأردن شروح جليلة^(٤٦). أما في سوريا فبقي قانون حقوق العائلة العثماني مطبقاً حتى عام ١٩٥٣م حيث صدر قانون الأحوال الشخصية في ٩/١٧ من السنة المذكورة^(٤٧) وهو المعمول به حالياً وله شروح أيضاً^(٤٨)، ويعتبر أول قانون كامل من نوعه في العالم الإسلامي كله لشموله تقنين

(٤٠) سراج (الأحوال الشخصية) ص ١٥.

(٤١) التحرير (التلاعب بالأحكام الشرعية إلى متى) ص ٦، حبيب (مشاريع هدم الأسرة) ص ٦١.

(٤٢) انظر (الأحوال الشخصية) لأبي زهرة وله (شرح لقانون الوصية والوقف) ... الخ.

انظر (الأحوال الشخصية) لمحمد سراج.

(٤٣) الأئمة (الواضح في شرح قانون الأحوال الشخصية) ص ١٣.

(٤٤) الأئمة (الواضح في شرح قانون الأحوال الشخصية) ص ١٣.

(٤٥) انظر قانون رقم (٤) لسنة ١٩٩١ المسمى بقانون انتقال الأموال غير المنقولة والذي كان العمل قبله على إعطاء الذكر مثل الأنثى في الميراث في الأموال غير المنقولة، وكان لوزير الأوقاف الدكتور علي الفقير دور في إثارة الموضوع الذي كلف مدير الدائرة القانونية في حينها محمد المبيضين بعمل نصوص القانون ومذكراته الإيضاحية مع تعديلات طنيفة أجريت في دائرة التشريع في رئاسة الوزراء ويرى المبيضين أن قانون انتقال الأموال غير المنقولة العثماني أصله القانون الألماني وسمي التقسيم بهذا القانون بحق الانتقال والذي نص عليه قانون الأراضي العثماني الذي وضع سنة ١٢٧٥هـ - ١٨٥٩م وتم التوسع بحق الانتقال في سنة ١٢٨٤هـ - ١٨٦٧م ثم صدر قانون انتقال الأموال الأميرية في ٢١ ربيع الأول ١٣٣١هـ، ١ شباط ١٩١٢م فسوى في الإرث بين الذكر والأنثى في الأراضي الأميرية. انظر (الأسباب الموجبة للقانون) وهي مذكرة غير منشورة.

(٤٦) انظر - (شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني) لمحمود المرطاي.

- (الواضح في شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني) لعمر الأئمة.

(٤٧) الصابوني (الأحوال الشخصية) ص ١٦.

(٤٨) للمباعي وغيره.

شروح أيضا^(٤٨)، ويعتبر أول قانون كامل من نوعه في العالم الإسلامي كله لشموله تقنين جميع أحكام الأحوال الشخصية^(٤٩). وأما في العراق فوضع قانون الأحوال الشخصية في علم ١٩٥٦م وعُدل في عامي ١٩٦٣م، ١٩٧٨م^(٥٠) وأما في المغرب فصدرت مدونة الأحوال الشخصية في عام ١٩٥٨^(٥١) وهناك دعوات لتعديله لطول الفترة الزمنية التي مرت عليه^(٥٢) وأما في تونس فصدرت مجلة الأحوال الشخصية في عام ١٣٧٧هـ - ١٩٥٦م^(٥٣) ويمنع هذا القانون تعدد الزوجات^(٥٤) كما يمنع الطلاق إلا بشروط^(٥٥).

وأما في الكويت فصدر قانون للأحوال الشخصية في عام ١٩٨٤^(٥٦)، أما في الإمارات فصدر فيها قانون يحدد المهر^(٥٧) ومشروع قانون يتكون من ٥٥ مادة^(٥٨). وأحدثت قوانين الأحوال الشخصية قانون الأحوال الشخصية العماني رقم ٣٢ لعام ١٩٩٧م^(٥٩).

(٤٨) للسباعي وغيره.
 (٤٩) الأئمة (الواضح) ص ١٢. وانظر الصابوني (الأحوال الشخصية) ج ١ ص ٢٠-٢١.
 (٥٠) أبو سليمان (التشريع الإسلامي) ص ٦٧، الصابوني (مدى حرية الزوجين) ج ١ ص ٦٤.
 (٥١) الصابوني (الأحوال الشخصية) ج ١ ص ٢١، الأئمة (الواضح) ص ١٢.
 (٥٢) المسميري (مدونة).
 (٥٣) الصابوني (الأحوال الشخصية) ج ١، ص ٢١، الصابوني (مدى حرية الزوجين) ج ١ ص ٦٥، الأئمة (الواضح) ص ١٢.
 (٥٤) أبو سليمان (التشريع الإسلامي) ص ٧٥.
 (٥٥) انظر السليمان (الاجتهاد) ص ٣٩٩.
 (٥٦) الأئمة (الواضح) ص ١٢، انظر الزحيلي (جهود تقنين الفقه) ص ٤٠.
 (٥٧) الزحيلي (جهود تقنين الفقه) ص ٤٢-٤٧.
 (٥٨) الزحيلي (جهود تقنين الفقه) ص ٤٧.
 (٥٩) الوزارة (ملحق دليل المراسم)، ص ٢٧.

المطلب الثالث

القوانين المستمدة من الفقه الإسلامي والمطبقة في البلاد الإسلامية في المجالات الأخرى (غير الأحوال الشخصية والمعاملات)

تبدو الصعوبة في تحديد استمداد هذا القانون أو ذلك من الفقه الإسلامي لمجرد القول أنه مستمد من الفقه الإسلامي أو القول بأنه لا يتعارض معه.

لذلك سأقتصر هنا على عدد من الأمثلة لإعطاء صورة عن الأحكام المقننة والمستمدة من الفقه الإسلامي في غير الأحوال الشخصية والمعاملات ومنها:

١. قانون الأراضي العثماني الذي صدر عام ١٨٥٨^(١٠) والذي احتوى على مخالفات

شرعية ما تخلصنا منها في الأردن إلا حديثاً، وهو ما سمي بالأراضي الأميرية التي كان

قانون الأحوال الشخصية الأردني يجيز قسمتها بالتساوي بين الذكور والإناث حتى عام

١٩٨٦م.

٢. نظام إحياء الأراضي الحكومية البور لسنة ١٣٨٠هـ ونظام توزيع الأراضي البور لسنة

١٣٨٨هـ وكلاهما مطبقان في السعودية ولا يخرجان عن قواعد الفقه الإسلامي في

إحياء الأرض الموات.^(١١)

وأما في الإمارات العربية المتحدة فهناك عدة قوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية منها:

١. قانون العقوبات الإماراتي رقم ٣ لسنة ١٩٨٧.^(١٢)

٢. قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية الإماراتي رقم ١٠ لسنة ١٩٩٢.^(١٣)

(١٠) شحاته (الاتجاهات التشريعية) ص ١٨، محمصاني (فلسفة التشريع) ص ٩١.

(١١) الزحيلي (جهود تقنين الفقه) ص ٥٥.

(١٢) أبو رخية (الحدود) ص ١٠، السبهان (تعقيب) ص ٣٣٧.

(١٣) أبو رخية (الحدود) ص ١٠.

٣. قانون الإجراءات الجزائية لسنة ١٩٩٢. (٦٤)

نصت المادة الأولى تطبيق أحكام هذا القانون في شأن الإجراءات المتعلقة بالجرائم التعزيرية والدية فيما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. (٦٥)

٤. قانون الدية الاتحادي رقم ١٧ لسنة ١٩٩١ (٦٦)

وأما في باكستان فالقوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية والمطبقة منها قانون الحدود وقانون الشهادة (الإثبات) (١٩٨٥م) وقانون القصاص والديات. (٦٧) وقانون الزكاة والعشور (١٩٧٩م)، وتشرف المحكمة الشرعية الاتحادية والدائرة الشرعية بالمحكمة العظمى على عدم معارضة القوانين للشريعة الإسلامية (٦٨).

وفي السودان معظم القوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية، منها:

١. قانون الهيئة القضائية.

٢. قانون العقوبات.

٣. قانون الإجراءات الجنائية (١٩٨٣م).

٤. قانون أصول الأحكام القضائية (١٩٨٣م).

٥. قانون الإثبات وغيرها. (٦٩)

٦. القانون الجنائي الإسلامي (١٩٨٣م).

(٦٤) السبهان (تعقيب) ص ٣٢٧.

(٦٥) السبهان (تعقيب) ص ٣٢٧-٣٢٨.

(٦٦) سالم (استقراءات) ص ٨١٢ (التوثيق في القوانين إما إلى الجريدة الرسمية أو إلى مواد القانون، ولمقدم توافر ذلك لدي أشرت إلى المراجع التي استقيت منها هذه المعلومات).

(٦٧) سراج (تجربة الجامعة الإسلامية في إسلام آباد) ص ٦٠.

انظر (إدخال القوانين الإسلامية) خطاب الرئيس محمد ضياء الحق، طباعة مطابع خورشيد/ إسلام آباد.

(٦٨) سراج (الفقه الإسلامي) ص ٢٦٥.

(٦٩) محمد (بحوث في الشريعة الإسلامية والقانون) ص ٢٤.

٧. قانون المعاملات المدنية (١٩٨٤م). (٧٠)

وفي ليبيا توجد عدة قوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية منها القانون رقم (١٤٨) لسنة ١٩٧٢م في شأن إقامة حدي السرقة والحراية، والقانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٤م في شأن إقامة حد القذف، والقانون رقم (٨٩) لسنة ١٩٧٤م في شأن تحريم الخمر وإقامة حد الشرب^(٧١)، كما صدر قانون تحريم ربا النسينة سنة ١٩٧٢^(٧٢) وقانون بشأن الزكاة سنة ١٩٧١م.^(٧٣)

وفي الجمهورية اليمنية قانون رقم (٩٠) لسنة ١٩٧٦ بشأن الإثبات الشرعي وغيره^(٧٤).

(٧٠) سراج (الفقه الإسلامي) ص ٢٧٥-٢٧٩.

(٧١) الزحيلي (جهود تقنين الفقه) ص ٣٣.

(٧٢) محمد (بحوث في الشريعة الإسلامية والقانون) ص ١٣٤.

(٧٣) محمد (بحوث في الشريعة الإسلامية والقانون) ص ١٣٤.

(٧٤) محمد (بحوث في الشريعة الإسلامية والقانون) ص ٢٥.

الفصل الثاني

الاستفادة من جميع المذاهب الفقهية والموازنة بينها
وموازنتها مع القوانين الوضعية

ويحتوي على تمهيد في المدارس الفقهية في عصر الدراسة وثلاثة مباحث على النحو
الآتي :

المبحث الأول : الاستفادة من جميع المذاهب الفقهية

المبحث الثاني : الموازنة بين المذاهب الفقهية

المبحث الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي

المدارس الفقهية في عصر الدراسة

إن سيطرة المذهب الواحد سواء أكان ذلك بإلزام الدولة القضاء العمل بمذهب معين أم بانتشار هذا المذهب في بلد ما لعوامل أخرى كالتزام العلماء فيه بالتدريس والافتاء من ذلك المذهب تؤدي إلى التضييق على الأمة بحصرها بمذهب ، وسبب التضييق أن أي مذهب —هما اتسع لا يحتوي على حل لجميع ما يعترض الأمة من قضايا ومستجدات ؛ فكان الحل للخروج من ضيق المذهب الملتزم ، ولمواكبة المستجدات بحلول شرعية وافية الالتجاء إلى المذاهب الأخرى للاستفادة مما فيها من سعة في الأحكام .

وقد برز هذا التوجه في عصر الدراسة حتى عدّ مزية من مزاياه في مجال الفقه الإسلامي ، والاستفادة من المذاهب الأخرى لم تلغ المذاهب الفقهية ، بل وسعت من دائرة عملها وتكوّن في عصر الدراسة عدد من المدارس الفقهية قسمت باعتبارين :

الاعتبار الأول : اعتبار أصولها فسميت المدرسة التي تغلب النصوص بمدرسة الأثر أو النص أو الحديث ، وسميت المدرسة التي تغلب الرأي بمدرسة الرأي أو العقل أو الفقه وبينهما مدرسة وسط هي مدرسة الموازنة والترجيح .

الاعتبار الثاني : اعتبار أخذها بالاجتهاد ، وتقسّم إلى ثلاثة اتجاهات :

الأول : اتجاه التضييق والتشديد .

الثاني : اتجاه الغلو في التوسع .

الثالث : الاتجاه المتوازن .

وجميع هذه المدارس امتداد تاريخي لمدارس ظهرت سابقاً ، وقبل التعرض لذلك يحسن التعريف بهذه المدارس وبانتشار المذاهب الفقهية في عدد من البلاد الإسلامية على النحو الآتي :

أما المدارس الفقهية فهي باعتبار الأصول التي تعتمد عليها ، تقسم إلى :

١- مدرسة الأثر :

وتمتاز هذه المدرسة بما يلي :-

١. عرض الفقه الإسلامي من الكتاب والسنة ^(١)

٢. الاستفادة من الجهود الفقهية للفقهاء السابقين دون تعصب لأي منها ^(٢)

(١) الغزالي ، (دستور الوحدة الثقافية) ، ص ٧٦ .

(٢) الغزالي ، (دستور الوحدة الثقافية) ، ص ٧٦ .

٣. إحياء فقه السلف الصالح .

٤. إحداث صحوة كبيرة في الاهتمام بالسنة والآثار وتحقيقتها .

قال الغزالي : * ويمثل هذه المدرسة الصنعاني في سبيل السلام والشوكانى في نيل الأوطار والسيد سابق في فقه السنة وصديق خان في مؤلفاته والألبانى في رسائله * (٣) .
ويقيم هذه المدرسة بقوله : * وعندي أن هذا الجهد يقوم على الاختيار الشخصي والتنسيق والتفريق بين وجهات النظر المختلفة ، وأصحابه مقدرون فيما يصنعون ، ولعلمهم أحسن تصويرا للإسلام من مؤلفي المتون المذهبية ، وهم أيضا يخطئون ويصيبون ، وانتماؤهم للسنة لا يجعل التسليم بقولهم واجبا ، بل إن بعضهم قد يخالف بعضا في كثير من الأحكام * (١) .

٢- مدرسة الرأي :

وتمتاز هذه المدرسة بما يلي : (١)

١. تقديم الكتاب على السنة ، وجعل إيماءات الكتاب أولى بالأخذ من أحاديث الأحاد ...

٢. ترى أن العقل أصل للنقل فتقدم دليله (١) .

٣. ترفض مبدأ النسخ وتكرر إنكارا حاسما أن يكون في القرآن نص انتهى أمده . (٢)

٤. ترى المذهبية فكرا إسلاميا قد ينتفع به ، ولكنه غير ملزم ، ومن ثم فهي تتكرر التقليد

المذهبي وتحترم علم الأئمة .

(٣) الغزالي ، (دستور الوحدة الثقافية) ، ص ٧٦ .

(٤) الغزالي ، (دستور الوحدة الثقافية) ، ص ٧٦ .

(٥) الغزالي ، (دستور الوحدة الثقافية) ، ص ٧٦ .

(١) انظر : عويس ، (المسلمون في معركة البقاء) ، ص ١٠١-١٠٤ .

(٢) مدرسة الرأي القديمة لها خمسة أخطاء في نظر ابن قيم الجوزية هي:

أ. ظنهم تصور النصوص عن بيان جميع الحوادث.

ب. معارضتهم لكثير من النصوص بالرأي والقياس

ج. اعتقادهم في كثير من الأحكام أنها على خلاف القياس.

د. اعتبارهم عللا وأوصافا لم يعلم اعتبار الشارع لها والعاوهم عللا وأوصافا اعتبرها الشارع.

هـ. تناقضهم في القياس' الأثمر (المدخل إلى دراسة المدارس) ص ٢٢-٢٤. ابن القيم (إعلام الموقعين) ج ١

ولم تسلم هذه الأخرى من اجتهادات خاطئة ^(٨)، كتبهم الشيخ أبي زهرة بالرجم ^(٩)، ومن علماء هذه المدرسة .

أ - محمد بن أحمد أبو زهرة : (١٣١٦هـ / ١٨٩٨م - ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م)

يرى أن دراسة أي فقيه دراسة لمنهاجه الفقهي أولاً، ولحياته ولبيئته ثانياً.

ب- محمد الغزالي (١٣٣٦هـ / ١٩١٧م - ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م) ^(١٠)

ومن آرائه :

- ضرورة الوصل بين الفقه والحديث ، وشن حربه على المدرسة السلفية فسي كثير من كتبه ^(١١)

٣- مدرسة الموازنه والترجيح .

نشأت المدرسة في القرن السابع على يد ابن تيمية وتلامذته .

وتمتاز بما يلي :

١. هي مدرسة استوعبت الأخبار المروية ، وأدركت وجود الحكمة والمصالح التي

تتغياها الشريعة ، أي أنها أفادت من الرأي والأثر معاً ، وإن كان انتصارها للأثر

أظهر ودفاعها عنه أذكى وأقدر ^(١٢) .

٢. لا فقه دون سنة ولا سنة دون فقه .

٣. التركيز على المصالح الشرعية وحكمة التشريع ومقاصد الشريعة .

٤. التركيز على شمولية الإسلام وتكامله

٥. ضرورة الوصل بين الفقه والحديث ^(١٣) .

٦. فتح باب الاجتهاد لأهله .

— أما الاعتبار الثاني : أي المدارس الفقهية بالنظر إلى أخذها بالاجتهاد ، فتقسم ^(١٤) إلى :-

^(٨) الغزالي (مستور الوحدة الثقافية) ، ص ٧٦

^(٩) الغزالي ، (مستور الوحدة الثقافية) ، ص ٧٦-٧٧ ، بتصرف ، وانظر : أبو زهرة ، (العقوبة) ، ص ١١٤ .

^(١٠) يرى الأستاذان القرضاوي والصوا حفظهما الله ، أن الغزالي من مدرسة الرأي ، انظر : القرضاوي، (الشيخ

الغزالي) ص ١٧٤

الصوا ، (بحث الشيخ الغزالي ومنهجه في الفقه والأصول) ، ص ٣ ، زعيتر ، (تفنيد أخطاء الشيخ الغزالي) ، ص ٧

^(١١) وقد تعرض لنقد شديد في هذا المجال ، انظر : جمال سلطان ، (أزمة الحوار الديني) ، عبد الرحمن زعيتر ، (تفنيد

أخطاء الشيخ الغزالي)

^(١٢) الغزالي ، (مستور الوحدة الثقافية) ، ص ٧٥ .

^(١٣) القرضاوي ، (كيف نتعامل مع السنة) ، ص ٥٥-٥٩ .

^(١٤) التقسيم مستقاد من كتاب القرضاوي ، (الاجتهاد المعاصر) ، ص ٨٨-٩٣ .

١- اتجاه التضييق والتشديد^(١٥) ، وتمثله مدرستان :

الأولى : المدرسة المذهبية : وهي التي لا تزال تؤمن بوجود اتباع مذهب معين، ولا يجوز الخروج عنه ، ويجب الاجتهاد للمسائل الجديدة في إطاره وتخريجاً على أقوال علمائه^(١٦) ، فإن توسعت فلا تخرج عن المذاهب الأربعة المشهورة .

ولا تزال هذه المدرسة موجودة في الأقطار الإسلامية .

ويمثل هذه المدرسة من الحنفية محمد زاهد الكوثري (١٣٧١هـ - ١٩٥٣م).^(١٧)

ومن المالكية : محمد عيش ، (١٢٩٩هـ - ١٨٨٢م)^(١٨).

ومن الشافعية : محمد بخيت المطيعي ، (١٣٥٤ هـ - ١٩٣٥م)^(١٩).

ومن الحنابلة : ابن باز ، (١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م) .

الثانية : الظاهرية الحديثة : " وهي المدرسة النصبية الحرفية ، وفتاؤها ممن اشتغلوا بالحديث ولم يتمرسوا بالفقه وأصوله ولم يطلعوا على اختلاف الفقهاء ، ومداركهم في الاستنباط ، ولا يكادون يهتمون بمقاصد الشريعة وتعليل الأحكام ، ورعاية المصالح ، وتغيير الفتوى بتغيير الزمان والمكان والحال " ^(٢٠) ، ولهم فتاوى مخالفة لروح الشريعة وإن اعتمدت ظواهر النصوص ويصلح التمثيل لها بفقهاء مدرسة الأثر السابقة .

وسبق الحديث عن الدعوة إلى العودة إلى الكتاب والسنة مباشرة لتفصيل مرتكز هذه

المدرسة ، ويحسن ذكر تقييم القرضاوي لهذه المدرسة فيقول : " أفة بعض الحرفيين ممن أسميهم (الظاهرية الجدد) - أنهم يحسبون أن باستطاعتهم حذف الخلاف في المسائل الشرعية الاجتهادية فرعية أو أصلية ، بجمع الناس على ما يرونه حقاً وصواباً ، ورفض ما عداه مما يعتبرونه باطلاً وخطأ ، ونسي هؤلاء أن الإعجاب بالرأي أحد المهلكات ، وأن بحسب المرء من الشر أن يحقر أخاه المسلم ، ومن ذلك أن يحقر رأيه ، إن عيب (الظاهرية الجدد) أنهم يعتبرون

^(١٥) وكما في كتاب (الصحة الإسلامية وهموم الوطن العربي) ، ص ٢٤٦ ، بتيار الجمود والتزمت .

^(١٦) القرضاوي ، (الاجتهاد المعاصر) ، ص ٨٨ ، بتصريف يسير .

^(١٧) الحافظ وآخر (تاريخ علماء دمشق) ج ٣ ص ٢٣١ .

^(١٨) كحالة (معجم المؤلفين) ج ٩ ص ١٢ .

^(١٩) الشيخ المطيعي في مذكرة بعنوان " الرد على المشروع الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية " ، يقول : " والذي أوجب الاقتصار على المذاهب الأربعة ، هو إنها هي التي عرفت واشتهرت ، ولأن في الاقتصار على مذاهبهم من المصالح ما لا يخفى لا سيما في هذه الأيام التي قصرت فيها الهمم خصوصاً في الديار المصرية والحجازية والتركية والمغربية والسودانية وغير ذلك من الأقاليم التي لا تعرف إلا المذاهب الأربعة " . امام ، (منهجية التقنين) ، ص ٩٠ .

^(٢٠) القرضاوي ، (الاجتهاد المعاصر) ، ص ٨٨ ، بتصريف يسير .

وجود حديث نبوي في موضوع الخلاف قد حسم النزاع ، والمخالف لهم حينئذ مخالف للحديث ومعارض للسنة ، وهم في هذا جد مخطئين لجملة أسباب * (٢١)

٢- اتجاه الغلو في التوسع : أي ولو على حساب النصوص المحكمة والأحكام الثابتة .

وتمثله مدرستان هما :

الأولى : المدرسة الطوفية، نسبة إلى نجم الدين الطوفي الحنبلي (ت ٧١٦هـ) وتقوم على تقديم المصلحة على النص إذا تعارضا، وكثيراً ما يكون هؤلاء المصلحون من غير ذوي الاختصاص في الدراسات الشرعية من رجال القانون أو التاريخ أو الأدب أو الفلسفة أو نحوهم (٢٢)

مع أن تصور التعارض بين المصالح الحقيقية والنصوص القطعية لا وجود له (٢٣) .

الثانية : مدرسة تبرير (تسويغ) الواقع ، أي سواء كان الواقع الذي يريده العامة أم الواقع الذي يريده السلطان .

ومهمة أصحاب هذه المدرسة إضفاء الشرعية على هذا الواقع بالتماس تخريجات وتأويلات شرعية ، تعطيه سندا للبقاء ، وقد تكون مهمتهم تسويغ أو تمرير ما يراد إخراجهم للناس من قوانين أو قرارات أو إجراءات تريدها السلطة .

ولفقهاء هذه المدرسة دوافع مختلفة ليست كلها سيئة على أن من الخطأ هنا أن ندخل تحت عنوان التبرير كل اجتهاد يبسر على الناس أمر دينهم أو دنياهم ، وإن كان مبنياً على قواعد سليمة واستدلال صحيح ... * (٢٤) .

والتطبيق العملي لهذه المدرسة فتاوى في مواضيع مختلفة مثل :

الفتوى بأن منابر المساجد هي منابر ولي الأمر بغية التضييق على الخطباء والحد من قدرتهم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومنعهم من قول الحق في بعض شؤون الأمة الخطيرة .

(٢١) القرضاوي ، (الصحة الإسلامية بين الاختلاف المشرع والتفريق المذموم) ، ص ٧٤-٧٥ ، وانظر : نقد القرضاوي لفتاوى هذه المدرسة في (الصحة الإسلامية وهموم الوطن العربي) ، ص ٨٠-٨١ ، وانظر : نقد الغزالي لفتاوى هذه المدرسة في :

١- الغزالي ، (هموم داعية) ، ص ١٣٠ ،

٢- الغزالي ، (السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث) ، جميعه

(٢٢) القرضاوي ، (الاجتهاد المعاصر) ، ص ٨٩ ، بتصرف يسير .

(٢٣) القرضاوي ، (المرجعية العليا) ، ص ٣٥٥-٣٥٩ .

(٢٤) القرضاوي ، (الاجتهاد المعاصر) ، ص ٩٠-٩١ .

١-الاتجاه المتوازن ، أو مدرسة الوسط : وهي مماثلة لمدرسة التوازن والترجيح وسبق التمثيل لها .

وأما انتشار المذاهب الفقهية في البلاد الإسلامية رغم التوجه إلى الاستفادة من جميع المذاهب الفقهية ، فقد صدرت فيه دراسة لأحمد تيمور باشا يمكن مطالعتها بالإضافة إلى كتب محمد أبي زهرة عن أئمة المذاهب وبيانه لانتشارها ، وفي المرفقات جدول يبين عدداً من الدول الإسلامية وانتشار المذاهب الفقهية فيها .

المبحث الأول الاستفادة من جميع المذاهب الفقهية

ويحتوي على تمهيد ومطلبين :

المطلب الأول : الاستفادة من المذاهب الفقهية في تقنين الفقه الإسلامي

المطلب الثاني : الاستفادة من المذاهب الفقهية في المجالات الأخرى كالافتاء والتأليف

تمهيد : في معنى الاستفادة من جميع المذاهب وروافده وفوائده وتاريخه وضوابطه :
أ - معناه وروافده :

الاستفادة من جميع المذاهب الفقهية : تعني الخروج عن المذهب الرسمي أو السائد والأخذ برأي أو أكثر من المذاهب والآراء الفقهية المشهورة وغير المشهورة والبناء عليها، وهو نوع اختيار سمي بالاجتهاد الانتقائي .

وهذا المعنى يعبر عنه أيضاً بعدم التعصب الفقهي، ويعد الأخذ بالمذاهب الفقهية في تقنين الفقه الأكثر تمثيلاً لهذا المنحى المعاصر ، كما لا يخفى أن العلماء المفتين في عدد من الدول الإسلامية قد أخذوا به، ولا يصح الالتزام بمذهب معين في عمل المجامع والندوات والمؤتمرات الفقهية ، فاجتمع لهذا الاتجاه أكثر من رافد لتغذيته فإذا أضيف إلى ما سبق الرسائل والدراسات الموضوعية والموازنة للفقه ، والتي تعتمد منهج الاستفادة من جميع المذاهب ظهر حجم هذا الملمح في هذا العصر .

وكان من المناسب التعرض للخروج عن المذاهب الفقهية في هذا المبحث، وهي الخطوة الطبيعية للخروج عن المذهب الرسمي أو السائد إلى المذاهب الفقهية للبناء عليها باتباع أصولها فيما لم يذكر فيها .

ب - لمحة تاريخية :

الاستفادة من المذاهب الفقهية المختلفة كان موجوداً قبل عصر الدراسة ، إلا أنه تم إحيائه في هذا العصر ، وكان من أقوى المنافحين عن هذا الاتجاه أحمد إبراهيم و مصطفى الزرقا و محمود شلتوت و محمد مصطفى المراغي وغيرهم .

وللتدليل على هذه الحقبة التاريخية أورد النقل التالي عن محمد مصطفى المراغي لإعطاء صورة تقاس عليها شدة المقاومة التي واجهتها هذه الفكرة ، ودور العلماء في ترسيخها يقول المراغي : " قد يظن أن في هذا العمل لتخير أصح الأحكام من مختلف المذاهب ابتداءً وأن سلف الأمة لم يعملوا بمثله ، وأنا أدفع هذا الظن بما أطلعكم عليه ، مما هو مذكور في كتاب (الولاية والقضاء للكندي) إذ جاء في مواضع متفرقة منه ما يلي :

كان أبو عبيد يذهب مذهب أبي ثور ، ثم صار يختار ، فجميع أحكامه بحصر باختياره ، فحكم بما لو حكم به غيره ما سكتوا عنه ، ولم ينكر عليه أحد ، لأن أبا عبيد لا يطعن عليه في علم ، ولا تلحقه تهمة في رشوة ، ولا يحيف في حكم ، وهو آخر قاض ركب إليه الأمراء في مصر قال الطحاوي : وكان أبو عبيد يذاكرني بالمسائل فأجيبته يوماً في مسألته فقال لي : أو كما قال أبو حنيفة ؟ فقلت له : أو كل ما قال أبو حنيفة أقول به ؟ قال : ظننتك مقلداً ، فقلت له : وهل يقلد إلا عسبي أو غبي ، فطارت هذه الكلمة حتى صارت مثلاً .

ثم قال (أي المراعي) : وفي كتب الفقه الإسلامي من الآراء والمذاهب ما فيه شفاء للناس ، إذا أحسن التخيير ، وصدقت النية ، وصحت العزيمة ، وأعتقد أنه لا يكاد يخطر رأي ببال في حادثة عرضت للفقهاء من قبل إلا وهذا الرأي موجود ، يمكن العثور عليه للباحث المجتهد ^(٢٥).

ج - فوائد الأخذ من جميع المذاهب الفقهية :

" إن مجموعة المذاهب الاجتهادية إذا اعتبرت كمذهب واحد كبير في الشريعة ، وكل مذهب منها يعتبر كالقول في المذهب الواحد ، فيختار العلماء من هذه المذاهب ويرجعون ما هو أوفى بمصالح الناس وحاجاتهم في هذا العصر ^(٢٦)، فإن لذلك فوائد منها :

١. قدرة الفقه الإسلامي على وضع الحلول المناسبة الوافية لكثير من مشاكل ومستجدات العصر وذلك لسعة المذاهب بمجموعها ، وقد مثل هذه السعة .

٢. القضاء على التعصب المذهبي .

٣. فتح باب الاجتهاد الانتقائي والتعويد على الاجتهاد المطلق .

٤. احترام جميع الفقهاء بالإضافة إلى فوائد الفقه الموازن (المقارن) التي ستذكر في مكانها .

ومما يجدر ذكره أن تسوية الاستفادة من المذاهب الفقهية ما كان يكون لولا التقليد والتخوف من الاجتهاد ، ولو نظر إلى الموضوع برمته من منطلق جواز الاجتهاد لبقى النظر إلى المذاهب الفقهية كأمر مساعد وليس كأصل يبحث جواز الخروج عنه من عدمه .

د-ضوابط الأخذ من جميع المذاهب الفقهية:

إن التخيير أو الانتقاء من المذاهب المختلفة يجب أن يتم وفق ضوابط منها:

١. الرجوع إلى القرآن الكريم، ثم إلى السنة النبوية الشريفة، وجمع كل الأدلة التي لها علاقة بالموضوع الذي يراد اختيار حكم له، وما أقوال الفقهاء إلا أفهام لهذه النصوص بحسن الاسترشاد بها على أنها ليست هي الأصل بل الأصل هو نصوص الكتاب والسنة. فإن وجد نص في المسألة أو إلحاق بنص أو استنباط لحكم من النص وفق المناهج الأصولية المعروفة أخذ به.

وأرى أن هذا الضابط مهم جدا ، لأن الإلزام بالدوران في الفقه المدون وعدم الخروج عنه في الأمور الاجتهادية ليس بشيء أمرت به النصوص ولا قال به أصحاب هذه المذاهب أنفسهم.

(٢٥) البيومي (النهضة الإسلامية) ج ١ ، ص ٤٢٦-٤٢٧ ، نقلًا عن مجلة الأزهر من ٧ (١٣٥٥ هـ) ص ٥٩٢ .

(٢٦) الزرقا (المدخل) ج ١ ص ٢٦٢ .

٢. إن يسر تطبيق الرأي المنتقى ليس معياراً لاختياره بل لابد من دراسة الواقع واختيار ما يناسبه من الأحكام بقطع النظر إن كان سبق لفتحه التصريح به أم لا، ذلك لأن الأيسر من الأراء قد يختلف من المشاكل ما لا تفره الشريعة.^(٢٧)

وللأخذ بالرأي الأيسر ضوابط منها:

الضابط الأول: أن يكون في مسائل الفروع الشرعية الاجتهادية الظنية لا في المسائل المجمع عليها، كحرمة الربا.^(٢٨)

الضابط الثاني: ألا يترتب عليه معارضة مصادر الشريعة القطعية أو أصولها ومبادئها العامة مثل تسوية المرأة بالرجل في الميراث فإنه معارض صراحة للنص القرآني "لذكر مثل حظ الأنثيين" [النساء الآية ١١] ^(٢٩).

الضابط الثالث: ألا يؤدي إلى التلغيق ^(٣٠) الممنوع وهو الذي يؤدي إلى الانحلال من التكاليف الشرعية سواء بتتبع الرخص عمداً أم بمخالفة أمر مجمع عليه كمن يتزوج بلا صداق ولا ولي ولا شهود لأنه لم يقل به أحد ^(٣١).

الضابط الرابع: أن يكون هناك ضرورة أو حاجة للأخذ بالأيسر فلا يكون بالتشهي والهوى. ^(٣٢)
الضابط الخامس: أن يتقيد بمبدأ الترجيح فيتبع الرأي بحسب رجحان دليله ^(٣٣).

^(٢٧) يقول عمر القاضي: "لقد تكلمنا سابقاً عن خطورة تقديس الفقه الاجتهادي المذهبي القديم وتقليده، حتى ولو كان عن طريق إختيار أسهل وأيسر الأراء من بين المذاهب المختلفة، لأنه قد يكون ظاهر الحل يوحى بأنه يسير، ففي حين أن تطبيقه ينتج عنه مشاكل لا حصر لها". القاضي (إحياء الاجتهاد) ص ١٧٦.

^(٢٨) الزحيلي (الفقه الإسلامي وأدلته) ج ٩ ص ٥٩ بتصرف.

^(٢٩) الزحيلي (الفقه الإسلامي وأدلته) ج ٩ ص ٦١ بتصرف.

^(٣٠) الزحيلي (الفقه الإسلامي وأدلته) ج ٩ ص ٦٤.

^(٣١) التلغيق هو "الإتيان بكيفية لا يقول بها المجتهد، وذلك بالجمع بين تقليد إمامين أو أكثر في فعل له أركان أو جزئيات لها ارتباط ببعضها، لكل منها حكم خاص، فيقلد أحدهم في حكم ويقلد أحدهم في حكم آخر فيتم الفعل من مذهبين أو أكثر". الزحيلي (الفقه الإسلامي وأدلته) ج ٩ ص ٥٠-٥٢ بتصرف.

^(٣٢) الزحيلي (الفقه الإسلامي وأدلته) ج ٩ ص ٦٦.

^(٣٣) الزحيلي (الفقه الإسلامي وأدلته) ج ٩ ص ٦٨.

المطلب الأول

الاستفادة من جميع المذاهب الفقهية في تقنين الفقه الإسلامي

إن تقنين الفقه الإسلامي هو صياغة للأحكام الفقهية في موضوع معين تأخذ بعين الاعتبار وضع الحلول المناسبة لما يعترض الناس في حياتهم اليومية ، وقد لا يوجد كل ذلك في مذهب واحد بل ولا في المذاهب المشهورة فقط ، فيأخذ عددا من الأساليب منها :

أولا : اختيار رأي من المذهب السائد غير الرأي الراجح ^(٢٤) .

إن إلزام القاضي والمفتي بالأخذ بالرأي الراجح من المذهب الرسمي أو السائد ، كان نوعا من توحيد الحكم القضائي ، وهو لغير القاضي والمفتي الأصل : أي أن المسلم يبحث عن الرأي الراجح ليعمل به ولا يعدل عنه إلا لضرورة أو لمصلحة .

وقد نص العلماء على الحالات التي يجوز للقاضي العمل فيها بغير الرأي الراجح ، ومنها :

١. الضرورة : " للقاضي أن يلجأ إلى غير مذهبه للضرورة " ^(٢٥) ، وجواز العمل والافتاء بالقول الضعيف في مواطن الضرورة ^(٢٦) .

٢. بأمر الإمام : " للقاضي أن يعمل بغير المشهور من مذهبه إذا نص السلطان على ذلك " ^(٢٧) .

٣. كونه من الاجتهاد : " للقاضي أن يقضي بالقول المنصوص على فساده ولا ينقض قضاؤه لأنه مجتهد فيه إلا إذا كان في مقابلة أخذ المال أو للهوى والغرض " ^(٢٨) .

٤. في خاصة نفسه : " جواز العمل بالضعيف للشخص في خاصة نفسه ، وللفتوى إذا تحقق المفتي الضرورة " ^(٢٩) .

" ومنع التخيير إذا كان الغرض من الالتجاء إلى القول الضعيف الشهوة والغرض اتباعا للهوى وابتغاء حطام الدنيا " ^(٣٠) .

وهذه الحالات مرجوحة ، والأصل هو العمل بالرأي الراجح ، وقد أخذ الفقهاء في عصر الدراسة بالقول الضعيف عند تقنين عدد من الأحكام ، ومن أمثلة ذلك :

^(٢٤) الرأي الراجح : هو الرأي الذي يفتى به في المذهب وقد يبرر عنه بالمذهب. أما الرأي المرجوح أو الضعيف فهو رأي في المذهب ولا يعمل به. الزحيلي (الفقه الإسلامي وأدلته) ج ١ ص ٦٢-٦٥ بتصرف.

^(٢٥) المراعي (الاجتهاد) ص ٣٩. وانظر : الزحيلي (الفقه الإسلامي وأدلته) ج ٩ ص ٣٥

^(٢٦) المراعي (الاجتهاد) ص ٣٩. وانظر : الزحيلي (الفقه الإسلامي وأدلته) ج ٩ ص ٣٦

^(٢٧) المراعي (الاجتهاد) ص ٣٩. وانظر : الزحيلي (الفقه الإسلامي وأدلته) ج ٩ ص ٣٦

^(٢٨) المراعي (الاجتهاد) ص ٣٩. وانظر : الزحيلي (الفقه الإسلامي وأدلته) ج ٩ ص ٣٦

^(٢٩) المراعي (الاجتهاد) ص ٣٩. وانظر : الزحيلي (الفقه الإسلامي وأدلته) ج ٩ ص ٣٦

^(٣٠) المراعي (الاجتهاد) ص ٣٩. وانظر : الزحيلي (الفقه الإسلامي وأدلته) ج ٩ ص ٣٦

١- نص المادة العاشرة من أول لأتحة المحاكم الشرعية في مصر ، والتي صدرت سنة ١٨٨٠م تقول : " على أن الأحكام تكون بأرجح الأقوال من مذهب الإمام أبي حنيفة ، ولكن نظراً لفساد الزمان يحكم القضاة في مواد القتل بمذهب الصحابين والأئمة الثلاثة " (١) (٢) .

ومعرض الاستشهاد هنا هو ترك رأي أبي حنيفة وهو المذهب الراجح والأخذ برأي الصحابين في مسائل القتل والتي منها القتل العمد :

فالقتل العمد عند أبي حنيفة هو الضرب قصداً بالمحدد من السلاح ، أو ما يجري مجراه في تفريق أجزاء البدن ، وعند الصحابين والأئمة الثلاثة الآخرين هو الضرب قصداً بما يقتل به غالباً ، وإن لم يكن محددًا كحجر عظيم (٣) .

١- وقوع عقد الاستصناع لازم لا خيار فيه سوى مخالفته للأوصاف المشروطة، وهو رأي أبي يوسف من الحنفية، وأخذت به مجلة الأحكام العدلية (م ٣٩٢) خلافاً لرأي أبي حنيفة (٤).
إن الضعف المذكور في هذه الأمثلة هو بالنسبة لأصول المذهب وليس بالنسبة للفقهاء الإسلامي أو الشريعة الإسلامية ، كما لا نسلم بالأمثلة المضروبة والتي يجوز للقاضي العمل فيها بغير الراجح من مذهبه إذا لم تستند إلى ما يتوهم من الأدلة ولا يغيرها عندئذ اعتبارها مرجوحة في المذهب .

ثانياً : اختيار رأي من آراء المذاهب الأربعة المشهورة ، والخروج على المذهب الرسمي أو السائد : إن الخروج على المذهب الرسمي الملزم به لم يكن أمراً سهلاً، ولذلك اضطر الفقهاء للوصول إلى هذه النتيجة إلى اعتبار أن هذا الفعل ليس اجتهاداً ولا خروجاً، وإنما هو عمل بالضرورة .

قال محمد عبده في رده على استفتاء حول معاناة الزوجات اللواتي سجن أزواجهن أو غابوا أو امتنعوا عن النفقة: " متى تحققت الضرورة وجب مراعاتها بنص الكتاب والسنة وإجماع الأئمة والأمة ، ولا حاجة لسرد النصوص الدالة على ذلك ، لأنه معلوم من الدين بالضرورة ومراعاة حكم الضرورة لا يُعدُّ اجتهاداً ، لأن الاجتهاد إنما يكون في الأمر ذي

(١) إمام ، (في منهجية التقنين) ، ص ٩٣ .

(٢) أخذ قانون الأحوال الشخصية المصري (م ٥) والقانون السوري (م ٢٣٣ ، ٢٦٦٤) بغير مذهب أبي حنيفة في مسألة القتل المانع من الإرث .

(٣) انظر مذهب أبي حنيفة وصاحبه : المرغيناني ، (الهداية) ، ج ٤ ، ص ١٥٨-١٥٩ . وفي مذهب الجمهور ، الدردير ، (أقرب المسالك) ، ص ١٧٩ ، الشافعي ، (الأم) ، ج ٦ ، ص ٤٥ ، ابن قدامة ، (المغني) ، ج ٩ ، ص ٣٢٢-٣٢٤ .

(٤) المرغيناني ، (الهداية) ، ج ٣ ، ص ٧٨ .

الوجوه . أما ما قضت به الضرورة فهو من قبيل المحسوس ، لا مجال للنظر فيه حتى يكون فيه اجتهاد (١٠٠).

وقد صرح الفقهاء عند الكلام عن الحكم بالمرجوح : أن محلّ الحظر فيه إذا لم تقتض به الضرورة ، فإن قضت به ساغ للقاضي - بلا استئذان من ولاءه - أن يحكم به ، فقد كان يصح للقضاة المقلدين لمذهب أبي حنيفة أن يحكموا بالضرورة عند ظهورها ، بعد التحقق منها ، ولا يكونون قد خرجوا بذلك على مذهب أبي حنيفة ، ولكنهم يتخرجون من ذلك .

وذهب بعض المفتين ، غفلة منه عن حقيقة الدين ، إلى أنه لا يجوز الإفتاء ولا الحكم بما تقتضي به الضرورة من التّطليق على الزوج ، وأساء إلى دينه بالتشريع على من يقتضي أو يحكم بذلك ، وهو لا يشعر بأنه يستبيح ارتكاب القبائح باسم الدين ، ثم قد صرح الفقهاء في مسألة المفقود بجواز الإفتاء بمذهب مالك للضرورة ، ولا ضرورة أظهر مما نحن فيه الآن (١٠١)

يعبر هذا القول عن طبيعة الالتزام الفقهي الصارم بالمذهب الرسمي، مما دعا لتسوية الخروج عليه باسم الضرورة تحاشياً من الدعوة إلى الاجتهاد مباشرة ، مع أن توصيف المسألة لا يخرج عن الاجتهاد، ولذلك حرصت على إثباته هنا قبل ضرب الأمثلة على نوع من الاستفادة من المذاهب الفقهية .

والأمثلة على ذلك كثيرة جداً ، منها :

١ - إباحة الشروط المقرنة بالعقد سواء كان في عقد الزواج أم في غيره (١٠٧) أخذاً بأوسع المذاهب وهو مذهب الحنابلة (١٠٨) وخلافاً للمذهب السائد إذ أصبح ذلك توجهاً سائداً في البلاد التي مذهبها السائد غير مذهب الحنابلة ، وذلك بمراجعة نصوص قوانين الأحوال الشخصية والقوانين المدنية في البلاد الإسلامية .

٢- " ضمان الغاصب منافع المصوب التي استوفاهها أو عطلها على المالك مدة الغصب " (١٠٩) وهو رأي الشافعية (١٠٠) والحنابلة (١٠١) .

(١٠٠) عبده (الأعمال الكاملة) ج ٦ ص ٣٨٠-٣٨١ .

(١٠١) عبده ، (الأعمال الكاملة) ، ج ٦ ، ص ٣٨٠-٣٨١ .

(١٠٢) انظر : القانون المدني الأردني ، م ١٦٤ ، قانون الأحوال الشخصية الأردني ، م ١٩٠ ، وقانون حقوق العائلة العثمانية ، والمادة ٦٤ من الأحوال الحقوقية العثمانية . انظر : الزرقا ، (عقد البيع) ، ص ٢٣ .

(١٠٣) انظر في النكاح : ابن قدامة ، (المغني) ، ج ٧ ، ص ٤٤٨ . شمس الدين ، (الشرح الكبير) ، ج ٧ ، ص ٥٢٦-٥٢٨ .

(١٠٤) الزرقا ، (المدخل) ، ج ١ ، ص ٣٠١ ، بتصرف .

(١٠٥) الغزالي ، (الوجيز) ، ج ١ ، ص ٢١٤ .

(١٠٦) أبو البركات ، (المحرر في الفقه) ، ج ١ ، ص ٣٦٠ .

خلافا للرأي السائد وهو مذهب الحنفية^(٥١) والذي أخذت به مجلة الأحكام العدلية في المواد (٥٩٦-٥٩٩).

بينما أخذ القانون المدني الأردني بضممان منافع المصوب في المادة ٢٧٩، وقانون المعاملات المالية العربي الموحد في المادة ٢٨٠ .

ويصلح هذا المثال على التغيير الحاصل في تقنيات الفقه الإسلامي في تطويرها الأول والثاني وله ما يماثله في قانون الأحوال الشخصية .
وهناك العديد من الأمثلة^(٥٢) .

ثالثا : اختيار رأي من مذهب غير المذاهب الأربعة المشهورة .

قال الزرقا : " إن القانون (الأحوال الشخصية السوري لعام ١٩٥١ م)^(٥٣) لم يقتصر على مذهب معين بل لم يتقيد بالمذاهب الأربعة كلها فقد استمد منها ومن غيرها من مذاهب الأئمة المجتهدين ، ومن مذاهب الصحابة والتابعين وفي بعض المسائل أحكاما مصلحية جديدة اقتضتها دواعي الزمن وأحواله استادا إلى قاعدة المصالح المرسلة ومبدأ تفسير الأحكام بتغيير الزمان^(٥٤) .

ومثال ذلك :

١- إجازة الوصية للوارث دون إجازة الورثة أخذا لهذا الحكم من مذهب الشيعة الزيدية^(٥٥) خلافا لمذاهب أهل السنة الأربعة^(٥٦) .

وهو ما نصت عليه المادة ٣٧ من قانون الوصية المصري رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦م^(٥٧) ويقول شلبي : " ... ولا يضير القانون في شيء أن نقده بعض شراحه ، بأنه ترك المذهب المشهور ، وأخذ برأي مغموور يؤدي العمل به إلى إثارة الحفيظة والبغضاء بين الورثة لا يضيره ذلك لأن وزن الآراء وتقديرها الصحيح لا يكون من ناحية الشهرة وعدمها^(٥٨) .

(٥١) المرغيناني ، (الهداية وشروحها)، ج٩ ، ص٣٥٤-٣٥٥ .

(٥٢) انظر : الزرقا ، (المدخل) ، ج١ ، ص٣٠١-٣٠٣ .

(٥٣) ليست موجودة في أصل الكلام .

(٥٤) الصابوني ، (مدى حرية الزوجين في الطلاق) ، ج١ ، ص٦٣-٦٤ .

(٥٥) الشوكاني ، (نبيل الأوطار) ، ج٦ ، ص١٥٢ .

(٥٦) المرغيناني ، (الهداية) ، ج٤ ، ص٢٢٢ . ابن رشد ، (بداية المجتهد) ، ج٢ ، ص٣٣٤ . الغزالي ،

(الوجيز) ، ج١ ، ص٢٧٠ . ابن قدامة ، (المغني) ، ج٦ ، ص٥ .

(٥٧) انظر : أبو زهرة ، (شرح قانون الوصية) ، ص٧٢ .

(٥٨) شلبي ، (الفقه الإسلامي) ، ص٢١٥ .

٢- اعتبار الطلاق بلفظ الثلاث طلقة واحدة وهو مذهب الجعفرية^(١٠) وجمهور الزيدية^(١١) وابن تيمية^(١٢) وابن القيم^(١٣) من الحنابلة وغيرهما^(١٤) خلافاً لمذهب جمهور الفقهاء^(١٥) والذي نصّ المنشور الشرعي السوداني رقم ٤١ لسنة ١٩٣٥^(١٦) .

ومثله في المغرب في الفصل ٥١^(١٧) . وفي سوريا في المادة ٩٢ من قانون الأحوال الشخصية، وفي الأردن المادة رقم ٩٠ من قانون الأحوال الشخصية الأردني لسنة ١٩٧٦ م .
رابعاً : اختيار رأي من خارج المذاهب الفقهية التي لها أتباع خلافاً للمذهب السائد ، أخذ عدد من القوانين بأراء فقهاء ليس لهم اتباع أو قبل تكون المذاهب ، كالأراء المنقولة عن الصحابة والتابعين ، ولم تتبناها المذاهب الفقهية التي لها أتباع .

ولقد واجه هذا الأخذ اعتراضين :

الأول : لا يمكن الوثوق بصحة النقل عن غير الأئمة الأربعة لورودها بغير إسناد ولاحتمال رجوعهم عنها ، أو أن لها شروطاً لم تتقل^(١٧)
الثاني : لا يصح تقليد غير الأئمة الأربعة إجماعاً!!^(١٨)
وردّ عليهما بما يلي :

أما الرد على الاعتراض الأول : فالنقل عن غير الأئمة الأربعة كالصحابية وغيرهم صحيح" ذلك لأن عدم تلقي الكتب التي نقلت آراءهم عن الشيوخ ، وكذلك ورودها دون إسناد لا يمنع من الثقة بما فيها ، لأن كتباً كثيرة في علوم أخرى قبلت عند المسلمين ولو لم تتصل أسانيدها كما في الأراء المنقولة في شروح الأحاديث وكتب الطبقات وغيرها .

(١٠) الحلي ، (شرائع الإسلام) ، ج٢ ، ص ٥٦ .

(١١) المرتضى ، (البحر الرخار) ، ج٢ ، ص ١٧٤ .

(١٢) ابن تيمية ، (الفتاوى) ، ج٣٣ ، ص ٧٨ .

(١٣) ابن القيم ، (أعلام الموقعين) ، ج٣ ، ص ٣١-٣٦ .

(١٤) وهو قول طاووس وعكرمة ، انظر لمزيد من الاطلاع : الصابوني ، (مدى حرية الزوجين في الطلاق) ، ج١ ، ص ١٧٠-٢٧٣ .

(١٥) المرغيناني ، (الهداية) ، ج١ ، ص ٢٢٧ . ابن رشد ، (بداية المجتهد) ، ج٢ ، ص ٦١ . الغزالي ،

(الوجيز) ، ج٢ ، ص ٥٩ . ابن قدامة ، (المقني) ، ج٨ ، ص ٢٤٤ .

(١٦) الصابوني ، (مدى حرية الزوجين بعد الطلاق) ، ج١ ، ص ٢٦٠ .^(١٧) المرجع السابع

(١٧) انظر : المراعي ، (الاجتهاد) ، ص ٢٨ . أمير بادشاه ، (تيسير التحرير) ، ج٤ ، ص ٢٥٦ .

(١٨) أمير بادشاه ، (تيسير التحرير) ، ج٤ ، ص ٢٥٦ ، وانظر : الأشقر ، (المدخل إلى دراسة المدارس) ،

ص ١٧٥-١٧٧ .

أما احتمال رجوع المنقول عنهم عن هذه الآراء أو أن لها شروطاً وقيداً لم تتقل وهو الاعتراض الثاني فهي فروض عقلية لم تبن التكاليف الشرعية على نفيها وإلا لكان الفقه علماً قطعياً ... (٦٩) .

الثاني : لا يعتد بالإجماع على منع تقليد غير الأئمة الأربعة لأنه من غير المجتهدين (٧٠) بل نقل الإجماع على خلافه .

قال القرافي : " انعقد الإجماع على أن من أسلم فله أن يقلد من شاء من العلماء بغير حجر - تعيين - وأجمع الصجابة - رضوان الله عليهم - على أن من استفتى أبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - أو قلدهما، فله أن يستفتي أبا هريرة، ومعاذ بن جبل وغيرهما، ويعمل بقولهم من غير تكبر ، فمن ادعى رفع هذين الإجماعين فعليه الدليل " (٧١) ، ولم يسلم قول القرافي من النقد . والمسألة مبنية على صحة تقليد الأموات (٧٢) ، والراجح صحتها (٧٣) .

و" الخلاصة أنه يجوز تقليد غير الأئمة الأربعة متى صح النقل عنهم وفهم مرادهم " (٧٤) .

والأمثلة على ذلك من (التقنين الفقهي) كثيرة منها :

١ (أقصى مدة الحمل سنة من تاريخ فراق المرأة لزوجها ، وهو قول محمد بن عبد الحكم من فقهاء المالكية (٧٥) - خلافاً لرأي أصحاب المذاهب التي لها أتباع، وغيرها ، والذين اختلفوا في ذلك اختلافاً كبيراً (٧٦) - ، وهو ما أخذ به قانون الأحوال الشخصية الأردني في المادة ١٤٨ ، والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ في مصر في المادة رقم ١٥ .

(٦٩) المراعي ، (الاجتهاد) ، ص ٢٩-٣٠ ، بتصريف شديد .

(٧٠) المراعي ، (الاجتهاد) ، ص ٢٥-٢٦ .

(٧١) القرافي ، (شرح تنقيح الفصول) ، ص ٤٣٢-٤٣٣ .

(٧٢) انظر : العمري ، (المنهج الفريد) ، ص ٢٣٨-٢٤١ . الشوكاني ، (إرشاد الفحول) ، ص ٢٦٩ . ابن القيم ، (أعلام المؤلفين) ، ج ٤ ، ص ٢٠٠-٢٠١ .

(٧٣) ابن حزم ، (الأحكام) ، ص ٨٢٢ . ابن القيم ، (أعلام المؤلفين) ، ج ٤ ، ص ٢٠٠-٢٠١ .

(٧٤) المراعي (الاجتهاد) ، ص ٢٧ . انظر : الزحيلي ، (الفقه الإسلامي وأدلته) ، ج ٩ ، ص ٣٣-٣٤ .

(٧٥) عيش ، (شرح منح الجليل) ، ج ٢ ، ص ٣٧٠ .

(٧٦) الميرغاثي ، (الهداية) ، ج ٢ ، ص ٣٤ . ابن رشد ، (بداية المجتهد) ، ج ٢ ، ص ١١٧ . الغزالي ، (الوجيز) ،

ج ٢ ، ص ٩٧ . ابن قدامة ، (المغنى) ، ج ٩ ، ص ١١٧ . ابن حزم ، (المحلى) ، ج ١٠ ، ص ٣١٦ .

٢) عدم وقوع الطلاق المعلق إذا قصد به الحمل على فعل شيء أو تركه أخذاً برأي علي - رضي الله عنه - وشريح، وطاووس^(٧٧)، وابن تيمية^(٧٨)، وابن القيم^(٧٩) خلافاً لرأي جمهور الفقهاء^(٨٠) (٨١).

والذي ورد في نص المادة ٨٩ من قانون الأحوال الشخصية الأردني لعام ١٩٧٩ وبمضمونه المادة ٢ من القانون المصري رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٥، والمادة ٩٠ من القانون السوري والمنشور الشرعي السوداني رقم ٤١ لسنة ١٩٣٥^(٨٢).

المطلب الثاني

الاستفادة من المذاهب الفقهية في مجالات التأليف والإفتاء وغيرهما :

الاستفادة من المذاهب الفقهية تعتمد على الاجتهاد الذي بدأ عاماً ، ثم اتجه نحو الانضباط والتخصص ، مما يعني أن الإجمال والتعميم دون التركيز على الضوابط والشروط هو الأمر الملاحظ على طبيعة الحلول التي دعا إليها الفقهاء في بداية عصر الدراسة ونتيجة لذلك لم تكن تلك الحلول بالمستوى المطلوب لاستنادها إلى حب عارم لتغيير الواقع غير المرضي لا إلى مصلحة المسلمين المستمدة من الشريعة الإسلامية الغراء .

ولم يستمر الحال على ما هو عليه نتيجة فشل عدد من الحلول التي طرحها الفقهاء كموضوع الخلافة 'وموضوع الربا الذي حاول عدد من فقهاء العصر تسويغه بمسميات شتى فاتجه الفقهاء إلى وضع الضوابط والشروط ، أي تأصيل المسائل التي يعالجونها ، وكان من تأصيلها البحث عن قول يؤيد ويسند ما يراد الوصول إليه ، فلجأ الفقهاء فيما لجأوا إليه ، الاستفادة من المذاهب الفقهية المتعددة .

وفي نظري أن الارتباط بالمذاهب الفقهية قد بولغ فيه ، ففي المرحلة التي كان الهدف فيها الخروج عن ضيق المذهب الواحد والدعوة للاستفادة من المذاهب الأخرى فيما تناولته هذه المذاهب من أحكام غير موجودة في المذهب الواحد ، استمر الحال وطريقة التعامل مع المسائل التي لا وجود لها في جميع المذاهب بالشكل الذي آلت إليه حالياً كأطفال الأنابيب وغيره .

(٧٧) ابن القيم ، (إعلام الموقعين) ، جـ ٣ ، ص ٥٢ .

(٧٨) ابن تيمية ، (الفتاوى) ، جـ ٣٣ ، ص ٥٩ .

(٧٩) ابن القيم ، (إعلام الموقعين) ، جـ ٣ ، ص ٥٢ .

(٨٠) ابن الهمام ، (فتح القدير) ، جـ ٤ ، ص ٢٦-٢٧ . ابن رشد ، (بداية المجتهد) ، جـ ٢ ، ص ٧٨-٧٩ .

الغزالي ، (الوجيز) ، جـ ٢ ، ص ٦٤ .

(٨١) انظر : الزحيلي ، (الفقه الإسلامي وأدلته) ، جـ ٧ ، ص ٤٤٧ .

(٨٢) الصابوني ، (مدى حرية الزوجين) ، جـ ١ ، ص ٣٠٢ .

فتجد الباحث يستشهد بأقوال الفقهاء المدونة للوصول إلى الحكم الذي يريد أن يتبناه . وفي رأبي أنها تصلح أكثر من تمهيد تاريخي لمثل هذه المواضيع ، وهذا الأسلوب المتكئ على أقوال الفقهاء في المسائل المستجدة التي لا رأي مباشر لهم فيها ، إنما يسدل على التعلق بالثروة الفقهية والاطمئنان إلى ما هو موجود فيها ، كضابط لسلامة أي اجتهاد جديد وهي حسنة، وفائدة جديرة بالاهتمام .

وبعد هذا المدخل يحسن ذكر أمثلة على أساليب الاستفادة من المذاهب الفقهية في مجالي الإفتاء والتأليف وغيرهما :-

أولا : تكرار أقوال الفقهاء القدامى :-

إن الاستفادة من المذاهب الفقهية في الرسائل العلمية والتأليف الفقهية لا ينبغي أن يقتصر على نقل تلك الآراء ويغني عن ذلك طباعة المؤلفات القديمة وحسن إخراجها ليستفيد منها الباحثون في هذا العصر ، وقد انتقل التكرار إلى المؤلفات الفقهية الحديثة لأسباب كثيرة، منها عدم تبادل الرسائل العلمية بين الجامعات ، وعدم طباعة الكثير منها، وعدم تجاوب المكتبات في البلاد الإسلامية في الرد على رسائل الباحثين بالشكل المناسب والوقت المناسب .

والأمثلة على تكرار أقوال الفقهاء القدامى ملموسة عند دراسة أي كتاب فقهي حديث ويضرب لذلك أمثلة بعدد من كتب الشيخ الحصري (٨٢) .

والسؤال الذي يطرح نفسه هو ، هل هذا هو السبيل للاستفادة من المذاهب الفقهية ؟ والجواب بأن الاعتراض ليس على المبدأ ولكنه على الأسلوب .

ثانيا : تبني اجتهادات الفقهاء القدامى خارج دائرة النصوص على اعتبار أنها أحكام يفتى بها لهذا العصر :

إن الفقهاء الذين دونت آراؤهم لو كانوا موجودين في هذا العصر لما ارتضوا أن يفتوا بالفتاوى نفسها التي أفتوا بها في عصورهم ، والكلام منحصر فيما لم يرد به نص قطعي الثبوت قطعي الدلالة ، بل زيادة في الاحتياط - عن إساءة فهم المراد - أقول فيما هو خارج عن دائرة النصوص ، وإن كنت أرى تنزيل النصوص على الواقع المعاصر يحتاج إلى اجتهاد قد يعطي حكما مغايرا لما هو منصوص عليه عند فقهاءنا السابقين ، مثل :

(٨٢) انظر: كتاب القصاص والديات ، وكتاب علم القضاء ... الخ . وكان يغني أي باحث الإشارة دون ذكر الأسماء إلا أن القارئ إذا لم يجد الأمثلة على كل فكرة ، ظن أنها افتراء لا وجود لها في الواقع ، وكلا الأمرين مر فآثرت اختيار كبش فداء - وأسأل الله أن يسامحني وما قصدت الغرض من شأنه - دون الإسهاب في الأمثلة مع كثرتها .

القول بوجوب الهجرة على المسلمين سواء في فلسطين أم في غيرها^(٨٤)، بناء على أحكام الهجرة المنصوص عليها، ذلك لأن القول بوجود دولة إسلامية بالقيود الشرعية المعروفة في النظام السياسي الإسلامي افتراض يكذبه الواقع .

ويتصل بهذه المسألة تكيف دار الحرب ودار الإسلام في هذا العصر .

وأما المثال على هذا الأسلوب :

فهو رفض عدد من فقهاء العصر لشركات مستحدثة^(٨٥) وحصر الشركات المشروعة في الإسلام بما ورد النص عليه في كتب الفقهاء ، مما كان مألوقاً في زمانهم كشركة الإبدان والعنان، ولا يعني ذلك أنهم لم يذكروا أدلة للتحريم بل يعني أن قبول الجديد من أنواع الشركات ليس بالأمر السهل ولو لم تخالف حكماً شرعياً .

ثالثاً : تحميل عدد من آراء الفقهاء السابقين معنى آخر لم يكن مراداً ، وبناء الاجتهاد المعاصر عليه .

إن الأحكام التي اجتهد فيها الفقهاء الذين دون فقههم لها معانيها المحددة التي تتناسب مع ما قيلت فيه .

والمتتبع لدراسات وأبحاث الفقهاء المعاصرين يلاحظ أن الاستفادة من المذاهب الفقهية المدونة أخذت ثلاثة اتجاهات ، - وهو تقسيم عقلي قد يجد له الباحث من الأمثلة ما يؤيده ، وقد لا يوفق في اختيار الأمثلة - وهذه الاتجاهات هي :

الاتجاه الأول : أخذ الفقهاء المعاصرين أقوال الفقهاء السابقين بالمعنى نفسه الذي استعملوها فيه كالقول في حكم الصائم الذي يستعمل (البخاخ) بأنه مفسد لصومه ، لأن الصوم عن كل ما يدخل الجوف على أن المسألة خلافية أيضاً^(٨٦) .

الاتجاه الثاني : أخذ الفقهاء المعاصرين أقوال الفقهاء السابقين ، بمعنى تحتمله وإن لم تكن مساوية له . وستأتي الأمثلة على ذلك .

الاتجاه الثالث : أخذ الفقهاء المعاصرين أقوال الفقهاء السابقين بمعنى لا تحتمله بأي وجه .
وها هنا عدد من الأمثلة^(٨٧) :

(٨٤) انظر ص ١٥٤ من هذه الدراسة .

(٨٥) انظر : الخياط ، (الشركات) ، ج ٢ ، ص ١٧٨-١٨٢ . البقمر ، (شركة المساهمة) ، ص ٣٠٧-٣٣١ .

(٨٦) انظر : عقلة (الصيام) ص ٢٢٧-٢٢٨

(٨٧) يساورني القول بأن التعامل مع أقوال الفقهاء القدامى يشبه التعامل مع نصوص الكتاب والسنة ، والأصل

خلافه إذ هذه الأقوال لا تعدو أفهاماً لهذه النصوص ومساعدة على فهمها لا موازية لها

١- يوجد رأي عند المالكية^(٨٨) يقول: أن الوعد بالعقد يعتبر ملزماً للواعد إذا دخل الموعد تحت التزام مالي بناءً على ذلك الوعد .

هذا الرأي استند عليه في لزوم عقد المراجعة المعاصر ، لقيامه على الوعد ، ويرى محمد الأشقر أن الوعد الملزم لا ينطبق على عقد المراجعة ، لأن رأي المالكية في نوع من العقود فيه نفع للموعد ولا يدخل في عقود المعاوضات^(٨٩) .

وقد تتبع الصديق محمد الأمين الضرير قرارات مؤتمر المصرف الإسلامي حول هذا الموضوع ، ورجح عدم إلزام الأمر بالشراء لأنه يؤدي إلى بيع ما ليس عنده^(٩٠) .
رابعاً : الاستفادة من المذاهب الفقهية بترتيب مقدمات من هذا الفقه المدون للوصول إلى تصوير (تكييف) جديد للمسألة المدروسة وإعطائها تسمية قريبة من هذه المقدمات والحكم بمشروعيتها أو عدمها بناءً على ذلك .

إن عدم ورود نص على تحريم أمر ما من المعاملات يعني أنه في دائرة المباحات وربط صور المعاملات الحديثة بصور قديمة من المقدمات التاريخية - في نظري - ما لم يرد نص في موضوع المعاملة الحديثة منتقداً ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها :

(١) يرى المالكية أن من صور العينة طلب شراء السلعة بثمن وبيعها للطالب لأجل بسعر أعلى كالقول اشتراها لي بعشرة نقداً وأنا اشتريها منك باثني عشر لأجل *^(٩١) .
وتميز المالكية في التشديد بموضوع يبيع الأجل (العينة) ، ومن الباحثين من يرى أن بيع المراجعة للأمر بالشراء إذا لم تكن السلعة موجودة لدى البنك الإسلامي حرام بناءً على الشاهد الفقهي السابق وغيره^(٩٢) .

ويضاف إلى هذا المثال التسليم الحكمي والتضيد الحكمي والمشاركة المتتالية والشخص المعنوي ، ولكن المجال لا يتسع للخوض فيها .

خامساً : عدم الدقة في نسبة الآراء إلى المذاهب الفقهية أو المذهب الواحد ، ونتيجة لذلك فإن كل ما يبنى على ذلك لا يقوم على أساس صحيح ، ويدخل في ذلك الأقوال الراجعة في كل ما يذهب إليه وما يصح نسبته وما لا يصح نسبته إلى أي مذهب^(٩٣) .

(٨٨) القرافي ، (الفروق) ، ج٤ ، ص ٢٤-٢٥ .

(٨٩) انظر : الأشقر ، (بيع المراجعة) ، ص ٣٢-٣٣ .

(٩٠) انظر : الضرير ، (المراجعة للأمر بالشراء) ، ص ٨ ، بحث غير منشور معد سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

(٩١) الأبي ، (جواهر الإكليل) ج ٢ ، ص ٣٣ .

(٩٢) استشهد د. محمد الأشقر بأقوال المالكية للرد على ما ينسب للمالكية من الالتزام بالوعد ، وهو ليس على

إطلاعه . انظر : الأشقر ، (بيع المراجعة) ، ص ٣٥-٣٧ .

(٩٣) انظر : أبو سليمان ، (منهج البحث) ، ص ١٦٨ .

ومن الأمثلة على ذلك :

١ (القول بأن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان أول من فرض العشور على المسلمين والاعتماد على هذا القول في إجازة الضرائب الجمركية ^(١١) .

بينما لم يثبت هذا القول عن سيدنا عمر رضي الله عنه بالإضافة إلى أن العشور غير الضرائب الجمركية ^(١٢)

سادساً : الانتقائية :

وتعني اختيار رأي فقهي من هذا التراث الفقهي الضخم دون أسس أو أصول لتقييم هذا الرأي أولاً بحسب استناده إلى الأصول الشرعية . وإعطاء صورة جزئية غير متكاملة عن وجهة نظر الفقه الإسلامي في الموضوع ، وقد لوحظ ذلك عند نسبة النظريات القانونية الحديثة إلى الفقه الإسلامي لمجرد وجود شواهد يمكن أن تتفق مع هذه النظرية .

تقييم لهذا الملمح :

١. الدراسات الفقهية المقارنة ، والترجيح بناءً على قوة الدليل هو أفضل الطرق للاستفادة من المذاهب الفقهية ، وهي مرحلة أولى قبل اختيار الرأي الفقهي المراد .
٢. الاستفادة من المذاهب الفقهية وخاصة بعد الخدمة التي حظي بها فقه الصحابة والتابعين والفهارس والموسوعات والمعاجم ، صارت أيسر مما سبق .
٣. الاستفادة من المذاهب الفقهية يجب أن يتم بعد معرفة القيمة العلمية للأقوال الواردة فيها وصحة نسبتها لأصحابها ، وعدم شذوذها أو مخالفتها للنصوص .
٤. الاستفادة من المذاهب الفقهية واحدة من الضوابط التي تصوب مسيرة الاجتهاد المعاصر .

^(١١) يقول عبد السميع المصري: 'وهي ضريبة - أي عشور التجارة - أول من شرعها في الإسلام عمر بن الخطاب ، بعد أن استشار الصحابة وأجمعوا على موافقته ، وهي كالضريبة الجمركية المعروفة اليوم ' المصري ، (مقومات الاقتصاد الإسلامي) ، ص ١٥٢ .

^(١٢) انظر : الصوا ، (ضريبة العشور) ، ص ٢٧٤ .

المبحث الثاني الموازنة بين المذاهب الفقهية

ويحتوي هذا المبحث على تمهيد وفيه نبذة تاريخية عن الموازنة ، وثلاثة مطالب على النحو التالي :

المطلب الأول : معنى الموازنة بين المذاهب الفقهية ومشروعيتها وكيفيةها .

المطلب الثاني : فوائد الموازنة بين المذاهب الفقهية وعيوبها .

المطلب الثالث : ضوابط الموازنة بين المذاهب الفقهية وأثرها على مسيرة الفقه .

تمهيد :

الموازنة بين المذاهب الفقهية في عصر الدراسة

إن الموازنة بين المذاهب الفقهية علم قديم قائم على طبيعة النصوص وعلى طبيعة البشر لأن معنى المذاهب الفقهية هو : تكون أكثر من رأي في المسألة الواحدة ، وعرف هذا باختلاف الآراء ، وقد ظهر ذلك في عصر النبي محمد ﷺ ، والأمثلة على ذلك كثيرة كاختلاف الصحابة يوم بني قريظة في ألا يصلوا العصر إلا في بني قريظة ، فمنهم من صلى في الطريق ومنهم من لم يصل حتى انتهت الغزوة ، وإقرار النبي ﷺ للفريقين على فعلهما (٩٦) .

ثم حصل مثل ذلك في عهد الصحابة وعهد التابعين والأئمة المجتهدين ، وتتابع في كثير من المسائل إلى يومنا هذا (٩٧) .

وتعددت المذاهب الفقهية ، وألف فيها كما ألف في الموازنة بينها ، وظهر التعصب لهذه المذاهب ، ثم ظهرت الدعوة للتقريب بين هذه المذاهب .

ومما دعوا إليه دراسة المذاهب الفقهية بطريقة الموازنة (المقارنة) وهذه إشارات لموقف علماء العصر من الموازنة :

- الدعوة إلى الاجتهاد ، وترك التقليد والتعصب .
- الدعوة الصريحة للرجوع إلى الكتب التي تعرض لأراء المذاهب الفقهية المختلفة ، ولا تقتصر على مذهب واحد وهو ما تنبه له محمد رشيد رضا في مزايا كتابي المغني والشرح الكبير لابن قدامة ، وقام بنشرها .
- الدعوة إلى إدخال الدراسة الموازنة (المقارنة) بين المذاهب إلى مناهج كلية الشريعة (٩٨) وأول من دعا إلى ذلك الشيخ محمد مصطفى المراغي (ت ١٣٦٣هـ - ١٩٤٥م) (٩٩) ، وهو ما حصل فعلاً في الأزهر (١٠٠) .

(٩٦) عن ابن عسرو - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يوم الأحزاب لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة ، فأدرك بعضهم العصر في الطريق ، فقال بعضهم : لا نصلي العصر حتى نأتيها ، وقال بعضهم : بل نصلي ، لم يرد منا ذلك ، فنذكر ذلك للنبي عليه السلام فلم ينعف واحداً منهم . البخاري (صحيح) ، ج ٥ ، ص ٥٠ ، كتاب المغازي ، باب مرجع النبي عليه السلام من الأحزاب .

(٩٧) لقد أجاد الأستاذان عبد العظيم الديب وعلي القرة داغي في بحثيهما علم اختلاف الفقهاء ، علم الخلاف ومناهج الفقهاء فيه يحسن الرجوع إليهما لمن أراد التتبع التاريخي للموازنة بين المذاهب الفقهية . انظر لدوة تدريس القانون ، ج ١ ، ص ٣٣٩-٣٢٢ .

(٩٨) ثلثوت والسائس ، (مقارنة المذاهب) ، ص ٥ .

(٩٩) ثلثوت والسائس ، (مقارنة المذاهب) ، ص ٥ .

(١٠٠) انظر ص ٢٣٧ من هذه الدراسة .

• انتشار التأليف في " الفقه المقارن " وغيرها مثل :

١. مقارنة المذاهب في الفقه لمحمود محمد شلتوت ومحمد علي السائس (١٠١) .
 ٢. محاضرات في الفقه المقارن لمحمد سعيد رمضان البوطي (١٠٢) .
 ٣. بحوث في الفقه المقارن لفتحي الدريني (١٠٣) ،
 ٤. الفقه المقارن لحسن أحمد الخطيب (١٠٤) .
 ٥. ولا يبعد هنا إضافة الموسوعتين الفقهيتين (الكويتية والمصرية) ، فإنهما كتبنا بأسلوب الفقه المقارن على اختلاف بينهما في الأسلوب (١٠٥) .
 ١. مسائل في الفقه المقارن لعمر سليمان الأشقر وماجد أبو رخبة ومحمد عثمان شبيب وعبد الناصر أبو البصل (١٠٦) .
- اتباع منهج المقارنة (الموازنة) في البحوث والرسائل الجامعية ، والإلزام به .
- إن الموازنة بين المذاهب أصبحت سمة بارزة لعصر الدراسة ، وغلب على المؤلفات الحديثة استخدامها .

• وفي جانب التأليف لغايات غير مادة الفقه المقارن كالكتب التالية :

- ١ (الفقه على المذاهب الأربعة لعبد الرحمن الجزيري (ت ١٣٦٠هـ) .
 - ٢ (الفقه الإسلامي وأدلته لوهبة الزحيلي (م) ، وهو أكبر كاتب معاصر في هذا الموضوع ، إذ ظهر منه أحد عشر جزءا وجزء للفهرسة حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة (١٠٧) .
- ويشار هنا إلى حركة التحقيق والنشر التي تقوم على الموازنة بين المذاهب أولت عنايتها، فحققت ونشرت الكثير منها من مثل :
- ١- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء لأبي بكر محمد بن أحمد التفال الشاشي (ت ٥٠٧هـ) والذي حققه ياسين درادكه (١٠٨) .
 - ٢- تأسيس النظر لأبي عبيد الله الدبوسي تحقيق مصطفى محمد القباني (ت ٤٣٠هـ) .

(١٠١) طبعته مطبعة محمد علي صبيح ، القاهرة سنة ١٣٧٣هـ-١٩٥٣م .

(١٠٢) طبعته دار الفكر / دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ-١٩٨١م .

(١٠٣) طبعته جامعة دمشق سنة ١٩٧٧م .

(١٠٤) طبعته الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة سنة ١٩٩١م .

(١٠٥) انظر ص ٤٠٥ من هذه الدراسة .

(١٠٦) طبعته دار النفائس ، عمان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م .

(١٠٧) طبعته دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م ،

وأعيد طبعه سنة ١٤١٧هـ-١٩٩٦م .

(١٠٨) طبعته مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ط١، ١٩٨٨.

٣- الميزان الكبرى لعبد الوهاب الشعراني (ت ٩٧٣هـ) .
 إن الجديد في المقارنة (الموازنة) هو الأسلوب الذي استقرت عليه ، وإن كانت
 معروفة فيما قبل .

ولهذا اعتبر أسلوب الموازنة جديدا ، ومن ميزات عصر الدراسة (١٠٩) .

المطلب الأول

معنى الموازنة بين المذاهب الفقهية ومشروعيتها وكيفيةها

أولا : معنى الموازنة :-

أ - معناها :

لغة : الموازنة من الوزن ، وهو معرفة قدر الشيء (١٠٠) .

اصطلاحا : هي بيان آراء الفقهاء وأسباب اختلافهم ، وقوة الأدلة التي استدلوها بها بعد
 مناقشتها ، ثم الترجيح بينها .

ثانيا : أدلة مشروعية الموازنة بين المذاهب الفقهية :

تختلف الأنظار في فائدة الموازنة بين المذاهب ومن له ممارستها ، لكنها لا تختلف في
 مشروعيتها - فيما اطلعت عليه - ويمكن الاستدلال على مشروعيتها بالأدلة التالية :

١) النصوص الدالة على استمداد الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة من مثل قوله تعالى: " يا
 أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله
 والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا " [سورة النساء الآية ٥٩] .
 وجه الاستدلال بها :

إن الموازنة تمكن من معرفة استناد قول أي فقيه إلى دليل شرعي أم لا ، والآية أمرة
 بالرد إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، فكل وسيلة تساعد على معرفة
 ذلك فهي مشروعة .

٢) أن الاجتهاد جائز من أهله ومن شروطه معرفة خلاف العلماء في المسألة المجتهد فيها ،
 ولا معنى لمعرفة آراء الفقهاء إلا بمعرفة أدلتها والترجيح بينها وهو عين الموازنة فدل على
 مشروعيتها .

(١٠٩) شلتوت والسايس ، (مقارنة المذاهب) ، ص ٢ .

(١١٠) الراغب ، (المفردات) ، ص ٥٢٢ ، حرف الواو .

٣) إن التعصب للرأي الفقهي دون معرفة الدليل أمر مذموم، وعكسه أمر محمود ولا يكون الانتقال من التعصب إلا في النظر في أدلة الآراء الفقهية ومناقشتها والترجيح بينها على أسس موضوعية، ومقتضى هذا الدليل وجوب الموازنة بين الآراء الفقهية وليس مجرد إياحتها مما دعا بعض العلماء المعاصرين إلى القول بذلك.

قال شلتوت والسايس : " ومما تقدم يتبين أن المقارنة - الموازنة - واجبة ، وأن العمل بثمرتها واجب " (١١١) .

٤) الموازنة والترجيح بين الآراء الفقهية نوع من الاجتهاد وهو أمر مشروع.

أما الاعتراضات على فائدة الموازنة فمنها ما يلي :

هناك نصوص واردة في الكتب الفقهية تمنع من الاستعادة من الموازنة منها :

١- أن " من قلد مذهبا ليس له أن ينتقل إلى غيره " (١١٢) .

٢- أن المتأخر ليس له أن يبحث أو يرجح فيما بحثه المتقدمون أو رجحوه ، إنما عليه الاتباع (١١٣) .

٣- إن الموازنة (المقارنة) يلزم منها التلفيق بين المذاهب ، والحكم الملقق باطل (١١٤) .

٤- ليس للقاضي أن يحكم بخلاف مذهبه (١١٥) .

والرد على هذه الأقوال فيما يأتي :

أ) أنها أقوال لفقهاء متأخرين نتيجة للمرحلة التي مر بها الفقه في زمانهم ، فليست مستندة إلى أدلة ، بل أحسن ما يقال فيها أنها راعت المصلحة لتمنع غير الأهل للاجتهاد من الخوض فيما لا يصلح له . فإن منع الانتقال من مذهب إلى آخر مبني على وجوب الالتزام بمذهب ، والراجع أنه لا يجب (١١٦) .

ب) القول بما هو أهم من عدم جواز الترجيح للمتأخرين وهو الاجتهاد ، فمن باب أولى يجوز الترجيح للمتأخرين .

ج) التلفيق بين المذاهب له صور متنوعة وصور جائزة ، وليس كله غير جائز (١١٧) .

(١١١) شلتوت والسايس ، (مقارنة المذاهب) ، ص ٥ .

(١١٢) شلتوت والسايس ، (مقارنة المذاهب) ، ص ٢ .

(١١٣) شلتوت والسايس ، (مقارنة المذاهب) ، ص ٣ .

(١١٤) شلتوت والسايس ، (مقارنة المذاهب) ، ص ٣ .

(١١٥) شلتوت والسايس ، (مقارنة المذاهب) ، ص ٢ .

(١١٦) انظر ابن الهمام ، (التحرير) ج ٤ ، ص ٢٥٣ . أمير بادشاه (تيسير التحرير) ج ٤ ، ص ٢٥٣ .

(١١٧) انظر ابن الهمام ، (التحرير) ج ٤ ، ص ٢٥٤ . أمير بادشاه (تيسير التحرير) ج ٤ ، ص ٢٥٤ .

د) إن القاضي مأمور أن يحكم بما ترجح لديه إحقاقاً للحق ، وليس له غير ذلك ، فإن ظهر الحق في غير مذهبه وجب عليه القضاء به ما لم يكن مأموراً من أولى الأمر ، لأن أمره يرفع الخلاف .

ثالثاً : كقيمتها أو مناهج الموازنة (المقارنة) بين المذاهب الفقهية :

مناهج الموازنة بين المذاهب الفقهية نوعان ، هما :

الأول : الموازنة بين مذهبين : وهو ما كان بين اثنين من الأئمة المجتهدين أو أكثر ، كالموازنة بين مذهب مالك ومذهب الشافعي^(١١٨) أو الموازنة بين المذاهب الأربعة .
الثاني : الموازنة بين آراء إمام المذهب الواحد وأصحابه ، كالموازنة بين آراء أبي حنيفة وتلامذته أبي يوسف ومحمد وزفر^(١١٩) .

أما مراحل الموازنة فهي :

١. تحديد المسألة المراد موازنتها (مقارنتها) .
 ٢. تحرير محل النزاع في المسألة
 ٣. تحديد الاتجاهات في هذه المسألة : كالمجيزين والمحرمين مثلا .
 ٤. إيراد أدلة كل اتجاه ووجه الاستدلال له .
 ٥. مناقشة الأدلة وبيان مدى قوتها وضعفها ، صحة الاستدلال بها بانطباقها على محل النزاع أو عدم انطباقها .
 ٦. ترجيح أحد الآراء المذكورة ، أو الخروج برأي جديد يتوصل إليه الباحث من مجموع الآراء أو من خارجها .
- والترجيح يعتمد على قواعد منها مراعاة مصلحة معينة تناسب ظروف العصر في الزمان والمكان^(١٢٠) .

(١١٨) انظر : قره داغي ، (علم الخلاف) ، ص ٤١٨ .

(١١٩) انظر : قره داغي ، (علم الخلاف) ، ص ٤١٨ .

(١٢٠) انظر الزحيلي ، (الكتاب الفقهي الجامعي) ، ص ١٦ ، بحث غير منشور .

المطلب الثاني

فوائد الموازنة بين المذاهب الفقهية

أولاً : فوائد الموازنة :-

إن الموازنة (المقارنة) بين المذاهب الفقهية لها فوائد جليلة جعلتها من ملامح الفقه الإسلامي في عصر الدراسة .

ومن هذه الفوائد ما يلي :

١ (الوقوف على أدلة العلماء فيما ذهبوا إليه من الآراء الفقهية ، سواء أكان الدليل نقلياً أم عقلياً أم كليهما. (١٢١) .

٢ (الوقوف على مآخذ العلماء من الأدلة (١٢٢) ، أي كيفية وصولهم إلى الحكم في المسألة الواحدة من الأدلة ، أو القواعد الفقهية ، أو الأصولية التي أنزلوا المسألة عليها فقد يستدل العالمان بالدليل الواحد ويختلفان في الحكم المستنبط منه ، كقول أحدهم أن هذه الآية منسوخة ، وقول الآخر بل محكمة كالإختلاف في آية الوصية ... وقد يكون في الاستدلال بالدليل فيه نوع تكلف بسبب الحرص على نصرة المذهب (١٢٣) .

٣ (الوقوف على الاتجاهات المختلفة ، وطرق التفكير المتعددة في تحليل المسألة الواحدة (١٢٤) فهناك من يأخذ بظواهر النصوص ، وهناك من يتوسع في تعليلها، إلى غير ذلك من الطرق والمناهج .

٤ (الوقوف على مواطن الإجماع ومواطن الإختلاف (١٢٥) ، أما مواطن الإجماع فتخرج عن الموازنة وتصبح أصلاً لما يليها من المسائل أو الفروع .

٥ (تمكين الباحث من معرفة قوة الآراء الفقهية وضعفها ، والقدرة على الموازنة بينها عن طريق معرفة صحة الأدلة وصحة الاستدلال (١٢٦) .

٦ (تمكين الباحث من إيداء رأي اجتهادي جديد مدعم بالأدلة الأقوى سنداً والخالية من كل إيواء قد يخطر ببال مجتهد آخر يضعف قوة النتيجة التي توصل إليها (١٢٧) .

(١٢١) المصري ، (علم الخلاف) ، ص ٨٠ . الدريني ، (بحوث مقارنة) ، ج ١ ، ص ٢٣ .

(١٢٢) المصري ، (علم الخلاف) ، ص ٨٠ . الدريني ، (بحوث مقارنة) ، ج ١ ، ص ٢٣ .

(١٢٣) القنوجي ، (أبجد العلوم) ، ج ٢ ، ص ٢٧٨ .

(١٢٤) المدرسي ، (الطريقة المثلى) ، ص ١٥ .

(١٢٥) المدرسي ، (الطريقة المثلى) ، ص ١٦ .

(١٢٦) انظر : المصري ، (علم الخلاف) ، ص ٨٢ . الدريني ، (بحوث مقارنة) ، ج ١ ، ص ٢٤ .

(١٢٧) انظر : الدريني ، (الفقه الإسلامي المقارن) ، ص ١٢ .

٧) " اقدار الباحث على التوفيق بين الأدلة المتعارضة - ظاهرياً - دون تكلف واعتساف ، مما يضيق هوة الخلاف بين المجتهدين (١٢٨) .

٨) تحصيل الباحث ملكة النقض والإبرام ، والتي يتمكن بها نصرته الرأي الذي يعتقده صواباً وبيان مثالب الآراء الأخرى (١٢٩) .

٩) تعويد الباحث على احترام جميع أئمة الفقه ، والتخلص من التعصب المبني على الهوى والتقليد (١٣٠) .

١٠) التأسيس لتقنين الفقه الإسلامي وفق أرجح الآراء ، وموازنته بالقوانين الوضعية وفق الرأي الذي يعبر عنه أفضل تعبير (١٣١) .

ثانياً : عيوب الموازنة :

إن الموازنة بين المذاهب الفقهية مهمة للغاية ، لكن لا يمنع من ظهور عيوب أغلبها في أساليب الموازنة ، والتي يمكن التخلص منها بوضع ضوابط للموازنة ، وهو ما سأعرض له في المطلب التالي .

ومأخذ وعيوب الموازنة بين المذاهب تقسم إلى قسمين :

الأول : المآخذ على الموازنة نفسها .

الثاني : المآخذ على أساليب ومناهج الموازنة .

أما المآخذ على الموازنة نفسها فهي:

١- أنها لا تصلح للتدريس ، ولا تصلح للعوام ، لأنها تستغرق وقتاً طويلاً ، ولا غنى عن التدريس المذهبي أو المستند إلى دليل دون تحديد مذهب معين .

٢- كما أنها لا تصلح للتدريس ولا للعوام لأنها " تؤدي إلى تشتيت أذهان الطلاب ، والخلط فيما بين الآراء المختلفة ، فإنها وإن أدت إلى توسيع مدارك الطلاب ، والاطلاع على رصيد فقهي جيد ، إلا أنها أضرت بتكوين الملكة الفقهية المنسجمة والمتابعة على منوال واحد " (١٣٢) .

(١٢٨) انظر : الدريني ، (الفقه الإسلامي المقارن) ، ص ١٢ . الدريني ، (بحوث مقارنة) ، ج ١ ، ص ٢٤ .

(١٢٩) انظر : المصري ، (علم الخلاف) ، ص ٨٢ . القنوجي ، (أبجد العلوم) ، ج ٢ ، ص ٢٧٨ . المدرسي ، (الطريقة المثلى) ، ص ١٥ .

(١٣٠) انظر : المصري ، (علم الخلاف) ، ص ٨١ . الدريني ، (الفقه الإسلامي المقارن) ، ص ١٢-١٣ .

(١٣١) عثمان ، (تراث الفكر الإسلامي) ، ص ٩٦ .

(١٣٢) الزحيلي ، (الكتاب الفقهي الجامعي) ، ص ١٧ . قال الغزالي: " وإن لم يكن استاذة مستقلاً باختيار رأي واحد ، وإنما عادتته نقل المذاهب ، وما قيل فيها فليحذر منه ، فإن إضلاله أكثر من إرشاده فلا يصلح الأعمى لقود العميان وإرشادهم " . الغزالي ، (إحياء علوم الدين) ، ج ١ ، ص ٥١ .

٣- أنها تولد خصومات بسبب تعصب عدد من الباحثين ، وردهم على المذاهب الأخرى دون وجه حق (١٣٢) .

المأخذ على أساليب الموازنة ومناهجها :

١. الموازنة بين الآراء مجردة عن أدلتها ، وهذا الأسلوب لا فائدة منه ، لأن قيمة الآراء بأدلتها.

٢. الموازنة الناقصة لا تستقصى الآراء في المسألة ، ولا تستقصى أدلة كل مذهب فيها مما يؤدي إلى الخروج بنتائج غير صحيحة .

وعدم الاستقصاء يؤدي إلى نقل آراء شاذة أحيانا (١٣٣) .

٣. الموازنة العائمة لا تحرر محل النزاع ، أو منشأ الخلاف ، والذي عن طريقه يمكن الرد بسهولة على كثير من الأدلة بأنها خارجة عن محل النزاع ، وبذلك يقلل الخلاف المدعى أو المفترض .

المطلب الثالث

ضوابط الموازنة بين المذاهب الفقهية وآثارها على مسيرة الفقه الإسلامي

إن الموازنة بين المذاهب الفقهية تَخْلُص من المأخذ التي نسبت لها ، وتؤدي ثمارها المرجوة إذا اتبعت أصول الموازنة السليمة ، والتي أرى منها ما يلي :

١ (التجرد لطلب الحق :

إن الموازنة تقتضي الإطلاع على آراء كثيرة ، وقد تميل النفس إلى أحدها لقوة دليله وحسن مأخذه منه ، أو قد يحشد الآراء وهو يسعى لتأييد رأي تبناه ابتداء .

والمنهج الصحيح أن ينشد الحق من بين هذه الآراء ، وحيثما كان الحق أخذ بقطع النظر عن صاحبه ، ولو لم يكن محبوبا للنفس .

وأكتفي بقول عبد الله بن الحسن الهنبري : " لأن أكون ذنبا في الحق ، أحب إلي من أن أكون رأسا في الباطل (١٣٤) .

وقول الشافعي : " ما ناظرت أحدا إلا ولم أبال . بين الله الحق على لساني أو لسانه" (١٣٥) .

(١٣٢) المدرسي ، (الطريقة المثلى) ، ص ١٦ .

(١٣٤) انظر : النزالي ، (إحياء علوم الدين) ، ج ١ ، ص ٤٢ .

(١٣٥) ابن حجر ، (تهذيب التهذيب) ، ج ٧ ، ص ٧ .

(١٣٦) ابن الجوزي ، (صفة الصلوة) ، ج ٢ ، ص ٢٥١ .

- ومؤدى هذا الضابط : أن تبني الباحث لرأى ما لا يجوز بحال أن يحول بينه وبين إجراء الموازنة على وجهها .
- وإلزام الآخرين بالرأى الذي يتبناه لا يكون بأسلوب ظاهره الموازنة وباطنه التعصب للرأى ، والتعصب ينافى التجرد والموضوعية للوصول إلى الحق .
- ٢) الاعتماد على أقوال المذاهب من مراجعها المعتمدة ، سواء فى اعتماد الرأى المنسوب للمذهب ، أو الاستدلال له بأصول مذهبه نفسها أو بأصول غيره .
- ٣) أخذ أقوال المذاهب كما هي ، وعدم تحميلها ما لا تحتمله من وجوه المعانى .
- ٤) تحقيق الأقوال لأصحابها ، والاستدلال لها بما يصلح دليلا لها ، وإن لم يذكره أهل المذهب وعدم التشدد ولا التساهل فى بيان صحة الأحاديث التى تستند إليها .
- ٥) الاستقصاء والشمول بدرجة كافية لبيان كل مذهب ، فإن الانتقاء لبعض الأدلة دون الأخر فيه إهدار للأدلة المتروكة ، ولا يجوز ذلك إلا إذا كانت الأدلة المنتقاة كافية لتحقيق المراد وإن بقية الأدلة لا تفيد جديدا .
- ٦) الموازنة فى المسائل العملية ذات الفائدة لا المسائل النظرية التى لا طائل تحتها .
- وأخيرا فإن مدرسة الموازنة بين المذاهب الفقهية استطاعت أن تحد من التعصب ، وأن تزرع احترام جميع الآراء الفقهية ، ولكنها لم تستطع إلغاء المذاهب أو أى واحد منها .
- والخروج بمذهب جديد هو الراجع من الأقوال لأسباب منها :
- ١- أنها غالبا لم تأت بجديد بل هو اختيار لأحد الآراء الموازنة ، أو تفتيق لرأى مكون من الآراء الموازنة .
 - ٢- لأنها اقتصرت على الجزئيات ، فأثبتت بدرجة كبيرة صحة بناء المذاهب الفقهية وإخلاص أصحابها .
 - ٣- رسوخ المذاهب الفقهية ، وثقة الناس بها ، فلم تستطع زحزحة هذه الثقة .
 - ٤- لأن الترجمات الجديدة غالبا ما تنسب للمذهب بوجه من وجوه التخريج الفقهى .
- كأقول بأن هذا مذهبه وإن لم يقل به ، لأن الحديث فيه صحيح ، وقد قال : " إذا صحح الحديث فهو مذهبي " أو هكذا .
- والسبب الرئيس فى نظري أن الموازنة ليس من أهدافها إلغاء الآراء الفقهية ، ولا بمقدورها ذلك ، لأن الاختلافات الفقهية مرتبطة بطبيعة النصوص وبطبيعة المجتهدين ، والنظرة الصحيحة هي : الإقرار بوجود هذه الاختلافات واعتبارها رحمة للأمة .

المبحث الثالث

الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية

ويحتوي على تمهيد في تطورها التاريخي وثلاثة مطالب على النحو التالي :

المطلب الأول : مشروعية الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية

المطلب الثاني : أسباب ظهور الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية وأهدافها

المطلب الثالث : أساليب ومناهج الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية
وسلبياتها وضوابطها

التطور التاريخي لعملية الموازنة

بين

الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية في عصر الدراسة

إن التاريخ لأي موضوع يعتمد على الوثائق والمستندات ، ويقتصر في مثل هذه المواضع من الشواهد التاريخية ما يكفي لاستنباط معالم هذا التاريخ .

ولما كان بيد الباحثين الذين يحرثون في الأرض البور أن يجتهدوا في تلمس ذلك مهما كان صعباً وعلى قدر من المجازفة إذا لم تتوافر الوثائق فإنني أمل - بما هو متوافر لدي من معلومات - أن أرتب التطور التاريخي لعملية الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية على النحو التالي :-

١- توجه سلاطين الدولة العثمانية نحو وضع القوانين أو ما يشبهها ، كالتنظيمات والفرمانات والمرسومات ، إلى جانب الأحكام المستمدة من الفقه الإسلامي والتي يصدرها القضاة في هذه الدولة ، أدى إلى استعمال مصطلح القوانين في اللغة المتداولة والمخاطبات الرسمية ، ولم يكن تقبل ذلك سهلاً في بلاد تحكمها الشريعة الإسلامية ، ويكفي ذكر محتوى إحدى الوثائق الدالة على ذلك ، وهو صدور فرمان عن السلطان العثماني مصطفى الثاني (١٦٩٥م-١٧٠٣م) في عام ١٦٩٦م ورد فيه " إنه لأمر مستتكر ومكروه الخلط بين (مفهومي) الشريعة والقوانين ، (ووضعتها في المنزلة نفسها) .

لذا ففي كل الفرمانات والمراسيم ينبغي أن يكون التأصيل على الشريعة المطهرة وينبغي الحذر من وضع الشريعة والقانون في المنزلة نفسها " (١٣٧) .

والمأمل في هذه الوثيقة يلاحظ نوع الموازنة الحاصلة بين الشريعة والقوانين الوضعية وطبيعة بداية العملية .

أما من الناحية التاريخية ، فقد تكون الموازنة أسبق من ذلك ولكنه ليس على الطريقة نفسها التي تجري عليها الموازنة مدار البحث، هذا في الدولة العثمانية.

٢- أما في مصر : " فإن رفاة الطهطاوي قد ترجم القانون المدني الفرنسي بإشارة من الخديوي إسماعيل الذي كلف قاضيه مخلوف بمراجعة هذا القانون من جهة نظر الشريعة الإسلامية " (١٣٨).

(١٣٧) رب ، (الشريعة والقانون) ، ص ١٦٢ ، نقلاً عن القانون الجنائي لهايد ص ١٥٤-١٥٥ .

(١٣٨) سراج ، (تدريس الفقه التجاري) ، ص ٢١٨-٢١٩ ، بتصريف .

وهذه محاولة للموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية تشير إلى تبلور المنهج الفقهي الموازن بالقوانين في مصر قبل تبلور القانون المقارن في الغرب " (١٣٩) ، والذي ظهر في أوروبا بعد ازدهار حركة التقنين تدريجياً اعتباراً من القرن الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين (١٤٠) .

ويمستفاد من ذلك وجود علاقة بين التقنين والموازنة مدار البحث ، وتنامي الالتجاء إليها في البلاد الإسلامية لحفز أصحاب القرار على التقنين من الفقه الإسلامي لا من القوانين الغربية .

٣- اللجوء إلى ابتعاث الطلاب للدراسة في الدول الغربية والذين توجهوا لإجراء بحوث علمية تقوم على الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية لأسباب منها -في رأيي- ما يلي :

أ - أقرب التخصصات إلى الطلاب المبتعثين هو مقارنة الأديان ، أو الدراسات الشرقية والتي يتجه إليها الطالب للاستفادة من ثروته الثقافية التي تعلمها ، ولكي لا يبدأ من الصفر وخاصة في مرحلة الدراسات العليا .

والذي يدل على ذلك أن الجامعات الغربية إلى يومنا هذا تدرس الشريعة الإسلامية في دائرة مقارنة الأديان ، وكثير من الطلاب الذين أزمتهم الجامعات العربية لإكمال دراستهم الشرعية في دول الغرب لم يجدوا إلا هذا التخصص .

ب - حرص المشرفون على الدراسات العليا للطلاب المبعوثين على إجراء الموازنة مدار البحث كطريقة للحصول على المعلومات عن الإسلام لخدمة أغراض الاستشراق، والتي منها الطعن في الإسلام للوصول إلى هدم بنيانه في الوقت الذي يلقن فيه الطالب أفكار غير صحيحة عن الإسلام ليعود إلى بلاده مشكلاً طبقة النخبة التي توجه الناس في البلاد الإسلامية .

ويستطيع الباحث بتتبع الرسائل العلمية التي أعدت في الدول الغربية والتي اعتمدت منهج الموازنة ، أن يلاحظ مقدار الأفكار (السموم) الاستشراقية المبتوثة فيها ، والتي سنضرب أمثلة منها فيما بعد .

ج - وجود نوع من حرية الرأي في الغرب يسمح فيه للطلاب المسلم الكتابة عن دينه ، وأقرب ما يحصل ذلك بمقارنته بما عند الغرب من قوانين وأنظمة .

(١٣٩) سراج ، (تدريس الفقه التجاري) ، ص ٢١٨ .

(١٤٠) علوان ، (القانون المقارن) ، ص ٣١٧ .

ومن الرسائل العلمية التي قدمت في الغرب بطريقة الموازنة ، رسالة عبد الرزاق السنهوري حول الخلافة ، ومحمد عبد الجواد ، ومحمد فؤاد مهنا ، وعمر لطفى وغيرهم^(١١١).

٤- ظهور كليات منافسة لكليات الشريعة ككليات الحقوق (القانون)^(١١٢) ، ومعاهد القضاء ومدارسه كمدرسة القضاء الشرعي في مصر ، والذي أدى إلى صدور دراسات موازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية بسبب تدريس مواد من الفقه الإسلامي في كليات الحقوق^(١١٣) وتدريس لوائح المحاكم الشرعية وأنظمتها في معاهد القضاء .

ويكفي للتدليل على هذه المرحلة ذكر نماذج من الفقهاء الذين درسوا في مدرسة القضاء الشرعي في مصر ، أو ممن تخرجوا منها وملاحظة الصبغة العامة على الدراسات العلمية التي كتبوها ، وهي استخدام الموازنة مدار البحث .

ومن هؤلاء علماء جهاذة أمثال : محمد مصطفى مراغي ، وعبد المجيد سليم ، وحسن مأمون ، وأميين الخولي ، ومحمد أبو زهرة ، ومحمد أحمد فرج السنهوري ، وعلي الخفيف وعبد الوهاب خلاف ، وغيرهم^(١١٤) - رحمهم الله جميعاً .

ولا يخفى أن أسلوب الموازنة مع القوانين الوضعية دخل أيضاً كليات الشريعة في مواد من مثل القانون المدني وغيره .

٥- دخول القوانين الوضعية إلى البلاد الإسلامية وما تبعها من حركة لتقنين لأحكام الفقه الإسلامي بدءاً من قانون العقوبات العثماني (١٨٤٠م) ودخول مواد قانونية من الفقه الإسلامي إلى جسم القوانين الوضعية ، واعتماد الشريعة الإسلامية مصدراً من مصادر تلك القوانين (مصدراً تاريخياً) ، وكان لعبد الرزاق السنهوري جهد كبير في الدعوة إلى الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية ، وهو من هو في القانون الوضعي، ومارس الموازنة في كتابه مصادر الحق في الفقه الإسلامي والذي يعد بحق أنموذجاً متميزاً في الموازنة ، رغم كل ما وجّه إليه من انتقادات^(١١٥) .

^(١١١) امام ، (نحو تطوير الدرس الجنائي الإسلامي) ، ص ٢٧١ .

^(١١٢) انظر في تاريخ إنشاء كليات الحقوق في البلاد الإسلامية ص ٢١٣ من هذه الدراسة .

^(١١٣) انظر : سوار ، (دراسة القانون) ، ص ٦٣٥ .

^(١١٤) انظر : عبد البر ، (مصادر الحق) ، ص ٥٢٧ .

^(١١٥) انظر : عبد البر ، (مصادر الحق) ، ص ٥٢٧ .

ليس السنهوري وحده من رجال القانون الوضعي الذي كتب بأسلوب الموازنة ، بل كثير من أولئك القانونيين من كتبوا في الفقه الإسلامي بأسلوب الموازنة وبغيره كالمحصاني (١٤٦) وليست بالظاهرة الغربية توجه متخصصين شرعيين بدراسة القانون حتى فاقوا أقرانهم فيه ، وصدرت دراسات في التخصصية وأخرى موازنة بينهما من أمثال أساتذنا مصطفى أحمد الزرقا وغيره .

٦- استمرت الدعوة إلى موازنة الفقه الإسلامي بالقوانين الوضعية ، والتي أثمرت إنشاء معهد الفقه الإسلامي المقارن ، والذي صدر مشروع إنشائه من جامعة الدول العربية في ١٩٤٦/١١/٢٦ م (١٤٧) .

" وتوصية ندوة عمداء كليات الحقوق والقانون والشريعة في الجامعات العربية المنعقد في جامعة بغداد ما بين ١٤ إلى ٢٠ من شهر آذار لعام ١٩٧٤ التي دعت إلى الاهتمام بالدراسات الموازنة بين القوانين الوضعية أو بينها وبين الفقه الإسلامي باعتبارها من أهم أسس التوحيد القانوني في البلاد العربية " (١٤٨) .

وأصبح العمل بالدراسات القانونية الموازنة بالفقه الإسلامي منتشراً ومطلوباً ، ونتج عنه ثروة فقهية قانونية لا بأس بها (١٤٩) .

- وفيما يلي نماذج من أقدم الدراسات الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية :
١. المقارنات والمقالات في شرع اليهود والشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية لمحمود حافظ صبري ، الطبعة الأولى عام ١٣٢٠هـ - ١٩٠٢م (١٥٠) .
 ٢. المعاملات في الشريعة الإسلامية والقوانين المصرية لأحمد أبو الفتوح ، الطبعة الأولى عام ١٩١٣م (١٥١) .
 ٣. الملكية ونظرية العقد لمحمد أبو زهرة ، الطبعة الأولى عام ١٩٣٩م (١٥٢) .

(١٤٦) كتابه النظرية العامة للموجبات والعقود في الشريعة الإسلامية .

ومعروف الدواليبي وغيرهما .

(١٤٧) الأهواني ، (نحو تطوير الدراسة المعاصرة للفقه الإسلامي) ، ص ٣٤٧ .

(١٤٨) موار ، (تقييم الدراسات الفقهية) ، ص ٥٩ .

(١٤٩) العطار ، (دراسة القانون المقارن) ، ص ٦٣٨ .

(١٥٠) ياسين ، (نظرية الدعوى) ، ص ٧٢٢ .

(١٥١) درادكه ، (نظرية الغرر) ، ص ٣٨٨ .

(١٥٢) درادكه ، (نظرية الغرر) ، ص ٣٨٨ .

٤. المدخل الفقهي العام لمصطفى أحمد الزرقا ، الطبعة الأولى عام ١٩٤٥م (١٥٣) ، يذكر المصطلح الإسلامي بجوار المصطلح القانوني ، واعتبر عبد القادر عودة هذا الكتاب أول كتاب ستنبى عليه النهضة الفقهية الإسلامية (١٥٤) ، وإن انتقده العجلوني (١٥٥) .
٥. الحق والذمة لعلي الخفيف ، والذي طبع في سنة ١٩٤٥م (١٥٦) .
٦. التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي لعبد القادر عودة (١٥٧) ، ولا يزال هذا الكتاب المرجع المتكامل في موضوعه، ولم يستغن عنه باحث جاء بعده عند تناوله لموضوعه
٧. المقارنات التشريعية بين القوانين الوضعية المدنية والتشريع الإسلامي ، مقارنة بين فقه القانون الفرنسي ومذهب الإمام مالك بن أنس ﷺ لسيد عبد الله على حسين، والذي ظهرت طبعته الأولى سنة ١٩٤٧م (١٥٨) .
- يقول أبو الوفا المراغي في تعريفه لهذا الكتاب : " وقد سبق المؤلف بمحاولات أو مؤلفات من هذا النوع، إلا أنها كانت محاولات أو مؤلفات في موضوعات خاصة من الفقه لبيع أو رهن أما المقارنة في موضوع المعاملات من الفقه الإسلامي عامة، فلم يسبقه بها مؤلف ... " (١٥٩) .
- ويظهر أن دافعه للتأليف هو محاولة استمداد قانون مدني من الفقه الإسلامي (١٦٠) ، وأن الثناء على الكتاب لا يمنع من وجود ثغرات وأخطاء فيه (١٦١) .
٨. مصادر الحق في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة بالفقه العربي لعبد الرزاق السنهوري ، ألقاه على طلابه عام ١٩٥٣-١٩٥٤م (١٦٢) .
- وقد أحصى العطار أكثر من خمسمائة رسالة علمية وكتاب ألف بطريقة الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية (١٦٣) .

(١٥٣) الزرقا ، (المدخل) ، ج١ ، ص ٣٣ .

(١٥٤) الزرقا ، (المدخل) ، ج١ ، ص ٨ .

(١٥٥) الزرقا ، (المدخل) ، ج١ ، ص ١٢-١٣ .

(١٥٦) الدريني ، (الحق) ، ص ٢٦٧ .

(١٥٧) مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٦، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .

(١٥٨) موسى ، (تاريخ الفقه) ، ص ٨ .

(١٥٩) حسين ، (المقارنات التشريعية) ، ص ٣٢٥ .

(١٦٠) حسين ، (المقارنات التشريعية) ، ص ٣٣٩ .

(١٦١) موسى ، (تاريخ الفقه) ، ص ٨ .

(١٦٢) السنهوري ، (مصادر الحق) ، ص ٣ .

(١٦٣) العطار ، (تطبيق الشريعة الإسلامية) ، ص ٩٨-١١٢ .

وبعد أن انتهيت من استعراض تاريخ الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية أنتقل لبيان مشروعيتها .

المطلب الأول

معنى الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية ومشروعيتها

أولا : معناها لغة واصطلاحاً :-

فهي لغة : الموازنة مصدر للفعل وزن ووازن ، ومعنى وزن الشيء " عادله وقابله وحاذاه " (١٦١) .

وأما اصطلاحاً : فعرض الآراء والنظريات الفقهية الإسلامية وما يقابلها في القانون الوضعي ، وبيان أوجه الموافقة والمخالفة بينهما تأسيساً على أصولهما ، استمداداً وبحثاً بالأسلوب الذي يظهرهما على حقيقتهما . وصلة المعنى اللغوي بالاصطلاح هو وجود المقابلة والمعادلة .

ويستعمل مصطلح المقارنة (١٦٢) بالمعنى الذي يستعمل فيه مصطلح الموازنة ، وهو مشهور في موازنة الفقه الإسلامي بالقوانين الوضعية ، أو موازنة المذاهب الفقهية فيما بينها وغير ذلك ، ولذلك تجد علم مقارنة الأديان ، ومادة الفقه الإسلامي المقارن ، والقانون المقارن ... إلخ .

ثانياً : مشروعية الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية :-

إن الحكم الشرعي قد يكون للباحث ، أو النية من وراء الموازنة مدار البحث ، أو على الموازنة نفسها .

أ - فإذا اعتبرنا الموازنة - مدار البحث - وسيلة لم يرد فيها نص في القصد ، ولا تصادم نصاً شرعياً أو قاعدة أو مبدأ عاماً ، فيبقى النظر في القصد من ورائها وهو يكون الحكم الشرعي لا للموازنة - مدار البحث - بل على الشخص الذي يجري هذه الموازنة .

فإذا اعتقد الشخص أنه من خلال الموازنة سيصل إلى الرأي الصواب سواء كان في الشريعة الإسلامية أم في غيرها ، وسأوى في نظرتة بين الشريعة الإسلامية التي يجب عليه طاعتها ، والقوانين الوضعية التي لا يجب عليه طاعة ما يخالف الشريعة منها ، فهذا الفعل منه

(١٦١) الفيروز آبادي ، (القاموس المحيط) ، ص ١٥٩٧ ، فصل الواو ، باب النون .

(١٦٢) جاء في معجم الوسيط: وقارن الشيء بالشيء: وزن به (محلثة)، وبين الشيتين والأشياء وزن بينهما فهو مقارن، ويقال الأذب المقارن أو التشريع المقارن. مصطفى وآخرون ، (المعجم الوسيط) ، ص ٧٦٢ ، مادة قرن .

حرام ، لأن التلقي يجب أن يكون عن الله ورسوله ، وهو معنى ألوهية الله - جل وعلا - وهذا الفعل مناقض لها أي مناقض للإيمان الصحيح بها .

قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول) [سورة النساء الآية ٥٩] وقال تعالى : (وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله) [سورة النساء الآية ٦٤] وقال تعالى : (ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكوا إلى الطاغوت وقد أسروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا مبيدا) [سورة النساء الآية ٦٠] . وقال تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) [سورة النساء الآية ٦٥] .

ووجه الاستدلال بهذه الآيات : أنها تأمر بطاعة الله ورسوله ، والاحتكام إلى أمرهما وتتهى عن التحاكم إلى الطاغوت والقوانين الوضعية منه فتكون المساواة بينهما حراما ، ولا تقتصر هذه الحرمة على إجراء الموازنة بل لمجرد الاعتقاد فيما للشريعة الإسلامية فيه حكم .

أما إذا اعتقد أن الشريعة الإسلامية هي الأولى بالإتباع ، والتي لا يساويها ولا يقاربها أي قانون من وضع البشر ، فإن فعله لا يوصف بالحرمة من حيث نيته ببيان محاسن الشريعة الإسلامية وتقريب أحكامها لمن لا يفهمها إلا بلغة القانون . ومعلوم أن يجري الموازنة - مدار البحث - لا يسهه إطلاقا إلا إثبات تقدم الأحكام الشرعية على أحكام القوانين الوضعية (١١٦) .

ب- أما حكم الموازنة - مدار البحث - من جهة كونها أسلوبا للبحث كوسيلة بقطع النظر عن النية ، فإن الموازنة قد تجري في العبادات بين الشرائع السماوية وغير السماوية ، ولا تجري موازنة العبادات بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية وكل ما لا وجود له في القوانين الوضعية فليس مجالاً للموازنة .

ثم الافتراض الأول الذي بينت حكمه اعتباري الموازنة - مدار البحث - مقصودة ابتداء قصد الغايات ، أي أن الموازنة واللجوء إلى ما يصدر عنها من نتائج والتسليم بها هدف ، أما هنا فالموازنة - مدار البحث - وسيلة يندرج الحكم عليها تحت باب سد الذرائع وتأخذ حكمه . فينظر إلى الإيجابيات التي تصدر عن الموازنة ، فإذا كانت أكثر من السلبيات جازت وإلا فلا .

ولقد اختلف الفقهاء المعاصرون في الحكم على الموازنة بين الفقه الإسلامي إلى ثلاثة آراء ، الأول : المنع مطلقا ، الثاني الجواز مطلقا ، الثالث الجواز بشروط (١١٧) .

(١١٦) في الثوابت وليس في الأحكام المتغيرة .

(١١٧) سوار ، (تقييم الدراسات الفقهية) ، ص ٣٤٤ . سوار ، (الموازنة) ، ص ٦٧٢ ، وانظر : ياسين ، (نظرية الدعوى) ، ص ١٠-١١ عبد الجواد ، (بحوث في الشريعة الإسلامية) ، ص ٦٧ . عبد الحميد ، (مقررات قسم القانون) ، ص ٢٦١ .

وأحاول فيما يلي الاستدلال لكل فريق :

أدلة الفريق الأول القائل بالمنع :

١- إن المسلم مأمور بطاعة شريعة الله تعالى والدعوة إليها ومحاربة كل من يخالفها ، والقوانين الوضعية مخالفة لشريعة الله تعالى مما يوجب محاربة هذه القوانين لا تقربها مع شريعة الله تعالى أو موازنتها بها .

قال عبد القادر عودة : " أما القوانين الوضعية فجاءت مخالفة للقرآن الكريم والسنة النبوية ، أو خارجة على مبادئ الشريعة العامة وروحها التشريعية فهي باطلة بطلاناً مطلقاً وليس لأحد أن يطيعها ، بل على كل مسلم أن يحاربها " (١٦٨) .

بمعنى آخر إن من واجبه محاربة القوانين الوضعية يحرم عليه نشرها بين الناس ويحرم عليه أيضاً ، ومن باب أولى مقارنتها بشرع الله .

٢- إن الموازنة تكون بين أمرين متساويين أو متقاربين في المكانة ، والمؤمن يعتقد أن لا مساواة ولا مقارنة بين الأحكام التي أنزلها الله وبين الأحكام التي وضعها البشر .

وإن اختلاف المكانة يمنع الموازنة ويمكن الاستشهاد بقوله تعالى : (استبدلون الذي هو

أدنى بالذي هو خير) [سورة البقرة الآية ٦١] (١٦٩) .

إن الله اختار نعمة هي المن والسلوى ونعى على بني إسرائيل استبدال نعمة أخرى بها هي البصل والعدس ... الخ وكلاهما نعمتان منه لأن الأولى أفضل من الثانية ، فإذا كان استبدال نعمة بنعمة مكاناً للنعي فكيف بمن يستبدل شراً ومعصية ألا وهو استبدال القوانين الوضعية بشريعة الله؟ واختلاف مكانتهما يمنع من موازنة بينهما ، ولا يقول قائل إن الموازنة تتم مع الفقه الذي هو من فهم الفقهاء ، فإن فهم الفقهاء نابع من شريعة الله تعالى لا خارجاً عنها .

قال محمد نعيم ياسين : " إذ لا يجوز أن توضع أحكام الشريعة والقوانين التي وضعها البشر في كفتي ميزان المقارنة والترجيح ، وذلك لأن هذه الأحكام إن كانت مما تناولته النصوص بعبارة أو إشارة أو غير ذلك ، فهذه أحكام الله البينة ، فمن وضعها بجانب أحكام الناس للمقارنة والترجيح فقد أساء ولم يقدر شرع الله حق قدره ، وإن لم تكن قد تناولتها النصوص فقد استتبطها علماء صفت قلوبهم بمعرفة الله تعالى ، وعرفوا مقاصد الشارع من أحكامه التي شرعها لعباده ، واكتشفوا روح الشريعة وقواعدها وأصولها ، فلم يخرجوا عن ذلك فيما استتبطوه وكان الله تعالى معهم في ذلك يسد خطاهم ويوفقهم ، فلم يكلهم إلى أنفسهم وإنما

(١٦٨) عودة ، (الإسلام وأوضاعنا القانونية) ، ص ٥٨ ، بتصرف .

(١٦٩) معنى الآية : " استبدلون البقل والقثاء والفوم والعدس والبصل الذي هو أدنى بالمن والسلوى الذي هو

خير" القرطبي ، (الجامع لأحكام القرآن) ، ج ١ ، ص ١٠-١١ .

أعانهم وتولاهم برعايته ، فليس من تمام الإيمان مقارنة ما صدر عنهم من أحكام واجتهادات بما وضعه الإنسان الذي تخلى الله عن رعايته ووكله إلى نفسه " (١٧٠) .

٣- إن في الموازنة - مدار البحث - نبلاً من الفقه الإسلامي (١٧١) .

وهو كما قال الشاعر: "ألم تر أن السيف يزري بقدره//إذا قيل هذا السيف أمضى من العصا" (١٧٢) ومن أشكال الإهانة ما قاله البشري : " فبعد أن كنا نقول قال الله ، قال رسوله ، صرنا نقول قال قانون نابليون وقال القانون الروماني مثله ، وبدل أن نستدل بأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد صرنا نستدل بلاتيون و"نوجي" و"اسمان" و"كاييتان" ، وبدل أن نلجأ للفتاوى الهندية ومبسوط السرخسي صرنا نلجأ لـ" للوز" وأحكام النقض الفرنسي " (١٧٣) .

٤- إن في الموازنة - مدار البحث - دليلاً على هزيمة نفسية لمن يتصدى للموازنة أو يقر بها وتسليماً بهزيمة الإسلام أمام هذه القوانين (١٧٤)

٥- إنه لا عبرة بوجود أحكام في القوانين الوضعية لا تخالف الشريعة الإسلامية ، بل العبرة بالمصادر التي أثمرت هذه الأحكام ، ولما كان الشرع الإسلامي لا يعترف إلا بمصادره لاستمداد الأحكام منها ، فلا قيمة للموازنة بعدئذ . يقول الشافعي : " ومن تكلف ما جهل ، وما لم تثبته معرفته ، كانت موافقته للصواب - إن وافقه - من حيث لا يعرفه غير محمودة والله أعلم ، وكان بخطئه غير معذور ، إذا كان نطق فيما لا يحيط علمه بالفرق بين الخطأ والصواب فيه " (١٧٥) . أي إنه ما لم ترتبط الأحكام بمصادر يقرها الإسلام فلا قيمة لها ولو كانت صواباً .

٦- "إن شهادة القوانين الوضعية للفقه الإسلامي كشهادة المنافقين الذين قال الله فيها "إذا جادل المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون" [سورة المنافقون، الآية ١] (١٧٦)

(١٧٠) ياسين ، (نظرية الدعوى) ، ص ١٠-١١ .

(١٧١) انظر : سوار ، (الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون المعاصر) ، ص ٦٧٢ .

(١٧٢) درادكة (نظرية الفجر) ج ١ ص ١٠٠ من المقدمة .

(١٧٣) البشري ، (منهج النظر) ، ص ٦٥٤ .

(١٧٤) يقول سيد قطب : " إن هذه المحاولة - أي الموازنة - إن هي إلا إحساس داخلي بالهزيمة أمام النظم البشرية التي صاغها البشر لأنفسهم في معزل عن الله ... وكان في الموازنة بحث عن سند للفقه الإسلامي من القوانين وهو أمر مرفوض . سيد ، (العدالة الاجتماعية) ، ص ٩٣ ، وانظر: البشري ، (حكم الإسلام في الاشتراكية) ، ص ١١٧ .

(١٧٥) الشافعي ، (الرسالة) ، ص ١٧٨ ، فقرة ٥٣ .

(١٧٦) درادكة (نظرية الفجر) ج ١ ص ١٠٠ .

الفريق الثاني : المجيزون مطلقا (١٧٧) :-

ويستدل لهم بما يلي :

١- الموازنة مجرد " أسلوب للإقناع " (١٧٨) ، ونوع من المجادلة بالتي هي أحسن بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية .

والموازنة أسلوب اتبعه القرآن الكريم بين الخير والخير وبين الشر وغير ذلك (١٧٩) ومن أمثلة ذلك :

قوله تعالى : (وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحما طريا ، وتستخرجون حلية تلبسونها ، وترى الفلك مواخر فيه لتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون) [سورة فاطر الآية ١٢] .

وقال تعالى : (أنجمل المسلمين كالجحيم) [سورة القلم الآية ٣٥] .

وقال تعالى : (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) [سورة الزمر الآية ٩] وغير ذلك .

وجه الاستدلال : إن الموازنة حصلت بين البحار المالحة والعذبة وبين المسلمين والمجرمين وكلاهما غير متساويين من كل الوجوه ، فأثمر ذلك جواز الموازنة مطلقا .

وفي قوله تعالى : (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن) [سورة العنكبوت الآية ٤٦] .

وجه الاستدلال بهذه الآية : إن إقناع أهل الكتاب بطريق المجادلة فيه موازنة بين بساطل أهل الكتاب والحق الذي عند المسلمين ، والآية لم تمنع المجادلة بل أمرت أن تتم بالأسلوب الأحسن لا أكثر ، فإذا تمت الموازنة - مدار البحث - بأسلوب حسن فما الذي يمنع منها ؟ .

إن الموازنة إقناعا موصلا إلى غاية عظيمة بإقامة الدليل العلمي البين على سماوية أصول التشريع الإسلامي الخالد وما يحظى به من ميزات وخصائص غير موجودة فسي أرقى القوانين الوضعية (١٨٠) .

٢- المصلحة المحققة من الموازنة - مدار البحث - مصلحة معتبرة شرعا ألا وهي المساعدة في تطبيق الشريعة الإسلامية ، سواء من خلال التكنين الذي يستفيد من الموازنة - مدار البحث -

(١٧٧) من أكثر المتحمسين لهذا الدكتور عبد الجواد . انظر له بحوث في الشريعة الإسلامية والقانون ، ص ٦٣-٦٧ وغيرها .

(١٧٨) عبد الجواد ، (بحوث في الشريعة الإسلامية والقانون) ، ص ٦٣ .

(١٧٩) انظر : عبد الجواد ، (بحوث في الشريعة الإسلامية والقانون) ، ص ٦٣-٦٧ .

(١٨٠) انظر : الدريني ، (بحوث مقارنة) ، ج ١ ، ص ٦ .

أو الاقتباس عن الغير فيما لم يرد فيه نص ، أو إقناع المتشككين بميزات هذه الشريعة وخصائصها . وهذه أقوال عدد من العلماء في هذا المجال :

يقول محمد يوسف موسى : " ونحن لا نجد عاراً ولا عاباً - عيباً - أن نفيد من الغرب كما أفاد منا في العصر الوسيط ، والأمر في الفلسفة وسائر العلوم معروف غير منكور ، ولعله كذلك في دائرة الفقه " (١٨١) .

ويرى عبد الناصر العطار أن الموازنة ضرورة للتحرر من التبعية القانونية والثقافية وحفظ لشخصية الأمة واستقلالها (١٨٢) ، وذلك من منظور الواقع الذي تسوده الأمة .

ويرى الدريني والعبادي وغيرهما أن في الموازنة إظهاراً لما في الفقه الإسلامي من ميزات وخصائص ومزيداً من التعرف على ما في الفقه الإسلامي من ثروة تشريعية عظيمة والوقوف على مدى ملائمة ما تقدمه من حلول لمشكلات المجتمعات البشرية (١٨٣) .

الفريق الثالث : المجيزون بشرط :-

يرى هذا الفريق لجواز الموازنة -مدار البحث- أن تقوم على شرطين (١٨٤) أساسيين هما :

١ () أن يثبت تقدم الفقه الإسلامي على القانون الوضعي (١٨٥) .

٢ () أن تكون الموازنة - مدار البحث - فيما وراء النصوص (١٨٦) .

أما الشرط الأول فهو من مقتضيات الإيمان ، أما الشرط الثاني فهو الذي يميز هذا الفريق عن الفريق الثاني الذي يخرج على قوله جواز الموازنة في المنصوص عليه وليس في دائرة العفو فقط .

ويتميز رأي هذا الفريق بأن الموازنة بعد هذه الشروط تكون مثمرة وما ينبني عليها مفيداً ، لأن الدائرة التي لم يرد فيها نص على سبيل التفصيل، وإن كانت تدخل ضمناً في النصوص على سبيل الإجمال، لا يمنع من الاستفادة مما في هذه القوانين ما لم تتعارض مع أصول الشريعة الإسلامية ومبادئها العامة .

ويستدل لهذا الفريق بما يلي :

(١٨١) موسى ، (تاريخ الفقه) ، ج ١ ، ص ٨ .

(١٨٢) العطار (منهج دراسة القانون)، ص ٦٢٧ .

(١٨٣) الدريني ، (بحوث مقارنة) ، ج ١ ، ص ٦ . العبدي ، (الملكية) ، ج ١ ، ص ٢٦ .

(١٨٤) لا علاقة لهذه الشروط بضوابط الموازنة - مدار البحث - لأن البحث هذا لا يزال في المشروعية ، فإذا سلمت تم الانتقال إلى ضوابطها .

(١٨٥) سوار ، (الموازنة) ، ص ٦٧٢ .

(١٨٦) سوار ، (الموازنة) ، ص ٦٧٢ .

- ١- قوله ﷺ : " أصدق كلمة قالها شاعر ، كلمة لبيد : ألا كل شيء ما خلا الله باطل " (١٨٧) .
وجه الاستدلال : إن قول لبيد وهو في الجاهلية، هذا القول لم يمنع من وصفه بالصدق إذ لم يتعارض مع مبادئ شريعة الله التي جاءت بها ، ولا شك أن القوانين الوضعية صدرت عن بشر فيها الصواب وفيها الخطأ ، فإذا اشترطنا قبول الصواب منها وهو ما يحصل خارج دائرة النصوص ولم يتعارض مع الشريعة الإسلامية فلا بأس به ، وما دامت الموازنة هي التي تكشف عن ذلك فهي جائزة بالشرطين السابقين .
- ٢- إن القول بالمنع مطلقا لا يسلم لقائله لأنه يمنع من الاستفادة مما عند الآخرين ، وفي هذا خروج على سعة الإسلام وشموله واستيعابه لجهود البشر ما لم تتصادم مع النصوص كفاحا .
وكذا القول بالجواز المطلق فيه تجاوز على ثوابت الشرع وتهوين لأمره حتى يتساوى مع ما وضعه البشر .

المناقشة والترجيح :

١ - مناقشة المانعين :

١. أما أدلة المانعين فلا ريب أنها لا طعن فيها لو كانت شريعة الله هي المطبقة ، ولو أن جميع البلاد الإسلامية تحتكم إليها ، أما وإن الواقع غير ذلك فإن السعي لتطبيق شريعة الله من جديد في ديار المسلمين استلزم إتباع وسائل كثيرة منها الموازنة - مدار البحث - لإقناع المتشككين والجاددين لفضل هذه الشريعة وسبقها وسمو مبادئها .
٢. إن عقائد المشركين وضعت بجانب عقيدة المسلمين في القرآن الكريم لبيان عورها وسخفها، فكيف لا توضع القوانين الوضعية بجانب الشريعة الإسلامية إذا كان الهدف هو بيان تهافتها وسبق الشريعة لها وعدالتها في مبادئها عما في تلك القوانين القاصرة .
٣. إن ذكر أسماء رجالات القانون بدل رجالات الفقه الإسلامي خطأ لا شك فيه ، ولكن الموازنة هي ذكر آرائهم بجانب آراء فقهاء الإسلام ، إما لبيان خطئها أو للاستفادة منها في الأمور التي لا نص بخصوصها ، أما الشعور بمهانة الفقه الإسلامي والتقليل من شأنه إذا قورن بالقوانين الوضعية ، فهو " من ضعف الثقة بالنفس ، فالواقع أن الدراسات الموازنة تجلبي من مزايا الفقه الإسلامي ومن ثرائه ، وتجعله محل تقدير واحترام من الجهات العلمية العالمية والمحلية، وتساعد في حركة الاجتهاد الفقهي " (١٨٨) .

(١٨٧) رواه البخاري ، البخاري ، (الصحيح) ، ج٤ ، ص٢٣٦ ، كتاب مناقب الأنصار ، باب الأيام الجاهلية .

(١٨٨) عطية وآخرون ، (تجديد الفقه) ، ص٤٣ .

ب - مناقشة المجيزين مطلقاً :

١. المجادلة والموازنة الواردة في القرآن الكريم أعم من الموازنة - مدار البحث - والاستدلال بها على جواز الموازنة مطلقاً لا يصح من كل الوجوه ، لأن الموازنة لا يقصد بها مجرد الإقناع ، كما أن الإقناع يمكن أن يحصل بالموازنة - مدار البحث - وبغيرها .
٢. المصلحة قد تتحقق بالموازنة وقد تتحقق بغيرها .

الترجيح :

إن القول بجواز الموازنة بضوابطها - التي سيأتي ذكرها في مطلب آت - ، لا يعني التسليم بدليل القائلين بجواز الموازنة - مدار البحث - بشروط ذلك لأن الدليل المذكور يعني اقتباس الفائدة مما عند الغير . وهذا الاقتباس يحصل بعد تطبيق شريعة الله تعالى ، أما وإنها غير مطبقة فإن الموازنة - مدار البحث - لا تخرج عن دائرة الإقرار بهذه القوانين الوضعية. أما بعد أن يطبق الفقه الإسلامي فلا بأس من الاستفادة مما عند الآخرين وهو يحصل بالموازنة مدار البحث وبغيرها .

ولم أذكر حججاً للقائلين بالجواز منها أن الموازنة حالياً تجري مع قوانين وضعية عربية أخذت طابع البيئة العربية التي طبقت فيها ، وليست قوانين أجنبية^(١٨٩) ، وأنا لا يهمني أن تكون القوانين الوضعية عربية أم غير عربية، لأنها كلها خارجة عن شريعة الله تعالى، فهي من وضع البشر عرباً كانوا أم عجماء ، والذي يهمني هو موافقتها للنصوص الشرعية واستمدادها منها لا من وضع غيرها ابتداء .

كما لم أذكر قول من جعل اعتبار الرجوع إلى الشريعة واعتبارها من المصادر التاريخية لعدد من القوانين الوضعية (العربية) فتحا للفقه الإسلامي^(١٩٠) . وهو في نظري قول غريب ومنطق مقلوب - مع احترام قائله .
 فبينما كانت الشريعة الإسلامية هي الأصل صارت تبعاً وحصرت فيما لم ينص عليه القانون الوضعي والتفسير التاريخي لعدد من مواده .

(١٨٩) عبد الحميد ، (مقررات قسم القانون) ، ص ٢٦٧ .

(١٩٠) انظر : السنهوري ، (الوسيط) ، ج ١ ص ٤٨ . عبد الحميد ، (مقررات قسم القانون) ، ص ٢٦٦ . يقول جمال الدين عطية: "وبذلك قد أوضحنا وجوه الحاجة إلى دراسة الشريعة الإسلامية ونوجزها في الآتي : ١ - ... ، ٢ - أنها ضرورية لفهم وتفسير وتطبيق بعض أحكام القوانين الوضعية الحالية". عطية، (تراث الفقه الإسلامي) ، ص ١٨ .

أما القول بأن الموازنة أظهرت أخذ القانون في أحد اتجاهاته بإحدى نظريات يمكن استمدادها من الفقه الإسلامي . فإن نسبتها ستبقى إلى أصولها ولا يفيد وجودها أو ما يماثلها في الفقه الإسلامي ما لم يكن هو المصدر الذي تستمد منه القوانين .

يبقى تساؤل مهم هو ما الذي استفاده المسلمون من كل هذا الكم الهائل من الموازنات مع القوانين الوضعية ؟ وألو طبقت الشريعة الإسلامية واشتغل فقهاء الإسلام بسد حاجات المسلمين فيما يواجههم من مشكلات أو يستجد لهم من أمور استمداداً من نبع الفقه الإسلامي الثري وأصوله المحكمة ، أفلا يغني هذا عن كل هذه الموازنات؟.

قد يخطر ببال أحدنا أن يقول: إن الموازنة بين المذاهب الإسلامية تقلل من التعصب الفقهي المذهبي لما له من آثار سيئة ، أما الموازنة مع القوانين الوضعية فأي تعصب تلغيه أهو التعصب لهذه الشريعة الغراء والغيرة عليه ، والمطالبة بتطبيقها للرضى بغيرها والاستسلام به وقبوله إضافة إلى أنه أمر واقع ؟
رأي الباحث :

وخلاصة الرأي أن الموازنة قد استفذت أغراضها ، ولا تفتح إلا في مجال ضيق لأهل الاختصاص ، وفي الدراسات العليا ضمن الضوابط التي سيأتي بيانها والعمل عليها ، وتوجيه الهمم إلى ثراء الفقه بوسائله وطرقه هو .

وفي هذا الرأي نتبع علماء أفذاذاً أجازوا الموازنة ، منهم :

١- يقول أبو زهرة : " وإذا كنا سنتجه إلى القوانين الحديثة في دراستنا ، فإننا نتجه إلى تقسيمها وتنظيم الكتابة فيها ، وتقارب من هذه الناحية الشكلية ، ولا نحاول التقريب في الناحية الموضوعية وإن تعرضنا للموضوع أحياناً فليبيان فضل الشريعة على القانون الوضعي وما سبقت به القوانين كلها من حسنات " (١٩١) .

٢- زكي عبد البر إذ يقول : " ولا بأس بعد ذلك - دراسة الفقه الإسلامي بأساليب الفقه الإسلامي بمقارنة القانون به ، صياغة وأحكاماً " (١٩٢) .

(١٩١) أبو زهرة ، (الخطوبة) ، ص ٧ .

(١٩٢) عبد البر ، (مصادر الحق) ، ص ٦٠٩ .

المطلب الثاني

أسباب ظهور الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية وأهدافها

يتكون هذا المطلب مما يلي :

- أولاً : العوامل والأسباب التي ساعدت على وجود الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية في عصر الدراسة .
- ثانياً : أهداف الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية .

أولاً : العوامل والأسباب التي ساعدت على وجود الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية في عصر الدراسة :

يمكن تلمس هذه العوامل فيما كتب في التطور التاريخي للموازنة - مدار البحث - مع إضافة عوامل أخرى على النحو الآتي :

١. إن من الدارسين في كليات الحقوق من شملتهم الصحوحة الإسلامية فعبروا عن غيرتهم على الالتزام بالإسلام والتزامهم به ، فقدموا بحوثاً وكتابات قيمة بأسلوب الموازنة - مدار البحث - من مثل عبد القادر عودة في كتابه التشريع الجنائي مقارناً بالقانون الوضعي ، وعلى محمد حسنين في كتابه " رقابة الأمة على الحكام دراسة مقارنة بين الشريعة والنظم الوضعية " وغيرهما .

٢. إن العمل بالقوانين الوضعية الذي حل محل العمل بالشريعة الإسلامية في معظم جوانب الحياة في عصر الدراسة ، وما رافقه من مناهضة وعدم رضى بهذه القوانين لمخالفتها لعقيدة المسلم فجاءت الموازنة لإثبات صلاحية هذه الشريعة للتطبيق^(١١٣) وتفوقها وسبقها وعدالتها .

وبعبارة أخرى فإن معنى عدم تطبيق الشريعة الإسلامية أيضاً أوجد ثغرة جاهد المسلمون لسدّها بطرق عدة منها الموازنة - مدار البحث - كنوع من المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية^(١١٤) ، ولو كان الفقه الإسلامي مطبقاً لما وجدت هذه الموازنة بالحجم الذي ظهرت فيه .

٣. ظهور الحاجة للتقنين^(١١٥) المستمد من الشريعة الإسلامية، حيث اقتضى ذلك اتباع أسلوب المقارنة في دراسة الفقه الإسلامي وتقديمه مصدراً للقوانين .

يقول محمد يوسف موسى : " وليس أولى بالقيام بهذا الواجب - نعني دراسة الفقه الإسلامي دراسة مقارنة - من رجال كلية الشريعة بالأزهر متعاونين مع رجال القانون المخلصين للإسلام

(١١٣) البشري ، (منهج النظر) ، ص ٦٤٦ .

(١١٤) البشري ، (منهج النظر) ، ص ٦٤٦ .

(١١٥) عبد الجواد ، (بحوث الشريعة الإسلامية) ، ص ٧٩ .

وشريعته ، لنصل إلى الغاية التي نرجوها وهي جعل الفقه الإسلامي الأساس الأول للتشريعات والقوانين الحديثة ، وليخلص الفقه من الأزمة التي يعانيها منذ قرون " (١٩٦) .

٤. جعل الشريعة الإسلامية مصدرا من المصادر التاريخية للقانون المدني المصري وغيره يقول السنهوري : " جعل الشريعة هي الأساس الأول الذي يبنى عليه تشريعنا ، فلا يزال أمنية من أعز الأمنيات التي تختلج بها الصدور ، وتتطوي عليها الجوانح ، ولكن قبل أن تصبح هذه الأمنية حقيقة واقعة ، ينبغي أن تقوم نهضة علمية قوية لدراسة الشريعة على ضوء القانون المقارن ، ونرجو أن يكون من وراء جعل الفقه مصدرا من المصادر الرسمية للقانون الجديد ما يعاون على قيام هذه النهضة " (١٩٧) .

٥. الندوات والمؤتمرات والرسائل العلمية ، وبحوث الترقية وغيرها (١٩٨) .
ثانيا : أهداف الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية :

إن كثيرا من الانتقادات التي وجهت للفقه الإسلامي كانت بسبب وجود خصائص مميزة في القوانين الوضعية لا من حيث المضمون بل من حيث الترتيب والصياغة وأسلوب العرض الذي يسهل للباحثين الوصول إلى مبتغاهم في أقل وقت ممكن ، وكذلك نوعية المواضيع الحديثة المعالجة ، فجاءت الموازنة لتحقيق هدف مهم هو إضفاء الحيوية على الدراسات الفقهية ، وخرجها عن نمطها التقليدي الذي لم يكن عن طريقه باستطاعة الباحثين من غير الشرعيين الوصول إلى ما يريدون بسهولة .

وللموازنة - مدار البحث - أهداف أخرى منها :

١ (إظهار سمو الشريعة وفعاليتها وقدرتها على الاستجابة لمواكبة كل مستجد في حياة الناس وهي لا تقل عن القوانين بل تفضلها في ذلك كله وغيره .

ويبرز هذا الهدف في مرحلة الدفاع عن صلاحية الشريعة للتطبيق وإثبات أنها أفضل من القانون (١٩٩) .

٢ (إثبات أن الشريعة أسبق من القانون فيما يزعمه به الحكام ورجال القانون يبطل مدعاهم ومسوغات تمسكهم بالقوانين الوضعية (٢٠٠) .

(١٩٦) موسى ، (تاريخ الفقه) ، ج ١ ، ص ١٢ .

(١٩٧) السنهوري ، (الوسيط) ، ج ١ ، ص ٤٨ ، وانظر : موسى ، (التشريع الإسلامي) ، ص ١١٠٩ .

(١٩٨) انظر : المطار ، (دراسة القانون) ، ص ٦٣٨ .

(١٩٩) انظر : الزحيلي ، (آثار الحرب) ، ص ٢٤ ، حاشية ١ . البشري ، (منهج النظر) ، ص ٦٤٦ . عبد الجواد ، (تعقيب) ، ص ٧٣١ الأهواني ، (تعقيب) ، ص ٧٢٣ .

(٢٠٠) انظر : البشري ، (منهج النظر) ، ص ٦٤٦ . حسنين ، (رقابة الأمة) ، ص ٩ .

- ٣ (التأسيس الشرعي للأحكام القانونية ببيان مدى قربها من الفقه الإسلامي وعدمه (٢٠١) .
- ٤ (الاستفادة من الحلول التي يعالج بها القانون الوقائع المستجدة (٢٠٢) .
- ٥ (بيان ما يخالف القانون فيه الشرع ومهاجمة ذلك ، وبيان تهافته والعمل على تعديله واستبداله حتى يصبح موافقاً للشرعية الإسلامية (٢٠٣) .
- ٦ (الكشف عن قصور مناهج كليات الحقوق (٢٠٤) بإثبات قصور القوانين الوضعية (٢٠٥) التي تُدرّسها
- ٧ (إعادة الفقه إلى مكانته التي كان عليها بعد أن تم تجاهله والمرور عليه باعتباره حلقة مفقودة (٢٠٦) .
- ٨ (رد الشبهات التي يطلقها عدد من رجالات القانون بحق الفقه الإسلامي لجهلهم به ، وعدم إطلاعهم على ما يحويه من ثروة عظيمة ، وهذه بعض أقوالهم :
- يقول السنهوري - على مكانته في القانون : " إن الفقه الإسلامي - في ميدان القانون العام - لا يزال في دور الطفولة (٢٠٧) . ويقول عبد الحميد متولي مؤيداً كلام السنهوري: " كان ذلك منذ أربعين من السنين وبعد أربعين من السنين لا يزال الطفل في المهد يحبو لا يكاد يكبو " (٢٠٨) .
- ويقول حازم عبد المتعال الصعيدي : " ... إلا أننا نجد رغم ذلك الفقه الإسلامي في ميدان القانون العام يعاني من التخلف الشديد " (٢٠٩) .
- كل هؤلاء القانونيين وغيرهم ممن يستهويه رأيهم لا يحيد عنه إلا بالموازنة التي تبيين كنوز الفقه الإسلامي الثمينة التي لم يصل القانون الوضعي إلى سموها وعدالتها .
- ٩ (تكوين جيل يمتلك الرؤية الصحيحة والدراية الكافية بما استحدثت من مشكلات في هذا العصر ، ومعرفة حكمها الشرعي (٢١٠) .

(٢٠١) الأهواني ، (تعقيب) ، ص ٧٢٣ . عبد الجواد ، (تعقيب) ، ص ٧٣١ .

(٢٠٢) الأهواني ، (تعقيب) ، ص ٧٢٣ . البشري ، (منهج النظر) ، ص ٦٤٩ .

(٢٠٣) العطار ، (دراسة القانون) ، ص ٦٣٧ . عطيه وآخرون ، (تجديد الفقه) ، ص ٣٩ .

(٢٠٤) حسنين ، (رقابة الأمة) ، ص ٨ .

(٢٠٥) حسنين ، (رقابة الأمة) ، ص ٩ . الزحيلي ، (آثار الحرب) ، ص ٢٤ .

(٢٠٦) حسنين ، (رقابة الأمة) ، ص ٨ .

(٢٠٧) حسنين ، (رقابة الأمة) ، ص ٨ . نقلاً عن كتابه الخلافة ص ٢١ بطبعته الفرنسية .

(٢٠٨) حسنين ، (رقابة الأمة) ، ص ١٩ . نقلاً عن كتابه نظام مبادئ الحكم في الإسلام ص ز .

(٢٠٩) حسنين ، (رقابة الأمة) ، ص ١٩ . نقلاً عن كتابه نظرية الدولة الإسلامية ص ١٧ .

(٢١٠) العطار ، (دراسة القانون) ، ص . عبد الجواد ، (تعقيب) ، ص ٧٢٨ .

المطلب الثالث

أساليب ومناهج الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية
وسلبياتها وضوابطها

إن الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية لها أساليب وطرق تتم في إطارها ويترتب على هذه الأساليب - أحياناً - سلبيات ، ولتجاوز هذه السلبيات لا بد من الالتزام بضوابط ، وهذا هو محور الحديث في هذا المطلب الذي يتكون مما يلي :

أولاً : الأساليب والمناهج المتبعة في الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية .

ثانياً : صعوبات الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية وعيوبها .

ثالثاً : ضوابط الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية .

أولاً : الأساليب والمناهج :-

إن الباحث الذي يريد أن يكتب موضوعاً يوازن فيه بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية يبدأ أولاً بتحديد المنهج الذي سيتبعه في هذه الموازنة ، سواء في الهيكل العام أم في طريقة الموازنة .

ففي أسلوب العرض للبحث : الذي يقصد به الخطوط الرئيسية للموضوع. قد يعرض الفقه الإسلامي بأسلوب القانون الوضعي ، أو يعرض القانون الوضعي بأسلوب الفقه الإسلامي. وفي تناول جزئيات الموضوع التفصيلية قد يعرض موقف كل من الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية منفصلاً عن الآخر أو يعرضان معاً في كل جزئية . وفيما يلي تفصيل لما أجمل سابقاً :

أ - أما بالنسبة لعرض الفقه بأسلوب القانون : فهو الأسلوب الغالب على من مارس الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية ، وصرح بذلك السنهوري في كتابه مصادر الحق في الفقه الإسلامي بقوله : " سنجري في بحثنا على أساليب الفقه الغربي " (٢١١).

ومزية هذا الأسلوب " أنه يقرب الفقه الإسلامي إلى رجل القانون الذي ليس له صلة به مما يمكنه من فهمه ومعرفة مزاياه ، وبهذا يكسب الفقه الإسلامي أنصاراً من رجال القانون وهذا شيء هام " (٢١٢) .

نعم ، إنه شيء هام لإقناع رجال القانون ، لكنه ليس هاماً بالنسبة للفقه الإسلامي لأنه معالجة للفقه بغير الأسلوب الذي يناسبه ودرج عليه العلماء منذ ظهور الفقه .

(٢١١) السنهوري ، (مصادر الحق) ، ص ٦ .

(٢١٢) عبد البر ، (مصادر الحق) ، ص ٥٥٩ .

إن عرض الفقه الإسلامي بأسلوب القوانين الوضعية له عيوب منها :

١- مجافاة المنطق :

إن للفقه الإسلامي ترتيباً مترابطاً توصل كل نقطة بالتي تليها ، فإذا انفك هذا الترتيب حصل اختلال في عرض الموضوع ، والذي يؤدي غالباً إلى عدم إعطاء الصورة المتكاملة لرأي الفقه في الموضوع الموازن ، ومثاله أقسام العقد وشروطه في الفقه الإسلامي ، فقد كتبت بطريقة معينة إذا نقلت إلى طريقة القانونيين اختلفت ولم تعط الصورة الموجودة في كتب الفقه أو الحكم الشرعي لها كما ينبغي (٢١٢) .

٢- النقص:

الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية بأسلوب الفقه الغربي تؤدي إلى نقص في موضوعات مهمة يتناولها الفقه الإسلامي ، كترك موضوع الأهلية عند الكلام عن العقد في مصادر السنهوري (٢١٤) .

٣- الزيادة (٢١٥) :

إن الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية بأسلوب الفقه الغربي تؤدي إلى زيادة ياباها الفقه الإسلامي ، ومثاله " جعل السبب بمعنى الباعث ركناً في العقد، فهذا وإن كان كذلك في القانون فلا يصح اعتباره ركناً في الفقه الإسلامي (٢١٦) ، ولذلك اعتبر الباعث شرط صحة لا أكثر (٢١٧)

٤- الاعتساف :

بمعنى التكلف في إقحام مواضيع في غير محلها (٢١٨) ، أو تطويع النصوص لإخضاعها لتصوير القانون للموضوع (٢١٩) ، كإدخال الكذب في ييوع الأمانة (المرابحة والوضيعة والتولية) بالتدليس ، وهو ليس كذلك (٢٢٠) .

(٢١٢) انظر مقارنة عبد البر بين الكاماني في بدائع الصنائع والسنهوري في مصادر الحق في موضوع

العقد. عبد البر، (مصادر الحق) ص ٥٦٢-٥٦٨

(٢١٤) عبد البر ، (مصادر الحق) ، ص ٥٦٩ .

(٢١٥) انظر : عبد البر ، (مصادر الحق) ، ص ٥٧٢ .

عبد البر ، (مصادر الحق) ، ص ٥٧٥ .

(٢١٦) انظر : عبد البر ، (مصادر الحق) ، ص ٥٧٩-٥٨١ . سوار ، (الموازنة) ، ص ٦٩٦ ، في الحاشية .

(٢١٧) الكيلاني ، (نظرية الباعث) ، ص ١١٩ .

(٢١٨) عبد البر ، (مصادر الحق) ، ص ٥٨٢ .

(٢١٩) عبد البر ، (مصادر الحق) ، ص ٥٨٥ .

(٢٢٠) عبد البر ، (مصادر الحق) ، ص ٥٨٨ .

٥ - استعمال مصطلحات وعبارات غريبة على الفقه الإسلامي^(٢٢١) .
 كاستعمال مصادر الحق بدلاً من أسباب الأحكام الشرعية^(٢٢٢) .
 أما معالجة القانون الوضعي بأسلوب الفقه الإسلامي فهي بذكر رأي القانون في المسألة أثناء استعراض المسائل الفقهية وفق الترتيب الفقهي ، وإجراء الموازنة بينهما .
 وميزه هذا الأسلوب أنه يُعرف طالب الفقه الإسلامي بما لدى رجال القانون ليتمكن من فهم طريقة تفكيرهم والتمكن من الرد عليهم ، ومهاجمة الثغرات الموجودة في القوانين الوضعية لتعديلها ، كخطوة للانتقال إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ، ويرد على هذا الأسلوب تساؤل وجيه وهو هل طالب الفقه بحاجة إلى معرفة رأي القانون في مسألة ما ؟
 الجواب نعم ، ذلك لأن تنزيل الأحكام الشرعية على الواقع يستلزم معرفته ، وهذه الموازنة طريق للمعرفة وإن كانت المعرفة يمكن أن تتم بغيرها .
 ولعل الأسلوب الأمثل هو عرض الفقه الإسلامي بأسلوبه، ولو تطلب الأمر تقنينه فلا بأس، ولكن بصياغة الفقه الإسلامي بأسلوبه هو كما فعل قدري باشا^(٢٢٣) .

ب - الموازنة - مدار البحث - بين مكونات الموضوع الواحد ، لها ثلاث طرق وهي على النحو الآتي :

١ (الطريقة الأولى : العرض المنفصل لموقف كل منهما^(٢٢٤) : يقوم الباحث بعرض المسألة كما هي في الفقه الإسلامي ، ثم يعرض لرأي القانون الوضعي في مكان آخر مستتلاً استقلالاً تاماً عن الأول ، وبهذه الطريقة يعرض كامل الموضوع (وهذه هي الطريقة التي اتبعها الأستاذ محمد نعيم ياسين في كتاب نظرية الدعوى) ، وقد يجري موازنة في مكان لاحق أو يترك إجراء الموازنة للقارئ .

٢ (الطريقة الثانية : المزج في العرض بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية محل الموازنة^(٢٢٥) ، وقد يفصل بينهما عند صعوبة المزج ، وهذه الطريقة أكثر التصاقاً بالموازنة من سابقتها وتعطي نتائج مباشرة لأوجه الاختلاف والتشابه والوصول إلى حلول أفضل مع بيان معالجة كل من الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية في الجوانب التي انتقد فيها .

^(٢٢١) عبد البر ، (مصادر الحق) ، ص ٦٠٣ .

^(٢٢٢) عبد البر ، (مصادر الحق) ، ص ٦٠٤ .

^(٢٢٣) عبد البر ، (مصادر الحق) ، ص ٦٠٨ .

^(٢٢٤) الأهواني ، (نحو تطوير الدراسة المعاصرة) ، ص ٣٧٤ .

^(٢٢٥) الأهواني ، (نحو تطوير الدراسة المعاصرة) ، ص ٣٧٤ .

وهذه هي الطريقة التي اتبعها السنيون في مصادر الحق ، وعبد القادر عودة في التشريع الجنائي ، ويرى الزحيلي أن الأسلوب الأمثل هو إجراء الموازنة بين المذاهب الفقهية وبعد الوصول إلى الرأي الراجح يوازن مع الآراء القانونية (٢٢٦) .

ثانياً : صعوبات الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية وعيوبها :

إن إجراء الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية ليست عملية سهلة ، بل تكتنفها صعوبات، وتجاوز هذه الصعوبات يؤدي إلى سلامة الموازنة من العيوب .
ولذلك نفرد الصعوبات أولاً ثم نتبعها بالعيوب .

أ - الصعوبات :

هنالك * صعوبتان رئيستان تواجهان كل من يتصدى للموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي (٢٢٧) ، وهما :

١. صعوبة استعمال مصطلحات أي من الموازين (الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية في مجال الآخر) ، إن لكل من الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية مصطلحات التي ليس بالضرورة أن تكون متطابقة ، وباستقراء المصطلحات المستعملة في المجالين وجد أنها أربع فئات :

الفئة الأولى : هي ما يختلف لفظه ويختلف معناه ، كمصطلح القاعدة القانونية في القانون ، ومصطلح الحكم الشرعي في الفقه ، فإنهما يختلفان لفظاً ومعنى (٢٢٨) ، ولا يصح هنا استعمال أحدهما، مكان الأخرى .

الفئة الثانية : هي ما يختلف لفظه ويتحد معناه ، كمصطلح المسؤولية العقدية في القانون وضمان العقد في الفقه ، فمعناهما في الفقه و القانون واحد (٢٢٩) .

الفئة الثالثة : هي ما يتحد لفظه ويختلف معناه ، اختلافاً جوهرياً واختلافاً من وجه كمصطلح الذمة والإجازة والفسخ (٢٣٠) .

الفئة الرابعة : هي ما يتشابه لفظه ويتحد معناه ، مثل لفظ العقد بمعناه الضيق (٢٣١) .

(٢٢٦) الزحيلي ، (آثار الحرب) ، ص ٢٣ .

(٢٢٧) سوار ، (الموازنة) ، ص ٦٧٤ .

(٢٢٨) انظر : سوار ، (الموازنة) ، ص ٦٧٦-٦٧٧ . عبد الجواد ، (تعقيب) ، ص ٧٣٦ .

(٢٢٩) انظر : سوار ، (الموازنة) ، ص ٦٨١ . عبد الجواد ، (تعقيب) ، ص ٧٣٦ .

(٢٣٠) انظر : سوار ، (الموازنة) ، ص ٦٧٨-٦٧٩ . عبد الجواد ، (تعقيب) ، ص ٧٣٦ .

(٢٣١) انظر : سوار ، (الموازنة) ، ص ٦٧٩ . عبد الجواد ، (تعقيب) ، ص ٧٣٦ .

٢. الخلاف بين أسلوب الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية^(٢٣٢) ، إن لكل من الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية أسلوبه في معالجة القضايا ، فإذا ما تمت الموازنة بينهما بدت الصعوبة باختيار أي الأسلوبين ، وقد سبق عرض الأساليب المتبعة في الموازنة في بداية هذا المطلب ، ومن الأمثلة التي نكرت على اختلاف الأساليب بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية ، أن الفقه يعرض العقد داخل التصرف الشرعي ، بينما القوانين تعرض العقد داخل نظرية الالتزام^(٢٣٣)

ب - عيوب الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية :
لقد ظهرت عدة عيوب لعمليات الموازنة منها

١- التسرع أو الحماس الانفعالي في الموازنة قبل دراسة الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية دراسة عميقة يؤدي إلى مسخ للفقه الإسلامي بتطويع نصوصه خدمة لما هو موجود في القوانين الوضعية .

والأمثلة على ذلك كثيرة منها : القول بأن الجهاد في الإسلام دفاعي مجارة للقانون الدولي في هذا المجال^(٢٣٤) ، وكذلك القول بأن الأصل في الإسلام هو السلم مجارة للقانون الدولي الذي جعل أساس العلاقات الدولية السلم^(٢٣٥) .
وغير ذلك كثير .

وأكثر ما يكون ذلك من رجال القانون الذين لم يتعمقوا في دراسة الفقه الإسلامي الذين وصف حالهم السنهوري بقوله : " وقد حاول بعض رجال القانون أن يستبقوا الحوادث ، فدرسوا الشريعة دراسة سطحية فجة لا غناء فيها ، وقدموا نموذجاً يشتمل على بعض النصوص في نظرية العقد ، زعموا أنها أحكام الشريعة الإسلامية وهي ليست من الشريعة الإسلامية في شيء " ^(٢٣٦) .

ويقول : " وفي محاولة الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية عن دراسة سطحية لا تعمق فيها وهي المحاولة التي أشرنا إليها فيما تقدم ، ظن واضعو النموذج الذي سبق ذكره: أن نظرية عيوب الرضاء ، ونظرية البطلان ، ونظرية السبب ، ونظرية الفسخ هي نظريات يمكن الأخذ بها، كما هي مبسطة في القوانين الحديثة مع نسبتها إلى مذاهب في الفقه الإسلامي تتعارض

^(٢٣٢) انظر : سوار ، (الموازنة) ، ص ٦٩٣ .

^(٢٣٣) انظر : سوار ، (الموازنة) ، ص ٦٩٣ .

^(٢٣٤) الزحيلي ، (أثار الحرب) ، ص ٩٣-٩٤ .

^(٢٣٥) الزحيلي ، (أثار الحرب) ، ص ١٣٢ .

^(٢٣٦) السنهوري ، (الوسيط) ، ج-١ ، ص ٤٨ ، حاشية ١ .

معها كل التعارض ، وبديهي أن الشريعة الإسلامية لا تخدم عن طريق أن ينسب إليها ما ليس منها وإنما تخدم عن طريق دراستها دراسة علمية صحيحة ، وأول شرط لهذه الدراسة هو الأمانة العلمية ولا يعيب الشريعة الإسلامية أنها لا تطاوع في بعض نظرياتها ما وصل إليه القانون الحديث من نظريات معروفة ، ولكن يعيبها أن تشوه مبادئها وأن تمسخ أحكامها * (٢٢٧).

٢- عدم الدقة والأمانة في نسبة الرأي إلى الفقه الإسلامي : -

كان يعتمد الدارس إلى نقل رأي ما من أي مذهب فقهي ، ويعمم النسبة بزعم أنه رأي الفقه الإسلامي وليس رأياً في الفقه الإسلامي ، ويزداد الطين بلة إذا كان هذا غير معتمد في المذهب الفقهي المنقول عنه .

إن رأي فقيه ما لا يمثل الشريعة الإسلامية بشمولها وسعتها (٢٢٨) .

ثالثاً : ضوابط الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية :

يحسن الالتزام بأسس واضحة للوصول إلى نتائج خالية من العيوب في الموازنات التي تتم بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية ، ومن هذه الأسس أو الضوابط ما يلي :

١ - التعرف على مصادر كل منهما واستقاء معلومات كل واحد منهما من مصادرهما ، وبنفس أدواته ومناهجه في التأصيل والتفسير (٢٢٩) .

وبذلك يكون القرآن الكريم والسنة النبوية هما الأساس الذي يستمد منه الحكم الشرعي والمذاهب الفقهية جميعها وحدة متكاملة (٢٣٠) أمام القانون .

٢ - إدراك أوجه الشبه والاختلاف الجوهرية بينهما (٢٣١) .

فهناك فرق من حيث المصادر ، فالأحكام الشرعية في الأصل مصدرها الوحي والقوانين الوضعية مصدرها البشر ، ومن حيث غاية كل منهما فالأحكام الشرعية تتجاوز الدنيا إلى الآخرة ، ويتعدى أثرها الظاهر إلى الباطن (٢٣٢) ، ومن حيث بنیان كل منهما فلا ينتزع نص من سياقه لأنه يفقد ذاتيته واستقلاله (٢٣٣) .

(٢٢٧) السنهوري ، (الوسيط) ، ج١ ، ص ٥٠ ، حاشية ١ .

(٢٢٨) انظر الزرقا (الفتاوى) ص ٣٧٣ .

(٢٢٩) المطار ، (دراسة القانون) ، ص ٦٣٨ . سلطان ، (أحكام القانون الدولي) ، ص ٢٠ . الأهواني ، (تعقيب) ، ص ٢٢٣ .

(٢٣٠) منصور ، (نحو تصور لتدريس القانون) ، ص ٧٠٦ .

(٢٣١) المطار ، (دراسة القانون) ، ص ٧٠٦ .

(٢٣٢) انظر : سلطان ، (أحكام القانون الدولي) ، ص ٨ .

(٢٣٣) امام ، (نحو تطوير الدرس الجنائي) ، ص ٢٨٨ . المطار ، (دراسة القانون) ، ص ٦٤٠ .

- ٣ - مراعاة الشمول والدقة في الموازنة (٢٤٤) .
- وهذا الضابط مهم للغاية في الموازنة - مدار البحث - ومن مقتضياته مراعاة أبعاد الزمان والمكان والبيئة والطبيعة (٢٤٥) لكل حكم من الأحكام إن كان يتأثر بذلك .
- ٤ - التوجه لموازنة المبادئ العامة والنظريات التي يتضمنها الفقه مع ما يقابلها في القوانين الوضعية دون الأحكام الفرعية فقط .
- ٥ - عدم اصطناع التريب أو المغايرة بينهما أو إلياس أحدهما عباءة الآخر لما فيه من إجبار لأحدهما بقبول ما عند الآخر بإلغاء الفروق بينهما على أسس موهومة خاطئة .
- ٦ - الاهتمام بالمشكلات العملية والمستجدة ، وحلول القضاء فيها حتى لا تقتصر الدراسة على النظر ، وأن تكون الموازنة علمية تطبيقية (٢٤٦) .
- ٧ - التأكد من معاني المصطلحات وعدم الخلط بينها (٢٤٧) .
- ٨ - التعاون بين الشرعيين والقانونيين في عملية الموازنة - مدار البحث - أو عدم الإقدام عليها إلا لمن له دراية بالتخصصين (٢٤٨) .
- ويرى محمد مصطفى شلبي عدم التعصب والذي يؤدي دائماً إلى الاعتراف بتفوق الفقه الإسلامي على غيره (٢٤٩) .

(٢٤٤) العطار ، (دراسة القانون) ، ص ٦٤٠ . الأهواني ، (تعقيب) ، ص ٧٢٣ .

(٢٤٥) انظر : سلطان ، (أحكام القانون الدولي) ، ص ٤ . (١٠٦) سلطان ، (أحكام القانون الدولي) ، ص ٤ .

امام ، (نحو تطوير الدرس الجنائي) ، ص ٢٨٨ . منصور ، (نحو تصور لتدريس القانون) ، ص ٧٠٧ .

الدريسي ، (بحوث مقارنة) ، ج ١ ، ص ٥ . (١٠٧) انظر : عبد الجواد ، (تعقيب) ، ص ٧٢٣-٧٢٤ . سواج ، (تدريس الفقه التجاري) ، ص ٢٦٦-٢٢٧ . العطار ، (دراسة القانون) ، ص ٦٤١ .

(٢٤٦) العطار ، (دراسة القانون) ، ص ٦٤١ . الأهواني ، (تعقيب) ، ص ٧٢٣ .

(٢٤٧) العطار ، (دراسة القانون) ، ص ٦٣٩ . الأهواني ، (تعقيب) ، ص ٧٢٣ .

(٢٤٨) حبش ، (مشكلات تبحث عن حلول) ، ص ٢٣٨ .

(٢٤٩) شلبي ، (الفقه الإسلامي) ، ص ١١٠ .

الفصل الثالث

الأساليب الجديدة في تأليف كتب الفقه الإسلامي

ويحتوي على تمهيد في ضوابط ومزايا الدراسات الفقهية في عصر الدراسة وثلاثة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول : التأسيس الفقهي

ويحتوي على مطلبين :

المطلب الأول: التعليل الفقهي (المقاصد الشرعية).

المطلب الثاني: التعيد الفقهي (القواعد الفقهية).

المبحث الثاني: التيسير والتحديث

ويحتوي على مطلبين:

المطلب الأول: التعجيم الفقهي والفهرسة.

المطلب الثاني: التدوين الموسوعي الفقهي (الموسوعات الفقهية)

المبحث الثالث: التجديد والإضافة

ويحتوي على مطلبين:

المطلب الأول: التطوير الفقهي (النظريات الفقهية)

المطلب الثاني: العناية بالتأليف في موضوعات السياسة الشرعية

تمهيد:

ضوابط ومزايا الدراسات الفقهية في عصر الدراسة^(١)

مناهج البحث هي واحدة من المواد التي ظهرت في عصر الدراسة، وتعنى بفن التنظيم الصحيح لسلسلة الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين^(٢).

و لا تزال مناهج البحث في الفقه الإسلامي تحريراً وتأصيلاً في بداياتها^(٣)، وعن طريقها يتم تقييم الأبحاث الفقهية.

ولقد أجاد محمد نعيم ياسين في وضع أسس منهج البحث العلمي الفقهى نختصر عناوين هذه الأسس بما يلي:-

أ- في المحتوى

- ١- استيفاء جميع عناصر الموضوع دون تكلف وسماء (الجامعية).
- ٢- الالتزام بالموضوع المختار وعدم الخروج عنه (المانعية).
- ٣- الفهم للبيانات المستحضرة في البحث بحيث لا يكون هناك التباس أو قصور فيها.

(١) أرجو ملاحظة مزايا كتب الفقه المدون قبل عصر الدراسة في هذه الدراسة عند الكلام حول تحقيق التراث ص ١٤٢ وعبوب الفقه المدون عند الحديث حول مناهج كليات الشريعة قبل عصر الدراسة ص ٢٤٥
(٢) خضر (أزمة البحث العلمى فى العالم العربى) ص ١٢ نقلته عن أبو سليمان (منهج البحث العلمى فى الفقه) ص ١٥.

(٣) عند البحث عن مناهج البحث العلمى فى جهاز الحاسوب فى مكتبة الجامعة الأردنية وجدت ما يزيد على ستمائة وخمسين مرجعاً نصيب الفقه منها لا يتجاوز مرجعاً واحداً متخصصاً وقد يقول قائل إنها موجودة فى شأيا الكتب ولكن النقى هنا ينصب على أفرادها بالبحث لا على وجود أصولها فهذا أمر معروف وقد يقول قائل إنه لا فرق فى مناهج البحث بين الفقه وغيره فى الأصول العامة على الأقل بينما يعرف كل باحث أن لكل مادة خصائصها وحاجتها إلى بلورة لمناهج البحث فيها وبخاصة الفقه وهى الأساس فى تطوير وتحديث البحث الفقهى ومن المؤلفات والأبحاث فى هذا الموضوع :

١. منهج البحث فى الفقه الإسلامى خصائصه ونقائصه لعبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان.
٢. مناهج البحث وتحقيق التراث لأكرم العمري .

٣. البحث الفقهى لقحطان الدورى وهو منشور فى مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ع ٥ رمضان ١٤١٤هـ - ١٩٩٤ م .

٤. منهج البحث فى أصول الفقه لعبد الوهاب أبو سليمان، مطبوع مع كتاب له بعنوان منهجية الإمام الشافعى، بوطبعته دار ابن حزم /بيروت والمكتبة المكية/مكة المكرمة، ط١/١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٤- اتباع منهج علمي في الاستدلال، فالأبحاث تقوم على دعاوى وأدلة تثبت هذه الدعاوى ولا بد من أن تكون الأدلة منتجة في إثبات تلك الدعاوى.

٥- الإضافة العلمية أو ما يسمى بالإبداع وهذا يمنع من تكرار الكتابة في الموضوع الواحد ما لم يستطع الباحث أن يقدم فيه شيئاً جديداً.

ب- في الأسلوب:

الالتزام بقواعد اللغة العربية مع ترتيب منطقي ووضوح وقوة في الأسلوب^(٤) وبعبارة أخرى له ثلاث خطوات هي:-

الأولى: الاستقراء للنصوص المتعلقة بالموضوع استقراء تاماً.

الثانية: التعليل العلمي للنصوص.

الثالثة الاستنباط.^(٥)

وينبغي أن تلتزم الدراسات الفقهية بالضوابط التالية:

١- الاعتدال في الأحكام التي يتوصل إليها الباحث فلا يتساهل فيغلب جانب الإباحة، ولا يتشدد فيغلب جانب الحظر والتحريم، ولا ينضبط الاعتدال إلا بالالتزام بالنصوص الذي سيثمر التيسير والتوسعة على المسلمين والوقوف على الضرورات الحقيقية مع تسهيل في عرض المعلومات وتبسيطها^(٦).

٢- الواقعية في المواضيع المطروحة بترك التعمق والتنتطح وتشقيق المسائل الوهمية أو البعيدة الوقوع^(٧).

٣- الاجتهاد في المسائل المستجدة من أهله و ذلك للحاجة إلى بيان حكم الشرع فيها، ولا يعني ذلك أن يجتهد في كل شيء، بل ضمن القدرة والاستطاعة، فيبقى التقليد جائزاً مع احترام أقوال الأئمة الفقهاء و عدم التعصب لهم^(٨).

(٤) مستفاد من مناقشة رسالة دكتوراه بعنوان (السياسة الشرعية عند ابن قيم الجوزية) إعداد الطالبة جميلة الرفاعي في الجامعة الأردنية.

(٥) أبو سليمان (منهج البحث في الفقه الإسلامي) ص ١٦.

(٦) انظر: المودة (ضوابط الدراسات الفقهية) ص ٥١-٥٤.

(٧) انظر: المودة (ضوابط الدراسات الفقهية) ص ٥٥-٦٢.

(٨) انظر: المودة (ضوابط الدراسات الفقهية) ص ٦٣-٧٧.

- ٤- مراعاة اختلاف الفقهاء برده إلى أسبابه، وما لا أصل له فلا قيمة له والترحيح بين آرائهم وفق ضوابط الترحيح وترك ما فيه من سعة، وربطه بأداب الاختلاف عند التطبيق^(٩).
- ٥- الاستفادة من الثروة الفقهية عند تناول المسائل، والاستتارة بها في استنباط الأحكام للمسائل المستجدة، ولا يقلل ذلك من أهمية الاجتهادات المعاصرة التي ينبغي أيضا الاستفادة منها فيجمع بين الحسنين^(١٠).
- ٦- التأمي قبل الجزم بالرأي الذي سيتبناه الباحث سواء كان تحليلا أو تحريما أو غير ذلك، ولذلك تعلق كبير بنضج عقلية الباحث وسعة اطلاعه ومعرفته للواقع^(١١).
- ٧- التأكيد على الجوانب العملية للبحث بربطه بالعقيدة التي تحفز على العمل وبيان الحكمة التي تورث الطمأنينة^(١٢).
- ٨- إعمال الأدلة الشرعية وفق منزلتها وبالكيفية الصحيحة^(١٣).
- إن الدراسات الفقهية في عصر الدراسة وإن لم تلتزم بمناهج البحث العلمي بدقة إلا أن عدداً منها تميز بما يلي:
- ١- جودة الترتيب والتبويب وملاءمته لروح العصر وقرب متناوله للباحث أو القارئ العادي^(١٤).
- ٢- سهولة الأسلوب ووضوحه ومناسبته^(١٥).
- ٣- سيطرة الروح العلمية والبعد عن العصبية الفقهية^(١٦).
- ٤- الموضوعية

(٩) انظر العودة (ضوابط الدراسات الفقهية) ص ٧٨-٨٨
 (١٠) انظر العودة (ضوابط الدراسات الفقهية) ص ٨٩-٩٥
 (١١) انظر العودة (ضوابط الدراسات الفقهية) ص ٩٧-٩٩
 (١٢) انظر العودة (ضوابط الدراسات الفقهية) ص ١٠١-١١٧
 (١٣) انظر العودة (ضوابط الدراسات الفقهية) ص ١١٩-١٢٣
 (١٤) العودة (ضوابط الدراسات الفقهية) ص ٢٧
 (١٥) العودة (ضوابط الدراسات الفقهية) ص ٢٧
 (١٦) العودة (ضوابط الدراسات الفقهية) ص ٢٧-٢٨ بتصرف

وفي الجانب المقابل وجدت عيوباً في عدد من المؤلفات الفقهية منها:

١- استخدام الأسلوب الدفاعي^(١٧) في عرض الموضوعات المبحوث و الوصول إلى نتائج قد لا تتفق مع حكم الشرع فيها، لقيامها على دفع الشبهات وإبطالها، وبخاصة وقد نشط المبشرون والمستشرقون في إثارة الشبهات ضد الفقه الإسلامي والإسلام، وبشكل عام فإن الأسلوب الدفاعي له عيوب عدة منها^(١٨).

أ. أن ينسب للإسلام ما ليس منه تبرئة له مما اتهم به، فيقال عنه دين سلام لدفع شبهة أنه دين حرب، ويقال إنه لا رق فيه لدفع شبهة أن الإسلام يقر الرق ويقال إن تعدد الزوجات لا يكون إلا لضرورة دفعا لشبهة إباحة الإسلام للتعدد^(١٩)، فهذه الأحكام التي قال بها عدد من فقهاء العصر هي ردود فعل وليست أحكاماً مبنية على دراسة مؤصلة تأصيلاً علمياً ودقيقاً.

ب. أن ينقل الباحث إلى مواقع اختيرت خصيصاً، منفصلة عن إطارها العام ولا يمكن فهمها دونها، فأى رد لن يعطي الصورة الحقيقية والصحيحة لحكم الشرع فيها.

ج. أن يعتذر الباحث عن الحكم الشرعي في مسألة ما، بحجج واهية ومنطوق مهزوم^(٢٠)، وليس له ذلك فانه لا شيء في الإسلام يعيبه إلا الفهم السقيم، وليس كل ما يراه الآخرون هو الصواب، والصواب حتماً فيما يقوله الإسلام.

٢- الاستجابة لضغط الواقع^(٢١): إن الواقع الموجود لم يفرزه تطبيق الإسلام، بل كان ثمرة للخروج عن أحكام الإسلام، وإن كان مطلوباً بيان الحكم الشرعي لما يحدث في هذا الواقع، فلا يجوز بحال إقرار ما لم يتفق مع مبادئ الإسلام، ذلك لأن الإسلام جاء ليقوم الواقع لا ليقرر ما فيه.

إن استجابة عدد من الباحثين لضغط الواقع نتج عنه تأويل لنصوص لا تحتتمل هذا التأويل، ورد لنصوص ثابتة، كالأعتراض على حكم الرجم أو غيره، ولما تجد من يتحدث عن موضوعات الربا، والحكم بغير ما أنزل الله والتأمين وعمل المرأة ومشاركتها السياسية، إلا وتجدته مستجيباً لتزيين الواقع الذي لا يرى له مدافعاً^(٢٢).

(١٧) انظر: العودة (ضوابط الدراسات الفقهية) ص ٢٨

(١٨) انظر: ص ٣٣٧ من هذه الدراسة.

(١٩) لقد وصل الأمر أن منع علل الفاسي التعدد كلية. الفاسي (مقاصد الشريعة) ص ١٧٩، ١٦٣. وانظر: عبده

(٢٠) (الأعمال الكاملة) ج ٢ ص ١٢٥، المحتسب، (اتجاهات التفسير) ص ١٨٣-١٨٩

(٢١) انظر: العودة (ضوابط الدراسات الفقهية) ص ٢٨-٢٩ بتصرف

(٢٢) انظر: ص ٦٤ من هذه الدراسة

(٢٣) انظر: العودة (ضوابط الدراسات الفقهية) ص ٧١

٣-الضعف العلمي وعدم هضم التراث الفقهي الذي يعتبر قاعدة للانطلاق في الدراسة والفتوى والتأليف^(٢٣).

٤-التضخيم لتضايًا ومسائل من العلم قد لا يكون لها كل هذه الأهمية، وتجاوز هذه السلبية جاء التأليف في فقه الأولويات^(٢٤)، لأنه لا يستطيع أحد أن يقول إن هذا ليس من الإسلام، ولكنه يستطيع القول إن مرتبة هذا الأمر ليست بالمقام الذي أعطى لها، وفقه الأولويات هذا أيضا لم ينضبط بعد، فمن المواضيع التي يراد لها أن تحتل الأولوية: وحدة المسلمين والحكم بما انزل الله، والتربية والعقيدة...إلخ.

ومن المواضيع التي تكثر المناداة بعدم إعطائها أولوية في هذا العصر إطلاق اللحية، إسبال الثوب،.. إلخ.

٥-التخصص وعدمه: إن التأليف الفقهي من غير المتخصصين أوقعهم في إصدار أحكام شاذة أو الاستناد إلى آراء ضعيفة لا قيمة لها علميا.

إن دراسات الفقه الإسلامي في عصر الدراسة لم تكن وحدها التي أصيبت بمثل هذه العيوب، فإن تفسير القرآن الكريم في عصر الدراسة وشروح الأحاديث النبوية وكذلك الأدب العربي أصيبت بعيوب التأثر بالواقع، وتناول العلماء العيوب في هذه العلوم كالتفسير العلمي وما أخذ عليه، وتفسير الآيات بما هو موجود... إلخ .

وأحيل هنا على مبحث التطور التاريخي لتلمس موقف الفقهاء من التطور العلمي^(٢٥).

إن الدراسات الفقهية في عصر الدراسة امتازت بأمور منها:-

١- تأصيل وتعميق وتوسع في مباحث ومواضيع كانت موجودة في الفقه المدون وأصوله من مثل:-

أ. المقاصد الشرعية. ب. القواعد الفقهية.

^(٢٣)المودة (ضوابط للدراسات الفقهية) ص ٣١

^(٢٤)انظر: فقه الأولويات ليويسف القرضاوي

^(٢٥) انظر ص ٨٨ من هذه الدراسة.

- أ. النظريات الفقهية. ب. السياسة الشرعية.
 ج. المقارنة بين المذاهب الفقهية والموازنة مع القوانين الوضعية، وسبق أن عرضنا لهما.
 د. فلسفة الفقه (لم تتبلور بعد).^(٢٦) هـ. تقنين الفقه، وسبق أن عرضنا لها.

٢- تيسير وتحديث للفقه المدون عن طريق:-

- أ. التحديث بالتحقيق والإخراج والعنونة لكتب الفقه المدون.
 ب. التعجيم والفهرسة: بعمل المعاجم الفقهية وفهارس كتب الفقه.
 ج. التدوين الجديد بعمل الموسوعات الفقهية.
 ٣- إضافة موضوعات جديدة (الإبداع) وإن كانت أصولها موجودة في الفقه المدون:-

وهو ما سأتناوله في المباحث التالية بإذن الله تعالى.

^(٢٦) إن حكمة التشريع تذكر ضمناً في المؤلفات الفقهية القديمة والحديثة ، وأفردت بالتأليف كما في الكتب التالية:- محاسن الإسلام للبخاري، وحجة الله البالغة للدهلوي، وفلسفة التشريع للمحصاني.
 كما أن فلسفة الفقه مادة أشار إليها صادق العبادي من إيران وإلى من كتب فيها. انظر: العبادي (فلسفة الفقه) ص ١٤-١٥

المبحث الأول التأصيل الفقهي

ويحتوي على تمهيد في معنى التأصيل ومطلبين:

المطلب الأول: التعليل الفقهي (المقاصد الشرعية).

المطلب الثاني: التعميد الفقهي (القواعد الفقهية).

التأصيل مصدر الفعل أصل، يقال أصل الشيء تأصيلاً جعل له أصلاً ثابتاً يبني عليه^(٢٧)، وتأصيل الفقه معناه رده إلى أصوله التي يبني عليها، وتشتمل هذه الأصول على المصادر الأصلية الكتاب والسنة ويلحق بهما الإجماع والقياس والمصادر التبعية ومنها الاستحسان الاستصلاح وسد الذرائع ... الخ. ويقابل التأصيل التفريع، وهو بناء الفروع الفقهية على الأصول، ومثله التخريج وهو رد الفروع إلى القواعد التي بنيت عليها .

وباب التأصيل باب واسع، ومما يجدر ذكره هنا هو أن تأصيل الفروع الفقهية يكون يربطها بالأدلة التي استنبطت منها وبخاصة الأحاديث النبوية. وازدادت في عصر الدراسة الدعوة إلى وصل الفقه بالأحاديث^(٢٨)، لأن كثيراً من الأخطاء التي وقع فيها المفتون سببها الرجوع إلى كتب الفقه التي تذكر الفروع الفقهية دون دليلها. وقد ترعزت الثقة بعدد من الآراء الفقهية لمخالفتها لأحاديث صحيحة أو لاستنادها على أحاديث ضعيفة أو افتقارها للدليل الذي بنيت عليه.

المطلب الأول

التعليل الفقهي (مقاصد الشريعة)

التعليل لغة: سقي بعد سقي، وجني الثمرة مرة بعد مرة^(٢٩). وفي اصطلاح أهل المناظرة علل الشيء: بين علته وأثبتته بالدليل^(٣٠)، ومرادى هنا ليس مجرد بيان العلة وإثبات الأدلة للأحكام الفقهية الجزئية، بل واستنباط قواعد عامة في باب من أبواب الفقه أو في جميع الأبواب، ومن هنا تدخل المقاصد الشرعية والقواعد الفقهية في هذا الباب، قال الريسوني "لأن تعليل الأحكام في حقيقته هو تعييد لها أي تعيين لمقاصدها فالتعليل يساوي التتعيد"^(٣١).

(٢٧) الفيومي (المصباح المنير) ص ١٩ مادة أصل.

(٢٨) انظر: فقه الأولويات ليوسف القرضاوي، القرضاوي (كيف نتعامل مع السنة) ص ٥٥-٥٩، الغزالي (هموم

داعية) ص ١٩-٢٧

(٢٩) ابن منظور (لسان العرب) ج ١١ ص ٤٦٨ باب اللام فصل العين

(٣٠) شلبي (تعليل الأحكام) ص ١٢

(٣١) الريسوني (نظرية المقاصد) ص ٢٥

أما مقاصد الشريعة فهي " المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها ، بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة" (٣٢) ولعلم المقاصد الشرعية فوائد لطالب العلم وللمجتهد منها:-

أ- فوائد هذا العلم لطالب العلم:-

١. "معرفة الإطار العام للشريعة وتكوين تصور كامل للإسلام وتحصيل صورة شاملة ونظرة كلية لأحكام الإسلام وفروعه وبالتالي إدراك المكان الطبيعي لكل مقرر دراسي أو مادة علمية ومن ثم تحديد ما يدخل في الشريعة مما يخرج منها لأن مدار أحكامها على تحقيق المصالح وذلك يساعد الباحث على وضع اللبنة في أماكنها والأمور على قواعدها" (٣٣).

٢. تبيين الأهداف السامية التي ترمي إليها الشريعة في أحكامها فيزيد إيمان الطالب وقناعتته ومحبة لشريعته وتمسكه واعتزازه بها وبخاصة عند موازنتها مع غيرها من الأنظمة والقوانين الوضعية" (٣٤).

٣. "التمكن من ترجيح الأقوال التي تحقق مقاصد الشريعة عند الموازنة بين المذاهب الفقهية" (٣٥)

٤. "بيان ما ترمي إليه الشريعة وينبغي أن يدعى إليه الناس ووسائله وسبله فيدور الطالب مع ما يحقق مصالح الناس ويرشد إلى سعادتهم في الدنيا والفوز برضا الله تعالى والجنة في الآخرة" (٣٦).

٥. "المناعة ضد الغزو الفكري والتيارات المستوردة وما يبذل من إخفاء لمحاسن الشريعة فنقوم مقاصد الشريعة بإبراز معالم الشريعة وتوقفها" (٣٧).

ب- فوائد هذا العلم بالنسبة للعالم والفقهاء والمجتهد:-

١. "الاستتارة بها في معرفة الأحكام الشرعية الكلية والجزئية من أدلتها الأصلية والفرعية" (٣٨).

(٣٢) ابن عاشور، (مقاصد الشريعة الإسلامية) ص ٥١ (طبعة الشركة التونسية)

(٣٣) الزحيلي (مقاصد الشريعة) ٣٠٩ بتصرف

(٣٤) الزحيلي (مقاصد الشريعة) ص ٣٠٩ بتصرف

(٣٥) الزحيلي (مقاصد الشريعة) ٣٠٩-٣١٠ بتصرف

(٣٦) الزحيلي (مقاصد الشريعة) ص ٣١٠ بتصرف

(٣٧) الزحيلي (مقاصد الشريعة) ص ٣١٣ بتصرف

(٣٨) الزحيلي (مقاصد الشريعة) ص ٣١٠.

٢. "الاستعانة بها في فهم النصوص الشرعية وتفسيرها بشكل صحيح عند تطبيقها على الوقائع"^(٣٩).
٣. "الرجوع إليها عند فقدان النص على المسائل والوقائع الجديدة لا على أنها دليل مستقل بل على أنها مكملة للأدلة الأخرى"^(٤٠).
٤. "القدرة على الترجيح عند وجود التعارض الظاهري للأدلة الكلية أو الجزئية في الفروع والأحكام، وطرق الترجيح كثيرة منها الترجيح بمقاصد الشريعة"^(٤١).

سبب ظهور علم المقاصد:-

- يمكن إرجاع ظهور علم المقاصد ابتداء والاهتمام به حديثاً لأسباب منها :
١. الاستجابة لمتطلبات العصر واصلاح مساره فيما يستجد من حوادث ونوازل^(٤٢).
 ٢. التغلب على الظنية في النصوص والوصول إلى القطع وذلك يؤدي إلى التقليل من تعدد الآراء الفقهية^(٤٣).
 ٣. محاولة تجاوز النقد الموجه إلى الفقه المدون بأنه فقه فروع فاجت المقاصد كلية عامة.

مقاصد الشريعة في عصر الدراسة

إن الاهتمام بعلم مقاصد الشريعة الإسلامية في عصر الدراسة بدأ مبكراً، وذلك بطباعة الكتب التي تهتم بالمقاصد وتدريس هذا العلم والتأليف فيه، وفيما يلي استعراض لهذه النواحي الثلاثة:

أولاً: طباعة الكتب التي تهتم بالمقاصد:

تناولت كتب أصول الفقه موضوع المقاصد الشرعية في مبحث العلة من باب القياس^(٤٤)، وهي تتفاوت في التوسع في هذا الموضوع إلى أن ظهر كتاب الموافقات في أصول الأحكام الذي توسع فيه داخل مباحث الأصول، واستجمع عناصره وصار كل من يأتي بعده يدور في فلكه و لا يكاد يأتي بجديد، وما يهمنا هنا أن كتاب الموافقات كواحد من الكتب التي توسعت في المقاصد اعتنى بطباعته في المغرب العربي حيث ظهرت أول طبعة له سنة

(٣٩) الزحيلي (مقاصد الشريعة) ص ٣٧١ بتصرف

(٤٠) الزحيلي (مقاصد الشريعة) ص ٣١١ بتصرف شديد

(٤١) الزحيلي (مقاصد الشريعة) ص ٣١١ بتصرف

(٤٢) الصغير : (الفكر الأصولي) ص ٤٤٦ ، ابن عاشور (مقاصد الشريعة) ص ٦٦ (مقدمة الميساوي)

(٤٣) الصغير (الفكر الأصولي) ص ٤٩٨ ، ابن عاشور (مقاصد الشريعة) ص ٦٦ (مقدمة الميساوي)

(٤٤) انظر: ابن قدامة (روضة الناظر) ج ٢ ص ٢٨٧-٢٩٠.

١٣٠٢ هـ - ١٨٨٤ م والتي قامت بطبعها مطبعة الدولة التونسية وأشرف على تصحيحها على الشنوفي وأحمد الورتاني وصالح قابجي^(٤٥).

وفي عام ١٨٨٤م المذكور زار محمد عبده تونس واكتشف أهمية الكتاب ونبه عليه تلاميذه محمد رشيد رضا وعبد الله دراز^(٤٦)، ثم طبع الكتاب الطبعة الأولى في مصر سنة ١٣٤١هـ - ١٩٩٢م في المطبعة السلفية، وعلق على الجزء الأول والثاني محمد الخضمر حسين - وهو من أعلام تونس الذين عاشوا في مصر -، وعلق على الجزء الثاني والثالث محمد حسنين مخلوف^(٤٧).

ثم طبع بعد ذلك طبعتين في مصر، إحداهما بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وثانيتها وهي الأفضل والأنس بتحقيق عبد الله دراز^(٤٨).

وطبع بعد ذلك مرارا آخرها - فيما أعلم - ما قام به مشهور حسن سلمان الذي قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه فظهر في ستة مجلدات^(٤٩)، وأما إعادة الطبعات السابقة فكثيرة أيضا^(٥٠) وهذه الطبعات المتتالية والتحقيقات الكثيرة تثبت العناية بهذا العلم والاهتمام به ويضاف هذا الكتاب للكتب الأخرى التي لا تخلو من تناول مقاصد الشريعة ككتب عز الدين بن عبد السلام وابن تيمية وابن القيم وغيرهم.

ثانياً: تدريس مقاصد الشريعة في عصر الدراسة.

بدأ تدريس المقاصد في مصر، ولا يزال يدرس بشكل مستقل في مرحلة الماجستير في قسم أصول الفقه في كلية الشريعة والقانون في الأزهر^(٥١)، وكذلك في مرحلة الماجستير في قسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة في الجامعة الأردنية^(٥٢).

^(٤٥) العبيدي (الشاطبي ومقاصد الشريعة) ص ١٠٠ وانظر: الدسوقي (المقاصد وتحقيق تراث علم أصول الفقه) ص ٦١

^(٤٦) انظر تركي (الشاطبي والاجتهاد التشريعي المعاصر) ص ٢٣٧-٢٣٨

^(٤٧) اعادت تصويرها دار الفكر في بيروت ولا تزال متداولة.

^(٤٨) العبيدي (الشاطبي) ص ١٠١

^(٤٩) طبعته دار عفان/ الخبر - السعودية / ص ١/ ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

^(٥٠) منها ما ظهر بتحقيق عبد الله دراز حيث أعيد بعناية إبراهيم رمضان، ط ٢/ ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م انظر ابن

عاشور (مقاصد الشريعة) ص ١١٣ (مقدمة الميساوي)

^(٥١) انظر ص ٢٤١ من هذه الدراسة

^(٥٢) انظر ص ٢٤٠ من هذه الدراسة

ويدرس في مرحلة البكالوريوس في جامعة الزرقاء الأهلية في الأردن^(٥٣)، وفي قسم العلوم الإسلامية في كلية التربية بجامعة قابوس / عمان^(٥٤). وهذه أمثلة تدل على الاهتمام المتزايد بتدريس علم المقاصد الشرعية في الجامعات الإسلامية.

ثالثاً: التأليف في علم مقاصد الشريعة في عصر الدراسة

إن تتبع الأبحاث والمؤلفات التي كتبت في مقاصد الشريعة الإسلامية ليس أمراً سهلاً، وبالاطلاع على الممكن منها يظهر ما يلي:

١. إن المؤلفات التي تناولت موضوع المصلحة والضرورة وغيرهما تناولت جزءاً من موضوع المقاصد فلم تظهر باسم مقاصد الشريعة وإن كانت منها.
٢. إن الشاطبي وكتابه الموافقات كان المنطلق للتأليف الجديدة في مقاصد الشريعة، وعبارة أخرى تستطيع القول إن معظم الدراسات المقدمة في مقاصد الشريعة تدور في فلك كتاب الشاطبي إما بيانا لأهميته أو تحقيقاً له، أو تحليلاً لأفكاره واستخلاصاً منها، وسيظهر ذلك في الأمثلة التي سأذكرها قريباً.
٣. إن دراسات في المقاصد حاولت استخراجها من كتب لفقهاء آخرين اشتهروا بالأخذ بها وإن لم يفردها بالتأليف كابن تيمية وابن القيم لم تحظ بالعناية الكافية حتى تاريخه، ولعلها ستضيف إلى المقاصد بموازنتها مع موافقات الشاطبي ضوابط وفروقا جديدة تساعد على مزيد تأصيل لهذا العلم.

وفيما يلي نماذج من المؤلفات في مقاصد الشريعة في عصر الدراسة:-

١. مقاصد الشريعة الإسلامية لمحمد الطاهر بن عاشور والذي صدرت طبعته الأولى ١٣٦٦هـ - ١٩٤٦م^(٥٥) وظهرت لهذا الكتاب طبعة حديثة بتحقيق ودراسة محمد الطاهر الميساوي^(٥٦).
٢. مقاصد الشريعة ومكارمها لعلال الفاسي (ت ١٣١٤هـ). والذي صدرت طبعته الأولى عام ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م^(٥٧) وظهرت له طبعات أخرى ومع أنه لم يشر إلى كتاب ابن عاشور إلا أن الميساوي وجد أوجه تشابه بينهما^(٥٨).

^(٥٣) انظر ص ٢٣٩ من هذه الدراسة .

^(٥٤) جامعة السلطان قابوس / دليل الطالب ص ٢٧

^(٥٥) انظر الكيلاني (معالم فقه المقاصد عند الشيخ محمد رشيد رضا) (بحث غير منشور)

^(٥٦) ابن عاشور (مقاصد الشريعة الإسلامية) ص ٦٥ (مقدمة الميساوي)

^(٥٧) طبعته دار الفجر (كولامبور) ماليزيا ودار النفائس) عمان، ط ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

^(٥٨) نشرته مكتبة الوحدة العربية / الدار البيضاء / المغرب

٣. المقاصد العامة للشريعة الإسلامية ليوسف حامد العالم وهو رسالة دكتوراه قدمت في الأزهر سنة ١٣٨١هـ - ١٩٧١م بعنوان الأهداف العامة للشريعة الإسلامية ، ونشرت بهذا العنوان سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩١م^(٥٩)، وتلقبها عبد الهادي الفضلي بعدة ملاحظات^(٦٠).
٤. المقاصد العامة للشريعة الإسلامية لعبد الرحمن عبد الخالق، طبعته مكتبة الصحوة الإسلامية / الكويت / ط١ / ١٤٠٥هـ^(٦١).
٥. المقاصد العامة للشريعة الإسلامية لابن زغبية عز الدين ، وهو رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة تونس عام ١٤١٢هـ وغير منشورة فيما أعلم^(٦٢).
٦. نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي لأحمد الريسوني^(٦٣).
٧. الشاطبي ومقاصد الشريعة لحمادي العبيدي^(٦٤).
٨. مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة لمحمد سعد بن احمد بن مسعود اليوبي.
- وكان أصل هذا الكتاب رسالة دكتوراه بعنوان حقيقة مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة^(٦٥).
٩. أهمية المقاصد الشرعية في الاجتهاد لأحمد محمد الرفايعة، وهو رسالة ماجستير في القضاء الشرعي الجامعة الأردنية / ١٩٩٢م ولا تزال غير مطبوعة فيما أعلم.
١٠. قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي لعبد الرحمن إبراهيم زيد الكيلاني، وهو رسالة دكتوراه في الفقه في قسم الفقه/ الجامعة الأردنية ١٩٩٦م.
١١. نظرية المقاصد والعلوم الاجتماعية، لعبد القادر بن عوده (جزائري)، رسالة ماجستير مقدمة في كلية معارف الوحي والعلوم الإسلامية / ماليزيا سنة ١٩٩٥م.^(٦٦)
١٢. الاجتهاد المقاصدي عند العز بن عبد السلام لبركاني أم نائل (جزائرية)، بحث مقدم إلى كلية معارف الوحي والعلوم الإسلامية / ماليزيا سنة ١٩٩٨م.^(٦٧)

^(٥٩) طبعها الطبعة الأولى المعهد العالمي للفكر الإسلامي / أمريكا

^(٦٠) انظر الفضلي قراءة في كتاب مجلة الجامعة الإسلامية ٤٤ ص ٢٢٣-٢٤٥

^(٦١) اليوبي (مقاصد الشريعة) ص ٦٩٣

^(٦٢) اليوبي (مقاصد الشريعة) ص ٦٩٣

^(٦٣) طبعة معهد الفكر الإسلامي / أمريكا، ط١ ١٤١١-١٩٩٠ واعيد طبعه مرات منها ط٤ / ١٤١٥هـ -

١٩٩٥

^(٦٤) طبعته دار قتيبة / بيروت، ط١ / ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

^(٦٥) طبعته دار الهجرة / الرياض، ط١ / ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

^(٦٦) بهجت/ رسائل الماجستير مجلة الحكمة ع ٥١ ص ٤٧٧/ رسالة غير منشورة

^(٦٧) بهجت/ رسائل الماجستير مجلة الحكمة ع ٥١ ص ٤٧٩/ رسالة غير منشورة

ومن الأبحاث التي تناولت المقاصد ما يلي:

- مقاصد الشريعة لمحمد مصطفى الزحيلي^(٦٨).
- وسائل الكشف عن مقاصد الشريعة بين الشاطبي وابن عاشور لعبد المجيد النجار^(٦٩).
- مقاصد الشريعة بين محمد الطاهر بن عاشور وعلال الفاسي المهمة لا تزال مطروحة لصالح الدين الجورشي^(٧٠).

المطلب الثاني

التقعيد "القواعد الفقهية"

يحتوي هذا المطلب على معنى القواعد لغة واصطلاحاً وفوائد القواعد الفقهية ومكانتها في عصر الدراسة وهي على النحو الآتي:-
أ- معنى القواعد: لغة جمع قاعدة ومعناها: الأساس^(٧١).
والقاعدة: اصطلاحاً: هي الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته^(٧٢).

ب- فوائد دراسة القواعد الفقهية

لدراسة القواعد الفقهية فوائد عدة منها :-

١. سهولة حفظ القواعد الكلية وقلة عددها بالنسبة إلى الفروع الفقهية مما يساعد على ضبط المسائل المتشابهة وتنسيق الأحكام بينها^(٧٣).
٢. القدرة على تفريع المسائل الكثيرة على القاعدة الواحدة وإعطائها ما يناسبها من أحكام شرعية يساعد على تكوين الملكة الفقهية^(٧٤).

(٦٨) نشر مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى من ٢٩٩-٣٣٤

(٦٩) نشرته مجلة العلوم الإسلامية/ جامعة الأمير عبد القادر الجزائرية انظر الريسوني (نظرية المقاصد) ص ١٢ (ح ١٠)

(٧٠) نشرته مجلة الاجتهاد ع ٩ ص ٣ (١٤١١-١٩٩٠) ص ١٩٥.

(٧١) الفيومي (المصباح المنير) ص ٥١٠ مادة قصد

(٧٢) الفيومي (المصباح المنير) ص ٥١٠ وانظر الجرجاني (التعريفات) ص ٩١ إذ قال القاعدة هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها

(٧٣) الزحيلي (شخصيات إسلامية) ص ٢٠٥-٢٠٦ بتصرف

(٧٤) الزحيلي (شخصيات إسلامية) ص ٢٠٥-٢٠٧ بتصرف

٣. تقريب فهم الفقه لغير المختصين به من رجال القضاء تمكينهم من فهم روح الفقه وبنائه^(٧٥).

ج- مكاتبتها عند العلماء في عصر الدراسة

لقد اهتم العلماء بالقواعد الفقهية في عصر الدراسة، وظهر ذلك في مجالات ثلاثة التدريس والتحقيق والتأليف فيها، وهي على النحو الآتي:-

المجال الأول: التدريس: إن التدريس هو الذي يثير الاهتمام بأي موضوع كما أنه يضيف عليه الحيوية ويخرج كنوزه ويوجه الأنظار نحوه.

وحظيت القواعد الفقهية بالتدريس في مراحل الدراسة الجامعية الثلاث بمادة مستقلة باسم القواعد الفقهية وهي واحدة من المواد الإجبارية في قسم الفقه في مرحلة البكالوريوس وفي مرحلة الدكتوراه باسم دراسات في القواعد الفقهية هذا في الجامعة الأردنية^(٧٦).

وفي الأزهر؛ لا تدرس في المرحلة الجامعية الأولى وتدرس في المرحلة الجامعية الثانية (الماجستير) في تخصص أصول الفقه كمادة غير تخصصية باسم القواعد الكلية في الفقه الإسلامي^(٧٧)، ومعلوم أن نظام دراسة المواد في الدكتوراه غير مطبق في الأزهر بل يقتصر فيها على إعداد رسالة علمية.

المجال الثاني: تحقيق كتب القواعد الفقهية

اعتاد كثير من المحققين على كتابة مقدمات علمية في الموضوع المحقق، وبخاصة إذا كان التحقيق رسالة لنيل درجة علمية، وأصبحت هذه المقدمات نفيسة جداً لما بذل فيها من جهود تستحق أن تفرّد بالتأليف.

وسأقتصر على ذكر مجموعة منها، للتدليل على العناية التي حظيت بها القواعد الفقهية، ومنها:-

١. القواعد لتقي الدين الحصني (ت ٨٢٩ هـ)، ويتكون من قسمين حقق القسم الأول عبد الرحمن الشعلان وحصل بذلك على الماجستير، وحقق القسم الثاني جبريل البصيلي وحصل بذلك على الماجستير^(٧٨).

^(٧٥) الزحيلي (شخصيات اسلامية) ص ٢٠٦ بتصرف

^(٧٦) انظر ص ٢٤٢ من هذه الدراسة

^(٧٧) انظر ص ٢٤١ من هذه الدراسة

^(٧٨) الباجسين (القواعد الفقهية) ص ٤٠٤-٤٠٥

١- موسوعة القواعد الفقهية جمع وترتيب وبيان محمد صدقي بن احمد البورنو ولا يزال مشروعا اصدر الباحث منه ما يتعلق بحرف الهمزة وطبع في مجلدين كبيرين سنة ١٤١٦ هـ (٩٠).

٢- معلمة القواعد الفقهية وهو أحد مشاريع المجمع الفقهي في جدة (٩١) .

المسار الثالث

تخصيص قواعد معينة بالدراسة

قام عدد من الباحثين بتناول قاعدة واحدة وشرحها بمؤلف مستقل، كان عدد منها رسائل علمية ومن هذه الدراسات ما يتعلق بالنية مثل : -

١- مقاصد المكلفين فيما يتعبد به لرب العالمين أو النيات في العبادات لعمر سليمان الأشقر وحصل به على شهادة الدكتوراه من جامعة الأزهر عام ١٩٨٠م وطبعته دار النفائس /عمان (٩٢).

٢- نهاية الأحكام في بيان ما للنية من أحكام، لأحمد بن احمد الحسيني الشافعي (ت ١٣٣٢هـ) حققه وعلق عليه محمد محمود حسن نصار وطبعته دار الجيل / بيروت / ١٤١٣-١٩٩٢، وطبع قبل ذلك اكثر من مرة (٩٣) .

٣- النية وأثرها في الأحكام الشرعية لصالح بن غانم السدلان وحصل به على شهادة الدكتوراه من المعهد العالي للقضاء / السعودية وطبعته مكتبة الخريجي بالرياض سنة ١٤٠٤هـ -١٩٨٢م وغيرها (٩٤) .

وهناك دراسات تتعلق بقاعدة المشقة تجلب التيسير وأخرى حول الضرورة الشرعية والعرف والعادة وغيرها (٩٥) .

(٩٠) الباحثين (القواعد الفقهية) ص ٤١٠

(٩١) تقرير عن اجتماع شعبة التخطيط حول مشاريع المجمع .

(٩٢) انظر الباحثين (القواعد الفقهية) ص ٤١٥

(٩٣) انظر الباحثين (القواعد الفقهية) ص ٤١٤

(٩٤) انظر الباحثين (القواعد الفقهية) ص ٤١٤

(٩٥) انظر الباحثين (القواعد الفقهية) ص ٤١٦-٤٢١

المسار الرابع

الدراسات النظرية والتاريخية لعلم القواعد الفقهية

وهذا المسار منه ما هو جزء من مادة عرفت باسم تاريخ الفقه الإسلامي أو مدخل إلى دراسة الفقه الإسلامي، وجزء آخر استقل بتناول موضوع القواعد بالدراسة الموضوعية المتكاملة حوله ومن أمثلة ذلك ما يلي:-

- ١- القواعد الفقهية تاريخها وأثرها في الفقه لمحمد الواصل طبعته مطابع الرحاب في المدينة المنورة سنة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م^(٩٦).
- ٢- القواعد الفقهية للفقه الإسلامي نشأتها- رجالها - آثارها لأحمد محمد الحصري وطبعته مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٤١٣-١٩٩٣م^(٩٧).
- ٣- القواعد الكبرى في الفقه الإسلامي لعبد الله بن عبد العزيز العجلان وطبعته مطابع دار طبية الرياض سنة ١٤١٦هـ^(٩٨).
- ٤- الدرر البهية في إيضاح القواعد الفقهية لمحمد نور الدين مربوبنجر المكي^(٩٩).
- ٥- الوجيز في إيضاح القواعد الكلية لمحمد صدقي بن أحمد البورنو طبعته مؤسسة الرسالة / بيروت ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م^(١٠٠).
- ٦- القواعد الفقهية نشأتها - تطورها دراسة مؤلفاتها - أدلتها - مهمتها تطبيقاتها لعلي أحمد الندوي حصل به المؤلف على الماجستير في كلية الشريعة في جامعة أم القرى وطبعته دار القلم / دمشق سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م^(١٠١).
- ٧- القواعد الفقهية المبادئ المقومات المصادر الدليلية التطور دراسة نظرية تحليلية تأصيلية تاريخية ليعقوب بن عبد الوهاب الباحثين طبعته مكتبة الرشد شركة الرياض / الرياض ، ط١/١٤١٨-١٩٩٨م.
- ٨- المدخل إلى القواعد الفقهية الكلية - نشأتها - تطورها شرعيتها تصنيفها وقواعد أصولية لها صلة بها لإبراهيم محمد محمود الحريري نال به مؤلفه الدكتوراه من جامعة القرآن الكريم في أم درمان / السودان وطبعته دار عمار / عمان / ط١ / ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

(٩٦) انظر الباحثين (القواعد الفقهية) ص ٤٢٤

(٩٧) انظر الباحثين (القواعد الفقهية) ص ٤٢٤

(٩٨) انظر الباحثين (القواعد الفقهية) ص ٤٢٥

(٩٩) انظر الباحثين (القواعد الفقهية) ص ٤٢٥

(١٠٠) انظر الباحثين (القواعد الفقهية) ص ٤٢٥

(١٠١) انظر الباحثين (القواعد الفقهية) ص ٤٢٦. طبعت دار القلم دمشق ط٥ / ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م

المسار الخامس

محاولات وضع قواعد أو ضوابط في موضوعات معينة

تعتبر المسارات السابقة تقليدية لم تأت بجديد، بينما هذا المسار هو الجانب الجديد في موضوع القواعد الفقهية، ولا يزال جنبنا بعد والى أن تظهر فيه مؤلفات، أشير هنا إلى عدة من القواعد التي وضعت في عصر الدراسة أو أعيدت صياغتها من قواعد سابقة لتصبح أكثر دقة مثل :-

١- قاعدة يعامل السيئ^(١٠٦) النية في التصرف بنقيض قصده أو من قصد بتصرفه غرضاً غير مشروع عومل بنقيض مقصوده.

ويسوغ مصطفى الزرقا إعادة صياغة هذه القاعدة والتي كانت على نحو " من استعمل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه لقلّة شواهدا وقصرها على سوء القصد المرتبط بالاستعمال^(١٠٣) ويلاحظ أنه متأثر بنظرية التعسف في صياغته الجديدة والله اعلم.

٢- قاعدة المتهم برئ حتى تثبت إدانته والأصل براءة المتهم^(١٠٤).

٣- قاعدة الشك يفسر لصالح المتهم والشك يفسر لمصلحه المدين^(١٠٥).

وقواعد كثيرة أشار إليها رجال القانون، وهي بحاجة إلى تأصيل شرعي، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن احتواء مجلة الأحكام العدلية على ٩٩ قاعدة فقهية جعل لها حضوراً في القوانين المدنية والتقنيات الحديثة وهو ما يمثل الجانب العملي والتطبيقي للقواعد الفقهية.

عيوب الدراسات الفقهية المعاصرة في القواعد الفقهية: إن أهم نقد يوجه إلى الدراسات الفقهية المعاصرة في مجال القواعد الفقهية هو تكرار الجهود السابقة، وندرة الإضافة الحقيقية إلى هذا العلم في المؤلفات الكثيرة.

(١٠٦) الزرقا (المنخل) ج ٢ ص ١٠٦١

(١٠٣) الزرقا (المنخل) ج ٣ ص ١٠٥٩

(١٠٤) الباحثين (القواعد الفقهية) ص ٤٣٠

(١٠٥) الباحثين (القواعد الفقهية) ص ٤٣٠

المبحث الثالث

التيسير والتحديث في الفقه الإسلامي

ويحتوي على تمهيد ومطلبين :

المطلب الأول : التعجيم والفهرسة.

المطلب الثاني : التدوين الفقهي الموسوعي (الموسوعات الفقهية)

تمهيد : دواعي تيسير الفقه ووسائله

ليس من الحكمة أن أعيد الشكوى من الضعف وعدم القدرة على التعامل مع كتب الفقه المدون مباشرة، وذلك لطريقة ترتيبها للمواضيع أو لصياغتها لمادتها، وهو أمر تغلب عليه الكثير من المعاصرين بالمراس وكثرة المطالعة فيها لاكتشاف كنوزها وثرواتها، أما الذين لم يستطيعوا التغلب على هذه الصعوبات في التعامل مع كتب الفقه المدون فقد نشطت حركة تأليفية تذلل هذه الصعوبات وتجعل من الفقه المدون ميسورا في متناول المختصين وغير المختصين ووصلت حركة التأليف إلى مكانة متقدمة باستعمال الحاسب الآلي الذي سبق أن بينت الجهود التي بذلت في هذا المضمار^(١٠٦) فلا داعي لإعادتها هنا. أما المقصود بتيسير الفقه الإسلامي فيتضمن أمرين:-

الأول : القدرة على الاستفادة من المادة العلمية المجموعة والمنثورة في كتب الفقه في الأبحاث العلمية.

ويتحقق شيء من ذلك بالوسائل التالية:

- ١- عمل فهارس لكتب الفقه الإسلامي وعمل معاجم لها وهو ما سأتناوله في المطلب الأول.
 - ٢- عمل موسوعات فقهية ومدونات فقهية وهو ما سأتناوله في المطلب الثاني.
 - ٣- إعادة صياغة الموضوعات الفقهية بما يناسب العصر.
- الثاني: القدرة على تطبيق أحكام الفقه الإسلامي بالبعد عن التشدد المفرط والتساهل المخل ويدخل في ذلك تفتين الفقه الإسلامي وتنظيره ... إلخ وقد تناولتها في المباحث السابقة من هذا الفصل.

إن تيسير التعامل مع كتب الفقه المدون كان من الأولويات في عصر الدراسة وتم ذلك بأشكال مختلفة منها التحقيق، وتحقيق الكتب الفقهية يكون بدراستها دراسة تقويمية، ومحاكمتها بمعارف هذا العصر وثقافته، ومن هذا القبيل :

١. الدعوة إلى إعادة النظر في كثير من أبواب الفقه، كالرق وما يتعلق به، يقول القرضلوي : " وفي علم الفقه مباحث مستفيضة عن العتق وما يتصل به مما لم تعد الحاجة إليه قائمة وفيه أقوال تحمل طابع زمانها ومكانها، نجحت في عصور التقليد لا نلزمنا في شيء إلا في باب الدراسة التاريخية " (١٠٧)، وكذا موضوع التقليد في كتب الأصول، والمراد هنا ليس إزالة هذه الكتب والموضوعات من الكتب الفقهية القديمة، بل عدم التعرض لها في التأليف الجديدة بنفس الأسلوب الذي عرضت فيه سابقا .

(١٠٦) انظر ص ١٥٥ من هذه الدراسة

(١٠٧) القرضلوي، (الثقافة العربية)، ص ٦٣.

٢. الدعوة إلى إدخال المستجدات من القضايا ، وأحكامها إلى كتب الفقه ، وهذا أيضا يـراد به التأليف الحديثة .
٣. الدعوة إلى تجاوز كثير من المصطلحات القديمة ، واستعمال مصطلحات يفهمها ، ويتعامل المسلمون بها في هذا العصر ، وقضية المصطلح من أخطر القضايا ، لأن كثير من المصطلحات الفقهية أخذت صبغة شرعية ، ويمكن فهم هذه الدعوة في حدود المقلييس ، والأوزان ، وما يشابهها ، وهذا أيضا في التأليف الحديثة .
٤. الدعوة إلى عرض الفقه بأسلوب جديد لصعوبة الأسلوب الذي عرضت فيه كتب التراث الفقهي والأصولي ، وهذا أيضا في التأليف الجديدة .
٥. نقد المادة العلمية في كتب الفقه ، ومستوى الجودة فيها ، أو نسبتها إلى غير مؤلفيها ، أو انتحالها ككتاب "القاضي أبي يعلى الفراء وكتابه الأحكام السلطانية" للدكتور محمد أبو فارس (١٠٨) .
- وهذا أوسع من التحقيق بضوابطه المعروفة ، وكذا الدراسة النقدية لموضوع في كتب الفقه كتأثر الفتوى بالمكان ، والزمان حالة السلم والحرب ، تأييد السلطان ومعارضته (١٠٩) .
٦. تقييم كتب الفقه في كل مذهب ، والتبنيه على ما هو معتمد في كل مذهب من غير المعتمد والانتقادات التي وجهت إليه (١١٠) .
٧. وهناك موضوع فلسفي أكثر منه ذو علاقة بالتحقيق ، وهو رد التراث كله ، أو بعضه ، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن النقد مقبول لما في كتب التراث الفقهي ، " فليس كل ما قاله السلف حقا وصوابا ، ولا هو صالح لكل مجتمع ، وفي كل عصر ، وعلينا أن نراجعه وأن لا ننتقل منه على أنه حقائق علمية ، ومبادئ دينية مسلمة ، فإن السلف والخلف أمام الدين

(١٠٨) أبو فارس ، (أبو يعلى الفراء) ، طبعته مطابع وزارة الأوقاف الأردنية ، ط١ (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) .

(١٠٩) انظر على سبيل المثال : - النيفر : المعيار والهدية والحوار ، قراءة في التجربة التاريخية للغرب الإسلامي ، والمقصود بالمعيار كتاب المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية والاندلس والمغرب ، لأحمد بن يحيى الونشريسي (ت ٣١٤هـ) ، مجلة أفق الثقافة والتراث من ٤ ، ع ١٤٤ (١٩٩٦) ص ٦٤-٧١ ، وفي مجلة منبر الحوار ، توسعت الباحثة فيه ، ع ٣٦٤ (١٩٩٨) ، ص ٥-٣١ ، تحت عنوان الوعي التلريخي بالشاهد الفقهي ، والواقع المعيش ، المعيار والهوية والحوار قراءة في التجربة التاريخية للغرب الإسلامي .

(١١٠) انظر : علي ، (المذهب عند الحنفية) ، ص ٩١-١٠٥ .

سواء فنقبل ما نراه خيراً لنا ، ونرفض ما نراه شراً علينا ، ولا سبيل إطلاقاً إلى قوة الإسلام والمسلمين إلا بالتححرر من التقليد والتعصب " (١١١) .

٨. إن تنقيح كتب الفقه ضرورة للتجديد ، قال الأشقر : " يجب أن نتعلم أن تراثنا فيه الغث والسمين ، وفيه الخير والشر ، وفيه الهدى والضلال ، إن تراثنا يمثل تراث المدارس المختلفة وكثير من هذه المدارس لم تكن على المنهج الواضح " (١١٢) ، وقال الفاسي : " إن عدم تنقيح كتب الفقه هو من موجبات هرمه أيضاً لا سيما بين المذهبيين الحنفي والمالكي ، إذ كان فيهما مجتهدون متفاوتون كثيرون ، فلا تزال مسائلهما مشتتة في كتب الفتاوى ، فالمفتي محتاج إلى مراجعة أسفار كثيرة ، ونظر عميق ، وربما وجد المسألة في غير مظنتها ، فإذا لم يكن له حفظ وباع ومزيد اطلاع ، وراجع فسي الفتوى الواحدة جميع الباب التي هذه منه كباب البيع في مسألة من البيع ، فإنه يقع في الغلط والشغب لا محالة ، وانظر التقرير المؤرخ بغرة محرم سنة ١٢٨٦ المصدر به مجلة القوانين التركية، تجد فيه الاعتراف بذلك وتجديد الفقه محتاج لكتب دراسية كما قدمنا " (١١٣) ، ويمكن الاستفادة من تجربة ابن تيمية في تحقيق ودراسة الكتب الفقهية التي سبقته واختياراته منها (١١٤) .

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: (... فإنه من بعش منكم بعدي فسيري اختلافاً كثيراً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ) (١١٥) ، إن الحديث يفيد ضرورة الخروج من الاختلافات الكثيرة بالعودة إلى ضابطه، وهو الكتاب الكريم.

(١١١) مغنية ، (الإسلام بنظرة صصرية) ، ص ١٠٨-١٠٩ .

(١١٢) الأشقر ، (محاضرات إسلامية) ، ص ٢٢ .

(١١٣) الحجوي ، (الفكر السامي) ، ج ٢ ، ص ٤٦٤ .

(١١٤) وله كتاب بإسم (اختيارات ابن تيمية) .

(١١٥) حديث المرباض بن سارية رواه أبو داود ، واللفظ له والترمذي وابن ماجه ، انظر : أبو داود ، (السنن)

، ج ٤ ، ص ٢٠١ ، كتاب السنة ، باب لزوم السنة ، حديث رقم (٤٦٠٧) ، والترمذي ، (الجامع الصحيح) ،

ج ٥ ، ص ٢٠١ ، كتاب العلم ، باب ما جاء في الأخذ بالسنة ... ، حديث رقم (٢٦٧٦) ، وقال حديث حسن

صحيح ، وابن ماجه ، (السنن) ، ج ١ ، ص ١٧ ، المقدمة ، باب اجتناب البدع ، حديث رقم (٤٥) .

المطلب الأول : التعجيم والفهرسة

- ويحتوي هذا المطلب على فرعين هما:
- الفرع الأول : التعجيم والفهرسة وفوائدهما.
- الفرع الثاني : أنواع الفهارس الفقهية وأمثلة عليها مع نبذة تاريخية لعدد منها.
- الفرع الثالث: دراسة لعدد من الفهارس الفقهية.
- الفرع الأول : التكشيف والتعجيم والفهرسة وأسبابها وفوائدها وهي كما يلي:-

أ- التكشيف والتعجيم والفهرسة

أولاً: التكشيف: مصدر الفعل كشف بمعنى أظهر والكشف والتكشيف والكاشفة ، الإظهار، ورفع الشيء عما يواريه ويغطيه^(١١٦).

واصطلاحاً: هو عمل قوائم لعناوين محتواة في كتاب أو كتب في موضوع واحد أو مكان واحد.

ثانياً: التعجيم : مصدر للفعل أعجم وأعجم الكتاب : نقطه^(١١٧) لأن في حروفه ماله نقط وما لا نقط له "واستعجم الكلام مثل استبهم"^(١١٨). فيكون معنى التعجيم إزالة الإبهام في الحروف وغيرها ولذلك سمي المعجم معجماً^(١١٩).

واصطلاحاً : هو عمل كتب أو كتاب على حروف اللغة العربية سواء كان في معان مرتبة بحسب ترتيب الكلمات اللغوية وهو اختصاص معاجمها، أو الاصطلاحية وهو اختصاص العلوم الأخرى ومنها الفقه.

فيسمى الكتاب الذي يرتب محتويات كتاب المحلى وأماكن وجودها فيه بمعجم فقه المحلى وهكذا

(١١٦) الفيروز ابادي (القاموس المحيط) ص ١٠٩٧ باب الفاء فصل الكاف

(١١٧) الفيروز ابادي (القاموس المحيط) ص ١٤٦٦ باب الميم فصل الجيم وابن منظور (لسان العرب) ج ١٢ ص ٣٨٩ باب الميم فصل الجيم.

(١١٨) الفيومي (المصباح المنير) ص ٣٩٥ مادة عجم قال أبو غده والمعجم هو الكتاب الذي يزيل الالتباس والخفاء عن معرفة كذا ، شاکر (تصحیح الکتب) ص ٤٥

(١١٩) وقال الأشمقر: فالمعجم هو قائمة ألفاظ مرتبة بحسب حروفها الأشمقر (الفهرسة) ص ١١.

ثالثاً: الفهرسة :-

وهو فعل معرب مستعمل قديماً^(١٢٠)، وقد نص عليه القاموس المحيط حيث قال "وقد فهرس كتابه"^(١٢١)، والاسم فهرست بكسر الفاء أو فهرس دون حرف التاء والجمع فهارس^(١٢٢).
- واصطلاحاً: علم يقوم على ترتيب ألفاظ معينة حسب ترتيب معين للحروف للدلالة على مواضع ورودها في كتاب معين^(١٢٣).

أسباب التعجيب والفهرسة لكتب الفقه الإسلامي ومواضيعها

إن اللغة العربية كانت أول من حظي بعمل المعاجم^(١٢٤)، وأصبحت مفرداتها على كثرتها في متناول الباحثين وتطورت أساليب فهرستها بعدة طرق، كالترتيب الأبجدي على حسب ترتيب حروف اللغة العربية وآخر على حسب مخارج الحروف وآخر بحسب أواخر حروف الكلمات^(١٢٥)، وكذلك جاء علم الحديث النبوي ليحتل المرتبة الثانية في ابتكار الفهارس لرجالها^(١٢٦) وألفاظه، ثم توالى الفهرسة في العلوم الأخرى كالتراجم للأعلام ولأسماء الكتب، فألف الفقه على أبواب معروفة، وصنف عدد من كتب الحديث بحسب أبواب الفقه، وهو نوع من الفهرسة يتمكن به من يعرف ترتيب الأبواب لكتب الفقه من الوصول إلى ما يريد بسهولة وإن وجدت فروق طفيفة بين هذه الكتب في ترتيب الأبواب وعدد من أسماء هذه الأبواب، ولكن كثرة المواضيع المستجدة واختلاف أساليب التصنيف مع مرور الزمن والحاجة إلى معرفة ما يوجد في كتب الفقه المدون حولها دعا إلى وجود قائمة لمحتويات كل كتاب في نهايته، ولم تكف هذه القائمة لسد حاجة الباحثين فدعت إلى عمل قوائم أخرى وكشافات تحليلية للمواضيع الجزئية داخل هذه الكتب، نظراً لوجود مواضيع في غير أماكنها ولحجم عدد كبير من هذه الكتب .

(١٢٠) الاثتر (الفهرسة الهجائية) ص ١

(١٢١) الفيروز آبادي (القاموس المحيط) ص ٧٢٧ باب السين فصل الفاء

(١٢٢) انظر الزبيدي، (تاج العروس) ج ٤ ص ٣١١ فصل القاف باب السين.

(١٢٣) المرعشلي (فهرس أحاديث السنن الكبرى) ص ١٠ وهو تعريف الاثتر مع شيء من التعديل انظر

الاثتر (الفهرسة الهجائية) ص ١١

(١٢٤) أول من عمل معجماً في اللغة العربية هو الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ ، ٧٩٢ م) وكتابه

معروف باسم المين انظر شاكر (تصحيح الكتب) ص ٤٦-٤٧ ، والاثتر (الفهرسة الهجائية) ص ١٠٧ .

(١٢٥) المرعشلي (فهرس أحاديث السنة الكبرى) ص ١١

(١٢٦) (التاريخ الكبير) لمحمد بن اسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ) هو أول من ألف كتاباً مرتباً في رجال

الحديث.

إن التكشيف والتعجيم والفهرسة لها أسباب وجيهة، سواء كان ذلك لكتب الفقه أم غيرها، وهي تشكل العمود الفقري لعلم المكتبات^(١٢٧)، كما أنها جزء لا يتجزأ من شروط البحث العلمي والذي لا يكتفي بفهرس واحد، بل يفضل فهرسا للآيات الكريمة وآخر للأحاديث الشريفة وللأثار وآخر للشعر وآخر للأعلام والأماكن والمواضيع للتمكن من الاستفادة من هذا البحث مستقبلا.

ب- فوائد التعجيم والفهرسة لكتب الفقه الإسلامي هي :-

- ١- التمكن من استرجاع أو تحديد مكان مادة فقهية في كتاب فقهي أو في مجموعة كتب، أو العثور على كتاب فقهي من بين مجموعة كتب^(١٢٨).
- ٢- القدرة على تقييم كتاب معين، لأن الفهرسة تكشف الثغرات والنقص فيه كما تكشف مزايا مؤلف معين وثوراه في موضوع معين.
- ٣- رسم خطط لأبحاث جديدة فإن الفهارس ترشد الباحثين إلى عناوين مواضيع يمكن عمل أبحاث مستقلة فيها.
- ٤- الاستقراء والتتبع لحكم معين في عدد من المذاهب أو الاستقراء لمؤلفات فقيه أو لمؤلفات فقهية في موضع معين، والاستقراء والتتبع يمكن من الوصول إلى نتيجة مرضية في البحث والاطمئنان إلى سلامة النتيجة. وبخاصة إذا كان هذا الاستقراء للأدلة التي تدعم الموضوع وترسم ثوابته.
- ٥- اختصار الوقت المبذول للحصول على معلومة فقهية، فإن الفهارس لا تحتاج إلى كثير وقت، بخلاف تتبع الكتاب من أوله إلى آخره. وقائمة محتويات كل كتاب تقوم بدور مهم وإن كانت الفهارس الموضوعية المفصلة تعطي فائدة اكبر^(١٢٩).

^(١٢٧) تستعمل المكتبات العامة تصنيف ديوي العشري وتعديلاته ويستطيع الباحث أن يصل إلى كتب الفقه الإسلامي إذا عرف أنها تبدأ بالرقم ٢١٦ مثلا ولكل موضوع رقم محدد ولكل مذهب رقم أيضا ويستطيع الباحث أن يتجاوز خطأ الحاسب الآلي عند عدم التعرف على موضوع رئيسي بمطالعه التصنيف ومعرفة مكان الكتب المبتغاة، وقد جربت ذلك عند اطلاعي على الثروة الفقهية المترجمة إلى اللغات المختلفة أو المؤلفات بها مع عدم معرفتي لغبر الإنجليزية فاستفدت من وجود تصنيف آخر مشهور يستفاد منه في التعامل مع مكتبة الكونجرس الأمريكية ولا بأس من الاطلاع عليه لغبر المختص.

^(١٢٨) انظر عليان (أسس الفهرسة والتصنيف) ص ١٩

^(١٢٩) انظر أبو النور (نظم التصنيف في الوطن العربي جامعة الدول العربية) مؤتمر الإحصاء البيبليوغرافي

للكتاب العربي (١٩٧٣ - ١٣٩٢) ص ٥٣

الفرع الثاني : أنواع الفهارس وأمثلة عليها. إن كثرة الفهارس في الفقه الإسلامي أوجبت إلى تصنيف لها والذي سيبين المواطن التي لا تزال بحاجة إلى مزيد فهرسة والاستفادة من الفهرسة في المواطن الأخرى

(أ) فهارس في غير الفقه الإسلامي: ولا يستغني عنها باحث في الفقه الإسلامي ولا مجال للإسهاب في ذكر أمثلة عليها وإنما لبيان المقصود منها فقط وتدخل فيها الزمر التالية:

١- فهارس كلمات ومواضيع القرآن الكريم كالمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم والذي وضعه محمد فزاد عبد الباقي وتصنيف آيات ومواضيع القرآن الكريم للحاج مصطفى بن أحمد رشيد ألوانه لي وغيرهما

٢- فهارس الأحاديث النبوية الشريفة ورجال الحديث كالمعجم المفهرس لألفاظ الحديث الذي وضعه مجموعة من المستشرقين برئاسة لينسك وغيره.

٣- معاجم اللغة العربية كلسان العرب لابن منظور وأولها بالاهتمام معاجم اللغة التي وضعت في غريب كتاب فقهي كالمصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي تأليف أحمد الفيومي وغيرهما.

٤- معاجم اللغات الأخرى وخاصة عند الرد على المستشرقين أو تدقيق بحث أو خلاصة بحث فقهي بلغة أخرى ككتاب المعجم الفقهي المالكي عربي- فرنسي لعبد العزيز بن عبد الله.

طبعة المكتب الدائم لتنسيق التعريب في العالم العربي / الرباط في عام ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥
٥- كتب التراجم وطبقات الفقهاء ، ويدخل في ذلك عناوين علماء الفقه ومؤلفاتهم كدليل الخبراء العرب في الفقه والقانون والذي أعده مجلس وزراء العدل العرب الأمانة العامة - الرباط، ط٢/١٩٨٩م.

٦- مدونات المذاهب الفقهية : فهي وإن سميت بهذا الاسم فإنها تحتوي أموراً كثيرة لا علاقة لها بالفقه - كعملية الفقه المالكي لعبد العزيز بن عبد الله ، طبعته دار الغرب الإسلامي / بيروت ط١/١٤٠٣-١٩٨٣م.

٧- فهارس الرسائل الجامعية وبخاصة التي صدرت من أقسام الفقه في كليات الشريعة في الدول الإسلامية ككتاب دليل الرسائل الجامعية في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة من عام ١٣٩١هـ-١٤٠٨هـ لمحمد حسن شلبي.

٨- فهارس المخطوطات الفقهية والتي تحتوي أسماء الكتب الفقهية التي لا تزال مخطوطة، ومما يؤسف له أن كثيراً من هذه الفهارس قديمة ولا يوجد فيها ما يدل على المخطوطات التي حققت من غيرها .

ب) فهارس فقهية لكتب غير فقهية :-

كتاب كشاف تحليلى للمسائل الفقهية في تفسير القرطبي لمشهور حسن سلمان وجمال عبد اللطيف الدسوقي ، طبعته دار ابن القيم / السعودية ط ١ / ١٤٠٨-١٩٨٨م.

ج) فهارس المصطلحات الفقهية والأصولية:-

١- كتاب القاموس الفقهي لغة واصطلاحا لسعدي أبو جيب، طبعته دار الفكر، ط ١ / ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م (١٢٠).

٢- كتاب موسوعة مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين. لرفيق العجم، والذي طبعته مكتبة لبنان / بيروت ، ط ١ / ١٩٩٨م . وبتصفح يسير للكتاب لاحظت انه يكثر من النقول ويحتوي على ألفاظ لا علاقة لها بمصطلحات أصول الفقه ككلمة رهبة ورؤيا وهي مفردات لغوية لا اكثر وإدخاله مواضع فقهية ككلمة رهن ولا أرى أن هذا الكتاب يناسب اسمه ولا ثمنه والله اعلم .

٣- القاموس الفقهي لحسين مرعي ، طبعته دار المجتبى / بيروت، لبنان، ط ١ / ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م (٢٣٢ صفحة قطع صغير) قلت أسلوب الكتاب جيد لكنه صغير ولا يفي بالمصطلحات الفقهية.

٤- معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية لمحمود عبد الرحمن عبد المنعم، طبعته دار الفضيلة / القاهرة.

د) قوائم المحتويات:-

وهي التي تحتوي على المواضيع والصفحات التي ذكرت فيها وكان عدد من الكتب الفقهية والأصولية لا تحتوي على هذه القوائم فيضطر الباحث لعمل قائمة بمحتويات الكتاب قبل الشروع بالاستفادة من مكنوناته، وتكاد هذه الظاهرة تنتهي بحمد الله تعالى، ولا تحتاج إلى أمثلة فبتكليب أي كتاب ستجد قائمة بمحتوياته، لكن مكانها غير ثابت، فمن المؤلفين من يضعها في أول الكتاب بعد عنوانه أو بعد المقدمة ومنهم من يجعلها في نهاية الكتاب ويفضل أن تكون هذه القائمة في بداية الكتاب بعد العنوان مباشرة. لان وجودها بعد المقدمة قد لا يفتن إليه متصفح الكتاب لأول وهلة وكذلك وجودها في نهاية الكتاب يجمعها مع فهارس الآيات والأحاديث والأماكن والأعلام والقواعد الفقهية وغير ذلك .

(١٢٠) أما (القاموس الإسلامي) لأحمد عطية الله والذي طبعته مكتبة النهضة المصرية / القاهرة / ١٣٨٣هـ -

١٩٦٢م فهو غير مختص في الفقه وحده

(هـ) الفهارس التحليلية لكتاب فقهي واحد:-

إن الفهارس التحليلية تحوي قائمة المحتويات وتزيد عليها برؤوس موضوعات أخرى جزئية و بالإضافة إلى فهارس الموضوعات فإنها تحتوي فهارس بالآيات والأحاديث والأملكن والأعلام والشعر... إلخ

وإذا كان الكتاب أكثر من مجلد يفضل أن تعمل فهارس تحليلية لجميع المجلدات وتضمن مع المجلد الأخير كما هو في فهرس كتاب الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي أو تطبع في كتاب مستقل كما في:-

١. الفهرس الهجائي لكتاب المغني والذي صنعه محمد سليمان الأشقر وطبعته دار البحوث العلمية الكويت / ط١ / ١٣٩٠-١٩٧١م.
٢. فهرس هجائي لكتاب المدخل الفقهي العام للزرقا (طبعته دار القلم دمشق سنة ١٤١٨هـ ج ٢ ص ١٠٩٣-١١٤٠.
٣. فهرس ابن عابدين، وضعه أحمد مهدي الخضر وطبعته المطبعة السورية بحلب سنة (١٩٦٣)
٤. فهرس حاشية ابن عابدين وضعه خليل الميس.
٥. فهرس جمع الجوامع في أصول الفقه (فهرس تحليلي ألفبائي لكتاب جمع الجوامع للتاج السبكي / رحمه الله وشرحه لجلال المحلي والذي طبعته وزارة الأوقاف الكويتية سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٦. فهرس مسلم الثبوت في أصول الفقه ، (فهرس تحليلي ألفبائي لكتاب مسلم الثبوت لابن عبد الشكور وشرحه فواتح الرحموت لابن نظام الدين الأنصاري وطبعته وزارة الأوقاف الكويتية سنة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م
٧. فهرس شرح المنهاج بحاشيتي الشهاب القليوبي وعميره البرلسي في الفقه الشافعي وطبعته وزارة الأوقاف الكويتية سنة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م
٨. فهرس حاشية ابن عابدين في الفقه الحنفي وطبعته وزارة الأوقاف الكويتية سنة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠

٩. فهرس فتح القدير شرح الهداية في الفقه الحنفي طبعته مطبعة الفيصل الكويت الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م

١٠. فهرس الزرقاني على مختصر خليل في الفقه المالكي طبعته شركة مطبعة الفيصل الكويت ط ١ / ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م

١١. فهرس جواهر الإكليل للأبي شرح مختصر خليل في الفقه المالكي طبعته مطبعة الموسوعة الفقهية الكويت سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م وجميع هذه الفهارس طبعتها وزارة الأوقاف الكويتية تحت سلسلة أعمال موسوعية مساعدة (الفهارس والمعاجم الفقهية). أفادني الدكتور محمد سليمان الأشقر حفظه الله أن إصدار هذه الفهارس توقف، واكتفي بتخزين بقية السلسلة على أجهزة الحاسب الآلي والى أن يتيسر للباحثين الاستفادة من هذه المكائز فستبقى حصرا على لجنة الموسوعة الفقهية وفي ذلك خسارة كبيرة للجهود التي بذلت فيها.

(ج) الكشوف (الورقيات) التي تعمل بأسماء الكتب والأبحاث والمؤتمرات التي تناولت موضوعا معيناً في الفقه الإسلامي ونشرت عددا منها مجلة المسلم المعاصر ومجلة حوار ومجلة المعرفة كما طبع عدد منها في كتب مستقلة ومن هذه الكشوف ما يلي:-

١- موسوعة مصادر النظام الإسلامي لعبد الجبار الرفاعي وخصص الجزء الثاني للاجتهاد والتجديد، والذي طبعه مكتب الإعلام الإسلامي قم - طهران ، ط ١ / ١٤١٧هـ وهو كتاب قيم ضم في دفتيه رؤوس موضوعات متنوعة تتعلق بالاجتهاد والتجديد.

٢- وصدر في التجديد تكشيف لمحي الدين عطية بعنوان التجديد : مفهومها ومنهجها ومجالها قائمة وراقية منتقاة عن الأدبيات العربية مجلة المعرفة س ٤ ع ١٤٢ (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) من ص ٢٤٥-٢٥٩.

٣- أعدت وزارة الأوقاف الأردنية فهرسا لأدبيات الوقف في الأردن وفلسطين يتكون من إحدى وخمسين صفحة .

(ز) فهارس تحليلية لرؤوس المواضيع مع خلاصة لكل موضوع تغني المستعمل عن الرجوع إلى الأصل كمعجم الفقه الحنبلي ومعجم الفقه الظاهري وسيأتي التعريف بهما.

(ح) فهارس البحث اللغوي:-

وهي المستخدمة في برامج أجهزة الحاسب، وهي الأساس الذي صممت من أجله البرامج الفقهية والطريق الأمثل للحصول على المعلومات وهي بالإضافة إلى فهرستها لكتاب معين تفهرس لعدد كبير جدا من الكتب الفقهية المدخلة على البرنامج وطريقتها استقرائية تحوج

الباحث إلى وقت طويل لتتبع ما يريد وسبق، أن ذكرت عددا من البرامج الفقهية المحسوبة^(١٣١).

الفرع الثالث : دراسة لعدد من الفهارس الفقهية:-

أحاول هنا إلقاء الضوء على معجمين وأجري تقييما لهما وموازنة بين عدد من المعاجم في رؤوس المواضيع واستخدام الإحالات ... إلخ وسأتاولها على النحو التالي:

أولا معجم فقه ابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ -)

ثانيا : معجم المغنى في الفقه الحنبلي

ثالثا: موازنة بينهما

رابعا: موازنة بين عدد من الفهارس الفقهية:

أولا : معجم فقه ابن حزم الظاهري

طبع هذا المعجم بثلاثة أسماء - فيما اعلم - :

الأول: معجم ابن حزم الظاهري، وطبع بمطبعة جامعة دمشق سنة ١٩٦٦م في مجلدين.

الثاني: معجم فقه ابن حزم الظاهري وطبعته مكتبة السنة بالقاهرة ط ١ / ١٤١٤ - ١٩٩٤.

الثالث: معجم فقه المحلى وطبعته دار الجيل/ بيروت ط ١ / ١٤١٦-١٩٩٦.

وفي رأيي أن جميع هذه التسميات غير دقيقة.

فالأولى لا يصح فيها تعجيم ابن حزم وإنما فكره وفقهه .

والثانية ينبغي ان يحتوي المعجم على فقه ابن حزم في المحلى وغيره وهو ليس كذلك، ولكن الكتاني دافع عن هذه التسمية لضياح معظم كتب الفقه الظاهري الأخرى^(١٣٢).

الثالثة: وقد نسبت الفقه للمحلى تجوزا، فالفقه لابن حزم، ومن تناقض هذه الطبعة أنها سمته في رؤوس صفحات المعجم بمعجم فقه ابن حزم والصواب في نظري معجم الفقه الظاهري في المحلى لابن حزم، وهذه وان كانت شكلية إلا أن من يقرأ هذه التسميات يظنها لأكثر من مؤلف أو أن اختلافا موجودا في مضمونها وهذا غير صحيح فجميع هذه التسميات لكتاب واحد ولمؤلف واحد. وقد بدأت فكرة تأليف هذا المعجم عند تشكيل لجنة موسوعة الفقه

^(١٣١) انظر ص ١٥٨ من هذه الدراسة

^(١٣٢) الكتاني (معجم فقه المحلى) ص ٢٣

الإسلامي في دمشق سنة ١٩٥٦م^(١٣٣) التي كان من أوائل برامجها فهرسة ما أمكن من أمهات كتب الفقه المعتمدة وترتيب تلك الفهارس على الحروف الأبجدية^(١٣٤)، ولما استعرضت اللجنة كتب أمهات الفقه لتختار منها كتابا جامعا تبدأ بفهرسته^(١٣٥) اختارت كتاب المحلى لابن حزم وعهدت بفهرسته إلى عالم محب له هو محمد المنتصر الكتاني وكان أستاذا في جامعة دمشق^(١٣٦) وقد أضاف إلى الفهرسة خلاصة الحكم الفقهي في كل موضوع تحت الكلمة العنوانية التي تدل عليه^(١٣٧).

واستحسنت لجنة موسوعة الفقه الإسلامي/ دمشق ذلك، لما فيها من تسهيل وتقريب لهذا الفقه على الباحثين وساعدت اللجنة في دعم المؤلف بمعاونين منهم محمود المكاوي من مصر وعبد الفتاح أبو غدة من سوريا وكان لهم جهد مشكور في اختيار الكلمات وتصنيف تقاريعها والإحالات عليها وتقريرها على بطاقات كما شاركت اللجنة بمجموع أعضائها بالإشراف والتتبع والتعديل والتقويم ورصدت التكاليف اللازمة لهذا العمل^(١٣٨) حتى تم إنجازه سنة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.

ويتميز هذا المعجم بما يلي :

(١) يعد أول فهرسة تحليلية لكتاب فقهي في عصر الدراسة. قال الزرقا "وظاهر للناظر أن هذا عمل مبتكر في حقل الفقه الإسلامي لم يسبق أن وجد له نموذج. فقد وجدت فهارس أبجدية لأيات القرآن والحديث النبوي وللشعر ولتراجم الرجال وغيرها أما الفقه فلم يوجد فيه هذا النوع من العمل"^(١٣٩)

(٢) ترتيب الكلمات المفهرسة في هذا المعجم "بصيغتها الاصطلاحية كما هي بما فيها من حروف أصول وزوائد على خلاف الطريقة المتبعة في معاجم اللغة حيث ترتب الكلمات هناك بحسب حروفها الأصلية مجردة من الزوائد"^(١٤٠). فكلمة معادن تجدها تحت حرف الميم لا تحت العين بحسب الاشتقاق. وتقسّم الكلمات إلى كلمات أصلية تدل على موضوع عام كالبيع ورتبت

(١٣٣) عطية (تراث الفقه الإسلامي) ص ٣٢

(١٣٤) عطية (تراث الفقه الإسلامي) ص ٣٤

(١٣٥) عطية (تراث الفقه الإسلامي) ص ٣٤

(١٣٦) عطية (تراث الفقه الإسلامي) ص ٣٤

(١٣٧) مقدمة الاستاذ مصطفى الزرقا (الكتاني) معجم فقه ابن حزم ص ٥ طبع مكتبة

(١٣٨) مقدمة مصطفى الزرقا (الكتاني)، معجم فقه ابن حزم ص ٦.

(١٣٩) الكتاني (معجم فقه ابن حزم الظاهري) ص ٨.

(١٤٠) الكتاني (معجم فقه المحلى) ص ٧١ (طبعة دار الجيل).

القبائيا، وفرعية تأتي ضمن الكلمات الأصلية وعند ذكرها تحال على موقعها الأصلي وهذه رتبته بحسب طبيعة كل موضوع ولم ترتب على أوائل الحروف^(١٤١).

(٣) رقت مسائل المحلى وأحيل عليها في هذا المعجم لكي لا تتأثر بتغير أرقام الصفحات في الطبعات المختلفة^(١٤٢) وتتفق في طبعين تلك التي عمل المعجم على أساسها وطبعة دار الجيل المشار إليها .

(٤) فهرس هذا المعجم لكلمات ليس لها في كتب الفقه أبواب مستقلة ولكنها كسبت أهمية حديثة مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية والطبية ونحوها مثل كلمة تشريح^(١٤٣).

(٥) أضيف للمعجم ثلاثة فهارس: الأول للموضوعات بحسب أبوابها الفقهية المألوفة والثاني للكلمات العنوانية الأصلية مصنفة بحسب الأبواب الفقهية المألوفة، والثالث: لجميع الكلمات العنوانية الأولية مرتبة بحسب الترتيب الهجائي لأوائل حروفها. تقييم لهذا المعجم :

(١) ساعد هذا المعجم - في رأبي - على انتشار الفقه الظاهري، ولا يوجد لدي ما يثبت هذا إلا تبني آراء هذا المذهب من قبل عدد من شباب الصحوة في عصر الدراسة بما فيها من سلاطة اللسان على الأئمة الأربعة والآراء التي شذ بها ابن حزم، وقد جمع الكتاني عدداً منها في هذا المعجم^(١٤٤).

(٢) عدد رؤوس العناوين في هذا الكتاب لا تفي بما فيه من ثروة فقهية وقد قاربت على الأربعمئة عنوان وليس خمسمائة كما ذكر مؤلفه^(١٤٥). وقد جربت مرات الحصول على حكم فقهي عن طريق كلمة فلم أعثر عليها وسيأتي مثل على ذلك هو أكل اللحم النيئ.

ثانياً : معجم كتاب المغني في الفقه الحنبلي

لقد اخترت هذا المعجم دون غيره، لأنه يمثل في نظري المنهج نفسه المتبع في معجم فقه ابن حزم في المحلى، ويزيد عليه لأنه جاء بعده، فأضاف في رؤوس العناوين وذكر تصحيح الروايات عن أحمد، ما لا مثيل له عند ابن حزم.

وتبدأ قصة تأليف هذا المعجم في أروقة موسوعة الفقه الإسلامي - دمشق، ثم تبنته موسوعة الفقه الإسلامي - الكويت منذ سنة ١٩٦٨ .

(١٤١) الكتاني، (معجم فقه المحلى) ص ٧١-٧٢.

(١٤٢) الكتاني، (معجم فقه المحلى) ص ٧٣ .

(١٤٣) الكتاني، (معجم فقه المحلى) ص ٧٢.

(١٤٤) الكتاني، (معجم فقه المحلى) ص ٤٥-٤٨ .

(١٤٥) الكتاني، (معجم فقه المحلى) ص ٧١ .

وشكلت له طاقما لإعداده منهم سعدي أبو جيب ومحمد الخطيب ومحمد رواس قلعه جي^(١٤٦) ويسام الأسطواني ووضع مصطفى أحمد الزرقا وعبد الستار أبو غدة خطة العمل، وتم إعداد جزء من المادة العلمية، ثم شكلت لجنة لمراجعتها من محمد بشير الإدلبي ومحمد مصطفى الخطيب.

ولم يكمل الطاقم الأول المهمة فانتدب الزرقا لإكمال مراجعة العمل محمد سليمان الأشقر وطلب منه عدم التعديل على أعمال لجنة المراجعة السابقة.

ولما أوقفت الموسوعة الفقهية/ الكويتية اختيار الأشقر بناء على توصية من الزرقا لإكمال العمل وطباعة المعجم ورفدته وزارة الأوقاف الكويتية بمن يعينه. وعمل لهذا المعجم فهارس أربعة هي :

(١) فهرس هجائي بترتيب المعجم.

(٢) فهرس مصنف لعناوين مواد المعجم حسب الترتيب المؤلف (٣٤ بابا)

(٣) ملحق جداول ترقيم المسائل والفصول في كتاب المغني لتجاوز اختلاف أرقام الصفحات باختلاف الطباعات.

(٤) استدراك يتضمن بيان الأرقام المتسلسلة غير الموجودة والتي حذفت بسبب التكرار لإزالة اللبس عن وجود نقص في المعجم^(١٤٧).

وطبعت هذا المعجم وزارة الأوقاف الكويتية سنة ١٣٩٣هـ (١٩٧٣م) في مجلدين^(١٤٨).

ويتميز هذا المعجم بما يلي :

(١) رتب الكلمات المفهرسة بصيغتها الاصطلاحية ولا حاجة لإرجاعها إلى أصلها الثلاثي عند استخراجها كما هو في معاجم اللغة^(١٤٩).

(٢) رقمت مسائل كتاب المغني بطبعته مع الشرح الكبير، فصار معجما لكتابين لا لكتاب واحد، وتم العزو للطبعة التي لا تحتوي إلا على المغني أيضا^(١٥٠).

(٣) فهرس هذا المعجم لكلمات ليس لها في كتب الفقه أبواب مستقلة^(١٥١).

^(١٤٦) وآخر من عائلة زرزور.

^(١٤٧) لقد تفضل الأستاذ الدكتور محمد سليمان الأشقر بتزويدي بمذكراته الشخصية حول مشاركته في هذا المعجم فاخترت منها ما أثبتته أعلاه. فجزاه الله خيرا عن هذا العمل الجليل.

^(١٤٨) الزحيلي (مرجع العلوم) ص ٥٥٧

^(١٤٩) اللجنة (معجم المغني) ح ١ ص ١٠٧ بتصرف

^(١٥٠) اللجنة (معجم المغني) ح ١ ص ١٠٧ بتصرف

^(١٥١) اللجنة (معجم المغني) ح ١ ص ١٠٧ بتصرف

٤) تلخيص الأحكام المقررة في المذهب الحنبلي دون ذكر آراء المذاهب الأخرى ودون الأدلة مع ترك الأحكام نادرة الوقوع دون تلخيص والاكتفاء بالإشارة إليها ليرجع فيها إلى الأصل^(١٥٢).

٥) بناء المعجم على كلمات عنوانينه وأخرى فرعية وخلصات للأحكام الفقهية وترتيب الكلمات الفرعية ترتيبا موضوعيا (بحسب طبيعة الموضوع) والعنوانية الفبائية^(١٥٣).

٦) بينت طريقة مراجعة البحث وكذلك الاصطلاحات الحنبلية المستعملة في المعنى^(١٥٤).

٧) قدم خدمة جليلة للفقهاء الحنبلي مما قوّى من مكانته وسهل الرجوع إلى مكنوناته.

تقديم لهذا المعجم :

١) اختلاف المنهج في تناول رؤوس العناوين وتفصيلاتها بسبب تعدد اللجان المشرفة على المعجم مثل وضع كل أحكام الإجارة تحت كلمة إجارة من ص ٦-٢١ وقس على ذلك الحج وغيرهما.

٢) الترقيم المتسلسل لمسائل الكتاب اعتمد ترك العناوين الرئيسة للكتب والإحالة على أسماء الكتب دون الرقم المتسلسل^(١٥٥) فيما إذا وجدت تحته مادة علمية، مما أدى إلى ظهور طبعات أخرى اختارت لنفسها ترقيما آخر مما يضعف الاستفادة من هذا المعجم.

٣) أرى أن كتاب المعنى يمثل الفقه المقارن أكثر مما يمثل الفقه الحنبلي فكان اختيار كتاب آخر كالإنصاف للمرداوي أولى.

ثالثا : موازنة بين معجم فقه ابن حزم ومعجم المعنى :-

١) عدد رؤوس العناوين في معجم المعنى أكثر مما هو في معجم فقه ابن حزم، مما يجعل الاستفادة من المعنى أكثر. فإما حبذا لو أضيفت العناوين الجديدة لطبعات معجم الفقه الآخر. وذلك ليس عيبا فيه، وإنما لكونه عملا مبتكرا وجاء ابتداءا لحصر الاصطلاحات الفقهية فلا بد أن يكون اللاحق أضاف جديدا.

^(١٥٢) اللجنة (معجم المعنى) ح ١ ص ط بتصرف

^(١٥٣) اللجنة (معجم المعنى) ح ١ ص ي بتصرف

^(١٥٤) اللجنة (معجم المعنى) ح ١ ص يب-يج بتصرف

^(١٥٥) اللجنة (معجم المعنى) ح/ص ح

٢) معجم فقه ابن حزم قام على إعداده شخص واحد (الكتاني)، بينما أعد معجم المغني مجموعة، مما أدى إلى اختلاف الأسلوب وإن كان الإشراف على اللجان ومراجعتها والاعتماد على نص المغني في الخلاصات يقلل من هذه الاختلاف.

٣) انتشار معجم المغني أكثر لقيام جهة غنية بطبعه وتوزيع أعداد كبيرة منه مجاناً بينما الحصول على معجم فقه ابن حزم يعتمد على القدرة المادية للراغبين مما يقلل من الاستفادة منه مع أسبقيته في الظهور.

٤) أهمية فقه المغني تتبع من وجود أتباع للمذهب الحنبلي أكثر من أتباع المذهب الظاهري الذين انقروا أما أتباعه في عصر الدراسة فلم يسيروا على الطريقة المذهبية في رأيي - والله أعلم - بل على اعتماد الحجة والدليل.

رابعاً : موازنة بين عدد من الفهارس الفقهية :-

إن سعة حجم هذه الدراسة تجعلني اختصر ما وسعني الاختصار لذلك أُجري الموازنة على شكل جدول هو الآتي :

لو افترضنا أن شخصاً يريد معرفة حكم أكل اللحم نيئاً^(١٥٦) فإنه سيبحث في هذه الفهارس عن عدد من الكلمات للوصول إلى الحكم على النحو الآتي :

م الفهرس ----- الكلمة	الفهرس الهجائي للمغني (الأشقر)	معجم المغني اللجنة (طبعة دار الفكر)	معجم فقه المحلى الكتاني (طبعة دار الجبل)	فهرس جواهر الإكليل اللجنة	فهرس الفقه الإسلامي وأئنته لرحلي	البحث اللغوي الموسوعة الفقهية / مركز التراث / عمان
١٧ ص	ح ١٣ ص ٨٩	ص ١٢٣-١٣٦	ص ٥٦	ح ٨ ص ٤٩٨	✓	
ص ٤١ و ٤٢	ح ١٣ ص ٢٥٥-٢٥٨	(X)	ص ١٦٦-١٦٢	ح ٨ ص ٥٧٢	✓	
إحالة على نبح ص ٤٢	إحالة على نبح ص ٢٥٨	ص ٢٢٩-٢٣٥	إحالة ص ١٦٢	ح ٨ ص ٥٧٢		
(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	✓	
ص ٦٤	ح ١٤ ص ٦٤٤-٦٤٨	(X)	ص ٢٥٠-٢٤٩	ح ٨ ص ٦٢٧		
ص ٨٤	(X)	(X)	ص ٢٢٤	ح ٨ ص ٦٢٧	✓	
(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	✓	

(١٥٦) لقد اخترت هذه المسألة لمسؤول هاتفي جاعني أثناء إعداد هذا البحث ومع أن السؤال له علاقة بالأكل والطبخ إلا أنني استغفرت لعدم الفهرسة له في جميع الفهارس. سوى البرامج المحوسبة لاعتمادها على الأصل اللغوي لا المصطلح الفقهي.

التقديم

- (١) إن الجدول الذي بين يديك وكل هذه الفهارس وهذه الاحتمالات للعثور على حكم أكل اللحم نينا يعني أن الأمر ليس بالسهولة التي تصور غالباً فلا يزال الأمر يحتاج إلى درجة من الثقافة والتخصص أحياناً.
- (٢) إشارة (X) في معجم فقه ابن حزم دلت على قلة التفرع فقد تناول كلمتين من سبع كلمات. وتلاه في ذلك معجم فقه المغني.
- (٣) إن وجود الفهارس لا يغني عن أساسيات ومبادئ أولية للفقهاء.
- (٤) إن البرنامج المحوسب هو الوحيد الذي مكنتني من معرفة حكم المسألة ولو في مذهب من المذاهب، حيث أرشد إلى نص في الإنصاف للمرداوي ج ١٠ ص ٣٦٨ وهي "لا بأس بأكل اللحم النيئ نقله مهنا وكذا اللحم المنتن، نقله أبو الحارث، وذكر جماعة فيهما يكره، وجعله في الانتصار في الثانية اتفاقاً قلت الكراهة في اللحم المنتن أشد"

المطلب الثاني : التدوين الموسوعي الفقهي (الموسوعات الفقهية)

يحتوي هذا المطلب على ثلاثة فروع هي :

الفرع الأول : في أهمية الموسوعات الفقهية وأهدافها

الفرع الثاني : أنواع الموسوعات الفقهية ومراحل الأعداد لها

الفرع الثالث : نبذة عن عدد من الموسوعات الفقهية

ومنها: موسوعة الفقه الإسلامي، دمشق ، موسوعة الفقه الإسلامي(جمال عبد الناصر)/
القاهرة وغيرها.

الفرع الأول

أهمية الموسوعات^(١٥٧) الفقهية وأهدافها

سميت هذا المطلب : التدوين الفقهي الموسوعي لأن الموسوعات الفقهية تعني إعادة موضوعات الفقه الإسلامي المدون على حروف المعجم لا بحسب الموضوعات كما ألفت كتب الفقه ابتداءً. إذ أن كتب الفقه الإسلامي غالباً ما تبدأ بموضوع الطهارة ثم الصلاة حتى تنتهي بموضوع الرق غالباً، ولما كان الوصول إلى الأحكام الشرعية في هذه الكتب ليس بالأمر السهل وفق هذا الترتيب ارتوي إعادة تدوينه وفق ترتيب المعاجم اللغوية مع خلاف يسير هو ترتيبها في هذه الموسوعات وفق النطق بها أي مع الحروف الزوائد دون الرجوع إلى أصلها الذي يقتضي حذف هذه الحروف.

ورافق إعادة التدوين أحياناً استعمال لغة سهلة يمكن فهمها من قبل أبناء هذا العصر وبذلك تجاوزت صعوبة المصطلحات الفقهية ووعورة الألفاظ المستعملة ودقة التراكيب في الصياغة المستعملة في كتب الفقه المدون.

^(١٥٧) تطلق الموسوعة أو دائرة المعارف أو المعلمة على المؤلف الشامل لجميع معلومات علم أو أكثر معروضة من خلال عناوين متعارف عليها بترتيب معين ومكتوب بأسلوب مبسط وتقوم على تأليفه لجنة حائزة على الثقة ولذلك للموسوعة خصائص منها: الشمول والترتيب السهل والأسلوب المبسط، وموجبات الثقة - الأوقاف (الموسوعة الفقهية نشرة تعريفية) - ص ١٠.

وبذلك تحقق الموسوعات فوائد كثيرة منها :

- (١) إبراز الكنوز الدفينة في طيات الكتب الفقهية^(١٥٨) "بعرض مواد الفقه الإسلامي عرضاً علمياً حديثاً"^(١٥٩)
 - (٢) تسهيل الوصول إلى الأحكام الشرعية في الكتب الفقهية بإعادة تدوينها على شكل عناوين مرتبة ترتيباً ألفبائياً^(١٦٠).
 - (٣) توفير الوقت والمال على الباحثين بتمكينهم من الإطلاع على الأحكام الشرعية والمراجع والمصادر التي استقيت منها عن طريق مرجع واحد^(١٦١).
 - (٤) تيسير الإطلاع على المادة الفقهية في الموضوع الواحد في مكان واحد مهما كان ترتيبه مختلفاً في كتب الفقه^(١٦٢).
 - (٥) تمكين المؤسسات العلمية من خدمة كتب الفقه تحقيقاً لمخطوطاتها وتقنيناً للأحكام الشرعية منها^(١٦٣).
- أما أهداف الموسوعات الفقهية الموجودة فنقتصر على "جمع التراث الفقهي المبعثر في كتب الفقه الإسلامي على اختلاف مذاهبها، جمعاً مرتباً ميسراً وتوجيهها بحيث تكون مادة قريبة للتناول للباحث والمشرع، وهدايا لمن يريد التوسع إلى المصادر نفسها"^(١٦٤).
- وفي رأبي أن هذا هدف متواضع افترضته البدايات في التوجه نحو الفقه الإسلامي وينبغي أن لا تتف الموسوعات عند الفقه المدون بل تغطي جميع جوانب الحياة بما هو حقها من الأحكام الشرعية بالاجتهاد المتبصر. ولعل من نافلة القول أن جمع الأقوال على أهميته لا يوازي الاجتهاد في هذه المواضيع، ومن المفيد الانتقال إلى هذه المرحلة حالاً فقد طال الانتظار. وإلى أن يحين ذلك الوقت أقترح أن تضاف للموسوعات القائمة المواضيع الجديدة في مجلدات مستقلة وفق الترتيب الموسوعي (المعجم) وخاصة الموسوعة الفقهية الكويتية وقد انتهى العمل بها تقريباً.

(١٥٨) النبهان (المدخل) ص ٣٧٤ بتصرف.

(١٥٩) عطية (تراث الفقه الإسلامي) ص ٢٨ بتصرف (عن قرار مجلس الوزراء السوري رقم ٤٩٠ بتاريخ ١٩٥٦/٥/١).

(١٦٠) الصابوني (المدخل) ص ٢٥٠، عطية (تراث الفقه الإسلامي) ص ٨.

(١٦١) النبهان (المدخل) ص ٣٧٤ بتصرف.

(١٦٢) النبهان (المدخل) ص ٣٧٤ بتصرف.

(١٦٣) النبهان (المدخل) ص ٣٧٤ بتصرف.

(١٦٤) عطية (تراث الفقه الإسلامي) ص ٥٩.

الفرع الثاني

أنواع الموسوعات ومراحل الإعداد لها

أنواع الموسوعات الفقهية ثلاثة هي :

أولاً : الموسوعة الفقهية العامة

وهي التي تتناول جميع الموضوعات الفقهية، وقد تضيف إليها تراجم للفقهاء الذين يمر ذكرهم فيها. كما تتناول مواضيع قريبة من دائرة الأحكام الشرعية كمواضيع أصول الفقه والقواعد الفقهية وإن كنت لا أفضل ذلك. وما يميز هذا النوع أنه يجمع الفقه من جميع المذاهب الفقهية وإن اقتصرت كل موسوعة حالياً على عدد منها .

ثانياً : الموسوعات الفقهية المتعلقة بموضوع واحد:

وهي التي تتناول الآراء الفقهية في موضوع واحد، وتختلف عن النظريات الفقهية والدراسات الموضوعية بأن هذا النوع من الموسوعات يختار رؤوس عناوين فرعية، ثم يربتها ويعالجها بالطريقة الموسوعية نفسها. بينهما يسبك الموضوع متكاملًا في النظريات الفقهية و الدراسات الموضوعية، ويجمع كل ما يتعلق به من أدلة وتعليقات مع مناقشتها والترجيح بينها وعدم الاقتصار على ما هو مدون في كتب الفقه. وقد تكون النظريات والدراسات الموضوعية جزءاً من الموسوعات الخاصة.

ومن هذا النوع موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي التي أعدها سعدي أبو جيب وطبعتها دار أحياء التراث-قطر في مجلد واحد، واعتمد على تسعة مراجع مع وعورة هذا الموضوع وهو الإجماع وعدم التسليم بكل ما أثبتته فيه.

ومن هذا النوع موسوعة فقه المعاملات وهي أحد مشاريع مجمع الفقه الإسلامي جده ولا توجد لدي أي معلومات عن الإنجاز الذي تم فيها سوى الخططة^(١٦٥)، ولو أنجزت هذه الموسوعة وفق الخططة فإنها ستقدم خدمة عظيمة لرجال الفقه والاقتصاد الإسلامي والقانون، بشرط ألا تقتصر على الفقه المدون فقط.

(١٦٥) انظر خطة هذه الموسوعة في مجلة مجمع الفقه الإسلامي ٣٤ ج ٣ (١٤٠٨هـ-١٩٨٧م) ص ١٩٨٣-

ثالثا : الموسوعات الفقهية المتعلقة بفتواه واحد :-

وهي التي تجمع آراء فقيه واحد من شتى الكتب الفقهية في المواضيع الفقهية كافة في سفر واحد.

وفائدتها جمع آراء هذا الفقيه لتيسير الاطلاع عليها للاستفادة منها، ولا يشترط فيه الترتيب المعجمي، بل قد يرتب بحسب المواضيع التي اعتاد الفقهاء تناولها. مع إضافة فهارس متنوعة في نهاية هذا النوع من الموسوعات للاستفادة من محتوياته وقد يترتب ترتيبا معجميا بحسب طريقة الموسوعات العامة. كما تجري أحيانا الموازنة بين آراء هذا الفقيه وآراء الفقهاء الآخرين في الموضوع الواحد.

وقد اتجهت إلى ذلك الدراسات العليا للتخصص في الفقه في كثير من الجامعات الإسلامية كما ظهرت مؤلفات كثيرة تدخل في هذا النوع. والأمثلة على ذلك كثيرة جدا منها :

موسوعة فقه السلف وصدر منها :

- أ. موسوعة فقه أبي بكر الصديق رضي الله عنه (١٦٦).
- ب. موسوعة فقه عمر بن الخطاب رضي الله عنه (١٦٧).
- ج. موسوعة فقه عثمان بن عفان رضي الله عنه (١٦٨).
- د. موسوعة فقه عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - عصره وحياته (١٦٩). وغيرها من تأليف محمد رواس قلعه جي.
- هـ. موسوعة فقه الأوزاعي رحمه الله تعالى (١٧٠) تأليف عبد الله محمد الجبوري.

أما مراحل الإعداد لأية موسوعة فقهية فهي خمس:

المرحلة الأولى : جمع ألفاظ الفقه الإسلامي، ومضان هذه الألفاظ كتب الفقه الإسلامي في المذاهب الفقهية المختلفة (١٧١). وتبدو أهمية هذه المرحلة لأنها الأساس الذي ستبنى عليه الموسوعة، ويقدر استيعابه تتقوى مكانة الموسوعة وتغطي جميع جوانب المعرفة الفقهية، ومن أنواع القصور في الموسوعات الفقهية قلة الألفاظ التي تناولتها. ويساعد في هذه المرحلة

(١٦٦) طبعته دار النفائس/بيروت، ط٢/١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

(١٦٧) طبعته مكتبة الفلاح/الكويت، ط١/١٤٠١هـ-١٩٨١م.

(١٦٨) طبعته مكتبة الخانجي/القاهرة، ط١/١٤٠٤هـ-١٩٨٣م.

(١٦٩) طبعته دار النفائس/بيروت، ط١/١٤٠٦هـ-١٩٨٣م.

(١٧٠) مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩٠هـ-١٩٧٧م.

(١٧١) عطية، (تراث الفقه الإسلامي)، ص٦٦-٦٧.

وضع فهرس للكتب الفقهية لغايتين، الاستفادة من الألفاظ المعنونة في فهرس، والوصول إلى المادة الفقهية في هذه الكتب.

المرحلة الثانية : اختيار المواضيع التي سيكتب فيها وإن لم تكن في البداية ضمن حرف الألف. ووضع المخططات للبحوث المقترحة الكتابة فيها^(١٧٢) عن طريق الألفاظ التي جمعت في المرحلة الأولى. واستكمال مخططات موضوعات الموسوعة تباعا. والمخططات بما تحوي من تقسيمات للمواضيع هي التي تشكل عناصر مادة الموسوعة وتضبط البحوث عن التداخل فيما بينها.

المرحلة الثالثة : استكتاب العلماء في المواضيع المختارة^(١٧٣) وفق المخططات الموضوعية، وبمقدار حسن اختيار العلماء والمواضيع التي تدخل ضمن اختصاصهم وقدراتهم تكون الثمرة الناتجة لهذا الجهد.

المرحلة الرابعة : قيام لجنة الموسوعة بمراجعة الأبحاث التي كتبها العلماء وتهيئتها للطبع^(١٧٤).

المرحلة الخامسة: طباعة المادة العلمية للموسوعة وفق الحجم والشكل الذي تراه اللجنة مناسبا، والسماح بتداولها، وغالبا ما يسبق ذلك طبعات تمهيدية للاستفادة من آراء وملاحظات أكبر عدد من العلماء والمهتمين.

^(١٧٢) عطية ، (تراث الفقه الإسلامي) ص ٦٦-٦٧

^(١٧٣) عطية - (تراث الفقه الإسلامي) - ص ٦٦-٦٧.

^(١٧٤) عطية - (تراث الفقه الإسلامي) - ص ٦٦-٦٧

الفرع الثالث

نبذة عن عدد من الموسوعات الفقهية.

فيما يلي نبذة عن ثلاث موسوعات فقهية هي:

١ - موسوعة الفقه الإسلامي، دمشق

كانت فكرة الموسوعات الفقهية قد ظهرت في توصية للمؤتمر الثاني الذي عقدته شعبة الحقوق في المجمع الدولي للحقوق المقارنة في باريس سنة ١٩٥٢^(١٧٥) ونص ترجمتها هو "ويأمل المؤتمر أن تولف لجنة لوضع حجم للفقه الإسلامي يسهل الرجوع إلى مؤلفات هذا الفقه فيكون معلمة فقهية تعرض فيها المعلومات الحقوقية الإسلامية وفقاً للأساليب الحديثة"^(١٧٦).

ولما تأسست كلية الشريعة في دمشق سنة ١٩٥٥ نشطت لهذا الموضوع وصدر مرسوم جمهوري سوري رقم ١٧١١ بتاريخ ٣ مايو ١٩٥٦م شكلت بموجبه لجنة لإعداد موسوعة للفقه الإسلامي مكونة من مصطفى السباعي ومعروف الدواليبي ومصطفى الزرقا وأحمد السمان ويوسف العس^(١٧٧).

وباشرت اللجنة وضع خطة لعملها أثمرت ظهور عدة معاجم فقهية منها معجم ابن حزم الذي أعده منتصر الكتاني بتكليف من اللجنة وفهرس حاشية ابن عابدين الذي أعده أحمد مهدي الخضر.

ولم أعثر على أي معلومات في المراجع المتوفرة لدي حول صدور أي مجلدات من الموسوعة أم لا .

وكانت موسوعة الفقه الإسلامي في دمشق بحق قد حازت قصب السبق ونالت شرف الأولوية، ومن بعدها ظهرت الموسوعات الأخرى كفروع عنها، فكان لها فرع في مصر لم يستقل إلا بعد انتهاء الوحدة بين مصر وسوريا، وفي الكويت كان مصطفى أحمد الزرقا خبير الموسوعة الكويتية الأول في مرحلتها الأولى قبل التجميد.

^(١٧٥) الزرقاء (المدخل) ص ١٢.

^(١٧٦) الزرقاء (المدخل) ص ١٢.

^(١٧٧) عطية (تراث الفقه الإسلامي) ص ٢٣ . كلية الشريعة في دمشق أنشئت عام ١٩٥٤م انظر الزرقاء (حول موسوعة الفقه الإسلامي) مجلة حضارة الإسلام ع ٩ (١٣٨٠هـ) ص ٥٩

٢ - موسوعة الفقه الإسلامي، القاهرة:

جرت اتصالات عديدة بين القائمين على موسوعة الفقه الإسلامي في دمشق ووزير الأوقاف المصري وذلك خلال سنة (١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م) وشكلت لجنة مشتركة من السوريين والمصريين بالقرار الوزاري رقم ٢٤ لسنة ١٩٦١ بتاريخ ١٨-يناير-١٩٦١م، واتبعت اللجنة للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، أطلق على الموسوعة اسم موسوعة جمال عبد الناصر في الفقه الإسلامي، وصدر من الموسوعة سنة (١٣٨١هـ) ١٩٦١م نموذجا لعدد من الأبحاث وأعيد تشكيل اللجنة سنة ١٩٦٢ بعد لانفصال بين مصر وسوريا^(١٧٨). ثم صدر الجزء الأول في القاهرة سنة (١٣٨٦هـ) ١٩٦٦م وتوالى بعد ذلك صدور الموسوعة بمعدل جزء في كل عام وأخرها صدورا هو الجزء رقم (٢٦) والذي صدر عام ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م^(١٧٩).

ومنهج هذه الموسوعة ذكر تعريف للعنوان ثم تقسيمه إلى مسائل فرعية وتحت كل واحدة منها تذكر آراء المذاهب الفقهية من مصادرها وفق الترتيب التالي: الحنفية ثم المالكية ثم الشافعية ثم الحنابلة ثم الزيدية ثم الظاهرية ثم الشيعة الإمامية ثم الإباضية، مع أدلة هذه الآراء باعتدال دون ترجيح لرأي منها. وقد أخذ على هذا المنهج التكرار وترك الترجيح للباحث. وقد أدى ذكر آراء الفقهاء مستقلة عن بعضها إلى إطالة مدة إنهاء هذه الموسوعة فهي لم تنته بعد وكبر حجم وعدد مجلداتها مما قلل من فرص الاستفادة منها.

٣ - الموسوعة الفقهية التي تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت

مرت الموسوعة الفقهية في الكويت بأربع مراحل؛ كانت بداية الأولى يوم احتضنت وزارة الأوقاف الكويتية مشروع الموسوعة الفقهية وذلك في عام ١٣٨٦هـ - (١٩٦٧م)^(١٨٠) وكلفت مصطفى الزرقا ليكون خبيراً لها^(١٨١)، واستمر العمل لمدة خمس سنوات أي حتى عام ١٩٧١م^(١٨٢). أنجز أثناءها معجم فقه المعنى لابن قدامة وكتابه خمسين بحثا متناوثة في الحجم

^(١٧٨) استقيت هذه المعلومات من مقدمة هذا الجزء ص ٥٩ والزحيلي (مرجع العلوم الإسلامية) ص ٥٥٥ المجلد ٢٦ من الموسوعة.

^(١٧٩) عطية (تراث الفقه الإسلامي) ص ٧١

^(١٨٠) الأوقاف (الموسوعة الفقهية) (نشرة تعريفية) ص ٨

^(١٨١) النبهان (المدخل) ص ٣٧٨

^(١٨٢) الأوقاف (مرجع سابق) ص ٨

وعدد الطبعات نشر منها ثلاثة في طبعة تمهيدية لتلقى الملاحظات^(١٨٣) وكانت حول الاشرية والأطعمة والحوالة^(١٨٤).

وتوقفت الموسوعة أو جمدت منذ عام ١٩٧١م حتى عام ١٩٧٥م، وهذه هي المرحلة الثانية فقد بوشر بأعمال تحضيرية لاستئناف العمل بالموسوعة في عام ١٩٧٥م وتم الاتصال بالجهات المعنية ونشرت تسعة نماذج أخرى لتلقى المزيد من الملاحظات.

أما المرحلة المهمة في تاريخ الموسوعة فقد بدأت في عام ١٣٩٧هـ — (١٩٧٧م)، وشكلت لجنة جديدة برئاسة وزير الأوقاف ووضعت الخطط وبوشر بالتنفيذ وأنجزت الموسوعة (٣٩) مجلدا حتى عام ١٩٩٧م والذي يشكل ٩٠% من حجم الموسوعة.

ومنهج هذه الموسوعة : ترتيب رؤوس العناوين ألفبائياً على حالتها دون إعادتها إلى أصل اشتقاقها اللغوي.

وتصنيف المصطلحات إلى أصلية "وهي التي يستوفى بيانها بالتفصيل بمجرد أن تذكر" لأنها جديرة بالاستقلال ومظنة موضوعها كالبيع.

ومصطلحات فرعية وهي التي أجمل بيانها في صورة عجالات دون توسع ومن خلالها يمكن الرجوع إلى المصطلحات الموسوعية الأخرى.

ومصطلحات دلالة ولا يذكر فيها سوى اللفظ الذي يقابلها ليتم الرجوع إليه^(١٨٥) واتبعت هذه الموسوعة منهج عرض الاتجاهات الفقهية إذ تحصر الآراء في كل مسألة متبوعة بما يندرج تحت كل اتجاه من مذهب أو أكثر ويذكر الرأي الآخر في المذهب في الاتجاه الآخر الذي يوافقه مع تقديم الاتجاه الذي عليه الجمهور.

وتدعم كل اتجاه بالأدلة من المنقول والمعقول مع عزو للآيات القرآنية وتخريج للأحاديث النبوية، ولا تشمل هذه الموسوعة التثنيات ولا الترجيح الشخصي ولا المناقشات المذهبية^(١٨٦). وبذلك تكون هذه الموسوعة قد تجنبت تكرار المسائل.

وهي في نظري تحتاج إلى إعادة نظر في أسلوبها، إذ إن اتجاه جمهور الفقهاء ليس دائماً هو الصواب ولا بد من اعتماد الرأي الذي يسنده الدليل والله أعلم .

^(١٨٣) النبهان (المدخل) ص ٢٧٨

^(١٨٤) الأوقاف (الموسوعة) نشرة تعريفية ص ٩-١٠

^(١٨٥) الأوقاف (الموسوعة الفقهية) نشرة تعريفية ص ١١-١٤ بتصريف واختصار

^(١٨٦) الأوقاف (الموسوعة الفقهية) نشرة تعريفية ص ١٧-١٨

كما يرى الحلو عيبين آخرين هما الاقتصار على المذاهب الأربعة وعدم اعتمادها منهج التخير العلمي في محاولة لربط الفقه بالواقع أو تقنين ما يجب تقنينه^(١٨٧).

ويذكر أن للموسوعة خطأ لاستكمال الموضوعات المعاصرة في ملاحق خاصة.

تقييم لفكرة الموسوعات :

(١) الرأي أن الزمن الذي استغرقتة الموسوعة الفقهية الكويتية طويل، وأطول منه موسوعة الفقه الإسلامي في القاهرة جمال عبد الناصر، وكلما مرت الأيام احتجنا إلى مصطلحات جديدة مما يقلل من فائدة الموسوعة. فلا بد من تكاتف الجهود لإخراجها بالشكل النهائي للتوجه إلى مرحلة متقدمة وهي بناء فقه لهذا العصر بناءً على ما فيهما.

(٢) ان الموسوعات ابتداء جاءت لخدمة غير المختصين، ولا تزال هذه الحاجة قائمة، وإدخال الموسوعة الكويتية على الحاسوب أمر يستحق أصحابه عليه الشكر، وبذلك تلتقي الموسوعات الاقتصادية الفقهية وموسوعات الفتاوى لتشكل رصيذا كبيرا لطالب العلم للاستفادة مما حتوته من كنوز ثمينة.

(٣) إن قناعة لا يجوز أن تغيب عن بال المختص في الفقه أن الموسوعات مفاتيح لا أكثر، أما الاجتهاد والتأصيل فأبوابه مشرعة ولا غنى عن تعليقات الفقهاء التي لم تستطع الموسوعات أن تحيط بها.

(٤) إن المضمون مهم لكنه يقدّم عن طريق شكل هذه الموسوعات فلا بد من الاعتناء بتصميم الموسوعات سواء من حيث حجم الحروف وألوانها وحجم الورق المستعمل.... الخ.

(٥) إن الموسوعات لا تزال بعيدة عن متناول أيدي الباحثين لعدم توفرها للشراء بسهولة، لذا أرى أن يتم تسويقها بشكل أفضل مما هي عليه الآن .

المبحث الثاني التجديد والإضافة

ويحتوي هذا المبحث على مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: التنظير الفقهي "النظريات الفقهية".

المطلب الثاني: العناية بالتأليف في موضوعات السياسة الشرعية.

المطلب الأول

التنظير الفقهي "النظريات الفقهية".

ويحتوي هذا المطلب على معنى التنظير وأنواعه وأمثلة لما كتب فيه. يكاد يجمع الباحثون على أن التنظير الفقهي هو سمة من سمات الفقه في عصر الدراسة، ولم يكن معروفاً قبل ذلك من حيث المسمى، بل ويختلف التأليف كلياً في العصور السابقة عما يعرف بالتنظير الفقهي في عصر الدراسة. **أ- معنى التنظير الفقهي:** هو صياغة مواضيع الفقه العامة على شكل نظريات، ونظريات الفقه نوعان^(١٨٨):

الأول: النظريات العامة للفقه الإسلامي .

الثاني: النظريات العامة لكل فرع من فروع الفقه أو جزء من محتوياته.

أما تعريف النظرية العامة للفقه الإسلامي فهي: القواعد الكبرى التي موضوعها كلي، تحته موضوعات متشابهة في الأركان والشروط والأحكام العامة كنظرية الملك ونظرية العقد ونظرية البطلان^(١٨٩) . وأما العامة لكل فرع من فروع الفقه أو جزء من محتوياته، فهي: مفهوم كلي قوامه أركان وشرائط وأحكام عامة تتصل بموضوع عام معين، بحيث يتكون من كل أولئك نظام تشريعي ملزم، يشمل بأحكامه كل ما يتحقق فيه مناط موضوعه^(١٩٠). ومزية هذا النوع هو اتصاله بموضوع معين من الفقه، لذلك أرى أن النظريات الفقهية جزء من الفقه، وليست من أصول الفقه، وما يميزها عن الفقه هو الصياغة الكلية لا الفرعية، ويطلق أحياناً على النظريات الفقهية النظم الإسلامية كالنظام المالي في الإسلام^(١٩١) ونظام الحكم في الإسلام، وهو ما يميل إليه عمر الأشقر ويرى أنه أقرب^(١٩٢) لما في التسمية بالنظريات من اعتقاد صدورهما عن عقول البشر والأحكام الفقهية المنصوصة بخلاف ذلك.

(١٨٨) عطية: (التنظير الفقهي) ص ١٤

(١٨٩) المقرئ (القواعد) ج ١ ص ١٠٩ نقلاً عن النظريات العامة في الشريعة الإسلامية لأحمد فهمي أبو سنة ص ١٤٦ مع تغيير صيغة المفرد إلى الجمع في لفظ القاعدة.

(١٩٠) الدريني (النظريات العامة) ص ١٤٠.

(١٩١) الزحيلي (شخصيات إسلامية) ص ١٩٧..

(١٩٢) الأشقر (تاريخ الفقه الإسلامي) ص ٢٠٨.

ب- فوائد التنظير الفقهي :

لصياغة الفقه الإسلامي على شكل نظريات فوائد عديدة منها:

- ١- الكشف عن الاتجاهات العامة والأحكام الكلية للفقه الإسلامي مما يساعد على فهمه وإبرازه على صورته الصحيحة، وهي الطريقة المثلى عند موازنة الفقه الإسلامي مع القوانين الوضعية في هذه المرحلة^(١٩٣) إلى أن تتجلى للفقه مكانته التي يستحقها.
- ٢- الملازمة مع أسلوب التفكير القانوني الحديث^(١٩٤)، مما يقرب على الدارسين التعامل معه والاستفادة منه والاحتكام إليه.

ج- لمحة تاريخية:

إن الفقهاء القدامى اتجهوا إلى بيان الأحكام الشرعية لكل نازلة تقع في زمانهم، ومنهم من افترض ما لم يقع وبين حكمه، وهذا الاتجاه يمكن تسميته بالفروعي، أما الإتجاه التاصيلي الكلي فقد تراخى ظهوره وكان ذلك أمراً طبيعياً لأن التنظير والتعبد يأتي بعد الممارسة، ويستخلص من أحكام تفصيلية كثيرة تتكون مع مرور الزمن وكذلك لم تكن الحاجة ملحة توجب سرعة التنظير لاستمداد الأحكام الفقهية شرعيتها من النصوص^(١٩٥) بقول طه الديناري عن النظريات "فلم يكن المجتهدون القدامى من الأصوليين والفقهاء -رضوان الله عليهم- ليعنوا بصياغتها، والبحث في معاييرها وضوابطها، وإنما كان اجتهادهم العلمي على وفرة وغزارته منصباً كله على تعرف حكم الله في كل واقعة تطرأ أو من الممكن أن تقع، وعلى تعديد القواعد التي لا يمكن أن تولف منها نظرية كاملة، على أن هذا لا يغض من شأن هذا الفقه الإسلامي، فالواقع أن هذا هو شأن الاجتهاد في كل فقه أصيل، إذ الفقه في أصله فروعى واقعى يلبي حاجات الأمة في كل زمن وفي كل واقعة تطرأ، ويمكن أن ترتد فروعه إلى أصول ثابتة تنظمها ولا تجد فيها إلا هذا المنطق التشريعي السليم^(١٩٦)

إن التدرج في النضج هو من طبيعة الأمور، لذلك لم يظهر التنظير فجأة، بل إن هناك مقدمات في التنظير عبر مسيرة الفقه الإسلامي يمكن اعتبار التالية منها:

(١٩٣) انظر: سراج، (نظرية العقد) ص ٦.

(١٩٤) سراج، (نظرية العقد) ص ٦.

(١٩٥) البشري (منهج النظر) ص ٥٢.

(١٩٦) الدريني (الحق) ص ٨.

١. ما كتبه علماء أصول الفقه من "قواعد أصولية" (١٩٧) يجمعها مع ما وصل إليه التنظير الفقهي حاليا أنها تصورات مجردة تحكم كل ما يدخل تحتها وترسم الطريق للمجتهد للالتزام بشروطها.

٢. ما كتبه الفقهاء من قواعد فقهية يدخل تحتها جزئيات (فروع) من عدة أبواب فقهية مختلفة (١٩٨)

٣. ما كتبه الفقهاء من قواعد فقهية يدخل تحتها جزئيات (فروع فقهية) من باب فقهي واحد. مثل العقود (١٩٩) والتي تدخل في باب المعاملات.

٤. ما كتبه الفقهاء من قواعد فقهية لباب فقهي واحد كالبيع

إن اعتبار القواعد الفقهية مرحلة متقدمة في التنظير لا يعني أنها منها كما يرى محمد أبو زهرة (٢٠٠) لوجود فروق بينهما هي:

١- إن النظرية الفقهية لا تتضمن حكما فقهيا مباشرا كنظرية الشروط والبطالان... الخ بينما تتضمن القاعدة الفقهية حكما فقهيا بنصها إن لم يكن لمسألة واحدة كقاعدة "اليقين لا يزول بالشك"، فإنها تضمنت حكما لكل مسألة اجتمع فيها يقين وشك (٢٠١)

٢- إن النظرية تشتمل على شروط وأركان وليس كذلك كل القواعد الفقهية (٢٠٢).

ومن نافلة القول أن النظريات الفقهية موجودة في الفقه الإسلامي ولا ينقصها إلا استخراجها منه.

وقد يضاف لها ما هو غير موجود استنادا إلى أصول هذا الفقه، وبخاصة نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وقد نص عدد من العلماء على الصعوبة التي تواجه الفقيه عند اشتقاق النظرية من الفقه (٢٠٣).

ومما كتب في النظريات أو يصلح بحثه لأن يكون نظرية وإن لم يسم بذلك الآتي:

(١٩٧) عطية (التنظير الفقهي) ص ١١ .

(١٩٨) عطية (التنظير الفقهي) ص ١١ بتصرف

(١٩٩) عطية (التنظير الفقهي) ص ١١ بتصرف

(٢٠٠) أبو زهرة (أصول الفقه) ص ١٠

(٢٠١) الباجسين (القواعد الفقهية) ص ١٤٨ نقلا عن النظرية العامة للمعاملات بتصرف مني

(٢٠٢) الباجسين (القواعد الفقهية) ص ٤٩ بتصرف مني

(٢٠٣) صوفي أبو طالب في مقدمة كتاب نظرية الظروف الطارئة، للتميمي ص ١١ و طه الديناري في مقدمة (كتاب الحق) للدريني ص ٧.

- ١- المسؤولية المدنية والجنائية في الشريعة الإسلامية لمحمود شلتوت (ت) (٢٠٤)
- ٢- نظرية العقد في الشريعة الإسلامية لشوكت العدوي (٢٠٥).
- ٣- الملكية ونظرية العقد لمحمد أبو زهرة.
- ٤- المدخل الفقهي العام لمصطفى أحمد الزرقا والذي تناول عدة نظريات هي الملكية والعقد والمؤيدات الشرعية ونظرية الالتزام العامة.
- ٥- نظرية التعسف في استعمال الحق في الفقه الإسلامي لفتحي الدريني، وهو رسالة دكتوراة في الفقه الإسلامي قدمت لكلية الشريعة والقانون في جامعة الأزهر سنة ١٩٦٥م (٢٠٦)
- ٦- نظرية المصلحة في الفقه الإسلامي لحسين حامد حسان، وهي رسالة دكتوراة في كلية الشريعة والقانون في الأزهر (٢٠٧).
- ٧- نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية لمحمد نعيم ياسين. وهي رسالة دكتوراة قدمت لكلية الشريعة في الأزهر سنة ١٩٧٢م (٢٠٨).
- ٨- نظرية الظروف الطارئة لعبد السلام الترماني (٢٠٩) ونظرية الظروف الطارئة لفاضل شاكر النعيمي رسالة ماجستير (٢١٠).
- ٩- نظرية الغرر في الشريعة الإسلامية لياسين أحمد إبراهيم درادكه وهي رسالة دكتوراة قدمت في كلية الشريعة والقانون في الأزهر سنة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م (٢١١).
- ١٠- نظرية الضمان في الفقه الإسلامي العام لمحمد فوزي فيض الله (٢١٢).

(٢٠٤) فيض الله (نظرية الضمان) ص ١١ وانظر سراج (نظرية العقد) ص ٧

(٢٠٥) فيض الله (نظرية الضمان) ص ١١

(٢٠٦) الدريني (نظرية التعسف) ص ٥٠١

(٢٠٧) طبعها مكتبة المتنبى / القاهرة سنة ١٩٨١

(٢٠٨) طبعته وزارة الأوقاف الأردنية ثم طبعته دار النفائس / عمان ط ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

(٢٠٩) طبعها دار الحافظ/بغداد سنة ١٩٦٩م.

(٢١٠) طبعته دار الفكر/دمشق طبعته سنة ١٩٧١م.

(٢١١) طبعته وزارة الأوقاف الأردنية ط ١٣٩٤م - ١٩٧٤هـ.

(٢١٢) طبعته مكتبة التراث الإسلامي/الكويت ط ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- ١١- نظرية الضمان لوحة الزحيلي^(٢١٣)
- ١٢- النظريات الفقهية لفتحي الدريني^(٢١٤)
- ١٣- النظريات الفقهية لمحمد الزحيلي^(٢١٥)
- ١٤- النظريات العامة في الفقه الإسلامي والحق والمال والملك ونظرية العقد، لمحمد محمد فرحات. ^(٢١٦)
- ١٥- النظرية العامة للنظام العام وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي لآحمد ياسين القرالة، رسالة دكتوراة قدمت في كلية الشريعة الجامعة الأردنية سنة ١٩٩٦م ^(٢١٧)
- وهناك من العلماء من أشار إلى كثير من النظريات، وإن لم يخرجها في كتاب مستقل كعبد القادر عودة في كتابه "التشريع الجنائي في الإسلام" ويعتبر كتابه من قبيل النظريات أيضا^(٢١٨).

المطلب الثاني

العناية بالتأليف في موضوعات السياسة الشرعية

ويحتوي هذا المطلب على معنى السياسة الشرعية وفوائدها ونبذة تاريخية عن عدد من المؤلفات فيها في عصر الدراسة، وهي على النحو التالي:

السياسة لغة: مصدر من الفعل ساس زيد الأمر يسوسه سياسة، دبّره وقام بأمره^(٢١٩).

الشرعية: مؤنث شرعي وهو المنسوب إلى الشرع بأن يكون معتبرا شرعا أي تحققت فيه شروط الشارع وكان يراد به تحقيق مقاصده^(٢٢٠).

^(٢١٣) طبعته دار الفكر/دمشق سنة ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

^(٢١٤) من منشورات جامعة دمشق، ط ٢ ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

^(٢١٥) طبعته دار القلم/دمشق، والدار الشامية/بيروت ط ١ ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

^(٢١٦) طباعة إدارة التعليم التابعة لكلية الشرطة في وزارة الداخلية الإماراتية، ١٩٩٠م.

^(٢١٧) لم ينشر بعد.

^(٢١٨) انظر سلسلة مقالات توفيق الشاوي في مجلة المجتمع الحلقة التاسعة: "النظريات الشرعية تستوجب

التوسع في القياس والاجتهاد والإجماع"المجتمع، ع ١٣٨٥ ص ٤٦.

^(٢١٩) الفيومي (المصباح المنير) ص ٢٩٥ مادة السوسن.

^(٢٢٠) ياسين (محاضرات) نقلته عن الرفاعي (السياسة الشرعية) ص ٣٠.

واصطلاحاً: عرفها محمد نعيم ياسين بأنها "تدبير الإمام المسلم بنفسه أو بنياابة عنه شؤون الرعية المشتركة على مقتضى المقاصد الشرعية"^(٢٢١).

إن مصطلح السياسة الشرعية المستعمل في كتب الفقه كان يقتصر أحياناً على التخليط في العقوبة التعزيرية^(٢٢٢)، أو قد يفهم ما قاله الفقهاء في باب الجهاد والإمامة على أنه هو سياسة شرعية دون غيره وهكذا. إلا أن فقهاء عصر الدراسة وسعوا من دائرة ما يدخل في السياسة الشرعية ولذلك اعتبرت ملمحاً من ملامح الفقه في عصر الدراسة، ومما استخلصته جملة الرافعي بعد استعراضها لتعريفات المعاصرين لمصطلح السياسة الشرعية ما يلي :

١. السياسة الشرعية تبنى على المصلحة.
٢. السياسة الشرعية مبنية على مصالح متغيرة بتغير الزمان والمكان.
٣. السياسة الشرعية لا بد أن تقف مع الشرع.
٤. الجنايات والتعازير وطرق الإثبات و السياسة الدستورية نوع من السياسة الشرعية.
٥. علم السياسة الشرعية علم قائم بذاته وقد أفردوه بمؤلفات خاصة به، سيأتي ذكر أمثلة منها.
٦. السياسة لا تتفصل عن الدين.
٧. السياسة الشرعية شاملة لما فيه نص وما لا نص فيه^(٢٢٣).

^(٢٢١) ياسين (محاضرات) نقلته عن الرافعي (السياسة الشرعية) ص ٥٤.

^(٢٢٢) انظر ابن فرحون (تبصرة العكام) ج ٢ ص ١٠٥.

^(٢٢٣) الرافعي (السياسة الشرعية) ص ٥٨-٥٩.

أسباب الاهتمام بهذا العلم :

١. أراد الفقهاء بهذا العلم التوسعة على ولاية الأمور في أن يعلموا ما تقضي به المصلحة مما لا يخالف أصول الدين وإن لم يتم عليها دليل خاص^(٢٢٤).

٢. تدريس مادة السياسة الشرعية في قسم التخصص بالقضاء الشرعي في مدرسة القضاء الشرعي /مصر. حيث بدأ في سنة ١٣٤٢هـ - ١٩٢٣م، وعهد بتدريس هذه المادة لعبد الوهاب خلاف، ووضع كتابه السياسة الشرعية^(٢٢٥)، وتوالى على تدريس هذه المادة علماء وضعوا مذكرات فيها كانت نواة لهذا العلم في هذا العصر، ونقلة له عن إطار كتب الفقه ليفرد بالتأليف.

٣. إنشاء قسم للدراسات العليا في السياسة الشرعية في العديد من كليات الشريعة في الجامعات الإسلامية، وأولها كلية الشريعة في جامعة الأزهر وكلياتها في مصر^(٢٢٦) وفي عصر الدراسة بدأت السياسة الشرعية عامة ثم ظهرت دراسات في السياسة الشرعية في باب واحد من أبواب الفقه، كالسياسة الشرعية في الأحوال الشخصية^(٢٢٧) وغيرها.

ولعل اتجاهها غير مدون يميل إلى اعتبار السياسة الشرعية فيما لا نص فيه ويغلب هذا الجانب على ما فيه نص. واتجاهها آخر تخصص في إبراز السياسة الشرعية عند أحد الأئمة: كالسياسة الشرعية عند الإمام ابن قيم الجوزية^(٢٢٨).

ج. نبذة تاريخية عن التأليف في السياسة الشرعية في عصر الدراسة: - يعتقد أن كتاب بركت زادة الأئمة ذكره هو أول كتاب في السياسة الشرعية في هذا العصر ثم تلاه عبد الرحمن البنا وعبد الوهاب خلاف الذين حضرا في الموضوع في سنة ١٩٢٣م.

وفيما يلي عدد من المؤلفات في هذا العلم:

١. تعريب السياسة الشرعية في حقوق الراعي وسعادة الرعية لجمال الدين عبد الله بركت زادة، طبعته مطبعة الترقى /القاهرة، ١٣١٨هـ.

^(٢٢٤). قاسم (السياسة الشرعية) ص ١٣

^(٢٢٥) خلاف (السياسة الشرعية) ص ٥ بتصرف

^(٢٢٦) قاسم (السياسة الشرعية) ص ١٣.

^(٢٢٧) رسالة دكتورة لعبد الفتاح عمرو بعنوان تطبيقات السياسة الشرعية في الأحوال الشخصية قدمت في كلية الشريعة الجامعة الأردنية.

^(٢٢٨) رسالة دكتورة جميلة عبد القادر الرفاعي بهذا العنوان قدمت في كلية الشريعة الجامعة الأردنية.

٢. نبذة في بعض القواعد الشرعية المرشدة لحفظ الإدارة الكلية لمحمد بييرم الأول، /طبعته المطبعة الإعلامية، القاهرة سنة ١٩٠٦م.
٣. السياسة الشرعية لمحمد عبد الرحمن البنا طبعته المطبعة الإعلامية، القاهرة سنة ١٩٢٣م.
٤. السياسة الشرعية والفقہ الإسلامي لعبد الرحمن تاج طبعته دار التأليف القاهرة ١٩٣٥م.
٥. السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية لعبد الوهاب خلاف وطبعته دار المختار الإسلامي ١٩٧٩م، وموسسة الرسالة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م.
٦. مذكرة في مادة السياسة الشرعية لطلبة قسم إجازة القضاء الشرعي، وضعها رزق محمد الزلباني، طبعته مطبعة الشرق الإسلامية، القاهرة.
٧. السياسة الشرعية كمصدر للتقنين بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر ١٩٧٩.
٨. تحقيق المقالة الرابعة في السياسة الشرعية من كتاب القول المرتضى في أحكام القضاء للعلامة بدر الدين البرلسي المالكي، والمحقق محمد رجائي العطايفي، قدمه رسالة ماجستير لكلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر ١٩٨٤م (غير منشورة).
٩. السياسة الشرعية وأثرها في تحقيق مصالح الناس لمحمد عبدالحى عبد القادر رسالة ماجستير غير منشورة / لكلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر ١٩٨٢م.
١٠. تطبيقات في السياسة الشرعية في الأحوال الشخصية لعبد الفتاح عايش عمرو رسالة دكتوراه /كلية الدراسات العليا/الجامعة الأردنية ١٩٩٤م.

الخاتمة

بفضل الله - جل وعلا- وتوفيقه أنجزت هذه الدراسة حول مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر وملامحه موقفاً ومؤرخاً لها وظهر ذلك جلياً في العوامل المؤثرة في هذه المسيرة فسي التطور التاريخي والصحة الإسلامية وكليات الشريعة والاجتهاد. كما ظهر في ملامح الفقه في هذا العصر في التقنين والموازنة مع القوانين الوضعية، وكان للتحليل نصيب بارز في المباحث الأخرى.

وخلصت الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

١. أهمية علم تاريخ الفقه الإسلامي في استخلاص أساليب ومناهج تعامل الفقهاء مع المستجدات والقدرة على فهم طبيعة هذه الاجتهادات ضمن ظروفها وبيئتها.
٢. حاجة الفقه الإسلامي إلى تجديد في أساليب عرضه ومواكبته للمستجدات وصلاحيته لذلك وفق أصوله ومبادئه العامة.
٣. التخلص من الشوائب الواردة في كتب الفقه ورد الشبهات ومقاومة السلبات التي تكتنف مسيرة الفقه وأجب من واجبات فقهاء العصر.
٤. توثيق الأفكار التجديدية ودراستها وتحليلها من السبل المهمة في رقي مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر.
٥. التوجه نحو الفقه الإسلامي تعلماً والتزاماً وتحديثاً في عصر الدراسة اجتمعت عليه عوامل عدة؛ من أهمها: دعاة التجديد والصحة الإسلامية والتطور التاريخي والاحتكاك

الحضاري وتقدم الوسائل الخادمة للتراث الفقهي والجهود التي بذلتها المؤسسات الإسلامية العامة والخاصة.

٦. التفسير التاريخي للفقہ الإسلامي ثمرة لعلم تاريخ الفقہ الإسلامي، وهو يحتاج إلى ضوابط ومحددات تمنع من اتخاذه للتشكيك في أصول هذا الفقہ وثوابته.

٧. التخلي عن تطبيق الشريعة الإسلامية وإحلال القوانين الوضعية محلها هي السمة البارزة في عصر الدراسة. وكان ذلك نتيجة لضغط عوامل الاستعمار والتصوير والاستشراق والاستغراب، وكانت هذه السمة من أقوى العوامل التي وقفت في طريق الفقہ فحالت دون تطبيقه وحسن فهمه.

٨. التطور الهائل في الوسائل الخادمة للتراث الفقهي مكن من الاستفادة منه ومواكبة هذا التطور تحتاج إلى جهود جماعية مستمرة وخطط طموحة ودعم مادي وعلمي قوي.

٩. التعليم الشرعي هو الذي يعول عليه في إحداث التغيير المطلوب على مستوى الأمة وتهميشه وعدم الاعتناء به سبب من أسباب التخلف الذي تعاني منه الأمة، وواجبها التخلص من رواسب هذا التخلف ومن آثار الغزو الفكري الذي وقعت فريسة في برائته.

١٠. التنسيق بين كليات الشريعة لتحديث مناهجها وتطوير خططها الدراسية لا يجوز أن تحول دون اختلافات الأنظمة السياسية واختلاف أنظمة التعليم فيها.

١١. إعادة النظر في المقررات والخطط الدراسية لكليات الشريعة جميعها حاجة ملحة لتخريج المجتهدين والقضاة والمحامين والمعلمين وإحداث التغيير على مستوى الأمة.

١٢. تدريس الفقه من مراجعه القديمة لتسهيل الاستفادة منها لا يحول دون إدخال كل جديد ونافع جنباً إلى جنب معها.
١٣. الاجتهاد ضرورة في كل عصر لنمو الفقه وحسن تطبيقه، وهذا يحتم على الأمة إيجاد الوسائل الكفيلة باستمراره.
١٤. الاجتهاد الجماعي ملمح متميز للفقه، ينبغي الاهتمام بمؤسساته وإبعادها عن المؤثرات الخارجية وتحويلها إلى مراكز قيادية تلتزم الأمة بما يصدر عنها.
١٥. إعادة صياغة الفقه الإسلامي تقنياً وتنظيراً وتقييداً خدمة جليلة له ينبغي أن تستمر.
١٦. محاربة التعصب المذهبي لا تكون بمنع العوام من التقليد بل باحترام المذاهب الفقهية جميعها والاستفادة والموازنة بينها لاختيار الأرجح وفق ضوابط الشرع ومسلماته.
١٧. الاستفادة من المذاهب الفقهية في مجال تقنين الفقه الإسلامي صورة حية لنماء الفقه وشموله وسعته، والأساليب التي أتبع في التقنين هي طريق للاجتهاد والاحتفاظ بالثروة الفقهية في أن واحد.
١٨. تبنى اجتهادات الفقهاء القدامى خارج دائرة النصوص، وتحميل آرائهم غير معانيها، ونسبة آراء إليهم لم يقلوها، والاختيار من بين آرائهم بالهوى والتشبهى ظواهر سلبية للاستفادة من المذاهب الفقهية ينبغي تجاوزها.
١٩. الدراسة الموازنة لآراء الفقهاء رديفة للدراسة المذهبية وطريق لتكوين الملكة الفقهية ينبغي حسن اختيار مفرداتها.

٢٠. الموازنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية سبيل للاستفادة من مناهجها والاطلاع على محتوياتها، غايتها بيان سمو الفقه الإسلامي وصلاحيته للتطبيق.
٢١. التزام الدراسات الفقهية المعاصرة بأصول البحث العلمي بحسب دون السلبات التي ظهرت في عدد منها ولذلك فلا بد من إعطاء هذه الأصول الأهمية التي تليق بها بين المقررات الدراسية.
٢٢. الإعداد الجيد لمؤتمرات الفقه الإسلامي وحلقاته وندواته وتنفيذ توصياتها من أفضل السبل المعينة على حسن فهم الفقه وتطبيقه.
٢٣. التصور الواضح في تطبيق الشريعة الإسلامية حافز لكل المسلمين لبذل قصارى جهدهم لإعادة الفقه الإسلامي إلى مكانته التي يستحقها.
٢٤. التوسع في بحث مفردات هذه الدراسة وإفرادها بالبحث بصورة مستقلة يثري الموضوع ويزيده عمقاً.

الفهارس والملاحق

أ. الفهارس

أولاً: فهرس الآيات القرآنية الكريمة

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

ثالثاً: فهرس الأعلام

رابعاً: فهرس مصادر البحث ومراجعته

ب. الملاحق

١. ملحق رقم (١) جدول استعمار الدول الإسلامية واستقلالها.
٢. ملحق رقم (٢) الجهات التي تعنى بالمخطوطات في عدد من الدول العربية.
٣. ملحق رقم (٣) جدول انتشار المذاهب الفقهية في عدد من البلاد الإسلامية.
٤. ملحق رقم (٤) جدول لعدد من كليات الشريعة في الدول العربية.
٥. ملحق رقم (٥) عدد من ردود الجامعات الإسلامية التي راسلها الباحث.

٦. أولاً: فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	اسم السورة	رقم الصفحة
	سورة البقرة	
١٥٩	وإن الذين يكتُمون ما أنزلناهم	٢٠٣
٢١٩	يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس	
	وإثمهما أكبر من نفعهما.	٣٢٥
٢٨٦	لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت	٧٠-٣٢٩-٣٢٤
٢٣٢	وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن	
	أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف ذلك يوعظ به من كان	
	منكم يؤمن بالله واليوم الآخر	٣٢٥
١٨٥	يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر	٣٢٦
٨٥	أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل	
	ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة.	١٤٠
١٧٣	إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير	
	الله	٣٢٧
٦١	أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير.	٤٥٠-٤٤٨
	سورة آل عمران	
١٨٧	وإذ أخذ الله ميثاق الذين أتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا	
	تكتُمونه	٢٠٣
١١٠	كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن	
	المنكر وتؤمنون بالله	٧٠-٢٧٧
١٥٩	وشاورهم في الأمر	٢٧٧-٣٦٤
٨٥	ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من	
	الخاسرين	١٠٣

سورة النساء

٣٦-٣٢٢-	يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر	٥٩
٥٨-٣٦٣-	منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم	
٤٣٣-٤٤٧	تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً	
	وآتوا اليتامى أموالهم ولا تبدلوا الخبيث بالطيب ولا تاكلوا	٢
٣٢٥	أموالهم إلى أموالكم إنه كان حوباً كبيراً	
٣٨-٣٢٣-	فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا	٦٥
٣٥٢-٤٤٧	في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً	
٣٦٦	إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله	١٠٥
٣٦٦	فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول	٥٩
	أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه	٨٢
٣٢٣-٥٤	اختلافاً كثيراً	
٤٤٧	وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله	٦٤
	ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل	٦٠
	من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن	
٤٤٧	يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً.	
	سورة المائدة	
	وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن	٤٩
٣٢٣	يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك.	
	وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف	٤٥
٣٤٩	بالأنف والأذن بالآذن والسن بالسن والجروح قصاص	
	لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة	٤٨
٣١٦	ولكن ليبلوكم في ما آتاكم	
	وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب	٤٨
٣٦٦	ومهيماً عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله	
٦	فلم تجدوا ماء...	٥

	سورة الأنعام	
٣١	لأنذرکم به ومن بلغ...	١٩
٥٠	إن الذین فرقوا دینهم وكانوا شیعاً لست منهم فی شیء	١٥٩
	سورة الأعراف	
٣٥٢-١٠٣	ألا له الخلق الأمر	٥٤
	اتبعوا ما أنزل إلیکم من ربکم ولا تتبعوا من دونه أولیاء قليلاً	٣
٣٦	ما تنكرون	
	سورة الأنفال	
ح ٩٥	وأعدوا لهم ما استطعتم	٦٠
٣٥١	ویمكرون ویمکر الله والله خیر الماکرین	٣٠
٣٢٣	یا أيها الذین آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاکم لما یحییکم	٢٤
ح ٩٥	وإن جنحوا للسلم فاجنح لها	٦١
	سورة التوبة	
٢٥٢	والذین لا یجدون إلا جهدهم	٧٩
	وما كان المؤمنون لیفروا كافة فلولا نفر من کل فرقة منهم	١٢٢
	طائفة لیتنقها فی الدین ولینذروا قومهم إذا رجعوا إلیهم لعلهم	
٥٠	یحذرون	
	سورة یونس	
٩٩	إن الذین لا یرجون لقاءنا ورضوا بالحياة الدنیا واطمأنوا بها	٨-٧
	والذین هم عن آیاتنا غافلون، أولئك مأواهم النار بما كانوا	
	یکسبون.	
ح ١١٠	وأوحینا إلی أم موسی وأخیه أن تبوءا لقومكما بمصر بیوتاً	٨٧
	سورة هود	
٩٧	ولا تركزوا إلی الذین ظلموا فتمسکم النار	١١٣
٣٢٨-٣٢٣	کتاب أحکمت آیاته ثم فصلت من لدن حکیم خبیر	١
	سورة الرعد	
	ولئن اتبعت أهوائهم بعد ما جاءک من العلم مالک من الله من	٣٧
٣٢٦	ولی ولا واق	
٢٠٣	إن الله لا یغیر ما بقوم حتی یغیروا ما بأنفسهم	١١

- ١٧ فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض
 كذلك يضرب الله الأمثال
 ٣٥١-٧٢ سورة إبراهيم
- ١ كتاب أنزلناه لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم
 إلى صراط العزيز الحميد
 ٣٢٦ سورة الحجر
- ٩ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون
 سورة الإسراء
 ٣٥١
- ١٥ ولا تزر وازرة وزر أخرى
 وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى إلا أن قالوا أبعث الله
 بشراً رسولاً، قل لو كان في الأرض ملائكة يمشون مطمئنين
 لنزلنا عليهم من السماء ملكاً رسولا
 ٣٢٩
- ٩٥-٩٤ إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ويبشر المؤمنين الذين
 يعملون الصالحات أن لهم أجراً كبيراً وأن الذين لا يؤمنون
 بالآخرة اعتدنا لهم عذاباً أليماً
 ٣٥٠
- ١٠-٩ سورة الأنبياء
- ١٠٧ وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين
 فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون
 ٢٢٦
- ٧ سورة الحج
- ٤١ الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا
 بالمعروف.
 ٤٦-٤١
- سورة النور
- ٥١ إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم
 أن يقولوا سمعنا وأطعنا
 ٣٦
- سورة الفرقان
- ٧ وقالوا مال هذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق لولا
 أنزل إليه ملك فيكون معه نذيراً
 ٣٥٠

سورة القصص

- ٧٧ وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا
وأحسن كما أحسن الله إليك. ٣٢٩-٧٠

سورة العنكبوت

- ٤٨ وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذا
لارتاب المبطلون ٣٤٠

- ٣-١ الم، أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون،
ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن ٧١

الكاذبين

- ٤٦ ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن ٤٥٠

سورة الأحزاب

- ٣٦ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن
يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد
ضل ضلالاً مبيناً ١٤٠-٣٢٢

سورة فاطر

- ٤٣ ولا يحق المكر السيء إلا بأهله ٣٥١
٣٢ ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا ٩٩-١٣٩

	وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح	١٢
	أجاج ومن كل تأكلونه لحمأ طرياً وتستخرجون حلية	
٤٥٠	تلبسونها وترى الفلك فيه مواخر لتبتغوا من فضله ولعلكم	
	تشكرون.	
	سورة ص	
٣٦٦	فاحكم بين الناس بالحق	٢٦
	سورة الزمر	
٤٥٠	قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون	٩
	سورة غافر	
	إنا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم	٥١
٧٠	الأشهاد	
	سورة الشورى	
٣٦٤-٢٧٧-٣٣١	وأمرهم شورى بينهم	٣٨
٣٥٠	أقيموا الدين	١٣
٣٦٦	وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله	١٠
	سورة الجاثية	
	ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء	١٨
٣٢٣	الذين لا يعلمون	

	سورة النجم	
٣٢٢	وما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى	٤-٣
	سورة القمر	
٣٥٧-٥٢	وما أمرنا إلا واحدة كلمح بالبصر	٥٠
	سورة المنافقون	
	إذ جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك	١
٤٤٩	لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون	
	سورة القلم	
٤٥٠	أفجعل المسلمين كالمجرمين	٣٥
	سورة الحاقة	
	ولو تقول علينا بعض الأقاويل، لأخذنا منه باليمين، ثم	٤٤-٤٧
٣٤٠	لقطعنا منه الوتين، فما منكم من أحد عنه حاجزين	
	سورة المدثر	
٣٢٩	كل نفس بما كسبت رهينة	٣٨
	سورة الفجر	
١٣٩	وتاكلون التراث أكلاً لما	١٩

ثانياً: فهرس الأحاديث

الرقم	أول الحديث	الحكم على رواية الحديث	أرقام الصفحات التي ورد فيها
١.	اجمعوا العالمين من المؤمنين	صحيح	٢٧٨
٢.	أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد	صحيح	٤٥٢
٣.	اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم حبشي كان رأسه زبيبة	صحيح	٣٤٦
٤.	اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا	صحيح	٢٢٥
٥.	أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم	صحيح	٣٢٤
٦.	أن الله حد حدوداً فلا تعتدوها	صحيح	٣٣٠
٧.	إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس	صحيح	٢٦٦
٨.	إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة	صحيح	٢٦٧-٢٢
٩.	أن من أشراط الساعة أن يرفع العلم	صحيح	٢٦٦
١٠.	بعثت بالحنيفية السمحة	ضعيف	٣٢٦
١١.	تركتم على البيضاء ليلها كنهارها.	صحيح	٣٢٨
١٢.	دع ما يريك إلى ما لا يريك	صحيح	٢٦٣
١٣.	سيكون بعدي أمراء	صحيح غريب	٩٩
١٤.	... فإنه من يمش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً.	حسن صحيح	٤٩٠
١٥.	القضاء ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار	صحيح	٣٦٧
١٦.	لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه أمر	حسن صحيح	٣٢٢
١٧.	لا تزال طائفة من أمتي قائمين على الحق	صحيح	٢٦٧
١٨.	لا ضرر ولا ضرار	صحيح	٣٢٩
١٩.	لا فضل لعربي على أعجمي	صحيح	٣٢٤
٢٠.	لا يزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم	صحيح	٢٢

٤٣١	صحيح	لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة	٢١-
٣٠١	صحيح	لمن الله الواصلة والمستملة	٢٢-
٢٠٣	صحيح	ليبلغ الشاهد منكم الغائب	٢٣-
٩٩	صحيح	ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي	٢٤-
٢٢٦	حسن	المؤمن الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم	٢٥-
٣١٦	صحيح	نحن معاشر الأنبياء أخوة لعلات ديننا واحد	٢٦-
٥	صحيح	نصرت بالرعب مسيرة شهر	٢٧-
٥٠	صحيح	ومن يرد الله به خيراً يفقهه في الدين	٢٨-
٢٣	حسن	يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله	٢٩-
٣١٥ ح	ضعيف	يطبع المؤمن على الخلال كلها إلا الخيانة والكذب	٣٠-

ثالثاً: فهرس الأعلام

حرف الألف	
الأبي	٤٩٨
إبراهيم (أحمد محمود)	١٤٨،٤١٦
الإبراهيم	٦٣
الإبراهيمي (البشير)	٥٠٤،٧٥
الأبياني (محمد زيد)	٣٨٣
أتاتورك	١٠٥،٣٧
الأتاسي	٣٩٤
أتريكو	٣٥٣
أحمد بن حنبل	٣٣٣،٢٧٤،٥٠٢،٤٤٩،٣٨٤،٨٤،٤٢
أحمد (عبد السميع)	١٤٧
أدهم (إسماعيل)	١١٢
الإدليي (محمد بشير)	٥٠٢
اسحق (محمد)	٩٠
إسماعيل (الخدوي)	٤٤١
الاسطواني (بسام)	٥٠٢
اسمان	٤٤٩
الأشقر (عمر)	٥١٧،٥٠٥،٤٨٣،٤٣٢،٢٥٤،١٢٣،*٨٠،١١
الأشقر (محمد)	٤٩٠،٥٠٢،٤٩٨،٤٩٧،٤٢٨،٣٠٢،٢٢٣
أشهب	٣٣٣
أعراب (سعيد)	١٤٧
الأفغاني (جمال الدين)	٧٤
الألباني	٤١٠،*٨٥،٥٥،٤٨،٤٥
الألباني (وهبي)	١٤٧،١٢٣
الألوسي (شكري)	٢٢١
أمين (قاسم)	١١٣
الأمين (محمد)	٤٨١،٤٢٨
الأوزاعي	٣٤٠،٥١٠

٢٠٩	الأيوبي (صلاح الدين)
٣٧٠	الأيوبي (محمد صلاح الدين)
	حرف الباء
٤١٢,٣٠٠,١٨٠,٦٣	ابن باز
٣٩٣	باز (سليم رستم)
٢٠٣,٧٥	الباحسين (يعقوب)
٦١	ابن باديس
١٣٧	الباقلاني (أبو بكر)
٣١٦,٢٦٥,٢٢٢	البحراوي
٣٠٣,٣٠٢,٢٣٧,٨٦	البخاري
٣٠٣,٣٠٢,٢٣٧,٨٦	بدران
٩٧	بدري
٨٥	بدوي (عبد العظيم)
٤٨٩,٤٩٨	البرلسي
١١٢	بريل (ليني)
٤٤٩,٥	البشري
٤٣٢,٣٩٨,٢٤٤	أبو البصل
٤٨٠	البصلي (جبريل)
٢٨٧,١٤٨	البعوي
٥١٠,٤٢٤,٢٧٨	أبو بكر الصديق
٩٥	بلخوخة
٢٠٤,٨٧,٠٨٠,٠٧٩,٧٥,٥٥	البناء (حسن)
٤٨٩,٥٢٣	البناء (عبد الرحمن)
٤٨١	البنجوريني (مصطفى)
١٦٨	بهاذر
٣٣٨,٣١	البهنساوي
٤٨٤,٣٨٤	البورنو (محمد صدقي)
٤٣٢,٣٣٣,٨٨	البوطي
٣٥٤	بيرك ادموند

٤٨٩	بيرم محمد
	حرف التاء
٤٨٩	تاج (عبد الرحمن)
١٤٨	تامر
*٦١,٦٠	الترابي (حسن)
٥٢٠	الترمانيني (عبد السلام)
١٣٧	التفتازاني
٣٩٦	التهوني (بهجت)
٤١٤	تيمور (أحمد)
٢٧٤,٢٧٣,٢٤٨,١٦٨,١٥٩,١٥٠,١٣٥,*٨٥,٧١,*٤٣,٤٢,٢٧ ٤٩١,٤٨٢,٤٧٧,٤٧٦,٤٢٥,٤٢٣,٤١١,٣٩٤,٣٦٧,٣٤٣,٣٣٥	ابن تيمية
	حرف الثاء
٥١٠,٤١٦	أبو ثور
	حرف الجيم
١٥١	ابن جرير
٣٨٤,٨٠	جريشة
٤٣٢	الجزيري (عبد الرحمن)
٢٨٩	الجندي (عبد الحلیم)
٣٩٠,٢٢٨	جودت باشا
٥٠٩,٥٠٢,٤٩٦	أبو جيب (سعدي)
٤٧٩	الجورشي
٣١٣	الجويني
	حرف الحاء
٥٠٦	أبو الحارث
٣٦٢,١٤٥	حافظ
٤٧٨	حامد (يوسف)
٢٠٧	الحباب (بن عبيد الله)
٣٦٢,٢٧٠,٢٢٤,٢٢٢,١٣٦,٧٥,٥٥,٥٣,٧,٦	الحجوي (الثعالبي)

١٤٧	الحجى
٣٣٣	ابن الحربى
٤٨٤	الحريرى
٥١٢,٥٠٥,٠٥٠,٤٠٥,٢٠٥,١,٥٠٠,٤٩٩,٢٧٤,٢٢٢,١٤٨,٨٥,٤٣	ابن حزم
٥٢٠	حسان (حسين حامد)
٨	الحسن بن على
٢٢٩,١٩٧,٢٠	حمله
٤٧٦,٢٥٤,١٤٨	حسين (خضر)
١١٢	حسين (طه)
٤٤٥	حسين (عبد الله على)
٤٨٣	الحسينى (أحمد)
٣٥	الحسينى (فهمى)
٣٩٤,١٣٥,١٣٤	الحسينى (محمد)
٤٨٤,٤٢٦	الحصري
٤٨٢	الحصيرى
٤٨٠	الحصلى (تقى الدين)
١٣٦	حلاوة
١٤٨,١٣٧	الحلبى
١٤٨	حماد
٤٨١	حميد
٣٨٥	حنفى (إبراهيم)
١٨	حنفى (حسن)
٤٤٩,٤٣٥,٠٤٢٠,٠٤١٦,٣٨٣,٣٧٧,٣٣٣,٢٧٤	أبو حنيفة
٨٧,٤٥	حوى (سعيد)
	حرف الخاء
١٤٧	الخطبى
٣٩٨	خاطر
١٤٧	بو خبزة
١٣٥	الخشاب

١٦٨،١٥٤،١٥١	خصاف
٥١٢،٤٩٧	الخضر (أحمد مهدي)
٦	الخضري
٤٨١	الخطابي (أحمد بوطاهر)
٤٣٢،٣٨٢	الخطيب (أحمد حسن)
*٥٠٢،٤٨١،١٥١	ابن الخطيب
٤٤٣،٣٦٢	الخفيف
٤٨٩،٥٢٣،٤٤٣،٢٣٧	خلاف
٣٣٣	الخلال
٧	ابن خلدون
٤٤٣،١٤٠	الخولي
٧٦	الخمسيني
٣٦٢	بن حستين
١٦٧	الخطاط (عبد العزيز)
	حرف الدال
٤٣٢	الدبوسي
٥٢٠،٤٣٢،١٦٧	درادكة
*٤٧٦،٢٥٥	دراز
٣٥٤	دردير
٣٨٠	دريب
٥٢١،٥٢٠،٤٥١،٤٣٢،٢٧٣،٢٧٢	الدريني
٤٩٦،١٣٤	الدسوقي
١٢٤	الدغشي
١٤٥	الدفق عبد الغني
٢٦٧	ابن دقيق العيد
١٦٨	أبي الدم
٣٧٠	الدهان
٣٣٥،٧٥	الدهلوي
٥١٢	الدواليبي (معروف)

١٥١	دوبرت
٤٤٩	دوجي
١١٢	دوركايم
٥١٨	الديباري
	حرف الراء
١٤٨	الرازي
٨٧	الراشد (محمد أحمد)
٤٩٥	الرافعي
٣٩٤	الراوي (محمد سعيد)
٢٣٧	ابن رجب
١٨٥	ابن رشد
٧٨	رشيدي (سلمان)
٤٩٥	رشيد (مصطفى بن أحمد)
*٣٧٠	الرشيد (هارون)
٤٧٦،٤٣١،٣١٣،٢٩٧،٢٧٥،٢٠٤،١٧٦،١١٥،١٠٩،٩٥،٥٤،٤٨،٣٦	رضا (محمد رشيد)
٤٩٨	الرفاعي (عبد الجبار)
١٧٨	الرفاعي (أحمد محمد)
٤٨٢	الروكي (محمد)
٣٣٨	الريس
٤٧٨	الريسوني (أحمد)
	حرف الزاي
٤٨٩،٥٢٣	زاده برکت
١٤٧	الزبيدي
٤٩٧،٤٧٩،٤٦١،٤٣٢،٣٨٢،٣٧٢،٣٦٢،٣٠٢،٢٥٤،١٤٨،١٣٧ *٥٢٠،٥٠٥	الزحيلي
٣٩٥	الزرقا (أحمد)
٣٦١،٣٣٠،٣٢٤،٣١٦،٣٠٢،٢٨٣،٢٨٢،٢٨١،٢٥٤،٢٢٢،١٢٧،١١ ٥٢٠،٥٠٥،٤٩٧،٣٩٥،٣٧١،٣٦٢	الزرقاء (مصطفى)

٤٩٨	الزرقاني
٤٨١	الزركشي
٤٣٥ ، ٣٣٣	زفر
٣٣٨	زكريا (فواد)
٤٥٤،٤٤٤،٤٤٣،٤١٤،٠٤١١،٣٨٥،٣٦٢،١٢٠،١١٧،٩٣،٢٠ ٥٢٠،٥١٩	أبو زهرة
٤٨٩،٣٦٢	الزلباني (رزق محمد)
٣٦٢	أبو زيد
٣١٢	زيد بن جابر
٨٠،٤٢	زيدان
	حرف السين
١٩٢	السائح
٤١٠،٨٥،٨٠،٥٥	سابق (سيد)
٧٦	السادات
٣٦٢	سالم (عطيه)
١٩٢	السالوس
٣٥٤	سانتيلانا (دافيد)
٤٣٤،٤٣٢،٢٣٧	السايس
٥١٢،١١٩،٨٠	السباعي (مصطفى)
٤٩٧،١٣٥	ابن السبكي
٤٨٣	السدلان (صالح)
٣٩٨	السرطان (عدنان)
٠١٦٨	السرطان (محيي هادي)
٤٤٩،٣٣٣،٤٨	السرخسي
٧١،٢٧	السرهندي
٣٠٠	السعدي
١٩١	أبو السعود
٣٩٣	سعود التركي
٤٨٢	سعود (مفتي)

٣٨٣	سلامة (محمد)
٨٧	سلطان (جمال)
١٣٨	ابن سلمون
٤٩٦,٤٧٦,٨٥	آل سلمان (مشهور حسن)
٤٤٣	سليم (عبد المجيد)
١٩٥	أبو سليمان
٥١٢	السمان (أحمد)
١٤٧,١٤٦	السمرقندي
٢٨٩	أبو سنة
٤٦٢,٤٥٩,٤٥٨,٤٥٧,٤٥٦,٤٤٥,٤٤٤,٤٤٣,٣٩٦,٢١٤	السنهوري
٤٤٣	
٣٩٨	سوار
٣٧٢	السويركي
٢٥٤	سديو
٢٣٧	السيوطي
	حرف الشين
١٥٤,١٥٣,١٥١	شاخت
٤٣٢	الشاشي
٤٧٩,٤٧٨,٤٧٧,٣١٣,٢٦٩,٢٦٨,٢٥٧,١٢٧,٦١,٤٠	الشاطبي
٤٨٣,٤٩٩,٤٣٨,٣٧٧,٣٣٣,٢٧٤,٢٧٠,٢٤٤,١٤٨,١٣٥,١٣٤	الشافعي
١٤٩,١٤٨	شاکر
٤٣٢	شبير (محمد عثمان)
١٣٦	ابن الشحنة
٣٠٠	الشرباصي
١٣٧	الشريعة (صدر)
٤٢٥,١٢٨	شريح (القاقي)
٤٨١,١٦٨	الشريف (محمد)
٤٣٣,٢٨٧	الشعراني
٢٩٨,١٠٩	الشعراوي

٤٨٠	الشعلان (عبد الرحمن)
٨٩,٦٤	شقره (محمد)
٤٩٥,٤٦٤,٢٥٦,٤٢٢,٣٥٤,٣٤٧,٣٢٦	شلبى
٥٢٠,٤٣٤,٤٣٢,٤١٦,٢٩٨,١١٤,١٠٩	شلتوت
٤٨١	الشنقيطي (عبد الله)
٤٧٦	الشونى (علي)
١٦٨	الشهيد (صدر)
٤١٠,٣٤٣,٣٣٥,٢٧٣,٢٦٧,٢٦٣,٢٥٣,٠٨٥,٠٦١	الشوكاني
٢٢٨,٢٢٣	الشيال
٤٣٥,١٥٤	الشيبياني
٣٦٢	الشيخ (عبد العزيز)
	حرف الصاد
٤٤٤,١١٥,٤٨,٤٣	الصباغ
١٣٧	صبري
٤٥٧	صبيح
٢٠٩	الصعدي (حازم عبد المتعال)
٤١٠,٢٧٣,٨٥	الصنعاني
	حرف الضاد
١٩٢	الضريير
	حرف الطاء
٣٣٨	أبو طالب (صوفي)
٤٧٩,٣٩٤	طاهر (محمد)
٤٢٥	طاووس
٦١,٢٠	الطحان
١٣٥	الطرابلسي
٢٣٧,١٢٤	الطريقي
٣٠٠	طنطاوي (علي)
٤٤١	الطهطاوي
٤١٣	الطوفي (نجم الدين)

	حرف الظاء
٢١٠	الظواهرى
	حرف العين
٥١٢,٤٩٨,٠٤٩٧,٣٣٤,١٢٨	ابن عابدين
١٣٤	العادلى (نصر بن محمد)
٠٤٧٩,٠٤٧٧,٢٢٦,٢٠٧,٢٠٤,١٠٩	ابن عاشور
٣٧٠	عالمكير
٣٨٤	عامر
١٦٨	العائى
٨٦,٠٥٥,٥٤	عباسى (محمد عيد)
٤٥١	العبادى
٤٨٩	عبد الله (جمال الدين)
٠٤٩٥	بن عبد الله (عبد العزيز)
٤٩٥,٢٧٤	عبد الباقي
٤٥٤,٣٩٦,٣٧٢,٣٦٢,١٤٧	عبد البر
٤٤٣	عبد الجواد (محمد)
٤٢٤	عبد الحكم (محمد)
٣٠٤	عبد الحميد
٤٧٦,١٤٧,١٤٥	عبد الحميد (محي الدين)
٤٧٨	عبد الخالق (عبد الرحمن)
٤٨١	عبد الرحمن (جلال الدين)
١٨	عبد الرحمن (طه)
١٣٥	عبد الرزاق (عثمان)
١١٦	عبد الرزاق (على)
٤٩٧	ابن عبد الشكور
٤٨١,٤٧٨,٤٧٦,٣٣٥,٢٧٣,٤٦	ابن عبد السلام
٣٠٩,١٩٨,١٧٢	عبد العزيز
٨,٢٧	ابن عبد العزيز (عمر)
٨٠,٥٢١,٤٧٨,٤٦١,٤٤٨,٠٤٤٥	عبد القادر عودة

٤٨٩	عبد القادر (محمد عبد الحي)
١٤٧	عبد اللطيف (عبد الوهاب)
٤٩٦	عبد المنعم (محمود عبد الرحمن)
١٤٨،١٤٧	عبد الموجود
٥١٥،٥١٣،٥٠٧	عبد الناصر (جمال)
١١٤،٨٥،٢٧	ابن عبد الوهاب (محمد)
١٩١	عبد (عيسى)
٤٧٦،٢٤٠،٢٩٩،٢١٠،٢٠٤،١١٤،١٠٩،٧٥	عبد (محمد)
٤١٦	أبو عبيد
٤٧٨	العبيدي (حمادي)
٥١٠	عثمان رضي الله عنه
٤٨٤	العجلان (عبد الله)
٤٩٦	العجم (رفيق)
١٣٦	العدوي (إبراهيم)
٥٢٠	العدوي (شوكت)
١٢٤	العراقي
٣٣٥	ابن العربي
٢٠٧،١٣٦	ابن عرفه
٤٧٨	عز الدين (ابن زغبه)
٧١	العسال
٦٤	العسوس
٥١٢	العشي (يوسف)
٤٥١،٥٥٤،٣٦٢،٢٠٩	العطار
٤٨٩	العطافي (محمد رجائي)
٤٩٨	عطيه (محي الدين)
٢٨١،٢٨٠	العظم (رفيق بك)
٢٢٧	علاء الدين علي
٤٨١	العلائي
٧٥	العلموني

١٦٩	العلمي
١٩٥،١٤٨	العلواني (طه جابر)
٤٢٥،٢٧٨	علي رضي الله عنه
٤١٢،٢٩٧،١٣٤	عائش
٣٣٨	عمارہ (محمد)
٥١٠،٠٤٢٩،٢٧٨،٤٢٤	عمر رضي الله عنه
٥١٠	ابن عمر (عبد الله)
٤٨٩	عمرو (عبد الفتاح عائش)
٢٦٤	العمرى
٥٥،٥٤	العياشي (أبو سالم)
٤٨٢	العيسى (عبد الله)
٢٦٧	العيد (ابن رقيق)
	حرف الغين
٥٠٢	أبو غدة (عبد الستار)
٢٢٧،٢٢٥	الغزالي (أبو حامد)
٤١١،٤١٠،٣١٣،٢٢٢،١٨١،١٦٨،١٤٨،٨٧،٣٧	الغزالي (محمد)
٣٩٤	الغزي (محمد سعيد)
٣٦٢	ابن غصين (صالح)
٨٨	الغضبان
	حرف القاء
٨٩،٦٤	أبو فارس
٤٧٩،٤٩٠،٤٧٧	القاسي
٤٤٣	قواد (محمد)
٤٤٤	أبو الفتوح
٤٨٨	الفراء (أبي يعلى)
١٢٠	الفرجاني
٢٣٧،١٣٧	ابن فرحون
٢٠	فروخ

٤٧٨	الفضلي (عبد الهادي)
١٤٨	فمبري
٣٥٤	فهيم (منصور)
١١٢	الفوزان
٢٨٤,٢٧٣,٢٣٦	فيصل (شكري)
٥٢٠,٢٥٤	فيض الله
٤٩٥,١٣٥	الفيومي (ابراهيم)
	حرف القاف
٤٧٦	قاجي (صالح)
٣٨٤	القاري
٣٧٢	القاسم
٣٣٣	ابن القاسم
٢٢٦,١١٧	القاسمي
١٣٥	قاضي خان
٣٩٤	القاضي (منير)
٣٧٢	القانوني (سليمان)
٤٣٢	القباني (محمد مصطفى)
٥١٣,٤٨٢,٤٣١,٣٣٣,١٣٦	ابن قدامة
٤٦٠,٣٨٣,٣٧١	قذري باشا
١٦٨,١٤٧	القرافي
١٦٨	القره داغي
٣٣٣,٥٢٣,٠٤٢٤,٣٣٤	القراله (احمد ياسين)
٣٦٢,٣٣٨,٢٩٩,٢٦٣,٢٥٦,٢٢٢,١٨٠,٩٣,٨٨,٨٧,٦١,٢٥	القرضاوي
٤١٢	
٤٩٦,٣٥٠	القرطبي
١٥٤,١٥١	قزويني
٣١٦,١٢٤,٨٠	القطان (مناع)
٣٤٥,١١٠,١٠٩,٨٧,٧٥,٠٣١,٠٢٩,٠٢٨	قطب (سيد)
٣٣٧,٢٢١,١٢٣,٨٧	قطب (محمد)

٥١٠،٥٠٢	قلعه جي (محمد)
٣٠٧،٣٠٢	القليلي
٤٩٨	القاويبي
١٢٧،٤١٠،٠٨٥	القنوجي
١٦٩	القيرواني (أبي زيد)
٢٠	القيسي
٤٧٦،٤٢٥،٤٢٣،٣٤٣،٢٧٤،٢٧٣،٢٣٧،١٥٩،٠٨٥،٤٣،٠٤٢،٢٧ ٥٢٣،٤٧٧،	ابن القيم
	حرف الكاف
٤٤٩	كابيتان
١٩٩،١٩٨	كامل (صالح عبد الله)
٥١٢،٥٠٥،٥٠٤،٥٠٠،١٣٧	الكثاني
٣٠٠	كشك (عبد الحميد)
١٥١	كريستان
٣١٦	ابن كثير
٤١٦	الكندي
٤١٢،٥٩	الكوثري
٤٧٨،١٢٣	الكيلائي
	حرف اللام
٤٤٩	لائيون
٠٤٥٢	ليبيد
٤٤٣	لطفی (عمر)
	حرف الميم
٤٤٣	مامون حسن
٣٣٣	ابن الماجشون
٣٠٥	ماروك (نصر الدين)
٣٨٤،٣٧٠،٣٦٧،٣٥٤،٣٣٣،٢٩٧،٢٧٤،٢٧٠،٢٥٧،٥٥٠،٥٤،٥٣ ٤٨١،٤٤٩	مالك
٤٨٢	المالكي (عبد الوهاب)

٣٧٠,٢٣٧,١٤٨,١٣٥	الموردي
٣٠٠	آل مبارك
٢٢٤,٢٢٢,١٩٧	المبارك (محمد)
٤٥٧	متولي (عبد الحميد)
٣٩٤	المحاسني
٣٧٢,٣٣٣	محمد (عبد الجواد)
٢٩٩	محمود (عبد الحليم)
٤٨١	محمود (فائق أحمد)
٤٩٧	المحلي (جلال)
٤٤٤,٥٤	المحصاني
٤٧٦,٣٦٢,٢٩٩	مخولف (حسنين)
١٦٨	المدرس (محمد)
٤٤٥,٤٤٣,٤٣١,٤١٧,٠٤١٦,٣٧١,٣٦٢,٣٥٥,١١٤,٧	المراغي
٤٩٦	مرعي (حسين)
٥٠٦,٥٠٤,٢٦٩,١٤٨	المرداوي
٣٣٣	المزني
٣٠٥	مزيان
٣٠	مشهور (مصطفى)
٤٤١	مصطفى الثاني
٥٦	المطعني
٤١٢	المطيعي (محمد بخيت)
٨	معاوية
١٥١	المعتزلي
١٤٨-١٤٧	معوض
٤٨١	المقري
٢٩٨	مكي (مجدي أحمد)
٤٨٤	المكي (مربونجر)
٤٨١	المنجور (أحمد بن علي)
٣٧٠	المنصور (الخليفة العباسي)

٢٠٨,٠٥٣	المنصور (أبو يعقوب)
٤٩٥	ابن منظور
٢١٠,٢٧	المهدي
٢٧٨	ابن مهران
١٦٨	المهدي
٣٦٢,١٩١,١١٩,٨٧,٧٥	المودودي
١٨١	موسى عليه السلام
٣٧	موسى (محمد يوسف)
١٤٧	الميداني
٤٩٧	الميس
٤٧٧	الميساوي
٤٨٢	الميمان
	حرف النون
١٤٧	الناهي
٣٨٠,٩٨	النبهان
٠٨٣,٠٨٢	النبهاني
١١٧	ابن نبي (مالك)
٤٧٩,١٩١	النجار
١٤٨	ابن النجار
١٣٧	ابن نجيم
٤٨٤,٤٨٢,٧٥	الندوي
٧٨	نسرین (تسلميه)
١٦٨	النشمي (عجيل)
٤٨٣	نصار (محمود)
٥٢٠	التعيمي (فاضل شاکر)
١٨٥	ابن النفيس
٣١٣,٧٥	النورسي (سعيد)
٣٣٣,٢٠٣	النووي

	حرف الهاء
١٥١	هار تفيج
٤٢٤،٣١٦،٢٧٧	أبي هريرة
٣٩٤	ابن همام (يوسف)
٣٣٥	ابن الهمام
٤٣٨	الهنبري
٣٥٤	هوكنج
٩	هولاكو
١٨٥	ابن الهيثم
	حرف الواو
٤٨٤	الوائلي
٣٨٤	وصفي (مصطفى كمال)
٤٧٦	الورتاني (أحمد)
٣٥٣	ولز
٤٨١-١٤٧	الوتشريسي
٣٣٣	ابن وهب
	حرف الياء
٥٢٠،٤٦٦،٤٦٠،٤٤٨،٢٦٠،١٦٧،١١٩	ياسين (محمد نعيم)
٨٧	يكن (فتحي)
٢٢٨	اليمني
٤٧٨	اليوبي (أحمد بن مسعود)
١٤٩	يوسف (زكريا علي)
٣٧٠،٤٣٥،٤٥٠،٣٧٠،٣٣٣	أبو يوسف

رابعاً: المراجع

الآبي: صلاح عبد السميع المصري

جواهر الإكليل شرح مختصر خليل في مذهب الإمام مالك، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.

إبراهيم: محمد

الاجتهاد وقضايا العصر، دار تركي للنشر، تونس، د.ط، سنة ١٩٩٠.

الإبراهيم: موسى إبراهيم

المدخل إلى أصول الفقه وتاريخ التشريع الإسلامي، دار عمار، عمان، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

الأثري: محمد بهجت

الاتجاهات الحديثة في الإسلام (محاضرة أقيمت ١٣٧٠هـ-١٩٥١م)، المطبعة السلفية، القاهرة،

د.ت، د.ط

أحمد: أحمد بن حنبل

مسند الإمام أحمد بن حنبل، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

أحمد: حسين صبحي

المدخل إلى الفقه الإسلامي وبعض النظريات العامة، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٧٠م-

١٩٧١م.

أحمد: رفعت

تنظيمات الغضب الإسلامي في السبعينات، مكتب مديولي، القاهرة، د.ط، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

أرسلان: شكيب حمود

لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، طبعة جديدة

ومنقحة، ١٩٣٥م.

السيد رشيد رضا وإخاء أربعين سنة، مطبعة ابن زيدون، دمشق، ط١، ١٩٣٧م-١٣٥٦هـ.

الأرناؤوط: عبد القادر

الوجيز في منهج السلف الصالح، دار المأمون للتراث، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

الأزهر: العلاقات العامة.

تقويم جامعة الأزهر - ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، د. مكان طبع، د.ط، د.ت.

مجمع البحوث الإسلامية تاريخ وتطور، القاهرة، د. ط، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

الأسد: ناصر الدين

نحن والعصر مفاهيم ومصطلحات إسلامية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

الأسعد: منذر

إسلام آخر زمن، مكتبة العبيكان، الرياض، ط٢، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

إسماعيل: شعبان محمد

التشريع الإسلامي مصادره وأطواره، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

الاجتهاد الجماعي ودور المجامع الفقهية في تطبيقه، دار البشائر، بيروت، دار الصابوني، حلب، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

أصول الفقه تاريخه ورجاله، دار السلام، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

إسماعيل: فادي

الخطاب العربي المعاصر قراءة نقدية في مفاهيم النهضة والتقدم والحدائث ١٩٧٨م-١٩٨٧م، الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

الأشقر: عمر سلمان عبد الله

الواضح في شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني، دار النفائس، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
الشريعة الإلهية لا القوانين الجاهلية، دار النفائس، عمان، مكتبة الفلاح-الكويت، ط٣، ١٩٩٠م.
مسائل في الفقه المقارن بالاشتراك مع ماجد أبو رزية ومحمد عثمان شبير وعبد الناصر أبو البصل، دار النفائس، عمان، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

تاريخ الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، ط٣، ١٤١٣هـ-١٩٩١م.

تقويم المسيرة الإسلامية، دار الفتح، بيشاور، باكستان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

المدخل إلى دراسة المدارس والمذاهب الفقهية، دار النفائس، عمان، ط٢، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

الأضواء السنوية على مذاهب رافضي الاحتجاج بالسنة النبوية، دار النفائس، عمان، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

محاضرات إسلامية هادفة، دار النفائس، عمان، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية، دار النفائس، عمان، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
خصائص الشريعة الإسلامية، مكتبة الفلاح، الكويت، ط١، ١٩٨٢م.

الأشقر: محمد سليمان

الفهرسة الهجائية والترتيب المعجمي مع عناية خاصة بمشكلات الفهرسة والترتيب، دار البحوث العلمية، الكويت، الدار العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
بيع المرابحة كما تجر به البنوك الإسلامية، مكتبة الفلاح، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
الفتيا ومناهج الإفتاء، دار النفائس، عمان، ط٣، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
الفهرس الهجائي لكتاب المغني لابن قدامة. دار البحوث العلمية، ط١، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م.
الواضح في أصول الفقه للمبتدئين مع أسئلة للمناقشة وتمريبات، مكتبة الدرر ودار النفائس، عمان ط٥، ١٤١٧-١٩٩٧م.

الأفغاني: جمال الدين ومحمد عبده

العروة الوثقى، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

القلانيه: المكي

النظم التعليمية عند المحدثين في القرون الثلاثة الأولى، وزارة الأوقاف، قطر، ط١، د.ت.

الألباني: محمد ناصر الدين

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٥، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٠هـ.
صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم من التكبير إلى التسليم، المكتب الإسلامي، ط٦، ١٣٩١هـ.

سؤال وجواب حول فقه الواقع، قام بنشره علي الحلبي، دار الجلايين-السعودية، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

إمام: محمد كمال الدين

هموم المتقين في العالم الإسلامي، دار البشائر الإسلامية، بسيروت-دار الهداية، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

في منهجية التقنين، دراسة تحليلية في علم الشرائع وعلم أصول الفقه، دار المطبوعات الجامعية، مصر، د. ط، ١٩٩٧م.

إمبابي : محمد مصطفى

الحركة الفقهية الإسلامية، دراسة تحليلية تاريخية، مطبعة السباعي، شبرا مصر، ط ١،
١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.

امير بادشاه: محمد أمين

تيسير التحرير على كتاب التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية.
دار الفكر، بيروت عن طبعة المطبعة الأميرية، القاهرة ١٣١٦هـ.

أمين: أحمد

فجر الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١١، ١٩٧٥م.
ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١٠، د.ت.
ظهر الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٥، د.ت.

أندرسون، ح.د.

أوجه الإصلاح الحديث للقانون الإسلامى فى السودان (دراسة مقارنة)، (ترجمة هنري رياض).
دار الجبل، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

الاتصاري: فريد

التوحيد والوساطة فى التربية الدعوية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط ١،
١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

الأيوبي: محمد هشام

الاجتهاد ومقتضيات العصر، دار الفكر-عمان، د.ط، د.ت.

الباحسين: يعقوب

القواعد الفقهية (المقومات، المصادر، الدليلية، التطور) "دراسة تحليلية تأصيلية"، مطبعة الرشيد،
الرياض، شركة الرياض، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

ابن باديس :

ابن باديس حياته وآثاره، إعداد وتصنيف عمار الطالبى، دار اليقظة العربية، ط ١، ١٣٨٨هـ -
١٩٦٨م.

باز: سليم رستم اللبناني

شرح المجلة، المطبعة الأدبية، بيروت، ط ٣، سنة ١٩٢٣م.

باز: عبد العزيز بن عبد الله

الحدائث في ميزان الإسلام، هجر للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

الباني: محمد سعيد

عمدة التحقيق في التقليد والتلفيق، المكتب الإسلامي، دمشق، ط منقحة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

البخاري: محمد بن عبد الله محمد بن إسماعيل

صحيح البخاري، دار الفكر، بيروت، طبعت بالأوفست عن دار الطباعة العامرة باستانبول، د.ت، د.ط.

بدران: بدران أبو العنين

الشريعة الإسلامية تاريخها ونظرية الملكية والعقود، مؤسسة شباب جامعة القاهرة، ١٩٨٩م.
تاريخ الفقه الإسلامي ونظرية الملكية والعقود، دار النهضة العربية، بيروت، ط بدون، سنة ١٩٦٨م.

ابن بدران: عبد القادر

المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

البدري: عبد العزيز

حكم الإسلام في الاشتراكية، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط ٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.

البيدوي: عبد العزيز

الإسلام بين العلماء والحكام، المدينة المنورة، طبعة جديدة مزينة ومنقحة، دون تاريخ.

أبو البركات: مجد الدين

المحرر في الفقه، دار الكتاب العربي، د.ت، د.ط.

بركة: إقبال

حوار حول قضايا إسلامية، (الاجتهاد، المعاصرة، الشريعة)، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، ط ١، ١٩٨٧م.

بروكلمان: كارل

الإسلام في القرن التاسع عشر، نقله للعربية نبيه أمين فارس منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٩٦١م.

البسيوني: عبد السلام

اليسار الإسلامي خنجر في ظهر الإسلام، مكتبة الأقصى، قطر، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

البشري: طارق

" الشريعة الإسلامية، خصائص الثبات والتغير " ضمن (نحو وعي إسلامي بالتحديات المعاصرة)، ضمن محاضرات جامعة الخليج العربي في مادة الثقافة الإسلامية ١٤٠٥هـ-١٤٠٨هـ - ١٩٨٥م-١٩٨٨م. تحرير طارق البشري ومحمود محمد سفر، جامعة الخليج العربي - المنامة البحرين، د.ط، د.ت.

ملاحظات منهجية حول موضوع التجديد في الفقه الإسلامي ضمن الاجتهاد والتجديد للدريني وآخرون.

أبو البصل: عبد الناصر موسى

دراسات في فقه القانون المدني الأردني النظرية العامة للعقد، دار النفائس، عمان- ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

البغوي: أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء.

التهذيب في فقه الإمام الشافعي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

البقمي: صالح بن زابن المرزوقي

شركة المساهمة في النظام السعودي، مركز البحث العلمي وأحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، د.ط، ١٤٠٦هـ.

البكري: زين الدين محمد بن محمد

الاجتهاد المطلق، تحقيق وتعليق: سليم فهد سبعاينة، دار المعرفة، دمشق، ط١، سنة ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

البكري: عبد الباقي

المدخل لدراسة القانون والشريعة الإسلامية، مطبعة الآداب، النجف، ١٩٧٢م.

بلتاجي: محمد

منهج عمر بن الخطاب في التشريع دراسة مستوعبة لفقّه عمر وتنظيماته، دار الفكر العربي، القاهرة، دون طبعة، دون تاريخ.

بلقاسم: مولود قاسم نايت

أصالية أم انفصالية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

البناء: جمال

"بيان رمضان، منهج جديد للإسلام وتحديد للموقف الإسلامي في تجاه تحديات العصر، د.ط. ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

البناء: حسن

رسالة التعليم، دون بيانات.

دعوتنا في طور جديد، دون بيانات

مذكرات الدعوة والداعية، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، د.ط.، ١٩٨٦م.

البنغلي: أحمد بن حجر آل بوطامي

تحذير المسلمين عن الابتداع والبدع في الدين، مطابع علي بن علي، الدوحة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

البهنساوي: سالم علي

الشريعة المفترى عليها، الوفاء، المنصورة، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

بهنسي: أحمد فتحي

شرح وتعليق على رسالة المرحوم الشيخ محمود شلتوت في المسؤولية الجنائية، مؤسسة الخليج العربي، القاهرة، ط١، سنة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

البهي: محمد

الفكر الإسلامي في تطوره، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

البوطي: محمد سعيد رمضان

على طريق العودة إلى الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية، مكتبة الفارابي، ط ٢، د.ت.

البياتي: حسن قاسم حبيش

رحلة المصحف الشريف من الجديد إلى التجليد، دار القلم، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

البياتوني: أحمد عز الدين

الاجتهاد والمجتهدون وضرورة العمل بمذاهب الأئمة الأربعة وخطر اللامذهبية الضالة، مكتبة الشباب المسلم، حلب ط ١، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

البيهقي (ت ٤٥٨هـ): أبي بكر أحمد بن الحسن بن علي.

السنن الكبرى، دار الفكر، مصورة عن طبعة دار المعارف العثمانية بحيدر آباد، ط ١، ١٣٤٤هـ.

بيوض: عبد الغني أحمد وآخرون

فهرس عام للدوريات العربية، المكتبة الوطنية، باريس، د.ط، ١٩٦٩م.

البيومي: محمد رجب

النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

تادرس: فوزي

أوائل المطبوعات العربية في العالم حتى نهاية القرن التاسع عشر، المجتمع الثقافي - أبو ظبي، ط ١، ١٩٦٦م.

التازي: عبد الهادي

جامع القرويين ص ١١٠٥ - ١١٤٤، ضمن كتاب التربية العربية الإسلامية المؤسسة والممارسات، د.ط، ١٩٩٠م.

التراحي: حسن

الحركة الإسلامية في السودان ، ط١ ، ١٤١٠هـ -
تجديد أصول الفقه ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

التركي: عبد الله بن عبد المحسن

أصول مذهب الإمام أحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، د.ط.د.ت.

الترماني: عبد السلام

الوسيط في تاريخ القانون والنظم القانونية ، جامعة الكويت ، ط٣ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

الترمذي (ت ٢٧٩هـ): أبي عيسى محمد بن عيسى بن سوره

الجامع الصحيح ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د.ت. ، د.ط.

تسيهر (١٩٢١م): اجنس جولد

العقيدة والشريعة في الإسلام (تاريخ التطور العقدي والتشريعي في الإسلام) ترجمة محمد يوسف موسى وعلي حسن عبد القادر وعبد العزيز عبد الحق ، دار الكتب الحديثة بمصر ومكتبة المنثى - بغداد ط٢ ، د.ت.

الثلاثزاني (٧٩٢هـ): سعد الدين مسعود بن عمر .

شرح التلويح على التوضيح لمتن التلويح في أصول الفقه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، صورة عن طبعة محمد علي صبيح بالأزهر ، ١٣٧٧هـ ، ١٩٥٧م .

التهاتوي: ظفر أحمد العثماني

مقدمات إعلاء السنن ، تحقيق حازم القاضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

توانا: سيد محمد موسى

الاجتهاد ومدى حاجتنا إليه في هذا العصر ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة .

التوبة: غازي

الفكر الإسلامي المعاصر، دراسة وتقويم، دار القلم، بيروت، ط٣، ١٩٧٧م.

توبولياك: سليمان محمد

الأحكام السياسية للأكليات المسلمة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

تيمور (١٣٤٨هـ - ١٩٣٠م): أحمد

نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الفقهية الأربعة الحنفي، المالكي، الشافعي، الحنبلي، وانتشارها عند جمهور المسلمين، دار القادري، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

ابن تيمية: أحمد

مجموع فتاوى جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد قاسم، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

رفع الملام عن الأئمة الأعلام، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٥، ١٣٩٨هـ

آل تيمية: مجد الدين أبو البركات عبد السلام (ت ٦٥٢هـ) وآخرون.

المسودة في أصول الفقه، حقق أصوله محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المنني، القاهرة، د.ط، د.ت

جابر: سامية محمد

القانون والضوابط الاجتماعية مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، ١٩٨٣م.

الجابري: محمد عابد

نحن والتراث، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط٦، ١٩٩٣م.

الجامعة الأردنية، عمان

تعريف بكلية الشريعة بمناسبة اليوم العالمي لكلية ٥ شعبان ١٤٠٥هـ - ١٨ أيار ١٩٨٣م، مطابع النور النموذجية، عمان د.ط، د.ت.

الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة

منهج الدراسة في كلية الشريعة (١٤٠٧هـ)، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤١٠هـ.

جامعة الإمارات العربية المتحدة

الدليل الدراسي العام لجامعة الإمارات العربية المتحدة، العام الجامعي ١٤١٧هـ-١٤١٨هـ - ١٩٩٦م - ١٩٩٧م.

جامعة السلطان قابوس

دليل الطالب للعام الجامعي ١٩٩٩، ٢٠٠٠م، مطبعة جامعة السلطان قابوس، مسقط - عمان.

جامعة القدس المفتوحة

الطالب في جامعات التعلم المفتوح، ط١، ١٩٨٦م.

جامعة قطر:

دليل كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٩٩١م. مطابع الدوحة الحديثة، د.ط، د.ت.

جامعة الملك عبد العزيز

مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي خلال عشرين عاما ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، مطابع جامعة الملك عبد العزيز، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

جامعة اليرموك

دليل كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٤١٢هـ-١٩٩١م، مطبعة جامعة اليرموك، د.ط، د.ت.

جدعان: فهمي

أسس التقدم عند مفكرين الإسلام في العالم العربي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٧٩م.

الجزجاني: أبو الحسن علي بن محمد بن علي

التعريفات، الدار التونسية للنشر، د.ط، د.ت.

جريشه: علي

الاتجاهات الفكرية المعاصرة، دار الوفاء، المنصورة، ط ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
 قصة القضاء ومبادئ قضية الاجتهاد، دار الأرقم، الأردن، د.ت، د.ط.
 إعلان دستوري إسلامي، الوفاء، المنصورة، ط ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

جعفر: علي محمد

تاريخ القوانين ومراحل التشريع الإسلامي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت،
 ط ٢، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

الجمالي: محمد فاضل

الصحوة الإسلامية إلى أين، دار البيروق، عمان، د.ط، ١٩٩٢م.

جمعية العلوم الطبية الإسلامية المنبثقة عن نقابة الأطباء الأردنية:

قضايا طبية معاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية، دار البشير، عمان، ط ١، ١٤١٠هـ-
 ١٩٩٥م.

جميل: حسني

المشايع والاستعمار، مكتبة المنار، الأردن، ط ١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

الجندي: أنور

التراث، دار أبو سلاقة، تونس، د.ط، ١٩٨٢م.

الأصالة في مواجهة المعاصرة والاكتمال وسلم القيم، دار أبو سلاقة، تونس، د.ط، د.ت.
 الفكر والثقافة المعاصرة في شمال إفريقيا، الدار القومية للطباعة، القاهرة، د.ط، ١٣٨٥هـ-
 ١٩٦٥م.

الإسلام والحضارة، دار الاعتصام، د.ت، د.ط

المد الإسلامي في مطالع القرن الخامس عشر، دار الاعتصام، د.ت، د.ط.
 مؤلفات في الميزان، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، الإمارات، ملحق العدد الخامس من
 مجلة منار الإسلام.

الجندي: عبد الحليم

نحو تقنين جديد للمعاملات والعقوبات في الفقه الإسلامي، الكتاب الثاني من مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د.ط ، د.ت

الجنيدل: حمد بن عبد الرحمن

مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، شركة العبيكان، الرياض، ١٤٠٦هـ

ابن الجوزي: ابي فرج

صفة الصفة ، حققه محمود فاخوري، وأخرج أحاديثه محمد رواس قلعة جي. دار المعرفة ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

الجويني: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف

البرهان في أصول الفقه، حققه د. عبد العظيم الديب، مطابع الدوحة الحديثة، الدوحة، ط١، ١٣٩٩هـ.

الجزاوي: أحمد علي

الاجتهاد فريضة وحاجة ومنهج في الشريعة الإسلامية، دار الصحوة ، القاهرة ، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

الحاج: ساسي سالم

الظاهرة الاستشراقية وأثرها على الدراسات الإسلامية، مركز دراسات العالم العربي، مالطا، ط١، ١٩٩١م.

ابن الحاجب (٥٧١هـ-): جمال الدين أبي عمر عثمان بن عمر

منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

الحافظ: محمد مطيع ونزار أباطه

تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع الهجري، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

حامد: رؤوف عباس

تاريخ جامعة الأزهر، الهيئة المصرية العامة للتأليف، القاهرة، ١٩٩٤.

الحجوي: محمد بن الحسن الثعالبي

الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، ج ١ خرج أحاديثه وعلق عليه عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط ١، ١٣٩٦هـ.

حجي: محمد

الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين، مطبعة فضالة، المغرب، د.ط، ١٩٩٧م-١٩٧٧م.
الحريري: إبراهيم محمد محمود
المدخل إلى القواعد الفقهية الكلية تعريفها، نشأتها، تطورها، شرعيتها، دار عمار، عمان، ط ١،
١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

ابن حزم (٤٥٦هـ): علي بن أحمد بن سعيد

المحلى تحقيق الشيخ أحمد شاكر، دار الأفاق الجديدة - بيروت، دار الجيل - بيروت، د.ط -
د.ت

النبد في أصول الفقه الظاهري، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
الأحكام في أصول الأحكام، مطبعة السعادة، مصر، ط ١، ١٣٤٥هـ.

حسب الله: علي

أصول التشريع الإسلامي، دار المعارف، مصر، ١٣٧٩هـ-١٩٥٩م.

حسن: علي إبراهيم

تاريخ جوهر الصقلي، قائد المعز لدين الله الفاطمي، المكتبة التجارية الكبرى، ط ١، ١٣٥١هـ-
١٩٣٢م.

٥٢٨٢٤٩

ابن الحسن: بدارن بن مسعود

الظاهرة الغربية في الوعي الحضاري أنموذج مالك بن نبي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،
قطر، ط ١، ١٤٢٠هـ.

حسنيين: علي محمد

حتى لا تظل الشريعة نصاً شكلياً، الزهراء للأعلام العربي، القاهرة - ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

رقابة الأمة على الحكام، دراسة مقارنة بين الشريعة ونظم الحكم الوضعية، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

حسنه: عمر عبيد

نظرات في مسيرة العمل الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط ١، ١٤٠٥هـ.

في النهوض الحضاري بصائر وبشائر، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
حسون: سيد عبد الله علي.

المقارنات التشريعية بين القوانين الوضعية المدنية والتشريع الإسلامي (مقارنة بين فقه القانون الفرنسي ومذهب الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط ١، ٣٦٨هـ - ١٩٤٩م.

حسين: محمد الخضر

الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان، طبعه علي الرضا التونسي، د. ط، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

حسين: محمد محمد

الإسلام والحضارات الغربية، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، دار النهضة العربية، بيروت ط ٣، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

الخطبي: جعفر بن الحسن بن أبي زكريا

شرائع الإسلام في الفقه الإسلامي الجعفري، مكتبة الحياة، د. ط، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

حمدان: جمال

بترول العرب دراسة في الجغرافيا البشرية، دار المعرفة - القاهرة، د. ط، د. ت.

حمود: مشهور حسن وآخرون

موسوعة العالم الإسلامي، وكالة النعيم، عمان، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

حنيد الله: محمد

مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، دار النفائس، بيروت، ط٦،
١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

حنفي: إبراهيم

قانون بأحكام الوقف الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ معلقاً على مواده بأعماله التحضيرية،
راجع التعليقات وأقرها محمد أحمد فرج السنهوري، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٣م.

حنفي: حسن

الإحياء الديني كيف يخدم التقدم حقاً، ضمن "مصر في القرن "٢١" الآمال والتحديات"، المحرر
أسامة الباز، مركز الأهرام، القاهرة، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
التراث والتجديد موقفنا من التراث القديم، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط٤،
١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

الحنيطي: سعد خلف

النقيه والسلطان، دار البيارق، عمان، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

حوّي (١٩٨٩م): سعيد

الإسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
جند الله ثقافة وأخلاقاً، دار الكتب العلمية، بيروت - ط٢، د.ت.
في آفاق التعليم، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
جولات في الفقهاء الكبير والأكبر وأصولهما، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

حيدر: علي

دور الحكام شرح مجلة الأحكام، تعريب فهمي الحسيني، مطبعة غزة، غزة ١٢١٥هـ-١٩٢٢م.

الخادمي: نور الدين بن مختار

الاجتهاد المقاصدي، حجيته ضوابطه مجالاته، كتاب الأمة، ع ٦٥ س ١٨ جمادى الأولى
١٤١٩هـ.

الخالدي: صلاح عبد الفتاح

في ظلال القرآن في الميزان، دار المنارة، جدة - السعودية، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

خان: وحيد الدين

الإسلام والعصر الحديث، المختار الإسلامي، القاهرة، ط ١، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
تجديد علوم الدين (مدخل لتصحيح مسار الفقه والتصوف وعلم الكلام والتعليم الإسلام)، ترجمة
ظفر الإسلام خان، دار الصحوة، القاهرة، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

الخباص: عبدالله عوض عبد الله

سيد قطب الأديب الناقد، مكتبة المنار، الزرقاء، ط ١، ١٩٨٣م.

الخراط: أحمد محمد

محاضرات في تحقيق النصوص، المنارة، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

أبو الخشب :

تجديد الفكر الديني " بعض رجال الفكر الإسلامي"، الأنجلو المصرية - القاهرة، ١٩٨٣م.

الخصري: محمد

تاريخ التشريع الإسلامي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط ١، ١٣٣٩هـ - ١٩٢٠م.

خطاب: محمود شيت

العسكرية العربية الإسلامية، رئاسة المحاكم الشرعية، قطر، ط ١، ١٤٠٣هـ.

الخطيب البغدادي: أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب

كتاب الفقيه والمتفقه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

الخطيب: حسن أحمد

الفقه المقارن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، دون طبعة، ١٩٩١م.

الخطيب: عبد الكريم

سد باب الاجتهاد وما ترتب عليه، دار الأصالة ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط١، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٤م.

الخطيب: محب الدين

الخطوط العريضة للأمس التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الاثني عشرية، دار عمار ، عمان - ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

خلاف: عبد الوهاب

خلاصة تاريخ التشريع ،دار القلم ، الكويت ، ط٤ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشؤون الدستورية ،الرسالة: بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه، دار القلم، الكويت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد

مقدمة ابن خلدون حقتها د. علي عبد الواحد وافي، لجنة البيان العربي، ط١، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.

خليل: عماد الدين

رؤية إسلامية في قضايا معاصرة ،وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطر ، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

الخن: مصطفى سعيد

دراسة تاريخية للفقهاء وأصوله والاتجاهات التي ظهرت فيهما، الشركة المتحدة، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

الخولي: أمين

الإمام مالك، ترجمة محررة ،دار إحياء الكتب العربية، د.ط، د.ت.

الخولي: البهي

تذكرة الدعاة ،مكتبة الفلاح ، الكويت ، ط٦ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

الخطاط: عبد العزيز عزت

الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، ط ١، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

المدخل إلى الفقه الإسلامي، دار الفكر، عمان - د.ط، ١٩٩١م - ١٤١١هـ

خطاط: محمد جميل بن علي

الجامعات الإسلامية " دراسة مسحية تحليلية تقييمية "، رابطة الجامعات الإسلامية، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

داود: حسن يوسف

الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

أبو داود (ت ٢٧٥هـ): سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي

سنن أبي داود، دار الفكر للطباعة والنشر مراجعة وضبط وتعليق محمد محي الدين عبد الحميد، د.ط، د.ت

الدجوي:

الأحوال الشخصية للمصريين المسلمين فقها وقضاء "دراسة تحليلية مقارنة بالتشريعات العربية"، مطبعة دار النشر للجامعات المصرية، مصر، د.ط، د.ن.

الدرادكة: ياسين أحمد إبراهيم

نظرية الفرر في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، عمان، ط ١، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

درويش: سائد

المرحلة الديمقراطية الجديدة في الأردن تفاصيل ومناقشات وحكومة الثقة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٩٠م.

الدردير (ت ١٢٠١هـ): أحمد بن محمد

أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك، المكتب الثقافي، د.ط، د.ت

الدريبي: فتحي

النظريات الفقهية، منشورات جامعة دمشق، ط ٢، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
نظرية التعسف في استعمال الحق في الفقه الإسلامي، الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٩هـ -
١٩٩٨م.

المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، دار الكتاب الحديث، دمشق، ط ١،
١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، مؤسسة الرسالة، بيروت - د.ت، د.ط.
بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله، مؤسسة الرسالة، بيروت - ط ١، ١٤٨٤هـ - ١٩٩٤م.
الفقه الإسلامي المقارن مع المذاهب، المطبعة الجديدة، دمشق، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٨م.

الدسوقي: محمد وأمينه جابر

مقدمة في دراسة الفقه الإسلامي، دار الثقافة، الدوحة، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

الدسوقي: محمد

الاجتهاد والتقليد في الشريعة الإسلامية، دار الثقافة، قطر، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

الدهلوي (ت ١١٧٦هـ): ولي الله أحمد شاه بن عبد الرحيم

الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف، راجعه وعلق عليه عبد الفتاح أو غدة، دار النفائس،
بيروت - ط ٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

حجة الله البالغة، دار المعرفة، بيروت، د.ت، د.ط.

الديب: عبد العظيم محمود

المنهج في كتابات الغربيين عن تاريخ الإسلام، كتاب الأمة، رئاسة المحاكم الشرعية، قطر،
ط ١، ١٤١١هـ.

المستشرقون والتراث، مكتبة ابن تيمية، المحرق، البحرين، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

الديباني: عبد المجيد عبد الحميد

المدخل إلى الفقه الإسلامي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط ١، ١٩٩٤م.

الديلمي: عبد الوهاب

مواقف الإسلاميين من أزمة الخليج، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

الذروي: أحمد إبراهيم عباس

نظرية الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، دار الشروق، جدة، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

الذهبي: محمد حسين

التفسير والمفسرون، دار الكتب الحديثة، القاهرة، د.ط، د.ت

ذياب: عبد المجيد

تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره، منشورات المركز العربي للصحافة، القاهرة، د.ط، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

الراغب الأصفهاني: أبي القاسم الحسين بن محمد

المفردات في غريب القرآن، تحقيق وضبط محمد سيد الكيلاني، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت

أبو رحية: ماجد محمد

الحدود في الفقه الإسلامي، مكتبة الفلاح للنشر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
الأشربة وأحكامها والشريعة الإسلامية "المسكرات والمخدرات، مكتبة الأقصى"، عمان، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

رسلان: عثمان عبد المعز

التربية السياسية عند جماعة الإخوان المسلمين، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

ابن رشد (ت ٥٩٥هـ): محمد بن أحمد

بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار المعرفة، ط٦: ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

رشيد: هارون هاشم

ما يجب أن تعرف عن جامعة الدول العربية، دار سراس، تونس، د.ط، ١٩٨٠م.

رضا: محمد رشيد

الوحدة الإسلامية والأخوة الدينية، مطبعة المنار، مصر ط٢، ١٣٤٦هـ.

الرفاعي: عبد الجبار

موسوعة مصادر النظام الإسلامي، الاجتهاد والتجديد، مكتب الإعلام الإسلامي، رقم - إيران، ط١، ١٤١٧هـ.

الرفاعي: مصطفى صادق

تحت راية القرآن، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٨، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

رمضان: مصطفى محمد

تاريخ الإصلاح في الأزهر في العصر الحديث ١٨٧٢م - ١٩٦١م، دار الوفاء - القاهرة، د.ط - د.ت

ريان: أحمد علي طه

ضوابط الاجتهاد والفتوى، الوفاء للنشر، المنصورة، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

الريسوني، أحمد، ومحمد جمال بارت

الاجتهاد، النص الواقع، المصلحة، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط٤، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

الزبيدي: شهاب الدين بن أحمد

التجريد الصريح (مختصر صحيح البخاري)، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٨٨م.

الزحيلي: محمد

الزحيلي: محمد

مرجع العلوم الإسلامية، تعريفها، تاريخها، أمتها، علماءها، مصادرها، كتبها. دار المعرفة، دمشق، د.ت، د.ط.

شخصيات إسلامية، دار المكتبي، دمشق، ط ١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

الزحيلي: وهبة

آثار الحرب في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة، دار الفكر، دمشق، ط ٤، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
العقود المسماة في قانون المعاملات المدنية الإماراتي والقانون المدني الأردني، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٨٧.

مناهج الاجتهاد في المذاهب المختلفة، دار المكتبي، دمشق، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
تغير الاجتهاد، دار المكتبي، سوريا، ط ١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
اجتهاد التابعين، دار المكتبي، سوريا، ط ١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
جهود تقنين الفقه الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، إعادة طبعته ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

زرزور: عدنان محمد

العالم المعاصر مدخل إلى الحضارة البديلة. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

الزرقا: مصطفى أحمد

الفعل الضار والضمان فيه، دراسة وصياغة قانونية، دار القلم، دمشق، دائرة العلوم، بيروت، ط ١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

شرح القانون المدني السوري (نظرية الالتزام العامة ١) المصادر العقدية والإدارة المنفردة، مطبعة الحياة، دمشق، ط ٤، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.

المدخل الفقهي العام، إخراج جديد بتطوير في الترتيب والتبويب وزيادات، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

العقل والفقه في فهم الحديث النبوي. دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

الفقه الإسلامي ومدارسه، دار الشامية، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

فتاوى مصطفى الزرقا، اعتنى بها مجد أحمد مكّي، دار القلم، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

العقود المسماة في الفقه الإسلامي، دمشق، د.ط، ١٣٦٧هـ-١٩٤٨م.

الزرقاني: محمد

شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، دار الفكر، بيروت، د.ط، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

الزرقاني: محمد عبد العظيم

مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د.ط، د.ت.

زقزوق: محمود حمدي

الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، رئاسة المحاكم الشرعية، قطر، ط١، ١٤٠٤هـ

زلوم: عبد التميم

كيف هدمت الخلافة، دار الأمة، بيروت، ط٣، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

الزهراني: علي بن بخيت

الاتحافات العقديّة والعلمية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين وأثارهما في حياة الأمة، دار طيبة، مكة المكرمة، دار آل عمار، الشارقة، ط٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

الزهرراوي: عبد الحميد

الفقه والتصوف، العدد الرابع والعشرون من سلسلة الثقافة الإسلامية بإشراف محمد عبد الله السمان، مطبعة نور الأمل - القاهرة. د.ط، د.ت

أبو زهرة: محمد

الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية، دار الفكر العربي، د.ط، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي (العقوبة)، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، د.ت.

أصول الفقه، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت، د.ط

الأحوال الشخصية، مطبعة السعادة، القاهرة، ط٣، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

محاضرات في عقد الزواج وأثاره، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، د.ت

شرح قانون الوصية، دراسة مقارنة لمسائله وبيان لمصادره الفقهية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٢، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

ابن حزم، حياته وعصره وأرائه وفقهه، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت، د.ط

مالك، دار الفكر العربي، القاهرة.

الشافعي، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، د.ت.

الزبيدي: عبد الرحمن بن زيد

السلفية وقضايا العصر، مركز الدراسات والأعلام، دار إشبيلية، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ -
١٩٩٨م.

زيدان: جرجي

تاريخ آداب اللغة العربية، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ط، ١٩٩٢م.

زيدان: عبد الكريم

مجموعة بحوث فقهية، مكتبة القدس، بغداد، مؤسسة الرسالة - بيروت، د.ط، ١٤٠٢هـ -
١٩٨٢م.

المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مكتبة القدس - بغداد، الرسالة - بيروت، ط ٦،
١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

أبو زيد: بكر بن عبد الله

فقه النوازل، قضايا فقهية معاصرة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

التقريب لفقهاء ابن قيم الجوزية، ٦٩١هـ - ٧٥١هـ، مطابع دار الإيمان، الرياض.

معجم المناهي اللفظية ويليهِ فوائد في الألفاظ، دار العاصمة، الرياض، ط ٣، ١٤١٧هـ -
١٩٩٦م.

سالتينجر: بيار وإريك لوران

المفكرة المخفية لحرب الخليج رؤية مطلع على العد العكسي للأزمة، ط ١، ١٩٩١م.

سالم: محمد عدنان

رحلة الكتاب من الوراقة إلى الحاسوب، دار الفكر - دمشق، دار الفكر المعاصر - بيروت،
د.ط، ١٩٩٨م.

السامرائي: فاروق عبد المجيد

نظرات في التراث الإسلامي، دار الأمل، إربد، ط ١، ١٩٩٨م.

سانو: قطب مصطفى

النظم التعليمية في إفريقيا قراءة في البديل الحضاري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،
قطر، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

السايس: محمد علي

تاريخ الفقه الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت

السباعي: مصطفى

المرونة والتطوير في التشريع الإسلامي، دار الوراق، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
اشتراكية الإسلام، مؤسسة المطبوعات العربية، دمشق، ط٢، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.

السبكي: أمال

تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (١٩٠٦-١٩٧٩). عالم المعرفة (٢٥٠) د.ط ١٤٢٠هـ -
١٩٩٩م.

السبكي: عبد اللطيف محمد

تاريخ التشريع الإسلامي، مطبعة الشرق الإسلامية، القاهرة، ط٢، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٩م.

السدلان: صالح بن غانم

وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية في كل عصر، دار بلنسية، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ -
١٩٩٧م.

سراج: محمد أحمد

الفقه الإسلامي بين النظرية والتطبيق، دون معلومات، د.ط، ١٩٩٧م.
مدخل لدراسة تاريخ الفقه الإسلامي، سعد سمك، القاهرة، ١٩٩٥م.
نظرية العقد في الفقه الإسلامي (دراسة فقهية مقارنة) سعد سمك للنسخ، القاهرة
الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية ١ - أحكام الزواج في الفقه والقضاء، دار الثقافة،
القاهرة، د.ط، د.ت

السرхан: عدنان ابراهيم وآخر

شرح القانون المدني، مصادر الحقوق الشخصية والالتزامات، دار الثقافة، عمان، ط١، ٢٠٠٠م.

سزكين: فؤاد

تاريخ التراث العربي، نقله للعربية د. محمود فهمي حجازي وراجعه د. عرفة مصطفى و د.

سعد: فهمي

حركة عبد الحميد بن باديس ودورها في يقظة الجزائر، دار الرحاب، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

سعيد: همام عبد الرحيم

الفكر المنهجي عند المحدثين، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، ط١، ١٤٠٨هـ

السفياتي: عابد بن محمد

الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية، مكتبة المنارة، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

سكجها: نظام سلامة

نصائح وتوجيهات المفكرين وعلماء الإسلام للجماعات والأحزاب الإسلامية، شارك فيها "٣٠" ثلاثون شخصية إسلامية من مختلف الاتجاهات. المكتبة الإسلامية، عمان، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

سلطان: أحمد

أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، طبعة مصورة، ١٩٨٦م.

سلطان: جمال

تجديد الصحوة الإسلامية، دار الرسالة، السعودية، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

سلطان: حامد

أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، طبعة مصورة، ١٩٨٦م.

سلمان: مشهور حسن

كتب حذر منها العلماء، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

سليم: عمرو عبد المنعم

أحكام المصاحف، مكتبة الإيمان، المنصورة، د.ت، د.ت

أبو سليمان: عبد الوهاب إبراهيم

منهج البحث في الفقه الإسلامي خصائصه ونقائصه، المكتبة المكية، مكة المكرمة، دار ابن حزم - بيروت، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

منهجية الإمام محمد بن إدريس الشافعي زحمة الله في الفقه وأصوله يليه منهج البحث في أصول الفقه، دار ابن حزم- بيروت، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

أبو سليمان: عبد الحميد أحمد

أزمة العقل المسلم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي: الولايات المتحدة الأمريكية، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

سلمان: عرفات عبد العزيز

نظم التعليم في العالم الإسلامي "دراسة تحليلية مقارنة"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

المصلياني: عبد السلام

الاجتهاد في الفقه الإسلامي ضوابطه ومستقبله، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، المغرب. د.ط، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

سمايلوفتش: أحمد

فلسفة الاستشراق وأثرها في الأدب العربي المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

السمعاتي: أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار (ت ٤٨٩هـ)
قواطع الأدلة في الأصول، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية،
بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

السنهوري (١٣٩٣هـ - ١٩٧١م): عبد الرزاق
الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، دار النهضة العربية، القاهرة د.ط، د.ت
مصادر الحق في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة بالفقه الغربي، المجمع العلمي العربي الإسلامي
- بيروت، د.ط، ١٩٥٣م - ١٩٥٤م.

أصول القانون أو المدخل لدراسة القانون، شارك في التأليف أحمد حشمت أبو استيت، مطبعة
لجنة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة.
فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية، ترجمة نادي السنهوري، الهيئة المصرية العامة
للكتاب، القاهرة ١٩٨٩م.

سوار: محمد وحيد الدين
الاتجاهات العامة في القانون المدني، دراسة موازنة - للفقه الإسلامي والمدونات العربية، مكتبة
دار الثقافة - عمان، ط١، ١٩٩٦م.

سوى: خير الدين بوجة
تطور الفكر السياسي عند أهل السنة، دار البشير، عمان، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

سويد: محمد نور بن عبد الحفيظ
منهج التربية النبوية للطفل مع نماذج تطبيقية من حياة السلف الصالح، ط٢، ١٤٠٨هـ -
١٩٨٨م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، ت ٩١١هـ
الاجتهاد، الرد على من أخذ إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد وفي كل عصر فرض،، تحقيق د.
فؤاد عبد المنعم أحمد مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
تتوير الحوالمك شرح على موطأ مالك، المكتبة الثقافية، بيروت، د.ط، د.ت
الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ -
١٩٨١م.

الشاذلي: حسن علي

المدخل للفقهاء الإسلاميين، تاريخ التشريع الإسلامي، دون مكان طبع، ط٢، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

الشافعي: أحمد محمود

المدخل للشريعة الإسلامية، الدار الجامعية، د.ط، ١٩٨٦م.

الشافعي (ت ٢٠٤هـ): محمد بن إدريس

الرسالة، بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دون بيانات

الأم، دار الفكر، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

الشاطبي: أبي اسحاق إبراهيم اللخمي

المواقفات في أصول الأحكام، دار الفكر للطباعة، د.ط، ١٣٤١هـ

الاعتصام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

شاكر (١٣٧٧هـ): أحمد

تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمية وكيفية ضبط الكتاب وسبق المسلمين الإفرنج، اعتنى

به وعلق عليه وأضاف إليه عبد الفتاح أبو غدة. مكتبة المطبوعات الإسلامية ودار البشائر،

بيروت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

الكتاب والسنة يجب أن يكونا مصدر القوانين في مصر، مكتبة السنة، القاهرة، ط٣، د.ت

الشبانه: عبد الله بن حمد

المسلمون وظاهرة الهزيمة النفسية، دار طيبة للنشر، السعودية، ط٢، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

شبير: محمد عثمان

المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

شحاتة: شفيق

النظرية العامة للالتزامات في الشريعة الإسلامية، طرفا الالتزام، مطبعة الاعتماد، مصر، د.ط،

د.ت

الاتجاهات التشريعية في قوانين البلاد العربية، المطبعة العالمية، القاهرة.

الشحام: عبد الله
الاستشراق، دون بيانات.

شرف الدين: عبد العظيم
تاريخ التشريع الإسلامي وأحكام الملكية والشفعة والعقد، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط٣،
١٩٨٥م.

الشرفي: عبد المجيد السرسوة
الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١،
١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

الشرقاوي: محمد عبد الله
في الفكر الإسلامي المعاصر والاستشراق، دراسة تحليلية تفويجية، مطبعة المدينة، القاهرة،
١٩٩٣م.

الشرقاوي: محمود
تطور روح الشريعة الإسلامية، المكتبة العصرية- بيروت، د.ط، د.ت.

شركة العريس للكمبيوتر:
مكتبة الفقه الإسلامي، دليل المستخدم، دون بيانات

شعبان: زكي الدين
الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٦، ١٩٩٣م.

الشعراني(ت ٩٧٣هـ-): أبي المواهب عبد الوهاب بن أحمد بن علي.
الميزان الكبرى الشعرانية المدخلة لجميع أقوال المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية.
ضبطه وصححه عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١١١٨هـ-
١٩٩٨م.

شفيق: منير
في نظريات التغيير، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

أبو شقرة: محمد إبراهيم

ماذا ينقون من الشيخ؟، دون بيانات .

شكري: محمد عزيز

جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة بين النظرية والتطبيق، دار ذات السلاسل، الكويت، ط ١، ١٩٧٥م.

شليبي: أحمد

موسوعة التاريخ الإسلامي، مكتبة النهضة المصرية، ط ٥، ١٩٩٢م.

شليبي: محمد حسن

دليل الرسائل الجامعية في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى - بمكة المكرمة من عام ١٣٩١هـ - ١٤٠١هـ، دار البصائر، دمشق، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

شليبي: محمد مصطفى

المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي وقواعد الملكية والعقود فيه، دار النهضة العربية، بيروت، د. ط، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

تعليل الأحكام عرض وتحليل لطريقة التعليل وتطوراتها في عصور الاجتهاد والتقليد، دار النهضة العربية، بيروت، د. ط، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

الفقه الإسلامي بين المثالية والواقعية، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٢م - ١٤٠٢هـ.

شلتوت: محمود

تفسير القرآن الكريم، دار القلم، القاهرة، د. ط، د. ت.

شلتوت: محمود ومحمد علي السائس

مقارنة المذاهب في الفقه، مطبعة محمد علي صبح، القاهرة، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م.

شمس الدين: عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة ٦٨٢هـ

الشرح الكبير، مطبوع على حاشية المغني لابن قدامة، دار الفكر، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

الشناوي: فهمي

الفقه السياسي، المختار الإسلامي، القاهرة، د. ت، د. ط.

الشنقيطي: سيد محمد ساداني

العلاقة بين العلماء والناس، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.

الشنقيطي: محمد الأمين بن محمد المختار

نثر الورود على مراقي السعود، تحقيق محمد ولد سيد ولد حبيب الشنقيطي، دار المنار للنشر، جدة، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

الشنقيطي: محمد الخضر بن سيدي عبد الله بن الجكني

قمع أهل الزيف والإلحاد عن الطعن في تقليد أئمة الاجتهاد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

الشوايكة: أحمد فهد بركات

محمد رشيد رضا ودوره في الحياة الفكرية والسياسية، دار عمار، عمان، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

الشوكاني (١٢٥٥هـ): محمد بن علي

إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار المعرفة - بيروت، د.ط، د.ت.

أدب الطلب، مركز الدراسات والأبحاث اليمينية، صنعاء، د.ط، ١٩٧٨م.

القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد، تحقيق عبد الرحمن عبد الخالق، دار القلم، الكويت، ط٢، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

الشهرستاني (٥٤٨هـ-١١٥٣م): أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد،

موسوعة الملل والنحل، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، ط١، ١٩٨١م.

الشبالي: جمال الدين

محاضرات في الحركات الإصلاحية ومراكز الثقافة في الشرق الإسلامي الحديث، معهد

الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٥٨.

الصابوني: عبد الرحمن

الأحوال الشخصية، الجزء الأول: الزواج والطلاق وأثارهما. جامعة حلب، حلب، د.ط، ت
١٣٨٤هـ-١٩٦٧م.

المدخل لدراسة التشريع الإسلامي، الجزء الأول مصادر التشريع والقواعد الكلية، المطبعة
الجديدة-دمشق، ١٣٨٩هـ-١٣٩٩هـ، ١٩٨٧م-١٩٧٩م.

المدخل الفقهي وتاريخ التشريع الإسلامي، بالاشتراك مع خليفة بابكر ومحمود طنطاوي
طباعة مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٢م.

مدى حرية الزوجين في الطلاق في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة، دار الفكر، بيروت، ط٣،
١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

الصباغ: ليلى

معالم تاريخ أوروبا في العصر الحديث، المطبعة الجديدة، دمشق، د.ط، ١٩٨١م-
١٩٨٢، ١٤٠٠هـ-١٤٠١هـ.

صبري: مصطفى

موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين، دار إحياء التراث، بيروت، ط٢،
١٤٠١هـ-١٩٨١م.

الصعدي: عبد المتعال

المجددون في الإسلام من القرن الأول إلى الرابع عشر، مكتبة الآداب ومطبعتها - القاهرة،
د.ط، د.ت.

الصغير: عبد المجيد

الفكر الأصولي وإشكالية السلطة العلمية في الإسلام (قراءة في نشأة علم الأصول ومفاهيم
الشريعة). دار المنتخب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

أبو صعلبك: محمد

فكر سيد قطب، منهج التغيير عنده ودفع شبهات عنه، دار الشامية للنشر، عمان، ط١،
١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

الصنعاني: الأمين محمد بن إسماعيل الكحلاني
إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد، ضمن ،مجموع الرسائل المنيرية. إدارة الطباعة المنيرية، ط١،
١٣٤٣هـ.

سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر العسقلاني (٧٧٣هـ-٥٨٠هـ).
ضبط وتعليق وتخريج الشيخ خالد عبد الرحمن العك ،دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

أبو طالب: صوفي حسن

تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد العربية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٨م
بين الشريعة الإسلامية والقانون الروماني، مكتبة النهضة مصر ، الفجالة، د . ط ، د. ت .

الطرابلسي : علاء الدين ابي الحسن علي بن خليل

معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام ،المطبعة المنيرية ، بولاق مصر، ط١ ،
١٣٠٠هـ.

الطريقي : عبدا لله بن إبراهيم بن علي

الاستعانة بغير المسلمين في الفقه الإسلامي، الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ
تنظيم النسل وموقف الشريعة الإسلامية منه، مكتبة الحرمين ، الرياض ط٢، ١٤١٠هـ

الطنطاوي : عبدا لله محمود

منهج الاصلاح والتغيير عند بديع الزمان النورسي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

الطنطاوي : علي

ذكريات، دار المنارة، السعودية، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م

الطويل : نبيل صبحي

الحرمان والتخلف من ديار المسلمين، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، ط١،
١٤٠٤هـ

الطبيبي : عكاشة عبد المنان

فتاوى الشيخ الألباني ومقارنتها بفتاوى العلماء، مكتبة التراث الاسلامي، القاهرة، ط١ ، ١٩٩٤م
- ١٤١٤هـ .

الظواهري (١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م) : فخر الدين الأحمدى الظواهري
السياسة والأزهر من مذكرات شيخ الإسلام الظواهري، مطبعة الاعتماد - القاهرة، د. ط،
١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م

ابن عابدين: محمد أمين
حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة
النعمان، ط٢، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، دار الفكر، بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

ابن عاشور : محمد الطاهر
مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق محمد الطاهر الميساوي، دار الفجر، دار النفائس، عمان، ط١،
١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

عاشور: محمد الفاضل
روح الحضارة الإسلامية، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، والمعهد العالمي للفكر
الإسلامي، ط٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

عباسي: محمد عيد
بدعة التعصب المذهبي وآثارها الخطيرة في جمود الفكر وانحطاط المسلمين، دار الوعي
العربي، دون طبعه ولا تاريخ، مقدمته في ١٩٧٠م - ١٣٩٠هـ .

عبد الحميد: علي حسين علي
البيعة بين السنة والبدعة عند الجماعات الإسلامية المكتبة الإسلامية عمان: ط١، ١٤٠٦هـ

عبد الحميد : محسن
جمال الدين الافغانى المصلح المقترى عليه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

عبد الخالق: عبد الرحمن
الأصول العلمية للدعوة السلفية، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ط٣، ١٤٠٢هـ.

عبد الرازق: علي
الإسلام وأصول الحكم بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام، مطبعة مصر، القاهرة،
ط١، ١٣٤٣هـ - ١٩٢٥م.

عبد القادر: علي حسن

نظرة عامة في تاريخ الفقه الاسلامي، مطبعة العلوم، القاهرة، ١٣٦١هـ - ١٩٤٢م.

عبد القادر: محمد العمروسي

المسائل المشتركة بين اصول الفقه واصول الدين، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، ط١،

١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

العبيدي: عوني جدوع

حزب التحرير الإسلامي، دار اللواء للصحافة والنشر، د.ط، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

ابن عثمان: محمد بن عثمان بن صالح.

روضة الناظرين في مآثر علماء نجد وحوادث السنين، الحلبي، الرياض، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

العصال : احمد

مفاهيم أساسية فقه الدعوة والتجديد تحقيق قطب عبد الحميد قطب

دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

العصص : ابراهيم

السلف والسلفيون، رؤية داخلية، المكتبة الوطنية، د . ط ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

العشماوي : محمد سعيد

الاسلام السياسي، سينا للنشر، القاهرة، ط٣، ١٩٩٢م

عطية: أحمد

القاموس السياسي، دار النهضة العربية، ط٣، ١٩٦٨م.

عطية: جمال ووهبة الزحيلي

تجديد الفقه، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

عطية : جمال الدين

البنوك الإسلامية بين التحديث والتنظيم، التقليد والاجتهاد، النظرية والتطبيق، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، ط١، ١٤٠٧هـ -

عقلة: محمد

الصيام محدثاتة وحوادثة، دار البشير النشر والتوزيع، عمان: د.ط ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

العلائي: عبدالله

أين الخطأ (تصحيح مفاهيم ونظرة تجديد) ، ط١ ، ١٩٧٨م.

علوان : عبدالله ناصح

الاسلام شريعة الزمان والمكان، دار السلام للنشر ، ط٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

العلواني: طه جابر

أصول الفقه الإسلامي منهج بحث ومعرفة، المعهد العلمي للفكر الإسلامي، ط٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

علي: محمد كرد

المعاصرون، مطبعة دار أبو بكر، دمشق، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م.

علي: محمد إبراهيم احمد

المذهب عند الحنفية، مركز البحث العلمي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الكتاب السادس والعشرون، البحث الثاني.

عليان: ربحي مصطفى

أسس الفهرسة والتصنيف للمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات العربية، دار صفاء، عمان، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

عليش (ت١٢٩٩هـ): محمد

شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل، دار صادر، د.ط، د.ت.

عمارة : محمد

الاسلام والسياسة ، الرد على شبهات العلمانيين، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

العمد : ناصر بن سليمان

فقه الواقع مقوماته، آثاره، ومصادره، دار الوطن للنشر، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ -

العمري: أكرم ضياء

مناهج البحث وتحقيق التراث، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

العمري: نادية شريف

الاجتهاد في الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

العمري: وميض بن رمزي

المنهج الفريد في الاجتهاد والتقليد، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

العوايشة : حسين بن عودة

الفصل المبين في مسألة الهجرة ومفارقة المشركين، دار اسيد للنشر، عمان، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

عودة : عبد القادر

التشريع الجنائي الاسلامي مقارنة بالقانون الوضعي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٦، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

الاسلام واوضاعنا القانونية، الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

الاسلام بين جهل ابائنا وعجز علمائنا، مؤسسة الرسالة، بيروت . د . ط

العودة : سليمان بن فهد

ضوابط للدراسات الفقهية، دار الوطن للنشر، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ -

عيد : مفيد خالد عيد احمد

العلاقة بين الفقه والدعوة، دار البيان ، الكويت، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م

أبو غده: عبد الفتاح

تراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر وأثارهم الفقهية، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

ابن الغرس (٩٣٢هـ-): أبو اليسر محمد

الفواكه البدرية، مطبعة النيل، القاهرة، د.ط، د.ت.

الغزالي (٥٠٥هـ-): محمد بن محمد

الوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي، دار المعرفة-بيروت، د.ط، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

أحياء علوم الدين، دار الرشد الحديثة، د.ط، د.ت.

المستصفي من علم الأصول، تحقيق وتعليق محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

الغزالي (١٩٩٦م): محمد

أزمة الحوار الديني، مكتبة السنة، دار الصفا، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٩٨٩م.

معركة المصحف في العالم الإسلامي، دار الاجتهاد الحديثة، ط٣، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

الغزو الثقافي يمتد في فراغنا، الشرق، عمان، ط٢، ١٩٨٥م.

تراثنا الفكري في ميدان الشرع والعقل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين، الوفاء، المنصورة، ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

مع الله دراسات في الدعوة والدعاة، دار الكتب الإسلامية، مصر، ط٥، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

هموم داعية، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

علل وأدوية، دار الدعوة، الإسكندرية، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

غنايم: محمد فريد

قاموس الكمبيوتر العربي، دار النشر العلمية المتحدة، تكساس، د.ط، د.ت.

غنايم: محمد نبيل

شبهات حول التشريع الإسلامي، مكتبة المنار، الزرقاء، د.ط، د.ت.

أبو فارس: محمد عبد القادر

الشورى وقضايا الاجتهاد الجماعي، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

المشاركة في الوزارة في الأنظمة الجاهلية، المكتبة الوطنية، د.ط، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

الغاسي: علال

مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، مكتبة الوحدة العربية، الدار البيضاء، د.ط، د.ت.

فرحات: ياسر

أسرار وراء حجاب الفنانات، دار الروضة، القاهرة، ط٢، د.ت.

فرحان: اسحق أحمد

التربية الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة، دار الفرقان، عمان، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

ابن فرحون: برهان الدين أبي الوفا إبراهيم

تبصيرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٠١هـ.

فرج: السيد أحمد

الاستشراق (النرائع، النشأة، المحتوى)، دار الطويق، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٣م.
المؤامرة على المرأة المسلمة تاريخ ووثائق، الوفاء، المنصورة، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

فروخ: عمر

تجديد في المسلمين لا في الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

الفضلي: عبد الهادي

تحقيق التراث، مكتبة العلم، جدة، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

الغنجري: محمد شوقي

تطور الدراسات الاقتصادية الإسلامية، [دون بيانات].

الفيروز أبادي:

القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

فيض الله: محمد فوزي

التعريف بالفقه الإسلامي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

نظرية الضمان في الفقه الإسلامي العام، مكتبة التراث الإسلامي، الكويت، ط١، ١٤٠٣هـ-

١٩٨٣م.

الفيومي (ت ١٧٧٠هـ): أحمد بن محمد
المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.

القاسم: صبحي
التعليم العالي في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان، ط١، ١٩٩٠م.

القاسم: هشام
المدخل إلى علم الحقوق، مطبعة الاتساء، دمشق، ١٩٦٥م.

القاسم: عبد الرحمن عبد العزيز
الإسلام وتقنين الأحكام في البلاد السعودية، مهبط الوحي - وأرض العروبة، دعوة مخلص لتقنين
أحكام الشريعة الإسلامية. مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

قاسم: محي الدين محمد
السياسة الشرعية ومفهوم السياسة الحديث، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٤١٨هـ -
١٩٨٧م.

القاسمي: ظافر
نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي في الحياة الدستورية، دار النفائس، بيروت، ط٦،
١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

ابن قدامة: موفق الدين ابي محمد عبد الله بن أحمد
المغني، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل. مكتبة المعارف،
الرياض، د.ط، د.ت

القرافي (ت ٦٨٤هـ): شهاب الدين أحمد بن إدريس
الذخيرة، تحقيق محمد بوخبزة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.
الفروق، عالم الكتب، بيروت، عن طبعة دار احياء الكتب العربية، بيروت، مصر/١٣٤٧هـ

- الخصائص العامة للإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٠، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- الاجتهاد المعاصر بين الانضباط والانفراد. دار التوزيع والنشر الإسلامية، د.ط، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- الاجتهاد في الشريعة الإسلامية. دار القلم للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
- من هدي الإسلام فتاوى معاصر، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط٦، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- كيف نتعامل مع السنة النبوية. الوفاء، المنصورة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- الشيخ الغزالي كما عرفته رحلة نصف قرن، دار الوفاء، المنصورة، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفريق المذموم. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة. مكتبة وهبة، القاهرة، ط٤، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- في فقه الأولويات دراسة جديدة في ضوء القرآن والسنة. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- شريعة الإسلام خلودها وصلاحتها للتطبيق في كل مكان وزمان. المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- من أجل صحوة راشدة تجدد الدين وتنهض بالدنيا، الوفاء، المنصورة، ط٤، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- التربية الإسلامية ومدرسة حسن البنا، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- الثقافة العربية الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة. الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- الحل الإسلامي فريضة وضرورة. الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- الاجتهاد المعاصر بين الانضباط والانفراط، دار التوزيع والنشر الإسلامية، د.ط، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

- فوائد البنوك هي الربا الحرام، الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- فقه الزكاة، دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في القرآن والسنة. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة ضوابط ومحاذير في الفهم والتفسير، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- الفقه الإسلامي بين الأصالة والمعاصرة، دار الصحوة، القاهرة، د.ط، د.ت.

القرطبي: أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري
الجامع لأحكام القرآن، مكتبة الغزالي، دمشق، د.ت، د.ط.

القرني: عوض بن محمد

الصحوة الإسلامية وكيف نحافظ عليها، دار المجتمع، جدة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

القطان (ت ١٤١٩هـ):. مناع

- تاريخ التشريع الإسلامي، المعارف للنشر، الرياض، ط٢، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- معوقات تطبيق الشريعة الإسلامية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- التكيف الفقهي للعدوان العراقي (حرب الخليج في ميزان الفقه الإسلامي)، الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

قطب: سيد

- معركة الإسلام والرأسمالية، دار الشروق، بيروت، ط٦، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، الظلال، ج٤.
- في ظلال القرآن، دار الشروق، بيروت، ط١٠، ١٤٠٥هـ-١٩٨٢م.
- الإسلام ومشكلات الحضارة، دار الشروق، بيروت، ط٥، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- معالم في الطريق، دار الشروق، بيروت، د.ط، د.ت.
- نحو مجتمع إسلامي، دار الشروق، بيروت، ط٦، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

قطب: محمد

واقعنا المعاصر، مؤسسة المدينة، السعودية، ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

الإسلام كبديل عن الأفكار والعقائد المستوردة وأبحاث أخرى، مكتبة السنة، القاهرة، ط١،
١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

شبهات حول الإسلام، دار الشروق، بيروت، ط١١، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
الصحوة الإسلامية، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

قلعه جي: محمد رواس

موسوعة فقه إبراهيم النخعي عصره وحياته، دار النفائس، بيروت، سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

القليلي: عبد الله

الفتاوى الأردنية، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

القنوجي (١٣٠٧هـ): محمد صديق حسن

-الدين الخالص، تحقيق وتصحيح، محمد زهدي النجار، مطبعة المدني، القاهرة، د.ت، د.ط

-إكليل الكرامة في تبيان مقاصد الإمامة، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

-أبجد العلوم" الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم"، دار الكتب العلمية، بيروت

القيمي: مروان إبراهيم

معالم الهدى إلى منهج الإسلام، المكتبة الإسلامية، عمان، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

ابن القيم: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر، ت (٧٥١هـ)

أعلام الموقعين عن رب العالمين، دار الجيل، بيروت، دون طبعة ولا تاريخ

دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

كارجيتش: فكرت

تاريخ التشريع الإسلامي في البوسنة والهرسك، بلا مكان طبع ولا رقم طبعة، ١٤١٤هـ-

١٩٩٣م.

كباره: عبد الفتاح

الفقه المقارن، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

الكتّاني: محمد المنتصر

معجم فقه ابن حزم الظاهري ٣٨٤هـ-٤٥٦هـ، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، سنة ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

كحالة: عمر رضا

معجم المؤلفين، دار إحياء التراث، بيروت، د.ط، د.ت.

الكرمي: حسن سعد

الهادي إلى لغة العرب، دار لبنان، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

الكفوي: أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني

الكليات معجم في المصطلحات والظروف اللغوية. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

الكوثري (١٣١٧هـ): محمد زاهر

مقالات الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة. طبعة مزيدة ومنقحة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

كولسون: ن، ج.

في تاريخ التشريع الإسلامي، ترجمة وتعليق د. محمد أحمد سراج ومراجعة حسن الشلفعي، دار الفصحى، القاهرة، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

الكيراثوي: حبيب أحمد

قواعد في علوم الفقه، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٩م.

الكيلائي: عبد الله إبراهيم زيد

نظرية الباعث وأثرها في العقود والتصرفات في الفقه الإسلامي، مطابع وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات، عمان، د.ط، د.ت.

الكيلائي: ماجد عرسان

هكذا ظهر جيل صلاح الدين وهكذا عادت القدس، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

لجنة تحقيق أحكام الشريعة الإسلامية:

اقتراح بمشروع قانون: قانون العقوبات، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٨٢م.

لقمان: اختر جمال

السيد صديق حسن القنوجي، دار الهجرة، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م

اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ): محمد عبد الحي

الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، حققه عبد الفتاح أبو غرة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

اللويحي: عبد الرحمن بن معلا

الغلو في الدين في حياة المسلمين المعاصرة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

ابن ماجه: ابو عبد الله محمد بن يزيد القزويني

سنن ابن ماجه، حقق نصوصه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

الماوردي: أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي.

الأحكام السلطانية والولايات الدينية، حققه عصام فارس الحرساني ومحمد إبراهيم الزغلي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

المبارك: محمد

الإسلام والتيارات الفكرية العالمية، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
المجتمع الإسلامي المعاصر، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

مبروك: محمد إبراهيم

احنروا الدين الجديد الإسلام النفعي، مراجعة وتقديم جمال البنا وعادل حسين، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، د.ت.

متولي: عبد الحميد

الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للدستور، منشأة المعارف، الاسكندرية، ط١، ١٩٧٥م.

المجذوب: محمد

علماء ومفكرون عرفتهم، دار الاعتصام، القاهرة، ط٢، ١٩٨٦م.

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية:

موسوعة جمال عبد الناصر في الفقه الإسلامي، ج١، مؤسسة دار التحرير، القاهرة، د.ط، ١٣٨٦هـ. ج٢٦، مطابع الأهرام، القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

لمجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية.

التوجيه التشريعي في الإسلام من بحوث مؤتمرات المجتمع، مطابع الدجوي، القاهرة، د.ط، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

تعريف عام، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، الفقه وأصوله، المجمع الملكي، عمان، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، د.ط.

محافظة: علي

تاريخ الحركات الفكرية في عصر النهضة: الحركات الفكرية في عصر النهضة في فلسطين والأردن. الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، د.ط، ١٩٨٧م.

المحامي: محمد فريد بك

تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط٢، سنة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

المحتسب: عبد المجيد عبد السلام

اتجاهات التفسير في العصر الحديث، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

محجوب: عباس

نحو منهج إسلامي في التربية والتعليم، مؤسسة علوم القرآن، عجمان، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

مشكلات الشباب والحلول المطروحة والحل الإسلامي، رئاسة المحاكم الشرعية، قطر، ط١، ١٤٠٦هـ

محمد: محاضير

الإسلام الذي أسىء فهمه، ترجمة عوض إبراهيم عوض، كوالالمبور، ماليزيا، ط١، ١٩٩٦م.

محمد: محمد عبد الجواد

بحوث في الشريعة الإسلامية والقانون، تقنين الشريعة الإسلامية، منشأة المعارف، مصر، د.ط، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

بحوث في الشريعة الإسلامية والقانون، منشأة المعارف، الإسكندرية، د.ط، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
تشريعات البلاد العربية بين القوانين الغربية والشريعة الإسلامية، معهد الدراسات الإضافية، الخرطوم، د.ط، د.ت

التطور التشريعي في المملكة العربية السعودية، مطبعة جامعة القاهرة، ١٣٩٧م-١٩٧٧م.

محمد: علي جمعة

قضية تجديد أصول الفقه، دار الهداية، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

محمد: عباس حسني

الفقه الإسلامي آفاقه وتطوره، سلسلة دعوة الحق، ع ١٠، مطبوعات أربطة العالم الإسلامي، السنة الثانية ١٤٠٢هـ.

محمصاتي: صبحي

فلسفة التشريع الإسلامي في الإسلام، دار الكشف، بيروت، ط٢، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م وآخر،
ودار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٥م.

مقدمة في إحياء علوم الشريعة.

محفود: علي عبد الحليم

التراجع الحضاري في العالم الإسلامي وطريق التغلب عليه، دار الوفاء، المنصورة، ط١،
١٤١٤هـ -

مذكور: محمد سلام

مناهج الاجتهاد في الإسلام في الأحكام الفقهية والعقائدية، جامعة الكويت، ط ١٩٧٣م - ١٩٧٤م
مدخل الفقه الإسلامي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
معالم الدولة الإسلامية، مكتبة الفلاح، الكويت، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

المراغي: محمد مصطفى

الاجتهاد في الإسلام، مطبعة دار الجهاد، القاهرة، سلسلة الثقافة الإسلامية، الكتاب الحادي عشو،
ربيع الأول ١٣٧٩هـ، سبتمبر ١٩١٩م.

المرتضى (ت ٨٤٠هـ): أحمد بن يحيى

البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت، د.ط.

المرداوي: علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان

الإتصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل. مطبعة السنة
المحمدية، القاهرة، ط١، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

مرصفي: سعد

المستشرقون والسنة، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

المرعشلي: يوسف عبد الرحمن

فهرس أحاديث السنن الكبرى، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

مزاحم: غسان يوسف

المنظمات العربية المتخصصة في نطاق جامعة الدول العربية، دار ناطق للطباعة، د.ط،
١٩٧٦م.

مسلم: أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري
صحيح مسلم بشرح النووي، حققه عصام الصيابطي جازم محمد عماد عامر، دار ابن حبان،
ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

المصري: زكريا عبد الرزاق
معرفة الخلف كمنطرة إلى تحقيق الوفاق الإسلامي مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الإيمان،
طرابلس، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٠م.

المصري: جميل عبد الله محمد
حاضر العالم الإسلامي وقضايا المعاصرة، دار أم القرى، الأردن، ج١، ط٢، ١٤٠٩هـ-
١٩٨٩م.

مصطفى: إبراهيم وآخرون
المعجم الوسيط، دار الدعوة، استانبول، ١٩٨٩م.

مصطفى: يحيى بسيومي
الإذاعة الإسلامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، ١٤٠٢هـ.

المصطفى: عبد العظيم
الإسلام في مواجهة الاستشراق العالمي، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، ط١،
١٤٠٧هـ-١٩٨٨م.

المصطفى: أحمد عبد الرحيم
حركة التجديد الإسلامي في العالم العربي الحديث، البحوث والدراسات العربية، القاهرة، د.ط،
١٩٧١م.

المصطفى: عبد العظيم إبراهيم
الفتنة الاجتهادي الإسلامي بين عبقرية السلف ومآخذ ناقدية، مكتبة وهبة، القاهرة

المطهر: محمد بن يحيى

أحكام الأحوال الشخصية من فقه الشريعة، دار الكتب الإسلامية، دار الكتاب المصري، القاهرة،
دار الكتاب، اللبناني، بيروت، د.ط، د.ت

المعروف: ناجي

أصالة الحضارة العربية، دار الثقافة، بيروت، ط٣، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

مفتي: محمد أحمد علي

مفاهيم سياسية شرعية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

المقدم: محمد أحمد

عودة الحجاب، دار طيبة، الرياض، د.ت، د.ط

المقري (ت ٧٥٨هـ): أبي عبد الله، تحقيق أحمد بن عبد الله بن حميد

القواعد، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، د.ط، د.ت

مكتب التربية العربي لدول الخليج

دليل الجامعات في دول الخليج العربية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ط٤، ١٤١١هـ-
١٩٩١م.

الملاح: نديم

في الميزان في الشعر الجاهلي، راجعه د. ناصر الدين، منشورات دائرة الثقافة والفنون، د.ط،
١٩٨٤م.

الملاذبي: سهيل

الاتجاهات الفكرية العربية في الصحافة ١٩٢٠-١٩٤٦م حلب نموذجاً، دار العرب، دمشق،
ط١، ١٩٩٦م.

المنأوي: محمد عبد الرؤوف

فيض التقدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، دار الفكر، د.ت، د.ط.

المنجد: صلاح الدين

قواعد تحقيق المخطوطات، دار الكتاب، بيروت، ط ٥، ١٩٧٦م.

المنجد: صلاح الدين

المنتقى في دارسات المستشرقين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، د.ط، ١٩٥٥م.

منصور: علي علي

المدخل للعلوم القانونية والفقاه الإسلامي، مقارنات بين الشريعة والقانون، دار الفتح، بيروت.
ط ٢، ١٣١٩هـ - ١٩٧١م.

المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية

لمحة عن المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، مطابع الرسالة، الكويت، د.ط، د.ت
نشرة تعريفية، المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، د.ط، ١٩٩٩م.

منظمة المؤتمر الإسلامي

قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي للدورات ١-١٠ والقرارات ١-٩٧، دار القلم، جدة،
ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٩٨م.

ابن منظور (ت ٧١١هـ): جمال الدين محمد بن مكرم

لسان العرب، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت

المودودي: أبو الأعلى

مفاهيم إسلامية حول الدين والدولة، دار السعودية للنشر، جدة، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
موجز تاريخ تجديد الدين، وإحيائه، واقع المسلمين وسبيل النهوض بهم، مؤسسة الرسالة،
١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

موسى: محمد يوسف

أحكام الأحوال الشخصية في الفقه الإسلامي، مقارنة مع التعرض لأحكام القضاء، وبيان ما عليه
العمل اليوم، مطابع دار الكتاب العربي، مصر، طبعه جديدة منقحة ومزودة،
١٣٨٧هـ - ١٩٥٨م.

الإسلام وحاجة الإنسانية إليه، دار الفكر العربي، مصر، ط٢، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.
تاريخ الفقه الإسلامي، مكتبة الأندلس، الكويت، ط١، د.ت
التشريع الإسلامي وأثره في الفقه الغربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٤١٧هـ-
١٩٩٦م، وهناك آخر ١٩٨٦م.

الموسى: كامل

المدخل إلى التشريع الإسلامي، الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

الميرغيناتي (ت ٥٩٣هـ) أبي الحسن علي بن أبي بكر
الهداية شرح بداية المبتدي، المكتبة الإسلامية، بيروت، د.ط، د.ت

الميللي: محسن

ظاهرة اليسار الإسلامي، مطبعة تونس، تونس، ط٢، ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م.

ناجي: هلال.

محاضرات في تحقيق النصوص، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٩٩٤م

الناهي: صلاح الدين

النظرية العامة في القانون الموازنة وعلم الأخلاق، مطبعة اسعد، بغداد ١٣٣٨هـ - ١٩٦٨م.

الناهي: د.صلاح وآخرون

القانون في حياتنا، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٣م-١٩٨٤م.

نبهان: محمد.

الواقع الفاسد وضرورة التعبير .، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ط١، ١٩٩١م.

النبهان: محمد فاروق

أبحاث إسلامية في التشريع والفكر والحضارة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ -

١٩٨٦م.

المدخل للتشريع الإسلامي، نشأته، أدواره التاريخية، مستقبله، وكالة المطبوعات، الكويت، دار القلم، بيروت، د.ت.

النبهاني: تقي الدين

الشخصية الإسلامية، ج ٣، ط ٢، من منشورات حزب التحرير (القدس)، سنة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م.

بن نهي: مالك.

دور المسلم في الثلث الأخير من القرن العشرين، الدار العلمية، بيروت، ط ١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

فكرة كمنويلث إسلامي، ترجمة الطيب الشريف، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

النجار: احمد.

حركة البنوك الإسلامية حقائق الأصل وأوهام الصورة، شركة سبرنيت، القاهرة، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

النجار: عبد المجيد

تجربة الإصلاح في حركة المهدي بن تومرت، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا، ط ٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

في المنهج التطبيقي للشريعة الإسلامية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، د.ط، د.ت.

ابن النجار: محمد أحمد عبد العزيز علي الفيومي

شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير أو المحتبر المبتكر شرح المختصر في أصول الفقه، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد، مطبعة مكتب العبيكان، الرياض، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

ابن نجيم: زين الدين بن إبراهيم

فتح الغفار بشرح المنار، المعروف بمشكاة الأنوار في أصول المنار، مطبعة مصطفى الباني الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٥٥هـ - ١٩٣٩م.

النحوي: عدنان علي رضا

الفقه امتداده وشموله بين المنهاج الرباني والواقع، دار النحوي، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

الندوة العالمية للشباب الإسلامي/الرياض:

الموسوعة المسيرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، مطبعة سطور، الرياض، ١٤٠٩هـ -

الندوي: أبو الحسن علي الحسيني

رجال الفكر والدعوة في الإسلام، مطبعة جامعة دمشق، دمشق ط١، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م

رجال الفكر والدعوة في الإسلام الحافظ ابن تيمية، دار القلم، الكويت، ط٦، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، مكتبة الحسيني، القاهرة، ١٩٩٠م.

رجال الفكر والدعوة في الإسلام، الإمام السرهندي حياته وأعماله، دار القلم، الكويت، ط١

١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

الندوي: علي

القواعد الفقهية" مفهوما، نشأتها، تطورها، دراسة مؤلفاتها، أدلتها، مهمتها، تطبيقاتها"، دار

القلم، دمشق، ط٥، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

النعيم: عبد الله أحمد.

نحو تطوير التشريع الإسلامي، سينا للنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٩م

نقابة المحامين/عمان

المذكرات الإيضاحية للقانون المدني الأردني، مطبعة التوفيق، عمان، د.ط، د.ت.

النمر: عبد المنعم

حديث إلى الشباب المتطرف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٣م.

الاجتهاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٨٧م.

النووي (ت ٦٧٦هـ): أبو زكريا محي الدين بن شرف

المجموع شرح المذهب، تحقيق محمود مطرخي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

النيفر: محمد الشاذلي

جامع الزيتونة ص ١١٤٥-١١٧٧، ضمن كتاب التربية الإسلامية المؤسسات والممارسات ج ٣
طباعة المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية-عمان، د.ط، ١٩٩٠م.

هارون: عبد السلام

تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الأمل، الكويت، ط ٣، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.

الهالي: سليم

مؤلفات سعيد حوى دراسة وتقويم، تيبكو للطباعة، ط ١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

ابن الهمام (ت ٦٨١هـ): كمال الدين بن عبد الواحد السيواسي

شرح فتح القدير، دار الفكر، بيروت، ط ٢، د.ت.

هنادي: محمد عبد القادر

نحو دعوة إسلامية رشيدة، مكتبة العبيكان، ط ١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

هندي: عبد العزيز

أضواء على تفنين الشريعة الإسلامية، الكتاب الأول: الحرية والعقاب في الشريعة الإسلامية، دار

الهداية، القاهرة، دار الصحوة، القاهرة، د.ت.

هيبة: محمد منصور محمد

الصحافة الإسلامية في مصر بين عبد الناصر والسادات، ١٩٥٢م-١٩٨١م

دار الوفاء، القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

الهيتمي: عبد الرزاق رحيم جدي

المصارف الإسلامية بي النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، عمان، ط ١، ١٩٩٨م.

الهيثمي: نور الدين علي بن سليمان بن أبي بكر

بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، تحقيق د.حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة

والسيرة النبوية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

وهبة: توفيق علي

شبهات وانحرافات في التفكير الإسلامي المعاصر، دار اللواء، الرياض، ط٣، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

ياسين: محمد نعيم

الوجيز في الفقه الجنائي الإسلامي، دار الفرقان، عمان، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م.
نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية، دار النفائس، الأردن، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
اقتراءات حول غايات الجهاد، دار الأرقم، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

بالجن: مقداد

دور جامعات العالم الإسلامي في مواجهة التحديات المعاصرة، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، السعودية، ط٢، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

يكن: فتحي

نحو صحوة إسلامية في مستوى العصر، الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
العالم الإسلامي والمكائد الدولية خلال القرن الرابع عشر، الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
أبجديات التصور الحركي للعمل الإسلامي، الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

اليوبي: محمد سعد بن أحمد بن مسعود

مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية، دار الهجرة، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

أبو يوسف (ت ١٨٣هـ): يعقوب بن إبراهيم

الخراج، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

المجلات

إمام : محمد كمال الدين

ازمة المنهج في الدراسات الفقهية الحديثة، عرض تاريخي تحليلي منبر الحوار، بيروت: ع ٢٠
س ٦ شتاء ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ص ١٣٩-١٥٦.

الخلفية الفكرية والتشريعية والاجتماعية لاستبعاد تطبيق الشريعة الإسلامية.
المسلم المعاصر، بيروت، ٥٨٤ س ١٥ (١٤١١هـ-١٩٩١م) ص ٥٥-٨٠.

ادهم: فوزي

عملية الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، ص ١٤-١٧ الزميل - بيروت، ع ٣٩ شباط ١٩٩٥
م رمضان ١٤١٥هـ

ابو البصل: عبد الناصر

المدخل إلى فقه النوازل، ابحاث اليرموك، اربد، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، م ١٣، ع
(١) ١٩٩٧.

البغدادي: احمد

الاسلام والعلماء والسياسة ص ١٥-٥٤ الجامعة الإسلامية، لندن ٤٤، تشرين اول، كانون اول
١٩٩٤م جمادى الاولى - رجب ١٤١٥هـ.

بكار : يوسف، احياء التراث لماذا وكيف، مجلة العربي، الكويت ع ٢٧٠ (١٤٠١-١٩٨١) ص
٦٢-٦٣.

الدسوقي: محمد

الاستشراق والفقهاء الاسلامي، حويله كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ع (١٤٠٧-
١٩٨٧هـ) ص ٣-٣٣.

الذاودي: محمود

رجال الاسلام تأليف لويس غارديه، المجلة العربية للعلوم الانسانية، الكويت، م ٨ ع ٣٠
(١٩٨٨م) ص ٢٨٦ - ٢٨٩٥.

التحرير :

وجوه الاجتهاد والتجديد في الفكر العربي الاسلامي في القرن العشرين الاجتهاد، ع ٩، ٣ خريف
١٩٩٠-١٤١١هـ. ص ٥-١٣.

التحرير :

التلاعب بالاحكام الشرعية إلى متى ؟ ص ٤-٧
البيان، لندن، س ١٤، ع ١٤٨، ذو الحجة ١٤٢٠هـ، مارس ٢٠٠٠م.

التحرير:

كلمة عن التعليم الاسلامي بمصر، نور الاسلام، القاهرة، ج ١ م ٤ (١٣٥٢هـ — ١٩٣٣م)
ص ٥٥ - ٦٦

التحرير :

تقرير عن اجتماع شعبة التخطيط حول المشاريع المجمع، مجلة مجمع الفقه الاسلامي، مكة
المكرمة، ع ٣ ج ٤ (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م)
ص ١٩٧٣-٢٠٠٧

تركي : عبد المجيد

الشاطبي والاجتهاد التشريعي المعاصر ص ٢٣٧-٢٠٥ الاجتهاد، بيروت، ع ٨، س ٢ صيف
١٩٩٠م، ١٤٢٠هـ-١٤٢١هـ.

حسن: محيي الدين محمد

البيانات والمعلومات (٢)

منار الاسلام، أبو ظبي، ع ٢ س ٢١ (صفر ١٤١٦ - يوليو ١٩٩٥) ص ١١٧-١٢١.

حسنة: عمر عبيد

في المغرب الاسلامي: الحصون الثقافية تواجه تحديات التغريب ص ١٧-٣١، الامة، الدوحة،
ع ١٩ س ٢ رجب ١٤٠٢ هـ ايار ١٩٨٢م.

وجه من المغرب، مجلة الأمة، الدوحة، ع ٢١، س ٢.

الواقع الثقافي، الدوحة، ص ٥٠، مجلة الأمة، ع ٢٢، س ٢.

الصحوة الإسلامية، ص ٤١، مجلة الأمة، الدوحة، ع ٤٨، س ٤.

حسني: عبد اللطيف

حركة تجديد الشريعة الإسلامية بالمغرب في اخريات القرن التاسع عشر واولئل القرن العشرين.

الاجتهاد، بيروت، ع ٩ س ٣ خريف ١٩٩٠م-١٤٤٤هـ. ص ١٥٥-١٧٣.

حسين: محمد الخضر

مكانة الأزهر، مجلة نور الاسلام، القاهرة، ع ١٠ م ١

الخلواتي: بسيولي وحازم عجور

الصحوة الإسلامية، الاقتصاد الاسلامي، دبي، ع ٤٦ س ١٣ (١٤١٤-١٩٩٣) ص ٤٣-٥٠.

حمدي : عبد الله بن احمد

كيف نتعامل مع التراث، الضياء، موريتانيا، ع ٨، س ٦، (١٤١٩-١٩٩٨) ص ٧-١٠.

حنلي: حسن

لا فرق بين السلفيين والعلمايين، ص ٢٤، جريدة العرب اليوم، عمان، ع ١٠٣٠، س ٣.

خليل : العبد

الاجتهاد الجماعي واهميته في العصر الحديث، دراسات، عمان، م ١٤ ع ١٠ (صفر ١٤٠٨هـ - تشرين اول ١٩٨٧م) ص ٢٠٩-٢٣٥.

الخواالدة: محمد

محاولات التجديد المعاصرة في الفكر الإسلامي

هدى الإسلام ، عمان ، م ٦ س ٦ ع ٩ (١٣٩٢هـ-١٩٧٢م) ص ٨٦٧-٨٧٠.

ابن الخوجة: محمد الحبيب

الفقه الإسلامي وقضايا العصر، الاكاديمية (المغرب) ع ١٠ سنة ١٩٩٣ ص ١٥-٤٨.

الخير ابادي: محمد ابو الليث

السنة ودورها في الفقه الجديد للاستاذ جمال البناء المصري، البعث الإسلامي، (الكتاوا-الهند) ج ٤٥، ع ١ ص ٨١-٩١.

الدسوقي : محمد

المعاصرون وتحقیق تراث علم الاصول، ص ١٣-٢٢

أفاق الثقافة والتراث، س٣، ١٢٤ شوال ١٤١٦هـ - مارس ١٩٩٦م.

رب: ريتشارد

الشريعة والقانون في العصر العثماني، الاجتهاد، بيروت، ع٢، شتاء ١٩٨٩، ص ١٥٣-١٧٣.

رزق: جابر

آخر حوار مع الدكتور محمد البهي، ص ١١-١٦، مجلة الأمة، الدوحة، ع ٢٧، س٣.

رضا: محمد رشيد

محاورة في اصلاح التعليم (في الأزهر)، المنار م ١ ع ٤٢ (١٣٩٦-١٨٩٩) ص ٨٢٢-٨٢٥.
بحث في الخلاف، المنار، القاهرة، م ١٣ ج ٩ ص ٦٦٥-٦٨٠.

الريصوني: احمد

امام الحرمين، امام الفكر المقاصدي ص ٣١-٤٣، دعوة الحق، الرباط، س ٤٠، ع ٣٤٤، صفر
١٤٢٠هـ - يونيو ١٩٩٩.

الزحيلي: محمد مصطفى

نظرة اجمالية في مقاصد الشريعة، ص ٣٠٠-٣٣٤، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية،
جامعة ام القرى، ع ٦٤، س ١٤٠٣.
أهمية الحفاظ على الحكومة الإسلامية، ص ٤٤-٥٥، التوحيد، إيران، ع ٦٢، س ١١.

الزرقا: مصطفى احمد

حتى يخرج الفقه من عزلته عن الحياة، العربي ع ٢٦٤ (١٩٨٠م) ص ٣١-٣٨.
نظرة عامة في الفقه والتشريع، ص ١٤-١٥، الأمة، الدوحة، ع ١٠ س ١ شوال ١٤٠١هـ -
آب ١٩٨١م.

زغبية: عز الدين

التعامل مع التراث، ص ٤-٥، مجلة أفاق الثقافة والتراث، دبي، س ٥، ع ٢٠+٢١ (١٩٩٨م).

أبو سليمان: عبد الوهاب

التشريع الإسلامي في القرن الرابع عشر الهجري (دراسة ونقد)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة ع ١ س ١ (١٣٩٣، ١٣٩٤هـ) ص ٤٧-٨٢.

السيد: رضوان

العولمة واستراتيجيات الهوية، مجلة المعرفة، الرياض، ٤٧٤ صفر ١٤٢٠هـ، مايو ١٩٩٩م.

شاهين: محمد علي

قضايا القرن العشرين، ص ١٢، جريدة اللواء، عمان، س ٢٦، ع ١٢٨١.

شعبان: زكي الدين

مرونة الفقه الإسلامي وإبطال دعوى جموده، مجلة الحقوق، الكويت، ٢٤ س ٦ (١٤٠٢-١٨٢) ص ٢١٧-٢٣٣.

شلق: فضل

الاجتهاد وازمة الحضارة العربية، الاجتهاد، بيروت، ع ٨ س ٢ (١٤١٠-١٤١١-١٩٩٠) ص ٥-٢٤.

آل الشيخ: عبد العزيز بن محمد ابن ابراهيم

احكام الشريعة بين التطبيق والتدوين، اضواء الشريعة، كلية الشريعة، الرياض، ع ٤ (١٣٩٣هـ) ص ٣-١٣.

صافي: لؤي

في المنهجية العلمية والتنظير السياسي، المسلم المعاصر، بيروت، ع ٧٨ س ٢٠ (١٤١٦هـ) - ١٩٩٦م) ص ٢٣-٥١.

الصوا: علي محمد

ضريبة العشور في الدولة الإسلامية الأولى، جامعة الكويت، الكويت، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

بؤ طالب : عبد الهادي

قراءات في مفاهيم الأصولية، الجمود، (أو التطرف الديني) العنف والإرهاب، السلفية، الصحوة الإسلامية الأكاديمية، الرباط، ع ١١ سنة ١٩٩٤، ص ١٥-٢٧

الطخان : محمود

مفهوم التجديد بين السنة النبوية وبين أدعياء التجديد المعاصرين، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - الكويت، س ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م، ص ٢١-٥٤.

الطويل : محمد

ملاحظات على تحقيق كتاب غياث الأمم في التياث الظلم لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني (٤٧٨هـ)، تحقيق فؤاد عبد المنعم ومصطفى حلمي، مجلة معهد المخطوطات العربية، الكويت، م ٢٨، ١٤٠٤-١٩٨٤ ص ٣٢٣-٣٢٨

عبد البر : محمد زكي

مصادر الحق في الفقه الإسلامي للسنهوري تجربة حاسمة في أسلوب دراسة الفقه الإسلامي. أضواء الشريعة، السعودية، ع ٨، (جمادى الآخرة) ١٣٩٧ هـ ص ٥٣٦-٦١٢.

عبد الهادي، محمد

الجانب الفقهي في الفكر الاشتراكي ص ١٢-١٧، منار الإسلام، ع ١٠ ص ١١ شوال ١٤٠٦ هـ - يونيو ١٩٨٦.

العبيدي: حمادي

نشأة الفقه المالكي ، وأهم أطواره، مجلة الهداية، تونس، ص ٤٤-٥١.

عثمان: فتحي

تراث الفكر الإسلامي في النظم السياسية والادارية قطعة من التاريخ ، المسلم المعاصر، بيروت، ع ١٤+٢ (١٣٩٥-١٩٧٥) ص ٧٥-٩٩.

ضميرية : عثمان

تحقيق التراث في العصر الحديث الايجابيات والسلبيات ص ٤٦-٥٩، البيان، س١٤، ع١٣٧،
محرم ١٤٢٠هـ - يونيو ١٩٩٩م

العثماني: محمد نقي

التجديد في الشريعة الإسلامية ابعاده وحدوده، البعث الإسلامي، الهند، م ٢٩ ع ٤ (١٤٠٤هـ —
١٩٨٤) ص ٦٥-٧٤.

عجك: بسام داود

التراث الإسلامي والاستشراق، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، ع ٧ (١٣٩٩ من وفاة الرسول
صلى الله عليه وسلم - ١٩٩٠م)، ص ١٦٠-٢١٧.

عزيز: محمد الصالح

الالتزام بالواقعية في العمل الإسلامي، ص ٥٤-٥٥، مجلة الأمة، الدوحة، ع ٥٩، س ٥.

عزوزي : حسن

الجانب الفقهي في الفكر الاستشراقي ص ١٢-١٧، منار الاسلام ع ١٠ س ١١ شوال ١٤٠٦هـ —
يونيو ١٩٨٦

عطية: جمال

أثر الواقع في الحكم تغييراً واستحداثاً من ٣٣-٥٥، مجلة المسلم المعاصر، بيروت، ع ٥٩، ص
١٥.

العوا : محمد سليم

الدولة، الأكليات، المواطنة، المرأة في الفقه السياسي المعاصر، المنطلق ع ١١٦، خريف
١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ص ٩٥-١٠٢.

عيسى : احمد عبد الرحمن

مفتي المسلمين لا ينبغي ان يكون موظفاً، العربي، ع ٣٠٤ (٣ ، ١٩٨٤) ص ١٣٢-١٣٧.

القاسمي : محمد

نشر التراث الإسلامي، المنهل، الرباط (المغرب) م ١، ع ٧٧ ص ٤٥٦ (جمادى الآخرة
١٤١٠هـ - يناير ١٩٩٠م) ص ١٣٣ - ١٣٧

الفحام : ابراهيم محمد

سلاح الفتاوى في الصراعات السياسية، مجلة العربي، الكويت، ع ٢٧٦، نوفمبر ١٩٨١، ص
٤٥-٤١

فيض الله : محمد فوزي

الفقه الضائع، مجلة الحقوق، الكويت ع ٢، ص ٦، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) ص ١١-٢٥

القاسمي: مجاهد الإسلام

القاديانية ثورة على الإسلام، ص ١٥٢، البعث الإسلامي، الهند، ع ٢+١، م ٤٣.
حياة مسلمي الهند، ص ٧٢، البعث الإسلامي، الهند، ع ٧، م ٤٣.

القرضاوي : يوسف عبدا الله

الحل الإسلامي بين الجمود والتطور، الضياء، موريتانيا، ع ٨ ص ٦ (١٤١٩ - ١٩٩٨) ص
٢٩-١١.

أين الخلل، ص ١٣، الأمة، النوحة، ع ٥٦، ص ٥.

الكتاني : محمد

الفكر الإسلامي الحديث ، المفاهيم والتوجهات، الأكاديمية، الرباط (المغرب)، ع ١١ سنة ١٩٩٤
ص ٣٧-٧٢.

كنون : عبدا الله

ماضي القرويين وحاضرها، المنهل، المغرب، ع ٤٦٧ سنة ٥٥ م ٥٠ (١٤٠٩ - ١٩٩٨م)، ص
١٠٤-١٠٩.

الكيلاشي: إبراهيم

المشاركة في وزارة برلمانية ص ٣٨-٤٠، ع ٤، م ٣٥، س ١٤١١هـ-١٩٩١م.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء:

تدوين الراجح من أقوال الفقهاء في المعاملات وإلزام القضاة بها مجلة البحوث الإسلامية،
السعودية، ع ٣١، (١٤١١) ص ١٧-٦٥، ع ٣٢ (١٤١٢) ص ١٩-٦٥، ع ٣٣ (١٤١٣) ص
١٩-٥٢

أبو المجد : أحمد كمال

الخيوط الرفيع بين التجديد في الإسلام والانفلات منه، العربي، الكويت، ع ٢٢٥ (١٩٧٧) ص
١٤-١٩.

المدرس : محمد محروس

الطريقة المثلى لدراسة الفقه الإسلامي، الفيصل، الرياض، السعودية، ع ٥١، ص ٥ (١٩٨١م)
ص ١٥-١٨.

مصطفى : نيفين عبد الخالق

اشكالية التراث والعلوم السياسية، مجلة المسلم المعاصر، بيروت، ع ٤٣، ص ١١ (١٤٠٥هـ—)
ص ٧١-٨٦.

فطلوب : عبد المجيد

ابطال دعوى جمود الفقه الإسلامي، مجلة الحقوق، الكويت، ع ٢ ص ٦ (١٤٠٢هـ— ١٩٨٢م)
ص ٢٣٥-٢٤٢.

الندوي : محمد الرابع الحسني

الصحوة الإسلامية عواملها وأسبابها وبخاصة في شبه القارة الهندية، البعث الإسلامي، الهند،
م ٣٠، ع ٢ (١٤٠٥-١٩٨٥) ص ٤٣-٥٦.

النشمي : عجيل جاسم

المستشرقون والمصادر المادية في التشريع الإسلامي، مجلة الحقوق، الكويت، ص ٧ ع ١
(جمادي الأول ١٤٠٣هـ - مارس ١٩٨٣)، ص ١٤٩-٢٠٠.

النكاز: ميمون

حول الأصالة والمعاصرة، ص ٥٤-٥٧، مجلة الأمة، الدوحة، ع ٦٨ س ٦، (١٩٨٦م).

ذو نفل: يوسف

لقاء مع عبد السلام هارون، حضارتنا واحياء ذخائر التراث، الفيصل، السعودية، ع ٥٤ س ٥
(١٤٠١هـ - ١٩٨٨م) ص ٥١ - ٥٤

نويري: ابراهيم

اسهام مجلة المسلم المعاصر في اسلامية المعرفة لمحمد مراح، (عرض) التجديد، ماليزيا، ع ٣،
س ٢ (١٤١٨-١٩٩٨م) ص ٢٤٦ - ٢٥٥.

النيفر: احميدة

الوعي التاريخي بالشاهد الفقهي والواقع المعيشي، المعيار والهوية والحوار، قراءة في التجربة
التاريخية للغرب الاسلامي، الحوار، بيروت، ع ٣٦ (خريف ١٩٩٨). ص ٥-٣١

النيفر: محمد الشانلي

فتح باب الاجتهاد، ص ١٧٣-١٩٧ مجلة المجمع الفقهي، مكة المكرمة، ع ١، س ١، ١٤٠٨هـ-
١٩٨٧م، ط ٢، ١٤٠٩هـ.

الهاشمي: بشير

مسألة التراث وقضية احيائه، الناشر العربي، الكويت، ع ٨ (١٩٨٧) ص ١٣-٢٣

وصفي: مصطفى كمال

الشريعة الإسلامية وسيادة القانون، المسلم المعاصر، القاهرة، ع ١، (١٣٩٥-١٩٧٥) ص
١٠١-١١٤

المجلة العربية للفقهاء والقضاء، ع ٨، ١٩٨٨م، ص ١٥-٤٠.

المجلة العربية للفقهاء والقضاء، ع ٩- ١٩٨٨م، ص ٦٢٩.

المجلة العربية للفقهاء والقضاء، ع ١٨، ١٩٩٧م، ٦٠٥.

أبحاث المؤتمرات:

الألباني: ناصر الدين

تعليق على بحث الدعوة السلفية وموقفها من الحركات الأخرى، لعبد عباسي ص ٢١٧-٢٢٣. ندوة اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر، البحرين ٣-٦، ٦، ١٤٠٥هـ — ٢٢-٢٥، ٢٥، ١٩٨٥. طباعة مكتب التربية العربي لدول الخليج البحرين ط١، ١٤٠٧هـ و ١٩٨٧.

الألمني: محمد جبر

محاولات تقنين أحكام الفقه الإسلامي

ندوة نحو ثقافة شرعية قانونية موحدة، كلية الشريعة والقانون، جامعة العربية المتحدة، ٨-١٠ شوال، ١٤١٤هـ، ٢٠-٢٢ مارس، ١٩٩٤ م، عدد خاص من مجلة كلية الشريعة والقانون .

أمام: محمد كمال الدين

نحو تطوير الدرس الجنائي الإسلامي

ندوة نحو ثقافة شرعية قانونية موحدة، كلية الشريعة والقانون، جامعة العربية المتحدة، ٨-١٠ شوال، ١٤١٤هـ، ٢٠-٢٢ مارس، ١٩٩٤ م، عدد خاص من مجلة كلية الشريعة والقانون .

امبابي: محمد مصطفى

الدراسات الفقهية أهدافها، خططها ومناهجها وأساليب تطويرها، ص ١٤١-١٥٨.

الندوة الأولى للدراسات الإسلامية بالجامعات العربية بجامعة أم درمان الإسلامية. من ٣-١٠ ربيع الأول ١٣٩٨ هـ ١١-١٨ فبراير (شباط) ١٩٧٨ م.

الألهواني: حسام الدين كامل

نحو تطوير الدراسة المعاصرة للفقه الإسلامي

ندوة نحو ثقافة شرعية قانونية موحدة، كلية الشريعة والقانون، جامعة العربية المتحدة، ٨-١٠ شوال، ١٤١٤هـ، ٢٠-٢٢ مارس، ١٩٩٤ م، عدد خاص من مجلة كلية الشريعة والقانون .

تعقيب على الجلسة السابعة: تدريس القانون والشريعة

ندوة تدريس القانون واحتياجات المجتمع القطري، ٢٣-٢٦، ٢٦، ١٢، ١٩٩٥ م.

كلية الشريعة والقانون الدراسات الإسلامية، جامعة قطر

المنهج المقارن في دراسة القانون:

ندوة تدريس القانون واحتياجات المجتمع القطري، ٢٣-٢٦، ١٢، ١٩٩٥م.
كلية الشريعة والقانون الدراسات الإسلامية، جامعة قطر

اوزتورك: عثمان

الصراع على تبني الحضارة والثقافة الغربية في تركيا،
ضمن أبحاث ووقائع اللقاء الرابع للندوة العالمية للشباب الإسلامي: الإسلام والحضارة ودور
الشباب المسلم المنعقد في الرياض من ٢٠-٢٧ ربيع الثاني ١٣٩٩هـ. ١٨-٢٥ مارس
١٩٧٩م.

طباعة شركة العبيكان، الرياض ط٢، ١٤٠٥هـ.

البري: زكريا

الدراسات الإسلامية، أهدافها، خططها، مناهجها، أساليب تطويرها في الفقه الإسلامي وأصوله،
ص ١٣٣-١٤٠ الندوة الأولى للدراسات الإسلامية بالجامعات العربية. بجامعة أم درمان من
٣٠-١٠ ربيع الأول ١٩٣٨ ١١-١٨ فبراير (شباط) ١٩٨٨ م دار الفكر العربي، القاهرة.
الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، مؤتمر الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن
سعود، الرياض، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

البشري: طارق

منهج النظر في دراسة القانون مقارنا بالشريعة، ندوة تدريس القانون واحتياجات المجتمع
القطري ٢٣-٢٦، ١٢، ١٩٩٥م كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، جامعة قطر

أبو البصل: عبد الناصر موسى

نظرات في الخطة الدراسية لمنح درجة الإجازة (B.A) في الفقه،
مؤتمر كلية الشريعة الثاني تدريس علم الفقه الإسلامي في الجامعات الواقع والطموح، الزرقاء
في ٣١، ٧، ٢، ٨، ١٩٩٩هـ. ١٨-٢٠، ٤، ١٤٢٠هـ.

بلخوجة: الحبيب محمد

الشريعة الإسلامية بين مهاجمة المستشرقين ومصارعة المستغربين.

ندوة نحو ثقافة شرعية قانونية موحدة، كلية الشريعة والقانون جامعة الإمارات العربية المتحدة ١٠-٨ شوال ١٤١٤هـ، ٢٠-٢٢ مارس ١٩٩٤م، عدد خاص من مجلة كلية الشريعة والقانون، الإمارات.

الجمال: مصطفى

تعقيب على الجلسة الخامسة تدريس القانون، ندوة تدريس القانون واحتياجات المجتمع القطري ٢٣-٢٦، ١٢، ١٩٩٥، كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، قطر.

حبشي: محمد عبد المنعم

مشكلات تبحث عن حلول، ندوة نحو ثقافة شرعية قانونية موحدة (١٤١٤هـ-١٩٩٤) كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، عدد خاص من مجلة كلية الشريعة والقانون.

الخلو: عبد الرحمن

تعقيب على بحث ابن السبيل للأستاذين د. عمر الأشقر وعز الدين التونسي، ٣٥ ص، الندوة التاسعة لقضايا الزكاة المعاصرة ٢٦-٢٩، ٤، ١٩٩٩م. عمان - الأردن.

حميد: صالح بن عبد الله

أنظمة الدراسة بالجامعات دراسة مقارنة ندوة التنسيق بين كليات الشريعة، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠-٢٤ رجب ١٤٠٧هـ ١٨-٢٢ ابريل ١٩٨٧.

الخليف: علي

الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، مؤتمر الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

الديب: عبد العظيم محمود

علم اختلاف الفقهاء، المفهوم، الأسباب، النشاط، المنهج، ندوة تدريس القانون واحتياجات المجتمع القطري ٢٣-٢٦، ١٢، ١٩٩٥م، كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، قطر.

رمضان : مدحت

قانون العقوبات والإجراءات الجزائية الاتحاديين وقضاء المحكمة الاتحادية العليا في توحيد الثقافة الشرعية والقانون. ندوة نحو ثقافة شرعية قانونية موحدة (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) كلية الشريعة والقانون ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، عدد خاص من مجلة كلية الشريعة والقانون.

الزحيلي: وهبة

الكتاب الفقهي الجامعي، الواقع والطموح، مؤتمر كلية الشريعة الثاني تدريس علم الفقه في الجامعات الواقع والطموح، الزرقاء ٧، ٣٣-٨، ٢-١٩٩٩م (غير منشور).

الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، ص ١٦١-٢٠٤

مؤتمر الاجتهاد في الشريعة الإسلامية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص ١٦٤-٢٠٤.

الزرقا: مصطفى

روح الشريعة الإسلامية وواقع التشريع اليوم في العالم الإسلامي، الملتقى السابع للتعرف على الفكر الإسلامي، الجزائر، (بحث غير منشور).

الساعاتي: يحيى بن محمود بن جنيد

الطباعة في شبه الجزيرة العربية في القرن التاسع عشر الميلادي ص ٢٤٣-٢٩٤. ندوة تاريخ الطباعة العربية حتى انتهاء القرن التاسع عشر ٢٨-٢٩ جمادى الاولى ١٤١٦هـ - ٢٢-٢٣ اكتوبر ١٩٩٥م المجمع الثقافي - ابو ظبي ط١، ١٩٩٦.

السبهان: فهد إبراهيم

تعقيب على الجلسة السابعة، ندوة نحو ثقافة شرعية قانونية موحدة (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) كلية الشريعة والقانون ، جامعة الإمارات العربية المتحدة، عدد خاص من مجلة كلية الشريعة والقانون

سراج: محمد احمد

تدريس الفقه التجاري الإسلامي، ندوة نحو ثقافة شرعية قانونية موحدة (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) كلية الشريعة والقانون ، جامعة الإمارات العربية المتحدة، عدد خاص من مجلة كلية الشريعة والقانون.

تجربة الجامعة الإسلامية في إسلام آباد، والدراسات الاستشراقية المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون، ندوة تدريس القانون واحتياجات المجتمع القطري، ٢٣-٢٦، ١٢، ١٩٩٩، كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية قطر ...

السلفي: إبراهيم محمد

الفقه الإسلامي ومتطلبات العصر، ندوة نحو ثقافة شرعية موحدة، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٨-١٠ شوال ١٤١٤، ٢٠-٢٢ مارس ١٩٩٤م

سوار: محمد الدين

تقييم الدراسات الفقهية في مجال الموازنة بين الفقه الإسلامي والنظم المعاصر بصفة عامة، ندوة نحو ثقافة شرعية موحدة، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٨-١٠ شوال ١٤١٤، ٢٠-٢٢ مارس ١٩٩٤م.

الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون المعاصر من حيث أهميتها ونهجها وصعوباتها. ندوة تدريس القانون واحتياجات المجتمع القطري، ٢٣-٢٦، ١٢، ١٩٩٥، كلية الشريعة والقانون والدراسات القانونية، جامعة قطر .

شريفة: محمد

حول تاريخ الطباعة العربية في المغرب العربي خلال القرن التاسع عشر، ص ٢٠٥-٢٢٩، ندوة تاريخ الطباعة العربية حتى انتهاء القرن التاسع عشر.

شوقي: محمود احمد

اقتراح بنظام للدراسة بالجامعات الإسلامية، ص ١٦٥-٢٥٤ ندوة التنسيق بين كليات الشريعة، الأزهر، ٢٠-٢٤ رجب ١٤٠٧هـ - ١٨-٢٢ إبريل ١٩٨٨م طباعة جامعة الإمام محمد سعود الرياض، ١٤٠٩-١٩٨٨.

الضريير : الصديق محمد الأمين

المرابحة للامر بالشراء، مؤتمر المستجدات الفقهية عمان ٢٠، ١٠، ١٤٠٧هـ - ١٦، ٦، ١٩٧٨، (بحث غير منشور).

الطالبي: عمار

أصول الفقه والاتجاهات المعاصرة في فلسفه القانون ندوة تدريس القانون واحتياجات المجتمع القطري، ٢٣-٢٦، ١٢، ١٩٩٥م كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية.

الطناجي: محمود محمد

اوائل المطبوعات العربية في مصر، ص ٣٥٣ - ٤٣٨

ندوة تاريخ الطباعة العربية حتى انتهاء القرن التاسع عشر ٢٨-٢٩ جمادى الاولى ١٤١٦هـ — ٢٢-٢٣ اكتوبر ١٩٩٥ المجمع الثقافي ابو ظبي ط١، ١٩٩٦م.

العبادي : صادق

فلسفة الفقه وموقعها في تدريس علم الفقه الإسلامي ،

مؤتمر كلية الشريعة الثاني تدريس علم الفقه الإسلامي في الجامعات الواقع والطموح.

الزرقاء ٧، ٢-٨، ١٩٩٩م - ١٨-٢٠، ٤، ١٤٢٠ (غير منشور)

عبد الجواد : عاشور

تعقيب على الجلسة السابعة: تدريس القانون والشريعة ندوة تدريس القانون واحتياجات المجتمع

القطري ٢٣-٢٦، ١٢، ١٩٩٩م كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية.

مقررات القانون بين المنهج المقارن واحتياجات المجتمع القطري ٢٥١-٢٧٨، ندوة تدريس

القانون واحتياجات المجتمع القطري ٢٣-٢٦، ١٢، ١٩٩٥م كلية الشريعة القانون جامعة قطر.

العسال: احمد محمد

دور الجامعات الإسلامية في تطبيق الشريعة الإسلامية ص ٦١-٧٧

ندوة التنسيق بين كليات الشريعة: ٢٠-٢٤ رجب ١٤٠٧هـ - ١٨-٢٢ ابريل ١٩٨٧، الأزهر-

القاهرة. طبعة رابطة الجامعة الإسلامية ، الرياض ١٤٠٩-١٩٨٨.

العطار: عبد الناصر توفيق

منهج دراسة القانون مقارنا بالشريعة الإسلامية، ندوة تدريس القانون واحتياجات المجتمع

القطري ٢٣-٢٦، ١٢، ١٩٩٥م

اعداد خريج يجمع بين الشريعة والقانون ص ٢٠٥-٢١٠ ندوة نحو ثقافة شرعية قانونية موحدة

كلية الشريعة والقانون، الإمارات ٨-١٠ شوال ١٤١٤هـ - ٢٠-٢٢ مارس ١٩٩٤.

علوان: محمد يوسف

القانون المقارن: اطار نظري، ندوة تدريس القانون واحتياجات المجتمع القطري ٢٣-٢٢-

١٩٩٥، ١٢، ٢٦

العلواني : طه جابر

تعقيب على بحث الاجتهاد في الإسلام ومجالاته وحدوده للشيخ محمد بن بابه الشيخ بالحاج،

ص ٩٢٤-٩٦٢ ضمن ندوة الفقه الإسلامي المنعقدة بجامعة السلطان قابوس ٢٢-

١٤٠٨، ٨، ٢٦ هـ ٩-١٣، ٤، ١٩٨٨ م. طباعة وزارة العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية: عمان،

ط١، ١٤١٠ هـ-١٩٩٠.

الفنيسات : سعود بن عبد الله

لمحات عن أنظمة القبول في كليات الشريعة، ندوة التنسيق بين كليات الشريعة، الأزهر -

القاهرة: ٢٠-٢٤ رجب ١٤٠٧ هـ، طباعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض

١٤٠٩ هـ-١٩٨٨ م.

قدوة : وحيد

أوائل المطبوعات العربية في تركيا وبلاد الشام ص: ١٠٩-١٤٠

ندوة تاريخ الطباعة العربية حتى انتهاء القرن التاسع عشر ٢٨-٢٩ جمادى الأولى ١٤١٦ هـ —

٢٢-٢٣ أكتوبر ١٩٩٥ منشورات المجتمع الثقافي ، أبو ظبي، ط١، ١٩٩٦.

القرة داغي : علي محيي الدين

علم الخلاف ومناهج الفقهاء فيه وكيف يمكن الإفادة منها في تدريس القانون؟ ندوة تدريس

القانون واحتياجات المجتمع القطري ٢٣-٢٦، ١٢، ١٩٩٥.

القدومي: مروان علي

قيمة كتب التراث في التدريس الجامعي ودورها في نهوض الأمة.

مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات ، عمان ١٦-١٩، ٣، ١٤١٥ هـ ٢٣-٢٦، ٨، ١٩٩٤ تحرير د.

فتحي ملكاوي ومحمد أبو سل، عمان، المعهد العالمي للفكر الإسلامي: (ص ١٥٣-١٨٨).

طرق تدريس علم الفقه الإسلامي ، مؤتمر كلية الشريعة الثاني تدريس علم الفقه الإسلامي في

الجامعات الواقع والطموح ٧، ٢١-٢٣، ٨، ١٩٩٩ ، ١٨-٢١ ربيع ثاني ١٤٢٠ هـ.

النفلة : علي إبراهيم

اثر المستشرقين في خدمة التراث العربي الإسلامي ص. ٣٠٥-٣٣٧.
ندوة تاريخ الطباعة العربية حتى انتهاء القرن التاسع عشر ٢٨-٢٩ جمادى الاولى ١٤١٦هـ —
٢٢-٢٣ أكتوبر، ١٩٩٥ منشورات المجمع الثقافي، ابوظبي، ط١، ١٩٩٦.

الرسائل الجامعية

السويدي : شحادة سعيد : (١٤١١هـ - ١٩٩٠م)

حركة التقنين الوضعي والتنظيم القضائي في الدولة العثمانية منذ عهد السلطان سليمان القانوني
حتى نهاية الدولة العثمانية ،رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، عمان

حوي: احمد سعيد محمد ذيب، ١٩٩٢م.

المدخل إلى مذهب الامام ابي خنيفة النعمان رضي الله عنه، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية،
عمان

ضمرة: عبد الجليل زهير، ١٩٩٩م.

الحكم الشرعي بين الاصاله الثبات والصلاحية ،رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية - عمان.

السرهيد: عارف محمد مفلح ١٩٩٨

المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) نشأته، أهدافه، وأنشطته المختلفة،
رسالة ماجستير، جامعة القديس يوسف، لبنان.

قانون الاموال غير المنقولة، الجريدة الرسمية:

رقم ٣٧٤٧ تاريخ ١٦،٣،١٩٩١.

جريدة الرأي ع ٩٢٤٩ الاثين ١٢،٢٥،١٩٩٥ ص ٣

مذكرات غير منشورة

الأشقر: محمد سليمان عبد الله (١٤١٩هـ - ٢٠٠٠م)

مذكرات شخصية (مشاركتي في معجم الفقه الحنبلي)

لقاء مع فضيلة الشيخ راتب الخطيب صاحب مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي، ماركا يوم الأربعاء ٢٠، ١٠، ١٩٩٩ من الساعة الواحدة حتى الساعة الثانية بعد الظهر.

سخى للإنتاج الفنى:

برنامج المنبر الحر، نموذج إعداد حلقة حول الفتوى صورت الحلقة يوم ٢٣، ٧، ١٩٩٧.
<http://www.ifa-india fiqhi seminars glance>

دائرة الإفتاء الأردنية

وثائق وفتاوى غير منشورة
تقرير عن الإفتاء العام - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧، ٣٢ ص

حزب التحرير:

ملف النشرات الفقهية، دون بيانات ١٩٥٣-١٩٩٠.
الدوسية، دون بيانات.

الأقراص المرنة:

١. قرص الخارطة المثالية/ الأنظمة المثالية، عمان - الأردن.
٢. قرص دعائي لشركة حرف/ الكويت.
٣. قرص برنامج الفقه الإسلامي، إصدار شركة العريس/لبنان.

لقاء مع فضيلة الشيخ راتب الخطيب صاحب مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي، ماركا يوم الأربعاء ٢٠، ١٠، ١٩٩٩ من الساعة الواحدة حتى الساعة الثانية بعد الظهر.

سجى للإنتاج الفني:

برنامج المنبر الحر، نموذج إعداد حلقة حول الفتوى صورت الحلقة يوم ٢٣، ٧، ١٩٩٧.

الإترنت: <http://www.ifa-india fiqhi seminars glance>.

دائرة الإفتاء الأردنية

وثائق وفتاوى غير منشورة

تقرير عن الإفتاء العام - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧، ٣٢ ص

حزب التحرير:

ملف النشرات الفقهية، دون بيانات ١٩٥٣-١٩٩٠.

الدوسية، دون بيانات.

الأقراص المرنة:

١. قرص الخارطة المثالية/ الأنظمة المثالية، عمان - الأردن.
٢. قرص دعائي لشركة حرف/ الكويت.
٣. قرص برنامج الفقه الإسلامي، إصدار شركة العريس/لبنان.

استعمار الدول الإسلامية واستقلالها

الرقم	الدولة	القارة	الدولة المستعمرة	تاريخ الاستعمار	تاريخ الاستقلال	المراجع
١.	إندونيسيا	آسيا	هولندا	-	١٩٤٥	مركز الإسلام المعاصر من ١٣٩
٢.	سوريا	آسيا	فرنسا	١٩١٨	١٩٤٦هـ/١٣٦٥	مركز الإسلام المعاصر من ١٣٩، الفترة وأخرن/تاريخ الوطن العربي من ١٦٥
٣.	لبنان	آسيا	فرنسا	١٩١٨	١٩٤٦هـ/١٣٦٥	مركز الإسلام المعاصر من ١٣٩، حمود وأخرن، موسوعة العالم الإسلامي من ١٥٢
٤.	الأردن	آسيا	بريطانيا	١٩٣٠	١٩٤٦هـ/١٣٦٥	مركز الإسلام المعاصر من ١٣٩، الفترة وأخرن/تاريخ الوطن العربي من ١٦٥ حمود وأخرن/موسوعة العالم الإسلامي من ٥٨
٥.	باكستان	آسيا	بريطانيا		١٩٤٧هـ/١٣٦٦	مركز الإسلام المعاصر من ١٣٩
٦.	ليبيا	أفريقيا	إيطاليا	١٩١٢	١٩٥١هـ/١٣٧٠	مركز الإسلام المعاصر من ١٣٩، الفترة وأخرن/تاريخ الوطن العربي من ١٦٩ حمود وأخرن/موسوعة العالم الإسلامي من ١٥٩
٧.	مصر	أفريقيا	بريطانيا	١٨٨٢م	١٩٥٢م	مركز الإسلام المعاصر من ١٣٩، الفترة وأخرن/تاريخ الوطن العربي من ١٦٧ حمود وأخرن/موسوعة العالم الإسلامي من ١٦٦
٨.	السودان	أفريقيا	بريطانيا	١٨٨٢	١٩٥٥	مركز الإسلام المعاصر من ١٣٩، الفترة وأخرن/تاريخ الوطن العربي من ١٦٧
٩.	المغرب	أفريقيا	فرنسا	قبل الحرب العالمية الأولى	١٩٥٦	مركز الإسلام المعاصر من ١٣٩، الفترة وأخرن/تاريخ الوطن العربي من ١٧٤ حمود وأخرن/موسوعة العالم الإسلامي من ١٧٣
١٠.	تونس	أفريقيا	فرنسا	١٨٨٢م	١٩٥٦	مركز الإسلام المعاصر من ١٣٩، الفترة وأخرن/تاريخ الوطن العربي من ١٧١ حمود وأخرن/موسوعة العالم الإسلامي من ٧٧
١١.	جزيرة	أفريقيا	فرنسا	١٨٨٧م	١٩٥٨	مركز الإسلام المعاصر من ١٣٩، حمود وأخرن/موسوعة العالم الإسلامي من ٢٢٢
١٢.	العراق	آسيا	بريطانيا	١٩١٧	١٩٢٠	ثلاثي/موسوعة التاريخ الإسلامي ج٧ من ٧٥٧ من ٥١٢
١٣.	الصومال	أفريقيا	بريطانيا	١٨٨١م	١٩٦٠هـ/١٣٨٠	مركز الإسلام المعاصر من ١٣٩، حمود وأخرن/موسوعة العالم الإسلامي من ١١٤، ١١٥
١٤.	مالي	أفريقيا	فرنسا	١٨٩٠م	١٩٦٠	مركز الإسلام المعاصر من ١٣٩، حمود وأخرن/موسوعة العالم الإسلامي من ٢٤٤
١٥.	موريتانيا	أفريقيا	فرنسا	١٩٢٠	١٩٦٠	مركز الإسلام المعاصر من ١٣٩، ثلاثي/موسوعة التاريخ الإسلامي ج٦ من ٥٠٨، ٥١٢
١٦.	البحر	أفريقيا	فرنسا	١٩٢٢م	١٩٦٠	مركز الإسلام المعاصر من ١٣٩
١٧.	السنغال	أفريقيا	فرنسا	١٦٦٦م	١٩٦٠	مركز الإسلام المعاصر من ١٣٩، حمود وأخرن/موسوعة العالم الإسلامي من ٣٠٩
١٨.	تشاد	أفريقيا	ألمانيا، بريطانيا، فرنسا	١٨٨٤م	١٩٦٠	مركز الإسلام المعاصر من ١٣٩، حمود وأخرن/موسوعة العالم الإسلامي من ٢٩٠
١٩.	الجزائر	أفريقيا	فرنسا	١٨٣٠م	١٩٦٢هـ/١٣٧١	مركز الإسلام المعاصر من ١٣٩، الفترة وأخرن/تاريخ الوطن العربي من ٢٠٣، حمود وأخرن/موسوعة العالم الإسلامي من ١٣٧

٢٠.	فلسطين	آسيا	بريطانيا ثم اليهود	١٩٢٠	لا تزال مستعمرة	حمود وأخرون/ موسوعة العالم الاسلامي من ١٣٧
٢١.	بروناي دار السلام	آسيا	بريطانيا	١٨٤٧م	١٩٨٤/١٤٠٥	حمود وأخرون/ موسوعة العالم الاسلامي من ٢٦٥
٢٢.	أذربيجان	آسيا	الاتحاد السوفيتي	١٩٢٠	١٩٩١	حمود وأخرون/ موسوعة العالم الاسلامي من ٣٧٠
٢٣.	أوزبكستان	آسيا	الاتحاد السوفيتي	١٩٤٢	١٩٩١	حمود وأخرون/ موسوعة العالم الاسلامي من ٣٧٨
٢٤.	تركمانستان	آسيا	الاتحاد السوفيتي	١٩٤٢	١٩٩١	حمود وأخرون/ موسوعة العالم الاسلامي من ٣٨٢
٢٥.	طاجيكستان	آسيا	الاتحاد السوفيتي	١٩٢٤	١٩٩١	حمود وأخرون/ موسوعة العالم الاسلامي من ٣٨٦
٢٦.	قرغزستان	آسيا	الاتحاد السوفيتي	١٩٣٦	١٩٩١	حمود وأخرون/ موسوعة العالم الاسلامي من ٣٩٠
٢٧.	كازاخستان	آسيا	الاتحاد السوفيتي	١٩٣٦	١٩٩١	حمود وأخرون/ موسوعة العالم الاسلامي من ٣٩٤
٢٨.	النومنة والهرميك	أوروبا	يوغوسلافيا		١٩٩٢	حمود وأخرون/ موسوعة العالم الاسلامي من ٣٩٨

الملاحق

ملحق رقم (٢)

أسماء جهات تعنى بالتراث الإسلامي ، ومنه الفقهي :

أ- الأردن : ١. الجامعات الأردنية تحوي مراكز للمخطوطات الأردنية ، والبرموك ، وآل البيت ، أنظر : كتيب مركز الوثائق والمخطوطات الصادر عن الجامعة الأردنية .

٢. المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية ، ولديه مشروع كامل لجمع وفهرسة المخطوطات باسم الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط ، منها فهرس تحليلية للاقتصاد الإسلامي ، ولمكتبات عدة ، أنظر : المجمع (المؤتمر السنوي الخامس) عمان ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، ص ٣١ .

٣. مجمع اللغة العربية الأردني ، أنظر : المناسبة ، (لفهرس المخطوطات في مجمع اللغة العربية الأردني) ، ١٩٩٨ .

ب- الإمارات العربية المتحدة : ١. جامعة الإمارات العربية المتحدة / المكتبة المركزية .

أنظر : الموسوي وآخرون ، (المخطوطات العربية) ، ص ٨١ .

٢. مركز جمعة الماجد / دبي ، والذي يصدر مجلة أفاق الثقافة والتراث .

ج- البحرين : دار المخطوطات والوثائق . أنظر : الموسوي وآخرون ، (المخطوطات العربية) ، ص ٨١ .

د- تونس : المكتبة الوطنية ومصالحة المخطوطات . الموسوي وآخرون ، (المخطوطات العربية) ، ص ٨١ .

هـ- الجزائر : ١. المكتبة الوطنية ، الموسوي وآخرون ، (المخطوطات العربية) ، ص ٨٢ .

٢. مركز المخطوطات ، العوفي ، (التراث الجزائري المخطوط بين الأسس واليوم) ، مجلة أفاق الثقافة والتراث ، ص ٥٤ (١٩٩٨) ، ص ١٠٧ .

و- السعودية : ١. الجامعات والمؤسسات والمعاهد ، ومنها مركز العنة التابع للجامعة الإسلامية / المدينة المنورة .

٢. دار الكتب الوطنية / جدة .

الموسوي وآخرون ، (المخطوطات العربية) ، ص ٨٢ .

٣. مركز البحث العلمي ، وإحياء التراث بمكة المكرمة ، ويتبع لكلية الشريعة بمكة المكرمة .

مجلة الأمة ، ع ١٢٤ ، ص ١ ، ص ٦٩-٧٣ .

ز- السودان : ١. الجامعات ، ومنها جامعة الخرطوم .

٢. دار الوثائق المركزية .

الموسوي وآخرون ، (المخطوطات العربية) ، ص ٨٣ .

ح- سوريا : ١. دار الكتب الظاهرية .

٢. مديرية إحياء التراث العربي / وزارة الثقافة والإرشاد القومي .

الموسوي وآخرون ، (المخطوطات العربية) ، ص ٨٣-٨٤ .

ط- العراق : ١. وزارة الثقافة والإعلام ، وزارة الأوقاف .

٢. الجامعات العراقية ، والمجمع العلمي العراقي . عبد الرحمن ، (نُحُور التراث العربي الإسلامي) ، ص ٣٥ .

ك- عمان : وزارة التراث القومي العماني . الموسوي وآخرون ، (المخطوطات العربية) ، ص ٨٦ .

- ل- فلسطين : ١. قسم إحياء التراث الإسلامي - أوقاف القدس
مجلة هدي الإسلام الأردنية ، ع ٣+٤ ، م ٣٧ (١٩٩٧) ، ص ١٣٠-١٣٢ .
- م- قطر : دار الكتب القطرية ، الموسوي وآخرون ، (المخطوطات العربية) ، ص ٨٦-٨٧ .
ن- الكويت : جامعة الكويت ووزارة الأوقاف ، وما يتفرع عنها من جمعيات للعناية بالتراث .
الموسوي وآخرون ، (المخطوطات العربية) ، ص ٨٧ ، وبيت الزكاة ، (كويت الخير) ، ص ١٢٦-١٢٧ .
س- ليبيا : دار الكتب والوثائق القومية ، وجامعة بنغازي . الموسوي وآخرون ، (المخطوطات العربية) ، ص ٨٨ .
- ع- مصر : ١. دار الكتب والوثائق القومية .
٢. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف .
٣. مجمع البحوث الإسلامية الأزهر . عبد الرحمن ، (تخاير التراث) ، ص ٣ .
ويوجد في القاهرة معهد المخطوطات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، والتابع لجامعة الدول العربية ويصدر مجلة بعنوان أخبار التراث العربي .
- ف- المغرب : ١. الخزانة العامة في الرباط .
٢. الخزانة الملكية .
٣. معهد المخطوطات . الموسوي وآخرون ، (المخطوطات العربية) ، ص ٩٠ .
الفاصي ، (التراث الإسلامي) ، مجلة المنهل ، ع ٤٧٧ ، ص ٥٦ ، م ٥١ (١٩٩٠) ، ص ٣٥ .
ص- اليمن : ١. مكتبات المساجد .
٢. مكتبة الأوقاف . الموسوي وآخرون ، (المخطوطات العربية) ، ص ٩٠ .
وكثير من المؤسسات والمراكز في الدول العربية لا يتسع المقام لذكرها هنا . (دليل الباحث في التراث العربي) ، نشر دار البصائر ١٩٨٦ .

جدول انتشار المذاهب الفقهية في عدد من دول العالم الاسلامي

الرقم	الدولة	المذهب للمؤلف	المذاهب الاخرى	المراجع
١.١	الأردن	الشافعي	الحنفي	مشهور وآخرون، موسوعة العالم الاسلامي ص ٥٦
٢.	أفغانستان	الحنفي		الأئمة/المدخل إلى دراسة المدارس ص ١٠٠
٣.	الإمارات	المالكي	الحنفي، الشافعي، الحنبلي	مشهور وآخرون/ موسوعة العالم الاسلامي ص ٦٢
٤.	إندونيسيا	الشافعي		مشهور وآخرون/ موسوعة العالم الاسلامي ص ٢٤٠ الأئمة/المدخل إلى دراسة المدارس ص ١٤١
٥.	الباكستان	الحنفي		مشهور وآخرون/ موسوعة العالم الاسلامي ص ٢٦٠ الأئمة/المدخل إلى دراسة المدارس ص ١٠٠
٦.	البحرين	الشافعي	الشيخي الامامي	مشهور وآخرون/ موسوعة العالم الاسلامي ص ٧٠
٧.	تونس	المالكي	الحنفي الأباضي	مشهور وآخرون/ موسوعة العالم الاسلامي ص ٧٥ الأئمة/المدخل إلى دراسة المدارس ص ١٣٢
٨.	الجزائر	المالكي	الاباضي	مشهور وآخرون/ موسوعة العالم الاسلامي ص ٨٢
٩.	السعودية	الحنبلي		مشهور وآخرون/ موسوعة العالم الاسلامي ص ٩٢ الأئمة/المدخل إلى دراسة المدارس ص ١٦٩
١٠.	السودان	المالكي	الشافعي	مشهور وآخرون/ موسوعة العالم الاسلامي ص ١٠٠ الأئمة/المدخل إلى دراسة المدارس ص ١٣٣
١١.	الكامرون	المالكي		مشهور وآخرون/ موسوعة العالم الاسلامي ص ٣٦٢
١٢.	ليبيا	المالكي	الاباضي	مشهور وآخرون/ موسوعة العالم الاسلامي ص ١٥٨
١٣.	ماليزيا	الشافعي		مشهور وآخرون/ موسوعة العالم الاسلامي ص ٣٥٠
١٤.	مصر	الشافعي	المالكي	مشهور وآخرون/ موسوعة العالم الاسلامي ص ١٦٤
١٥.	المغرب	المالكي		مشهور وآخرون/ موسوعة العالم الاسلامي ص ١٧٢
١٦.	موريتانيا	المالكي		مشهور وآخرون/ موسوعة العالم الاسلامي ص ١٨١
١٧.	النيجر	المالكي		مشهور وآخرون/ موسوعة العالم الاسلامي ص ٣٥٦
١٨.	اليمن	الزبيدي		مشهور وآخرون/ موسوعة العالم الاسلامي ص ١٨٩
١٩.	الهند	الحنفي		الأئمة/المدخل إلى دراسة المدارس ص ١٠٠

ردود على استبانة كليات
الشريعة ومناهجها

KUWAIT UNIVERSITY
COLLEGE OF SHAREA'A
AND ISLAMIC STUDIES



جامعة الكويت
الشريعة والدراسات الإسلامية
مكتب العميد

Dean Office

الرقم : ٩٩/٣٠٨

التاريخ : ١٤٢٠/٢/٣ هـ

الموافق : ١٨/٥/١٩٩٩ م

الأخ الأستاذ / شويش المحاميد حفظه الله

رئيس قسم المواقيت - وزارة الأوقاف الأردنية

الأردن - عمان - جبل الحسين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،، وبعد ...

الموضوع : المحتوى العلمي لمقررات الكلية

واستبانة الشريعة ومناهجها

فيطيب لنا أن نكتب إليكم داعين الله لكم بالتوفيق والسداد.

بالإشارة إلى خطابكم بشأن تزويدكم بمناهج الكلية ومفردات مواد الفقه والأصول لحاجتكم إليها في البحث الذي تعدونه لاستكمال درجة الدكتوراه.

وبناء على أوامر صلة رحم العلم بيننا ، تجدون طيه المحتوى العلمي للمناهج المطلوبة ، وكذا الاستبانة المرسله من قبلكم باسم كليات الشريعة ، الشريعة ومناهجها بعد تعبئتها بالبيانات اللازمة.

راجين الله لكم دوام الصحة والعافية ، وأن يتم عليكم رسالتكم لنيل درجة الدكتوراه بكل الخير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عميد الكلية

د. محمد عبد الفقار الشريف

Sultan Qaboos University

COLLEGE OF EDUCATION



جامعة السلطان قابوس

كلية التربية

Ref :

Date : / / 14 Hira
/ / 19١٤ / / ١٤
١٩ / / ١٩

المحترم

الفاضل / شوبش هزاع المحاميد

رئيس قسم المواقيت والمناسبات الإسلامية

الأردن - عمان

جبل الحسين - وزارة الأوقاف

ص. ب ٦٥٩

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،، وبعد ..

بناء على طلبكم الخاص بتزويدكم بمعلومات عن كلية التربية جامعة السلطان قابوس، يسرنا أن نرسل لكم دليل طالب كلية التربية، ونأمل أن تجدوا فيه المعلومات المطلوبة، مع تمنياتنا لكم بالتوفيق في أعمالكم.

وتفضلوا بقبول وافر التحية والاحترام،،

عميد كلية التربية
أ.د. علي أحمد مكور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجمهورية العربية السورية
كلية الشريعة
بدمشق

صادر ٢٥٥/١٠١٦

حضرة الأستاذ شويش الجماد - رضاء اسحق علي
رئيس قسم المواقيت في وزارة الأوقاف الأردنية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فنسزحي إليكم تحياتنا وتمنياتنا لكم بالخير والبركات في عيدكم المبارك "عيد الأضحية" الذي
نأملين - في حال انتهائكم من البحث - تزويدنا بالنتائج
نحيل إليكم "استبانة" البحث مع اعتذارنا للتأخير
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أمين السر
عبدالله
عبدالله

بمروت ٢٨ ربيع الأول ١٤٢٠هـ
الموافق ١٢ تموز ١٩٩٩م



Faculty of Sharia & Law
Dean's Office

كلية الشريعة والقانون

مكتب العميد

No. : SL / / 99
Date : / / 141 H
/ / 199

جامعة الامارات العربية المتحدة	
ادارة القبول والتسجيل / طلاب	
الرقم : ١٥	السوارد
التاريخ : ١٩ / ٦ / ١٩٩٩ م	

ث/ق / ٤٨٩ / ٩٩ : م
١٤٢٠ / ٢ / ٦ : ب
١٩٩٩ / ٦ / ١٩ : ت

المحترم


السيد الأستاذ / مدير إدارة القبول والتسجيل

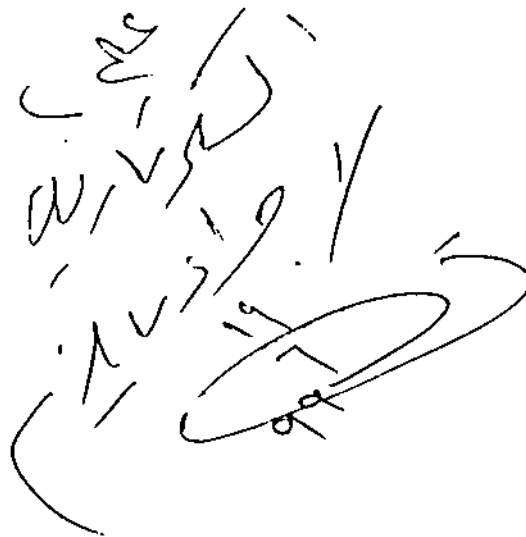
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد ،،،

في الإشارة إلى كتابكم رقم ق ت / ٤٥٧ / ١٥ بتاريخ ١٩٩٩ / ٦ / ٥ م والمرفق به استمارة بحث لطلاب أردني
يُحضر لنيل درجة الدكتوراة ؛ يطيب لي أن أعيد إليكم الاستمارة المشار إليها ، وذلك بعد استيفاء البيانات
المطلوبة .

وتفضلوا بقبول خالص التحية والتقدير ،،،

عميد الكلية


د.د. محمد البرسي زهرة





كلية الشريعة والقانون
والدراسات الإسلامية

السيد / شويش هزاع الجامع
رئيس قسم الموازين والناسخ الإسلامية
ص. ب. ٦٥٩ - جيل العين - وزارة الأوقاف
عمان - الأردن

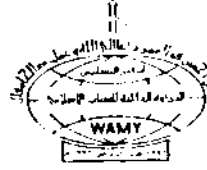
سلام الله عليكم ورحمته وبركته
قبلاً نشارة إلى أهدبكم صلوات ربي
وسلامه على سيدنا محمد وآله

يرى أننا أتت برسولكم رسول الكعبة
ت نرى بالصلوة آتينا فادنا باسم
مع خالص تمبانه

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كاتبه السيد

١٦/١١/٩٩ م



الرقم : ٥٥٨٨١
التاريخ : ٢٤/٨/١٣

الأخ الفاضل / شويش المحاميد
رئيس قسم المواقيت والمناسبات الإسلامية
المملكة الأردنية الهاشمية - عمان

حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

لقد استلمنا رسالتكم بشأن استفسارك عن بعض الجامعات التي تدرس الدراسات الإسلامية
والشرعية في العالم الإسلامي ونشكرك على ثقتك بالندوة العالمية للشباب الإسلامي.
يسرنا أن نرسل لك ما توفر لدينا من عناوين لبعض الجامعات المعنية ، ونأمل أن تفي بطلبك
متمنين لك التوفيق والسداد . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

المدير التنفيذي بالنيابة

للندوة العالمية للشباب الإسلامي

عبد المجيد حسن أبو عقيل

